

١٢٥٨

٤٦٩

١٢٥٨

كشف القناع عن وجه حجة الاجماع

اسول فقه امامية عربي

مولد الشيخ اسر الله المدعو

بالمحقق الكاظمي

كتبه ١٢٥٨

كاتب احمد الكرمانلي

A. 618

اصول فقہ امامیہ

۱۵۰۵۰۱

۱۵۰۵۰۱

كَمَا كُشِفَ لِقَوْمٍ
 عَنْ وَجْهِهِ جَمْعُ الْأَجْنَاعِ لِلْعَالَمِ
 الْعَالَمِ أَسْلَامًا لِيَأْمُرَ الْمُتَحَقِّقِينَ
 الْفَقَهَاءَ أَوْ الْجَمْعَ مِنَ الشَّيْخِ أَسْلَمَ
 الْمَدْعُونَ لِحَقِّهِ الْكَلَامِ
 فَلَيْسَ لِدَعْوَتِهِ
 الشَّرِيفِ

الحمد لله الذي رفع منازل العلماء الاعلام الى اعلاه فقام وكشف عن اوج نبيائه عباد
 العالم عن شملج الاسلام وعقل جماعتهم من بين دلائل الاحكام بمراتب الاحكام وعنه
 بغوايد الخواص العوام في جميع الاعضاء والاعوام والقسم على سيد المرسلين
 وصفوه استغيا به العظام محمد وآله الذين هم لشهداء على الانام والقوام بعبادهم
 الى يوم القيام وبعد فيقول المبتلى الحق الحق في الجليل اسد قدس في الجليل
 ينزه الله على شئ من الحق في اوضح التبيين وحكم الدليل في هذه الدنيا في الدنيا
 بكشف لغنائ عن وجوه حجة الاجماع ومقاله في رتبة علي حلال وجوه وكل
 الاوضاع اوضح منها مطالبت في كتابات بكتابات في كتابات القلوب من اهل الاعمال
 وكشفت عوامض رتبة عبادات واقفة على اليها النفوس من حين لما الاستماع غير مكره
 لم يهتد به البرهان وان شئت في هذه الارض في الانشاع ناظر الى الحق الحق بالانسان
 الانبياء وان طافية الاعوان والاتباع والجماع بعبادة الحق وقبول الانزال
 المحال وقصوا لاتباع ان يظنهم ومعهما عندنا العلم الكمال ويدهم بها الانشاع عالميا
 بان لفظهم فحاشا على لطلاب الفقه لطباع متعشرون لا بد طول الجهاد والذراع في
 الاطلاع سائلا من الله ولي لا رشاد والافهام والاياد والامعان ان يلهيهم في انهم
 الحق في الحقيقة مواضع الاختلاف والجماع انه خير من سائر الداعون فعتهم بالاجابة
 الاستماع وطعن فيما لديه لاملون فجاد بانجاح الامانة الاطاع لما كان الاجماع باعينا

طريق شوية على فنيين نظمت مطالبها في فصلين **الأول** في لاجماع المحال شيئا
 وافعال علم لا واسطة العقل ان استند اليه الاصل العلم ان الالة العقاية والغلبة
 تصادف على حجة في الاحكام الشرعية الطالب الذي يتدقق على علمها فهو علم الا
 الخاصة العامة وقد علمنا في هذا وذهبهم ايضا جاز انهم لا يقر بانها علم الا
 وانما الخلاف امرنا استند في عدة ذلك ودليله من هذا اذا خلاف ويجوز ان
 بعض قولهم في ما مائة وتحت علمنا استند في عدة من هذا العلم دليله ان ما يرجع في
 وتكيد الى عوى النفس القاطع الاجمالى المعلوم غارة من تحقيق اجماع جميع من لم يفت
 يستند بقوله على القطع تحطه الخالف للاجماع المصطلح تضامله مطلقا وان لم يوجد
 دليل قاطع على نفس الحكم سواء كان متعلقا بالمرجع البينة على الخلق والباحث
 ودليله ان مقدم الاجماع اليه انما بعد التواتر وغيره ايضا على القاطع المصنوع
 وهذا هو مقتضى القطع تحطه الخالف بقول يطلق ايضا واستند اخرون منهم الى
 القاطع المعلوم عادة في كل راجع عليه بناء على عدم انعقاد الاجماع عادة عن تزيين
 ولا عن اداة فنية بل عن توقيف على ما يوجب العلم ولا يلزم من ذلك وجود القاطع في
 اعمامه المتقدم بعد تسليمه لا احتمال استناد الى القاطع الذي كل حكم وهذا
 احد موجبات ضعف القماتان بجمع منع مستند به مناع لا تكرار هذا الاحتمال به الا ان
 يلجى سائر ما يقع فيه بعد القاطع ولا يحتمل استنباط امر وهذا الوجه الثاني مما
 المرفوع عن مقامهم من استند الى العقل الذي من جهة هذا الالة انما الى
 وهو الا رفق في الجمعين مقدم على القاطع فيكون دليل الجمعين استند القاطع اليه
 اقوى عند غيرهم من مقارنات المعلوم فيم مخصوصا كاستفاد الال والحد وان له
 يصلوا الى حجة على ان المادة تسع في عدم وجود المعارض للمانع من جمع الوجوه
 مثل ذلك وتلي هذا الجحان يعتبر كونه غير مانع عن الجميع مثل الجمع في دليل الاجماع
 وكونه لتقديمه كاختلاف بضمير الحكم والعرض للقاطع واللاجماع المصطلح او مجموعا لهما
 على وجه لا ينافي الاجماعين لا يفلح العمل والفصل او كون ذلك ما استند الى لاجماع
 الواقعة في عظاما معددة بحيث يمانع من مرفعا المحسوس في عدة في كل علم ولا
 الاجماع على الخطه وتوالت الخفية باخذ الاستند الى حجة واحدة وحظر القاطع انما

هذا العلم لا واسطة العقل ان استند اليه الاصل العلم ان الالة العقاية والغلبة تصادف على حجة في الاحكام الشرعية الطالب الذي يتدقق على علمها فهو علم الا الخاصة العامة وقد علمنا في هذا وذهبهم ايضا جاز انهم لا يقر بانها علم الا وانما الخلاف امرنا استند في عدة ذلك ودليله من هذا اذا خلاف ويجوز ان بعض قولهم في ما مائة وتحت علمنا استند في عدة من هذا العلم دليله ان ما يرجع في وتكيد الى عوى النفس القاطع الاجمالى المعلوم غارة من تحقيق اجماع جميع من لم يفت يستند بقوله على القطع تحطه الخالف للاجماع المصطلح تضامله مطلقا وان لم يوجد دليل قاطع على نفس الحكم سواء كان متعلقا بالمرجع البينة على الخلق والباحث ودليله ان مقدم الاجماع اليه انما بعد التواتر وغيره ايضا على القاطع المصنوع وهذا هو مقتضى القطع تحطه الخالف بقول يطلق ايضا واستند اخرون منهم الى القاطع المعلوم عادة في كل راجع عليه بناء على عدم انعقاد الاجماع عادة عن تزيين ولا عن اداة فنية بل عن توقيف على ما يوجب العلم ولا يلزم من ذلك وجود القاطع في اعمامه المتقدم بعد تسليمه لا احتمال استناد الى القاطع الذي كل حكم وهذا احد موجبات ضعف القماتان بجمع منع مستند به مناع لا تكرار هذا الاحتمال به الا ان يلجى سائر ما يقع فيه بعد القاطع ولا يحتمل استنباط امر وهذا الوجه الثاني مما المرفوع عن مقامهم من استند الى العقل الذي من جهة هذا الالة انما الى وهو الا رفق في الجمعين مقدم على القاطع فيكون دليل الجمعين استند القاطع اليه اقوى عند غيرهم من مقارنات المعلوم فيم مخصوصا كاستفاد الال والحد وان له يصلوا الى حجة على ان المادة تسع في عدم وجود المعارض للمانع من جمع الوجوه مثل ذلك وتلي هذا الجحان يعتبر كونه غير مانع عن الجميع مثل الجمع في دليل الاجماع وكونه لتقديمه كاختلاف بضمير الحكم والعرض للقاطع واللاجماع المصطلح او مجموعا لهما على وجه لا ينافي الاجماعين لا يفلح العمل والفصل او كون ذلك ما استند الى لاجماع الواقعة في عظاما معددة بحيث يمانع من مرفعا المحسوس في عدة في كل علم ولا الاجماع على الخطه وتوالت الخفية باخذ الاستند الى حجة واحدة وحظر القاطع انما

من اول التعليل على
غسل العاقلة

بما كان قطعي السند خاصا وتحمل اللبس كما يظن ببعضهم يمكن بوجهي تقديم على الوجهين
وكاذا وقوا الاول لان دليل حجة الاجماع لا يقا عند من ينسخ بالقاطع ولا لا بد لغيره
مطلبا مع استجماع شرائط الحكم بطلان من ضلله فليست برجميع ما ذكرناه صعبا
على غير اهلها وانما الرضا لا يمتاز في بيانه لظلال الالهام بشانه والباقون منهم وهم الجاهلون
الاعظم والسواد الاكثر والمحصلون منهم على ما حلل الشيخ في موضعين من هذه الاستدلال
الى ذلك فقلية معلومة والظاهر لا يستند للسلف بالنسبة لها وهو على وجهه متفق
في كتبهم وغيرها ايات وردايات يقتضي منح هذه الامة النجعة والصحابة والشا عليه
الاظهار لهم ووصفهم بكونهم خيرة الخلق للناس اقرن بالعرفان يهتدون على المنكر والفرق
او اتم منهم فيدون بالحق ويصدقون وانهم يصلوا الله وسطا لكونوا شهداء على الناس
كان الرسول صلا الله عليه الشهد عليهم وانهم اجتوار ما جعل عليهم في الدين من ترك
وهم والسلمين لذلك والامر باطاعة الله ورسوله واولي الامر من بعدهم اي مجتهدهم عند
اجماعهم بر والحكم الى الله ورسوله عند تنازعهم فيه لا عند تعاقبهم وبما يكون مع ضلالتهم
وبما يبلغ سبيل النجاة الى ربهم وباعتصامهم بحبل الله جميعا والتمسك بالقرآن والتمسك
للذين خرجوا من بعدهم وكانوا شيئا والمباينة في الوعيد لمن يتبع غير سبيل المؤمنين ثم يذكر
في الاية والعذاب مع من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وصعد لا رجعة
بانهم لا ينجون على الخطاء وعلى الضلالة وان الله لم يكن ليجتمعهم على ذلك وانما لا يجمعهم
اي لا مباينة ولا تنبيها ولا تفديرا في شئ من الاسرار الدينية بقول مطلق وانما
لا تزال طائفة منهم وهم العلماء عند جماعتهم طائفة منهم كما هو الظاهر على الخوا في
كل امر والافاضل لا فرق ولا لون ايضا ظاهرين عليه فاقم امام الله حتى ياتي امر
اي في العلم والعمل وانهم يقرعون لما وسع فيهم في الجنة والباقون في النار
ونفسه الواحدة بالجماعة والامر بالازمة السواد الاعظم وبما يكون مع الجملة والالهام
والنقص لانهم ممدوحه بان يدل الله عليهم ودم من قارعه ومن خرج منهم فبدل
من قارعه المسلمين فيدشرون النع من الخلاف الفرقة والحكم بان كل بدعة ضلالة
كل ضلالة سبيلها الى النار وتكثير نزعها لكتاب الله وشهيدته فلا تفسد الحائفة
من جميع الامة ضلالا بان الله لا يهدي الا لشدة ومن يشذ بان ما في السلو حشاهم

65

الحق في محققاته تحقيقه كسائر حقائق العالمات فثبت بحكمه في حق ما هو
 بان بقاها متضمنة بانها لا تفسد بانها لا تفسد فلا يخفى صيرورته في العالمات
 العلماء في جماعهم بعد ذلك بعد ذلك من جهة تعليلهم انما كانوا اجزاء
 تعليلهم علمهم لا وسواهم انما في بعض الاعضاء على مكانة لا تفسد
 نفاق الحكم بالكونيات ثم بعد ذلك وسواهم انما في بعض الاعضاء على مكانة لا تفسد
 بالعلم الذي لم يتابع درجة الاجتهاد والاستدلال في الحكم الذي يصدر على ذلك
 مطلقا الاحكام لا تعليل ولا يستدلان من انكسرهم التعليل في اوصافها انما يمكن ان
 قوله انما في بعضها ايضا ويمكن ذلك لغير ايضا انما اذا استدلنا بما في الحكم الى العلم البقير
 ولم يكن عند موضع تعليل وهو ان دخل في الموضع النظرية المحتاج فيها الى الاستدلال على
 الاجماع وربما يتبع على طريقنا انما احده العالمات من اجل انه راد في العلم على سبيل التفسير
 وعلى طريقه الجميع في الحجة عن الشيء كذلك ومع ذلك يمكن منهم اعداد غير منصوص في
 ح ان يكون لاجماع في بعض دون بعض اذا استدلنا في حجة لاجماع في دليل العلم فالحكم
 في اعتبارنا قول العالمات وعدمه في انما في مقتضاه كما انما كانا لا يتبع اعتبارا
 هو لا يلزم على اقول المؤمنين وطائف منهم انما في انما كانا راد في العلم فالحكم
 يستدلان علموا اخر وجه منهم كقولهم في البقير ومنك التصديقات في العلمات من عالمات
 العالمات وهم المؤمنون بافضل العلم والعقد كقولهم انما في البقير ومنك التصديقات في العلمات من عالمات
 الاضرائ والتمتع الشاويل في الاحكام كلها اذا تعلق لاجماعها بالاجماع والافاق المودون
 منهم على حكم شرعي في حد الاعتناء او الاعتناء فيهم فيما يتلوا للشرع وليس منكم كالتعوي
 رخوا ماكن يتيمم كشرع لئلا العفلى المطلوب شرعا انما يمكن انما في الاجماع فيهم لا يتبع
 حجة عليه فان فيه فضاوا وجميعا من دون ذلك ولا ما حاشا فيهم انما في العالمات من عالمات
 فيمكن ادخاله في الحد ايضا بناء على تعينه لما هو حجة وغيره كالكتات الشئ ويمكن ان
 منه لعدم الحد وفي دخاله اذا جعل العفوى كل فن بار بابه فاضا منكم وانما في البقير ومنك التصديقات في العلمات من عالمات
 غير ايضا كذوي فون شئ لكون من عداكم فمقتضى ذلك وكالعلوم فيه الشئ فيهم
 امكن اخر اجهم خارج به سائر العلوم والعلوم وان كانوا في بعض مقتضى من العلمات من عالمات
 على هذا ينبغي القصد بين ما يجوز تعليلهم فيه غير من المبررة وبها عليه انما في العالمات من عالمات

هذا العلم
 في العالمات
 على انما في

الشيء على ما لا يمكن

كاشفا عن وجود الخلق لها واما المصيد للخلق من لامة وقد غنى بها واداية وسبوجان
 يكون كذلك وبتين قوله وقد غنى خلتا فان شق مما اشترى اليها فغنىها بما ياتي في
 تحقق الاجماع وحجته وقطعيته وفي شغلها وادالك بخلف هذا باختلاف فيها ويمكن
 مراعاة الخلاف في الشائع في النار والباطل ما له كان خل في نفسه لا ما خرج منه كان في
 هذا اقصى ما امكن ايراد هنا في تقرير مذهب الحالفين تشييد على ما هو المعروف بينهم
 هو فاسدن وجوه شتى لا يبع الفهم ذكرها ولا سيما ما تعلق منها بادل النقل في وجوه
 بطلانها على طريقهم كثيرة جدا وخاصة على قول من منع منهم فاداة النقل لا لهم ولا قطع لهم
 ولا يجوز التمسك بمقتضى النقلات ونحوها بما يشبه فيها اليقين وهذا هو المعروف على امامهم
 الرازي يحكم اجماعهم من المنع والوجوه والاشاعة ونحو ذلك بعضهم بالنقلات منع
 او توقف فيها فمقتضى نظر الى احوال معاضة العمل بها للنقل كما في النقلات انما يبعد
 فيها اليقين اسلا المشي فيها من ذلك فادان كان هذا حالها لنقل فكيف حالها استند اليه
 من اطوارهم هنا وبطلانها يبطل اذ لا من جهة العقل ايضا فان القطع بخطئة الحالف
 للاجماع المصطلح وتبدي على القاطع بقولهم يناسب طريقة غير الاول الذين قد يحسن لهم
 الطن وان كان من بعض النسخ ولا سيما مع عدم انضباط الاصطلاح وكثرة الاختلاف في بينهم
 فاما واحد بناو عدم نقل عن المنع بعد في ذلك فضلا لا يتكشف منه اذ ذكره هنا كما
 المتجهين الى صواب اجماعهم على ذلك واستكشاف لنقل القاطع منه ضيق الخناق عليه شدة
 المحصر على ترويج مذهبهم ولا يمكن ان يباب التصنيف من اصولهم ونحوها من منسكية في حجة
 من يتقدمهم ومن اخر فيهم غير اذلة النسخ اجماعا لاطار علم قد غيرها والا لا بد من غيرهم
 لم يخل من كتبهم مع بدل من تشييد هذا المطلب توضيحي وقضي مجرى وهم وتشبههم بما هو
 بمذاهب من مقصودهم وكونه من بين شياءهم ودينهم واداسر دينهم وقتهم بالاعتماد على حكم الله
 يقتضي ذلك لا ما ذكره وتشبوا به فلا يقع الاستناد الى اجماع من يقتضي على الاستدلال
 بتلك الادلة واما وجه حجتها ودلائلها عند واقعة على الدليل العقل المذكور وغيره من
 كما هو ظاهر لا الى اجماع غيرهم مع ظهور كون مستندهم كالا وبعضا هو ما ذكره احدينا
 وامكان كون حكمهم كذلك بخطئة الحالف ونحوها غير مباشر من القطع على انه ان جدد
 من هؤلاء بذلك في كل اجماع مصطلح بحيث يعلم قصد الحق لا يرد على نحو ما سبق على ذلك

الشيء على ما لا يمكن

اجتماع أو تباين موجب للضعف في جملة ما هو عليه من القوة والقدرة
 من كونه من الوجوه ولضعف الفاعل من تعدد ما سرع وشدته من جهة
 واعايشه على كثير من قدره وسنذكر في هذا الموضع من تعدد الجهات في
 وجودها وقدرتها وكثير من مفعولها ونخصيصها في الجملة منها ما هو
 خور والضعف بالاجتماع مطلقا وذلك بناء على استكساف الفاعل من جهة
 الفاعل كالموضوع في رأي ذلك دعوى الاجتماع على أن لا ينافي في الفاعل
 والاجتماع على ماضع باعتبار السد ومن يضمن من ماضع في الوجود من جهة
 ضرورة وجودها في اجتماع كالموجود على جهة الاجتماع اما ماضع من جهة
 عليها الا انه يدور فيها وتبين سؤلها في جهة من جهة تلك الماضع في جهة
 يع ويضم وهذه هي التي يضمن ماضع من جهة اعتبارها في الوجود من جهة
 سؤلها لا يكسر عن وجود دليل على وجودها في جهة من جهة تلك الماضع
 الامامية على جهة من جهة من الدالة القطعية ونظرة الخالق على جهة من جهة
 من الدالة الماطعة وبإني لكلام في ذلك واما دعوى وجود الفاعل في كل جهة عليه
 نفسها في حق الجمعية ومكسوة الجمعية الاجتماع عليهم كغيرها على جهة
 في الاجتماع الواقع في زمان السجدة ونقصي بعموم دلالة او ان يكون جهة كالفاعل
 منه وان يفتح جهة باعتبار دلالة معناه والفتح به على جهة من جهة العلم به
 وان كان هو منضمول دلالة او ان يفتح ذلك شيئا ما في الاجتماع الامامية
 في اجتماعهم على طرفهم المعروف من جهة من جهة الشيخ في العداية في الاجتماع
 شدة دهم واما الوجه العقلي السابق على سؤلهم من جهة من جهة من جهة
 ذلك في مضمونها وحكي المضمون في السؤل عن سؤل في الاجتماع كالشيء على جهة
 والنظام وصحابة انهم قالوا ان الاحتياج بالاجتماع يملكون انهم في جهة من جهة
 من المتكلمين وان الضحكة من كان في السؤل في السؤل في السؤل في السؤل في السؤل
 الخالون ونما كواكب من على من خالف في جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 اجتماعا كان خالفا وحكي السؤل في السؤل في السؤل في السؤل في السؤل في السؤل
 الاجتماع ليس في السؤل ونما الخ في السؤل في السؤل في السؤل في السؤل في السؤل

خبر من حدثني القاطن بانه كان يجمع في الاجتماع بالاخبار والدعا باله ثبتت عندهم اجماع
 بالاجماع على ما بين يدي هذه الحجة فلهذا امر الامانة فلو ثبتت لاجتماعهم فيها بالاجماع
 لمدة كونها عندهم من احكام التوقيف المطلوبة بالاضالة ونحوها كهابه اختيار الامانة او ظهور
 في بيانها او احداثها وجواز القول على اجماعهم الغير الياسي عن دليل في شأنها ما هو مستنطق
 امور الدنيا ولذلك عند وعليه نصيب ولا الذي هو الاصل في العمل والنصيب له مع اعتبار
 بعدم انعقاد عن دليل قطعي ولا ظني واكتفى المحققون منهم فيما يخرج اليه في كل ما حصل
 في بابه نصيب الاول وبها تحقق وحصل وسعوا في ذلك الامر لا يرضى فادفنا اظهره من ان
 وصدر من الثاني في الخبر والشواهد لنصيب الثالث ما صدر في الاستدلال به لا يخرج شيئا
 ادلة العقول المتعارفة لا يلزم حريان مثل ذلك عندهم في قبول العقائد والحدائق التي هي في
 الاحكام وقال المصنف ايضا ان كبريا من الامانة يقتضي ان لا يتولى له هو مولد من نوعه
 ثم في الخطاب ولا سمع فيه صرح ابن صفير في القبة بان كبر الامة ودون على ربه وقد ذكر
 اعلامه ايضا في جملة من كتبنا في الامانة في الاجتماع وكان قد احال به من ذلك الاخبار وكلمة
 حال غير ذلك كبر بعض المخالفين في مخرج كتاب الوفاء لامة الاحكام من ونها من طرف الاخذ بالاعتبار
 عندهم خصا اذ من التواريخ وضع ما يعرف به ذلك من جملة اعمه منهم وصرح ايضا بالامانة في
 عما اشار اليه في بعض كتاباته المستقلة في النصيب كما هو مشهور في كتابها اخبار الامانة
 خوفا وصريح امام الحرمين في البرهان بان مقتضى علم الاستدلال في الاجتماع والاعتبار
 ذكر واقوله تعالى ويقيم غير سبيل فهو بين ان هذا عندنا ليس على رتبة النعمان في الاعين
 ادعاء من نصيب النصير وقال ايضا في كتابه في الفقه ان خارق الاجماع كبر وهذا بالمر
 فلهذا فان من ينكر اصل الاجماع لا يكثر وصرح العراقي المحقق بالامانة لا مطع وفي بيان محجة اجتماع
 من يملك حجة في الامانة من مبادئ عليه من التمعن واليقين في خبر متواتر لا يملك ان يثبت ان الاجتماع
 ما به اجماع الحامد والنبيا من القسوس لا يقال في العقليات ولم يبق وزنه الا في الامانة لا مطع
 تنافه منه صرح ايضا بالامانة لا يكثر خارق الاجماع لان الخلاف قد كثر في اصل الاجتماع واما الا
 والعقلاء اذا اطعموا النكبة تجارته اذ لا يجمع اعماء يستند الى اجماع قطع نصير وجواز
 وسكن الاسوي عن الاراء المحصول والنباعة عن الامانة في الاحكام ومنه ان اشوا في الامانة
 وان علم تحفه فهو من ادلة الظنية وصرح صليهم عن بيان المعتقد من ان جبر اجماع اعم

في الاجتماع
 على ما بين يدي
 القاطن

منواتر لفظ لا يصف وان الجماع هو على قوله لا يدل على قصد صدق لانه اذا جاز ان يقع على
 الحكم بالاجتهاد والقياس جاز مثله فيما عدا ذلك شيئا اخر فوكذلك قال الرازي في
 الحصول بعد كلام طويل في الاخبار في عدم نواتر لفظ الشك في بينها على وجه يصح في القائل
 ان الجميع ان يجعلها من اجزاء الاحاد وعلى هذا لا يحتاج الى تكثيرها بل كل واحد منها يكون
 الاستدلال وقال ايضا اننا لانعلم ان عادتهم جارية بانهم لا يجمعون على موجه خبر لا حاد
 الا وقد قطعوا بصحته وقال الرازي ان الخطأ في اجتماع على حكم الحق خبر عند الرازي على ان
 لا نكبح على عتقها ولا خلافها بغير واحد قال ان عددها هذه المسئلة طينة ولا نظر فيها
 الاجماع على انها ليست طينة ولا يقول متكبر مخالفا لاجماع ولا يفسد بغيره ولا ينقطع كيف
 وهو عندنا طين وقال ايضا ان خا حاد الحكم يجمع عليه لا يكتفي لان ذلك اصل الاجماع فمن
 ميسر للعلم فما خرج عليها ان لا يصح العلم بما غلبه نظر ومنكر الطول ليس كذا في الجماع
 وقال ايضا ان الاستدلال بدليل لضعف حجة الجماع لانهم لا يجمعون على الحكم
 للدلالة الا ما زلنا من السند ان ليس من سنده من السند مع كثير من غيره فلهذا لا يثبت
 فقد انقضت كلمته بل جعل لتسميه وقال ايضا العلم بالجموع على المنع من مخالفة الاجماع القائل
 عن امانة اذا المكن عن امانة اخرى وهذا كله ونظائره التي لا يصح العلم فلهذا توكلنا
 ولقد اجاد ما ناهى ان لا يثبت قال ويجوز من لفظها انهم يفسدوا اجماع بصواب الايات
 الاخبار والجموع ان المكبر يدل عليه هذه العوامة لا يكفر ولا يقصو واذا كان لا نكار
 لنا وبل انهم يقولون حكم الدين ان لا يخاف مقطوع به ومخالفة كافر فاسق كما نتم من
 جعلوا المرجع اقوى من الاصل ذلك فلهذا عتبه انتهى قلت واجيب عن هذا اعطاء على
 اولئك بعد علم بذلك فانه نقطة اعطى من عتبه واجيب عنها ما اصاب من صاحب الموضع
 حيث ادعى فيه ان كونه تحت مظلة معلوم من الدين ان لشكك فيما بالاستدلال لا يلحق
 الضرر به منسطة لا يثبت اليها او منسدة ظاهرة ذكر في آية صريح فلهذا يخرج من التفسير
 تبعاً للحاجه وغيره بان قول لا تكبح لا يخرج من الاحاد وانه انما يجمع عادتها انهم على
 مضمون اذا ذوق في الخبر وانما الاستدلال بالقياس على اخبار الاحاد بعد العلم بوجوب
 العلم بالصواب ولا يخرج ايضا كغيره من اجزاء القياس منه وانظر في نوحه في
 اني بكره تحريم شجر الخمر وغيرها صريح ايضا في ذلك ما ناهى ما ذكره ويعتقدنا ان كل

اهل الحرمين مكة والمدينة واجماع اهل الغمرياء لعمركم والكوفة وبغداد وحلوان الى
 في عصره من العلماء مع عدم عصيته يقولون اثنين يجمع بينهما من الاتفاق لانما هما في
 كذلك وبغير ذلك مما ذكر في تحله واقصيه بعضهم على اجماع العقاب لا غير بعضهم على
 اجماع اهل لا غير بعضهم على ما ابلغ المحقق عدد التواتر وبعضهم على ما اذا تحققوا
 من الكل في المذهبين فيما يمتثل به في كل من مطلقا وبعضهم على ما اذا عرض عصر
 الجمع بين في حجة عليهم او مطلقا وبعضهم على ما اذا لم يسبق خلاف مستثنى حتى
 ايرتبت وهذه كلها كما سبق قد يتداخل قد تعارض وعلى هذه الاثنا عشر اجماعا
 ونبين التحسين ظاهر فدا ما يعلق بطرفة الخالدين عند لم يلقوا ما الا ما بينه
 اعلى الله شاهرا فلما فرغوا من ماضي اراءه الغنيان ان لا يرضى مع خلوها من حجة
 منصوب من قبل الله سبحانه فالإكثار ما يحتاج الى اربعة حافظا للشيء الربيعا مفعول
 من الخطاء والشرائح القول والعلم ثبتت صاعدا وما دلتهم التهمة انها الاطوار من ذلك
 ابدوا انها بعد ما مضى بنينا صلى الله عليه واله لا بد منها من فاهم اهل بيت النبوة بها
 هذه الصفات السبعة مستقر لنوع كما كان دلتنا بنينا صلى الله عليه واله ان يفيض بها
 التكليف امة وكتاب الله من سنة فاحي بر دأله فحوض ان له من حجب الصلوة والفرق
 اليه في معرفة الترتيب ما للشيء صلى الله عليه واله بعد ذلك الشواهد عليه بجا واما
 البيئات على تعيينه في كل عصر وان وان كان قد لا يعلم شخص بعض الارمان احضا
 الزمان عليه لثمة فذلك ذلك ان حكم الاجماع في اعدنا المناهضة عن ابي صلى الله
 عليه واله هو حكم بعينه في عصره وان وهو خليفة المصنف بتمام وجوده جابا من مذهب
 اخر اذ هو في كل ما يحكمه ويجوز في شأنه بالنظر الى اجماع الواقع في زمانه والحال ان مقتضى
 والممكن في وجه من ظهوره وبذلك وحجته وغنيمة هل عباد الله بعد بعد من الماسر
 حاشية فمما حار في حق الانام بالنظر الى اختلاف الالة في زمانك شرعوا لا يبر
 بينهما فضلا لا من جهة النسخ فانه يقع في حكم العناد والشيء في زمانه منادى بما على
 معناه المصطلح بهاء وربما وقع في زمان لا نام وحكمه فاهم وحكمه ما يحتاج الى استبا
 موجهة لتفسير الاحكام الاولوية والناووية بالنسبة الى التيقية وغنيمة عفا كثر
 القرآن في الصلوة وغنيمة ما على ما مفعول في زمن الغيبة بنا على القول بغنيمة وكالنام في

المقدمة

وهو حجة في الزمان
عند الزمان

في زمان الزمان
في زمان الزمان

الزمان

خاتمة الحسين والتجود على ترتيبه والتسبيح بها وكلها للاستغفار وغير ذلك مما لو وقع
 زمن النسخ لكان نفعاً كما بينا في علمه ولا عرض لنا الا ان يتعلق بذلك الكلام باعتبار
 حقيقة العلم في الاصل عامها وليس فيما استند اليه الخافون من لانه والاخبار ما ينافي ما
 لنا فان منها ما هو بمنزلة عما نحن فيه ومنها ما يصلح شامدا على ما ذكرنا فيه ولا يتابع ما
 ما ذكره في جملة الاجماع المركب وحكمنا كل طائفتين وغير ذلك فانه اوضح وتبين
 بينا وقد روي عنهم كثير من الاخبار الدالة على ما ذكرنا في شأن ثمة وهي اقوى
 شامدا على ما لنا كما لا يخفى وقد استبان بما بيننا انه على من هذا الامانة اذا انعقد الاجماع
 بعد التبيين في زمن ظهور احد الامنة باحد طرق الامنة لم يعلم من قبل الفرقين انعقادها في
 حياة النبي صلى الله عليه وآله ويكون محكم في الحجة حكمه منشاء للمعالم الذي لا بد منه في حقيقة في ما
 وبعد وهو النص والاجتهاد بناء على جواز انعقاد منه جواره في زمن النبي صلى الله عليه وآله
 غيره كما هو رأي كثير من الخالفين فان كان مستند جواز الاجماع العقل ثبت مطلقاً
 كانت في زمن النبي صلى الله عليه وآله او بعد او التبع فبعد وروى فيعلم حجة مطلقاً او بعد
 خاصة نظر الى اختلاف مفاده وعلى حال فهو قليل الجدوك بالنسبة الى الصحابة ومن بعد
 ايضا والوقوف على منشاءه من ان يتبين من الوقوف عليه مع لو قيل في وجه من لانه
 الشبهة بهذا الاعتبار لم يكن بعيداً وكيف كان فهو محتمل اذا تخلف في زمان كما بعده ولا ينافي
 عدم تقريره ما هذا حكم الشرع كما لا ينافي حجة منشاءه ولا كون الحجة في زمان قولنا
 لعدم اختصاصها بامانة لكشف الاجماع عنه وعلى هذا يلزم جواز نسخ والتسبيح به كما يجوز في
 والتخصيص به ويكون ذلك باعتبار نسخ ما ليس مفاد من نفسه او منشاءه على خلافه
 حجة وهو الذي اختاره الحق ومن بعد من المتأخرين كذا المتصور من جهة العقل العرفي
 بانكاره من جهة زعم الاجماع الا انه على هذا لا ينافي انكار الشئ له من جهة ثبوت حجة
 الاجماع بالعقل ولا يجوز غيره ولو كونه دليلاً على ان لا يشترطها من انفس المتأخرين فلا
 يجوز التسبيح به ولا بانكاره في زمانه من جهة كون التسبيح مقلداً مستنداً بالسنن والروايات
 ان العبرة في الاجماع بقول المعصوم ولا يجوز نسخ لعدم دليل من كتاب الله وسنة رسوله
 فان وجه فساد الجمع ظاهر لا جدوى في بيانه ويلزم من قول المتأخرين انفسهم انفسهم
 في الامور المحمدية وان يجمع نسخ والتسبيح به ايضاً الا ان يقال ان الروايات مستندة الى

هذا هو الوجه الذي
 عليه في هذا الباب
 من غير ان يكون
 مستنداً الى العقل

هذا هو الوجه الذي
 عليه في هذا الباب

قصد المجمعين استمرار الحكم بخلاف فتح الكتاب السنن ولا يخلو من نظرية هذا وضع
 ذلك فلا يرجع الى ما كافي فليعلم انه اذا كان الحال ما بيننا فليعلم انه لا يفي بحكم
 الاجماع بالنسبة الى النبي واتباعه فاعلم انه لا ريب في ان زمانه صلى الله عليه وآله
 لو حدثت الاقوال وكان من حيث هي المعنى منها ليس الاقوال النبي من حكمه كمن يرضى على
 عصمه وجعله كقصة غيره. وامر بالمشاك بطريقه والامضاء بمنها جرحه بغير حق
 في غيبته وحياته وفوته فان قوله عليه السلام لا ينفك الاجماع عن قوله وادع المسلمون
 قولوا فعلا على امر ديني وكان هو امر من حكمه معهم وعلم رضاه بما صدقهم كان ذلك جرحه
 شرعية وضعت من جهة قوله وصدقه بقرينة الحكم بجملة انما سمعته وكان ذلك غيبا
 عن قامة الدليل على حجته وجزءه لك ايضا فيما اذا دخل قوله في قوله واقطعهم من
 ان يتيه بعضهم اذا حصل التنازع في التنازع من كل جانب فاحية بان جرحهم على ذلك
 نحو ذلك واذا الجموع على خلافه واستقر امر دينه ودون من يحكم به مقتضا لا ولم
 يعتد به من حيث هو مطلقا بل قد يخرج منه في ذلك عن بقية الاسلام فضلا عن ربح العالم
 الاجتهاد في الاحكام واذا لو حفظ من حيث ان تطابقوا في افعال المسلمين قواما ولم يكسب
 عن قول النبي صلى الله عليه وآله في رواية عن جود في الامم اوجب العلم والعمل عندهم
 وعند غيره من بابي هذا مع الوتر في عينه فهذا الاعتبارية بغيره احيث تحقق
 يكون من كادلة العمدة القطعية او غيبته ويحتمل ان لا باخلاف ما انكسرت منه
 من المعلوم ان كسبه عمدا تكره ممكن بحسب العقل انه اذ في ما ان كسبه وانه ان لا
 ريب في انه قد يعلم قوله ودينه بما يسمع او يرى من خطابه واتباعه الذين جرت طبعهم
 على ان لا يردوا ولا يصدروا عن امرهم وتبعوا ما خلفه رايه وان يروا في ذلك
 متواترا متصلا اليه كذا قاله التابعين ورواوا في الامم واما ان كان ذلك
 انما يوجب العلم بالدين اذ باعوا من الله حذيتهم لانه لاجماع على انما يوجب العلم
 انه لم يحقق الا بقوله لانه انما يوجب العلم بالدين اذ باعوا من الله حذيتهم لانه لاجماع
 وقوامه فاذكر على انما لعل الحكم بان يسمع عاينها لا ولا يكون من الامور المتخارجة
 الحرة كغيبته لانه بغيرها المأمور وحضره لانه لا ريبه وخالفه في حكمه بغيره
 من الاغراض انما كسبه كجماهم فوضعه في ذلك انما يوجب العلم بالدين اذ باعوا من الله حذيتهم

الكافي
 في
 الاحكام

في
 الاحكام

۱۰۰

برای

1. *Chlorophyll a*

فان بيان بعض الاحكام للائمة وبعضهم على ان يكون المعدود منهم مكلفا ظاهرهما
هو عليه يعتقد الى ان يثبت له خلاف جاز له كمان ذلك واما خبر بلغة بيانه ولا يكون
ذلك معتقدا الحكم بانفسه وبطلان بعد علامه ثم ان جميع ما ذكره من خبري ايضا في سائر الاما
الماضي والشرع السابق الا ان امة نيتنا لذلك فيها معصوم واما في زمن النبي بعد
وهو معدود ومن ائمه ولم يثبت لك في سائر الاما ولا ملازمة بينك وبين عدم خلق
الارض من تحت كما هو ظاهر واذا ثبت ايضا دائما او احيانا كان اجماعهم خارجا مطلقا
من الادلة الشرعية معتبرة لكن سائر الاثنية ومنهم من هو غير حجة على حصول كمال
الشيء على اجماع من الافاضل واذا تمهيد جميع ما ذكرنا فليعلم انه على هذا ذهب المخالفون
من اجل الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة ووجوب اطاعة واتباع
كواحد من علماء الائمة في معرفة الاحكام الشرعية ونزول بعضها عن هذه المرتبة واغراضهم
عن قولهم في غالب الاحوال الائمة وحدهم التسدي في السنة النبوية والاجماع فيما
لم يثبت على قول النبي صلى الله عليه واله من قبلها فقد بعد واعتبارهم كغيره في
الدليل كونه المرفوع الموصلا الى الحكم المطلوب لا يحصى عن جعل الاجماع دليلا
مستغلا برأيه مطلقا وان علم قول الامام بعينه وكان له في اجماع الحكم بحجته
واذا عجزوا علينا حكم ذلك وجريا نحن ابتداء على طريقهم من باب المناشاة وغيرها
لهمنا القول بحجته مع استماله على قوله ولم يمانا المشاحة في اسمه لانه عن قوله في ثنا
اقوال الائمة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة وبخلافه عند الرضا بن مرقه و
غيرهما عن اصل القول بحجته الاجماع مع كونه لقواعدا عن القامدة على هذا ما ذكرنا
ما حصله في السنادين بالقول بحجته حتى برر علينا ذلك واما هو كلام مع مخالف
حيث اعتقد هذا الاصل وسئلنا عنه فواتنا عليه لكونه مطلباً حقيقياً في نفسه وان
خالقنا في علمه ودليلته بنوا ظهور القامدة فيه عند الناس قول الامام وعد
تميزه كما ياتي وصرح الرضا في الثاني بان الامكان لتعمل هذا اللفظ مبتدأ مع
تبرير قول الامام واما يجب بالاصح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى
ان لا عندنا المذكور لانه يصلح في مقام المناشاة مع الخصوم والائمه لم يمانا هو
معتقدهم وعليه مضططرر عند الحاجة معهم والتردد عليهم اجماع خارج عنهم ثم

الحكم بانفسه
ولا يكون المعدود منهم مكلفا

الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة ووجوب اطاعة واتباع

الحكم بانفسه
ولا يكون المعدود منهم مكلفا
الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة ووجوب اطاعة واتباع

الذين في سادلة العقل والنقل على كونهم الطائفة المحقة والفرقة الناجية وفيه الجزع والبرهان
معتبر فيخصه لم يعرف بعينه فيستعمل الإجماع فيما اصطالح عليه لقوم من نفس الأسماء نعام أو
الخاص يستدل في هذا المعنى كما هو شأنه في لزوميات استدراك الاختصاصات مما أنه
لذلك بعد ذلك لا دلالة التسمية ويجعل على السنة التي يتم عندنا النبوة والامانة وبراهين
الإجماع الامانية الشاملة على قول الحق سواء وافق قول سائر الأئمة أو خالفه بحيث عنه وعما
يتعلق في الأصول الكلام ويعني عليه كثير من المعاني والاحكام وبما أنه الصواب لا
يؤيده باسمه في جميع الاعضاء والمصانيع جيد قطعا بل كان يسعى ان يصنعوا كما يصنع
المفيد في ذكر الأصول على ما وجد في مختصرنا لذكر كل حيث أنه ولا حصر في ذلك الحكم
في الكتاب السنة النبوية والامانية ثم قال وليس في إجماع الأئمة في حيث كان جاعلا
ولكن من حيث كان الامام المعصوم فاذا ثبت انها كلها على قول فلا يثبت في ذلك القول
موقوف المعصوم دلولة يمكن كذلك كان الخبر عنها باتفاقها باطلا فاما تضع الحق باسمها
لهذا الوجه انتهى قال في الأصل كتاب المقالات على ما حكى إجماع الأئمة في التفتت قول الحق
وكذلك إجماع الشيعة في ذلك دون الإجماع الى تركه وهو موافق لما في الذكر
ثم ان المفيد في سائر كتبه يفتي على ذلك بل يفتي على ما يفتي سائر الاصناف في
مقام الاستدلال فيهم معهم الاشكال وفصل الخطاب في هذا الباب هو اننا نطلب ما يثبت
الوصول الى اى الامام على وجه يستدعيه في بقية الاحكام ويقول ان في مقام الحاجة الحجة
مختصة في معرفة بعينه من قوله او فعله او تقريره كما هو المشهور بين الفقهاء شأنه في
بين اصحابنا في الامام بحال حضوره وغيابه وان وجه حجة الإجماع مختصة بخول قوله و
في الاقوال والآراء كما هو المعروف بين الاصحاب حتى كان ان يكون جاعلا عندنا
عندنا ما أهم وأنه لا يكون حجة ان زمان الشئ مع نفع القصاص وجوده مع غيره في
الأئمة لان العرف في قوله جاعلة في الوجود في ما من عند الادلة التسمية من دون
اعتناء الاختلاف باللفظ ولا بعنا الحظر من شكلت انصافها اعلم عظمه الاخبار وطريقه
السلوك في كتابها في الاسماء واليدين منسوبة مرادها ما في الطائفة المعتمدة الذين نسوا
من الحقيقة في كتابه كان في شئ من خلافهم ولا يرد على ذلك خبر وماتت حجة حوا
ما انقضت عندنا كما وانما قامت عليه الضرر في زمان في علمه السلام بحيث شاع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسبيل النجاة والهدى
والنور والبرهان

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

عندهم بلا شبهة فضلا وذلك لامكان ترجيحها من الاحكام النونية والادلة لا تستغنى عما
لذليل الضرورية والذين تدخلها فاقبت بالسنة لا مائة كمي تقاوت بالنبوة لم يتطاولوا
من العقل الشائع النضال للجنة واحد لا يمتنع عليهم الشك وربما يكون لها دليل اخر من نقل
العقل يمكن استنادها اليه ايضا فلا ينبغي تليث الادلة السقيمة لادخال متلها ولا سيما
مع عدم خصم الاجماع فيها وخصم الثالث في مقامها ولا القطعيات الغير الضرورية مما علم بنظر
الكتاب ودليل العقل سواء كانت جماعية أم خلافية وسواء لم رد فيها سنة قطعية او ورد
واريد تكثير الادلة فانها القطعية وان علم بعد العلم بها والاستغناء عن الحجج فيها انها
موافقة للرأي الامام كونه مخزن كل حق ومعدن كل علم وانتهى الحق الواقعة الذي لا يختلف
الا ان استنادها الى ما هو الاصل في العلم بذلك واحدا او اكثر واطلاقها في المواقف
الحكم الواقعة العقل والشرع اولى من استنادها اليه بناء الاحتجاج عليه واريد ان ادعاها
الى التساوي كل بعد منها وتدرج في حكمها لما موثباتها فانها الله وسوله او
احدهما اولى ان تعدت كلمة الكل وكان الامام في خصمه هو اطاع النسخ والضاع الشرع فان
ذلك لا ينك ما قلنا وكيف كان فندعوى الاجماع عليها وجعلنا الحجج فيها نظر الى ما ذكرنا من اوجه
له فضلا ومثل ذلك ما اذنب بالسنة الهلالية المرتبة على النسخه واحدا من التاثيرين
صلوات الله وسلامه عليهم واريدهم فيها الى امام العصر ثم دعوى الاجماع عليها لذلك
من الادلة بهذا الاعتبار فانه ظاهر انما هو بما يوجب سقاط سائر الادلة القطعية في مقامها
ايضا من العذر ووجه الحجج الاجماع في مواضع الخلاف والوفاء مع حصول العلم منها وراى الامام
او مع الطرق به ايضا وهو كما ترى فاسقاط الاجماع وخصم الادلة فيها عدا هو الوجه بناء على
الخصص والطريق الى معرفة راي الامام والوجه في حجة الاجماع فيها ذكره هذا هو الذي ينبغي
تجصيله مما اشهر بينهم بحيث لا يوجد مخالف فيه منهم من بناء حجة الاجماع على ما عدا
الكلامية في الامامة كما سبق عدمه في نفسه حيث تحقق من الادلة القطعية بقول
مطالع ابطال العلم بضع عليه لقائمة وما استندوا اليه من الادلة العقلية لتعليق مع ما يابا
نقل عنهم ومحققات في ابطال الطريقة التي اعلمها الشيخ في حجة الاجماع عند الجهل
بقول الامام بعينه وادعى اختصاص الوجه فيها وما ياتي مفصلا في طريقة الاستناد الى
وجود وجهه في التسبغ المجمعين سائر الطرق فان مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع ما سبق

هو اعتقاد وجهه جهة الاجماع على ان يكون من الحجج القطعية في قول قول الامام عليه
 اقوال الجميع الا فيما شذوذ وتدريما لا يعتد به ولا يفتى بقوله لئلا يستغلا بسببه
 ولعله لذلك قال صاحب المذاكر ان الاجماع ان يكون تجزيع العالم القطعي بقول قول
 المعصوم في جملة اقوال الجميع لو اريد به معنى اخر وهو المشهور بين الاصوليين كما ذكره
 لم يكن حجة للاختصاص والادلة الشرعية في الكتاب السنة والبرائة الاصلية انتهى وذكرنا
 منه جماعه من شأخري لا مصابح سيما في بعض عناوين الباب ان قلنا بان الطريق الى
 راي الامام على الوجه المتقدم غير مخصصا وذكرنا ليد من الساع على احد من الاول ان
 تخصص السنة بما اضطلع عليه العامة وهي سنة النبي خاصة كما هو شائع في الاختصاص
 وكتب الاصول للقدماء وغيرهم الاجماع لما اشتمل من الاتفاق على قول الامام عليه
 الى غير مقتضى ما استلزم ان لم يكن في ضمنه واما ما يؤخذ من في موضع الخلاف ويا حط
 مع قطع النظر عن الاتفاق فاما كان صادرا منه على سبيل النقل عن النبي صلى الله عليه
 ولو بطريق الفعل والتقرير من السنة وما كان على سبيل الفتوى خوفا مما فيها كالفعل
 والتقرير ونسبه القول الى الله تعالى خوفا مما يقع ادخاله فيها ايضا لان حجية لكونه
 كاشفا عنها رعا كما لها وان خلفت جهتها كما هو معلوم وقد مر في سنة السند
 العام في الاخبار فالاختلاف في ذلك العامة انما هو في نفس الموضوع كالنبي يصح رعا
 في الاجماع لكون الامام احدا لامة والعلماء ورعيهم وقد تقدم من موافق بعض
 الاتفاق وقد الداعي الى قطع النظر عن ذلك مع تحققة وبطلان ما انتقد في السنة
 لم يطرأ اليه شوايب لا للناس ككلام سائر الناس من السنة لم يكن منه كذا لان كلاً
 اليه ولهذا يرجع ما ظهر منه في ضمن الاجماع على غيره مما نقل عنه بعينه هذا اذا كان راعيا
 بنفسه على سبيل اليقين واما اذا كان مقولا بالاختلاف فيعين ان ذلك في السنة يخرج
 من سنة الاجماع قطعا وكيف كان يتجه على هذا الوجه عند الاجماع ما لك الدلالة مع ما في
 المشاهدة مع العامة والجري على ظاهر طريقهم في الاصول كما في سائر المواضع لكونه اوفى
 بغير المسئلة وتقرير الدلالة مع عدم دواعي الخلاف يعتد به ومن هنا يستبين من مقتضى
 عن الرضوي وغيره من الاعتقاد وقوا بان الحد وعند الاستنباط اخرى ما ذكره الرضوي
 من انه اذا كان علة كون الاجماع حجة كون الامام منه فكل جماعة كثرته وقلت كان قول الامام

كلامه المأثور

من قول النبي صلى الله عليه وآله

كلامه المأثور

كلام المشرك في حق الله تعالى

كلام المشرك في حق الله تعالى

كلام المشرك في حق الله تعالى

كلام المشرك في حق الله تعالى

كلام المشرك في حق الله تعالى

في جملة قولها فاجاعها حتى وان خلاق الواحد الاشهر اذا كان الانام احدهما قطعاً لا يجوز
 يقتضيه عدم الاعتداد بقول الباقر ان كثر واثق الاجماع عند الخلاف كما ينبغي في الحق
 كذا وجه ما ذكره الشيخ في القصة حيث انه في فصل الكلام في حجة الاجماع سلم كلام المورد
 علينا بعدم الفائدة في القول بحجة الاجماع على طريقتنا ولزوم العمل بغيره في القول بحجة
 قول الانام بغيره وضع كلامه مع عدم ذلك في فصل كيفية العلم به من غير فيه اذا كان المعنى
 كونه حجة قول الانام المعصوم فالطريق الى معرفة قوله شيئاً احدهما التماع منه الشاهد
 لقوله والثاني التماع عنه بما يوجب العلم بذلك ايضا قوله هذا اذا عين لنا قوله ولا
 ينقل عنه تعالى بوجوب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة بها فانه يحتاج ان ينظر
 في احوال المتعلمين ثم يبين وجه العلم به مع عدم تعينه وجوده بمجموع القول على الوجه الذي
 او ملحقه القول بالادلة القاطعة اربعة ذلك مما ياتي في محله وذكر المحقق في كتاب اصول المو
 بالعارج اوضح الحق في بيان الكلام الثاني وما في عبارة وقال في المعبر عما الاجماع فنقل
 هو حجة باقتضام المعصوم وخلا المائدة من قهها ثمانية قوله لما كان حجة ولو علم على انبئ له
 قولها حجة لا باعتبار اتمامها بل باعتبار قوله فلا تعتبر ان يحكم في دعوى الاجماع بانفاق الحجة
 والعشرون من الاخطاب مع جهالة قول الباقر لاعم العلم القطعي بدخول الانام في الجملة وقد
 استحسن ذلك غيرهم ثم اخرج عنه وقال ساجدة في الباري في شرح الابداء الاجماع اصطلاح
 فيها اهل البيت هو اتفاق امة محمد صلى الله عليه وآله على امر من الامور على وجه يشمل
 على قول المعصوم ان بينه وبين الاجماع في اصطلاح المتأخرين عمومياً من جهة هذه كلها
 تعضد ما ذكرناه وان لم يكن وجوب بعضها على غيره ايضا الثاني ان تعميم التمسك بالتوبة
 الامامية مطمئنا فيدرج فيها النص فيها والظاهر والمجتمعة بين الامامة والامامية مطمئنة
 والمختلف فيه والعلوم منها بالتمتع او غيرهما والمقلدون فكل ما علم او ظن من رآ الانام
 بعينه وما في حكمة فهو من التمسك بعلم او ظن من رآ في نفسه بعينه وما في حكمة فيحصل الاجماع
 اذا بالاتفاق التمسك على قول المعصوم لا يقينه والتمسك بقوله او ما به وهذا معطلوه
 من التكليف واقضاه دخول اخبار الامة بانسانها في التمسك بلا تعسف عند الاختلاف
 الذي فيه تشد في الحاجة اليها هو الاضيق بطريقة الانام في هذا الباب بل انهم بما
 ورد في جهات علوم الامامة عليها السلام وعرايش شوقهم وينبغي التنبيه من اعلى النجلى

ان الاجماع لما جاعل لبيان مستلزامه لانه لو لم يكن المقول اقرب الى المعلوم لكان
 المعلوم انه ليس عندنا ان لا يفسر قول الله عز وجل قوله تعالى عن الاضواء الكاشف
 صمنا ولسرنا من ذلك ولما كانت الحقيقة في حجة عندنا هي الكشف عن الحق لانه ان يكون
 المناط في الحجة والتمتيز وان ندو له مداره الا ان الحق للمعقول القسوي الحق اطلاقا
 على سبيل الاطلاق لما كان معلوما وان كان عليه من الاجماع المعرف من العامة لانه
 هو الاصل في ذلك وكان المعروف يستلزم في الاصطلاح في بطلان وكان المعروف
 بينما تجد يد في الاصطلاح مجموعا حدويه وحصره في حجة ودليله جعله لها
 لا اطلاقا والشهرة وتقسيم المصطلح في اجزاء الامية والامامية والمندولة اخبارا
 بعد وفي احتضان صحابنا وعلماءنا في حجة الحق في حجة الحق كان الشائع عندنا عند
 العارح يخرج معقومات السبب الذي مع سدوده وكثرة البانين بحيث يقطع بالحديث
 او غيره بموافقة الامم لم يكن وكان عكس ذلك فرضا على ان مع عده عندنا وكان فرض
 الخصام علماء العصر في واحد او اثنين متعينين على حكم بحيث يوجب حصول الحق بما ذكر
 على بعض الطرق لانه او اعلم الحجة على طريقة العامة الذين عمل الاصل في التباكي سبق
 قريبا ايضا بما ذكر من جهة الموضوع او لا لاجل جمع ذلك اعتبرنا ان يكون للافتقار
 بمصنعه المعارف مدح الحجة وان وفي خلاف ذلك بعض المبادئ المتقدمة وان
 التحال على جات من العلماء المناصرة في الاختصاص والمناصرة كما اتفق نحو هذا الاستنباط المتبعة
 الشرعية فلو اتفقوا شان احدهما الامام عليه السلام متفقنا اي شئ بما كان خيرا كما اذا كان
 احدهما ثبت على الله عليه السلام لا يكون شئ مما من الاجماع المضطرب وان كان
 المستلزام مع الاستنباط من اجل الحجة ولا يصير افعال مثله في السنة او اخر الحجة
 هذه الحجة من الاول الذي نكوه على فرض وقوعه في غاية التذرع ودوله بطلان من
 جهة اخرى في السنة لا يميز فيها وجودها فان لم يعصمو ولا عدم الموقوف بل حجة
 نسبتها اليهم من جهة السماع والشاهدة وهي موجودة فيما يخرج من الاستنباط من دون
 بين الحجة والامام في ذلك بعد فرض وقوعه وان يحل من انواع الاجماع كالشهر
 عند من قال بحجة ما على افعال تليق من الاجماع المعرف لانه اول من الحاشية والمنا
 كما لا يخفى ومن هنا علم ايضا انه اذ علموا في احدهما السنة او قبل ولا اجماع كاشفت

بل الشوق الحكم بنفسه كما سبق لم يكن بهذا الاعتبار داخل في قول لا دلالة ولا صيرورة
منها كما لا يخفى أيهما ان المعروف فيما بينهم توقف جملة الانجاع في كل عصر على قاعدة من في
الامانة من جهة استمرار وجود الحجة وعصمة كرامة نولها لما كان تحق قبوتها ثبت
به كل ما توقف عليه من الأصول والفرع وغيرها بانقائها او نفي العصمة وطرح من
سلوك الادلة وطرح القول بوجود الحجة العصوم في عصر دون اخر يختلف الحكم باختلاف ذلك
لكن لا قابل به بالنسبة الى ما بعد يتناص يعتقد به ولا يتما في خارج مع قطع النظر عن التقا
بالكلية كما هو الفرض فالعبرة بالاول الا ان الحقيقة ملحوظة في كل اجماع فحجة الانجاع كل
عصر لوجود الحجة فيه لا يقابلها وما بعد وقد استشهد نذول بينهم ولا يتما بين قد فاهم
بناء المسئلة على ذكر حقيتها قلما يتفق مسئلة اصولية اتفقوا عليها كانتا تنه عن عليه
على هذا بيننا جملة من المطالب المتقدمة واللازم ما ذكر جماعه من مناهج في اخره
وغيرهم في بيان بعض طرق الكشف ان حجة ثبت بها وبدونها وان لم نخرج جميع الاعتقاد
والان منه واخذنا ايضا بالاجماع المختص بهم او اشتهر بينهم وبين غيرهم ومن فطنا
تتكسر وجوهها وعلماها ويختلف دليلها وحكمها حتى انه كاذن يكون داخل الاجماع
ح في الادلة العقلية التي تختلف مذرك العقل وما لكيفية اولى واخرى كما لا يخفى
وجزلة الوجوه ان حجة حيث لم يتعين قول الامام انما ان تكون لدخوله في المجتبى ثبت
لا بعينه وهو الاصلح المنشأ او لواقعة الاصحاب للعامة على القوة بحجة الامانة
في جميع الازمنة الا ان اعتبارهم لعدم تعين قول الامام انما هو في زمانه القينة والفرق
بينه وبين لاشتهر وكشف اجماع من هذه عقلا او عادة عن موافقة طبر ورسالة
بحكمهم من جهة التكليف الواضحة او الظاهري وهذا قريب من سابقه انما لا يخفى
علم قول الامام او رايه بطريق النظم في هذا علم رايه بطريق لا التزامه على وانما
او لكشف عادة عن علمهم بورد نص سابق قاطع في ذلك عن احد الائمة عليه السلام
او بوجود دليل قطعي عليه مطلقا موافق لراي الامام فطعا يكون لكشف عنه
مستندا الى العقل والعادة معا وهذا نظيره ما تقدم عن بعض المخالفين الاستدلال
بنيل العقل بوجود دليل معتبر غاية كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه اخر اعتبار
الكاشفة انه قد يكون اجماعا من جميع من يعتقد به بطريق النصيب على الحكم او بما

بنيان في حجة
الاجماع

حكمه من جماعة من قبل ما فهم كذا لك واجزاء متبسطا من سبب مستمرا واخبار متفاضلة
 موجودة في كتب معتبرة واستخرجنا من قواعد عامة صهيبة واصولية مجمع عليها باحد
 الوجوه المتقدمة فهذه كلها مع ما سبق ان تمت مشتركة في الكشف عن الحجة والاشارة
 الى الاتفاق في الجملة والخروج عن الاقلية العنصرية بالاصالة بخلافه باعتبار الكاشف والذكر
 والذليل والحكم والتميم للجمع مع ربه ملحق بما صور في ثوب عشر جهات تنكلم في كل منها
 بما يناسب ويحتاج اليه من جهة امكان وقوعه والعلم بحقيقة الاول وهو كالفضل والعلم
 في هذا الباب وانما ينطبق على قاعدة الاصحاب ان يستكشف غاذه وعلى الامام لكونه
 المتوسع الطامع من اتفاق الاصحاب الاتباع كما اشترانا اليه سابقا ويختلف هذا باختلاف
 الاحوال والافتنان وقع الاتفاق على ثوب من الاحكام وفي العصر هذا لانه من قبل شيئا
 من قبل ذلك احوال وطريقة لاهل عصره واصحابه وبطلان التوفيق على سيرة وعيابه علومه
 خاصته المهندسين لهداية وكثرة شيعته العارفون للابغون كافر وفيه وخواتمه كالكل
 الصادرون عن حكمه وديانة كشف انما هم قولا او عملا عن قوله مع اجتماع سائر الشرائط
 المذكورة انما ظاهره لا يقتضيه ريبا صلا ولا بما يحصل دون اتفاق الكل فيستخرج به
 ونحوها عن اعتبار ولا عبرة اذا بان اتحاد العصور لا يتعد دهر بل المدا على بلوغهم من
 الكثرة الى ان يحصل الكشف المذكور فيقدر بقدره وان وقع ذلك في عصا من اهل عصره
 من الائمة وشيعتهم واصحابهم وكان المجهولون مع قرب عندهم وتمكنهم حياثا من اعتقاد حكم
 شعاعا عن انما هم قد ظهروا من سيرة واحوالهم الثابت المبلغ في اصول الاسماء وفروعها
 مراجعة اقوال الائمة واخبارهم العلوية في جلال الامور ودقائقها وعدم التشايع
 الحكم والعلل الا ثبت مكنون اليه دليل واضح يصح القول عليه فانفاق هؤلاء ايضا
 على شيء من الاسام كبر ما يكشف عن عدم تحقق الامر فخر ما خوزه من الحجج على وجه يورث
 العلم والقطع وان وقع ذلك في عصا من كان منهم من قبل اشكال الامر فلما يحصل منه
 العلم باصانة الحق لتأني في نفس الامر مع بعد تحققة الايمان ودان وقع في سائر الازمنة
 الى ما تناهوا وما بعده من زمنا الغيبة عند يحصل الكشف في بعض المسائل بآثار
 من سلفهم طريقة الامامية وقوى علمائهم في احاد الاغصا على امر من الاموال التي
 واخصاصهم من قبل الفرق الاسلامية مع سدة ودع كثير منهم وهو ذكرهم وتقدم

في كل عصر
 من قبل
 من قبل

بطاعة الله ثم وكون أخبارهم نصباً عليهم وعليها منه أحكامهم ومذاكرهم وعدم خفا
 فتاوى السلف صريحهم عليهم ومزيد حرصهم على نافعهم عدم فهمهم على خلافهم كما هو الظاهر
 من أخبارهم كثيراً يحتاج إلى زيادة التتبع والطلع وشدة البحث والتفتيح كي يخطوا علماً
 بما كان عليه فتوى الإمامية وعلماهم سابقاً فيما لا يلاحظه ما عليه طريقة خلفهم وناقضاً
 أو تناقضاً ولو عن مسلمهم أو المشايخ عن مشايخهم وما يتضمنه الوجود من كتبهم ولا سيما
 الأصول القديمة وسائر مصنعاتهم التي كانت مرجع الشيعة في أحكامهم ومبني عالمهم منذ
 مدارسهم فيغاضد الفتوى بالعلم والعمل ويتقوى المرئوب بالمرئى والنفا بالظلم
 إلى أن يعرف ما هم عليه من قديم الدهور ما لم تكن لتصرف يعلم أنه من هبه الله الذي يعرف علم
 سواء وإن كل ما كان بعد انتشار مذهبه واشتهار طريقته عليهم على ذلك وخاصته
 علمائهم وأصحابائهم وأرباب النصوص منهم فيستكشف بذلك قول بعضهم بعض
 ويعترف من حيث لم يعرف من عرف حيث لم يعرف خلاف ذلك وهذا لا يقيم التبر
 من المنتهى إلى المبدء ومن الطول إلى العرض أكيد الحجج وتشديد المفروض عند ذلك
 يحصل العلم بأن ذلك لم يكن إلا عجزاً مأخوذاً من الحجج الخالية من شواهد البرهنة كما سبق
 من علم ذلك وبذلك ما هنا لك علم أيضاً أنه قول الإمام الغائب عجل الله فرجه وسخطه
 محجبه وإذا اتفق قول الإمام بطل التدريج بطريق نظائر التسامع من كل جانب و
 ناجية بحيث يقتضي كون ذلك مذهباً لجميع الأمة أو المؤمنين وعلماهم خاصة به
 يتناول الإمام العصر وأخيراً من الأئمة عليهم السلام وكان على وجه لا يميزه بطريق ولا يفتي
 لفظ الإمام من غيره حتى يندرج في السنة ويأخذ بقلبي قسم الأخبار التي يتقوى الأمر
 بنا كذا ويكون القول عليه أعظم واشد إلا أنه يخرج بذلك من طريقة النابغة والشيعة
 إلى طريقة النظار والتابع وهي طريقة مستقلة تاتي في الوجه الثاني ولا كلام هنا فيها
 نعم قد فلا حظاً باعتبار قول سائر العلماء وغيرهم أيضاً من الأئمة والأمامية دون الأئمة
 عليهم السلام وهي معتبرة في هذا المقام ثم أنه لا فرق فيما قلنا بين أن ينضم مع ذكره على
 أو يفتي مستنداً إلى أحدهم صلوات الله عليهم ولا وجهاً يزداد القول على الحكم مع عدمه
 إذ يعلم أنه قد بلغ من الظهور إلى أن يستغنى عن ذكر دليله وأن الحكم في تركه ناديه
 الاقتصار إلى الوقف مختصراً فيما أمض عليه الاستغناء إلى لا طائل من وراءه

هذا هو الحق
 لا يخفى على
 من فهمه

الحجة بجمع ارتفاع الخلاف والخفاء المحجوب الى الاغنام بانه سافوا وبنا اتفق مع ذلك
 يقينه على انزاد او المروى عنه فلم يسم نقل الدليل على الحكم وانما عذرنا فيما ذكره لا يصح
 تخلف ذلك في بعض المواضع لاحتمال خلاف ذلك ولا يحسن المقاصد فيها لعدم لزوم ايراد الحكمة
 في جميع مآلاتها وحيث ظهر من جواهرهم وعدم اعتمادهم في احكام لاعل انتمهم وشدة اعتنائهم
 بنقل اخبارهم فترك نقلهم الدليل على الحكم مع اجماعهم عليه لئلا يعل على ما ذكرنا خيرة لعل لا الكفا
 بما له من الوضوح والاشتهار لدى الخاص والرسوخ في ضمائر ارباب البصيرة والاختصاص فانه
 مغنى عن نقل دليله الخاص ولا سيما اذا كان بناء العمل عليه لئلا ينهار اثر وجهها ولا يجرى الجرح
 في مثل ذلك والتحذير عن استدعاء العلم الاجمالي بوجوده لعل لذلك ترى طرفة الزيادة
 او بدونها بالنسبة الى غيرهم من كان في غصصهم بقله وزيادتهم بالنسبة الى ما صدر من انهم
 من لا قول لا افعال وغيره فبما عرفت اعتنائهم بشأنهم ومزيد احتياجهن اليها وتصونها
 بسند او لا لا يضر بقطع احكامهم التي يجب لانها لم يغيرتها مع انها اعظم اصولها وافوم
 اولها ومكونها السبب في جميع ذلك هو ما يتبين من الكفا بما اشهر بينهم وثبتت خواصهم
 في ما كانوا عليه يدعون يدانهم صلوات الله عليهم وان لم يقصوا بقله في كتابهم لم يثبت
 في روايتهم ونظروا لئلا يزداد اسلما ذكر ونحوه بعد شيوعه عند اربابها فاذا انكشف
 ذلك باجماعه وكان حجة قاطعة لا سبيل الى تكارفا ووجوب طرح الاخبار المتأينة له او
 تأويلها بما يصح ذلك الكليني كتاب الاثر من الكفا في غير في مواضع حتى انها
 كلما ازادون كثره ووضوحها وادوات ضعفها وهما لا يرايان فلهو وعده خاتما عليهم
 يح يكون اجماعهم على خلافها مع كونهم من اتباع انتمهم وروايتهم طاعتهم بما هو لا مند
 كان مهم ما يمنع من العمل بما وجدوا من يدعون يدانهم الى ان ينصل الائمة عليهم السلام
 فعلموا بذلك ان الاخبار ما نقله او ورويت يقينه ووضعها الواضعون عليهم كما هو
 في اخبارهم فكان لا اعتماد على اجماع اشد وانوى من الاعتماد على الاخبار فذا شينا
 بما يتناء طريق العلم به ووجه حجيته والحاجة اليه سبيل شمار بينهم بقدر ما كان في
 عند معظمهم مقدور من طريق مخالفتهم وبعدهم فظهر ايضا وجه اكار القضاة في ما
 الغيبة من الخياطجة القبول عليه مع ما كان عندهم من الاصول الاربعة وسائر كتبها
 اصحاب الائمة حتى استيدنا الرضى مع ما استنبأوا منهم من فضله وجلاله وكثرة

الكتب الموحدة في تلك الاعضاء في زمانه ادعى انه يعلم معظم الاحكام بالضرورة من مذهب
 اعتنا عليه لم الشك الاخبار والتواتر في الاكثر وباجماع الامامية في العلم الاول وادعى عكس
 ذلك في بعض كتبه وهو الذي صرح به السيد الروحاني الرضائي ولم ينكر المضي عليه ومن
 المعلوم انه لو كان اصحابه من الامامية من بلايا اعدائهم وجهالهم لكانت احكامهم بانهم فيها
 او منقطع بها ظاهرة بحسب الحاجة عند خواصهم وعوامهم خو لا يحتاج الى التمسك بالادلة الشرعية
 التي لا تصيب فيها العظم ولا الى الالتزام بقناول الاخبار القطعية الصريحة يدعون عن غيرهم
 صلوات الله عليهم فكيف ينكرون بعضها باجماعهم الذي لهم مقام الضرورة عند علماء
 مع انه كما ان البعض لا فاضل من مشايخنا طاب ثراه لولا الاجماع لم يتم للفقه عموم ولا اختلاف
 عود ولذلك ترى كثيرا مما خالف عنه وانكره بل عارض في اصول عند لغة الجاهل البعير في
 الفروع عند الفقيهي الشدة وربما لم يترك بعض الاغاطم منهم ايضا الى المختصين انهم ادعوا
 فهم معظم الاحكام لا يمكن الا بصحة الاجماع وقد منع التقليد بعض القدماء وفتحها
 حلب كافي الاتصال وارجح فقهه وغيرها مكثرين ما هو اعظمها ما يظهر للعوام من اجماع العلماء
 عند مناقشتهم في مواقع المحتاج اليها فلا ينقض العلماء عند الحاجة بما ذكرنا اولى بالجواز
 واخرى ولا يخفى ان الاجماع وان كانت له طرق اخر مرفوعة يمكن حمل كلام المذكورة عليها
 الا ان اقرب طرق الى القبول واكثرها دونا في الاستدلال ولو ادعاء هو نافذ مما عارض الله
 لا ينفك عن ما عداه ويقنوا له الاطلاق بلا الاستثناء وعلى هذا الوجه فلك في تقريره في الكلام
 ان تقول فلما ذهب اليه جميع علماء الامامية عن طريقهم او طريقة كثير منهم ان يصدروا
 راي حداثتهم ورؤسائهم وهو حق بهذا كذلك ونقول فلما اتفق عليهم ان يكشف
 اتفاقهم عن راي من ذكره والكبرى والنتيجة كما ذكره وان اوردت ان تتكشف راي الامام
 الغائب وغيره من كان امام عصره ونداء هذا الاحكام عنه بدلت الكبرى بقولك وكل ما
 كان كذلك فهو مدعي امام العصر غير من ثمة الحق وان شئت زدت هذا على الاولى
 على طريقة الاقضية المركبة الموصولة او المفصلة واذ نظرت الى ما اشار اليه من قضية لفظ
 والسمع مع المتضيقين لا متباين القول الى جميع علماء الامتداد والامامية يقولون مطلق
 حيث ثبت ذلك والى بعض القدماء ان السابقة المتضيق لا تتكشف مدعي من غير
 منهم من عرف كذلك فلان نقول ان الامام واحد من العلماء او علماء العصر كل منهم من

ادعى ان كتبه في شئ من شئ
 فبعض القدماء في هذا
 جازع منهم من هذا
 المستفيض من الروايات

ويشيع عليهم الخطاء في شئ من ذلك عادة وكلما كان كذلك
 فهو مدعي احد ائمة دور رؤسائهم

الحاص فيه وغاياتهم وحيثهم وميتهم قال هذا لا امام قال لم اقول هذا اي جميعهم قاصدا
 بذلك دخول الامام فيهم لا يقتضيه وكل ما كان كذلك فهو حق فهذا حق وان شئت صنعت
 هذا والكبرى وما سبق حيث كان وجهه فتنسب الي الجميع من هذا الامام: مقصود ما علم
 مقصودا بالانتماء الي بعضهم وبجمل بالانتماء الى ائمة بحيث علم بان عدم اختصاصه ببعض
 دون ائمة واقتضى ان كل منهم بخصوصه فلهذا لما نسب الي غيره وان خلفا حوالهم
 باقتضائهم من ذهب بعضهم في ذلك بمقتضى ادون بعض لم يتناولهم مقتضى نفسه
 ثبوت ذلك لهم بقول مطلق ولذلك صادف اشتماله على كك البرزخية لانه من جهة
 العقل والسمع والعرفا المنفصلة لثبوت المحول للموضوع مطلقا من حيث هو من دون
 ملاخذه الخصوصية ولا يخرجه على وجه العموم والكلية فان دفع لدفع الوجود هنا كما ان دفع
 عن التسمية الاول باعتبار كراهة وولاء ما ذكر فينا في بيان وجه كلية الحكم لم يندفع بهادفع
 به من جهة القول العلم بالتصديق بالنبوة المجهولة قبل ترتيب البرهان يستعمل الاجمال الذي
 علمه ربيته الكبرى منسأ ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالتصديق من العلم بالجملة كالامام
 من حيث تدبر ولا يحتاج هذا الوجه حيث تحقق حسن الوجه المشاواليها وانها لا
 يوصف في العلم بالفاق للجميع على حكمه في حاله عنهم مع انه لا يحصل العلم بالامام على
 هذا الوجه من ثبوت كبريته من شارة سابقة كما سبق في حاله من كل من يحصل له الامام
 بخلاف وجهه ولا مانع من العادى ما لا بد فلو استثنى من ذلك من الكلية لم يقدح في
 الاستدلال ونجدة الاخرى من جملة كبريته من المنسبين اليه من غير معاينة الامام عليه السلام
 فصار له من هذا وجهان ما منطوقه حاله لضرورة الدين والمذمة لم يقدح
 ذلك في صحة التسمية من فضاء الحق لبيان وهذا ظاهر لكل ذي سداد وبيان الدين
 بحيث حصل العلم بالامام لانما هو عليه على هذا الوجه على ضرورة من شواهد البرزخية والقبية فيكون
 أقوى من كبريته دلالت عليه المقصود من البرزخية فصار لا غما في حصول تبيينه من غير معاينة
 قطعنا لا يمنع من راء ذلك بخلافه بالبرزخية واما واء عبادان فربما هذا انصبي ما امكن ان يرد
 في بيان لهذا الوجه وكشف خوافيه وتبيين مبانيه ومع ذلك كله يارحم امورا هذا
 عدم اسباب الاصل القطعية والمتمتع القويم عندهم لا خلاف كبريته باختلاف هذا ولهذا
 وحمل وقته وحاصل انصاع عليه ضعفه واستحضاره للفتنات المحتاج اليها الحاشية

هذا الوجه هو الوجه الثاني

وعنده ولا ينفرد في ذلك في الأدلة السمعية القطعية التي عليها جازم معظم الشريفة
 النبوية ثانياً لعدم اختصاصه بمذهب لا مذهب وعدم توقفه على أصل في الأمانة فإن
 للشافعية أن يستندوا إلى مثله في ثبات قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تروا فرقاً لشدة
 ان يستندوا إليه في ثبات قوله وقول جملة من الأئمة صلوات الله عليهم ولنا أيضاً ان يستندوا
 إليه من دون حاجة إلى ثبات وجود الحجج المعصومين في كل زمان ولا إلى استكشاف رأي الأئمة
 في صيغته ونحوها فإن لم يثبت هذا الوجه تماماً فوجبه قول من استكشف صدقوا بحكم منه
 أو كونه متابعاً للاتباع على ذلك بغيره كان دليلاً ما حجة أنه لو انصرف على كون الأئمة حجة على
 النبي وخزينة الحكماء وانهم مع اتباعهم والتسليم إلى النبي كسائر العلماء الذين يعظمونهم
 إليهم وانعز عن انما هم وعظمهم ونظر إلى الشهر واستبان انفق عليه المظهر من قو
 عليهم وورعهم وجلالهم وطهارتهم يمكن ان يستكشف من أقوالهم وأقوال اتباعهم قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبدل جوامعهم حجة باعتبارها باعتبارها بما ذكرنا فادان
 ذلك ثبت حجة الاجماع والأدلة وهذا خلاف ما هو المعروف بين الأئمة كما سبق فلا
 يكون هذا الوجه من جوامع المعروف بينهم وان كان حجة حيث تحقق لما احتجوا به على
 جماعة من متأخري المتأخرين واضعهم على بناء حجة على الأصل المذكور وذكرنا ما ينافيه
 غفلة عما قلنا منهم من جعل الوجه المذكور هو الأصل في حجة الاجماع المعروف بينهم حتى
 ان الاستدلال الأعظم وغيره عزوه إلى معظم المحققين ومنهم من قال ان يفتي دخول
 المعصوم في الاجماع ليس إلا موافقة قوله لا تقول الجعفين وان لم يدخل شخص فيهم ولا
 كان في عصرهم وأنه يكفي في انعقاد الاجماع في الغيبة موافقة لقول أحد الأئمة **الائمة**
 وبقي على هذا إلى سماعنا بالدقيقة ان الخاصية لم يحتاجوا لذلك إلى ما اعتبره
 العامة في حجة الاجماع من التقييد بقولهم في عصر قال بل يفتي به لكان محلاً لخرج هذه
 الصورة منه مع انها العادة في الباب من قائل منهم مورد على ذلك ان وقوع الاجماع في
 عصر لا يقتضي الموافقة لقول ما لم يصح ان الموافقة لقول غيره تقتضي الموافقة لقوله
 أيضاً لا تتأكل كلمة ثم قال أيضاً ان الغيبة بالاجماع الكاشفة سواء كان في عصر واحد
 أو أكثر كما هو الأكثر بل يكاد يحصل اجماع أهل عصر واحد لا يماند وهذا كله يعلم
 بناء حجة على أصالة المذكور مما لا يكاد يستقيم كما لا يخفى مما يؤكده ما قلنا عليه بنا

هذا على ما في المتن
 من الشافعية

هذا الوجه فيما فرغوه على حجة الاجماع البسيط كالاجماع المركب بجميع اقسامه التي ليست
 من البسيط حقيقة ومثله نفاكس الطائفتين سواء كانتا شريطين غيرهما ولو كان
 هذا منبته حجة عندهم لجرى فيما فرغوه عليها او ليس فليس غديره فالتأقلا الاستماع
 بهذا الدليل الذي شانه في عظم الحاجة اليه عندهم فاعلموا ان من ادعاهم بما فرغوه روى
 الذين لا الذهب بحيث لا يقدرون معرفة باهه الملبس والمؤمنين دون اخر من الذي معرفة
 والعيا الشرح ومثله لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على اقامة الحجج والبراهين وانراذ لاخبار
 المتواترة المشتركة بينهما وبين ما يبلغ الى حد الضرورة فضلا عن سائر الادلة ولا يمكن
 اثباته باجماع من يتوقف الحكم بانسلاهم وانما انهم على الاثر اذ اصفاد وعدم انكاره وان
 فرض صحة اثباته به فاليتوقف العلم به عليه كما قاله الاسناد الاغصم وغيره ولذلك يعلم
 الفاعل الطابع عن متبع فاوى العلماء والنظر في دلتهم الكافر كالحج من لهم ومنها ما
 ثبتها الفاطم العبد وهو الذي من الاجماع الذي هو سعي حادى من عنده وبما كان به
 الاصل في الاصل في نفسه به بان لا يستكثروا الذي عليه جرح حجة بناء على الوجه الذي
 ومنها ما ثبت حكم الكتاب والسنة النبوية الصحيحة وفيها ما لا يقاوم جرحهم الاشارة
 الى ما ذكره من انه فليسستلها بان لا يستكثروا في خبره في نفسها ما ثبت استلها
 القضية وفيها ما لا يثبت ان زاد من قوة وظهور او لا يثبت فيه حجة او بطلان
 هذه الادلة واحداها وسلمت عن معارض من العقل والنقل فوجب اثباتها الا ان يجرى
 الاجماع والعلم به مع بلوغها من الظهور ولا ينفك بحيث لا يقبل الحساء على اعداء الا ان
 هذه هي المدة في ذلك كما في اصل الحكم ونهاية كشف مدركه من يعلم قوله من دون
 عكس كما هو من هذا الوجه يخرج من ذلك في معرفة الادلة في امر الزمان في العلوم
 المدة في ذلك فيما لا يمكن رويها وانما هو في نفسها في اقسامها وانما هو في المدة
 وانما بحيث يحكم مادة باع من يقتضيه قوله فيها لا يتعدا ومن هذا لا يخبر به برب ورموه
 فالاستناد الى الاجماع في مثل ذلك ما لا يقرب الحق الى انفسهم او يتبينوا العلوم او
 المماشاء مع الحسوة للحاجة مهمة اليه لاننا في بلون دعما ودعاه كما هو المارة على
 من الادلة والاستناد من عظيم امره وتشد بدخضه في من الغيبة حتى في حاله معظم
 احكام الشريعة وانما فاما يمكن اثبات شيء منها بغير مستفلا وانه لو لا مقتضات

ليس ذلك الا لما دفع في الادفان من جهة ما ذكر لعدم وجود دليل اخر عاينه عدم الشك
والاخطاه والنظري دلالته لو فرض وجوده وعدم النظري قطعته وضيقه مع ضيق
الحكم على سبيل القطع بلا شبهة ريب وشك فان على الحكم على تنقيح الناطق القطعي في موضع
التعبد فانما يقع هو الاجماع غالباً لا العقل لا فيما قلّ علم ان يثبت معظم لفقهائهم وعلى
الاجماع بسيطاً او مركباً مستغلاً او منقحاً هذا محل كلام الاستثنائي كبره غير وليت
شعري ما الذي وقعهم فيا وقوانينه واغفلهم عما لا يشبهه ^{عقل} مقربهم مع ما منحه الله سبحانه من
الفضيلة العظيمة والله لا يجزيه الم يعلموا ان مجرد الحاجة الى ليس يحج لا يتجمل به لا
كشعراً ولا نسبياً ولا يتابع دفعه باي الاصل والاحتياط الم فرق بين التبعيض قطعاً وليس
ذلك كمسئلة الظن حيث يفهمه مقام العلم فيما لا بد من معرفته ولا سبيل الى القطع به لما
بين كافرين من الفرق لظواهر لكل ظاهرية فتقول لم تعرفوا كائنات الانامية ومعظم الحائزين ان
الاجماع اذا كان عن غير دليل كان خطأ ولا ريب في ان حكم الاصحاب في جميع هذه المسائل
المشار اليها التي هي معظم الفقه بدعوى هو لا يمكن عن ادلة حقيقية تظهر لهم وخضعت لنا
على اكثرها فان استقر كما اقم وتبع عادتهم والنظري ردوا فيهم شهد بفساد ذلك بل اثبتنا
في كثير مما ذكر كما هو ظاهر ثم ما بنوا عليه كثير من تلك المسائل من الاجماع المركبة فالحكم
بحجته حيث لم يرجع الى الاجماع البسيط ثابتاً بالحجة كما يقتضيه من تقرير الوجوه الالائية وما
سبق والتجنيق الذي عليه للتقول ان ما ذكره وغيره واضح القاد والسبيل وان ما
شاروا اليه من المسائل على اقسام قسمها ما ثبت عندنا بالضرورة او غيرها من الادلة
المشار اليها او لا وهي مستند لا اتفاق ومنها ما ثبت بسائر الادلة ولم يصل الى هذا القطع
لم يوجب الاجماع فيه الاثبات والظن يثبت حجته على ما ياتي في الوجه السابع مفصلاً ودعوى
القطع بتحكم تركت وتماثل كثير من الادوار في الادكار ونحوها على التماس
الى ما اورد في حصر الواجبات في غيرها وما علم من استقر طريقة الشيء والائتمار فيها
كون منها ما على التذب وهو طريقة عامة تستغني بها عن بعض القينية الخاصة في كل احد
منها ومن تأمل طريقة المجتهدين في فتاويلهم بقلدهم وجدوا انفساعه هذا المنزلة
لوبيدنا مفصلاً اوجاً الخرج عن الظاهر عدمه ساو ما ذكر من المسائل انفس الى مزيد
الطويل بالاطال فيرجع الى محالها الموضوعه ليناها وفيما ذكرنا منها كان في بعضها قصداً

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

العلم بالحق لا يمتنع عليه

العلم بالحق لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

فالحاصل ان الحاجة الى الاجتماع انما تظهر في غير ما اشترطنا الذي اراد ان يتعاذ منها
 يتصور وقوع الخلاف فيه فلا يشترط الا يكاد يتفق العلم بالاجماع على نحو ما ذكرنا ولا يمتنع
 الا في جهة الشاخرة الاعلى فجلت ذوالنقد وذو النقد وذلك لا موزن يعلق بعضها بالوجوه البنية
 ايضا فلننظر الكلام فيها انما اكي يستقيم عن اخادها من جهة تعدد الاحاطة في كون
 الغيبة بجميع الاقوال المتشعبة بعد العلم بالاجماع حيث يتوقف عليها ما ذكرنا وذلك لان
 من العلوم ان لا سبيل الى معرفة اراء الناس اتوال العلماء من جهة العقل منفردة ولا شامع
 عدم عصمتهم من الفسوق الكفر وخضاعه في النفس ونفس الامر ثم قال انفسك الخالص التي من
 اعرف من نفسي ان الامام ليس في غيبة منه ولا اعرف هذا من غيري عينا على اليقين ثم حصل
 ان يكون في غيبة منه ولا اعرف هذا من غيري منه ايضا من جهة خوف اذاعة له ما وعبر
 ومن ثم ايضا السند الى اخبارنا بانه في نواحي الضبايق وهو على وجوده في بعض موطن
 وجه نظامه وهو يكسبنا ذكر من لا يمكن المنع بايمانه وعدا الذي الواقع وقيل الشهاده
 عليه بخلافها كيف يقطع رايه في المسائل مبني او ما يشبهه منها في العقل لا يصل بسائر
 الادلة اليه كيف يحتمل قلع فيه منفردة بآراء الناس التي هي اولي بالانسان من اعظم الدلائل
 عليه وبما اعلم ايضا ان لا سبيل اليها من جهة الكشف الذي يدعيه جهال الضمونه
 مع انها لا يدعون في مثل ذلك ولا تعرض لم يقلوه فاعصم الطريق في الشاع والعيان بالنسبة
 الى الموجودين والتمثل بالنسبة اليهم والاعتراف بهم وبما انضم مع ذلك بفضل الامور والحدثه
 من جهة العقل ايضا والا وكان مع عدم عموم فائدتها لا ينال الوصول بهما الى العلم بتحقيق
 الاجماع من علماء العصر جميعهم فضلا عن غيرهم الا اذا فرض وجود سلطان قادر ينفذ امره
 في اهل خطه الاسلام اما بالخذاءة وتسلطه عليهم او بعلو قدره الموجب لحرمان جوارحه او امره
 وارادته وكان يعرفهم جميعا بنفسه او يعرف فيهم في صعيد واحد ويسلمهم جميعا
 بمحكمين بلا تقييد وخوف على جهة يتكشف به في ضمائرهم فيبين ان الله تعالى المستقر
 عن اجسامه معتد به في صلاتهم وانهم اجمع احدهم رايه خاضعة وفي قوله ايضا
 بلا فصل او بعد قبل بتحقيق الاجماع بلا لاق فتاوى واخرهم وهذا مع كونه مجرد فرض لا يمتنع
 الى المساطاة العظيم لان كيف يستقيم في حق علمائنا الغالب عليهم الغرض من كل وجه في كل
 زمان ومكان فاقض ما هناك هو الوصول الاولين طنا اوقينا الى مذاهب مختلفة

منهم واكثرهم ومعظمهم في الجمل والانتقال المستند اليها الى مذهب غير من الموحدين
 المعد ومن فاني لوجه لم يوركايم بانفاق الموحدين خاصة في غيبة بعض الانبياء عليهم السلام
 كما سبق ولا جد في البحث عنه ومن المعلوم ان ليس من فتاوى الموحدين على ان علي بن
 غيرهم فضلا عن استقصاء اقوالهم في ضمن فتاويهم لا يستقيم عرفا اراء الموحدين ان هو
 وبلغوا عدد التواتر عن معرفة اراء الماضين ليس يكون من عند ان علماء اوسع العالم
 خلافهم دليل على موافقتهم وانفاقهم سواء استغنى ما صدر او بلغ عنهم في ذلك الاول
 ذهب المحققون الى عدم صحة الاجماع السكوني ما في حكمه وليس لكلام في السائل الثاني
 بسائر الادلة القطعية التي تنكشف بوضوحها مذهب الباقر كما سبق في الاشارة عما
 التي يقطع باطلا عنهم جميعا على كونها مما عداها بالتمسك بالثابت جحتم صدهم باجماعهم فان
 هذا اولى بالامتناع من الاطاحة بآرائهم ليست ظنونه واقفا رافعا بل لا ضنون احد منهم
 انكاره مطابقة او مثلا او كثيرا ما تكون متباينة مثلا فعدو لا مصيبة بانها الحق
 وانها اوظاهر من كل جهة اذ كثير منها اخبر عن الحق بلا شبهة ولذا لم يكن راسخا متفقا
 وقد وضعنا على مذهب كثير منهم في مسائل خرجت بها من الاجماع الى الخلاف فدانست
 لها ما لا يرضى بتسبيل الى دماهم ومثله محمل في غيرها احيانا لم يغفل غير في حقهم اصلا
 ووقفنا ايضا على بصير بعضهم كالعامة على ما ياتي في الاجماع القول بما قلناه في الآلة
 في مسائل عدة وقد اتفقنا على العلم بغيرها ايضا مع التعبر فيها وبدون في مواضع كثيرة جدا
 فاذا باب الحد القطعي الناشئ من قياس مذهب بعضهم على اخر مستدود فيما نحن في الاية
 شد وقد لضمناهم احرؤنا هيك في ذلك في الاحكام التي تنهية في وضعها عليهم ليحكم على
 حسب المصالح والحكم لا نذكر بالقياس وكيف نذكر باراء الناس اضطررة الاناس
 مع انها اخرى بالاستنباه والالتباس ان كنت في ريب في ذلك بعد ما يقينا فاستكشف
 الحال فيما اذا خلقت على ما تدعي العلم بالحديث في ذلك كل عالم يتصور من علم بانتهى
 عده دعوى او سالك مثله ليجتهد عن مذهب ليعلمه ويعني عليه مذهب او واجبت على
 نفسك تقليد حيث يصح تبذره ونحوه او قلنا كان فلان قائما لا يكذب نفسه على كذا ونحو
 ذلك هل تكفي في الحديث بالبرهان كما لا متع بذلك ولا ناسم الوديع مني ورحمة الله
 وما قلنا حروا بانما يجب على المقلد اخذ الفتاوى من المحدثات المتأخرات والانتقال المستند

من مذهب الباقر
 عليه السلام

او الكتاب مع من السند ويرى كما هو من جهة واحدة منهم ولم يعد والحدس المذكور والتابع فيه
 من طرفها اضلا سواء كان محصلا او منقولا من العلوم لا فرق بين اهلها والجاهل في العلم
 بالاراء والذهاب والطريق الى الحاج مخفى في ذكرها وغير خاف على اولي الاعيان الدركين وضعه
 انه لو اعتمد هناك اثباتا حصل القنوى على ما يقتضيه فنادى كماله لم يكن كتاب فعل خادعهم في
 كتاب ان لم يعد ذلك اليقين المطلوب للباب اعتمد في سفسطافا وادامها ومعا ابو
 في الرأي عنها بالاضلال او مع تعيين تاريخها وابدؤ على ما يستفاد من مقتضيه
 الاستقطاب بطريق القنوى والتعبد وان لم يتعدا ذلك لم يقتضيه سابق منهم في الكتاب بعد
 العدل عنه والازدواج والتمكيد منه بالنسبة الى البعض والكل لم يتجوز القنوى على اعدا
 الاستقصاء لا قولهم كافة الاطلاع على نقائهم اجمع في مسئلة واحدة وذلك لاننا اهتم
 في الامصار ونقطة في الافطار واولو عنهم من كثرة الى حيث لا يحصرهم عدد ولا يحصونه
 بلد ولا يتواصل جميع الاخبار من بعضهم الى بعض لا نقلنا واولم كلها من رض الى رضا
 يتيسر للاطلاع باسماهم فضلا عن استقصاء كتبهم واولم فكيف ظالم يعتمد فيما يخص فيه
 علمنا وجبنا العلم واليقين وقصد التناووس بنفس الاجماع من مكان بعيد لكثير من
 نظريات مسائل الدين وقد صرح به ابن زهير في السرائر في احكام المياه بما يوجب
 تعدد معرفة اراء الاصطحابين وقدر فقال فاول عندنا للمصنفين من اصحابنا في
 خطبة كتابنا هذا بما فيه كفاية فقلنا انما يورثون في الكتب ما يروونه على جهة الرواية
 بحيث لا يشذون الاخبار شي دون تحقيق العمل عليه والقنوى الاعتماد له فلا يظن ان
 فيه خلاف هذا فيجمل عليهم وقال في خطبته وان كان لبعض الاصطحاب قوى في كتاب
 له او قول قد رجع عنه في كتابه لم يذكره وان كان قد اوردته على جهة الرواية لا لاختصاص
 العمل ذكره فكثيرا ما يوجد لامصاننا في كتبهم ذلك حتى ان قليل التامل ولو بصيرة
 لهذا الشأن يخرج به ويجعله اعتقادا له ومنه ما يدرك به الله تعالى وقد ذكر ذلك
 وادعى كتابه على جهة الحجج على خصمه لانه عند خصمه يخجل ان لم يكن عنده كذلك
 وقد اكثر من حمل كلام الشيخ في جملة من كتب على عدم تصدق القنوى فان صح ذلك زاد
 الاجماع صعوبة وتعذرا وان فطننا النظم ذلك ففينا ذكرناه كفاية في الباب ان
 ان ترد بصيرة بذلك فعليك بكتبنا الخيال والاجازات الفهارس لا سيما فهرست

كلامه
 في
 كتابه

ابن ابويون وكاتبه اهل لامل فانك اذا امتعت نظريتها ووقفت على ماحوتها العلماء لفتها
 من المصنفين في اللغة وغيرهم ونظرت الى ما تدرك من قولهم في كتب اللغة وفيها ما وجد
 كتبهم في هذه الاعضاء وما قبلها ايقتت انك وان جد جددك في جميع الكتب المرجوة كما
 جددك في المزايا والمطالعة وطلبها ظاهر البطن مادام انك في الزيادة مطمع حتى لا يقول في
 القوس منزع واستوفيت عمرك كما على الطالب الخدي في ذلك حتى لا يكون فيك المستبد مع
 الخطأ اريد انظر اصلا الابانوا قليل منهم من اخبارهم متوازنة وانارهم متواصلة كتبهم
 متداولة كيف لا مع ان المرفعي هو على ان كان له من الامانة والسبق الفضل وخرانه
 كتبه الخاوية لما وجد في وقتها قد يضرب بها المثل حتى قل انه كان يعصبه منها اذا
 حل ثمانين بعبره ثمانين المجلد اعترفت في المسائل الستين بان من تعلم من علماء
 الامامية على سبيل النجاة اكثر من عرفناه باسمة نسبة انه انما يعلم بذلك من اشهرهم
 كتبه وتصانيفه وباسمه واحواله مخصوصة قال ومن هذا الذي يدرك معرفة كل عالم
 من علماء كل فئة من فرق المسلمين بقية واسمه في كل مكان وعلى كل حال انتهى وما
 يعضد ذلك ويعبر عن تعدد الوصول الى اقوالهم واخذل فاعلم ولا سيما في الارض والسماء
 ما صرح به الشيخ في لغة عند الكلام في نجاة الاخذل حيث انك ما يدرك ايضا على جوارح
 بهذه الاجابات التي شرنا اليها ما ظهر من الفرق المحضة من الاختلاف الصادق عن اهل البيت
 وجدتها مختلفة المذاهب في الاحكام بقية احدهم بما لا يقص به صاحب جميع ابواب اللغة من
 الصهار الى باب القديان من العبادات والاحكام والمعاملات والفرع من غير ذلك ثم ذكر
 جملة من المسائل الخلافية التي قد بعد بقية ما من الاجابة ونفعها من الامور الطاهرة التي
 تتم بها البلوى ولا ينبغي ان يقع فيها الخلاف في تلك الامور قال حتى ان بابا من الابرار
 الا وجدنا العلماء من الطائفة المحقة مختلفة في ذلك من الامور مسئلة منفاة الصاوة وقد
 ذكرت ما رووه عنهم عليهم السلام من الاحاديث المسئلة التي تحضر الشك في كل باب لغوي
 وفي كتاب فدينا الاحكام على ما ايرى على اسمته لان حديث وذكر في اكثرها اختلاف
 الطائفة في العمل بما وذلك شهر من ان يخفى على انك لو انما كنت في اختلافهم في هذه الاحكام
 وجدته يزيد في اختلاف الحقيقة والشافعي ومالك ووجدتهم مع هذا الاختلاف العظيم
 لم يقطع احد منهم مواصلة صاحبهم بل يفتنه الى تضليله وتفتيقه البراءة من مخالفة ما روي ان

كل عالم في نظر المصنف

كل عالم في نظر المصنف

بجدهم

العلم بهذه الاخبار كان جازيلا لما جاز ذلك انتهى وكذا ما ذكره في قول التمهيد حيث قال
 ذكر في بعض الاصداف باحاديثا صحابنا وواقع فيها من الاختلاف والبيان المتافان
 التضاد حتى لا يكاد يتفق خبرا ابان اثم ما يضاده ولا يسلم حديثا لا وفي مقابلته ما يناهض حتى
 جعلنا لغونا ذلك من اعظم الطغون على من هبنا ويطرقوا بذلك الى بطلان معتقدنا وذكروا
 انهم يزل شيوعكم السلف الخلف يطعنون على مخالفتهم بالاختلاف الذي يدنو من الله تعالى
 به ويشنعون عليهم فانهم في كفرهم في الفرع ويدكرون ان هذا مما لا يجوز ان يتعدوا الحكم
 ولا ان يبيع العلم به العلم وقد وجدناكم اشتد خلافا من مخالفتكم واكثر بناينا من مخالفتكم
 وجود هذا الاختلاف منكم مع اعطافكم بطلان ذلك دليل على فساد الاصل الى اخر كلامه
 ولم يكن كراميد على انكار هذا الاختلاف بينهم بل تعرض للكلام في الاخبار والبناء فيها
 على الترجيح والجمع والتخيير ثم اتم مع اطلاعه على هذا الاختلاف صرح في التمهيد في جعله كلاً
 له بان تضادنا صحابنا واصولهم لا تكاد تضبط الا تضادنا في بلدان واقاصي الارض
 وحكي بعضهم عن الصحابين عباد الله بعضا له بفضل الملوك سالة القدوة عليه رسل اليه
 في الجواب حاج الى سبيلهم لا انقل عليها كتب اللغة التي عندي فاذا كانت هذه المناقشة
 الكثرة في ذلك الوقت فكيف حال كتب اللغة وسائر العلوم الشرعية وكان لبعضهم ما
 كان للامامية خاصة وقد ذكر الحلي في الكافي غير ايضا في شافهم ما يشهد بما ظاهرا
 كان هذا شأن علماءنا الذين كانوا قبل هؤلاء وفي عصانهم فكيف حال ذا لو خط مع
 قلوبهم فتاوى من بعدهم على ان يزيد اختلافهم بناين تكرارهم وتضاعفهم وطوارهم ومع ذلك
 قد فقد كثير من كتبهم ومغفلة من كتبهم يوجد من كتب فتاوىهم قبل الشيخ المختصر
 فاصروا انشا الى احوالهم او البسوط فمن ادعى فيها اشتراكهم من المسائل التي لم يرق عليها
 دليل قاطع واضح انه قد اخذ خبر الجميع ما هم فيها اذ في بعضها من الاماويل المذهب فقد
 ادعى عظيمها منكروا ومن رام متعديا لا ميسورا ومن قاس تلك المسائل بغير وثبات
 الدين والمذهب حيث حصل العلم المسترعى بها وبالاجماع عليها للتخارجي العوام مع
 جهلهم بهذا كالاحكام وكونها توقيفية كثيرة فلا يستقل العقل بدارها فانه لا
 يشعر بان بلوغها احد الضرورة باعتبار النصيب من التوقيف نحو مما لا يحتمل الخلاف
 للسامع والشاهد ثم تغير مع هذا لمعنا التضايف والتسامع ونواز التفاضل بناولها

كلام الشيخ في التمهيد

حكمة في الاختلاف

في بيان اختلافنا

يدعى بحيث صادف ملازمة في الثبوت لنفسه الذي بالذهب هو الذي والذهب
 الضروي بها باجماع الكل من اول الذين والذهب عليها كما سبق للنبي على ذلك نص
 كسائر الضروريات الغير المتعلقة بالشرعية فكيف يقاس عليها ما لا يكون كذلك ولا داعي
 فاطح ضاهر لكل ناظر وانما ما قد يقال من منع حصول العلم بالايجاع في النظريات بقبض
 منعه في الضروريات ايضا لكونها نظريات جارية عليها احكامها او لا وما صان ضرور
 لحصول الضم العلم نظري ها و باجماع العلماء عليها وقوى الك ندر بها و زاد
 بالطرف السامع الى علم اتفاق لكل عليها وبلغ العلم بذلك وان حكم هذا الضرور
 عليها احكامها وهو مسمى المراتب سبدها ومواقعها مرتبة الظن الحاصل من منع
 قوى خاد العلماء او من استنفاها الحكم بينهم وادسها مرتبة العلم نظري الحاصل من
 اتفاقها لعلومها بالطور وهو الجوف عنه فلا يمكن كاره مع الاعتناء بما هو اقوى منه
 ومنه عليه غاده فان الفرع الاقوى الى ما ذكرنا المنع من ضلته لا ينعقد ان
 اتحاد المتشابه بقتضى تجزئها معا وان شأوا وبما يكون احدها اضر للآخر في هذه
 القسمين وان استكمل في السبب السبب بحسب كاسم لا انهما مختلفان متغايران في
 الحقيقة فان الضروريات وان لم تكن ضروريات ولا قبل التوقف للرفع للاشياء بكثر
 السامعين والرواه وعلامتها فيها اضطرابا وانما قد تم فيها الا انها بعد حصول السبب
 المنفصل اصبحت في ذاتها ضرورية ولا السامع والشاهد كنهها مما حصل لها العلم بغير
 وان يسلم الى هذا الضرورة العامة لغيرها بسبب العمل حيث لا يحسن العلم العترة وكما
 بعض دون بعض من على السبب فلا يستمر على ذلك ما سطر ارسبها من من الجب
 الامام او من نواتر العقل عن احد منهما عند انقضاء فادانت ضروريات صلاحه
 يختلفا حالها ولا يختلف ما دام ثبوت الدان باعتبار فله المسلمين والمؤمنين العلماء
 وكما فهم فلو كانوا اذ بنوا على ظنهم انفسهم من عدم فرضا او كفرهم وضال اليهم ويصير
 لكان في وجود السبب لا يكون بقاء جنسه كفاية في حصول الفرض بقاء وصفه
 وحكمها هذا باعتبارها في انفسها وما باعتبار علم العالم بها فهو وان احاطت بحال
 مراتب التوقف على السبب اذ ذلك لا يتوقف على امر اخر غير فلا يعتبر في العلم التفتت
 او العترة وكما كثر من العالمين بها من لا يعتبر وجودهم في تحقق السبب فضلا عن

هذا هو العلم
 الذي هو العلم
 الذي هو العلم

الحجج على ما قاله

علمهم بها حتى لو صدق منهم لانكارها لحكم بآراءهم وكفرهم او فصل الالهيهم وان بلغوا الكثرة
 او الغفلة العلم ما بلغوا ولذلك حكم بهذا في كثير من رجال المسلمين والعلماء على كثرتهم ونجارتهم
 حدا لاحصاء لانكارهم لها فلا فرق بين موافقتهم ومخالفتهم في الحكم بضربينها اضلا ون
 ثم يحصل العلم الحق بربها للكفا في المبدأ والسلامة ونحوه بخلافه الذين يحصل من اخبارهم
 او طريقهم بلوغها حدا للضرورة وان لم يتصور وجود الموافقين لهم عليها ولم يستكشف
 موافقتهم فيها لا بطريق الضرورة ولا بطريق النظر ويجري مثل هذا في المتواترات التي
 تجاوز عددها فليس لها عن حدا التواتر بل ثبتت فائدة لا يعتبر في العلم النظري والضرورة
 بها الاخبار من لا يعتبر اخبارهم في تحقق التواتر اضلا فاستكشاف مذاهب سائر المسلمين
 او المؤمنين وعلمائهم في الضروريات ما اذا ما كذلك انما البكوة عنها حدا للضرورة كما
 سبق لا لتوقف بلوغها هذا الحق على ذلك واما النظريات التي يدعى فيها الاجماع فهي
 اما ظنية يحتمل خلافها عند كل من لعالمين بها قبل تحقق الاجماع عليها او بعد ايضا
 لقصور المدرك الواصل اليهم فيها عن فائدة القطع اما من جهة الدلالة والستد وتطبيقه
 لم يبلغها حدا للضرورة عندهم ويحتمل خالفها على غيرهم ومختلفة باختلاف احوالهم في ذلك
 وعلى كل حال لم يوجد فيها السبب المقدم الموجب لما ذكره الا كانت ضرورية وربما كانت
 هي وخلافها ضرورية ولا ثم انقطع سبب الضرورة واشبهت مرها كما هو الظاهر في مسألة
 الانامه ونحوها احتمال ذلك لا يمتنع ولا يفرض فيها قطعا واما ما لم يكن منها ضروريا او لا
 اما لعدم صدق بيان رافع للاجرام واضاعا عن المشايخ والمجاهدين ولو بغنائم خارجة او
 لفلة الناقل له او لعدم بلوغه من الكثرة حدا يفيد العلم الضرري لغيره ولو جود المعارض
 المصنام فهذا يمنع ان يصل بعد الفتح والاثمة في زمرة الغيبة الى حدا للضرورة واولى من
 ذلك ما اذا اجتمع الامر فيها كانت نظريات في نفسها لاحد الامور المذكورة من الاصلية
 او المعارضة لا يمكن بلوغها بعد ذلك الى حدا للضرورة فكيف نفاسا الضرريات ويدعى
 التلازم بينهما او اولويةا منها في حصول لعلمائها وبأنفاق لكل عليها على نحو ما سبق
 كيف يدعى ان الضروريات كانت اولية ثم صارت علمية بسبب الاجماع عليها ثم صارت
 ضرورية في الدين والمذهب لبداهتها عند الجميع وكيف يتبع على ذلك لزوم الاعتراف
 بحصول العلم في النظريات ولو كان مجرد كون لنظري ضالا للضرورة ومفادا عليه شبه

يوجب لك لزوم دعوى حصول العلم من فتاوى لاخاد وخبرهم ايضا لكونها اضلالا لا
 والتواتر فساد ظاهر ويظهر ايضا ان يقال ان كل من لم يفعل ما يذكرك به نصري
 ضرورة فهو يترك النظر في هذا ايضا وفساده واضح من اسناد في تصحيح دعوى العلم
 بهذا مبني على النظر في انسابها الى احوال المسلمين الثابت في النصريين كان يجوز ما ذكرنا
 واما من اسند الى ذلك كسيرة من حال واستبعد لعلم الاجماع مطلقا او بعد تكملة العلم
 العلماء ونحوه في لافا وكذا ذلك وان ذكر كون الحديث مالم يسمع وطريقا الى معرفة
 الاراء مضمومة الى ذلك كما اصاب فيها التمهيد الذي ذكر في حيث قال ما لفظه
 واستبعدا عن علماء الانامية يسلموا ولو قد استبعدا صغره بهم والحوادث احدث
 النجاة عن علماء الظاهرة تحقق فيها ذلك ما لفظه في كثير خصوصيات المذهب
 كالسنة على الرجلين وترك الماء الحديديا وكشف الثامين وبطلان القول والعصبة
 وانما يريد ان يقول مضمومة به ومن ثم ضعف لساننا لذلك الاول بل الضمحل
 انتهى ولا يخفى على من من النظر في ظاهره وخافية انه يؤكد ما قلنا ولا ينافي وقرب
 منه كانه الحق في اصوله حيث قال لا يقال كيف يعلم اتفاق الانامية على ما علم كثير
 وانتشارهم في البلاد ما يقول كما يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كما يجا بفسله
 واحد في الوضوء وان كانا بل بوجوب الثانية والثالثة وكما يملأه اذا اجتمع واحد
 فانه لا يملك ان يلاخ بخلاف المال دوني بعد وغير ذلك من المسائل انتهى ذكره في ذلك
 ان الاجماع لا يقرر ما يعلم الاتفاق قصد بلا يقينه وان لا يتحقق ولا يعلم الا اذا اجتمع
 على المسئلة بالقول الصحيح والفعل والتقرير من بعضهم مع ارتفاع التيقن عنهم في
 جميع ذلك وعلم وضاهم وقال ايضا قبل هذا بعد ما بطل القول باستحالته في نفسه
 ومن الناس من حال العلم به لاني ومن الخطابة نظر الى كثرة المسلمين انتقادهم وكون ذلك
 لا يعلم الا بالاشاعة لم والتواتر عندهم واستعدان بعض بلغ هذا الحد ولم يرد ذلك بل
 انتم يقولون لا بما انهم يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كنبوة محمد صلى الله عليه
 والصلوة والخمس وغلبة عليه كثير من المذاهب على عمل البلاد لا نأجيب عن الاول مانه لا
 مضمومة للسلم الا من قال بهذا الاشياء مكانا لما لم يجمع المسلمون على النبوة يقولون بجمع
 من قال بالنبوة على النبوة واما غلبة بعض المذاهب فلا نسلم انها غلبة في كل البلد

كلام المشركين الذين

كلام المشركين الذين

الامامية بدلت منه نوع بل العلم باجماع السليبين كما لم تستدسخ الا الاثمة اكر واستدما
وان قصد الطعن في الاجماع فكم من نوع ايضا لان في طراف الارض في بلاد البعيدة
اخبارهم متصلة وخاصة العلماء منهم وهم الذين زعموا في الجاهل والارث والاعانة ولهذا
نشا ولا احد من العلماء ان ليس في اطار الارض من يوجب غسل اغصان الطهارتين
بل تعلم اجماع العلماء في جميع الواضع على ان الواجب غسلة واحدة وكذلك نعلم انه ليس
الامة من يورث المال للارث ولا يجد اذا اجتمعوا في التفرع عليه بينهم انه لا يجد او بينهما
ونظائر ذلك كثيرة جدا في المسائل التي يعلم اجماع العلماء عليها فتنبه ان قصد بدلت ثبات
امكان العلم باجماعهم في الجملة ادخل من خاله مطلقا فلا كلام ثمانية ان قصد اثبات ذلك بما
لا زال هو وغيره يدعون في اجماع السليبين والامامية من المسائل الكبيرة التي لا يحصى
يجعلونه هو الحق فيها كما ترى وليس فيما استند اليه شهادة على ذلك صلا ووجه ذلك
يعرف مما بينا ومنه يظهر ما في كلام الرضوي في الذريعة ايضا حيث قال الملقون على اجماع
للمعد بالطريق لم يجز الا كما قلنا نعلم اجماع الخلق الكثرة على المذهب الواحد وتوقع
عنا الشبهة في ذلك ما بالاشارة والفضل نعلم من اجماعهم انهم انما على الشيء الواحد ما بين
في الجلاء والظهور يجري العلم بالبلدان والامم والارث والارث الكبار ونحن نعلم ان السليبين كلهم
متفقون على تحريم الخمر وعلى الامانة وان لم يلق كل مسلم في الشرق والغرب التماسا في الجدل
ونعلم ايضا ان اليهود والنصارى متفقون على القول بقبول المسيح صليبا ان كانا ايمان
كل يهودي ونصارى في الشرق والغرب من نفع العام كما ذكرناه وكان مكابرا لبياننا المتفق
وكذا ما في كلامه في الزينة حيث قال بعد ما قلنا عنه سابقا وليس ادا كالاقلية في كل
عالم من علماء الامامية واسمه نسبة حبان لا تكون غالين على الجملة بدلت فيه انما في
لما في اعين اسم نسبة لان العلم باقوال الفرق ومثلها يعلم ضرورة على سبيل الجملة
اما باللقبا والمثاقفة والاختلاف والنوازل وان لم يقنع هذا العلم الى تميز الاشخاص
تعيينهم ونسبتهم لاننا نعلم ضرورة ان كل عالم من علماء الامامية يدعي الى الانما غير
ان يكون مقصودا منصوبا عليه ان لم يعلم كل قائل بذلك وذهب اليه بغيره واسمه
نسبه وهكذا نقول في العلم باجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين ان الجملة فيه متميزة
التفصيل ليس العلم بالجملة منقطة الى العلم بالتفصيل بل قد علمنا ان الامامية علمنا انما

فقد روي عن علي بن ابي طالب
في روي عن علي بن ابي طالب
في روي عن علي بن ابي طالب

كلام الرضوي في الزينة

وشاهدنا ان لا هو عند المناجزة والمناخدة يفتي بل اجمع عليه علمنا عليه سواء عرفنا
 وبلدنا ولم نعرف بهما وكذلك كل ملك خبرنا عنه في شرق وغرب و نهل وجعل عرفاء بنسبه
 واسمه ولم نعرف بهما عرفنا بالاختار والنوارة والثأيقه الذي لا يمكن سماعها الى جماعة
 بل علمناهم لظهورها وانتشارها انهم كلهم كانوا من هذه الداهية المعروفة الى الابد حتى ان
 سماعنا منهم في شئ في شئ من الزرع في حلاله وضبطه ومنه عن غيره وقال وقد استقصينا
 هذا الكلام في مسائل الثبانيات وشاربنا اننا لم نكن من كل اسم فيها ثم قال ونحونا
 ادعينا اجماع الامامية وغيرها على مذهب من المذهب فالتخصيص هذا الذي يعنى من عرفنا
 باسمه نسبة دون من لم نعرفه بل العلم بالاختلاف عام لغيرنا مفضل اول من نعرفه على هذا
 الوجه ثم قال في الجواب عن قول الدندنة على نفسه لا يجوز ان يكون في علماء الامامية من عرفنا
 اصحابهم من مذهب من مذهبهم لم نعرف ذلك ونقص عليه لعمور فبطوى خبرنا لا لان العلم
 ما جرت به تلك لان ما دعا هذا العالم الى ان لا في ذلك المذهب يدعو الى علمه و
 اظهاره لينبغي فيه ويقيد في اعتقاده وبنا هذا سبيله يوجب كما اعتاده ظهوره وتلك
 حصوله اسلم به لا يجمع استمراره وكروا لظهور علمنا بخبرنا لا لاننا لم نعرف
 جات من العلماء بخبرنا من عرفنا مذهب من العلماء بخبرنا من عرفنا مذهب من العلماء
 انما في ضوء الدين في دفعه او في علم العربية والحق والصدق في حقهم وينطوى فيهم
 بخبرنا في ذلك يؤدى من حيث لا نرى ما هو معروف في سطوره انه لم يردوا عنه نحو ذلك النبا
 وانه ما علمنا من انباءنا في هذا المذهب الذي لا ينفك عنه في حقنا من عرفنا العلم
 القدر في عهدنا من هذا العلماء وانما في هذا خبرنا ان العلماء بظهورها وانتشارها الى
 عليهم من ظهورها في عام احصاها ولم ينظروا الى ما هو من نصرت وانما في هذا خبرنا
 وتصانيفهم في الظهور والختفاء ولم يفرق بين من عرفنا منهم باسمه نسبة تصنيفه من
 يكن كذلك ولا بين من عرفنا علم الى مذهب اسم علمه من طويله وحق علمه في الغرض
 من عدل عن ان نجد له قول اخر ولم يشهر عنه ولا بين جماعة كثيرة اتفقوا على قول واحد
 في علم واحد لا في ذلك ولا بين من كان من اهل الكتب الذين جرت العادة بتقلدناهم بعد
 تصنيف الكتب الموضوعة لذلك ومن لم يكن كذلك وهذا يقتضي ان يكون كل واحد منهم
 الى مذهب من في حق ما كان في حق ما كان ان بلغ في الحق الى اهل المذهب

روى على الشافعي

نسب عظم شأنه وسلطانه واكثر انبعاوا وعوانا واشد عداوته له فاعلموا وعلما وادروا ما
 واشهر اخبارا من سبيل التبريل خانم لا يبداء صلى الله عليه وسلم هذا حدك لا يسلطه من قد هو
 لا زم لمن ادعى ما يزول ولا سيما اذا كان ممن ازل ينظر الحضور ويأجرهم في حقهم خاضع كثير من
 اقوال النبي ونصوصه الاحكام الشرعية في ما منه وبعد عن كثير من الخطابة ومعهما
 بخوزه على الامنة كما ان النواران من الشريعة وغيرهما واعلموا ان الاس من جعل كونه لا نام من
 وزانها وضع ذلك يؤدى من القبح في الدنيا ما لا يماهي ما هو معلوم مشهور وقد اصرح هو
 في الاشياء بان كل شيء كانت له داعي الى فعله للعقل والعلم ما به معلوم لم يجر كما في كل
 شيء جازان يدخل فيه دواعي الكتمان والفعل ما يجوز ما فيه لئلا يكون نصير كل بار من عينا
 السائل بهذا الاعتبار في الدواعي ذمت خطا لقواتي لا مامنة الى ان منافع الكتمان
 واسخا لته في الجماعات اكثر من جوار مجرى استخالة الامتثال الكذب عليه قال الشيخ
 الذي شهد به اصولنا واصولنا لا يجوز على الجماعات ان يجمع على افعال ولا كتمان لا يجمع
 بجمعها وسبب مؤلف بين دواعيها ثم ان قد ينشأ لسان الجماعات كية فيجوز ان
 عدلوه وحسدوا وبغضوا وانما فيهم مقيدين بحسن وعادوا ولا يرونها ولا يدركوها
 وان لم يتواطوا على ذلك قال ايضا ان غير متسع ان سقوط دواعي الامنة على كتمان عادات
 الحوادث وحكم من الاحكام حتى لا ينفصل منهم الا الاحاد وانه انما يحكم بظلاله فاعلموا ان
 الى نقله وادخاله في القوارف عند لا يجوز ان كان من ادخال ما به على حكم الشريعة
 بعد ظهوره للامنة والسمع والشهادة فكيف كان قولنا احاد العلماء لا يجوز لهم ارجاء
 فعلها ولا يثبت شافنا ويمكن عدم اطلاق احد عليها اصل اوله لظلم عليها او وانه قبل
 نفاها او عدم الداعي الى كرها ولا يسمع وجود من يجوز تملكه عندهم وعدم جواز التمسك
 اليه كما هو المعروف بينهم فيجوز مخالفا في جميع ذلك لا يسمع ثابته الخفاء وبطلان منه
 او منع من يخفى وبان في الوجه الثالث عنه في الدواعي ما يشهد بان الشافعية والعلامة
 بن علي ما ذكره في الرينان وغيره فافاضا بغير كثير من الاجماع في موضع الخلاف فيكون
 مشتاد ذلك عدم وفوه علمه بانه على نفسه بعد انشائه وهذا يوجب قديما عظيما في
 اجاعا ما لا يخفى وكان في جوارحه من لا فاضل على ذلك بغير حكم الاحمال وجود الخلاف مع
 عدم ظهوره كحكمة الاحمال وجوده ففاضل القرآن مفضل في حال عجزه مع عدم ظهوره

كلام في الاشياء

كلام في الاشياء

كلام في الاشياء

كما ان لك باطل لما لم يخار الى العلل فكذلك هذا وهو من اعجب القياس غريب النظر
 اين يقع هذا من الذي نبيتهما تحفظ للناس لامر على ذلك وانما عجب من ذلك لا نشأ
 ان يقول سبلوسين كلبه المحرق لو كان نريك نريك لا تنك رسلك ورايتنا ان ملكه سلطانا
 ولعنه صفة نعاله وهو على اني حال اظهرنا انك لا تخفى بينه العجز لا الاستدلال على
 الشريك بعدم وجودنا رضانا الكماله الذي من مقتضيات وجوب الوجود ولو ان الربوبية
 وبن هذا ما نحن فيه طويل قياسا على ذلك في كل مسئلة لو كان مخالف للعلماء الذين عرف
 اقوالهم في ذلك لاننا في قوله اننا لا نقول ان نظائره ورايتنا ان ذلك في كنهه وكذا غير
 او قيل لو كان علما اخر غير من عرفاه لا شتهر لهم واننا نقولهم كتبهم كبرهم وجعل بينه
 الغدتين هنا على القاعدة لا الفصل لكونها مشددة في ما اذا العلم لتع ذلك طبل بما يتناه من
 وجوه شتى وقد بينت ايضا بما ذكرناه ان ما استشهد به الاستناد والتعريف طاب ثرا
 في المقام من اتفاق العلماء الاثبات على نقل الاجماع من عصر لامة الى ما ناهنا في اصول
 الدين وفروع بحيث لا يمكن دفعه ولا حمله على الجواز وتغيير الاصطلاح ان قصد اثبات
 وقوع العلم به على الوجه المذكور في المواضع التي جعلنا الكلام فيها مضوعا لانه من المثلث
 ولا يتامع وجوده واخر يمكن اثباته كثيرا من اجاباتهم عليها ولا توقف على العلم بان نقل
 الجميع وان قصد غير ذلك فلا ينافي ما قلنا وانصلي في الباب تحقيق دعوى الاجماع على
 نحو ما ذكر من بعضهم وكثير منهم وهو معلوم وشهد به كتبهم في الاصول والفروع والآ
 لا يصلح الاستشهاد ولا يتامع اشتغال الخلاف ودعوى الانقائ مع ذلك لا يثبت جواز
 العلم به على ما ذكرنا ان هو المراتب المصادرة وبنا عدهما الخصم نوع مكابرة وجلالة
 شأنه عنهما ظاهرا وقد استشهد ايضا باطباء الجميع حتى انكرا للاجماع على نقل الشهرة من
 غير كبر مع ان الكثرة لا تنافي ولو منع من العلم بالاخبار لعنا من العلماء الشهرة ايضا اذ
 يفسر لا يفرقة من العلماء المتشهرين في الافان جمعا كثيرا يوافقون لاشاذ ويخالفون له خوفا
 يبقى معك اذا شاذ ولا الشهور مشهور وهو مدفع ايضا لان بناء دعوى الشهرة على
 الحدس المطلق لا يتصل على قياس الجهول بالعلوم مع ظهور الخلاف وجعل ذلك كان
 هو المراد منه لا يستشهدا على ما افشا ونازع من فقه الساذ فلن صرح الحدس على حد
 القطع في دعوى الاجماع لم يصح في دعوى الشهرة فكيف تقاس عليها ويقي القياس انك

انما هو من اعجب القياس غريب النظر
 اين يقع هذا من الذي نبيتهما تحفظ للناس لامر على ذلك وانما عجب من ذلك لا نشأ

كما ان لك باطل لما لم يخار الى العلل فكذلك هذا وهو من اعجب القياس غريب النظر

عليه بل ينبغي القطع بفساده في القيس عليه ولم ولا في جميع حجة الشهرة فضلا عن ان تكون
حجة بينة لا ينبغي جوب العلم بها على احد من المجهولين وعدم العلم بفسادها ولا يعلم المجهولون
بها ولا باعتبار الشائرين عليها العلم بقدرها واكثر اختلاف الشهرة باختلاف الارض و
شيوخ عارض الشهرة القديمة والحديثة واندراس كثير من الكتب الشائعة وعلى هذا بعد
ظهور الخلاف الشهور والافتراء بوجود علماء كثيرين نعتهم لافواهم لا وجه لدعوى
العلم بواقعهم للشهور ورايتهم اياهم ايضا بينهم ولا يستقيم بناء دعوى الشهرة الشاذلة
بينهم على ذلك بل ينبغي انما على ظهورها في الحكم بين العلماء الشاهدين الذين ظهرت
كلمتهم واستبان مذهبهم وتداول الفعل عنهم وتسلط بكفى في تصحيح الدعوى مع ظهور
المقتضى شهادة الامارات عليه كماله عند العلماء من غيرهم وغيره ما يحصل منه
ظن الصدق والرجحان الذي هو المطلوب منها في مقام التقوية والتجريح للاختار او
للافوال بناء على حجةها بنفسها فلا يحتاج الى دعوى علمها بالشهر والخرار الحكم بين جميع علماء
الامم في جميع الاعيان ولا ينبغي الاقدام على ذلك حتى يتقصر باحتمال ما ذكر كما استغنى
دعوى الاجماع البينة على العلم والقطع والعلم بما سبق على ان من سكرت الاجماع وغيره
من تلاح في الشهرة الشاذلة ولز بينهم ايضا لكونها نالها بعد الشيخ ومستند اليه افضل
لحسن ظن من بعده وبترجيح مع انه ولعله التقليد على تجهلهم عندهم كما توهمه
احيل هذا الاستبعاد وقد استغبط بعضهم ذلك من كلام جماعة من الافاضل كالشيخ
النجفي ابن طائوس العلامة في اوائل الشئ في غير على هذا العلم بحقها بين سائر
العلماء ومن غاصر وسبقه الى عصا الامة عليهم السلام فلا يتم الاثبات عليهم ما نحن
على خطأ النافلين لها كثير باعتبار انهم فيها على الحدس الخاص من بيع كلمات الشاهدين
التجربين والاقصاء على كتبهم وقدم عدد هذه للشائرين وربما يقتضي بعضها فضلا لملها
مع عدم ظهور الخالف منهم او شذوذ اجاعا مع اتنا لا تصلح شهرة هذا مع ان كثير من
كتب الاصحاب ما وليم ليصل اليها كيف اوصلنا وهذا تشفي من الحدس الذي على الخ
وسياتي من طرق الاجماع العروفة بينهم وجوب جماعة مجهول في تتبع الجمع في هذا
بالاوتية وجود مجهولين لم يعرفوا ولم تصل اخبارهم ولم تشهد اثارهم وصريح الشيخ
الشهيد في بعض الوجوه الالهية باعتبار افعال من لا يكون ظاهر من الامة اذ اخل

كان في الشهور

يكون ظاهره لبعض المذهب الفاسد لقدر من التقية لا بد من اعتقاد ولا ريب ان هذا
تم بحججه لانه انما مضى الى الامور لا على ما ينبغي في هذا الايمان هو انما العرف على هذا
الاشهاد في دين بالاعيان لشاركتهم في المبدأ فان تم بذلك طريق الاستكشاف
عليه ما بين في هذا الوجه المسائل الملهة الى الملهة انما انما انما في الالامع المبحنة
عليه الا وهو الطامع بالابو يعزى نحو ذلك في جملة من الوجوه الاية ايضا وقد وثقت
على كلام الحق وانما المذهب سبب تمساره فيه على من ذكر من الفضلاء ما يتركه منا فلو
انه لما كان منها شارضا وان عليهم في اكثره الى الحد يستعريضه مدد وهو بعد حضر
اقولهم لا تساعها وانتشارها وكثرة ما صنعوه وكانت مع ذلك تحضر في قول جماعة من
فضلاء المتأخرين بخراب ايراد كلام من اشتهر فضله وعرف فضله من هذا الاخبار ووجه
الاخبار وجود ما لا عيب او قسرت من كتب الافاضل على بان فيها دم وعرف به انها حرم
وعليه عما دم من اخذت نقله الحسن بن محبوب بن بطيخ الحسين بن سعيد والفضل بن
شاذان ويونس بن عبد الرحمن ومن المتأخرين محمد بن بابويه والكليني من اخطأ كتب
الفناوى على بن بابويه وابن الجنييد وابن ابى عقيل والمفيد وعلم الحكم والشيخ الطوسي
لمحضما وزاد في صطلاهاته اتباع الثلاثة وهم الجليلي والعليني والفاخري فاذا ذكرنا ولا يبعد
ما ذكرناه وما نقلناه عن المتأخرين غير واما اذا علمنا اننا نقضنا اقوال الاصحاب اقوالنا
من المتأخرين وقد تبين عليه التمهيد في الذكرى خبنا انما انه يفتقر جميع الاختلاف وهم
في اقوال متأخرى فلهذا الاعتبار كما نرى العامة ان هذا هو المسائل انما حضرت في عاتقنا
فلنذكرنا في هذا الكتاب كرههم واقرضناهم فقدم منهم لدخول قوله فيهم ليس لهم
منه لا منشأ انما ذهب تبذلنا اقوال بل يصحح فانه يصح عليه لا سند لا الهوى ولا الهوى
لدخول قوله فيهم لا يمكن جعل كلامه على قصد تجديد انحصار زاهب الشيعة في اقوال
المتأخرين كما هو مقتضى النظر بعد ما ذهب العامة وقضية ما ياتي عندي تقوية مذ
الشيخ وطريقه في الاجماع لا انحصار مذاهبهم مظهر فيها كما هو مقتضى كلام الحق في
كان فهو من ان لا ذكر الحق ولا غيره فانه مع الاعتراض بتعريضه عليهم وقد
حصر قولهم كيف يعلم انحصارها في اقوال فضلاء المتأخرين وعن جماعة منهم ما لا
اخرج ذلك من باب التعميم بالقياس ادخل فيها لا يقتضيه ريب وكيف يجري عليه من غير

كلام الحق في المتأخرين

اي القول في هذا المذهب

كلام الحق في المتأخرين

في هذا المذهب

كل نفس ويجعل عن كل عيب ثم ان سلمنا حصول العلم بذلك والنظر المعتقد بنظرنا الى غير شئها
 خلافتهم وتوالت المناوئين لثقله مائة عدم فلا ريب في عدم دلالته فتعرض لنا اخري اسئلة
 وحكمها على تعرض المتقدمين لها واولها هل لهم فيها اوقافا وخلافا وان شدد قول عند
 هؤلاء لا يدل على شدة عند ذلك ولا شهرة بينهم على شهرة بين من قبلهم فقول
 يبلغ الشدة في ذلك بغيره حتى لا يعتد به ويدعى الاجماع على الفقه مع حدو شد وذهو
 رب قول ترتقي شهرة الى هجر خلافة مع تحدد ذاتها وواقطاع طريق النظار والتسامع
 والنسائل يدانها في مثله ومن ثم وضع الكلام في تعارض الشهرة القديمة والحديثة كما
 بين في محله فظهر ان اولهم تفضيل الجاهل الى مكان ما دخل في الباب بلا ارباب لها
 الى الاجراء بايزاد كلام من ذكره لا يقضي فساد غيره بحيث لا يكون له دخل في معرفة الاجماع
 والتحلاف فلن جاول هو واحد من يقف على كماله وكلام التهديد وينبع منهما ان يكفى
 ايضا في دعوى الاجماع البسيط او المركب على ما ظهر له من جماع الناخرين واجماعه من
 فضلائهم او غيرهم ايضا من ذكرهم المحقق شرعهم كشف عن جماع من عداهم من متقدميهم
 ومعاصيرهم ايضا او انما من معرفة اجماعهم لاستقلالها بالحجة مع مخالفتهم فلا كاد يستقيم
 على الوجه المذكور بل على بعض الوجوه الاربعة ان تمت كما لا يخفى على ان المتقدمين من هنا
 نقلهم وايراد كلامهم وذكر اقوالهم لم تقتض على مذاهبهم ولا مذاهب بعضهم ولا اوردنا
 هوى كتابه ولا غيره الا في مسائل اوردنا في ليست بغیرها الحق بالمعتمد ان لا يتنا
 اذا لوحظت المسائل التي علمت مذاهب جسيم فيها فانها يمكن ان تقدم منها ومن المتأخرين
 ان كانت لهم مذاهب في سائر المسائل المحتاج اليها او كثير منها لانهم من رباب الاجتهاد و
 الفتوى كما هو ظاهر مما ذكره هو وغيره في شأنهم لانهم اهل التقليد والاستنباط وقد
 وقفا على بعضها من غير المتأخرين الى اخر كتاب الحج اوائل المناجر ما نقل ولم يتجاوز ذلك
 حتى يذكر فيه ما وقف عليه من اولهم في سائر المسائل ويقف عليها من بعده ايضا بنقله
 روى الحق في مشطه فان السائر عن البر بطل في جامعة ذلك هو من الاصول المعتمدة على القوام
 مشافهة ما هو مخالف لما على اجماع الانامية نظامه وظاهره العلم به ويمكن جود نظائر له
 واغنيو بما العرض مناخر والاصحاب عن ذكره وشل ذلك في اهل الاجماع كما لا يخفى
 لقد كان في عصائهم وقبلهم وبعدهم الى زمنه المناخرين في ضلاله فضلا ما خرب

ففي بيان نقل
 في بيان نقل
 في بيان نقل

واضح العبد

كاشفة في بلوغهم الدرجة العظمى المرتبة القصوى في العلم والنسوق اليه كالمصباح
 فتأويله يحتاج في الاجماع الى معرفة ما ينقله هو وبقية وعندهم المسائل الشاذة النادرة جدا بعض
 مسائل الصلوة والطلاق والخلع واليك ذلك الوارث والحدود وغيره مما ذكرنا فيها
 مذاهم الموم وذاهم بعض المورودوا اخبارا موقوف عليها مما فتح مستند وغيره والناظر
 منهم من تعرض لا قولهم ففهم من قل نقل الفتوى عن حق كاد ان لا يعد ذا قول من مذهب صلا
 كالكلية مع كمال تجرد في العلوم الشرعية ونهاية جلاله عند الخاص والعام حتى انزل الا
 وهو من ساطين الخالفين مخرج في جماعة بانه مجرد مذهب لا مائنة على اسرار الله
 الثالثة بعد ما ذكرنا اننا الحسنى لرضا عليه السلام مجردة على اسرار الله الثانية وحكي
 بعض اصحابنا ان لا يخرجون الاثر من المصنوع من العلوم ان استنباط مذهب المثلث
 النظرية التي جعلنا الكلام فيها من كتاب الكافي الذي حشفه في عشرين سنة وليس له
 في الفقه غير ما يظهر من كتب الرجال غير ما صعب جدا واذا اتفق فغاية التدرج لطلعا
 وربما يظهر فيما ذكره اخبارا مختلفة ان مذهب لا يعد وما انما يصيبه لوجود المرجح فيها
 عنه او دعوى بناء عليها على الحقيقة كما يظهر من قول كتاب فقير معلوم والباقي من
 غير الشيخ والمخلص يعرف مذهبهم في كثير من المسائل واكثر ما يبعث من بعدهم ينقسم
 جميع ما تعرضوا اليه في كتبهم وفناويلهم فضلا عما تركوه حتى انهم ربما نقلوا عنهم بعض الصا
 المستنبط منها الحكم عديدا ولم يقلوا منهم في عمل الخابجة لا بعضها انطه لم يغيروا
 في امره مع انه دخل في معرفة الاجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم بعض الصا المستنبط
 منها الحكم عديدا ولم يقلوا منهم في عمل الخابجة لا بعضها انطه لم يغيروا
 مع ان له خلافا في معرفة الاجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم خلاف ما هو الظاهر من كتبهم
 وفناويلهم ومن بعضها خالفتم ربما نقلوا بعضا منهم الخا لعلنا على خلاف ما هو متفق
 منها وعلى ما يحتمله وغيره مع ان جميع ذلك دخلا فيما ذكره قد كان في زمانه هو ولا على
 طولها فضلا ما خرو من رواية السنادي وربما حكي الشبه في الذكرى وغاية المراءى
 اقوالا لهم في مسائل كثيرة متفرقة في بواب الفقه ولو لا ان نقل عنهم لكانت من الاجماع على
 خلافهم فنظر الى الاقوال الشاذة عندهم والحدس لنقل عنهم ولا ينبغي احتمال وجوب
 نظائر ما قام بين كثر الذكرى لعلنا تعرض فيها للاقوال لا سيما على صحة الاستفتاء

بعض الرجال

بعض الرجال

الأعراض منها إقوال متقدمة في نفسها كائنتين مما نقلنا عنها مع إتمام نسخة كتاب الأصول
ولان غاية المراد لا فاضل في موضوعه بل انما ما استكملنا العلم في الارشاد وغيره فيه ايضا
لجميع الاقوال في غيرهما من كتبهم لعدم وضعها لاستقصاء مذاهم حتى ان كتاب الخلف
الموضوع للحلاقيات خال عن كثير منها ومن كثير من الاقوال المعلومة بما ذكره فيها فضلا
عن غيرها ثم من بعد اتباع الثلاثة الى ثمانين في فرع واثنين ثم منها الى فان الفاضل
على طول الوقت وكثر الفضلاء ولم تقف على كتب غيرهم وفاء ولم الايمان شد ونقدوا الفاضل
يقصوا مذاهب هؤلاء المشاهير لعدد من في كتبهم فضلا عن غيرها وغيرهم وعلى هذا
النول حال من يقدمهم الى ما نقلنا فان المعروف نقل اقول جماعة منهم لاطلوا على نسخة
والوجود المتداول جعلها منها لاجبيها وقد تقدم عن كتاب المذكورة ليل العرض منه
انتشار المذهب وتبدد الاقوال بل يصح ما ينهض عليه الاستدلال وعلى هذا
غيره ايضا غالبا ولو ان طريقة الفاضل في التمهيد واضر لهم حرج على الاطراف جميعها
كان في رتبهم من كتبهم تقدمهم ونقصهم والاستخراج لكل ما يستفاد منها مما يفتقد
بشانه ونقل جميع ذلك في كتبهم تفصيلا او اجالا لكان الامر هو وان لم ايضا فلو ان
كثيرا لم يصل اليهم ولم يصلوا اليه لكانت مع هذا لم يقنعوا بذلك وربما خالوا لم يقنعهم
في ناد ومن السائل بما اشددت اليه الحاجة وعند به ليلوى نقل فيه الموافق له من الشبه
المتداوله اقوالهم فاحاج الى تكرار اقول غيرهم او في غير ذلك من السائل فبدت بقتهم
ونقلهم اقول كثيرة غير مشهورة ومن هنا يظهر ان عدم ذكره هو من قبلهم كالنتيجة
المرتبطة اقول كثير من العلماء في اكثر السائل او معطلها لا يدل على ان لا قول لهم فيها اصلا
لغير جهاهم قوما فضلا ولا على المواضع لغيرهم اذكره كما هو من بعض من سبق فان ذلك
ما يكذب شواهد الوجوه ان ولا يكفي في مقام دعوى العلم واقامة البرهان وربما يستقيم
في السائل المشهور بالتبلي المشاهير الذين استقامت لطريقة حاشية الخلافة مع
وجوده لا يتخلون رتبة ايضا بعد فرض استقامة الطريقة على ذلك هذا مع ان فرض
الفصل لا يخرج صاحبه من العلم ولا يثبت قوله عن الاعتبار ولا يوجب خروج اجماع عن
عدا من الاجماع السكوني ونحوه مما ليس حجة عندنا وفرض المواضع من قول المؤلف
ومرافقة مع اجماع جميع من عدا هؤلاء فيهم حيث لا يورث الاجماع البسيط والركب على ما

ينقصوا

في بيان ان
الاجماع السكوني

والمتعارف بينهم فلا يقتضي الاستفهام من معرفة وخلوها من الملائمة مطلقاً ثم قد جرت
طريقة كثير من العلماء على عدم الاعتناء في دعوى الإجماع ونقل القول بمخالصهم ومن قياهم
ومن لم يثبتها فادعوا كتبهم ان فيهم من وافق على كثير من تقدمتهم ثم انصوا باقوالهم ونادوا
تدوين مصنفاتهم فملكنا ما لا هو الفالب بن عدم اشتغالها بالكثرة لا بعد موت مصنفها
اولئذ ذلك مما ياتي الاشادة اليه من ترتيب ونحوه وربما يدعي بعضهم الى عدم نقل احوال
مشايخهم رعاية للادب منهم لعدم استصالتها التصحيح بخالفهم ولا قيام لان قواهم
خفية وقد عرف بنقل الامم وقد ذكر بعض الاصناف عليه السلام نظير هذا في سبب عدم
تأمل امير المؤمنين عليه السلام لسيد الانام صلي الله عليه وآله حين اراد الصوفى كثر الاضنا
فجمل النبي عليها السلام وينبغي ان يعلم على مثل هذا ما صدر من العلماء بطائفة من الاعراض
فالبا عن نقل مذاهب مشايخ الذين فاقوا على كثير من الاول والآخر كوالد والحق في
والسيد الفاضل ابى الفضائل احمد بن طائوس من نقل الله رايهم ولعلنا ذكرنا بعض
بعض اقوال الحق معتبراً عنه ببعض الاصحاب وبعض العلماء وهذا مما اذا خالفوا في
قوله من احدين فله حق في نفسه بنقله عن المتعرض لخالق شيخه وفيه حق على من اجاد النظر
كتبها ان كتب الحق كانت مرجع العلماء ومعاذهم واما ما نصب عينيه عند الضيف
الخير وكثير ما ياتي بنفسه عباداً بلا تمييز في تمييزه في كيف لا يعتد باقواله ولا
يعتد بخلافه اللهم الا اذا كان مستوفياً بالاجماع في نظره وهذا بعيد جداً من مثله
فيكون الوجه في عدم نقله عنه الا اذا راها هو اذ كرنا وقد انتخب بما يتواءم من جوده شئنا انه
بعد انشأ العلماء يبعد في العالم في المسائل النظرية الشار اليها سابقاً باقوالهم جميعاً
جميع الاعضاء والمخيشه واما ما كتب بعضها فمختلفة على وجه جلي في المقام متعرجاً وكاد ان
يكون متعرجاً وايضاً الا نادراً وقد تقدم من الحق في اصوله والشهيد في الذكرى
يشهد بذلك وقد وصف بحدوث كلام لجال التحقيق اخيراً الخاطئة هنا لا يصح
ان يتخذ وزراً ومعضلاً لما يتواءم له في حقيقته فانه قال في حواشيه على شرح المحقق
بعد كلام في المقام لا يخفى ان بما قرئنا لا يثبت الاجماع الا في بعض ما كان من ضروريات الدين
او كان في حكمه مما عليه الدلائل الواضحة لا قبل الشك في وجوهه فانه يعلم الاجماع فيها
مستنداً من تلك الضرورة والدلائل الواضحة ثم قال انت تعلم ان فيما كان من هذا

العلامة
وجده عند نقل
اقوال الحق
مشايخه البا

كلام الامام
لما كان

القبيل لا فائدة بعبه بها في اثبات الاجماع ولا يصح تكرار شئوه فلو قلنا ان تكرار شئوه في الكلام فيها
لا يمكن ضرورة ما يدعيه او في حكمه ما ذكرنا واحتاج معرفة شئوه في الكلام الى التخصيص والتقييد في الكلام
فما سبق كما يرشد اليه محققنا ان كان ما ذكرناه من الالزام الذي هو في معنى وجوده في الكلام
في كلامه انما لا يسمع انتهى هذا ما ارادنا ان نعلمه قبله في ما ذكرنا في كلامه على الكلام انما هو
جيد جدا واذ اتهمنا وانصح ما ذكرنا من نقد العلم بجميع الاقوال بحيث وقفا لكشف الغم
الاجماع على استقصاها اشكل المروءات حصل به وقد كان ممكنا سواء بقية لكشف ح
اجماع الام لا وبعضه فذا ان العلماء لم يزل كل منهم في عصره يجمع اجماع العلماء السابقين او
الماضين او الجميع ليكتشف منه على خلافه في زمانه في عصره او في زمانه او في زمانه او في زمانه
ما هو السبب في جيمته فلا يتوقف لكشف على اجماع الراغبين في ذلك من اخصوا بالاعتناء في
من اثارهم فلا يتوقف على اجماع السابقين مطنا فاعبارا في الاقوال المتأخرين في كل عصر
مع وجود سائر العلماء قبلهم فاما الاستقلال باجماعهم بالحق في نظر البعض لوجود الالبته
اولا في عصر اجماع اسلامهم حيث لم يعلم بخلافهم ولا عندنا احد من اهل الاخر والاولى بل هو كل
من الفريقين من الكثرة الى ان تستقل اقوالهم بالكشف الغم في جميع اجماعهم في جميع
الامكان في جميع اجماعهم ذلك فالأكثر للاختصاص الى اجماعهم انما فلا يلزم الاكتفاء
الى استقصاء اقوال علماء عصر واحد ايضا الا على بعض الوجوه الالبته وعلى هذا الاحاد
في الوجه الذي ذكرنا في كتابنا الحديث في القياس المنطوق في اساس ولا يلزم ان يكتفى
الكشف ورفع الالبته في كل عصر وانما باعلا من اقوال الخطاب قديما و
حديثا سماعا او نقلان استكشف مما توافق منها بقية ما هو الحق في سماعا ولو وقع
احتمال عدولنا بالاجماع بعضهم وجوده في كل عصر في الواقع اجمع تحقق ذلك في كلامنا
البالغة لنا فمضناه بالاحتجاج والحق الواضح لنا في مقام الاحتجاج الا اننا لا ينبغي في
انقضى فاما يمكن في هذا المقام لتبصيل هذا الفرق من فرق استنباط الاحكام
الى الدلائل الآيات والوجوه والالهام فاما ان كان الخضاء الى ما لا يقبل منك محجة لا تعد في
القيام الامر الثاني من جهة عدم الاطلاقة في غالب رتبة الشبهة باقوال خطاب الامم و
ذلك لا خفاء كثير منهم ونسبهم في عصاهم وكما لم يذهبهم خوفا من عد الامم في هذا
وقررهم في افاق الارض والافاصها شرقا وغربا ولهذا كتبنا فيهم وعدم انضباط اقرهم

مجلس العلماء

مكتبة
الشيخ
الحسين

والغرض المتأخرين عنهم من نقل معظم قولهم واحشأ: لطريق ليها غالباً يتأرو وواحد
من الاخبار وما اوردوا باب كتبهم من ذلك لا اراء ولا تقاضا صدي في عناوين النصوص
ومعاً قد لا يواب بطريق الحكم والقنوى كما ينبغي لادوا بالاحاطة على ما ذكرنا فيها من
الروايات كما هو الغالب فيها مع اتحاد الروى وتوافق ووضوح دلالة وطرح المخالف
لها واوله وهذا كله مع ندوة قد غنى علينا اذ مضى المطلقون عليه من قدمنا اصحابنا
وقد استعمل بعد هم معظم كتبهم وكثير من اخبارهم وكثير الاختلاف والالتباس المؤخر
من الاخبار التي عليها في قوامهم وعلهم حصل فيها مفساد اخر عديده من قبل الروا
والكتب وقد سبق عن الشيخ في العقد ان اختلاف الامامية قبله في الاحكام التي اشأ اليها
قد واصل اختلاف في حبيقة والساجية وما لك وان من علمهم دخلهم على اخبار
الاحاد الغير الموثقة بالنسب وقال شيخنا الحلي في اوائل مرء القول ان كتمانهم يكن اثباتاً
لظلال الازمنة الشافعية من الكيفية وما قبله بل كان مزارق فعل نقل الاخبار وكان
تصانيفهم مقصودة على جميع اخبارهم ورواياتهم وتذويها قال ايضا ان اطلاع على
المجمل المجمع عليه بطريق كتمانهم مستحيل متعدد ذكر ان معرفة المشهور على هذا الكو
منعرة ايضا من المنعوم ندم ما اجتمع عند من قول الشيعا وكتبهم ما لم يوجد عند
غيره من المتأخرين فاذا كان مع ذلك ندمكم يستحيل ان يكون عند فاطماتك بغير بل
هو دليل على تعدد ونفسه وقال القاضى الحلي في التمهيد في التمهيد ان العلم باضاف جماعة من
اصحاب الامم عليهم السلام منسند في هذا الامر في الاخبار في ان كتمانهم على الاجل
وعدم السمع على الخ وبطلان القياس في الحق ما يتسبب لاطلاع على مذهب اكثر
القئين المتأخرين لاجمعهم ودون من قبلهم بعد جريان عادتهم بنقل قديهم
وليس لهم كتب ما بهم كاستقرتعرف ما بينهم ومواقع اجاعهم خزانهم انتهى ملخصاً
وباقي من الكيفية عدم تمكنه في امانة غالباً من تسمية المجمل المجمع عليه من غير فاطماتك بغير
وقال الشارح المحقق من الاخبار ان معرفة المشهور بينهم في حاد السائل التي يخالف
فيها الان مما كاد يلحق بالاحاد لان كتبهم في الفناوى الجدية قليلة جداً واما توجد
بنده منها متفرقة في اسفار الناقلين كانه كتاب لكافي وغيره انتهى في هذا كله بعض ما
ذكرناه واتقوا ما يتعطل لمعرفة قولهم وانما فيهم امواحد ما حكاية قد ماء اصحابنا

الكتاب الحلي في التمهيد

الكتاب الحلي في التمهيد

الكتاب الحلي في التمهيد

اصحابنا ثمنا وبعضهم باقتسامهم مع ان غيرهم على شيء من الاحكام والسائل في هذا ما تامل
نقف عليه لا في كلام نادرونا في نادرونا من مسائل الفقه وبعض مسائل الأصول التي عرخوا
منها عليهم فيها بطريق الاستنباط ظاهر واختلافوا فيها ايضا كسئلة خبر الواحد ببعض مسائل
الامر والنتيجه العموم والخصوص لا يوجد ذلك في معظم المسائل النظرية التي اشرنا اليها
على وجه يفيد القطع المتعبر الاجماع المحصل بل لا الظن الغير في القول ونذكر في طبقه
المرتضى غير ممن يمكن اخذ مذهب اصحاب الائمة عنهم على بنا الاجتماع على بعض الوجوه
الاتية الغير المتوقفة على معرفة مذهبهم وعلى عدم الاعتداد باقوال اصحاب الحديث في اجماع
ولا في خلاف وسياتي بجله من غيرنا في الملة على ان في الوجه الثاني غير فلا تحسب
ان من هذا الباب ما في كتب المرتضى اشباهه من نقل الاجماع في كثير من الاحكام كما نرى
جماعة من العلماء الاعلام وغيرهم من ذوي الاولاد حتى عم بعضهم كصاحب الوافي
ثمنا ورضي الاجماع من القطعيين وان وجه الاجماع المناقض في كلامهم هو اتفاق جماعة
البناء احدا لائمة الذين يكشف قولهم عن قوله على حكم واخرين منهم على غير ذلك خلافا لجماعة الواو
بعضها على جهة التقية فاصد بعضهم دعوى الاجماع على احد الاتفاقيين وبعض على اخر
لوجود كتب كثيرة من فضالة اصحاب الائمة عند المرتضى من بعده التي من السهولة استلها
على ما يراه كروايلهم وقال في سائل في صلوة الجمعة ان الاطلاع على اتفاق جماعة من
الرواة الذين لا يفتنون الا عن قول الامام عليه السلام في غاية السهولة ولقد انا اصطفايا
الى ترتيب من زمن اعادته حيث كانت كتب هؤلاء الرواة عندهم موجودة متواترة متآية
عندهم معلومة وقال ايضا لا يفرق اصحاب التقية وغيرها في واقع الاتفاق عند كمال الصبر
في الخبر المتواتر بالفرق بينهما اصلا ومع ذلك قد صرح في الواثقة بالاتفاق في الاجتماع
المتقول بجمل واحد لا خلافا في الاصطلاحات في الاجتماع فان الظاهر من حال القدا ما كالم
والشيخ وغيرها الاطلافة على ما هو المصطلح عند العامة من اتفاق لفرقة القليل المتكبر ولو في
زمان الغيبة على اروج فكيف لو توفى بالاجابات لواقع في كلامهم ثم قدح فيها ايضا
بابتناء بعضها على ما ياتي في الوجه الثاني مع ظهور بطلانه وقد اتمد في موضع اخر
على ما نقله المرتضى من الاجماع على ان الامر المطلق في الشارع للقور حتى ان ظهر حصول
العلم من نقله لكونه محفوظا بالقرائن ككلامه في الباب مضطرب جدا ونعم بعض اخر منهم

مفهوم في الأصول
والفقه

كلام اصحابنا

كتاب التلخيص
في أصول الفقه

كصاحب نخبه الاصول ان خواص الاثمة لم يكونوا يعلمون الا بما يطبق الاخبار والسموع وال
المقول عندهم بطريق التواتر والمخوفة بغير ان يقيدوا لقطع بها او الشهادة الغير الفيد لهو
ان منشاء الجماعهم الاول ان الاخير مع شدة وزعمه متعاضده وبهم وان مع شدة ما يحصل
بينهم الاخذان في العمل والقنوى مع الاتفاق على تجوز العمل بكل منهما ما يرب للتسليم وان
بينه الاجماع ان لتقول في كتب الشيخين غيرهما من القدماء لا المناظرين على الجماع اصطلاح
الاثمة على النقول المذكور وان شدة اعتنائهم بها وتقيدها على الاخبار يدل على شدة اعتنائهم
بشأنهم ومن قبلهم فالتابع لا مرائتهم بذلك في اخبارهم وان علمهم ان من هذا الاثمة كان
عليها وقد تبين ما في جميع ذلك من الغشاي وما يشهد به ايضا في تضاعيف الظاهر
افشاء الله تعالى ثابتهما التمسك ما وراه كل واحد من بعد ثبوتها من غير ان يكون
راى راو مع انقام وثبوت عنه ووضوح ذلك للقول بانضام بعضها في بعض مع تقدير
وهذا اذا فرض تخلف في شأن الجميع وكثير منهم بحيث يستكشف منه اتفاقهم في أخبار
الباقين من لكثرة الى هذا الحد كفاية وغنى عن الاجماع الى الجماع يخرج بذلك عما نحن
فيه نالهما وجد ان خبره بقوله بالقبول خلفا عن سلف بلا معارضة الى ان فصل اليهم أو
حكم تناو لو يدعي عن يد على جهة التسليم والقطع الى ان صف عليهم ولا أول هو الجمع عليه
الذى لا يرب فيه سواء بلغت رتبة حد التواتر كما هو الظاهر في سلامه لا وهو من هذا
السنن الذى يخصص الجحيم وطعنا ويخلف شأن الحكم المتفاد منه باعتبار صراخه بنفسه
او بضميمة القنوى عدمها ويرى قبول خطاب لقناوى له بالحكم بثبوت وقبول خطاب
الحديث له بذلك ايضا ان تفق وبروايتهم بل معارضة كتبهم الى علمهم امدار علمهم
في ان فيه ما تقدم ولا يبرهن بجواب قول المناظرين عنهم لاحتمال عدم استئنا الى قولهم لا
بتمام اكتفاءها بالنظر الذى عليه بينه اجتهادهم وعلمهم الثاني يجرى فيه نحو هذا ايضا
فان المردف من طريقة مناخرى الاصطحاب هو الحكم بما اقتضت كماله العلمية والظنية
المفرقة في الشهادة لان ثبوت الجماع متقدمهم على غير جموع اليهم لذلك لا للتقليد
وكلاهما لان في طريق ثبوتها لا يكفي فيه مجرد قناوى مناخرهم وانما فهم لا تدرهم ذلك
كما هو ظاهرهما فيقال ان قناوى القدماء من الشيخين السنيين واضربهم تكشف
عن قناوى خواص الاثمة واصحابهم لكونهم حملة صلوحهم وعيانا بخباياهم ولم يكونوا يبالون

في كتاب التلخيص

عن ما ذهبهم ويخرجون من متابعة آثارهم ويحقق علمهم المهم من فوائدهم وأقوالهم من أن الحسنة
 منع من اصولهم نصب عينهم وعليها من أحكامهم وأعمالهم فهو مجرد وهم وخيال واشتغال
 بالاناني والاماني لو كان الأمر كذلك فما هذا الاختلاف العظيم بينهم ولا اضطراب الحسيم
 في فتاوى واحد منهم فكما إذا واحد منهم في الخبر كذا أو في الخبر جوازا إذا في لاجتماع اضطراب
 وفي الحكم ارتياجا فهذا شيخ الطائفة وقد واد الانامية قبيل كتب فتاويه بما قلنا و
 شادى كتب أخبارنا والحاوية لما بلغه عن السلف بما يقينا وهذا ثقة الاسلام الكليني مع
 ما عرفت من أحواله يصحح في قول الكافي بأنه لم يتغير له شيء الجمع عليه من غير الاضافات و
 انه يصدر طريقا اخوذاً واسعاً من البشائر الاخبار المختلفة على التخيير التسليم وانما كما
 هو الظاهر من كلامه في الغلب إذا رأيت حداً منهم قل اضطرابه في الفتوى كانه
 رأى واحد فيما ذكره من المسائل فكثيراً ما يكون منشاء ذلك اضطراب في الأصول الاحكام او
 قلنا التصنيف والمرجحة وقصور الفهم عن ذلك دقائق المطالب الأدلة او نقص في
 الودع والديانة فلو كان كتبنا لظهر منه من الاضطراب الاختلاف ما ظهر من غيره و
 هذا كله يشهد بما قلنا وسيأتي مزيد تكميل وتبديد لذلك في المطالب الاثني عشر
 ذلك واستتم كما امرت الامر الثالث من جهة عدم كسب اقوال جماعة من أصحاب الأئمة في
 الحكم والفتوى عن اقوال الأئمة على وجه يحصل منها الأحكام الواقعية الأولية وينكشف
 ذلك بينا من موريتي عليها بعض ما ياتي في سائر الوجوه أيضاً وقد غلبت بعضها على كثير
 من العلماء وجماعة من الاخباريين فليعلم انه قد ثبت عندنا بالادلة العقلية و
 العقلية انه بعد ثبوت التكليف واستقرار الترتيب لم توجد واقعة وحادثة الا والله
 سبحانه فيها حكم واحد وفي الاختلاف فيه الا لما كان يتفق من التمسك ونحوه في رتبة ترتيب
 او احوال مختلفة وهذا هو الذي نزل الله على نبيه وبقية النبي لوصية قوله لا وضنا
 واحد بعد واحد الى ان يتموا الى انهم صلوات الله عليهم في كل ما خرجوا عنه في كتاب
 الجامع وغيره من كتبهم التي كانوا يظهرون بعضها احياناً البعض وانه لم يفرق
 طرقاً من جهات علومهم وغرائب شوقهم وهو الذي يبي على جهات الحسن والفج
 العقلية المقضية له بخصوصه ابتداءً وعليه من الاكليف اتفاقاً ظاهرنا لم يرض
 ما يوجب تغييره من الطوارئ الحادثة وقد كان بمنى تكاليف سائر الانبياء واممهم أيضاً

والاخبار التي في كتابنا
 من فتاوى ائمتنا
 هي من اصولهم
 لا من احوالهم
 ولا من احوالهم
 ولا من احوالهم

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْمَى
وَالْبَعْرُ الْأَعْمَى

وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْمَى
وَالْبَعْرُ الْأَعْمَى

على أحكامه الواضحة الأولى التي لا تخلف فيها أيضاً الأمر جهة الفتح والنبأ الله
ينبأ الله تعالى الناس كافة بأنه لا كفارة لهم شرك وعبداءه غير الله سبحانه لا نطقاً
من أهل الكتاب كما نطق أهل بيئتهم الغيرة كتبهم المحرفة عدلنا انقلبوا لادرسه عند
الفتنة ومع أولئك من أتباعه خاصة فلم يكن لهم ثم لا الأدعوى الناس إلى الإفرا والفتنة
وقد أديناهم وعلمهم الشافعة وقد بقي على ذلك سبيل كثير معروف مدة مكنة بالمدنية
بغالب البقية لا يفر من الدينك وبطلان من الفروع والأحكام بحسب ما اقتضت المصالح و
الحكمة تجلته جبايع أهل ذلك الزمن فاسلم فليل منهم على عز وخفاء وضعف بصيرة وفلله
معرفة بحقائق الشريعة النبوية لا يفر منهم هذا من الله ليس له الحق في كواوازيه وإنما خلد
في الله لومة لا ثم ولا يفرهم خذلان خاذل وكانت لتلك البقية تبع الأمر لا تلبس لا يلبس
بذل الشريعة فلما كان من أمر النبي صلى الله عليه وسلم مع قريش، أكان فاجوس من مكة إلى
المدينة وقوى الإسلام وكثر أهل الإيمان زاد من قريش في زمانهم إلى أن ترك المنان
بهماء بخونا واستمرتها الشريعة وكل الذين تمت التعمد ذلك قبل فاد بقاء التمسيلة
ثم إن المسلمين مع قرب عهد بها الجاهلية وقعة ردة الإسلام وتعلمهم للشريعة وكثرة
النافعين بينهم والمستضعفين والجهال والكلالة كانوا في شاة عبيد من جهة الكفار
والأوباش وضيقتهم بدمية العاش وكان أكثر إقامتهم مع قريش في الجاهل والأشياء
ولوا دوماً أكثر من ذلك في الشريعة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في قريش من قريش
الاستخفاف والاعتناء به من قريش إلى أن استأجره قريش ليعلمهم في الجاهل ولا يشار
وقطع الثمار ودارهم في قريش والفساد والألذات بالجار وكانوا مستعول
أيضاً يرد الله من ليا دوا الطبيعة البشرية وسائر الأفعال والأعمال لتبوية والدينية
هأكلوا الجحش عند ذلك في الله تعالى إلى الاستماع الواعظ وتعلم السائر الأعداء
من ذلك العمل والشواغل ولما كان يحضر به منهم من ذلك الذي أتيها أو كثر
مكون من قريش في دارهم من قريش في قريش من قريش في قريش من قريش من قريش
متممون بإذن الله تعالى كما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في التواضع
يقول يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت الله ولا تقولوا لما هم من الله شراً
يقول القرآن تبدل لكم الآية فمنعوهم من السؤال وديارهم والى الطريقة وفيه

عند عرض الحاجة الباعنة عليه قضاء الضرورة الجسدية قد كان الاجل ذاك ذلك مجازاً
يحتون ويتبنون ان يجيئوا اعرابي والطاري فيسال ابنته عن شيء حتى يسعوا فلم يعرف منهم
من الشريعة الا ما كان ظاهراً مشهوراً من الاعمال التي كانوا يوافقون عليها غالباً او مكرراً
والترك الخ كما تجنبونها دائماً او كثيراً وغير ذلك مما كانوا يجنبون اليه ويتبنون العلم
بمبادئ هذه ربنا حتى يجد بعضها عليهم فلم يعلموا هل الما مؤربة واجباً مندوباً
التمس عنه عزم او مكرراً ولم يدوم فوضا لا مثال على معرفة ذلك فلم يكن لهم بشيء كثير اطلع
الفرع على الاطاعة وطه ربنا وقع منهم الخطاء العظيم فاجعل ابنته امرأ لهم وذلك كما في
فقد ما عزم من مالك لما اقر على نفسه بالزنا وامر ابنته ثم رجع نهر من محقرة فخصه
الزهر ودماءه بشاق بعير فشد الحقة لناس يقتلوه ثم اخبر ابنته بذلك فقال لهم فلا
تركوه واذ هرب فأتاها الذي اقر على نفسه وقال ايضاً اما لو كان على شيء خاصه حكم
لما ضلتم ثم ردوا من بيت مال المسلمين وقد اخطأوا في كيفية التيمم الى ان فجع ابنته و
عليه كما هو معروف فكيف حال سائر القضاة ودُنيا وقع الاختلاف بينهم في مانه كما
وقع بين جماعة منهم حيث تعالكم اليهم ابنته مع الاعراب في المقضية المعروفة القضاة والفقهاء
فلم يحكم منهم بالحق الا امير المؤمنين حتى صنع بالاعراب ما صنع كما وقع بين ابي ذر وعطاء
في زكوة مال التجار الى ان رجعا الى ابنته فقال القول ما قال ابو ذر وقد وقع الاختلاف
بينهم في مرضه ورواه بالفضل في امور واعطاهم امر الخلافة التي هي منصبه فبقيت الرثالة
والولاية من العوا الطاهرة ونظام امور الدنيا والاخرة فعضبوا من امير المؤمنين و
تواشوا ايها ورجعوا فتهقروا على ادبارهم وارتدوا عن الدين باسمهم الا ان بعض هؤلاء
من بقوا بعد ابنته غير الذين ما توافقوا في جوده من خواص فاروق واطحانه ثم راجع اليهم بغير
غيرهم فلما صنع الباقون من رؤسائهم واتباعهم ما صنعوا وعرضوا عن احد البطلان
الذين امروا بالمشك بهما ما كلاً يضلوا وادوا البقاء على ظاهر الاسلام لئلا يهينوا
استسوالهم يجذبون في تمشية امورهم وتبديريهاستهم من ان يستقلوا في القتل الا
بارأهم وهو بينهم ويقصر وافي التسلية النبوية الغير المتعلقة بالانعام على اسم عورت
من ابنته صلى الله عليه الى اوطنهم من امير المؤمنين ويستقلوا بما عده وهو معظم
الاحكام بما اقرهم الخ فبعت على اتباع التهوان والاضطرابات والافهام ثم اتهم مع

بعض خطباء القضاة
فمن من الذين

بعض من القضاة
من القضاة الذين

ذلك لم يبقوا بجمعة من متقين على امر واحد ولا وصف كل منهم ما رواه غيره او اذ اليتقون
 بل يفرقوا في سائر البلاد واحكام كل من الله الذي فقه وعرفه منهم يدعي ما يرجع اليه
 العباد فاستقل كل فيما لم يصطلم به من الحق والبدل واشغل بشانه وتروى عن عيسى بن
 محبوب وسعيد بن جهمل الناس على اتباع هواه ودعاهم الى العمل بما رآه ودعاه ففشا جروا في
 دين سيد المرسلين ونشأ كواضا ليرضاهم من راضين واستحووا بالعصية واستحلوا الوسا
 الخبيثة ونهاونوا في فرائض الشريعة الطاهرة والسنن المفردة واخذوا الاخبار والنسوبة
 عن كل من يفتي في الخطية وان كان من المناضلين الكذابين وبما كان يرجع فيها من كان
 عندهم من خواص اصحاب الجاهل الرجوع الى امرهم رجوع عمر الجاهل بن مالك وهو من
 هذا في دية الجنيث قد تقدمت بعض الاشياء على بعض الاحكام البينة الثبوت حتى لم يملك الله
 دعام التكون قال كل الناس افقة من عمر حتى لقد رأت في البيوت ثم ان جادهم اعيانها
 فيها من التحريم والتقصيف جمت بعد مد طويل فصيعة كاذبة باطيل بها تكون اكثر
 من غيرها ولم تكن السموعة منها صند ما عاها ولا اكثر من تكرارها لفظ على وجهها
 وبما روي بعضها بعد سنين كثيرة وبما قيل في بعضها انه روي بعد شئ من سنين
 كثيرة منها على كلام طويل لا يجد جدا حفظ على وجهه بلا تغيير ولا دعي بغيرها خالها
 من عظم الاحكام فكيف التبعث لثابت منها ومن اجل ما ذكرنا اشتد الاختلاف بين الاملا
 منهم والاختلاف حتى انه لا يسع احد دعوى جماعة على جهة يستدبر بها على المطابقة
 المذكورة وبخوفها الا في الضرورية والدينية او ما يقرب منها فلهذا حالوا على كل فم
 ومنه يعرف حال اتباعهم ومقلداتهم يظهر ان عاظهم على اراء رؤسائهم اكد واشد
 من عاظهم على شريعة نبيهم بل لا يقاس احد ما بالآخر كما لا يخفى على من لاحظ طريقهم
 في معرفتها وتدبرها واما خواص امير المؤمنين فيهم فلهذا وكثرة اشتغالهم بما ينفعهم
 من التعليل والتعليم لاحكام الشرع واسرارهم وعدم تمكنهم من فلان جميع ما فهم
 عليه اظهاره وقد ذكر الصدوق في الخصائص بعض شوقهم قوي له لاسية ابوذر
 الجعفي هو وعلى بن ابي طالب والفضل بن ابي الاسود وقادري بن اسير حذيفة بن اليمان
 وعبد الله بن مسعود فقال ابوذر حدثنا واحد شيئا عنك ربه رسول الله صلى الله عليه
 وشهد له ونادى له ونصده بالتوحيد فقال علي لعل علمته ما هذا زمان حكا

كلام في جامع

في جامع

شهر رمضان في جماعة حتى خفت ان يثور في ناحية عسكري وفي خراجهم لما سمعوا ذلك
صاحوا واعلموا وعلموا وليست شعري كان سولم او جبرئيلهم ووسيلهم الى الله تعالى وهم
ورديهم وفي اخر جعلوا يقولون ابكوا رمضان ورمضانام وفي خراجهم عنه عليه السلام انه
قال والله لو دخلت على عامة شعبي الذين هم قائل الذين اتوا بظاعني وسموني في سائر
واستطوا اجها من خالفني فحدثهم ببعض ما اعلن من الحق في الكتاب الذي جبرئيل على محمد
صلى الله عليه وسلم لقوا عنه حتى اجمع في عضلهم فليبلغ من فرغ مع اصحابه لم
يتكلم من فيها والقران الذي جمعه اخر جعل في الناس بعد موت النبي ورده ولا من رد
فذلك والوالي ولا من بطل الامر الحكيم ولا من عين الحكم من قبله بحسب ما عرف من الخبر
في ذلك مع علمه بانه ينبت على مراد القوم من الفساد الذي فيها ما جرى بينه وبين الخوارج
مع ما هو معلوم معروف من قولهم رمضانهم فكيف حال غيرهم من لم يكن في مرتبتهم وقد
استمر عنه حديث اوتيت الى الوصاة ونحوه وروى عن الباقر انتقال الوان ابر
المؤيد بن شيبان قد ما قام كتاب الله كذا الحق كله فحشا استقره الدوام بتكثير
تفصيلا لاحكام وتعليمها على ما تراه الكتاب يقينه المتأخر عاقله من ذلك الفار
وكان اظهاره لي من ما افاء الله من الفرج والامر للفقوة امره واما ما منه موجبا
لزيادة كفرهم ونسبهم الى التوركا فعل في بعض الاخبار عن كثير من خيارهم لهذا من
اكثر الشيعة فضلا عن غيرهم وكان مع ذلك لم يطل زمان خلافة الطاهر وكان اكثر
مضره في تهمير الجيوش وتدريب الحروب المناجرة الفرق الثلاث المشهورة فذلك في
كثير من البديع على ما كان من فعل لم يظهر من الاحكام الا ما قال لم يثبت عندنا منه
الا الاقل ثم استند الامر بعد الى زمان الباقر كما هو معلوم ظاهر حتى ركا ان التجاذ
كان داسا فصرى كعين ثم ركب احلته وبعي مؤاليه يقتلون فيقتل ينصرفهم ولا
يمنهم من ذلك وانه قال للفاطم يا اباك ان تستد رطل رطلها فطافها من اطلب لم
حتى يمضي لكم بعد موتي سبع حجج ثم يبعث الله لكم غلاما من لدنا طاهر عليها السلام نثبت
الحكمة في صدره كما يثبت اطل النزع وراوية الباقر فكان تكلمه وتعليقه للناهي بعد
مضي تلك المدة واخذ رقي حديث الوصية ان التجاذم فلك خائرا وهو الذي كان له
فوجد فيه ان طريق واصمك الزم من ذلك واعندنا حتى ما نل البقين فصل كان

يقضي الحق في الزمان
اصحابهم في الزمان

ذلك هو المنشأ لكونه وصته وذلك ايضا ان بني فاسم لما كانوا يحسنون نحوون لا يعلو
حق علمهم بالافق ثم يرفعهم العلم وانما الشيعه قبله ما كانوا يعرفون مناسك حجهم وما يحتاجون
اليه من حلال وذخرا الاما لعلوا من الناس حتى كان ابو جعفر تفتخ علمه وبين لهم علمهم
فصاروا يعلمون الناس بعد ما كانوا يعلمون منهم ويتحاج اليهم الناس من بعد ما كانوا
يحتاجون اليهم وعند خبر من المؤمنين عن بعض حوال الامان مانه ومن بعده من امثال ذلك
فقال في بعض خطبه ما والذى فلى الحجة وبره القمه لو اقتسم العلم من معدنه وشربه
الماء بعد وبنه وادخرتم الخير من موضعه اخذتم من الطريق واضحه سلكتم من الحق صريحه
لم يمت بكم السبل بدت لكم الاعلام واضاء لكم الاسلام فاكلتم وغان وانما ان فيكم غائرا ولا
ظلم منكم مسلم ولا منافق ولكن سلكتم سبيل الظلام فاطلب عليكم دينكم دينكم جنتها ست
عليكم ابواب العلم ظلمها هو انكم واخلفتم في دينكم فانيتم في دين الله بغير علم وانتم الغواة
فاعوتكم وتركتم الامم فترككم الى قوله لعلنا علمنا لولا اني اخرج الخطية وقال الصالح في
اجوبة عن مسائل الزنديق ان الحجة يقوم مقام النبي في الخلق والعلم الذي عنده وقدر
حق الرسول ان يجد الناس سكوت وكان بقايا ما عليه الناس فلما انما في بابهم علم
الرسول على اختلاف منهم فيه قد فاموا بينهم الراي القياس اذ لم اقر واذا اطاعوه و
اخذوا عنه ظهر العدل وذهب الاختلاف والتشاجر واستوى الامر واما ان الذين غلب
على الشك اليقين ولا يكاد ان يقر الناس به او يسموا البعد من الرسول ولا منتهى رسول
ولا يفي ظلم تختلفا من بعده وانما كان علم النما انما مخالفتهم على الحق وتركهم بآه قاه
الترقي فما تصنع بالحجة اذا كان بهذا الضعف قال قد يقتد به ويخرج عنه الشيء بعد الشيء
مكانه متفق الخائف صانعهم الى اخر الحديث فلم يظهر منهم عليهم السلام في مان الباق
الا قليل من جهة التسمية وكان الناس على هذا قبل المولد بينهم والحركات الحادثة
منهم فلما انما النبوة على السلام الامر بحسب ما وجد الوصية المشتملة على نحو انما لا شيء
عشر ان يحدث الناس بغيرهم ولا يخافن الا الله عز وجل كان من لاسباب الفاضل والذين
قيام الفتنة اذ ان بين الاموية والعباسية اشتغالهم بانفسهم وانهم من خرج عليهم
تكثر اهل المعرفة والفتنة في عصرهم وعوذهم على اصد من خلفاء الحوزة وقبله وفي سنة
من البدع الله الامر والذكر شتيعة الدرة واسمها امر بالفتنة في الدين استحقاقا

هذا هو المنشأ
لكونه وصته
ويعتدون

وتبين الحق من الجندی واشغال كل بشارة وتوفر فضيلة من لا يصدق ما نشأه الخرج اليه
 لعرفه الايات والمعارف والاحكام تكون عندهم من العلماء العظام من الانا طين الكاملين
 والاعلياء الكرام وفضلاء الحكمة بعد بقاء الشيعة النبوية خفية كيلا يذهب بفعل البكلاء
 ظاهرا ما ذكر كثر من حقيقة الناس اخلاصهم اليه بقلم الاحكام منه وقبولهم عليه ولذا
 انتشر مقام الذين ومطابق الكتاب المبين ونحوه فبكثر من مسائل الصور والفرع والذات
 الاولياء والخصوة وقوى الشيعة وكثر العلماء منهم والاولو المعروف بالشيعة ثم زاد وجع لك
 في ثمان لصا في ان كان مامورا ايضا بما امره بالافعال المثلثة وقد عدا اصحاب الحديث اعداء
 الزوائد عن الثقات على خلافه في الاراء والمقالان فكانوا ان بعد الان جعل من ظاهرين
 مالم يكن ان من هو احد رؤسا الذاهبا لا رتبة في المعارف بحسب ولا معن في ولا
 خطره على قلب بشارة من جعفر بن محمد فاضلا وطا وبجادة ووركا وعن بعضهم جريد
 الصفاق عليه السلام اي يبيد كان كثيرا ما يدعي جملة جدا بوجعة من ملامته وكذا
 لبيد محمد بن الحسن ونقل عن ابي جعفر انه قال لا جعفر بن محمد ما علم الناس مناسا عظيم
 وكان سائر علماء العامة يفتنوا بهم يرجعون اليه الى خطابه ايضا وعلى عن فوج بن ذرايح
 انتقال لابن ابي ليلى كنت تاركا فوكا فظنة وقضاء قضيت له قول احدا قال لا ارجل جريد
 وهو جعفر بن محمد وهو لاه وغيرهم حكايات كثيرة معه ومع الباقر عليه السلام ومع اصحابه
 وقد اخذوا كثيرا من الاحكام وغيرها عنهما وان لم يترغبوا بانها وقد روى في النسخ
 قد كان من فضل الصادق عليه السلام خيرة من كان ذا بيت ليه ودعاه ليعلمه ما اظهر له
 طاه ولم يقبله غيرته مع الناس عنه ومنه من افعل للناس استقصى عليه السلام كاستقصا
 حق ما كان يقع لاحد منهم مسئلة في دينه في نكاح او طلاق او غيره لك فلا يكون عليك
 عندهم ولا يصلوا اليه فيقول الرجل فله شوق لك على شيعة وصعب عليهم حق الحق
 عز وجل روع النصوص وان يسل الصادق ليعتصم بشي من عندك لا يكون لاحد مثله
 ثبت اليه بخصه كانت النبوة في الله عليه السلام طوله اذ اعاض فخرج بها فمات بيديها
 وامر ان شقوله اربع ارباع وضمها في رقبته مواضع ثم قال له ما جزاك عنك الا ان
 اخلق لك حق علمك لتبشرك ولا اقرضك ولا لم تقصد غير محنتهم وافانك
 ولا تكن في بلدنا فبه نفسا العلم عن الصادق بعد ما انتشر من مذاهب الشيعة لانتشار

بعض الحاشية في
 كتابها

حكاية الصادق عليه
 السلام

الصادق عليه السلام
 في حديثه

وسائر العلوم الشرعية لتمامها من سائر العلوم الشرعية، ومع ذلك فلهذه التسمية إضافة
 بالتب إلى سائر الأسماء والنظر إلى كثرة وجع الناس اليها من سائر الفرق دون غيرها
 وكذلك لما تقدم من رفع التسمية عنها وعدمها بالاعتقاد لم يتبين أحكام التغير
 الإضافي بإسما التسمية إلى غيرها وإنما هي الحقيقة فوائدها من تعليم الأحكام الواقعية للشيعة
 كثيرة وأسباب خفاها ولا خلاف فيها بينهم غير شيرة واعظها أو واحد ما اشتد
 التفتيش كثير من الأئمة والأحوال عليها وعلى سائر الأئمة وعلى أصحابهم بحيث يؤدي
 إلى ما يخرج الجواب كمن بعض الأحكام والحكم بهذا الباب لقائمة وإيقاع الاختلاف بين الشيعة
 أو القبر والالفاظ المشبهة بالحكمة لوجه كثيرة من سبع إلى سنيين وهذا ظاهر من
 الأخبار والأما المتعلقة بالباب لا تضره شائبة شك وإرباب فالتقدم من الأسماء
 بالفتوى وعدم الخوف لا من الله تعالى محمول على الغالب وعلى قصد جنس الفتوى وعلى
 وجه التفتيش يكون كما ورد في أن بن قنبل أن الباقر أمر أن يجلس المسجد ويقول الناس
 أمر الصادق بأن يفتي غير الشيعة من العالمين بقوله وروى عن الصادق في معاذين
 مسلم الفتوى ويمكن أن يقال باختصاص عدم الخوف بهما فلا ينافي صدور ما ذكرنا منها
 نحو ما على أصحابها كما لا يخفى ما فيها فلهذا الجملة الحافظين لاسرار الأئمة والعامة من جهة من
 المعرفة والعامين لهم لا أنشال والطائفة من عند هذه الصفات وبعضها يؤدي بنفسه
 أو بصيغة التسمية إلى كان كثير من الأحكام الشرعية كسائر الأسماء والعلوم الحقيقة وهذا أيضا
 كما جزمنا في التوبة وبنيته ولقد كان لضافي بفضل أصحاب أمير المؤمنين وأصحاب الباقر
 على أصحابهم أن أمير المؤمنين لم يزل يشكون أصحابه ومن فله الجملة فيهم كذا الباقر و
 الأخبار في جميع ذلك كثيرة جدا ومن جملتها قول أمير المؤمنين في صدره فلهذا العلماء اجتمعا
 عليه رسول الله ولواجده ضطربوا من حقهم ويروونه كما يشقون إذا أوصاهم
 بعضهم فلهذا كثير من العلم وقول الباقر لو وجدت لعل الذي أتاني الله عز وجل حلة لفسرت
 التوحيد والدين والاسلام والشرائع من الصمد وكيف لي بذلك ولم يجد جدي أمير المؤمنين
 حلة لعل الذي كان يفتي الصمد ويقول على البصر لو أن بيننا من يفتي فان بيننا الخ
 من علماء آباء ما إلا أجد من يملأه وقوله لو أجد من يملأه فقط استودعهم العلم وهم أهل
 لذلك لمجد شئنا لا يحتاج في النظر في حلال ولا حرام وما يكون في يوم القيمة أن حدثنا

استنبطت من سائر العلوم
 الشرعية لتمامها من سائر
 العلوم الشرعية

صعب مستصعب لا يؤمن بها الا عبد الله طيب الايمان وقوله عليهم وقد خذوا
يوم جاثية من الشقيقة فوعظوه لحققتهم وهم سامعون لا همون فاغاط ذلك غاطقاً ملياً
ثم رفع يدا اليهم وقال بعد كلام في منافعهم يا ايها الذين آمنوا اذ اذواح وزوال الابرار مضجح شرس
مستنفذ واضمام مرزاة الا ما خذون الذهب من البحر لا تتبعون الفياض المتو ولا زهر لا
تاخذون ذلك ولو من البحر الا بقر قوله فيما وكم حملنا قسماً ان الله سائلنا على من سئلنا في اسك
ثم قال لو اعطيناكم كل عام ريدون كان مثلكم واخذت منكم صاحبكم قال ابو جعفر ولا يراه
اسرها التي خير من كل ما سئل من الله تعالى الا ما سئل من الله تعالى من شأه الله ثم اسلم
لذي يوعون ذلك من الذي اسلم من كاسه البحر وقال لقسان عليه السلام ان يقع عند غيركم كاذب
وضع غير ولا عطينكم كتاباً الا انما جئتم الى الحديث في يوم القام ثم وقوله عليه السلام ما اجوز ان احد
واني لا حدث رجلاً منكم بالحديث ما يخرج من المدينة حتى وفي عينه فاولم الله وقوله عليه السلام
وقد قال له ابو بصير ما لنا من يجد شائنا يكون كما كان هل يحدنا خطيبه فقال لي الله ان
ذلك لكم لكرهات حديثنا واحداً حدثكم به فكنتم فسكتوا الله ما حدثني بحديث الا
وجدتني قد حدثت به وقوله عليه السلام انا والله لو كنتم تقولون ما اقول لا ترب انكم احبوا
هذا ابو جعفر له احطاب هذا الحسن البصري له احطاب انا امر من فريش غد ولدني رسول
الله ثم وعليت كتاب الله وفيه بيان كل شيء بدوا والخلق والارحام والارض امر الاولين
امر الآخرين وامرنا كان وامرنا يكون كافي نظري في ذلك نصيب عيسى وقوله كان احطاب في
الله خير منكم كان احطاب في دعة لا شوك فيه وانتم اليوم شوك لا ورق فيه فقال ابو الصبح
الكتابي جعلت فداك فحق احطاب بيت قال كنتم يومئذ غير منكم اليوم وقوله عليه السلام
لاي بصير ما والله لو اني اجد منكم ثلثة مؤمنين يكمون حديثي ما استظلت ذكركم في
حديثي الى غير ذلك من الاخبار وهي اكثر من ان تحصى اشهر من ان تترك وقد صنع الله
بخلافه ائمة سبيل ما صنع مخالفه من خطاين يصفون واجباة وامامة من بعد مخالفوا
عن امره ويكذبونه في اخباره بموتهم ثم انهم ما كذبوا امره وكشف له بما صنع وقع من الحزني
في شأنه ما وقع ما لهما ان كلامهما وكلام سائر الامم عليهم السلام كان كلام الله وكلام
رسوله صلى الله عليه واله فيه غلام وخاص من ظاهرها قول ومطلوب مقيد وعلم ومفتحا
وبين ومفضل لا يصل الى حقيقة معناه الا بعد من الناس وكان كما قال الصادق ان

واشها عذالي

لكلامهم وجوها ومخالي لا يعقلها الا العالمون ومن ثم قال الصادق (عليه السلام) حجة نذرية
من العرف يدركون للمحل فكيفها حتى يعرف مغاير كل ما قاله المكل من كلامنا
النصف على سبعين جهاً من جميع الخرج ويرى منه خبراً يرتفع عن غرض كلامهم
صعبته على معظم اصحابهم وجميعهم واخبرهم الى النادى حتى يتقوا في بينهم حرب و
منهم لم يسمع بعض كلامهم وبعض لا يستقصى جميع ما روى عنهم فيما علقوا به العزاضا
لعدم تمكنه من ذلك او عدم فطنة ولا سماعه وظل غشائيه في شطب عليه العز وبقا
كانت فطنة قاصرة عن فهمه فائق مطالبهم ومخاطوف مفاصلهم وانما العوا اليه بعض ما ذكره
من كتب حامله لغيره فقيس ورت حامله في من هو اقصد في رتبة ما نقل اسمها لغيره
بالفتح بحسب فهمه فوقع في العلم والاشتباه ايضا ورت كل كتاب الى الباقي لئلا يظلم ان
الاولوية غلاما علما وحكوا لفت كما باطل فلما لاها الا لثقل الى شيخنا فانظروا الى
الاولوية فخذوها ثم صفوها من الكدوة فاخذوا منها فيضا فبقوا صافين واياكم ولا يفت
فالباقي ما سؤفتكم وما قال الشان طيلة السلم ذهب العلم ويغيرت العلم في رتبة سوء
فاخذوا باطنها فان في باطنها الحلال وعلكم بظلمها فان في ظاهرها الباطل ولا يفت
في صعوبة تمييز رتبة التوسر المحموده والصفائين من الكدوة والظلم والمطلوبه الخبير بالكلية
المهلكة فيرى ذلك كثيرا الى شئنا الاعلى والى العلم والفضل فضل العز غير ما راجعنا
كثرة الكدابة عليهم والمخلصين في لزوايه عنهم وعن خطايهم خاسمها الاستعلاء جليلة
فاضل اصحابهم فضل العز غير ما راجعنا في فضل السائل ما هو في عدم اعتياده من الانبياء عليهم
في جميع احكامهم ومع الاستنباط من فضائلهم وما يجهل ما روى في الاخبار والآثار في
عظم شأن جماعة منهم وجلالة ائندادهم وعلو شأنهم هذه الامور هي اصول الاستنباط
الوجبة لا خفاء كثير من الاحكام الواقعية وعدم اشتهاها ساجدين لا مائنة ولها
فروع كثيرة والكل كما تقدم من قبل معلومة مما ذكرنا ومن غيره من الاخبار والاشار
المذكورة في كتب الرجال وغيرها بحيث لا تقتضيها اية اصلا ولا يلغا مفصلا لا يحتاج الى
وضع كتاب مفرد وقد اوضحنا في كتاب الناهج من زاد ما وقف عليها هذا لك كما
نبذنا في انما يشهد بها غير ما مضى كلابا يدور واحد الى انكار ما عن جهل فلهذا نتبع لنا
ذكرنا من ذلك ما روى في خبري شام من سألوا الكلبي الشان من اخبار بعض اولاد

الاثمة ممن كان يدعى الامانة وهو في ما ان الصفاق عليه السلام ومن ولاده حصن السائل
 الدينية الظاهرة بين الشيعة فكان يعرفهم بصاحب الجنتهم بالامانة مجتمعة بهم هذا وشهدت
 غيرهما من الاخبار ايضا ومنه ما ظهر بين صاحب الصفاقين وكان بين صاحب الصفاقين اثنتي
 الاختلافات الفاحشة والاراء الشنيعة الواضحة في سلوك العقائد والمسائل للنزول
 المحتاج اليها لا دونها وفضل العرف غير حتى ان لصيد يحكي عن صاحب من حكم وهو دخل ساما
 من ان يوصف بأنه قد اختلف الحكماء عنده في القول بالجنة ولم يقع منها الا انه وصفا
 حاله فوجاهة صاحب في عبد الله عليه السلام بقوله في الحجة وزعم ان الله جسم لا كائنات
 وذكر انه رجع عنه بعد ذلك وحكى عنه خلافا اخرى مشكلة الرواية وحكى اما في شيء من
 الباقر عنده من هذا ما سألني علم الله يخالف من حيث الامانة ايضا والحكماء عنده
 هذه المسائل المذكورة في كتب الرجال والاخبار وغيرها قال الفاضل الخليلي تبعا
 للخصم الذي نادى الى نزول مع فانية جلالته وفضله وواقفه ووجه وروى الاخبار
 في جهة من جهة خطاه في مسألة القضاء والعدد وقوله بالتقويض والاستطاعة او
 جهة اسائه الادب مع العشاق ومن عند ربه بالعدل الله يقبله منه بفصله وان كان
 في غير محله ووردت الاخبار في خطاه في بعض مسائل الايمان والكرامات ما كان
 الاستدلال مع الصفاق عليه السلام وفضل اصحابه فيها ومن ذلك ما رواه الحلي والشيع
 في اجتمع عنه انه قال ما لك يا جعفر عليه السلام عن الحسن فقال ما احدا حالنا ايا الا وابه
 الا امير المؤمنين طلب صلوات الله تعالى فان حدثت جنتي من فنه به في كتاب صالح
 الثانية مع ما اقول لك اذ كان غدا فاجب حتى تركه في كتابك من العدد بعد الغد وانه
 سألني التوكلت حلوه بها بين الظاهر والظاهر كذا ان سألته الا ان احب من صبي بجل
 من يخرجه بالحقية فلما دخل عليه فاجب الى سخطه فقال فوردت معجزة المرفوعة
 ليام فبقيت ما وخصني البيت طام من حرج الى محبة مثل محمد البقية فبقيت فبقيت
 حتى تصالح عليا فقال لا تخدث بما مر فيها احدا بها حتى يربك ولك ولما جازوا ذلك
 ابي فقلت صلوات الله ولم تصيق علي لما مر بك بركت بك فقال لك انت باطون بها الا
 علي ما قلت لك فقلت ذلك لك وكنت رجلا عالما ما مر مني ووصفا بصيرا حاسبا
 لها البته انتم ان اطلب شيئا بلغني علي من الغرض الوصفا بالا على فلان قد ركب فلان الذي

الخ : في نسخة اذ اكتب غلط يعرف انه من كتب الاولين نظر فيها فاذا فيها خلاف ما بينت
 الناس من الصلة والامر والعرف الذي ليس فيه اختلاف اذا غامر كغالبه حتى انبت
 على اخره بحيث نفس طعة تحفظ واستقامه اى طلت ولما اقمنا باطل حتى نيت على اخرته
 اذ رجعنا ورفعنا اليه فلما اصبحت نصيبنا بالجعفر قال لي قرأت صحيفة الفراض طلت
 نعم فقال كيف رايت ما قرأت قال طلت باطل ليس فيه فهو خلاف ما الناس عليه قال فان
 الذي رايت والله يا زارة هو الحق الذي رايت اماله رسول الله صلى الله عليه واله
 على علي عليه السلام يا ماني الشيطان هو سوس فصدت ^{فقال} فصدت ما يدريه انما ملاه رسول الله
 وخط على يده فقال لي قبل ان نطلق يا زارة لا تشكن ورد الشيطان والله انك سكتت
 كيف لا ادري انما ملاه رسول الله وخط على يده وقد حدثني ابي عن جدتي ان امير المؤمنين
 عليه السلام قال قلت لا كيف جعلوا الله فذلك وشهدت على ما فاعني من الكتاب وكنت قولة
 وانا اعرف لرجولان لا يهتجون منه حرف ولا يخفان لما بال الناس ليس الغاية انما الله اعلم
 كثير الخاضعة والحق المودع عند الامنة عليهم السلام كانت معلومة مشهورة عند طائفة الف
 فضلا عن زارة ولذا كان في الباقية غاليا غامرا ان يفتيه من اجل من يحضره بالنقبة
 فيسأول الخاتمة ايضا وبؤيده ما اخذ عليه الصناديق من العهد والشرط فقدر وروى
 الكشي في الصحيح والقریب منه عن عبد الله بن زارة قال قال لي ابو عبد الله اقرأه
 على والدك السلام وتل له افي ما اصابك دما غامر عنك قال الناس العبد فينا ونفون
 الى من قربنا وحمدنا مكانه لا دخال الا في من تحبته نقره الى ان قال ولقد ادخل الى الشا
 الحسن الحسين سالتنا ما طمها الله وكلاهما ورعاها وحفظها بسلام احبهما كما حفظ
 الاخلاصين طرا فيصيق صدرك من الذي يركبني وامرنا ان لا ابوصير غلاما في ذلك
 امرناك به فلا والله ما امرناك وامرنا ان لا نأمر وسعنا وعلينا الخديبر وكلنا لك عندنا
 نصا وريف وسان وافق الحق ولو اذن لنا لعلمنا ان الحق الذي امرناكم به فؤدنا والينا الا
 وسلوا لنا وصرا الاحكامنا وارضوا بما والدي فرب بينكم فهو اعيكم الله استغفر الله
 خلفه وهو اعرف بمصلحة عندي فشا امرها فان شاء وفي بينها التسليم ثم جمع بينهما ليلة
 من شادها وخوف عذرها في ثار ما بان الله ويايتها بالامن من امته الفرج من عند
 عليكم بالتسليم والحق لنا وانظرا امرنا وكرم وفرجنا وفرحكم ولو قام قائمنا ونكلم

انا في نسخة في قوله صير غلاما في ذلك
 في قوله صير غلاما في ذلك
 في قوله صير غلاما في ذلك

متكلمة سنانكم بقليل القرآن وشرايع الدين والاحتكام بامر الله كما انزل الله على محمد
 لا تذكر هل السنان فيكم ذلك اليوم انكارا شديد ثم يستقيموا على دين الله وطريقه لا يخرج
 احد لسبب فوق رؤسكم ان الناس بعدنا لله فطاعة الله على الدرك الله به من كان
 فذلكم تغيره انما هو انوار حر فواو زوا في دين الله بعدة الله فامر على الناس اليوم
 الا وهو عرفنا من نوحى من عند الله واحد من الله من جلاله فليكن من جلاله
 حتى ياتي من سنانكم كما دين الله سنانا فاعلموا في اخبار اخر عن البايع الصادق
 عليه السلام انما علم الله على الاشياء ما لم يعلم غيره كذا في سنة وفتح كاسم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعلم ما كان فيه سورة على فطاعة الامم
 اعاد الله وبعث الله الاسلام بعدا في بعض الناس ومن انزل الله سنانا قل واليكم
 اصبح ما ذكره في الاخبار في انما لم يعملوا في حق ما اؤله عابا فاذكر انما روى عن
 هو من انكم يداه ياتيه باخراا يستهون والارض حلال لله وخرا يا علي
 والله ما جاءنا من قبله الا بالحق في اولها وحملنا حقا ما اؤله
 الاية والائمة الاولاد ربنا كما جاء بهي ياتكم عالم الايام عن انما الله
 فان ان عندنا من جلال الله وخرا ما اؤله عابا فاذكر انما روى عن
 ايضا انما الله من جلاله خلف الجاني انما الله كذا في الله كذا في الله
 لوطي على الناس كذا في ولا مكرية وفي خبر اخر عن جميل بن دراج ما اؤله
 حدثت خطبا بانهما يمشون على مكر يوك وفي خبر اخر عن عبد الله الاولاد الله على
 احاديث لها طها قال قال في حق يقول نسبة من يمشي ما اؤله
 يقولون عيسى وروى عن فضيل بن يسار ما اؤله
 كما رسول الله قلت بعدكم لا بعدة من خلفي وفي خبر اخر ما اؤله
 الله اخبرني في سليمان بن جندب عنه قال سالت عن قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 من عند ما فعلت في حق يقول الله قلت يقول في اخبرني قال ليس فيه ما ليس
 ما خلفه هذا من انما ربي فيه ودعا الناس اليه في الخبر في خبر اخر ما اؤله
 عليه السلام في انما الخطا يقولون انما اخذ الشارب كطعم يوم ما اؤله
 اخذ ان سنان في يوم الحجة وان شئت في سنان الائمة وفي خبر اخر ما اؤله

اذ وجئت اليك للقبلة فاستقبل بوجه القبلة لا اله الا الله كما يجمل الناس في ذلك
 اصحابنا يفعلون ذلك وقد كان ابو بصير وامر بالاعتزال في خبري ففضل بغير عه
 يزيد عنده قال قلت لان اصحابنا يخلعون في شيء ما قول قول في هذا قول جعفر بن محمد
 فقال هذا قول جبرئيل في خبري بصير عه قال سالته عن القنوت فقال بما يحسنه في الصلاة
 قال قلت له اني سالت ابا عبد الله عن ذلك فقال في آخر كل صلاة الحمد لله الذي انصرتنا لله
 قالوه فاجبرهم بالحق ثم اتوني شككا فاقبعتهم بالقبلة وفي خبري ايضا عنه عليه السلام قال
 قلت له متى يصلي وكفى الجهر قال لي بعد طلوع الفجر قلت له اني باجفرت عليه السلام في ان
 صليهما قبل طلوع الفجر قال يا ابا محمد انما سمعت ابا عبد الله في منبره يقول يا ابا عبد الله
 اتوني شككا فاقبعتهم بالقبلة في خبري عن رجل غلط عنه قال قلت له جعلت داري اني لا
 عن قضاء صلواتي النهار بالليل في السفر قلت لا تضنها والاصحابنا فعلت قضاها فقال
 لي ما قولكم لا تضلوا في اكرام قول لم لا تضلوا والله ما ذاك عليهم في خبري جابر وعنه
 قال قال لي يا جابر ودنيهم فلا يقبلون واداموا بغيره نادوا به واحدا بغيره اذا دعوه
 قلت لم مساو بالقرن طيلة الامم كوفنا حتى استبكتنا اليوم فانا لان اصلها اذا سقط الفرس
 وفي خبر اخر ان قيل لان اصل العرب يؤخرون الفرس حتى تستبكت اليوم فقال هذا من عمل
 عدو الله في الخطاب وفي آخر ان بالخطاب قد كان فسد عامة اصل الكوفة فكانوا لا يصلوا
 الفرس حتى يغيب الشفق وفي خبري اودبن سنها عنه قال سمعت يقول اني لاحدث الفرس
 حديث واهاه عن الحداد المراء في دين الله واهاه من الغياض فخرج من عندي فانا اول
 حديثي على غيرنا ذليلة في امرت فوما ان يتكلموا وهي فوما مكل اول لنفسه بل بعضه
 لله تعالى ورسله فلو سمعوا وطاعوا الا وعتهم ما اودع في خطابه الخبر في خبري جبرئيل
 بشير وعنه عه قال قلت له انما ليس شيء على من خلا في خطابه انما قال لي من شلى
 في خبري عن ابي عن عه قال قلت لان شيخك شيئا غصوا وشنا بعضهم بعضا فلو نظر
 جعلت فداك في امرهم قال لقد همست ان كتب كتابا لا يختلف على فهم انسان قال قلت
 فما كان له خروج الى ذلك تنال اليوم قال ثم قال هاني هذا مروان وابن زغال فظنبت
 انهم قد سمعوا ذلك في خبري اتوب الخراز عن حمزة عن ابي الحسن قال خلا في خبري
 قال اذا كان ذلك جمعكم على امر واحد ومثل من خلا في خطابه فقال انما فعلت لك

بكم واجتمعتم على امر واحد لا خذير فلكم وفي خبر جابر بن زيد قال دخلت على أبي جعفر عليه
 السلام قلت يا ابن رسول الله قد رخصوا خلافتنا الشيعية في هذا ميثاقنا يا جابر الم ائمتك على
 منعه اختلافهم من ان اختلفوا من ابي جعفر فمروا فقلت يا ابن رسول الله قال لا اختلف
 اذا اختلفوا ان الجاحل يصاحبه الزمان كالجاحل يروى رسول الله صلى الله عليه وآله في رواية
 الخبر وفي خبر محمد بن مروان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن مسألة فابى ان يجيبني فقلت
 رحمه الله على أبي جعفر ما والله ان كان يا بني ليقول بك والله بيني وبينكم اهل العراق على ان
 ثمة قال يا نعم المحسب يا محمد فيما بينك وبين الله وفي خبري زارة على اختلاف بيننا
 والفتنة قال سالت ابا جعفر عن قول الله اعلموا اني قد بعثتكم رسولاً من قبلي
 انتم بيا مع ذلك مني فاني لراي فقول سمعت محمد بن علي يقول كذا وكذا ولكن الذي في
 نفسك وفي خبر الوليد بن صبيح قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت زارة خارجاً من
 عنده فقال ابو عبد الله يا وليد ما نصحت زارة يسالك عن ابي ابيك ولا اي شيء كان يري
 ابيك ان تقول انه لا يري ذلك عنه يا وليد مني كانت لثيعة شاعر اهل الخبر وفي خبر
 ما يقرب من ذلك وفي خبري زارة على ابي عبد الله عليه السلام قال دخلت على أبي جعفر فقال
 اي شيء سالت من اخاويك الشيعية فقلت ان عندي منها شيئاً كبيراً فمست من اوليائها
 فاذنتم امرها قال اوليها ما اكثرت منها ثم ذكرها بابل على ان ذلك ما كان من عملها معانيها
 وحسابها بن خبر عبد الملك بن عيسى قال بلغ حاتم بن مطاسا فلما رآه النبي عليه السلام
 ابي جعفر فقال لوان زارة لمراد نهل الحار اذا احرسنا فقال لمعوقاً خروا من عندك
 عليه فقلت له فقلت ذلك والله لئن لم تحبهم بيما احببت به زارة لنا اني لكرمه ولتصفيها
 لكانا لدمهم على كل عمل اعليه فقال صدق زارة ثم قال ما والله لا يبيع هذا سعد اليوم
 احد مني في خبر ابي جعفر عليه السلام فقلت من ذلك وفي خبري جعفر بن زياد الخسفي قال
 ابا عبد الله عليه السلام عن شيء فقال لم سالت عن هذا الحديث في مثل هذا الوقت فاعلمت ان حساناً
 انكم وبغضنا طمخا واني لنا اعداء من الجحيم يخرجون حديثنا الواحداً مني لا تروا ان
 الحيضان لها اذان كانا في الناس الخبر في خبر عبد السلام الا الذي عنه قال لا ابا عبد الله
 احد من الناس فقلت لئن قال قال الخبيث المتري لسمع يحينك فيتم في التمع ثم يترى
 في صورة ابي يقول ان عبد الله الخبر وفي خبر ابيان بن عبد الله عنه انه قال كان ابي

رحمه الله على أبي جعفر
 فقال

يُفَوِّجُ مِنْ بَيْتِهِ أَنْ مَا ضَلَّ الْبَاقِيَ الصَّمْفُ وَهُوَ حَلَالٌ كَانَ يَتَقَبَّحُ مَا لَا أَتَيْتُهُمْ هُوَ لَمْ
مَا ضَلَّ فِي خَيْرٍ عَلَيْهِمْ بَرٌّ عَلَى خِلَافٍ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ عَلَيْهِ لَمْ يَأْمُرْ بِمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهِ
وَفَعَلَ عَلَيْهِ لَمْ يَطُوفْ طَوَافُ الْفَتَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَخَرَجَ إِلَى حَاضِنَاتِهِمْ فَهَذَا الْوَلِيُّ
هَذَا مِثْرُهُمَا لَمْ يَزَلْ فِي ذَلِكَ لَمْ يَلِكْ بِهِ شَيْءٌ قَالَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَقُلْتُ خُذْ ذَلِكَ
إِلَى خَيْرٍ مَا حَاضِنَاتِنَا اجْتَبَيْنَا لَوَالِيْنَا هَذَا مِثْرُهُمَا لَمْ يَلِكْ عَلَيْهِمْ قَالَ لَمْ يَلِكْ
بِهِ شَيْءٌ قَالَ ذَلِكَ كَانَ مِنْ بَلْعَةٍ فَهَلْ بَلَعَكَ قُلْتُ لَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي خَيْرٍ كَلْبِي
مَعُونَةٌ قَالَ كَانَ أَبُو بَصِيرٍ وَحَاضِنَاتُهُ يَشْرُونَ لَتَيْدًا يَكْتُمُهَا بِالْمَاءِ وَيَدْكُرُونَ فِي الرِّضَا مِنْ
الْحَمْدِ عَلَيْهِمْ لَمْ يَزَلْ لَمْ يَزَلْ بِدُنَى ذَلِكَ بِأَعْبَادِ اللَّهِ قَالَ وَكَيْفَ كَانَ يَحْلُوْنَ الْحَمْدُ
السَّكْرَةُ لَمْ يَشْرَوْنَ مِنْهُ خِلَافًا وَلَا كَثِيرًا كَثِيرًا فَخَرَجَ فِي خَيْرٍ شَيْبَ الْعَمْرِ فِي خَيْرٍ بِصَبْرٍ
فِي خَيْرٍ ذِي بَاحٍ أَهْلُ الْكِتَابِ مَعَ عَدَمِ الشَّرْطِ الْفَتْنَةِ مَا يَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ وَفِي خَيْرٍ بِرَبِّ عَمِيرٍ
هَذَا مِنْ حَاضِنَاتِنَا ابْنُ أَبِي يَعْقُوبٍ وَمَعْلَى بْنُ جَعْفَرٍ أَخْلَعَانِي ذِي بَاحٍ لَيْسَ كُلُّهُ وَلَمْ يَكُنْ أَكُلُ
أَبِي يَعْقُوبٍ فَلَمَّا أَخْبَرْنَا ذَلِكَ رَضِيَ بِمَعْلَى بْنِ أَبِي يَعْقُوبٍ وَخَطَّ الْعَلَاءُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَفِي خَيْرٍ
أَنَّهُمَا أَخْلَعَانِي لِأَوْسِيَا فَقَالَ ابْنُ أَبِي يَعْقُوبٍ طَمَأَنَّا بِرَأْفَتِهِمَا وَقَالَ قُلْتُ لَهُمَا إِنَّمَا بَيْنَا وَطَمَأَنَّا
دَخَلْنَا عَلَى الْقَصَافَةِ قَالَ بَشَاءٌ مِنْهُ بَرٌّ مَرَّطًا أَنَا إِنَّمَا فِي خَيْرٍ شَمَانٍ بِخَيْرٍ قَالَ سَلْتُ
أَبَا الْحَسَنِ عَنْ مَذْبُوحِ خِلَافٍ قَالَ لَيْسَ شَيْءٌ رَوَيْتُ فِي هَذَا قَالَ قُلْتُ رَوَيْتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
أَنَّهُ قَالَ يُبَلِّغُ بَرِّهِ إِلَى وَلِيَاءِهِ الْقَتُولِ وَأَذَانَاتُ لَدُنِّي بَرٌّ قَالَ اعْتَقَ سَخَانٌ يُبَلِّغُ بَرِّهِ إِلَى
قُلْتُ هَكَذَا رَوَيْتُ قَالَ قَدْ غَلَطْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي بَرِّهِ إِلَى وَلِيَاءِهِ الْقَتُولِ وَأَذَانَاتُ لَدُنِّي دَبُّ
السَّعْيِ فِيهِمْ وَفِي خَيْرٍ جَعْفَرُ بْنُ سَدِيرٍ قَالَ كُنْتُ نَادِي ابْنَ أَبِي حَزْرَةَ الْقَمَالِيَّ عَبْدَ الرَّحِيمِ
الْقَصِيرِ وَذِيَادَ الْأَجْلَامِ حَاجًّا فَدَخَلْنَا عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ فَرَأَيْتُ يَادَافَةً سَلَحَ جِلْدُهُ فَقَالَ
لَمْ يَزَلْ مِنْ أَعْرَافٍ قَالَ مِنْ لَكُوفَةٍ قَالَ وَلَمْ أَعْرِفْ مِنْ لَكُوفَةٍ قَالَ لَيْسَ عَنْ جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ مَا
بَعْدَ مِنْ الْأَحْزَامِ فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَحْزَامِ مَا لَمْ يَكُنْ هَذَا لَا كَذِبٌ قُلْتُ قَالَ لَا بِي خَيْرٍ الْقَمَالِيَّ مِنْ ابْنِ
أَعْرَافٍ فَقَالَ مِنْ لَكُوفَةٍ قَالَ لَمْ يَزَلْ لَا كَذِبٌ مَعْنَى قَبْلِي ذِيَادَةً جَعْفَرُ بْنُ الْأَعْرَافِ قُلْتُ قَالَ
وَلَعَبْدُ الرَّحِيمِ مِنْ ابْنِ أَحْزَمٍ مَا ضَلَّ الْأَمَلُ لَيْسَ قَالَ مِثْرُهُمَا لَمْ يَلِكْ عَلَيْهِمْ وَنَقَطَا التَّسْعَةَ الْخَيْرُ وَكَانَ
الْقَمَالِيَّ نَفْسَ جَلِيلًا وَقَدْ خَدَمَ الْجَادِ قَبْلَ ابْنِ جَعْفَرٍ وَشَبَّ بَطْمَانًا وَبَسْمَانًا وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
وَفِي خَيْرٍ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ سَأَلْتُ سَمْعِيْلَ بْنَ جَعْفَرٍ عَنْ مَجُوزٍ شَاهِدَةٍ الْعَلَامِ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ

عشرين قال قلنا يجوز ان يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيوتهم يومئذ
عشرين وليس يدخل الجارية حتى تكون امرأة فان كانا في السلام عشرين جازا من حقها
شهادته ولا يخفى جلاله انما قيل بلوغه من غير ما قاله حتى اعتقد فيه الاصل عليه الوحد
الى ان ما هو معروف وقد كان خوصا لله وغيره من نفسه بل لا يمتنع ان يقال انما الله
يعلم كذب عوامه وطلانها باخبارهم في جملتهم من السبل الظاهرة عندنا وظهور جهلهم
بما كانا انما انسابا فكيف حالهم في شككنا الحجة والصلابة لا يبدى في خبر جليل من راجح
وغيره عن احد ما عليها السلام في رجل حج عن الاسلام الى استبان ذلك الا قبل الجبل
فما تقول ان ما ثبت من حج عن الاسلام قال بسباب قبل فاقول ان ما ثبت من حج ثم ما ثبت من حج
الم اسمع في هذا شيئا ولكن ردي بمنزلة الرأى الذي يقام عليه التحريم ثم يقتل بعد ذلك
وقد كان جليل مع وفاءه وحلاله من صاحب الفضل من السبل واسطه الذي اجبت الصلابة
فصحيح ما تصح عنهم وقصدتهم لما يقولون وقروا الم الفقه وكان موافقهم وجب الفقه في
وقته وتقبل من ان في غيره كان يروي عنه فيها كثيرا وفي خبر محمد بن عيسى قال ان عمر بن الخطاب
سئل عن رجل من عبد الرحمن بن العلاء قال يا ابا عبد الله اشك في الحديث واكثر انكارا لثنا
بروية صاحبنا اما الذي يملك عنى قال لا احاديث في قال قال يونس اقبلت له في وجد
قطعة من خطب في حفرة وحدثت خطبا في عبد الله متوافرين فسمعت منهم واخذت
كتبهم فعرضتها على ابن الحسن رضي الله عليه وسلم فذكرها الخاضع كثيرا ان يكون من خايب
ابن عبد الله عليه السلام فذكر كان يورث من السنة الا وخر الذي اجبت الصلابة على جميع ما خرج
عنهم واهلهم مع صفوا من ابن عيسى رضي الله عنهما او كان رضي الله عليه وسلم في الحديث في العلم والفتيا
واما ما وجدنا في الذين عنه وروى عنه من المخرج والصلابة من الاثر وغيرهم ما هو معروف
مذكور في كتب الرجال وغيرها وشبهه كذا احدا لاخبار من كل واحد لا يجوز على الرضا عليه السلام
كل ما سمع ووجدوا في حقهم انه يمكن ان لا حال الاخذ الحرف في ذلك كثير
شهادتهم او يلحقه ان يكون ذلك لا كذبها كما خرج في ثمة الحجة بتميز تلك الاحكام
ولذلك كتب عندنا ولا عدد كثير من اصحاب الاثمة وغيرهم مع ان عمده الاحكام بما احسن
عن اصحابنا من عليها السلام واصحابهم في خبر الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام في مثل
عن الاخلاق الذي في السنة في حديثهم قال ان الناس اهلوا الكذب علينا ان الله

افترض عليهم لا يريد منهم خبروا في حديث حدهم بالحديث فلا يخرج من عندك حتى يتأوله
 على غير ما وليه الخبر في خبري عيسى عليه السلام قال رحم الله عبدا جينا الى الناس لم ينجسنا
 اليهم ما وادقوا برون طاسر كذا لنا الكواكب وما استطاع احدا ان يتعلق عليهم
 ليس ولكن احدهم يبيع لكلمة فقط اليها شئت الى غير ذلك من الاخبار التي ذكرت في عالمها و
 لو لا الضرورة التي ادركت منها ما ذكرناها ولا ريب الاغراض الاعراض عنها
 اولى واخرى كما لا يخفى من ذلك تكشف عما ذكرنا من جوه شئت وقد غاصد كذا اخبارا اخرى
 معناه لهذا العرضنا على الفرض لا حول سائدها وان كان كثير مما صححها وقتنا في ظلم
 الامر بعد الصادق عليه السلام الى ان ان الغيبة ثم الى ما ناسا كان قال لا بد عليه لانه
 هذا الاثر الى وليا يخصر بدمه لا يرد عليهم الا دخل منا اهل البيت وذلك لا يتصور
 النقيضة في زمانه سائر الائمة وجعل خلفاء بعدهم مدة طويلة وبعد له بعد عن كل من
 وكذلك عنهم بالنسبة الى من بعدهم كان حال الشيعة لما نزل منهم من الاخبار عن
 الصادق بن عليهم السلام وغيره من الامم على ما فيها من الوضع والخوارق التي يصح
 القطع والغرض والناظر في الفارض الاخلاق فغير الخلال والحق كما هو معلوم
 خلط كثير من الرواة من اصحابنا من حاد العامة باخبارا غاصد وروايتهم خادست كل من
 الفرضين عن الآخر كما ذكره رجال الشيعة في ترجمة ابن ابي عمير فانه يصف في حكاية
 العامة في ما روه من كتب اخبار في من تركه كاستدراكه في ما لا يشع اشد مع اكثر
 الاختلاف بينهم في نقل الاصول في الحكم بغير حجة منها او وضعها فيهم خطا منها
 عندهم وعمل كل بما عنده منها اهل حاد الفقه الجليل الذي ورد في شاة ما ورد في
 حزين في الصلوة التي هي عمود الانعام كونهما في غير الصلوة عليه السلام بعد ذلك
 بذلك وطعن عليه بعد اقامته بعد ود صلوة واحدة بعد ما انى ستون او سبعون
 سنة وقيل ما بعد ذلك فيكون كتاب حزين مع كبر على ما ذكر في الرجال غير ان بها
 مع انه بلغ من شان حزين ان يونس كان يركعه فيها كبر فيها حال كتابة بعد و في
 الامه بول وقال الحاد وهو في غير الصلوة فكيف حال من بعدهم فيها وفي
 غير هذا من ان معظم الفقه لما هو علم من الجمع بين ما في الاصول مضافا الى ما مضى
 عليها السلام بعض خواصها يمكن كثير من حادتها كما ذكر في كشف الخلال وغيرها مع

في نسخة اخرى من كتاب
 في نسخة اخرى من كتاب
 في نسخة اخرى من كتاب

أخلاقه ان يكون لما خلق كثير من الاحكام كالشهداء ما تقدم من الاخبار في كتابها
وعدم اعتقاد المتألفين منهم في الغاية بعضهم على بعض في نقل الاخبار واستنباط الاحكام
منها ما لم يراع ان استغناء كل بما عند بعضه يقتضي الاحتياج اليه فربما لا يتفق فيه بناء عند
الآخر كما هو الظاهر وقد ورد في الاخبار رتبة الواضحة بالمصنوع والمنع من مجالسهم وكذا
من مجالسهم من رتبة الاشياء واخذ الاحكام منهم مع ندره غلو ما نيل الاخبار والوجود
عندنا منهم ومن شالهم ونحو ذلك كثير من ضعف الاخبار والرجال ونسب هو وبهي
كتب الى الكذب والوضع والاطلاق ونحوها مع شيوخ اخبارهم في كتب المعتمد وغيره
ودى عن الصادق في مقبوله من بعضه وغيره ما حكم اخلاق العدلين في القضاء
الحكم وحكم بانه يؤخذ بقول الاعل والاضه والاصدق والادع ولا يلفظ على حكمه
الاخر ولم يكن لك مجرد فرض غير واقع في زمان لا يمتد بغيره لسلامه وكونه اخبارا
عدم اعتماد جماعة منهم في الاخبار على مثل زاذار وبنسب واضر بها مع انه لو لامه لادى
كثير من الاخبار والاحكام او بعضها كما من كتب الرجال والاخبار وغيره ما وفي بعضها ما
ما يعبر عن برى كثير من اصحاب الامم عليهم السلام بعضهم من بعض لشيء من ضعف لم يحسن
اصحاب زاذار كانوا يفترون فيما يتعلق بالدين من اصحاب غيره وكثير من الغاصرين لم يراع
الحكم ويونس بن عبد الرحمن كانوا يفترون منها مع ان الاخبار والافعال في غلوها
وشان زاذار ونظائرهم وقد مضى ما فهم اكثر من ان يحسنه واشهر من ان يخفى اظهر من ان
يتبين وثبوته كما لا يخفى وقد ورد في مناقرة الشك مع جماعة من خواص اصحاب الصادق
الحسين بن ابيان بن ثعلب وزاذار ومومن الطاق وشماس بن قيس لما مضى فيها
من الحكم وكلام الصادق في شأنه وفي حاله من مناقرة الشك بعد في امامه الكاظم وفي
غير ذلك ما يظهر للسمع ما يفيض الى الله لبعض الجاهل من جماعة من فضلائهم فضلا
عن غيرهم وان بلغوا الى اهل الذرجات والامانات من جهة كثير من عظامائهم ونجاسات
واعمالهم وحكموا القيد عن ابي محمد الحسن بن موان اصحاب ابي محمد العسكري عليه السلام امره
بعد على اربع عشرة فتره مع انهم اذ كانوا اخر من ظهر للناس من الامم عليهم السلام فاذوا
صعبه وانتم اليهم اخبار واخبار باه وكان في ما منهم ما وناظره من الشبهة والاصو
والعسنا الى مية الشبهة وقد اصلحو بعد الله من بركان امامه ونوا انهم خلفا بعده

والطبا وشماس بن ابي
الحسن بن موان بن ابي
محمد بن قيس الطاق

فذلك حتى يسبق منه الى ثمان الف ليلة على ما نقل الا الامامية الا في عشرة تير وعدا هل التماس
من كتب سعد بن عبد الله مع ما استبان واشتهر من ضلته جلالة كتاب وناث هشام
ويوشن كتاب انه عمل على تبارهم من هاشم في هاشم. ويوشن كتاب مثالب زاه
الحديث وذكره وان ايقوب بن جوح مع وثاقه وعلامة شدة ورعه وكثرة عبادته وعظمته
عند العسكريين عليه السلام. وكان له ما كان يضع في يوشن ما كان يكرهه وقد وردت له كتاب كثيرة
تقتضي علما ما تخرى كتاب الامامة التي اتفق عليها جميعهم اركبهم منهم وعدم انفرادهم بالامامة في
الاحكام التي يعيها من اهل البيت وادعاهم في الرواية وروايتهم عن ذلك ما رواه تصدق
وبغيره باسانيدهم من سعد بن عبد الله حديث طويل من كوفي زائدة الفاضل عليه السلام
مع احمد بن يحيى وشوا الايام عن مسألته انما عندنا في هذا العسكري عليه السلام ما رواه
ونكر منها انما قال قلت فاجري يا ابن رسول الله عن امر الله ببارك وعلى ثلثي. وروى
فاطمة بن عبد الله ما بالمواد التي من عوى فان نعمها. الفرضين يرعون اها كانا
اهابا لثمة فقال عليه السلام من قال ذلك فقد اتى على حبل موشى استجده في يوم ذكر
الذي ايل على الله وبين مضالاة وذكر الكلي في الشيخين نحسكا جميعا عن ابيان ربي
قال لوصت ما رددت ما رددت فاضا في موضع فقال خطيبا انتم هذا في نفي المسألة
من خطيبك فانك انما فاضا انما رددت بوضه. فهو صاوي واراد انما
ذات الى قوم من خطيبا مسلمين فقال من اولى الله على ارضه. قال الله ببارك
فاتما على الذين يبدلون وروى الكلي في الهوى عن احمد بن يحيى قال كان ابن ابي كان
تصيبة الحجة اقبل في ليس له علاج الا ان يبطه ببطونه فان ثلث لثمة تركت
في دما نيك قال فكتب الى ابي محمد العسكري فقال يا احمد ليس عليك بما فاضا
الغسل القدوة وكان جله فيها فكتب انما من اضطر الى جلد والناس حكم عليه مع
هاية جلالة انما الحكم المذكور صدر من علماء الشيعة لا عمومهم واحكام الاختلاف في
تعيين الموضوع مستبعدا لا يخفى روى الشيخ بالسناد عن علي بن مهزيار عن ابي اكنب
ان ابي محمد عليه السلام اذن الصلوة في الفرض ان اصحابنا يتوقفون فيه فكتب لا بأس
مطلق والحمد لله وقال تصدق كتبنا برهم بن مهزيار الى ابي محمد ردا على ما روى
والكلي في القصص عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر الثاني ان انا لزاما قد اختلفت

وفي الشرحان بعد الشرحان حتى عظم البلاد وكان سلاطنتهم قوما يرجعون إلى وبع واجتهاد
وسلاطنتهم ناجية ولم يكونوا الصغار نظروا فيهم وكانوا إذا رأوا رجلا استورا تركه حتى جاءه
الظن فقلوبهم انكر هذا وظهروا شكوا إلى نعيمهم فامرهم أن يأخذوا بما يجمع عليهم فقاموا
وجروا على عادتهم فكانت الحياة من قبلهم لا من قبل انتمهم صلوات الله عليهم وحكي غيروي
مواضع متفرقة عن جماعة من سلاطنتهم الطال إلى الناس إجماعا ومهم من لا أولاء له في ذلك
من بعض حيل بن ذراج وكتبه الله بكبره من جلال العظيمة التي من إلى إجماعا والكتب
من فنهاهم ومن جعل العضا على نعيم ما يجمعهم ونصد عنهم ما يجمعهم من دواعيهم باله
ومن لا يلزم مثل يوسف بن عبد الرحمن وانفضل بن ساذان فغيرهم يثبت بنظره لك
قد تمهم أن الجند من قدماء نعيمها إجماعا الذين ذكره الله سبحانه في جملته من ذلك
الشريعة وغري وفي بعض كتبهم إلى أن نعيمهم السالم أنهم كانوا يعلمون إجماعا نكاح
الفيد في السائل الشريعة عنه كذا في سائر ما سأل الصنف وجعل الإجماع فيها
وزعم أنها مختلفة في ما فيها ونسب لك في قول لا يثبت عليهم السامها إلى أن ذكر أهل
الرجال له كتابين آخرين أحدهما كتاب كسفا للتوفيق واللباس على إجماع الشريعة في ما فيها
والآخر كتابها رماة أهل السام إلى رواية عن إجماع الشريعة في ما فيها إجماعا في الشريعة
في مواضع من كتاب الأخبار في أخبارها عن يوسف بن لمي ومما عدا ذلك لا يثبت عليهم
لهم إجماعا إجماعا راية وبضرب من الاعتناء وحكم الصدوق بخطا الفضل
ساذان وفطحي بقضا الحل والاحكام التي روي عنه تعالى به منها من رواها عليه
واخذها من كلامه متفرقة وجمعها واذن في روايتها عن الرضا عليه السلام وروى
الصدوق وجملة منها في مواضع من كتبهم ساذان عنه كذلك وهذا يجعل الفدح في
أحد ما وأكثر الفيد والتمضي من الفدح في ضربها إلى باب الحديث من أن يثبت عند غيرهم
في هذا الأخبار بين التوفيق الجيد والفت والتمضي التوفيق والتمضي فثبتهم عن ذلك
ذلك وبما لا يثبتهم في إجماع ولا خلاف في سائر جملة ما رواها عنهم في وجه السام
أكثر أيضا وغيرهم من الفدح في الأخبار الموجود في كتبهم روية وغيرهم ما رواها
منها على السلف حتى كاد أن لا يوجد ما من الفدح مما ينقلوا أحكامهم إلا يثبت من
أخبارهم وطعن أهل الرجال على جماعة من جلالهم في روايتهم عن الفضلاء في ذلك

والمعتمد على
الكتابين
الذين
فيهما
الاجماع
والتمضي
فيما
يجمعهم
من
دواعيهم
باله
ومن
لا
يلزم
مثل
يوسف
بن
عبد
الرحمن
وانفضل
بن
ساذان
فغيرهم
يثبت
بنظره
لك
قد
تمهم
أن
الجند
من
قدماء
نعيمها
إجماعا
الذين
ذكره
الله
سبحانه
في
جملته
من
ذلك
الشريعة
وغري
وفي
بعض
كتبهم
إلى
أن
نعيمهم
السالم
أنهم
كانوا
يعلمون
إجماعا
نكاح
الفيد
في
السائل
الشريعة
عنه
كذا
في
سائر
ما
سأل
الصنف
وجعل
الإجماع
فيها
وزعم
أنها
مختلفة
في
ما
فيها
ونسب
لك
في
قول
لا
يثبت
عليهم
السامها
إلى
أن
ذكر
أهل
الرجال
له
كتابين
آخرين
أحدهما
كتاب
كسفا
للتوفيق
واللباس
على
إجماع
الشريعة
في
ما
فيها
والآخر
كتابها
رماة
أهل
السام
إلى
رواية
عن
إجماع
الشريعة
في
ما
فيها
إجماعا
في
الشريعة
في
مواضع
من
كتاب
الأخبار
في
أخبارها
عن
يوسف
بن
لمي
ومما
عدا
ذلك
لا
يثبت
عليهم
لهم
إجماعا
إجماعا
راية
وبضرب
من
الاعتناء
وحكم
الصدوق
خطا
الفضل
ساذان
وفطحي
بقضا
الحل
والاحكام
التي
روي
عنه
تعالى
به
منها
من
رواها
عليه
واخذها
من
كلامه
متفرقة
وجمعها
واذن
في
روايتها
عن
الرضا
عليه
السلام
وروى
الصدوق
وجملة
منها
في
مواضع
من
كتبهم
ساذان
عنه
كذلك
وهذا
يجعل
الفدح
في
أحد
ما
أكثر
الفيد
والتمضي
من
الفدح
في
ضربها
إلى
باب
الحديث
من
أن
يثبت
عند
غيرهم
في
هذا
الأخبار
بين
التوفيق
الجيد
والفت
والتمضي
التوفيق
والتمضي
فثبتهم
عن
ذلك
ذلك
وبما
لا
يثبتهم
في
إجماع
ولا
خلاف
في
سائر
جملة
ما
رواها
عنهم
في
وجه
السام
أكثر
أيضا
وغيرهم
من
الفدح
في
الأخبار
الموجود
في
كتبهم
رواية
وغيرهم
ما
رواها
منها
على
السلف
حتى
كاد
أن
لا
يوجد
ما
من
الفدح
مما
ينقلوا
أحكامهم
إلا
يثبت
من
أخبارهم
وطعن
أهل
الرجال
على
جماعة
من
جلالهم
في
روايتهم
عن
الفضلاء
في
ذلك

در این

ورايتهم عما كانوا يجنبون اليه غالباً واول تكليفهم واول لائمة عليهم السلام كثيراً ما يكونوا
 يجنبون عاصيهم عن سائر ما في ذلك وفي غير ذلك من باب التفتؤد والتوضف في
 حادئهم وحدثوا عنهم ما لا يخفى من روعة العامة عن علي عليه السلام مع كبره في نفسه
 وكذبهم وتكذيب لائمة عليهم في بعض ما رواه عنه بالاختلاف في الامر بالارادة التي لا يحد
 من يستفون من الشيعة بخلاف ما يفتي به غيبة البلادي من العامة مع انهم او بعضهم
 وافقون لثناء كثير من الاحكام او اكثرها والاختلاف في بعض الخلفين من في الشيعة
 وترك ما رواه عنهم ليسوا محلاً للاعتداد والاعتنان في الاحكام فضلاً ولا سيما من بدا
 منهم الغسل الظاهر انكا والنص انما هو لما اراد في عليه من الاخرة والا في الوضع
 به من مال الدنيا والاختلاف في بعض من اعادوا الاحكام والحكم النقية الصافية
 من روي التوفيق بعد تصنيفها من الكثرة مع ان ذلك قد لا يفيد القطع بالاحكام
 الواقعة لحساب الشبهات الظاهرة والخصية ولذلك هو اعز الاخبار والمسؤولي
 الائمة وتكذيبها لاحتمال صدقها وعدم وصول الحقيقة بما قد اتفق منهم تكذيب
 بعض الرايات البصيرة الصادقة بحملهم بوجهها وكثيرا ما كانوا يدينون بخلاف شيء
 مشروعيته ويقيمون بحج ذلك لعدم اعتبار نية الوجه العلم امرهم بترك الاخبار ومنها
 التي يضمنها او الا الاصطحاب من روي وجهه مفضلاً للشكل عليهم الامر وزيادتها في الحد
 كما يظهر من بعض ما قد يدينوا الزيادة وغيرها طرق ترجيح الاخبار لاختلافها في البها مع
 امكان تحقيرها عن الواقع ولا سيما بعضها وكثرة اختلاف الاخبار في بيانها فذلك خورث
 التوفيق المرفوع عن القائم عليه السلام على ما يعرب بعض الاستقولة فيها عن خفاء الاحكام
 الظاهرة على جملة من اجلاء ذلك الوقت مع انها الاخبار باسرها اليهم اجما عنها عندهم
 ذلك كالاستقولة عن حجة الشكر بعد الفرض وعقد النبيج بالزعة الحسينية والتجويج
 منها اهل يجوز ولا رهل فيها فضل او لا وغير ذلك مما يقف عليه الشيع الماتل مع ان
 لا ينبغي ان يخاد من السائل الا لفضل الشكك في بعض لاجوبه فيها عن ان الظاهر
 بيان لائمة عليهم السلام للاحكام خال عدم استيلائهم كما قد يكون لاحكام الواقعة ضد
 يكون لاحكام الظاهرة ويختلف ذلك باختلاف الصالح الحيلة والخصية فالطلب هو
 هو الامتثال لهم والاطاعة لامرهم فيجوز مساهمة الائمة وملازمةهم او قرب العهد

تنوير
 الواضع

في بيان ما لا يخفى من روعة العامة عن علي عليه السلام مع كبره في نفسه

سائر الفرق لا في المخرجين منهم ولا في الجهتين لا قوله يتكشف من قولهم فالغيرة اذا بعلمناه
 الاثامية وانفاق من تناول هذا الاسم بمقتضى العلم الكنا واللامام عليه السلام فيكون
 الوجه المذكور على العلم بقوله في جملة اقوال غير المعروفين منهم والطريق الى معرفة قوله هو
 الطريق الى معرفة قولهم هو اما الحسن القضي العلم الاحائي بانفاق الجميع من جهة الادلة
 ونحوها او قياس الغائب على الشاهد والمجهول على المعلوم او التنازع والتسامح الواضح
 من كل جانب ولا يخص بعض دون بعض وعدم نقل الخلاف لذل على اتفاق الكل
 او المختص من جملة من ذلك والجميع فانها قد سئل عن ذلك في جميع ذلك في الوجه
 الاول ورد بما يحصل من نفس التنازع في التزامها من جهة الاخبار والنقولة باللفظ او بال
 كليات في الوجه السادس من التسامع والتنازع الحاصل بين الغائبين بالنسبة الى
 الاثامية بقول مطروان لم يعلم اجماع علماءهم المعروفين على الحكم النسب اليهم وكيف
 فنعني وجود مجهول النسب المحكوم بالاثام هو وجوده في جملة المجهين فلا يحتاج الى العلم
 به وبقوله مستقلا منفردا عنهم وقد اشار الى معنى الرتبة ان ذلك حيث قال لا يحصل
 ان ائمة الزمان في كل جادة لا بد ان يكون في جملة اقوال علماء الاثامية وليد كل عالم منهم
 فلهما عينه بل من فعله على سبيل الجملة منهم كذا يرجع لنا بعينه ولا يتوقف معرفة قولهم
 على معرفة اعيانهم فان علماء الجملة غير مقتصرين لعلم القليل بل قال في اللفظ فاذا قيل
 فاعلم الاثام انكم لا تعرفونه بعينه يخالف علماء الاثامية فيما استوعب عليه فلما لوحا لهم بها
 علمنا خبره اتفاق على الاثامية الذين هو واحد منهم في هذه المذاهب ما يحتجوا به اذا
 الا احد علماء الاثامية وكواحد من علماء الذين لا يعرفهم نفس كذا لا يخرجنا من ادعاءنا
 الاثامية وبعيها على من هب من المذاهب فاعترض هذا الدعوى من عرفوا باسمه في من
 لم يعرفه بل العلم بالاتفاق عام لغيره فاه مقتضاه وان لم يترد على هذا الوجه ليس بجواب
 امام الزمان غير متميز الشخص لا معرفتي الغيب لا يتبعون معرفتي المذهب متميزا
 لان هذا القول يقتضي ان كل من لم يعرف من علماء الاثامية وعلماء غيرهم من المعروفين
 من مذهبهم لا يتحقق تعالى وهذا لا يلزمه من اهل المذاهب ذكره في معرفة الغيبة ايضا
 بقرينة ذلك فقال ان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الاثام الغائب في جملة اقوال الاثامية
 مع عدم تميزه ومعرفة ومع استناد وغيبته فلما قد يتبين ما مضى ان امام زماننا عندنا بوجود

كذا لا يخرجنا من ادعاءنا

كذا لا يخرجنا من ادعاءنا

العين فياوين اظهرها فاهما وان كانا لا تعرف بعينه التميز من غير معنى قولنا اننا
 انتم مجهول العين غير متميز الشخص لا يريد بانكر العينة التي بحيث لا يرى شخص لا يسمع كلامه ما
 من اننا عندنا في حال العينة لا نتميز كل ما لا تعرف بنفسه من جهة الامامية واذ كانا تعرف
 اجماع المسلمين على ان هذا الواحد ونقطع عليه اكثرهم لا تعرف ولا طفا ولا شاهدنا النكر
 من معرفة اجماع الامامية لا نتميز كل ما تعرف من جهة المسلمين ثم انه عندنا ولا عن القوا بحجة
 الاجماع مع كونه لقوا لافانته باننا لم نند بد لك وقد قره هذا عنه وعن غيره في وجه حله
 حجة مستقلة بان قول الانام اذا خازان يلعبون يشبهنا العينة وغيرها لم يكن بد
 من الرجوع الى اجماع الامامية او علما لما يعلم دخول قول الانام فيه ومن القول لانه حجة
 لا سيما على قول القصوفال وهذا كما يقول المحصولون من مخالفتنا اننا لاجماع الذي
 حجة اجماع المؤمنين دون غيرهم اذ ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا اعتبر اجماع الامامية
 لا يخلو ذلك في احدى قلا عندنا المرفوعة الذريعة والثاني بالامر باننا لا نتبع في
 اعتد بالثاني سائسة وهو محال لما ذكره يمكن تقرير دخول الامام الغائب بوجه اخر وهو
 انه لا يستقصى ما ذهب جميع العلماء او علماء المعصوم وجدها ما ذهب منه لم يتوهم اننا
 محمول لنتب احدا او اكثر مع اتحاد الراي في حكمه بان ذلك هو مذاهب الامامة لا تستبد
 العلماء وسندهم فلا يتحقق استنباطا اقول المجمع كما هو القرض اذ مع العلم بقوله في القوا
 فانه لا يمكن احدا من المؤمنين لو كونه غيرهم ممن علم قوله بعينه وجعل شخصه وعلمه لا
 بد من اننا لا نسمع جميع الاقوال ووجدان قول فيها متميز لمن يميزه به وكون ذلك
 بطريق السماع او النقل المعروفين في معرفة اقوال المعروفين بطريق احدث نحو وثبات
 اربعة حريستين عن استنباط الاقوال فوفيا اذا علم دخول قول الانام في حلة اقوال
 الامامية غير متميزة بها فاعتبر اقول الذين لم يعرفون نسبة من جهة عقائد من في الاصول
 وعلمهم من العلماء او اجماع حجة ذلك للعلم بكون حدهم الانام وجواز العتبة الى
 كانه من ذوي القصة اقول غيرهم من معلومى التنب لخالق في اصول المذاهب ووافوا
 انما من في حكمه انما القوم وسوا كانوا مله في لعدا واولا واكثر طوفان غلبا
 من غير ان استنباط كونهها غير يقول الانام فليس ذلك ما هو في اجماع المتبرية
 الا ان من لم يدخل في معرفة الحكم استنباطه مع انه لا وجه للفرس لذلك كما هو ظاهر

والانام من جهة على
 مذهب بعينه وصل
 الانام من جهة الاثنا

من غير اننا لا نتبع في

من غير اننا لا نتبع في

كل ما لا يشك في
الشيء من حيث هو

فالاجماع عباره عن اتفاق الجماعه على ما لا يشك فيهم خاصة سواء وافقهم من غلهم ام خالفهم على
هذا يثبت بيقين مقرر قول الامام بينه وان لم يعرف شخصه فلا شاك في الشئ في القدر الى هذا
الوجه حيث قال في فصل كيفية العلم بالاجماع فاذا لم ينعين لنا قول الامام ولا يعقل عنه
فلا يوجب العلم بكون قوله في جملة اقوال الامه غير متيقنه فانما يحتاج ان ينظر في احوال
المخالفين فكل من خالفهم عن يعرف نسبة يعلم منشاء وعرفه ليس بالامام الذي لا دليل
على صحته وكونه حجة واجب طرح قوله وان لا يستدبره ويعتبر اقوال الذين لا يعرفون نسبهم
لجواز ان يكون كل واحد منهم الامام الذي هو الوجه ثم ذكر انه لا يقدر قول الجماعه في الاستدلال
المعروفه بالادلة الفاطمية الا اذا حصل ان مخالفتهم ضرب من التقية فيجب قولهم مع قول
العلمين بالحق ليصح لنا العلم بدخول قول الامام في جملة اقوالهم وذكر ايضا انه اذا اختلفت الامه
في مسئله ليس فيها ما يوجب العلم بصحة احد اقوالهم كان المرفوض منهم بعينه ونسبته لا دليل
والباقيون قائلين بالقول الاخر فيجب قول من عرفه انما يعلم انه ليس فيه الامام فان كان
في الفريقين اقوال لا يعرفها عنهم ولا نسبهم وهم مع ذلك يغلطون كانت المسئلة من بابنا
تكون فيها مخبرين بامور القولين شيئا اخذنا قبل جميع ذلك في اخبار الاحاد ان لم يكن لها
اقوالهم متميزة من بين اقوال الطائفة المحقة وعلينا انهم لم يكونوا ائمة معصومين كل قول علم
قائله وعرف نسبة ويترتب ما يدل صائر الفرقة المحقة يستدل بذلك القول لان قول الطائفة
انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم فاذا كان القول صادرا من غير معصوم علم ان قول
المعصوم داخل في باقي الاقوال ووجب الصير له على ما بينته في باب الاجماع انتهى فذا نزلنا
الى بشمار هذا النوع من الاستدلال فيما بينهم هو محتمل الوجه الاول ايضا وقال في كتاب
الغيبه فان قيل اذا كان الاجماع عندكم انما يكون حجة لكون المعصومين من بين تعلمون ان قول
داخل في جملة اقوال الامه وهذا اذا كان يكون قوله منفرد عنهم فلا يفتقون بالاجماع فلما
المعصوم اذا كان من جملة علماء الامه فلا بد ان يكون قوله موجود في جملة اقوال العلماء لا
لا يجوز ان يكون منفردا مظهر لذلك فان ذلك لا يجوز عليه فاذا لا بد من ان يكون قوله
في جملة الاقوال وان شككنا في انه لا ما عاذا اعتبرنا اقوال الامه وجدنا بعض العلماء
يخالف فيه فان كانه في غير قوله ومنشاء لم ينفذ بقوله لعلنا بان لا ليس بالامام وان شككنا
في نسبته لم تكن المسئلة لجماعا انتهى هذا محتمل لوجهين قال الشيخ سد بد الذين الحجة في

كل ما لا يشك في
الشيء من حيث هو

كل ما لا يشك في
الشيء من حيث هو

التطبيق العرفي فان لم يخرج هو الاجماع السهل على قول المعصوم في الجملة من غير جبايح الى العلم بغير
 اى العلم بكون الاجماع غير محتاج الى العلم بغير المعصوم بل اعلم ان تباين البعض معصوما على
 الجملة كفى ذلك في العلم بكون الاجماع مخدوم ذكرنا معصمتنا لاستكمال بالاجماع لا ينعى الا ان
 علم قطعا اجماع جميع علماء الاقليات على الحكم من غير استثناء احد منهم الامر كان منهم معلوم
 القس كان غير انما فلا يصح خروجهم خارجا عن الايراد بعدم اسكان العلم بالاجماع على هذا
 الوجه لا خيال مما افاد قول الامام لا قول سائر العلماء قال ان يجوزنا لكون قوله مقيد
 بما افاد قوله في حكم بعض المسائل لا يمنع من علمنا بموافقة قوله لقوله ما يوافقهم فيه و
 استشهد على ذلك بتباين الشافعي والحنفي في الخلاف والوفاء ثم قال فيمكننا ان علم
 اجماع سائفة الخ تسهل قوله على قول الامام ان يجوزنا المتناوبين لا يمنع من هذا العلم في
 الوضع الذي يحصل لنا هذا العلم المكن حصوله خفي باجماعهم وفي الوضع الذي لا يحصل
 لم يخفي باجماعهم سوى هذا ايضا يحصل الوجهين فالابن مرة في لغة في حكم الزمنا
 لنفسه ثم في قوله من جهة الراشدين دون الرئيس ومن هنا ما ان قال ما لم يوافق
 والقبول الفرية من زعم العفود قال وهذا حقا بحثا فواف به والقول الاول هو
 الظاهر من لدن هب والذي عليه لاجماع وذا نعتين الخاف من محاسبنا باسمه في
 لم يؤثر خلافه في دلالة الاجماع لانه انما كان محجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الاجماع
 ولما ذكرنا استدلالنا في المسئلة بالاجماع وان كان فيها خلاف من بعض صحابنا لم يضر في
 ذلك انتهى هذا ونحوه كما سبق ايضا وقال ابن اذرعي في كتابه لشرار في بيان عقول الشافعي
 وليس دليل الاجماع في قول جليلين ولا ثلثة ولا منع في سمة فليكن وجه كون الاجماع
 محجة عندنا لدخول قول معصوم عن الخطا في الحكمين لفايلين بذلك فاذا علمنا جبا
 فاباين بقول ان المعصوم ليس هو في جملتهم لا تنفع على حجة قولهم لا دليل غير قولهم
 وذا نعتين الخاف من محاسبنا باسمه ونسب لم يؤثر خلافه في دلالة الاجماع لانه انما كان
 محجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الاجماع قال ولما ذكرناه يستدل المحققين من جبا
 على المسئلة بالاجماع وان كان فيها خلاف بين صحابنا العرفين بالاسامي الا ان
 انتهى هذا كثر في كابين من دعوى لاجماع على خلاف الشيخ والمرضى وغيره فقام ثابما
 الاختاب وينا بعلمه معلومته في الخاف لا يبايل ذلك وان دعوى ذلك لاجماع ايضا

العلم بالاجماع
 لا يمنع من العلم
 بالاجماع

العلم بالاجماع
 لا يمنع من العلم
 بالاجماع

من بعض

عن زكريا يقول قد رجع الخلق عن قولك كتابه فضلا عن انما جاءوا به بما يدل
 عن دعوى الاجماع لوجدان الخلاف بين الاصحاب العرفي لا نساب فكلنا في الباب الثاني
 الاضطراب في بيان ذلك عند الكلام في الاجماع النقول قال الحق في المعبر اما
 الاجماع فعندنا هو جهة انضمام المعصومين الى الكلام الى اخره انقلناه عنه سابقا ثم قدس
 صورنا لها ان يقرؤا فترين ويعلم ان الامام لم يبع احدهما ويحمل الاخرى في غير الحق
 مع الجهول قال وهذه الفرع فرض العقل لكن قل ان تتفق وذكر في صولة الصورة المذكورة
 ايضا قال فيها قبل ذلك ان الاجماع انما كان جهة لدخول الامام فيها فخرج قوله فعلم
 هذا يعلم قول المعصومين بامر من بعدهما الشاع منه مع العرفية الثانية انقل الامور
 فقد الامران واجعل الامامية على امرين الامور على جهة يعلم ان الامام من الامامية لا
 وهو قال به فانه يعلم دخول المعصومين في الدليل القاطع على حقيقة مدعيهم الامامية
 المعصومين ان كتابنا باطل ثم قال فان علم ان لا مخالف ثبت للاجماع تطعا وان علم الخلف
 وتبين بانهم ونسب كان الحق في خلافه وان جهل نسبة قدح ذلك في الاجماع لجواز ان
 يكون هذا المعصوم ان لم يعلم مخالف وجوزنا وجوده لم يكن ذلك واجماعا لا مكان وقوع
 الجائز وكون ذلك هو الامام انتهى هذه العبارات بعضها يقتضي الوجه الاول و
 بعضها الثاني وقال الشهيد في القواعد للاجماع جهة والمعتبر فيه قول المعصومين
 وانما نظرها لتمامه في اجماع الطائفة مع عدم تميز المعصومين فلو قد خلاف واحد
 او اثنين عرفت بالنسب فلا عبرة بهم ولو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الاجماع وذكر
 الشهيد الثاني في التمهيد نحو ذلك فترى على من ذهب الى ما تقدم قال وفي هذا كلة
 صمدى نظروا قد حققنا في عمل مفرد وقال ايضا ان الاجماع من اقدم اصول الحق يمتنع
 عليها الاحكام وكلامهم فيه غير متحقق مدعيهم فيه بخلافه جدا من استقرأ كلامهم في
 جملة من عباراته في سائر كتبه وفي فضله لما جعله هناك قال الشهيد ايضا الذي
 اى الاجماع الا مع تعيين المعصوم فانه يعلم بخوله ان يعلم اطباء الامامية على سلة
 معينة او قول جماعة منهم من لا يعلم نسبة بخلاف قول من يعلم نسبة فواستغنى العلم
 بالنسب في السطرين فالاولى الخفية ثم اودبانه يجوز في كل واحد من علماء الامامة
 الجوزية الثاني ان يكون هو الامام فلم خصصه بالامامة وخارجا عنه لما قام البرهان

كل ما في هذا الباب من
 الامور فليعلم

كل ما في هذا الباب من
 الامور فليعلم

كل ما في هذا الباب من
 الامور فليعلم

والطريق الى معرفة الحق

على تفصيل من هذا الفصل الطائفة متكون الامام منهم ثم قال مع انجور للشيخ في هذا
 تلك الاحوال فلهذا قولنا في الامانة فاعلم ان الامانة ايضا الكلام من قبله قال
 صاحب الامانة يتصور وجود فائدة الاجماع حيث لا يعلم الامانة بعينه لكن يعلم كونه جلية
 الجهر قال ولا تاف في ذلك من وجود من لا يعلم اصله نسبته جلية مع علمه اصله لكن
 منهم يقطع بخروج عنهم ومن هنا يخاف بقاؤه في المدار في تحججه على العلم باخواله
 في جملة القائلين من غير حاجته الى شرايط اتفاق جميع المجتهدين واكثرهم لا يثبتوا في الامانة
 والتسليم نقل فائدة الامانة عن المصنفين في قول في الجملة وقال هو في الخوة
 ثم قال نحن متابع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في ما نشاهد وما نضاهه من مجتهدين
 النقل ولا سبيل في العلم بقول الامام كما هو وقوف على وجود المجتهدين المحمدين
 ليدخاج جملة من يكون قول منسورا بين قولهم وهذا مما قطع بانفاقه فكل اجماع يثبت
 في كلام الامام ما يفرقه من غير الشيخ الى ما نشاهد وليس مستندا الى اصله ونقول
 احاد حيث يعتبر مع القرين لمعية لا علم بالمدن من يرايه ما ذكره الشهيد من الشهور
 واقا الزمان السابق على ما ذكره المصنف في هذه الامانة واسكان العلم بقوله يمكن
 حصول الاجماع والعلم بطريق التدقيق في استبعاد ما يشكك بعض المقلدين وهو الزيادة
 من دعوى تعدد العلم بالاجماع على ما يفهمه بعض من تعبد به ووردية اذ العلم على ما
 نجزه بالسائل المجمع عليها بما مضى او علم انفاق الامنة عليها علما وهذا ما حصل في القضاة
 ونضا في الاخبار ورده بانه يقتضي ان كان الامانة بطريق النقل لا يشك في الكلام بنا
 هو في الثاني ثم اورد صور احاد ما سبق من الحق قال الذي يسهل النقل علينا
 بعده وقوع مثله كما بعد من انشاز الامانة في مقتضى كلامه البناء على الواسع يقتضي
 كلام الامانة انزل على طريقنا هو البناء على انوار اربع على طريقة المصنف في
 الكلام معهم فحق كرم في المقام نظر لا يقتضي على الوجهين اما يصلح على الزيادة اثبت
 الحزم المذكور في السائل لغير مقتضى فيه تحججه في هذا الاجماع القوي ونسبته
 الى ملاحظة فتوى الامانة واخبار الامانة علمها كما لا يخفى انما دعوى العلم بانها
 الامانة في بعض السائل للترابي منها ما عدا الصريح بان القصة عن الاستدلال بها انما
 ثم في كلام صاحب الامانة السامع وبغلة من جوده تحت كنفه المجتهدين المحمدين ذكر

كلام الشيخ في هذا
 ما يقتضي من العلم

على ما لا يخفى من
 سببه وهو قد روي العلم بالاجماع

ليس على ان يكون غاية لا قيد ونحيط به الزمان المتوسط بين حصر ظهور الآلة وحصر
 من كان قبيل الشيخ بحصول العلم فيها والاجماع ودخول الامام في الجمعين من جهة وجوده
 التساوي من جهة امكان العلم اقول الآلة السابغة لقرب عنه هم بالنسافة السابغة
 الآلة في السبغة كما هو الظاهر من كلامه كالاستشهاد بكلام الرازي في اني متأكد
 بعد العلم بالاجماع وكيفية ذلك بما يظهر للسند فيمكن توحيد بعضها بوجوه كما لا يخفى
 غيره من خلاف الاجماع على جهة النقل هو وجعل نقل احد جماعات السابغة على
 او الامامية بحيث يعلم دخول الامام فيهم وكان لنا نقل متمكنا من العلم بقوله بالما اوجه
 بالتسوية والحق في التسوية بالابواب والتسوية في غير محتمل فيقال لا فصل للاجماع في
 الاجماع العلوم او المضافون بحسب اختلافنا فان اعتبارهم في السبغة كما هو المقرر
 الامام القابضة من لغيت لا مطلقا فحصل كلامه انه حيث كان الاجماع على الاجماع
 جهة من جهة السبغة على قول الامام منوصلا على وجوده مجهول في السبغة في الجمعين بحيث يعلم
 كون الامام منهم كان منسقا عاده والافلا الآلة يدل على في السبغة وفي العجايز
 وعلى اني خال فكلامه لا يتناول من تصور كما لا يخفى لهذا طال المرصحي ايتيا الكلام في
 العلم باجماع العلماء ودخول الامام فيهم واحال التفصيل في بعض سائله وكتب لها فلا
 بأس بيراد ما فيها بما هو متسا وان كان بعضها متعلقا بما سبقي اقول لوجود بعض متسا
 فما تقدم منها عن الزبانية فاذا اضيف الى سببنا ما قلناه عنه وعن غيره حصل الاجماع على
 اقتضى ما عندهم في هذا المقام وارتفع بما بينته شواهد التباس الالباء فليعلم انه ذكرها
 او لا محصل ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام اما السماع الشافه والنقل المتواتر
 او العلم عند عدم عين الامام وانما شخصه واجماع جماعه على بعض الاقوال او ثبوتها
 داخل في اقوالهم اورد بان هذا القسم الاخير لا يخرج من الاولين اخبار بان ذلك كذا السبغة
 الامام اذا كان متميزا متعينا علمت منه آية احواله بالشافه له والتواتر عدا اذا كان
 غير متميزين ان كان مقطوعا على وجوده اخلاطنا علمت احواله باجماع الطائفة قطع
 على ان قوله في جملة اقوالهم وان كان العلم بذلك من حواله لا بعد ما الشافه والتواتر
 انما يختلف الحال ان التميز النقيض في حال صدقها في اخرى ثم اورد بان كيف يعطى العلم
 بقوله مع عدم تعيينه وتميزه وكيف يعلم دخول قوله في جملة اقوال الامامية التي يخرج باجماعهم

كلامه في السبغة

القم

مع انه معلوم لكل عاقل ان لا يمكن ان يكون له امر بغيره و هو منزه عن كل محض من كل
جبل و بروج و حوت و غيرها الا انهم من ان يكون قول الامام خارجا من جماع معارف
من الطائفة المحقة كغيره من اهل البيت فوله تعالى لا يمكن ان يكون له امر بغيره
الذي لا ريب فيه لانه لا يعلم حقيقة في سبيل الله سبحانه و لكنه من العلوم و ما يحصل من
غير ان تفصل العامة لغيره و لا يمكن ان يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
فانه يحصل له ان ياتى بكل ما يشاء من غير ان يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
ذلك على انه فصل بين ما هو في سبيل الله و ما هو في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره
الامة مستقرة على قولهم و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
ما خرج عن علمه منها فجمع على ما هو في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره
كانت مذهب فرق الا انهم اختلفوا في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره
و وقوع الساطع و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
فما ياتى من غير العلم و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
بذلك في قولهم و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
لأن كل سبيل في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
الامة من مذهب في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
يعين مع السعد و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
لانسان في ما دخل بها و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
لذلك ان قولهم في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
ذلك ما قاله سائر الفرق كالحقة و غيرها حيث علمت ان عدم مشاهدتهم و ادعى ان
الشبهة و جميع ذلك الحقة و شبه التسمية و ادعى الاخبار و التفسيرية و سكري
الساعات ثم اما ان الكلام في الذي بيننا فاعلم اننا في الحقيقة و ادعى اننا يحتاج
ليس نظري في ما صارت حاله في سبيل الله و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
في الحقيقة و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
افضل و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره و لا يكون له امر بغيره
بذلك ان و اذا كانت نوال العلماء في كل مذهب مضطروا لانهم لا يكونون في سبيل الله

الاجماع لا يعرفنا الاكالات
في اجماع النصوص والقوانين
على ما اجتمعوا عليه لغاياتهم
او فخرنا باله نلو كل

الاحكام

واوحدهم فلا بد من قول في جملتهم والقطع على ان قوله كقولهم هل الطاعن على الطريقة التي
ذكرها باننا الملق كل نحوي لقوى في الاعتقاد والاعتقاد باننا في قولنا انما نحن
من اقوالهم المستورة الشهيرة ثم اسندك على ان قول الامام مع عدم تمييزه وتعيينه جملة اقوال
الامامية دون سائر الفرق بان الدليل الظاهر على ان الحق في قول هذه الفرق دون غيرها
فلا بد من ان تكون الامام الذي شق بانه لا ينفارق الحق ولا يعتد سواء من مذهب
هذه الفرق او لا حق سواء وكانا مع غيبته واعتد تمييزه ان من مذهب مذهب فلو العاد
والتوحيد ثم من مذهب اهل الاسلام من جملتهم من حيث علمنا ان هذه المذاهب في القول
الدليل على صوابها فاما ما عايناهم فلكل القول في الامام واذ فرضنا ان الامام المات
المذهب علمنا بالطريق الذي تقدم في مذهب مخصوص ان كل ما تعلق عليه قال الرب
في ذلك فقد بان اجماع الامامية على قول المذهب لا يكون لاحقا لانهم لا يجمعون الا قول
الامام داخل في جملة اقوالهم انهم لا يجمعون الا قول كل فاعلم منهم داخل في جملة اقوالهم فان
عادنا لائل الى ان يقول فلكل الامام عليه السلام وان كان موافقا للامامية في مذهبها
لم تعرفوه ولم تسمعوه لانكم ما لقيتموه ولا تروعه الحجة على التبيين فهاذ رجوع
الى الطعن في كل اجماع وتسايف في لغة اجماع كل فرقة على مذهب مخصوص لا يطلع
يختص بما نحن بسبيله والجواب عنه قد تقدم مستقصى اوضحنا ان التشكيك في ذلك
دفع المضرتيات وحولها بالجملة لا تهم قال فان رجح الى اجماع الطائفة في كل حكم
لستغنى بظاهر الكتاب لا بالنقل المتواتر الموجب للامام عز الرسول الامامية عليهم السلام
بانك خبر معين ولم يرد سواء تعاليت فلهذا في بابنا واما ان لا يوجب الواحد الخبر
بحجج عندهم على وجه من الوجوه انهم من خارجنا فابله خبره على سبيل التعارض ثم قال
ليس المشار بالاجماع الذي نقطع على ان الحجة فيه الى اجماع العامة والحاضرة والعلماء
واتما المشار به لك الى اجماع العلماء الذين لهم في الاحكام الشرعية اقوال مفسومة مشروطة
من لا قول له فيما ذكرنا ولما لا يخطري بالاجماع له غير فاما الدليل على ان قول الامام
في هذا البعض لا يثبت فواضح لانه اذا كان الامام احد العلماء بل سيدهم يقول في جملة
اقوال العلماء واذ علمنا في قولنا لا نقول انه مذهب لكل عالم من الامامية فلا بد ان يكون
الامام داخل في هذه الجملة كما لا ريب من ان يكون كل عالم اجماعا وان لم يكن فاما اذا خلا

العباد من امانة لا حيز بين باطلا قطعاً لعدم عصمتها او غيبها في عين الاول لما ثبت عند
 حلول الزمان من معصومان لم يعلم بعينه فيكون داخل في المجيعين المعروفين باشخاصهم
 انما هم وان لم يتغير بصفتهم فيكون اجتماعهم حجة من هذا الوجه فيعين الامام يعلم عصمته
 بخصوصه بان لك ايضا ومثل لك ما اذا تفق جميع العلماء الموجودين في عصره لم يعلم
 فاستعبدتاهم على قوة واحدة منهم او كون كلامهم مبين كلام الله او غير ذلك مما لا يتبع عليه
 العلم بوجود الحجة العظمى في كل زمانا انه يعلم بالعلم بذلك كون حدهم هو الحجة نبييا او ائمة
 او وحيثما يكون ما اضعوا عليه حقا قطعاً ونحو ذلك ما اذا ادعى احداهم النبوة والامانة
 او الوحي وانفاها الباقون كلهم عن أنفسهم فيحكم بصدقه يقينا وتنفق تربيب ذلك
 في قصته ذاتيال عليه السلام على ما قلنا حيث كان الامام النقيض للشيخ في بلد واجمع اهل
 حكم وهو منهم كان حجة ايضا وان لم يعلم قوله بعينه بان قوازل القلاء عنهم اجالا لا لافضل
 اذا اختلفوا في الامام بعصمة واحد من الجماعة غير معين في الاصل والارض ثم انصفوا
 كلهم على تعيين علم بذلك انه المعصوم ومن العلوم ان هذا الفرض انما انصف يعلم
 سبيل التدبر في زمن الحضور وخاصة فلا تكون مناط الاجتماع الموقوف الذي ينفخ فيه
 في الغيبة ينبغي على وجود مجهول الاسم التي في المجيعين وحيث علم راي الامام من جهة حصول
 القطع بالحكم من مذكرة الذي هو قاطع في نفسه فذلك الذي هو السند للحكم كما سبق مؤ
 بلغ من الظهور الى ان يستكشف منه راي غير ايضا ام لا وسواء ضا في الاجتماع ام الخلاف
 فان الغيرة على ابي مال بها موافقا القطع المذكور ابتداء ولذلك جعل المرتضى والشيخ
 وغيرهما موافقا للحكم للذليل القاطع وجهام استغناء العلم بكونه قول الامام لا دخل له بما
 الاجتماع الموقوف بينهم حيث علم رايه من جهة القطع بالحكم من مذكرة بعينه لا لاشاق المستند
 تخ هو مجموع هذين الامرين لا لاشاق وحده ولا راي الامام لا لائنا استكشف بقدمتنا
 الذليل حصول القضيته بالحكم فكيف يشنأ له فيها هو السند فلا بد في تبيين الوجه
 المذكور للاجماع ان يبقى امر واد ما ذكره في الغيبة ويمكن العلم به مما ادعوا المسائل
 الكثيرة النظرية على ان يكون هو السند لما استغناء اذا عرفت ذلك فاعلم انه اذا اختلف
 هذا الوجه وجود قول معلوم لغير معلوم بحيث يعلم استغناء الاقوال الاخلاقيات
 العلماء واولم فضاده في الامام القاطع بمعية او بخلافها ما توال اخر معلوم اليهم ولا

هذا هو الحق
 لا ريب فيه
 لا ريب فيه

في كون ذلك من الخالان العادية والعقلية ولا سبيل لاحد اليه مسئلة واحدة فضلا
 السائل لك: في روحه سبحانه لظاهره عن لسان سواما استدلاله في جدران القول كما
 واحد واكثر لمقتضاه كما انفسا اليه لا ناما وحدها ومع غيره لما ذكرنا واستند الى قوله
 من دون تعيين ما ناله في كتب الاخطاب على وجه يعلمه فيكون كثير منهم بحيث يفيد
 العاد على ذكرنا وعلى قوله بجماع منه وحدها او مع غيره ممن لم يعلم نسبه مع العلم بكونه لا ناما
 عند السماع والاشاهدة او بعد ذلك او يكون لانام احد الجماعه السماع منهم نظرا
 الى ما ذكرنا وغيره وكل ذلك قد وقع في غيبه من نصيبه بآثار القول الى الامام بطريق
 عن لفظه كتابه ولا يخالفه لناقله للاستدلال في غير ذلك ثم لو وضع وقوع ذلك لفر
 كون لناقل معين اذا اتحد به بل ينسب غيره وكان ذلك لقول جده طهارة العنوين
 كان غا لافا مذهب الباقرين واكثرهم فلا يصح بناء الاجماع الصطلي عليه ثم لو جاز الاجماع
 المذكور له بينهم على ذلك لروا ان يكون اقوال الانام في غيبه اكثر ودوا فابن اوضح ووضح
 مما عاين اولا بالاحاد عن اكثر من عدها من ابيهم والائمة صلوات الله عليهم فمعلوم ان
 وقوع الاختلاف فيها مع نقله واعلم جوده لذلك حتى باه وسمعته ثم انه لا يثبت
 تح رد الاقوال المعروفة المعهولة القائلين ونها وجها له فاعلموا كاهوا المعروف بينهم
 بل ينفى عنه الاغناء بها خيرا يستكشف ان اقوال المعرفين وادلتهم فوافقه لا ناما
 لهم ويلزمه لا اعتمادا عليها خيرا حجة بهذا مذهب الباقرين باسمهم وعلم خروج الانام منهم
 المعروفينهم وعلى هذا يفتي ما حكى عن بعض المشايخ من انه كان كثيرا ما يفتي بميلها
 ويبدى لها وجهها من التأييد ويقول لعلها اقوال الانام القائلين بالاهل والاهل
 على الخطا وهذا غير معتد عندهم كماله مع شد وذهجه الله يكون مقاله لا يخرج
 من كونها رجما الغيب عا لفة حكم العادة المستمرة بالارتب وتعليقه غير محتمل
 وبذلكها مع عده دلالة الادلة عليها او دلالتها على خلافها واشتغالها وذهها وعده
 الاغناء بها وعدم ورود نص جاني على لزوم الاغناء عليها وعدمه فيقولون ان
 يعتمد غالبا وسياقي في الوجه الثالث والرابع فانه تعالى ما ذكرنا فانظر وان كان
 او الوجه المذكور على ما ياتي في الثاني عشر في الجملة الكلام فيه فانه قد اذ لم يفتي في ذلك
 ما ذكره بل يفتي على شك في اى الانام في اقواله في بطريق الحديث بخلاف ما سبق في غيره

نفسه

هذا هو الحق لا يخفى على
 من انصف الى الحق

الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل
الشيخ
العلامة
الفاضل

من مجهول الاسم التبعي معلوم على المذهب عليا ولا ان دامام معلوم الاسم التبعي
غير معلوم الشخص المذهب فلا معنى على هذا الوجه لثبوتها له الاسم التبعي هو المعروف
بينهم مع ما فيه من سائر الادبنا مما يصح ذلك في غير من العلماء المجهولين فيه اذا علم القول
بينه دون الفاعل اخلطبا او غيره وهو ظاهر لعل الغرض مما له اسم نسبة حيث
اتفقت رويته في عينه مع جهالة شخصه فالحق انك في هذه دائما كسائر غير المجهولين الا
في ذلك سهل ثانيا ما تقدم في دعوى الاستكشاف الجهد من نحو هذا سائر العلماء
واصحاب الائمة ذاقوا سائر الائمة عليهم السلام وفيه مناسبات الشبهة الى الامام العاشر انه
وان كان ذاك في مثل خلاف غير من العلماء ما استكشاف اياه من من هذا الجهد
من غيره ولذا يشك في كل دليل قاطع وان كان حجتا ان علمنا بالرافضة المجاهدة خلاف
غير لاننا اذا كان غائبا ولم يعلم مكانه هل هو في شرق الارض وغربها هذا او بعضها
او جميعها وفي كل من تطارفا ولا باحوالها هو منازج للناس في هذه المقامات وفي غيرهم
ساكن في قاصد الارض وفي كنف جبل منقطع عن الخلق وفي بعض جزر البحر في بعض
المدن وقبلة القيام بلوازم الامانة ووطأها السابغة في حال الغيبة على نحو ما هو
خصوصه لم يجر اعادته بذكره من اقواله في سائر اعد الغيبة على طول السنين ولا ان
ابناء الساهدين لم يجدوا على عدم فعل خلافه وخلافهم دليل على اهل المداينة لعدم
اطلاق النصارى المتابعين سائر الامم وكان طريفة في معرفته او رتبة سائر سائر
لطيفة سائر العلماء بضررته علماء في الرجوع الى الادلة والامارات لا في قوله وانما
وكانت ملاقاته في زمانه به له وحلاطه بهم ومناهم كما في سماع كلامهم عن بعد
اليهم احيانا او دائما في غضب الامامة الاحكام واقوالهم فيها اليهم اقوالهم اليهم
واخذهم لها من كمال الغيبة ايضا في غيره من الاولياء المختصين العلماء الغير المعروفين
وانفقت تلك الامور في شأنهم ولذلك لم يثبت شي من ثارهم بينهم في هذه الغيبة على نحو
واجتج في ابيات روية القائمة اجابا في غيبة مع معرفة عند الثورياء وبندھا
الى ايراد اخبار نادرة متفرقة ضعيفة لا ساند غالبها كما لا يخفى مع جملة ما جعله
العلماء لا على انهم على سلك اخر ودعوى العلم بقوله بلا سماع ولا مشاهدة من قبل
اذا اذ قدام يوجد فيه دليل قاطع سواء كما هو موضع الكلام في سائر الكتب المذكورة

على اولى الافهام وقد اعترف بذلك في الثاني في صياغة السائل حيث عكس سؤالي
 حاله العلامة في انقل عليه المحقق الاجماع وقال لا يقدح دعواه الاجماع في رتبته العادية
 بخلافه لان الحق ان الاجماع عندنا ثابتا انما يكون نجوماً يخفى دخول المعنى في جملة نومه
 فان حجة انما هي باعتبار قوله عندهم ودخول قوله في قوله في مثل هذه المسئلة لا في غير
 معلوم وقد شبه المحقق في اول المقابلة على ذلك فقال ان جملة الاجماع لا تخفى لا مع اصح
 قول المعصوم في قول الجميع وهي عن لا عمر من حكمه ويدعي خلافه فان هذا محال واما
 حين الحق فان دخاله قول شخص غائب لا يعرف قوله وقوله جماع مقرر من غير تمامه
 القول بدون العلم بموافقه لم يحكمه بالاقوال وهذا ينافي جوارحه الفقهية لما اخرج عن
 المتقربين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الاجماع اذ قام عنده الدليل على باطله حتى جازمه
 وقد نقضه بذلك كثير من رتبة تقديمه مثلاً عندنا لا سرون الناصر الثاني في حال الكمال
 في ذلك في رسالة في صلوة الجمعة كما ياتي عن رتبة تقديمه في التمهيد عليه السلام
 على ذلك جماعة من فضلاء الناصر وهو الحق الواضح السبيل لان ما في الاجماع ضيقاً
 قد ضلوا عنه وهو مخفى في كثير من المسائل ما في بابها مضافاً ثم ما اذا كان كمالها
 الوجه استكشاف قول الامام الغائب مع ما علمت من شأنه اذ لا يمكن ان يستكشفوا
 ايضاً ان قولهم لا يثبت عليه من معنى من لا يثبت وهو قول النصارى الامامية اولاً
 وسوى من يمكن استكشاف قول حادهم اما الصحيح خلاف حكمنا وبلغوا ما يمكن استكشافه
 كما هو ظاهره فيا يتوقع حجة الاجماع على اصلها بالكلية في الامام فما يثبت في الامام
 كما سبق فان حادهم ما لا يصحح فله حجة الاجماع في رتبة شخصه مع وجوده لان كماله
 في حجة العلم فاذا توقف على فترة قول الامام الغائب ينفذ فيه قوله في رتبة ما لا يمكن
 حادهم في الاطراف في قوله لا يثبت ما من قاعدة في الامامية ومن ثمة لا يجوز جعل
 الجميع فان دعواه انهم يخفون جملة العلماء المعنويين في حادهم اعطوا استكشافه في الامام
 الغائب كغيره من العلماء المعنويين القهريين وهذا لا يثبت فيه النسبة المعتبرة في العلم
 بالنسبة اليه فيقول على وجهنا ان لا يثبت عليه كما يثبت عليه في علمه مع ذلك هو
 ايضاً كما ياتي ولقد جاد الله بها اشياء في ذلك مسألة على الحق فقال زكاري
 مفضة الاحكام التي عتبه جماع علماء ائمة الحق كقول الامام المعصومين في الاجماع عليه

كل ما لا يشبهه الا في الحقيقة
 في السائل

في بيان رتبة العلم
 في بيان رتبة العلم
 في بيان رتبة العلم

كل ما لا يشبهه الا في الحقيقة
 في السائل

والعلم بحجج في الحائرين معاً وما سبق في الشيخ في هذه المسئلة لا بد من أن يقال لا بد من أن يقال
في الموضع لا ينبغي الخروج من الموضع الحقة إذا كانت من جهة زجره لا يقول ما كان لا مركباً لذلك
هذا يجب أن يدل الحقة والكيفية في من أن قال كمال قد رتب له في قوله كمال مع أنه
يقول الفعلية وهي مجردة البتة من جهة الكثرة على الاستدلال إجماعاً ما تقول فلو كان في
ما يستفاد فهو يستفاد أن يكون كل من خاد المسائل التي لا يخرج أحدهما عن الآخر فمما استدل
واستدل حياجا اليقين لا مام نفسه حيث لا يجوز له إضفاء فضل الله عليه ولا يجوز له إضفاء فضل
والدنيا ولا يجوز له إضفاء معتقده مع مخالفة الكفاية له في عصمته فلو كان في ذلك المسائل
ذلك غير ما على حصل على التبرع إظهار معتقده فما اختلف في الدنيا فمما استدل حتى يعرف
من يوافقه من مخالفة وهذا كما لا يقول أحد منهم أنه يقول وليس ظاهراً في وجهه استدل
في ذلك فلو يعرف بغير حتى يقع في قوله ويعرف موافقه من مخالفة فان على ذلك في
القول لا توقف على معرفة القائل سواء ترتبت عليها أم لا فلو كان في كلامه في ذلك
بالنسبة إلى إمام وغيره أما قوله وكيف يجوز الخ فتقوله وواضح الاختلاف في هذه
المخالفة زمان واحد وإن منه معتقده ليس فيها إمام قول معروف فهو على أكثر من
ولو قيل كيف يجوز أن يكون له قول كذلك مع ما علم من إجماله كان حقيقاً بالعبور وما لا
العقول والمنقول أما قوله وهو يعلم فاجب من كماله سبق وجهه فساد حتى من أن يقول
قال هو بعد العبارة المذكورة ما لفظ هذا لفظاً في واضح من كتبنا أن ما أخذه منه قول أنما
من الأحكام لا يجوز أن يخرج فيما جاع الطائفة لأنها مختلفة ونحن غيرنا ليس بها قول أنما
ولس هو موافق من هؤلاء المخالفين فلا بد في مثل ذلك من الرجوع إلى دليل غير الخارج
به الحق فيما اختلفوا فيه فإذا علمنا قطعنا على أن قول إمام هو قول لأن قوله لا يخالف الحق
وما يدل عليه ذلك انتهى لا يخفى أن ما يرجع إليه عند الاختلاف هو ما وقع في عصر واحد
كما هو مقتضى الإطلاق يمكن أن يرجع إليه عند الاتفاق فخرج الله لا يقول على إمام ما لم
يقول ولا يحكم بحجته ما لم يحكم بحجته فلو عمل أحد من تلك وكثير منهم كان لا غير منهم
لا من إمام فلا يجب عليه إلا ما هو عليه في إضفاءه واجب عليه البطل ووجهه في الحق عند
الافتقار من منع ذلك ولا يسمع منهم إحدائهم لما ذكره قد تقدم أنه هو الذي ينبغي عليه
أخيراً وأخيراً في الطائفتين لأن الله كما يأتي في الوجه الثالث لأنه بعد اختياره فيها

الكتاب في الحائرين

في الحائرين

اوعد على نفسه بما لفظه فان قيل اذا كنتم تجوزون ان يكون الحق عند في بعض الناس
 خاف عناءهم فوجبوا ما اوجبه خطابكم من ذلك لو جرح لوجب ظهور الامام على كل حال
 ولم يحج الثقة او سقوط التكليف في ذلك الامر المعين فالامان لكم من ان يكون الحق في
 كثيره خافيا عنكم ومستند بعينه الامام ويكون التكليف علينا فاما اليقين الذي ذكرتم
 وهو يتمكن من زال خوف ميتين هذا الحق لنا يمنع من تجوز ذلك اجماع طائفة من
 المجتهد بل اجماع الامنة على ان كل شيء كلفناه من احكام الشريعة عليه ليلج اليه طريقه
 نحن على ما نحن عليه على اصابته ونتمكن مع غيبته الامام ظهوره من مفر من ذلك لاجتماع
 ما قلتموه تجوزوا وهذا الاجماع الذي شئنا اليه لا يثبت به لان خطابنا الامامية لموسى
 كون حق في خادته كلفنا حكمه بغيرها حقنا وهو عند نام القرآن علما وانما ان هذا التبع
 من هذا التكليف لعلم بحكم تلك الحادثة وانما لم يكن وانما لا توجد له غيره
 ما لا نفي فيهم حاصل على الجملة الذي ذكرناه من احكام الحدود لعلها محتملها مع
 غيبته الامام كما هو ممكن مع ظهوره انتهى وحكي ان ذلك يستوجب السائل موصلا الى
 القسمة انه قال فيها فان قيل فانه يقولون في مسئلة من غيبته فليس مما يول الامامة في
 يكن عليها دليل من كتاب وسنة مقطوع بها كما الصريح في الحق فاما عند ذلك فنبهوه
 قد امننا ووقعه لا فائدة علينا ان الله تعالى اخطى التكليف من جهة وطريق الى العلم بما كلفه هذا
 الحادثة التي ذكرتموها اذا كان الله تعالى فيها حكمه شرعا وحفظت الامامة في هذا هذا
 فلم يمكن الاعتماد على اجماعهم فيقر بان الحق فيه لاجل وجود الامام جلهم فلا بد من ان يكون
 على هذا المسئلة دليل قاطع من كتاب وسنة مقطوع بها حتى لا يفتن بكلام طوائف العامة
 يصل اليه في تكليف الامامة لان يفرض وجود خادته ليس للامامة بها قول على سبيل بيان
 واختلاف وقد يجوز عندنا في مثل ان نقول ان يكون الله تعالى فيها حكمه شرعا فاذ لا يخطى
 الادلة الموجبة للعلم طريقا الى علمه هذا الحادثة كما هي على ما يوجبها حكم الله تعالى
 ان حكم العقل هو حكم الله الواقع في كل الحدود بدت حكمها بالبيان لا سيما في بعض
 رسائله حيث قال بعد بيان ذلك اجماع طريق موصلي الى العلم وليس يتبع مع ذلك ان يكون
 بعض ما اجمعا عليه ظاهر كتابتنا وله وطريقه مقتضى العلم مثل ان يكون في فصوله والامامة
 في العقل فيصح التمسك به مع هذا الدليل الواجب للانفصال عنه الى ان قال ان نقول في ان

مع ذلك
 كلامه في انما
 في انما في انما
 في انما في انما

كلامه في انما
 في انما في انما
 في انما في انما

سنة على سنة

في بعض المسائل إذا اعتمد عليه من حيث كان طريقا إلى العلم وصانظير الاجماع المذكور
في جواز الاعتماد عليه انتهى إلى هذا يشترك في بعض كتب من ساطة الاخر ايضا وعلى هذا
تماما في الموصليان يوافق كلامنا في الطائفتين التي استندنا إلى الاجماع على اشتغالها
بمنها ليدركوا وليست الموصليات بوجوده عندنا حتى نعرف من مذهبها ما كان منه
فيها ذلك وقد باسبق ربما يشهد اخالته في الاستدلال تحقيق مسألة الاجماع عليها وعلى
التباين خصوصاً على غيرهما وما يدور على الاول ان المانين من خصائص الحكم
هم الذين علاوه بالعللة الغير المرضية فان كان الامام ذالاً فيهم لم يخرجوا عن القيل وال
جارت مخالفتهم فيه وفي الحكم معاً وحيث يتبين فساد تعليمهم يتبين خروج الامام منهم اعتناء
باجماعهم مع انهم لم يحكموا بامتناع خفاء الاحكام لا بحجج عدم وقوعه في حق فعله نحو ما حكموا
به الا فلا معنى للقول بما لم يحكموا به التحقيق في المسئلة هو سقوط التكليف بما كان مخفياً
مخفياً ناعند الامام عن لم يصل اليه لم يكن له سبب في عيبه لا سيما اذا كان غارياً على غير
غيره مقصر في لوازم اعانته وازالة مخافته وهو الذي تنص إليه العقل والفعل كما بين في محل
اخر وليس في اجماع الاصحاب شيئاً في ذلك وان وجد خلافه في كلام جماعة منهم لثبوت اجماع
واجماع سائر الامم بغيره لك من الادلة هو انه لا بد من وجود دليل على ما كلف يمكن الوصول
اليه استنباط الكلف به منه سواء كان هو من التكليف الواقع او الظاهري الذي هو
واقع ما نرى وسواء كان استنباطه بطريق علمي وغيره وانما قال بانحصار التكليف في الاول
الاولى والاستنباط في الصلح اجماع منهم لا ينطبق عليهم على قولهم كما بين في محله وباقى لا في
اليه في المطالب لا شيء مع جميع ذلك لا يفتح اقتناعاً في الرتبة اعلى ما ذكره الطائفتين في
لغير اجماعهم على وجود الدليل على كل ما كلف به وعدم امكان خفاءه دلالة على عيبه اجماع
في الاحكام اذ ربما كان الدليل غير ذلك مما ثبت حجته وهو المرجع عند الاختلاف في صحة
يكون رجوعاً عند الاتفاق الذي لم يثبت حجته ايضا واستبعد وجود الدليل على خلاف
اجماعهم وخفاءه عليهم دفع بانه اذا امكن خفاءه على كثير منهم في المسائل الخلافة في عصار
منظاوله مختلفة ولم يستبعد ذلك على وجه يفرض في نكاره فيحكم بامكان خفاءه بلا استبعاد
على مناهم وانهم عند اذا اجمعوا على حكم في عصر احد المحققين علماء الامم او الامامية فيهم
في ذلك العصر اذا جاز ذلك جاز في كثير منهم في الجملة ايضا ومع ذلك في اثبات حجة الاجماع

الاجماع ولا دليل على محيية ولا علم لها الاكتشف عن قول المعصوم باطل افراد مع غير
 في الحكم لعدم استقصاء جميع الاقوال بحيث يتبين دخول قوله فيها قد منع هذا الاحكام
 باستناع انفرادها وظهور الحكم في الاجماع مشتمل على دو نظام من الاجماع وان بني كل
 على ما في الوجهين في الوجه الثاني كما اشترى اليه سابقا فقد تقدم الكلام فيه واما عبارة
 المحصى فوجهه لكن الشأن في حصول العلم بقوله لا نام فيما لا يوجد دليل فاطع عليه واد
 نحو ما عبارة المحقق من بعد ويرى على من حصر منهم وجه محيية الاجماع في جمل قول معلوم
 معلوم بحيث يقطع باذنه قول لا نام ان لا يحصل العلم به اصلا الا في بعض الفروض لا بد
 المختصة بزمان الحضور وهذا خلاف مقتضى كلامهم ولا يمت في كتاب الفقه واما عبارة
 المصنف التباين لما عرفت فمما سبق هنا وفي الوجه الاول من جوه الاجماع ويريد منها
 ان الطريق الى العلم بالاقتوال اذا كان مختصا في المشاهدة والتواتر البتة عليها كما اصر
 به امتنع تحققي قول نام الترتيب لا مشاعه مشافهة على وجه يعرف شخصه بوجهه
 يعتمد عليه عدم وجدان احد يدعي ذلك بحيث يصدق في دعواه ولا اتباع له يعرف
 من فادريم وطريقه فمما سبق جعل الاجماع من عداه طريقا الى العلم بقوله والحال ان
 ذكر امكن في حضوره وتميزه مثل ذلك بل كان ولي به فهو خلاف مقتضى كلامه ثم هنا
 استند اليه من اشترى ان لا ذهب على طول العهد ند اول الايام وانضاها على تساعها
 انتشارها بحيث لا يشك فيما يدعيه عليه كانه قد وما لا تدعيه اليها بما سبق من خبر
 كل من نسب ما في حكمها واما ما عداها فالوجه ان اقوى شامها على خلاف مع ما على
 هذا اقص ما في الباب محيية الاجماع اذا كان على نحو ما ذكره وفي محيية بناء على ما سبق
 الوجه الاول واما على الوجه الثاني الذي هو موضع الكلام ومقتضا محيية الاجماع
 في اي عصر اتفق فلا كما لا يخفى ما استشهد على خصه قول علماء الامامية من ان علمنا
 كل غلبة وملة في العلوم والاواب معروفون محضون ومختبرون ينافي ما خرج في الدنيا
 من ان من ضل على سبيل الجملة منهم اكثر ممن عرفنا بعينه قد تقدم ما يعبر عن صحة ذلك
 واما قول فلا بد من دخوله في جملتهم وقوله لا بد من ان يكون لا نام الذي في قوله
 لا ينافي الحق ولا يعتقد سواء من فيه عند هب هذا الفرق وتعليقه لبيان لا حق
 غنسا لها ظاهرا مما سبق وكذلك ما عداها فانه مشاع على دو نظام من الاجماع

بوجهه

الاجماع

كلام الشيخ وما قوله لا يتم لا يجمعون لا يقول الا نعام داخل في جملة اموالهم ان اراد به ان
لا يفتقر لتمامهم على احد يكون في الابدان فلا كلام فيه ولا يعتد بشيئا مما نحن فيه وان
اراد غير ذلك فهو منوع واما بقية كلامه ضد عن الجواب عنها وتبين وجوه القدرج
فيها فليست بمرقد استبان مما يتناهى والنصح بما كلفناه ان الوجه الثاني على شتهان
بينهم قليل الحد وحداً ولا قد شأنا التمهيد الثاني في مسألة صلوات الله على جملتنا عاداً وافرقتنا
وفيها سبق فلا بأس بغل جرحنا ان هذا لا يفتقر لطلب القاصدين بلين مروهون الحق
لرجال لا الخزانة الحق ويحسبون الظن بالسلعة الخلف ان في بما به العقل لم يصل
اليه من سلف فليعلم انه لان لا جماع عند الاصحاب بما هو محذور فاستدخول قول
الشيخ في جملة اموال الثانيين والتمتع عندهم بما هي بقوله دون قولهم وقد اصرروا
بان قولهم ان الاجماع عند اتمامه مع الخلف حيث لا كلام في نفسه وان كانت
حقيقة في جملة عندنا وسندهم على ما هو محذور في جملة واذا كان لا مريد ذلك فلا
من اهل الجواز في الاصول في جملة اموالهم حتى يفتقر في قولهم وان لم هذا العلم في مثل
هذا الموضع مع عدمه وقوله على خبر عليه السلام فضلاً عن قوله واما ما اشتبه به
من انه قد لم يعلم في المسئلة مخالفاً وعلم مع معرفة اصل الخلف في نفسه فخصوا الاجماع
ويأوون فيحصل قول الامام في الجانب الذي لا يخصص بخود ذلك مما يتناول في جملة
قول الجانب للتحقق جداً ضعيف لما اخذ من ابن يقين ان قوله وهو بهذا الحالة من جملة
اموال هذه الجماعة الخصوصية دون غيرهم من المسلمين الى ان انتم وتصلح قول مثل
الاستدلال ان احكامنا فيك عن غير من الاغصان والشافعية قد لا يخصص بل في القول
لا نسبة هم في جميع الاوقات انهم مضمطون بالاشهاد والكتابة والتقرير لا قولهم
على وجه لا يتطابق معه شك ولا يقع معه شبهة وعجز حال واحد منه بمحلول حال فهو
في جملة الناس مع بقائه متمرك بين الجانبين فان هذا ان ترك كان خطأ في جوده مع كل
فاصل تمكنا ومن هذا الايضاح اليه فضلاً عن انما استشهد بقول الحق في العبارة
بجملتنا انما المعصوم وذكر كلامه في قوله الامع العلم القطعي يدخل في الاما في الجملة
ومن ابن يحصل العلم القطعي بموافقة قوله عليه السلام الا قول الاصحاب مع هذا الاضطلاع
الخصر المناوغة الكلية والجهل بما يقوله على الاطلاق من مائة تردين تمامه مستحال

كلامك من كلام
في الدنيا والآخرة

وقريب من قول المحقق قول العلامة في نهاية الاصول انه لما اورد على نفسه انه لا يمكن العلم
 بانفاق لكل على وجه يتحقق دخول المصوم فيهم اجاب بان العرض خوله فيه ان الاجماع
 انما يتم به فلا يمكن منع دخوله انتهى قال وبما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجهل
 بحاله على ما وصفناه وبين قول رجل من علماء المسلمين في اقطار الارض حيث حكم
 الجمهور ويتحقق اجماع المسلمين ولم يقدح فيه احتمال مخالفة بعض الاقطار ولا يعلم وجه
 الفرق ان قول هذا البعض في قطرون قطار الارض مع كونه محتملا مطلقا لما يستحيل
 خفائه والجهل بعينه عادة فلو كان ثم من هو بهذه الصفة لظهر للمسلمين وقيل لو هذا
 تمام يدل عليه العلم العادي قطعا وان حصل شك في العلم فلا أقل من ان العرض انما لا ينافي العلم
 الكافي في الدلالة على مسئلة شرعية حيث ان طريق الفقه كذلك بخلاف قول الامام في
 عينه ومحل وكلامه في هذه الاغصان الطوارق بكل جهة فان ادخل قوله مع جملة اقوال
 قوم ومعلومين بحكم ظاهرهم بتوجيه العلم بقول المصوم ودخوله في اقوال سببته ظهوره
 كما اتفقوا به عليه السلام في مسائل كثيرة اتفقت فيها كلمة علماء شيعتهم الرتبة بانها عنهم
 لقول بموجب مع الترجلين في الوضوء والمنع من مسح الخفين منع الوضوء والتقصير لا رت
 ونظائر ذلك انما الفرع المتجه ودت حال الغيبة وقع الخلاف فيها فالرجوع فيها الى
 شان الية التلبيس من الكتاب السنة وغيرهما من الادلة المتقدمة شرها الا ان مثل هذا التلبيس
 الغاربية عن البرهان قال هذا دونه من مقال في هذا الظاهر بقى الباقي في التحال فنبه
 ولا يمكن من عرف الحق الرجاء في مقام الضلال ثم قال انما نهىنا عليه لكثر الخطا
 البه في ابواب الفقه واستدل لا يضل ان بواسطة اقسام احوام واخطا في الاستدلال به
 اجله اعلام انتهى كلاما في الجحان مقامه قد تقدم عنه في النهي التام لا ياتي في
 في الثاني ما يبعد ذلك وقال في شرح الدرية بعد القدر في الشهر المشاخر من الحج
 في خبر الخبر الضعيف بما انا لفظه وقد كشفت لك بذلك بعض الخلل بقى الباق في الجحان
 وانما يقتضيه هذا القائل من عرف الرجاء الحق يتكبر من عرف الحق الرجاء انتهى قال في
 كتاب التلخيص من المسالك في جواز تجاوز هذه المسئلة واجتاج المصنف على غيره وهو المنع من
 باجماع الطائفة وهو عجيب غارة لا يعلم له موافق فضلا عن ان يكون مما يتكبر منه الاجماع وقد
 اتفق له ذلك في الاستصاف مسائل كثيرة ادعى فيها الاجماع وليس له موافق ذكرنا جملة منها

كلامه في المسالك في
 كتاب التلخيص

بعض الرهال انتهى لرافقه لعل سألته شغلة على ما ذكر سكو الرهال المرفوعة وهذا كلها
مع ما ياتي عنه او غير كما بنا ما يشهد بكون الرهال مع اشبهاتها اليه كما تركته يقول
جاعة من معاجير والقيمين الى عصره عنها وهم القديس الازيلي وولد الشيخ
حسن منهم بسطة الاذوق الاوزع المحقق الدقيق فقل عنها في المذرك بلا ارباب
نسبها اليه لعل ما كانت موجودة عند بخط جده ومنهم من اسند وهو الشيخ محمد فقل
عنها في شرح الاستبصار فلا تفرغ من التكرار ذلك بحجج وجدان امثال ما ذكرتها
بجهلك بحقيقتها وخبرها وحسن ظنك به بل الامر بعكس ذلك كالانحصر قال القائل
الخطيب كتابا لصلواته من الجوارح في زمان الغيبة لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع
امكان الاطلاع على مذاهب جميع الامامية مع تفرقهم وانتشارهم في فضاء البلاد واليه
بكونهم متفقين على مذهب واحد لا يخفى لان الغيبة عندنا نقول المصنوع ولا يعلم
فيها ثم ذكر طريقة الشيخ الاثنية في الوجه الثالث وقال انها لا تتم شيئا اذا كانت في ذوات
اصحابها وانه غلات ما اجموعا عليه ثم قال وان كان في زمن الخسوف ادعوا الى حق
الاجماع في زمان حضور امام من لا تمتد عليهم الظلمة ان لم يعلم دخول قول الامام من اليوم
فلا يخفى فيه ايضا وان علم بقوله كاب ولا حاجة الى نظام الاحوال الاخرى لان يعلم الامام
بخصوصه ابتاع علم وخوله لانه من علماء الامم وهذا فرض في ديدن تحقيقه في زمان
من لا تمتد انتهى قد صدق امثال ذلك وغيره من الافاضل الذين لا يمتد بهم حجب البصائر
والحرص على الحق والمنافسة ولا يطعن عليهم بقصور الاقطار وقله التبع لا اخبار
والامار وكلام من سلف من علمائنا لا يبرروا وقد بينا مفصلوا مستبين في كتاب
ما هو الحق الذي لا ينفك عن شيك في دينه ارب فاعطله واعرف قد رُشاه بين كسلا
الاصطبار ان كنت من اولي الاباب لثالث من وجوه الاجماع ان يستكشف عملا
راعى الامام من تقاض من عذاه من العلماء على حكم وعدم ردهم بنظر اقل عند اللطف
الى لاجلها وجب على الله نصب الحق المصنف العلم والعظمة فيه فيما استقر اليه او اهل
الرهالة وبين في محله فان من اعظم فوائد مخط الحق وتميزه من الباطل كمال بضع شيئا
ويرفع عن مله ويشبه بغيره وتلقينهم طريقا يمكن العلماء وغيرهم من الوصول اليه
ومنهم وتبسطهم عن الباطل ولا اوردتهم عنه اذا اجموعا عليه سواء اتفقوا على قول واحد

الشيء الذي لا يمكن ان يكون

كل ما لا يمكن ان يكون

الشيء الذي لا يمكن ان يكون

او اكثر كذلك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بحجة اجماعهم ام لا فلا يلزم الذم
 كما توهم وانما يلزم على ما تقدم عن الرتبة ان ولا يتوقف المطلوب عليهم كما هو ظاهر
 حتى على جملة من لا فاضل في المردم بل منهم ولم يمنعهم من الطرق الظاهرة ولا
 الخفية مع امكانه علم موافقتهم لاشناع اخلاقه باوجب عليه نصبه لاجلهم مع انتفاء
 عن فعله فاجماعهم على حكم يكشف عن كونه راي الامام استغفارهم عليه عدم ردعه
 لا في قول وقوعه ولذا يحكم بطلان ردعه لا بطلان ردعه لثبوته بعد فرض وقوعه
 وهذا الوجه وهو الاستناد الى عادة اللطف والقول بوجوده ذكر على الامام مطلقا
 هو الذي اعتمد الشيخ في كتاب القواعد وغيره ويظهر منه ومن كتاب الغيبة ان هذا
 الذي رقصه المرتضى او لا ثم رجع عنه ويظهر ما تقدم عن الرتبة ان الامام استغفارهم
 عنه فيها ومن غيرهما انه هذا محابا بما وبه صرح الشرح في الرتبة ايضا
 مرة في الوجه الثاني في ما بطله بما سبق عنه واقرا المرتضى على الامام معا لم يتركها عليه
 ايضا من جهة جماعة آخرين قلنا الاحاطة من غيرهم لان منهم من يستند بالاجماع
 ما ذكر منهم من تعرض لما يترتب على عادة اللطف بحيث يظهر فيه القبول لاجماعهم
 يلزم منه ظاهر ذلك ولست كرجلة من كلامهم في الباب كماله انما يشاء ان يثبت
 فانه في وانزل القواعد صرح بان لاجماع عندنا اذا اعتدناه من حيث كان فيه مقتولا بخلاف
 عليه الخطا ولا يخلو الرتبة منه وطريق ذلك لتعلقه وان التمس وصرح في بحث الاجماع
 بنحو ذلك وبينه ولا انه لا عبرة الا بقول الامام وانه انما يقبل لاجماع وتظهر فانه عند
 نعتن قوله ليعلم بان قوله داخل في احوال المجتهدين له ولا وجوده كل زمان لم يكن الاجماع
 حجة اصلا اى في كل زمان كما هو الظاهر في عمل وجه اخر فستدرك في كيفية التمس
 ما نقلناه عنه لمقتضى الى قوله باى القولين شيئا احدهما قال ويجري ذلك مجرى الخبرين
 المتعارضين الذين لا ترجيح لاحدهما على الاخر ثم قال وانما قلنا ذلك لانه لو كان الحق في
 احدهما لوجب ان يكون تماما يمكن الوصول اليه قلنا لم يمكن ان على انه من باب الخبرين متضادين
 ان يكون الحق في احدهما لا احوال لم يكن فاما التمس ذلك لقول من غيره فلا يجوز للمؤمن
 العاصم الا استنار ووجب عليه ان يظهر بين الحق في تلك المسئلة او يعلم بعض
 الذي يمكن له الحق في تلك الاحوال حتى يوثق له الى الامتد وقصر بقوله علم غير

كلام الشيخ في
 كتاب القواعد

يدل على صدقه لانه متى لم يكن كذلك لم يحسن التكليف في علمنا انقاء التكليف في ذلك الموضع
او ظهور من يجري مجراه دليل على ان ذلك لم يتحقق ذكره وادكان على نقول ان الذي ينفرد
دليل من كتاب وسته مقطوع مما كان ذلك كما في باب اربعة علة التكليف لم يجب
عليه المظهر او اظهر من بين الحق على حونا بين ثم دفع الثاني وبين هذا وما سبق
من الحكم بالخير عند الاختلاف وقد رجع بان هذا التما هو مما يجوز التحية فيه لا بما اذا
كان الحق عند الامام خاصة او كان الحكم من لا هو متعينة وقد سدد هذا الحكم بالخير
دخول الامام بعينه حد ذاته بين المحققين الذين كل ما حكمه اليقين لكن لا على اليقين
ساقى كلامه هذا الا ان بصره اليقين كلام الامام من من عامه كما هو لسان في لاجنا
المعارضة القاطلة للجمع بينهما بالتحية لا يحكي له على هذا بلان ودخل في الشرطين معاً
شاهدا في صحتها لليقين بعد له ولم يحد ورمه في الجمع انما بعد ثبوت الخير لا علم
بقول ح وانما ما ظاهره لا يخفى كما مع من يفرد مدونه وانه لم يرد في دفع النصيب على
اليقين ولم يكن لنا على الوجه بوجود بيان دفع تمامه واما ما وان صرح بوضوح علمنا
في وصول فيه ومنى فتح هذا الساتر ليس كلامه دليل بان وثبات كذلك لا ينبغي على
كون التعبير مع صدق ترجيح من الاحكام الظاهرية لا الواقعية او كفى الترجيح مما لا يوجب
و يثبت ذلك جمل لقول خصميين كالخبرين المتعارفين لانه يتابعه عدم محوره
الاخراج بعد الحان على احد نقولين معللا انما ما بالتحية بانك قبله قد ترمي بال
وذكر انه بعض اجزاء محوره يكون الحق فيما عند الامام والاقول لانه قد كان
باطلة ولا يجب عليه الظهور لانه اذا كان سبب استناده بكونه يقيناً في المصلحة
نفسه وبما معه من الاحكام تكون قد يتبين من قبله بوضوح لانه لو انما في سبب الظهور
بعضه واذى بينا الحق الذي عند له ان هذا عندكم صحيح لا يؤدى الى ان لا
يعني الاخراج بالاجماع عانها فضلاً لا لا علم ودخول الامام بها لانا احبنا الذي يتبين
في جودنا افراد ما نقول ولا يجب ظهوره مع ذلك من الاجماع بالاجماع ثم ولما مؤدوا
نفتي اجناد دخول مسمى المجيبين بالعلم بعينه كما سناره حول علماء الامامية الطائفة
بالاصول والمذاهب ونحط في حقهم بذلك دون غيره من كان من علمها وصحاح الحديث
فقد يكون الامام منهم فليطأوا في ذلك كما يفيض للسند في كلامه ثم قال اما اذا احتمل

هذا الكلام لا يثبت

ولا انه لا يثبت
ولا هو محذور
عليه الظهور
الشعير

الشعير

هذا الكلام لا يثبت

هذا الكلام لا يثبت

الرب والملك

الاستدلال بدليل او بدليلين او ادا احدان يستدل بدليل اخر فالحصول ان الذي هو
 اليه لا يمنع ذلك فذلك لا دليل فاما جمل العلم الا اذا اجتمعوا على انه لا دليل غير
 استدلاله فانه يوجد العلم بان ما عداه شبهة لما اذا اجتمعوا على فيه فيجوز الاستدلال
 به ثم لو رد بان كيف ومع المصنوع لا يبينه حتى يستدل بكيفية الجارية انما يجز عليه
 ان يبين ما تقف اذ اقله عليه لا يكون هناك ما يقوم فيه مما يقال ايضا لو لم
 يتبين خلافا اذا كان هناك طريقا للقطع على علم ما كلفه كان ذلك جائزا ايضا وانما
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هناك ما يقوم مقامه ثم قال لقولنا
 بين الطائفة ولم يعرف له مخالف يحتاج ان ينظر فيه فاذ يجوز ان يكون قولهم
 لا ينفع لا ينفع على صحة وان لم يجوز ان يكون قول المصنوع بلا منقطع على صحة
 ثم بين ان الطريق الى العلم موافقة ومخالفة وجود دليل عليه على صحة ذلك لقولنا
 فان لم يوجد ذلك جبال قطع بصحة وموافقة لقول المصنوع لانه لو كان مخالفا لالوجوب
 يظهر والا كان يصح التكليف الذي لك لقول لطيفة قد علمنا خلاف ذلك وام ينش
 في القطع بصحة وموافقة لقول المصنوع من ما اذا اخل وجود مخالف انما انصف عليه
 او دليل على افضلي له ايضا اكلوا ونظروا اليه وما اذا لم يخطئ لك ولا بين ما اذا اخل
 صدق ذلك لقولنا لا يخفى ان يكون فاسدا لذلك ويكون هذا كما في العلم بفساده
 او الحكم به وما اذا لم يخطئ لك بان علم انه انما شاء عن دليل فاطع منكم ذلك في العلم
 بصحة وعن دليل فلو شهد عليه في شيء ما ذكره في قوله لا بين فلو انما الى العلم بفساده
 وفروها الخفية للنادية التي لم يحتاج اليها في عادة السمع غير جليل فلهذا
 والحكم بما اقتضته الاصول والقواعد لا بالحكم به اذ لم يخلط ظهر بين الاما مباحة
 او اشتراط بينهم وانما خبرها في جميع ذلك وان ما يكسب من الحق الحي في (الترغيب والترهيب)
 قال ومن قال لا يخطئ على ما حكينا عنهم فاما علم انه لا يجز على المصنوع انما علم من
 حيث ان من هو سبب غيبته هو السبب لقول ما يتعلق بمصلحة فيكون فلو من قبل
 ان ما يفوت من الاستماع بصفه لا تمام فافروا ونهية فلو في غير ذلك فيستبين
 يتوقف ذلك لقول ويجوز كونه موافقا لقول الامام ومخالفا لمصلحة العمل في ذلك
 العقل في عدم دليل يدل على جوبان شفاة عنه قد قلت ان هذه الطريقة غير مستعملة

يتمى الحال الى حد لا يعرف الحق من الشكوك لا بقول الوجوب ان يمنع الله منه ويظهر بحيث لا
يوصل اليه مثل الجنة قال ونظير مسئلة الاثام ان الجنة اذا دى ثم عرض فيما بعد ما وجب
خوفه لا يجب على الله النعم من كل الكلفين قد تراحت بما اداء اليه فاهم طريق الى
معرفة لطيفه لم لا يتم الا ان يتعلق بهم اداء اخرى في المستقبل فانه يجب النعم منه كما يجب في الابتداء
فقد سوي بين الجنة والاثام ثم ذكر استثناء الجنة صلى الله عليه في الشك الفائق قال
وليس لاحد ان يقول ان الجنة استمر عن يومه لا بعد اداء اليه ثم ما وجب عليه اداءه ما ينظر
بهم اليه حاجة وهو كفى الاثام بخلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بان الجنة انما استمر
قبل المحرقة وما كان دى جميع الشريعة فان اكثر الاحكام معظم القرآن نزل بالمدينة
مكف يكتم ما كان بعد اداءه ثم بين انه كان ايضا يحتاج اليه حال استام من جهة التبدل
والاستيلاء والامر والتهيؤ قال في اخره ان قيل كيف الطريق الى الجنة الحق مع غيبة الاثام
فان ظلم لا سبيل اليها جعلت الخلق في حيرة وضلالة وشك في جميع امورهم ان ظلم ايضا
الحق بادلة قيل لكم هذا تصريح بالاستغناء عن الاثام بهذه الدلة قلنا الحق على ضربين
عقلية ونسبية العقلية هي بادلة والتجسسية عليه ادلة منصوبة من قول النبي ونصوصه
واقوال الائمة من هذه صلوات الله عليهم قد بينوا ذلك واوضحوه ولم يتركوا منه شيئا الا
عليه غير ان هذا وان كان على ما ظننا فالحاجة الى الاثام قد بينا ثبوتها لان جهة الحاجة
اليه مستمرة في كل حال وزمان ثم قال والحاجة المتعلقة بالنعم ايضا ظاهرة لان النقل
ان كان وادع عن التحويل وعن بقاء الاثام قبلهم السلام بجميع ما يحتاج اليه في الشريعة
فما تروى على التاخير له لدول عنه ما بعدا وما الشبهة فيقطع النقل ويبقى في الجنة في نقله
قال قد استوفينا هذه الطريقة في الخفض الثاني ثم ورد سؤال اخر منفتحا لتعوالي الحكماء
على ان كل شيء شرع للجنة واوضحه فهو لازم للائمة الى ان تقوم الساعة واحال الجواب على
ما بين في الخفض مستوفى قال وحملناه ان الله تعالى لو علم ان النقل يقبل شرع المرحبين
ينقطع في حال تكون فغلبه الاثام فيها مستمرة وخوف من الاعداء بما في الاستغناء ذلك يكون
عمر لا طريق له اليه فاذا علمنا بالاجماع ان تكليفه مستحبات على جميع الائمة الى قيام الساعة
علمنا عند ذلك ان لو اتفق على قطع النقل بشئ من الشرع لما كان ذلك الا في ما يمكن منها الاثام
من الظهور والبروز والاعلام والا فذا ثم ذكر كلام المرحوم قوا كما سبق ثم ذكر بعد

ذلك ان يمكن ان لا يثبت قولنا به بوضوح جميع الشئع الهنر ولو لا ما ذهبوا الى ذلك لكان
 ان يخرج منهم كثير من الشئع ويقطع ويغير فاذ علموا وجوده في عامة متوابع ذلك مكان
 اللطف بمكانه حاصل من هذا الوجه ايضا انتهى وكفى بالخصيص في حمله من هذا المعنى
 وبما فيها عن الشا وكي عن المتن في موضع اخر في الشا في امره كانت له من غير ذلك
 ايضا وهذا قوي تقتضيه الاصول ايضا فاما الرسول انما امره الفقه عليه السلام لان سبيله
 عرفه لا من جهة ولا بوصول اليها الا بقوله من خازن الفقه عليه السلام اني تعلم ما كلنا
 طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه الفقه اذا ثبتت المحقق قوله ولا يعرف الحق الا
 من جهة ثم قال فان قيل مع تحوير الفقه على الامام كما تسيل الى تعلم هذا منه غشا
 وكيف يحل لغيره انما يقف على سبيل الفقه من غير طائفة اول ما يقول ان الامام لا يجوز ان
 يتقرب الى العلم الا من جهة ولا طريق اليه الا من جهة قوله وانما يجوز الفقه عليه بناء على
 واليقين ونصبت عليه لئلا لا يكون سببه في مرحلة لطريق صبا الحق ونوعا
 للشبهة لا ينفق في الكاويد على حرم من فخرج الفقه ما بناه على كماله وبقدر ما وبقدر
 عنه ومن غير جميع ما ذكره في شئنا علمنا انما على سبيل الفقه وبعد ما لا تقي بما ذكرناه
 ثم ان الفقه انما يكون من العذر دون الاثر من المنهج دون العرف من ما يبعد وعبر
 الى ولا ياتهم وشيئهم واحكامهم في غير محاسن الحق يرفع الشا انه ليس على حله الفقه
 وما يقتضون به العذر او يحضون في غايات الحق يحوزان يكون على سبيل الفقه كما هو
 غيرها انتهى لا يخفى ان الفقه كونه لا مورا كما يتشاقى حله وكثيرا ما يستفاد من هذا
 في من خصوص ما لا يحرم من دون الفقه وقد ورد في جميع من لا حنا والحال الفقه
 والمؤمن وعلى الشئع والكلية من هذا ما طعن فيه المختص فانه ايضا عن هذا الشئع
 كالغيد وغيره والنفيد فيه كما ذكره في ما لا ينفى لقول الرضا في الحديث وان لا شاة
 اليه في الوجه لئلا من وقد ادعى جماعة من متأخري الاخبار ان حله الاحتياط في ذلك
 ليس لا لتقيد العلم لا لشيء الا لوردة اهلها وما اشهد ما بين هذه الكلمات من التاخر على
 اي حال الكلام الشئع مسطور فيه كما لا يخفى وذكره ايضا ان لم يلزم هذا لانه لما طعن
 على عهده من الافرغ ولذا لك تكلف الناس طرقا لفتحها والاستحقاق ثم اوردوا قائل
 يوردون الى الحجة والى الناس كلوا ايضا الحق من غير دليل يصلون اليه من جهة اجا

كذا في المتن
 كذا في المتن

كذا في المتن
 كذا في المتن

بان الله تعالى لم يكلف الا ما يمكن الوصول اليه فاضايرنا الشريعة عن التناول على الله عليه السلام
 فاعلموا انما يطعن العبد وكفتنا في الرجوع الى النقل ما لم يكن فيه نقل لا ما يقوم مقامه من الحجج
 السمعية اما لان الناس على احوال ولا يتم مخاطبوا به على قول لا نام الا نام الفاعل
 مقام التناول كفتنا في الرجوع الى قول الائمة المستخفين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج اليه من الحوادث موجودا فيما نقله الشيعة عن ائمتها عليهم السلام
 وكلما يتكلف غسوسا في الاجتهاد والراي فيه نص مجمل او مفصل هذا ينفذ ما خطوه و
 قال ايضا فان قيل قد علمنا ان تصرفنا لا نام وما نتجه فلا خلفوا في مذاهب فيلزمهم نقل
 الى انام امر يقطع اختلافهم وما يوجب لنا من ذلك في اختلافهم ينقص ما ذكره قوله من علمكم
 قبل لم ليس بغير اختلاف من اعترف بالتحقق في المذاهب لا انهم لم يخلفوا الا ما عليه دليل من
 من طريقه بعض ووصل اليه بعض هذا كما يقول من جلت في الاصول وان كان حصتنا
 منفسين معنا على ان عليها ادلة مؤكدة الى العلم بغير خلافهم موحيا الارشاع الادلة
 على ما اختلفوا فيه فكلنا عندنا الاختلاف في الشريعتين لان على كل حكم منه دليلا
 شرعيا من لم يصل اليه عدل عنه فانما ان في قبل نفسه وليس فكذلك مذاهبنا
 في الشريعتين على انهم مجمعون معنا على ان لا دليل على كل حكم موصل الى العلم هذا ينفذ
 ما اعترضوا به انتهى قال في كتاب الادعاء ان من لا يعرف الا نام لا يجوز ان يعرف من يعرف
 الا نام او النقل به وذلك لبلنا طبع عليه من ظاهره ان اوجهه لا ينفذ عليه ما ما علمه
 ذلك فانه لا يعلم وان اعتقد ثم قال والشرع يصل الى من في البلاد السبعة في روى الشريعة
 الا نام ما انقل الشواهد التي من وذا من حافظ معصوم وموافق قطع وهماد وقع فيه ينفذ
 فلا فاه حتى يصل اليه وينقطع عن وهم فاما اذا فرضنا النقل لا حافظ معصوم وذا النقل
 فاما لا نشق بانه وصل جميعه وجوبنا ان يكون وقع فيه تقصير او كان لشبهة او فقد وانما
 فامس من وقوع شيء منه علمنا بان من وذا من معصوما من وقع خلل لا فاه وذا حافظنا
 في زمن الغيبة فافقه علمنا بقا التكليف وعلمنا السمع بالفتنة علمنا ان عندنا ما منقطع
 ولطفنا حاصل لانه لو لم يكن خلاصا لست القطر التكليف اظهر الله تعالى لا نام ليس انما
 وقع فيه من الخلل قال ايضا ان اللطف لا نام حاصل لم يظهر له من شيعة اذ يمكنه
 شق بوجوب جميع الشرع السكينة ولم يصل اليه ذلك لما ساء له الاشياء الا تسقط التكليف

كلامه الشريف
 في
 الاصول

الطريقة والتي هي على الان في فني تنفع عندك انه غير مستمع ان يكون عند امام الزمان
 غائبا كان فخاص من الحق في بعض الاحكام الشرعية ما ليس عندنا الا ما سمع قولنا ما يجوز
 ان نكلم الله شيئا من الذين هم لا يرويه من الحق في روايته ولا نكلمه عن معرفة ذلك الحق
 تكليفنا الا ان لا نطيق معرفة ذلك الحق الذي يستند بمعرفة الامام من حيث قد را
 اذا كان فاننا الخيرة على ازالة خوفه فانه كان يظهر في بينه وبين الحق اذا كان متمسك
 ذلك فمن لم يكون من معرفة الحق الا ترى ان نقول ان الله قد قال في كتابه الحق طاعة الامام
 الا فيما دله ولا فساح به ذلك كله مستغنى حال الغيبة والتكليف مع ذلك ثابت في العلم
 منه فيما هم من حيث تمكنت من ازالة الغيبة لاما ثم عاقد في بين الامر ثم لم يفت
 عنه واجاب بما عاقد في الوجوب الثاني وقال في موضع اخرضا الله حكمه الله تعالى
 في احاديث الشريعة لا وعليه دليل على جملة او تفصيل ثم قال فاذ قبل لاهذا مكن
 لا ما علم ان الحوادث غيرتنا فاهية فاحكامها اذ غيرتنا فاهية فاصوب لقان خصوصيات
 واما قوله عن انتم كملتم به السلم الغالب عليه بل اكثر وجهه هو قوله من طريق الاخذ به
 لا يجب علما عندكم خاصة ان العلم ابع للعلم والظن وشا التكرار في ذلك الى قال في
 جملة الحجب على هذه الجملة لا تخطو الحوادث الشرعية في تحاشي ان يكون كنهها مستغنى
 من خصوص لاه ان اما على جملة او تفصيل ومن خبره متوالي وجوب العلم فلهذا يوجب ذلك
 الاحكام الشرعية ومن جماع الطاعة المتبعة التي لا ممانعة ضد تنافي واضع الحق
 بجهت فان فرضنا انه لا يوجد حكم هذا الحادث في كل شيء كما كانا على حكم الاصل في
 معتزلة ذلك حكم الله تعالى فيها اذا كانت كالحالة هذه وقال في سورة اذنبنا الحق في ريبنا
 عز وجل من علمه وسبحته والعدو ليدرك بالعدل لا يورثه وجوده امامه لا انصاف والنتيجة
 اما بعد ذلك فاستدل الذي في مثل الحجة ولا يوجب علينا العلم من انفسها الا وعليه
 شرعي قد ورد بالنقل عن النبي والائمة من لدن عليه السلام في مثل ما سبق واما في كنهها
 ما نقل في خبره ان جميع الشرائع العلم بها ان ولاء هذا النقل ما ممانعة حصل سندك بين
 عاقدته وقد راجع زمانا في اجوبة مسائل علماء في جملة كلامه في ذلك في جواب السؤال
 في كل زمان وبسبب انفسه لكل امام لم يعلم ان الحق لا يرجع من لاهة وجوز ان يجمع على
 البطلان ما لا يخطئ ان يكون لكون الامام الذي هو منهم وسند علمه على طاعة او انما

هو متمسك بالحق

في بيان ان الامام لا يورثه العلم

في بيان ان الامام لا يورثه العلم

في بيان ان الامام لا يورثه العلم

في بيان ان الامام لا يورثه العلم

فيه على غيره ويحتمل ان يكون نظره في غيره وينبغي على ما سبق قال بها ايضا فذلك ان
 يلزم من ذهب الى نقص القرآن ان يقال له يجوز ان يكون ناقصا من غير ان ينقص
 وكما و ينقصون من هذا الاثر ما ان يقولوا لو وقع هذا كان تمام القرآن من غير
 لان التكليف اذا كان يقتضي عموما نصب لادلة للمكلفين متى كتم من القرآن ما ينصرون به
 وعادة لم يمكن للمكلفين في المستقبل طريق الى معرفة ما يلزمهم من التكليف هذا
 تكليف بما لا يطاق ثم ورد عليهم ما نصح يلزم سقوط التقيد ببلادة ما نفس منه مع
 شدة سائر اقباع ومن المنفرد الصلوة وغيره ما قال واذا حازن من صوى من خلف
 مع سوت التكليف عليه بعض مصالحه تكليفه حاشا لك في جميع الهوى فتمثل لنا
 طعن صاحب الفقيه على الامانة بخبر وجود زيادة في القرآن قد كانت المصلحة او دخل
 ما لا داعي من ذلك لم يعد وما تناصرت الروايات واحفظ عليها الروايات من مثل
 في الاما كثيرة شهد جماعة من الفضلاء انها كانت تقرأ في جملة القرآن وهي موجودة بها
 نصيب محضنا الحال فيما روى من ذلك ظاهر ثم قال وليس يلزم دجل التور بما لا زال
 يقول محققنا من الزعم التور ان يكون جملة ما لم ينقص من القرآن وانقص من
 حكمه لا تانا من ذلك بالوجه الذي ذكرنا وعولنا عليه في الشذوذ وجميع النسخ التي
 قال في التباينات في جملة كلامه اورد على فسلان وهذا لا مانع من هذا الا انما
 ان المؤيد عن النبي شريف في حياته يجوز ان يكونوا يخطونها بها حتى يوجب على النبي
 الثاني والاستدراك ويجوز على الامانة بعد موت النبي ان يكونوا يقرأون من القرآن
 ذلك على بيان الامام فان كان طاقرا من ان ذلك مستحذون كان عا شاطرا من طه
 في الحال هذه حتى طم لو علم الله تعالى ان ما في القية منه في الاخوان التي تكلم بها الامام
 ليعلم الامانة لا مانع لما بقي التكليف على المكلفين لان تيقنه التكليف مع هذا لا اطلاع انما
 الصالح منه والمفاسد في حق فان خشيته ما استأنفتموه هذا الكلام محضته بليل نولوا
 يوجد محققا ظهور الامام من القية وفتح القية والجمعة لانه على طائفة منهم
 على طريق التأويل بل بعضه لا يقد الى ما ذهبوا عليه ويحبون عليه فيجوز على انما في حق
 قيل لكم ما يدعون فيه بل على طريق التأويل الشبهة غير ما يكون طريق الحق في
 ولا موقوف على بيان الامانة حتى يقال لا يجب عليه الظهور ان كان عاينا وغيره في

كلامه انما في القرآن

كلامه انما في القرآن

يمكن ان يعلم الحق بالدليل الذي هو غير الامام انما يجب ظهور الامام حقين ما لا يري
 العلم لا قوله وبنيانه وهذا لا يتم الا ما ان يعلموا عن نقل بعض الشرائع ويكتفون بحجج القول
 بالاجماع عليه لا بيان الامام ثم ذكر في الجواب عن ذلك ما ينفي عن الاعتناء بعلية هذا الكلام
 وقال فيها في الجواب عن سؤال آخر قد اجابنا عن هذا السؤال بعينه في جواب مسئلة وثبت
 من الموصول او مضمان ذلك في حفظ جميع الشرائع بالناسطين انما كان جائزا عقلا لا يقدر
 وانما منعنا منه جازما لان كل من قال ان الامام هو من هو وعليه ان يكتموا من الشريعة
 لا يذكره والى ما لا يعمل المؤمن من ذلك لا بيان امام الزمان له وايضا انه استندوا في ذلك
 غير ما يجوز فرضا وتقدير ان يكون الثقة له ومن اجله الى ان قال من اجاز علمهم لم يحل
 هم الامامية خاصة لا يستدون الثقة لخط الالى الامام دون غيره وانما يستند اليه
 الخيرة الامام من حيا الكتمان على الامة واذا بان بالادلة القاطعة هو الكتمان عليه فلا
 يعلم بالثقة انما سمح استنادها الى الامام دون ما اشار اليه سابق الكلام في ذلك الى
 ان قال ومن هذا الذي يستلزم في الشريعة في زمانها هذا ما شهدوا لا يفرقه بين
 وما بعد الحجج من التواتر وطول الزمان كان يجب ان يجمع الخلق الحق فهو المصدق
 في كثير من الاحكام قال في اول الاستقراء في الامامية في صواب جميع المقتضى او كثر
 فيه من الفقهاء في جماعتها عليه لان جماعتها جهة واحدة ودلالة توجيه العلماء فانضوا الى
 ذلك طامع كرايا لله سبحانه او من جهة اخرى توجيه العلماء في حقهم فبذلك ولا تستلزم
 الى اخرى الا في جماعتهم كفاية قال انما فانما ان جماعتهم يحل لان في جماعتهم قول الامام المذكور
 ذلك لقول على ان كل من كان لا يخلو منه انه مقصود ولا يجوز عليه الخطا في قول لا خلاف من هذا
 كان اجماعهم محمدا وبذلك لا طعن في انهم انما تفصيل هذه الطريقة ببيان كية الطريق الى
 يكون قول الامام في جملة اقوال الامامية وجه معرفة مذهبهم مع عدم تبيينه بغيره
 عجبت من يقولون لا عرف كيف عرف مذهبهم على ما تركت في كتابنا الثاني ان الموصلة الفهمية
 ثم انه يخرج بالاجماع في كل ما ذكره من المسائل في جميع مسئلة انه لا يجب الكوثر الا في نفسه
 اصناف بانه لا يقدح في دعوى اجماع الامامية على ذلك فالحال انما لا يجدون من غير علمهم
 فيه ودلالة الاجزاء الكثيرة المروية عن الامامة على قولها في ذلك لشدة دلتها وقدرها في اجماع
 وناظر عنهما معا ضد اخبارها اظهر واغوى وكرهتها اوضح في مسئلة اخرى في بعض

هذا لا يصح الا في حق

الاول بقدره الاضمار وما خرو عن ابن الجنيدي كذا في نسخة له من نسخة من ان يكون مخرج
مسئلة انه شفع مع عبد الله بن كرام بقدره الاضمار عليه بن كرام بقدره الاضمار عليه بن كرام
لنقول بانه مخرج في مسئلة خوارزمي كذا في نسخة له من نسخة من ان يكون مخرج
بكله في مخرج من جميع كلامه ولا يخصص وفي قول شهابه العبد فاذعي الاضمار مداما
في الساق في انتهى الامر بان يكون الحق لا يعرف الا من حق الامانة بقوله بان بعض الناس
عن النقل في البرد الا من جهة من لا يتقدم الحق بقوله وفيما الحق في قول الامام في قوله
كما لا يجوز على الله وخالق فان وجوز على كل منهما مع قوله استبان الحق في قوله لها وكن
عليه بالوفاء والحق ولا منه في نسخة وفي نسخة اخرى على الامانة بقوله في قوله ما دام
ما الحق والحقان ونصبت عليه لان الحق في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
للمسئلة ثم لا ينبغي في سني الايراد على جزمه في نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام
او بناخره قال ومن عدمه جميع ما ذكره في نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام
وقال ايضا ان الاضمار لا يتحقق على ما في نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام
ادام يقض الى في قوله المحقق معصوما في قوله ما دام في قوله ما دام
الثاني فان كان علم حوزة غير مضمون فهو من انما علمه لم يسمع احدا في
الامانة في ان له انما في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
وثبت لا في قوله كذا في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
مع جواز ذلك العلم في الشيعة عنه لانه من من يكون في قوله ما دام في قوله ما دام
لكن في نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
ان في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
عن قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
وقال في نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
من الجوز على ما علمه في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
ان نسخة من نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
ان نسخة اخرى في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام
ذلك ليعلم انما علمه الله تعالى في قوله ما دام في قوله ما دام في قوله ما دام

كل ما في نسخة اخرى

بما ذكرناه دلالا على ان الاثام لا يجوز ان تنفي عن قلبه الخوارج التي يجب عنده من بيان ما يبيع
 الشرع فاما حال الغيبة فغيرها فغيرها من المعرفة شرع من خصه شيئا على الوجه الذي يتبادر
 لم نقل انما يحتاج الى الاثام في كل حال من الشرع بل لا يتصور له الاثام في كل حال من الشرع
 الغيبة لعلمنا بانها لو اخلت لافلون من يثبوت في امرنا معرفة لظهور الاثام من ينفذ عنه قال ايضا
 ان المعرفة بين الاثام وانه فلان فلان فهو وان كان معلوما بالانفصال الاثام حاصل
 التكليف من شئنا ما علمه من وجوده منصوص في الزمان فيتم ايقم لنا فلون بل يجب عليهم من
 الشرع على ان الاثام لا يخلو الاثام على نفسه بالجهل قال ايضا ان في جناح الامة على ان لا
 افعال على ان يثبت على الحقيقة التي يعتقد ويقتل من كان في امة لا يزلنا وعلينا القول
 الى معرفة ما العمل به لا لا يزلنا بل ان قوى من دعى سقوط التكليف الشرع عن بعض الاثام
 سوى منها من الفعل لم يتم بان يجب عليه فقد قال ايضا فان قال ما ذكرناه من كون الحق
 يؤدي الى الحيرة والى ان الناس قد كفوا اجبا الحق من غير دليل يصلوا اليه من جهة قبل كمال
 اقدار الاثام من الموصو اليه من شريعة وفيها ثم قال لهذا جسد الحكم في جميع ما يحتاج اليه
 الحوادث والحواجز فيعلمه الشريعة ثم يعلمه ثم يعلمه ثم يعلمه ثم يعلمه ثم يعلمه
 الاجتهاد وطريق النظر عند الشيعة في نفس ما جعل او فصل قال ايضا قد علمنا في
 الغيبة ما قبل شكل الزمان والذين يبينان من تقدم من الامة الذين اقيمتهم الشيعة اخذوا
 عنهم الشيعة فقد يقوون لك وقدروا ما دعوا بالحجة اليه ومن آمنون من ان يكون من
 ذلك شئ لم يتصل بنا لكون اتمام الزمان من ذلك الناطق على ما يقناه وقال ايضا لم يوجب
 لاجل الاختلاف الحاصل في الاختصاص ولا دعينا الى الاختلاف في الشئ يزيد لم يعلم الحجة
 كانت كذا لعلمنا منصوص على ان لا يكون جميع الشرع ضل الى ذلك الفاطمي كمال الحق
 في العقليات بمثل ذلك لما وجبت الحجة الى الاثام من هذا الوجه انتهى حكوا بل قد علمنا
 جواب المسائل الوصلية الثانية الغيبة اتم قال في تفصيل الادلة ومنها طريقتان اخرى يصل بها
 العلم بالحق واليقين في حكم الشرع عند ظهور الاثام وبمعرفة شخصه هو جامع الفرق
 المحذرة والاثامية التي قد علمنا ان قول الاثام وان كان غير معرفة الشخص ابلغ اقولها في
 خارج مما اذا اجتمعوا على من ذهب من الداهية لنا فهو الحق الواضح والجملة الفاطمية لان
 قول الاثام انتهى هو الحق في جملة اقولها وان كان الاثام فاما ومنه من قد ثبت من شرع ذلك

منه في الشريعة
 والاطنية والحق

الاقتضا قطره الخورين كانه منقح على يد منقبه اكر كنه منقح غير منقح في المسائل
 الحيات ما عتدنا الحكم ان كان ما اخطنا الا ما عتدنا العرفه واضع وان كان ما اخطنا
 منقح منقح والى ان يكون في الادله الشريعه ما يدل على التحريم بيننا ذلك عنه
 وقيل انقضى لك رجع في ذلك مقتضى اصل في العقل هو صيد العلميه ايضا الا انه لا يجوز
 على الله سبحانه ان يكلفها الا سبيل المكلف الى تميز العلم به كالبحر وان يكلف باللا
 قدرة له عليه لا بد فيا كلفه العلم به من طريق العلم الفضع وتبينه من التبع والوجب
 من خبره ليا من المكلف من لا تقدم على التبع ثم حكم عن نفسه من غير تخطو حاديه في قبل
 شرعي يدل على حكمه وقوى جوانه والرجوع منها الى الاصول العقلية كما هو ان قبل
 او ما الى اصل عقيدة العلميه او قل عنده ايضا في بعض مسائل في بيان طريق الاستدلال
 انما العلم ان الطريق الى صحة ما يدعيه لابد من شتيه لا ناهية في فروغ الشريعه بما اجموع
 عليه من الاحكام ظاهر كتاب بنا اوله وطريقه تقتصر العلم من ان يكون ما دونها اليوم
 في العقل يجمع الفتك به مع هذا القليل الموجب للاستدلال عند وطريقه فتنه مثل ان يكون
 الاقوال في هذه الحاديه محضوه فانه بطل ما عتدنا ان اقواله من لك في بعض المسائل
 حاديه اعلمنا عليه من حيث كان طريقا الى العلم وما نظير الاجماع الذي ذكرناه في جواز
 الامتداد عليه ثم قال فيا خلف فيه الذي قد يبدل في التبع والعقل انه يحل ان يكون محله بين
 تلك الاقوال في وقع الاختلاف فيها فلك ان نذهب في بعض ما في شتي منها لان الحق
 لا يبدلها الاجماع الطائفة عليها وقد عتدنا الدليل الحجة بينهما فلم يبق التكليف لا التغيير
 وقال فيما هو جازم لا ناهية في نزع على خلاف ذلك وان كان لك عند حد من ان تفرقه
 عزم عزم وان لقان وهو امر ما يثبت ثبوت ثبوت بعضها من قبله بطله فان لم يوجد
 له فيها دليل فوضع على اصل الصلح على عتدنا وان كان طريقه الفتنه ما تبت على عتدنا
 وان عتدنا ما عتدنا ذلك كله كنه بالحياء بما علمه على ان ذكرنا انتهى قال في ذلك بعد
 من امشيت في بعض النسخ ان خلفت قبل التحريم حكاية نزل على مبرج عندنا اصل بالفتن
 لا يوجد في الادله ما يبرج احد الوجهين على مناحبه فيكون العلم ان غيرنا في منقحها
 بينه به غير انتهى منه جملة ما عتدنا ذكره منها من عتدنا ان الشيعه والفرقة من اضطرارها
 غير نحو على اول الحق اما الباقون فقالوا فيهم في كثر القوافل وكثير من الباقين

فانما هو منقح
 منقح مع ذلك ان يكون
 منقح منقح

ما عتدنا ان حاديه
 فلك لا طائل له للما
 كان القليل على
 بطلان

كل ذلك لا حاديه
 منقح

لنا الخالقون اذا كنتم قد وجدتم السبيل الى علمها تخافونه من الفناء وفي ذلك
 المحفوظة عن الامة المتعد بين علمهم انهم قد استقيموا لك عن نام الزمان وهذا
 قول غير صحيح لان هذا الامر والنصوص في لاحظه موجودة مع من لا يستعمل منه الخلق
 التبيان ومستموعه بقل من هو عليه لتركه الكمال وان كان ذلك عليهم لم يؤمن قومه
 منهم الا بوجوب معصوم يكون من اولهم شاهد لا حولهم عالم باخبارهم ان غلطوا هذا لهم
 او سوا ذلك لم يكنوا على الحق منه وقومها نام الزمان عليه السلام ان كان مستأثر عنهم
 بحيث لا يعرفون شخصه فهو موجود بينهم بشاهد لا حولهم وعلم اخبارهم فلو اصرع عن الفعل
 او ضاوع عن الحق لا وسعته الغيبة ولا ظهر فاعه ومنع من ان يبين الحق ثبت الحق على
 الخلق وفيه ايضا ان الناس يجدد سؤال الله مكلفون من شبهة بما كلفه من كان في وقته
 وقال فيصالحكم يكن الله تعالى للبيع كحق لا تستأذوا لاداء وجد لا منه من حقه بانه مستأثر
 ما ينقطع به لا عدل وفاقا ولما البيان لا يوردها في الكتاب المذكور وبهذا نؤمن بما
 الذين في زمان الغيبة من دلة العقل كتاب الله عز وجل الاخبار المتواترة عن اوليائه
 وعن الامة وما اجفقت عليه الطائفة الامامية فاجتهدوا في ما عرفت فلهذا الامامة
 الفرض عند المشركين وهو المذهب على العقليات والمعرفة بالتمحيات كما كان الحق صلى
 عليه واله وسلم لا يخفى ان مقتضى الجمع بين عبادته هو البناء والاحكام على الوجه المذكور
 وقال الشيخ ابو الصالح الحلبي في الكافي طريق العلم بقتية الامامة عليهم السلام سماعه شفاهما
 منهم واما التواتر عنهم او قول من مضوا على صدقه تكون كل احد من هذه طريقتا العلم
 وطريق العلم لان موافق من زمنة الغيبة فينباهم تواتر بغيرهم عنهم واجماع علمائهم
 اذا كان التواتر طريقا للقطع بغير اشكال بجهة النقول واجماع العلماء من الامامية يقتضي
 دخول جهة المعصوم في علمهم لكونه واحدا منهم دون من عدل من الفرق الا انها لا تصلح
 وانما الامامة على العلم دون غائهم ثم ذكر وجه الغيبة في كل طريق الى العلم
 بالتواتر والاجماع هو الاختلاف بالعلماء وسماع علمهم وفياتهم وقراءة كتابهم وقال
 انه من بسلط مكنة العمل بالترجيح طريق العلم بها من الوجه الذي امر به علم تواتر الامامية
 معظم احكام الملأ عن انهم الصائرين عن الله سبحانه واجماع العلماء على تواتر زوايه وما
 لا تواتر فيه من احكام الملأ فيها ويعدنا نعتهم كتابا هذا ومثاله من تصانيف علمائهم

كل اول اخباركم
 من النبي

كل اول اخباركم
 من النبي

كل اول اخباركم
 من النبي

من لغيا التعمي مستند الى الحفظ العصومين ويعلم اختصاصهم كما يعلم اختصاصنا
 تضمنته كتابا في بديهة الشافعي ما تضمنته الخطاوي بديهة في حقيقته واحكامه فيلزم
 العلم بخصاها انما من للخصاها وخطاها في ذلك للعقد بغيرنا الماء ومن من لا يحدد
 عليهم السلام لا تنصاها بالتوازيها والاجماع الذين قد يتناكروا ما صرحوا في قيامهم
 بذلك عن النظر في كتاب السائل والاول في صحة المسئلة بين من يدرك بغيره عليها ان كان
 او سنة واجماع وبين من يعلم تشادها الى قياما صا في حق الله سبحانه كان او ما ما
 مباحا عنه لا يكتفي حقايقا يعلم من دين نينا صلى الله عليه الع من غلبت نرفا في مقرر
 بشي منه ولهذا تكلف لهما الاستدلال على عيان مسائل العلوم اصابها الى انهم
 عليهم السلام وساق الكلام في ذلك ومن عدم معدودة الهامل العادة واعرض عن الحق
 انهم اندكوا بقبض الاغراض الفاسدة كالا بعد الجاهل الاحكام الانسانية العلومة
 حصولا بحولها عارضا من سلوك طريق العلم من قوله وقال فكان ان نظروا في قياما اثنا
 عليهم السلام مساوقا للطريقان فانهما في شارة لكل سبيل الى فقال لكل منكم
 على واني قد اشم والحق والحق والحق وكل يقب كما لك واني حبيبه والشافعي وذو دين
 على الاثنهما وغيرهم من ادبنا هذه المقالات وكره الطريق في قياما اثنا
 اكثرهم وواضح دلالة من سائر ما ذكرنا فاذنهما قد بلغوا من كثرة في خطاها احد
 من ذوات اللغات لا يبالغون غيرهم في شدة عجزهم من سبيل يدرونهم وبلغ فضلكم
 تنسكهم وتفرهم وساغ الكلام في ذلك الى ان نينا ما انصا الخطا تا ملسا واهل قياما
 والمحشيس واهل الاحتجاج ينطرق في تعلمهم وقيامهم وخصايتهم في خطاها من الذين تارة
 المشرق والغرب والمشرق والاول من واية وتضعفوا مناصفة من من لم يملكوا على كل
 الى لان مع تطابق مطالبه واسطام مسائله وفي امر وق استعجلا لما قصده الامم
 في جعل ذلك يعلم حقيقة اصنافنا في الشافعي ما يعلم كما يعلم من سلف هذا
 متخذ اصنافا كل ما الى مبديها من خطاها الى مشيها ولا يغفل والحق لا يسهل له العنصره
 علمهم ذكره لا يخطئ ذلك عند من اجتب فينا ما بعد العلم باصنافها الى قياما واحدا
 تفصيل ذلك على ما تركت كالعاده والشافعي وانما من قال فيل قد استخبره في
 الامر على ما ذكره وفي خطاها الشريعة تليها عن الاقام والسنم نذمت الى ذلك ما جاز

عن هذا السؤال ونحوه حيث كراه وجعلنا ما وان علمنا صحة اننا ما يقضيه الامانة الى
 انما الهدى بناه حجة الزمان عليهم جميعا السلم فلو لا وجود هذه المصنوع من زلة ظهور
 ومن حلة الجميع منهم لم يقطع على حجة اجماعهم لانفسا الوصول الى حلة الشريعة بغيرهم
 يجوز ما بقا كثير من الاحكام الشرعية لم تشمل اليان وان علمنا صحة اضافة القول الى المضاف
 عليهم الشارط اطلاق علمهم على الخطا وانما ارتفع هذا الحار من الخطا عن الجميع لان
 الحجة المستوفى علمهم والشرع عن بلوغنا حلة ما كنا ناهي الشرع بالوجود المحذور
 المنصويان لا لا سبيل الى بيانه لان من جسدنا كمن لا يكر من زادنا على المضاف
 اليه علمهم الشارط فكيف يتوهمنا قل ان في وصولنا الى الحق في مانا لغيره الذي لم يتم الا
 الحجة استغناء عن الحجة لولا الفعلة الشديدة عن اقنوا ثم حال استيقنا ما يعلق بذلك
 على سائر كتبه كالغريب وغيره مما مال في الحجة الاول من غريب المعارف بعد ذكره
 امامة الامم عليهم السلام وليس لا حيان يقول استدلالكم هذا بجته على اجماع وانتم لا
 يحصلونه حجة لا بما جعل الله لا تخالف في كون الاجماع حجة وانما منع من مخالفتنا من بيانه حجة
 من الطوائف التي يدعيها الخلاق في ذلك المدة فلا يقتضي تكاوه فكيف يظن بنا ذلك مع
 العلم باثباتنا مقصودا في كل عصر من حلة البرية الاسلاميه وليس ان نقول علمنا حجة
 الاجماع مقصودا على المصنوع الذي لو انكر قوله لكان حجة لان غيبنا ما دخول المصنوع في الاجماع
 كغيبنا ما يدخل في العلم في كل اجماع وفساده بغيره غيبنا ان غيبنا ما دخول المصنوع ما غيبنا من ذلك
 تخالفنا في البصا بعد ذلك انما انون من كون الحجة المصنوع الموقوف جميع الاقوال والادراك
 والافعال من حلة الفرق الخاصة للاسلام لقيام البرهان على صلا جميعها ولا فرق
 الامنة المنكرة للمصنوع في الانام فضلا لما ايضا واذا وجه هذا القصور كونه من حلة البرية
 القائمة بالعضة ووجه ذلك القطع على صوابها فيما التمس عليه قال ايضا فينصده
 في امانة الغائبة وغيبة ليس لا حدن يقول فبذلك تكليف عذابه مع غيبته لا زلة الغيبين
 عن الواجب من تكمينه ما بال ولباته العارفين المدينين بطاعته بسلو لطيفهم بظهورهم حجة
 غيرهم ويزعمهم تكليف ما ظهر والامانة لطف فيه مع غيبته بغيره سواءهم ومقتضى لظنا
 عندهم بخلاف هذا لان الانقطع على غيبته الامانة عن جميعهم بل يجوز ظهوره وكثير منهم
 يظهر لهم منهم فهو غايب موجوده ومشتد في طاعته خائف من سطوته لجوز ظهوره

كل ما في الاجماع
 لا يخرج من حجة
 الشريعة

كل ما في الاجماع

من شيعته

وكل كل كلف في كل حال متصرا منه ان في جنابة او من غيره من الجناة فثبت عندنا على هذا التقيد
 كظهوره في كونه زجورا معها بل حاله مع الغيبة البالغ في التجر من حيث كانت حال الظهور وتجب
 اختصاص المحرم بها بكان معلوم وظلوه معا عدة في حال الغيبة لا مكفلا لا يجوز اختصاص لا ما
 بما يليه من الامكنة ولا يامن ظهوره فيها واذا كانت هذه الحال والبناء عليه في ما في ما في الغيبة
 حسن تكليفها بوجود الانام لظن فيه ان كان غائبا الحصول صلاحهم فيها الظهور اجماعا
 صلوات الله عليه للثبوت في تسليمها في حال الغيبة فانها المتصل بالاعتدال في ما في جميع
 الى الحق في ما في عن احكامها ابداع سبعة من ذلك ما ياتي به على كل مكلف في صفة علمها
 في حال وجودهم وحطه هو بعد صفته بكونه من وراءنا طين احد المجامع من سبعة
 وشعبة اما في علمه في حال هذه الاحكام العلماء من شيعته وروايتهم بالاحكام من
 اما في كونه خاصا من وزنه مقام سامية في كل واحد على كل مكان العلماء السبعة في كل
 الى علماء شيعته وانه قد روي عن ائمة الاصول في اساس احكامها اجماعا على كونها في
 واحد من المجامع وروايتهم في ان ما في علمه في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 اسناد ما في الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 لوجود في الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 اجماعا عليه في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 ما ذكرناه في المحرمات في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 على الصحيح من روايات من ذلك في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 المحرمات في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 على وجهها في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 قد استوفينا ما يتعلق بهذا الفتاوى في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 شون المحرمات في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 سوفي ثم قال بعد ذلك في البين اما في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 ثابتة والخوف في ترك النظر فيها خاصا في ما في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 من الاغراض ظاهرة ان كان المحرمات في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة
 فباعت لم يحتمل على الا ما ارشادنا له في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة في حال الغيبة

كما ان يرجع الى اخبار النقاد ليحصل طريق العلم بالتواتر ولا يخفى ان المختص من عبارة هؤلاء
للشيخ في دعوى الملا من بين جماع سائر العلماء وقول الامام ولا يتماع مع اصحاب الدليل
ظاهر فيها علموا به وقال الشيخ ابو علي الطبرسي في اعلام زمان قالوا الحق مع عبادة الامام كونه
بذلك فان قلتم لا يذكرك ولا يوصل اليه فخذ بعلمك انك في حجة وضلالة مع الغيبة فان قلتم
بعدك الحق من جهة الادلة المنصوصة عليه فقد صرحتم بالاشياء عن الامام بهذه الادلة
ومع انما لم يذبحكم كما في الجواب ان الحق على ضربين عيني وسمعي فالعقل يدرك ولا يوشك
فيه وجوده ولا ضده والسمعي عليه دلة منصوصة من احوال الغيبة ونصتوا واولا ائمة الغيبة
عليه السلام وقد بينوا ذلك واضحا ومضمونا في كتابك وان كان على ما قلناه فالحاجة الى
الامام مع ذلك ثابتة لان قالوا اما الحاجة اليه من جهة الشريعة فهي ظاهرة لان النقل
الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يمتنع بحوزة ان يعدل الشافعون عن ذلك ما يبقوا ويشتمون
النقل او يبقوا فيمن ليس نقله حجة ولا دليلا يحتاج الى الامام ليكشف ذلك ويبينه وانما
يقول المكلفون بما نقل اليهم وامة جميع الشريعة اذا علموا ان وراء هذا النقل ما ما في ذلك
سد خله وبين التشبه فيه بالحاجة الى الامام ثابتة مع ادراك الحق في احوال الغيبة
الادلة الشرعية على اننا اذا علمنا بالاجماع ان التكليف لازم لنا الى يوم القيمة ولا يفسد
بما علمنا ان النقل ببعض الشريعة لا ينقطع في حال تكون نفيه لا امام فيها مستقيم في خوفه
من الاعداء باقيا ولو اتفقوا ذلك لما كان الا في حال يمكن فيها الامام من البروز والظهور
والاعلام والامانة انتهى ذكر الشيخ ابو الحسن الاول في كشف الغطاء عن الطبرسي نحو
ذلك مع هذا عليه ظاهرا والظاهر ان السيد رضي الدين بن طاهر ذكر اعتبار ربيع سنة
ذلك وقال الطبرسي ايضا في مجموع البيان في تفسير قوله تعالى سورة الاحقاف واما في ذلك
المسلطان الامانة الجاهلية قال في هذه الآية دالة على بطلان قول الامامة في جواز الغيبة
على الانبياء والامة عليهم السلام ثم ردعنا هذا القول غير صحيح ولا مستقيم لان الامانة
اتما يجوز الغيبة على الامام بما يكون عليه لا لانه قاطع يوصل الى العلم ويكون التكليف
العقل في تكليفه بذلك فانما لا يعرفه لا يقول الامام من الاحكام ولا يكون على ذلك دليل
الامن جهة فلا يجوز عليه الغيبة فيه وهذا كما اذا قدم من الجاهلية في شيء من الاشياء
الشريعة فانه يحوز منه ان لا يثبت في حال اخرى لا منه للشيء اذا انقضت الصلحة (الزعم) الى

كل الامور التي هي في حق الامام
بما هي عليه في حق الامام

كل الامور التي هي في حق الامام
بما هي عليه في حق الامام

ما دوى ان غير من الخطاب ما العز لكل الاله طال تكملانية لضعف انتهى ظاهره ونحوها
 الامانة على ما ذكره من كان قبله وفي عصره فيكون غير مثل ما تقدم عن نه نصي غيرة
 كما لا يخفى قال الشيخ المحقق في انقليو المرقى قال من ما الطريق الى معرفة احكام الشريعة
 غيبة الامام عليه السلام قلتم لا طريق لها كان ذاب حكما مسكبان الناس من جهة وصلاته
 ان احكام الشريعة مهله معظلة في حوال الغيبة لا طريق الى معرفتها وان قلتم الطريق لها
 الكتاب السنة والاجماع كان في ذلك التصريح بالاستثناء عن الامام بهذا الطريق
 ذلك مبطل فلو كان احكام الشريعة تؤخذ وتنفى عنه انه حافظ للشريعة قلنا الطريق الى
 احكام الشريعة بصور انكامل الحقيقة والجملة مع بيان التسهيل والامانة من له عليه السلام
 والنص المروي عن النبي وعن الامامة من بعده قولاً او فعلاً لا بد يتبين ذلك وهو قوله
 لم يتركوا شيئاً الا دليل عليه ثم ذكر من الطريق والاجماع ايضا وقد كمل في الوجه الثاني
 قوله كفى لك في العلم بكون الاجماع مع ثم قال صلى الله عليه وسلم لا يتركون الناس الحق والعدل
 في حال الغيبة ولا يبدلون ايضا الاستثناء عن الامام في معرفة احكام الشريعة لان احكام الشريعة
 اليها الاجماع وقد بينا ان وجه كونه غير دخول قول الامام فيما بين قول الجميع وانما
 منها من غير هذا الطريق ما انما شق بوصول جميع ذلك لباكون الامام العتقون
 النافلين فما دام النفا واصلا وعلته فمراحة تنقل الموازين فانه يجوز الاستثناء عنه
 وقع فيه خلل وانقطع العلم بالكلية وجب عليه الغموز اظهار ما عساه فيه ثم يقع الترخي
 في التمهيد كلام المصنف اعراض الشيخ عليه على ما تقدم فيما نقلنا من عبارة الشيخ فيما
 نحن فيه ثم قال وعليه ما يراه في لا يفتح ما ذكره الشيخ مما حوز علم المستدل له لا انما
 تستدل على صحة الحكم بالاجماع المذهب في اوضح ذلك تعلم اجماع علماء المذهب المختصة
 استثناء واحد منهم قطعا ثم ذكر ما تقدم محصلة في الوجه الثاني ثم قال فظهر ان ذلك ذكره
 السيد غير مقدح بما اورد في الشرح ولكنه يمكن ان حال السيد يجوز ان ينص على
 الشريعة مودعا عند الامام بحيث لا يطالع عليه غيره هل ياذكر في وجهه عليه كون فائدة اللطف
 بمعرفة ذلك الحكم الشرعي والعلم به معد ورا في فوائد لطفه لك ان يقطر التكليف في ذلك
 الحكم عند الامانة حتى بما اخرج الامام الى الاستثناء في من قبله فوات استغاثه
 معرفة ذلك الحكم فلا حاجة له في فوائد ذلك الطريق وهو نقل النافلين بتمامه كما كان ذلك

في بيان ما لا يخفى من ان
 الامام عليه السلام هو الذي
 لا يتركون الناس الحق والعدل
 في حال الغيبة ولا يبدلون
 ايضا

الى معرفة الحق في اتيان وجوب الامام في كل زمان مع استغناء الشريعة واسمها ما الى
 قيام الساعة يتعين وجوب راحة العقل في حفظها بعد ذلك كما ظهر في اذهانها في حال
 الادم ولا حافظ لها في الحقيقة الا من حكم في وجوب الامانة وادارة العالم ويحكم في زمانها
 وهو الرئيس الذي لا يجوز خلوه في باب التكليف من وجوده فيه لانها ان لم تكن محفوظة لم يجد
 التبدل والتحريف فيها هو ما في وجوب المانع على حقها ولا اختل من هو مكلف
 بها من بينها ان كانت محفوظة غلبت محفوظة الكتاب غير من الازالة في ابطال
 يكون شيء من ذلك حافظا لها وان حفظها الواجب راحة العقل في التبدل
 ثبت انه لا حافظ لها بعد موتها لان الامام القائم في ذلك مقامه ابطال حجة من مدس
 ما في ارضها قال ان الحق لا يجوز شراها قال الشيخ كان الذين منهم المخالف في قوله
 الكلام ان علة وجود الامام ان احدهما ان يكون الشئ محصوا بوجوده ولو عرفت
 ثم اورد بانه انما يكون محصوا بقوله المصنوع اذا كان بحيث يرى في شئنا الشريعة منه
 اما ان لم يكن كذلك فلا جواب عن ذلك قال لان عندنا الشريعة محصون في ما غيب
 هو الحق في ما بيننا لم يثبت فينا واختل وجه ظهور لسانها وذكر قبل لك في بحث
 في الطول الى معرفة شئ يتبين في القضية التي بعد ان يعرف في زمان عندنا في الامانة
 المصنوع الذي لا يخلو زمان التكليف من وجوب بعضه في زمان وجوبه في زمانه
 الشريعة معلومة لما التواضع عن الله والائمة عليه السلام واما الفروع فمعلومه ما العلم في
 المظنونة من النقل والاجماع والاحتياط بعضها واما عند من لم يقل بعضها لانا لم يكن
 له هو ما عد قول المعصوم من الطرق الى ذكرها في النهاية وهذا ينافي كلام المتقدمين
 وقد تقدم في اتمل الشبهة في الوجه الاول كلام المصنف في الاجماع والاحتياط
 فيه على الوجه الاول والثاني وقال في كتاب المعصومين بطلان هذا لكونه في وجه
 اتم في وقتنا هذا لا يصح لهم ولا يوجد في ذمتهم قطع العذر في فعل ما لا يوجد حثهم
 يدخل في حجة اهل العلم في الاحتياط من جهة واما ما يقع مع الناس في حكاية عنهم فاحذر
 ومن كان بهذه الملة لم يخرج ان يكون ما اعتدوا من حرقوا التوبة حال الامانة لو كان كذلك لما
 بطلت الحجة عليهم في ارض الله وعدم تواضعهم والشد في حجة ذلك في بطلان حجة من لا يملك
 للشيعة ولا بعدا لخصاص هذا النوع من الاستدلال عندنا بالانصاف الى لا بعد الحجة

كلام المصنف في
 كلام المصنف في

كلام المصنف في
 كلام المصنف في

كتاب الصلاة
مسألة في حق من
نقص

اولئك كلها اصلا فلا يلزم ان يكون محذورا عند علي الاطرافي وحكي بن طاووس كتاب الايمان
عن كتاب الحج البرهان انه قال عقيب الطعن على من ادعى جواز القول بسك نضر شهر
رمضان وقلة العائدين به ما هذا القطة وما يدل على كونه عظم جند ان فيها عسلا
هذا وهو ستة ثلث وسين ثلثا ورواه وفضلا من كانوا اقل عددهم في كل عصر
بجمعون عليه يتدبرون ويفتون بمحنة ودعون الى جوابه كسيدنا وشيخنا الشافعي
ابن محمد الحسن ادام الله عزه وشيخنا الثقة في القاسم جعفر بن محمد بن قولويه يده الله و
شيخنا الفقيه جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه وشيخنا ابي عبد الله الحسين
علي بن الحسين ايداهما الله وشيخنا ابي محمد مهران بن يحيى ايداهما الله في ذكر في الاقبال
ان الفقيه انصرف في هذا الكتاب في حق بن قولويه وفي بيان ما لا يخرج محمد بن احمد بن داود الفقيه
كتب كتابا في القصر على كتاب ابن قولويه في هذه المسئلة ثم سفل الفقيه كتاب مصابيح التوفيق
ذهب فيه الى مثالي الشيخ الفقيه ورجع عما كان عليه في الحج البرهان بما يروى من جملة اخينا
الرومي الثالث في الاجتماع وروى عنه يقتضوا خلافا ونقل بعض العلماء هذه قال ان القول
بعدم نقص شهر رمضان قول جليل من العلماء والاعاظم وان يثبت الرواية قد جعلت العلامة على
العلم بان حديث احمد ذهب اليه شذوذ وهو باطل لا حديثا في هذا الموضع وشذوذهم
والاعاظم قال به ان حديث الرواية قد عمل به في الحديث كانه فيها اثم وجعلت علامتهم هذا
وما سبق مما يقتضوا اضطراب المسئلة كاليمين في ذكر كتاب الفقيه في حكم المحسن في
الغيبه انه خلفت خطبائي في ذلك وعد من جليل المؤمنين في حصة الرواية فقرر الشبهة
على طريق الاستحسان قال ولست ادفع وجه هذا القول وانما اصوات عدله عليه ولا ايضا
يدري ان يصل الى الانام بعد ظهوره فان هذا القول عندنا اوضح من كل ما تقدم لان
الحسن هو جوب القاسم يرسم فيه قبل غيبته كما جازيها اليه فوجب حظه عليه في
ايامه ثم استصوب اخيرا ذلك في تمام الامام خاصه وتبين اليك على مقتضى ذلك في
انما خلفت خطبائي في هذا الباب لعلنا لجلها اليه من جميع الاعاظم وانما عند ذلك لموضع
تعليل المحض مع اذنه الدليل بمقتضى العقل والاشرف في الاصول في خطر النص في غير الملوك
الاباد في الملوك وحفظ الودائع لافها وتحتحق انتهى هذا بما مضى في الرواية
دائما على الاحكام الواقعية لا ولية الا لاهل البيت صانبة الامانة لها في كل عصر

الشيخ الفقيه
ابن محمد الحسن
ابن علي بن الحسين
ابن بابويه
ابن قولويه
ابن داود الفقيه
ابن احمد بن داود
ابن محمد بن علي
ابن الحسين بن بابويه
ابن محمد مهران بن يحيى
ابن علي بن الحسين بن بابويه
ابن محمد الحسن ادام الله عزه
ابن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه
ابن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه
ابن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه

اهل مصرنا عليه لقوله تعالى ان من بعضكم بعضا الآية وكل العلامة التي تدبرها عن صلوة
 الصديق امثال ان احبنا من بكر الجماعة فيها سبب الاخطئين لكن جهوا الامانية يصلون
 هاتين الصلوتين جماعة وعلمهم محمد وهذا ايضا يشهد بان ذكره قال الحق المصنف ذكر
 الاقوال في خبر الواحد وكل هذا الاقوال مخرجة عن الترتيب الوسيط اصبوا ما قبله الاصل
 فذلك القران على محض علم وما اعرض الاصاب عنه وشد ويجوز ان يكون هو ذكروا
 مفصلنا ثم قال اما ان مع عدم الظن بالذاعى المخالف لضمونه يعلم فلان مع عدم الوقوف
 على الظاهر في المخالف له يتبين ان الحق لا يستلزم غلادى الاصاب على القواعد الباطل خفا
 الحق بينهما انتهى هذا يقتضيه واطه الشيخ في لوجه الثالث في جعل عدم الوقوف على المخالف
 بمنزلة الاجماع وكلاهما خلاف مقتضى كالمعنى تحت الاجماع وغيره واصل هذا من خواص
 عنده ولا يجري مجرى القول والقنوى قال في القصة ايضا في كيفية الفصل والترتيب و
 سيد فضل راسم ميانم ميانم ميانم وهو انظر الى الاصاب ثم قال واعلم ان الترتيب انما
 وجوب تقديم الراس على الجسد اما اليمين على الشمال فغيره من ذلك الى قال الكنى
 اليوم باجمهم بقون بمقديم العين على الشمال ويحصلونه شرط في صحة الفصل وما في ذلك
 الثلاثة ولبنا علمهم في هذا مع ملاحظة قوامى ساو كبره ويا بوى الى جهة مثل هذا
 الاجماع عنده وهو يستقيم على الوجه المذكور وقال في المخرجاتين في الايضاح في كتاب الشيخ
 الكلام فيما ياجل البيع ان من غاد المجهدة انه انفع لمجهدة الى التردد والحكم بخلاف ما
 ان ساره اول لم يطلو ذكر الحكم الاول بل ذكرها اذ اجتهاد الى ثمانية في موضع اخر لبيان عدم
 انقطاع العمل اجتهاد الاول على خلافه وعدم انقطاع العمل الفصل العشر الثاني في كل
 منها وان لم يغفل في الاجتهاد الثاني منه الاول بل معارض له ليدل على انه انتهى الى الحق
 ان هذا مع عرفه من الاستسكال التردد ولا قصد يكون المعارض اجماعا ووجب القنوى
 خلافاً الاول وان لم يوجب القطع بطلان ما مع القطع بذلك فيجب بطلان الاول كالانقراض
 فقال في كتاب الحق وقوابض هذا الكلام في مكانة الذي قلنا من غاد المجهدة بين اثنين
 اجتهادهم في المسئلة ولا يغيرون من تصحيحهم ما تقدم يعلمون كيف عليه من ذلك الحكم
 وانه قال به ما قال قال عند الكلام فيها اذا سلمت له الكافر في ثناء الاستسكال على قول
 ان عليه قصد لاجماع اهل المصرا الثاني قال في كتاب الفرق عند شرح قول والده في طلب

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب الحق المصنف

مسئلة في الفصل

كتاب الحق المصنف
 الايضاح

مسئلة في الفصل الثاني

مكرر في المتن

الحقيق لو حمل قوله لا يجوز على الكراهة لنعقد الاجتماع انتهى من العلوم ان المفيد ليس بامام حتى
 افقه طائفة متابعيه ولا ممن كلف قوله وجوبه ووافقه فدعوى الاجتماع بحجة انضمام
 قوله على خبر ثبوته واحد هو في الشيخ المجهول تاريخه في الجملة مع استغناء به وهما لا يستقيم
 الاعلى الوجه المذكور ونظائر ذلك شاعا في كلامهم كقولهم ان المسئلة الجامعة ان كان رد
 فلان كذا وكذا به الغلاني مناخر في التفسير عن كتابه الاحراء عن سائر كنهه وان صح فصل
 كذا عنه ونحو ذلك ومع ما ذكره على التمهيد اننا لا نلزم من جهات عديدة منها عدم
 قطعه بمبدأ مبكّر منهم بل نستظهرها من عباراتهم مع ان مبنى الاجتماع المحصل على القطع
 لا النقص فتدبر وقال في كتاب البيان ونظام ابن الجنيّد بن أبي عمير في المعنوي راجع الكتاب
 وان لا خسر فيها والاكثر على جوبه هو المعتمد لانعدام الاجتماع عليه في لار منه للناقلة
 واستنباط الروايات منه انتهى قد تقدم وما ياتي عنه ما ياتي في جمع ذلك وقال الحاضل المقلد
 في قول الشيخ وفصل القواعد في شرح المبادئ حجة الاجتماع انما هي شاملة على قول
 المعصوم ودخوله في الجمع قال مع ذلك في مسئلة ناقصة اليوم مطلقا بعد فصل
 خلاص الاستدقاق في ذلك وانعدام الاجتماع بعد على خلافه في قول الشيخ بحجة ليس المراد
 للخطب بوجوه منها افتراض مخالفة حصول الاجتماع اليقيني كما هو قوله وقال ايضا ان الاجتماع
 منعقد اليوم على عدم اجزاء الواحد من اضطراري عرفه وجمع لا يفرض ابن الجنيّد بن أبي عمير
 وانما الخلاف في غيره ذكره قول ابن دبر بعد وجوب ملك على المصد ودوقال الاولى
 التمسك في الوجوب بالاجماع فان الاجتماع انعقد على جوبه خلافا لواحد غير خارج قال
 ان الاجتماع انعقد بعد ابن الجنيّد على عدم دخول الرواية في الموجد عنه الادبها في كون
 الامع الاشهر وذكر خوفه العاوات في بطلان شركة الوجوه والوضعية اكثر من التمسك
 مع عدم اجازة الوارد في بعض مسائل الرضا وفي جواز تكاح غير لها شبيه لها شبيهة
 اذا كان احدا بوبه حرا ومدا فتقار الفسخ بالعيوب الى الحاكم وعنه في المذكره ونظام ملك
 جميع المهر بالمصد وكون عدها كالمال في الطلاق بالوضع وعدم اشتراط الطمع بالمخصوص عند
 الحاكم وحرمة الطمان القضيض والانشين وكون المزرع في الارض لنفسه كالمالك وغيره
 اجزائها وخصا على شفعه بالاشغال بالبيع وبوجهه التبرك وتقسيم ولا دلائل المال
 الموروث للمذكر مثل خط الانشين ومساكنه او لا ولا دلائل المورث وعدم اثنى الجمع

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن

مسئلة في المتن

مسئلة في المتن

مسئلة في المتن

مسئلة في المتن

الاجزاء والاولى كون الارض بالاولا ثانيا للشمس على المقودون العكس غير ذلك وكذا في
 كثر العرفان في ان لينة الارض الثلثين لاربع لينة الثلث والجمع اقل من قول كبر اوليه
 الفتوى على ذلك ولا يتبادر الكفر من كثرها وى لنا آخرين وذكره بعد التصريح بنقود
 نفسه يقول وهو الحق والاضح ونحو ذلك ولذا قد يعتبر به في قوله تعالى الاضباب كما في الا
 مؤن القاطن قبل المصاحف هذا نظير ما كان يذكره من فتوى في الهبة في دخل بولس اذكر
 في مسئلة ان على ذلك اى حدها الاضباب يحصل كالم العبد وغيرة فاذا كثر الجمع بين متخذ
 الاجزاء وطرقة في الفتوى وبما يتبع هذا مع عدم القطع بالحكمة لانه لا يجمع دعوى الاجزاء
 من تبرر وقال بر فهدى في المهادب في بعض المسائل ان الاجماع القرينة حجة قاطعة لدخول قول
 العصوم فيه قال مع ذلك في تزويج بنت لاج او لاج على القه والخاله ان يحرم به جماعة
 الامن العبد بين وعد انفسه واستبقها الاجماع وبقية ما تم بالانتهى من هذه الاضباب ما
 في اباخ الآمة العطلان عليه الاجماع من القرينة الا من منقذة لا تعرف عنه قال في اشترط
 قطع الاوداج في لينة كذا ان لا خافه ان يوزن ذكر الاربعة بل هو من ذكر الشيخ والعقد
 عليه الاجماع وقال في مثل السراويل على ان يكون الصانع في وهو متروك واصد عليه
 الاجماع على جازاه واسبقه من روى دعوى الحق الاجماع على جاز طلاق الحاصل العبد
 بانه حصل بها عشر الصداق ومن المحدث لا يقرض المظالم في قال العبد في غلبه
 الزم في حكم الوصية بالسند لان على الاضباب ان لم يستدل في من هو مخرج قال في اشترط
 قطع الاوداج الاربعة في اشترط الشيخ وانعطف عليه الاجماع وهذا انما يوجبنا اتصال
 الوجه المذكور وقرى في تمامها ان الوصية في السنة المحرقة بعد بولها وقال في كثر العبد
 ما اجمع عليه الاضباب تسكن هذا في بيان ما ذكره في تحقيقه ان لخصه في كتاب
 التكاثر من شرح القواعد ان عصمة امة يتبين اصله عليه والامن المصانها من ابناء
 العصوم بينهم ولا دخل غيره في ذلك ولا في بينهم وبين سائر الامم بل قال في تعليق
 الشرائع ان حجة الاجماع ضئيلة انما هي بدول المعصوم في هل العبد من هل العبد
 ومع ذلك قال في لم يقنع الحق خالف ابن بابويه في عبيد ادعى الاجماع على كثر
 الفناء لا يرفع حدا لا يقرض القول برضه لم يقدما ونفاه في شرح القواعد عن ابن
 عقيل ابن الجندب في حكم المستطاعة قال فما اذا رز الاجماع الاضباب بعد

مسئلة في كثر العبد
 بالخطيب

مسئلة في كثر العبد
 بالخطيب

مسئلة في كثر العبد
 بالخطيب

مسئلة في كثر العبد
 بالخطيب

مسئلة في كثر العبد
 بالخطيب

مسئلة في كثر العبد
 بالخطيب

على البناء على الوجه المذكور والحاصل ان كثير من كلام المتقدمين المتأخرين غير معتل
على ما ذكره من تذكره في الاصول الجاهلية لا ينعقد في الموضع حجة كذا قال من معظم
اجماعهم المتأخرين في ذلك ولا يمانا بسقوط الاجماع المكتبة هذا ظاهر ما لم يمانا
الذين اخذوا بسيد غير قصير ومن هنا تراهم في كثير من المسائل التي لها اصول مختلفة يجادلون
بعضها خلافا لخالفة واحد فيها واكثر من علم سبب بعضها الخلفاء بعد وجدانها
فيكون ذلك للعلم بانفاق كل من هو من العلماء المعروفين على فرض صحة ما ذكره او ادعاه في
المسائل النظرية كما سبق بيانه مفصلا ثم انه قد استعمل الاجماع واخرج به جماعة اخرين
من قد ما في الاصطحاب اصحاب الائمة ولم يظهر منهم اذنه ما اعيد الشك والناء على التو
الثالث بل بما يظهر من بعضهم خلافه كما هو ظاهر ايضا مما استعمل من داخل في ذلك
ما تقدم عن ابن قتيبة من تمايزه للاختلاف في اخبار الامامية وشكوا الى ان منعه
صلوات الله عليهم من مرويهم بان اخذوا بما يجمع عليه وكذا ايضا ان ائمة واجمة طائفتا
مخروصة ما ذكر الشيخ ابو اسحق بن عيسى بن عوف وهو من قد ما في الاصطحاب من الطائفة
التي يجهل في كتاب النافون فقال ان خلاف الشيعة كان لغيره الامام فاجتمع عليه
الخلفاوية بعضها الى صلة وقت ما ياتي من كلامهم في بعض الجواهر وبغيره لما يظهر
بالشيخ والمراجعة لروايت كتيب الاخبار وطلالها وبما حذا الامامة من كتبهم ثم فيها وفي
هذا الوجه اننا لنبين من افضل سبلها المعاصرين وبما انقلب لا استأثر به فيهم
طاب ثوابه بان وجود الامام في زمن الغيبة لطف قطعاً مثبت به كل ما امر لوجه الغيبة
واستفاء المانع ومن ذلك خط الشريعة على أهلها وادب الجميع على المناظر وان شاذهم الى
وبان هذا اللطف قد ثبت وجوده قبل الغيبة بقي بعد ما ينبغي لسان ما كان عليه
ذلك قبلها فكذلك بعد ما وقع حجة نعم كما هو معلوم فعدم الرد لا رشاد دليل على ان
الهما الوقوع الاجماع على الحق عدم حصة على هذه والكلام مع فان خوف والغيبة
قد يمنع من ظهور الامام قد يمنع من ظهور الاحكام في ظهور الغيبة معا كما بان
يتم شي مما ذكره مع ان اثبات هذا الفصل الاصل لا استصحاب ما لم يثبت بالارادة
استندوا له ايضا باخبار كثيرة متواترة في استظهار انها الدلالة على ما للفتنة
بعد الغيبة وتحقق الزعم في المائل المدة الى الحق من الامام فيها اذا تفتي بانه الذي

كل من لم يثبت في الغيبة

كل من لم يثبت في الغيبة

كل من لم يثبت في الغيبة

كل من لم يثبت في الغيبة

يتمنى ان قوله مجزى في الشبهة يجري على طريقة العامة ايضا الا ان على طريقة ثانية لا تنفك
 الى المتيقن والامام وعلى طريقة ثالثة لا يكون الاجماع ثم من الأدلة الاستدلالية على الاول خاصة والطريقة
 العلم يقول ان قوله جهة بعيدة وجعله يجري على طريقة ثالثة ايضا في زمن الحجة وياتي نحوه في بيان
 رؤسا المذهب يقول مطلق هو في نفسه يفظ في السنة عندنا وعندهم في بعض النسخ
 ولا يستقيم في اخرى لا يماند كما تراه الطريقة استحال الاجماع العلماء على الخطأ في الحكم
 نواحي الظاهر في حادثة يجري ايضا على طريقة ثالثة ان الخطأ عندنا يتحقق باعتبارنا
 قوله الامام كما يتحقق باعتبار مخالفة سائر الأدلة عندنا لا يتحقق بانك بل مخالفة
 سائر الأدلة المتبعة عندهم لم يسمعوا القطع بالحكم او الظن به ايضا وقبيل ايضا عندنا
 لا قول رؤسا المذهب للاجماع والمقتضى والغير مهم ايضا مع الاتفاق ومع ذلك لا يتحقق
 شيئا ذكره او اكرهه في اجماع علماء عصره احد خاصة الايمان بدعوى الاستناد الى العامة
 اللطف فيحقق فيه اثما وبعبارة جريئة اتفاق علماء الحق الذين لم يقل معلومة في حق
 عندنا معلوم العامة باعتبار نفسه في زمان الحجة وعند الخاصة باعتبار وجود الحق
 انفسوا لانهم من خطاهم او من بقاءهم عليه فينوبت حجة دائمة على وجوده دائما وهو
 هو ليس من قبل الامامية الا في عشرة دون سائر الفرق لا سيما في ذلك مقتضى هذا
 الوجه ايضا وبقية جندنا ذكر الشيخ من حصر طريق جهة الاجماع في ذلك مضانا الى ما
 تقدم وياتي في سائر الوجوه ومع هذا كله فهذا الوجه فاسد عندك قطعاً لوجوده عند
 من العقل النقل لا يبع الفهم فكلها واحدة وانما في الوجه الاول وقبله الى بعضها
 اقتضاها المقتضى حيث رجع عنه وحكم بخلافه وصريح في موضع من الثاني بما يؤكد ايضا
 فانه ذكره ولا ان امير المؤمنين كان منه بعض الله بغير حجة عقلية في حال اليقين
 ومما لا ريب فيه ان الاستدلال من مسبق الامر عليه لغيرك والله لما افضى الامر الى
 بعض اليقين من الوجه الذي استحقه ولما ان الكلام في لك وبينك الحقيقة لم تتأخر ولم
 يحل منها في حال من الاحوال ولم يمكن من تتبع احكام القوم وكان يقول لفضائلهم
 قدس الله بها اذا حكم فقال احكموا بما كنتم تفكرون حتى يكون الناس على جملة او نحو
 كما تخطي ولورد في خبرك من كلامه ثم قال فلن قبلنا فان كان عليه لتأخرهم في

الجمال العجيب في
 كلامه المضي في
 الشافي في

احكامهم للفقهاء في بيان تكون مضافا لبيان مجرى الشريعة ووقع الملك بها وغيره من الاحكام
فلما لا شك في انها اذا اقتضت بسبب موجب الامتناع فان احكامها جارية على من حكم بها عليه
وواحدة موقع الشريعة قد يجوز ان تؤخذ الصرورة في سببها مما لا يجوز استنباطه لولاها
كما قد تؤخذ في سببها لغيرها وهذا كلام جيد جدا وهو ياتي في جملة ما تقدم عنه في
الشافعي وغيره ويضاد ما قلنا كما لا يخفى قال في بعض مسائله ان ميل المؤمنين لم يكن
ايام مناشرة لغير الامم متصفا على اختيارهم ومنه كما في ثبوتها وكان في حقها بدلالة
لا عذمة وطالب على عثرته ولهذا قال القاضي ان في كلامه المتقدم ولولا هذه الحالة لما اقر
كثير من الاحكام التي كان يرى خلافها وقد بينا ذلك في كتاب الشافعي وشرحنا انتهى
هذا ايضا بشهدنا قلنا ولا يخفى ما هو معلوم وسجوانه ان خروج النبي صلى الله
عليه وسلم الى المدينة اقر الى جميع الافاق وتبع جميع حكمته لتاسر ان غلبته
في الشبهة القارضا كما في تأليفه كثير مما ظهر من قبل معطلان ذلك من المشاغل
ما ذكرنا ايضا قد ذكرنا الشيخ في جملة من كتبه قوله الشافعي ايضا بحسب ما سبق اعتمد
عن ذلك لقول به بما لا يخفى بل لا يشك في ان النص في المذكور الواضح الطلاق والتحقيق
ان ذلك هو الحق الحق بالانتماع والادعاء والقول ثابت المنطبق على ذلك العقل
والقول وشواهد الوجوه وان كل قول كما قال المتخصص غير من تترك الاولياء والاعلان
في سبب استناد الامام عليه السلام غنم وفي كون ما مات منهم من فوائد ظهوره وتضمن
قبل انفسهم وانهم جميعا مكلفون بالاحكام الواقعة لاولية الثابتة حال ظهور الامام
بمكنته واستبالاته عليهم ولا كما قال في الطرقات من عدم خفاء شيء مما يجب ان يكون
عليه دليل او يصل اليه في حق من لا ينفذ دأه خاذا ذلك بحسب العقل قد منع من قوله
كما سبق لا كما قال الشيخ الحق من نحو ذلك كما قبل قولنا في السبب استناد الامام القائل
هو الاخذ ومن في حكمهم خاصة كما انهم هم السبيل والناشرون على نازله ولا يشاء
والا قضائه صلوات الله عليهم من استناد الخول والجيش العقل من انوار الواسع
وموانع الانتماع بهم وتضمنه وان الاوليا غير مكلفين الا ما يلزمهم من طاعة حكمه وكونهم
لذلك وفيهم حسب ما دللت عليه لادلة الشبهة وحسب لرحمة فيه فكتابنا واقرين
الائمة الذين هم السبل الى تقرب من الطاعة وتبعد عن العصيان لان الطاعة التكاليف

الفتنة
في بيان احكامها
على من حكم بها عليه

اتباعهم فاعلموا ان في نفس الامر هو الحكم الواقعي الاول والثاني المستبعدا الظاهر في
 كان باطلا لا يجوز ابتلاء فضلا لا سوغ الاثمة عليهم التمس العلم وما قدر والمعرفة الاحكام
 مؤدية اليه وما اوتموا الاخلاق بين احكامهم ولو جبر على الله تعالى نصبه لبل على الحق
 المطلوب منهم بحيث يمكنهم لو طوعوا اليه تميزه من غيره فاذا وقف على ظهور الامام وازلتنا
 من يوثق بقوله وجب على الله يمكنهم من ذلك وجوب على الامام للقيام بحسبنا امكن فحقه
 الا انهم تكليفهم بما لا يطرب لهم الى معرفته مع عكس تفسيره منهم ومن بعضهم في ذلك لان
 ذلك ما باعتبار تقصيرهم حجة في الاجتهاد والطلب لقصور خلافة واعتبار تقصيرهم
 اعانة الامام وممكنة وغيرهما مما يتوقف لقائه والاستفعا على طاعة فيلزم اشراكهم في محرم
 ولا يخرج من صفه المحرم عروضا الجمل بربط او مركبا ولا يتابع شهادة لحوال الامام به
 كونها من لوازمه فيلزم ان يحكم بقسمهم واقفا وهو يقتضي زنة مع جميع الاحكام المترتبة على
 عدالته مما يتعلق بالامامة والقنوق الحكم والولاية والرواية والنهاية وغيرها ويحرم
 ذلك في حصاب سائر الاثمة عليهم لاشتمال ايضا بل الامور لنفسه عليهم اعظم اشتدادا
 اليه سابقا ويحرم ايضا بالنسبة الى ما فات من سائر فاعلم الاثمة ومناصهم الى نصب اوليها
 فانها ايضا ذكره شرع سواء بل هي عند المحققين ولي بايجاب نصب الامام من باب اللطف في نفس
 تعليم الاحكام الشرعية التي يمكن دفعها بالكلية عندهم كما حصرها بالعلم بها دائما على
 اي حال خالفنا ذكرنا خارجها فلما قلنا هذه ضرورة البطلان والنقص في الفتاوى على
 المستقرات صيته باسرها بخلافه ويلزم ايضا ان يتشأى ولو الاقذار وامل الجزم بالمطلوب
 بالتحوف وغيره كالامام في جميع ما ذكر وهو ايضا بين الفتا اولا تكليف بالالطاف ومجرح
 امكان اقدار الله للعاجز مع صدق عزه على الاعانة والانتفاء لتمام لا يكفي في الحكم
 بتفسير تكليف بما لا يطرب للمعرفة فان التكليف منوط بالاشياء القائمة بالحقيقة
 بلا تكليف لا بما ثبت في علم الله وقد رتب على تبيل النفس والتغدير وعلى هذا فبعض اصل
 التوابع العقاب ايضا اذا ثبت ما ذكره لم ان يقال انه يجوز اختلاف لتكاليف بخلاف
 الاحوال والاثمة فيلزم البنا على ما قلنا كما لا يخفى قد تقدم عن الرضا في الثاني شهيد
 به وصرح الشيخ في الاستبصار مواضع من الامامة بما يقتضي للمع انه موعدة القائلين
 بالوجه المذكور في ذلك ما ذكره في قول الاستبصار حيث ان اذ لم يكن العمل بواحد من الوجهين

لا يكفر بالاثمة
 لا يكفر بالاثمة

لا بعد طرح الامر جلة لتصادفها وبعد لنا ويل بيننا كان تعامل يصاحف في العمل انما لنا
 من جهة التعليم ولا يكون العلم ان بها على هذا الوجه الاختلاف وعلى كل واحد منهما على حدة
 ما على عليه الاخر مخطئا ولا تتجاوزا حاشا لتصور ذروى عنهم علمهم لشلم منهم قالوا داود
 عليكم حديثا لا تجدون ما ترجحون به احد على زعمنا ذكره كنهم محزونين على انهم ظلمة
 بتعليل ارباب في الوجه الواحد بعينه فمن ذلك ما ذكره في نسخة عدد كتابه وحوار العمل انما
 الاحاد فقال فان قيل هذا القول ثوري ان يكون الحق جهنم مختلفين في العلم احيى
 مختلفين في العلم ومن حال ائمتكم رسيوكم خلاف ذلك قيل المعلوم ان ذلك لا يكون الحق
 في جهنم وجه من خالفهم في الاشياء فاما ان يكون الحق في جهنم اذا كان ذلك صادقا
 من خبرين مختلفين فقد بينا العلوم خلافه قال الذي ينفذ عن ذلك بان من
 يمنع من العمل غير الواحد يقولون سنهنا اخبار كثيرة لا ترجح لبعضها على بعض الا ان
 بها غير غير فلوان تبين خوار كل واحد منهما العلم بواحد من الخبرين يكونا كغير
 وقولنا حق وعلى ما ذهب هذا القائل فكيف تدعى العلم بواحد من الخبرين انما الله قد روي
 عن الصادق عليه السلام انه سئل عن خلاف في الواقعة خيرة ذلك فقال عليه السلام انما
 خالفهم فيهم ترك الامور خلافهم ثم اضاف لا خلاف في ان الله هو مملو لان ذلك يمكن
 جائز لما جاز ذلك منه ثم ذكر الشرح بعد ذلك ما تقدم عنه في الوجه الاول الى ان قال
 ان العمل بهذه الاخبار كان جائزا لما جاز ذلك كان يكون من عمل غير هذا انما يصح
 مخالفه مخطئا وتركها لتفريق الحق لتفريق مداد في تركه لك والعقل لا دليل
 على جواز العمل بما علوه من الاخبار قال فان خالفه حاشا ان يقول كل سئلة ما اختلفوا
 فيه عليه دليل فاطع ومن خالفه على سؤليز من انفسوا الطائفة ما خالفها وبطلان التيقن
 المتدبرين كلهم فانه لا يمكن ان يدعى على احد من هذه جميع احكام الشرع ومن بلغ الى
 هذا الحد لا يحسن بكائنه وعجب القاطن عنه ما تكون وان اسع من نصيبهم ثم نصليهم
 ما يمكنه الا ان العمل بما علوه كان حشا جائزا وخاصة على اصولنا ان كل خالفه في كل
 فلا يمكن ان يقال خطاهم كان صغيرا فاختص على يد هب اليه المنة فلا جاز ذلك لم يقطعوا
 المواة وتركوا النفس في التضييل انتهى ذكر في الباب لشيئا اخرضا في ذكر بعضه في
 القول بالفرق عند هذا القول انما ذكره في هذا الباب لشيئا اخرضا في ذكر بعضه في

كلامه في العلم
 كلامه في العلم

قال في
 ذلك

الكتاب في الأصول
الكتاب في الأصول

منه قال في مقام الدخول الخالقين المألمين بحجة خبايا الآحاد فان قيل فما قولكم في المواضع
الثابتة التي يقطع على أنها تواتر اتصالهم بأحكام الشريعة اليس كان يجب عليهم القول بانتمثال
والحال ليس هناك طريق يصلون بأحكام الشريعة قيل لا فاضت المسئلة في الموضوع لذلك
ذكر في الاستدلال فلا حظنا من ذلك جوابا. ان احدهما انه لا يجب عليهم القول بهم وبغيره ان يكونوا
مستكين بحكم العقل الى ان يقطع عنهم بأحكام الشريعة يجب عليهم العلم ثم ذكر الجواب لا
واما الذي ما يقتضي بطلان الاول وقال في بحث الاجتهاد ان ما يصح تغييره في نفسه حرمه من حسن
الى التعبد من الخطر الى اباة فلا خلاف بين هذا العلم انه كان يجوز ان تختلف المصلحة في الفناء
يكون حسنا في يد يكون فيها من غير وما يصح من يد في حاليتها بحسن في حاله اخرى
بخلاف ذلك بحسب اختلاف احوالهم وبحسب اجتهادهم الا ان مع تجوز ذلك في العلم هل يشب
ذلك في الشرع ام لا ثم نقل الاقوال في مسئلة التصويب والخطئة وقال والدواء له
وهو من جميع شيوعنا التكلمين المتقدمين والمتأخرين هو الذي اخذنا من
المحقق اليه كان يدعي شيخنا ابو عبد الله ان الحق هو احدان عليه ليلان خالفه كما
فاستأثم قال واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القول بالقياس على اخبار والاختلاف ما
طريقة التواتر وظواهر الفرقان فلا خلاف بين هذا العلم ان الحق فيما هو معلوم من ذلك وانما
اختلاف لقائلون بهذا من الاصلين فيما ذكرناه وقد دللنا على بطلان العلم بالقياس خبر
الواحد الذي يقتضى الخالف بروايته وادانته لك دل على ان الحق في الجملة الوفاها للعلم
المختار وانما على ما اخرجه من المتوالي الاخبار والمصلحة المقتضية من جهة الخاصة فلا يقتضى لك
لان عرضنا في هذا المكان ان بين ان الحق في الجملة الخفية الطائفة المختصة دون الجملة
التي خالفوها وان كان حكم ما يقتضيه الطائفة والاختلافات بينها الحكم الذي مضى الكلام
عليه في باب الكلام في الاجتهاد لانا في بين القول بانتهى لا يخفى في هذه العبارات ان
بما ذكرناه والمناسبات لما ذكر في الاجماع وما يبيك في ذلك ما ظهر منه من نفسه فضلا عن
العلماء واصحابنا لا يمتنع من شدة الاختلاف والاضطراب في الاحكام وكذا ما صرح به في
على حجة اخبار الآحاد لم يمتنع من طرفنا وانما اصحاب من غير الله والائمة عليهم السلام كما
يرجعون اليه لا يكونون عليها عند الاختلاف فيعلون المحضوب بها ويعترف بخصومتهم
بن ذلك مع عدم وجود الفرقان الموحدة امامهم وصرح ايضا كما صرحنا ان اجاءهم على ذلك

الكتاب في الأصول
الكتاب في الأصول

تجزئ طعية لا شأنا لعل قولنا انصترو وجهه لا شتمها بذلك هو ان على طرقتين كان في
 المسئلة دليل موجب للعلم عند نهو التجزئة والا لا فائدة بقوله ان لا شتمها لغيره من الوجدان
 قولنا يعلم حقيقة حدثها لا يقينه لوجود مجهول النسبة في خبره او وجهها يعلم انما الحكم
 فيها او كون احد ما قولنا انما قول الله تعالى قول بينه من قبل ولا فرق بين القولين او خبر
 في ذلك وان لم يصح به وكذلك الكلام في كثرة القولين والوجهين كما تقدم الاشارة اليه
 لم يرضى بمقتضى مسألة فلا يوجد عند موضع صحيح من خبر الواحد لا ينافي عند اختلاف و
 انضباط الاقوال فان كثرة البيان بحال الواحد الغير موجب للعلم كقولهم مفسر وكذا بنظره والاول
 فلا كذلك فالاجماع على خبر الواحد قول بل على ما قلنا وقد حكى لك خبر من العلماء
 كما حكى كما ياتي فصل في الاجماع المتقول عن ابن طائوس قال نقلت عن الحسن في الجملة الاول من
 البخاريان عمل اصحاب الائمة على اخبار الاحاد اليه لا يخذل العلم في غصدهم منواتر المالكين
 انكاره انتهى تحقيق ذلك بطلب غلة وقد اتفق العلماء على ما خبروا لا خاد لا تكون له علم
 ومع مفارضة عن كتاب نحوه على ان ذلك ثابت مع احتمال كذبها وصحتها وانما هو انما
 في الوجه السادس عن الرضا في الخبر ان عمل الائمة بموجب خبر لا حجة لا يكون لبلد على خبر
 عند من حوز العلم بخبر الواحد لا ينافي ذلك جازان يجمعوا على ان لم يكن صحيحا
 في الاصل كما انهم يجوز ان يجمعوا على شيء من طريق الاجتهاد عند من لم يكن طريق ذلك
 العلم واما ايضا على الطريقة القدية والنهاية وجملة من القامته بخود ذلك او قريب منه فقد
 ايضا في اول الرتبة الجملة من كلامهم في ذلك ومن الجهابذ الشيخ مع ما ذكره في موضع
 من القدية ما قد يعلم كذا بالخبر ان يكون لو كان صحيحا لوجب تمام الخبر على الكلفين فيهم
 فاذا لم يتم به الخبر على ما اطلنا ان القلة في ذلك ان الله تعالى لا يجوز ان يكلف جانا فضلا
 ولا يبرح علمه في معرفة ماذا في ذلك وكان ذلك العمل قاطبة العلماء لا العمل في العلم بالليل
 انما يجبان بفعل الكلف ان كان طريق العمل يجب وروى الخبر به على ما يعلم خبره المبرور
 من جهة الكلفين ما يبرح من روده فاذا لم يبرح لك ما لم يطل ان الله لا يجوز ان
 طريق اخر يعلم به حقه ما تضمنه ذلك الخبر فيفسح بذلك الطريق عن خبره لا يبرح على ذلك
 ولذلك يقول ان الخبر اذا صلحت لا تقوم به الخبر فام قولنا انما قولك مقامه اذا اوجب
 العلم ومنا الخبر به قوله وقد انجز العلم في ذلك ان ما تضمنه الخبر اذا كان من باب الدين

كلامه في الخبر الواحد

مفهوم الخطاب في
المتكلم في الكلام

مصلحة المكلف فلا بد ان يكون للمكلف طريق الى العلم به فان كان خاصا لم يترك طريق العقل والادب
ذكرنا من قول الانام لانه اذا لم يكن احد هذين اذى الى ان لا يكون للمكلف طريق يعلم به مع
له وذلك لا يجوز انتهى ولا يخفى فيه من المناقاة لما ذكر في اخبار الاحاد وكمن مثلها في
كلما لم يتعلق بالمقام لكونه من زوال الاقدام ثم اتى الشيخ في لعدة والمرضى في الدفعة
الفاضلين غيرهم من المحققين فاصح جوابه ان يجوز ان يسمع الله المكلف العام دون الخاص
هو معلوم يشهد به ضرورة الجد ان وجب عليه طلبه البحث عنه في الاصول واجاز
حمل العام عليه والا اعتقد ظاهرا الى ان يثبت على الخاص صريح المرتضى غيره بانه يعاين
ان اذا لم يجد المختص وردا على من قال ان الخاصين باق يجب ان يسمع الخاص مع وضوح
بضرب من المختص من مطلق العام وبطلان ذلك بانفاق جميع على جواز مطلق العام المختص
بدليل العقل وان لم يستدأ الماطبة على خصوصية لم يثبت بعد على مختص لم يكن غيبا عن
البيان والنظر بظهوره وصرح العلامة والرازي باجماعهم على جواز ذلك في المختص
بالعقل وان لم يخطر ذلك المختص ببال السامع وصرح الشيخ وغيره بان الراوي للعام اذا
حملة على بعض ما نانا ولم يظهر ذلك لعله بقصد التبع ضرورة الضرر من الاستدلال
وجبا التمسك بظاهر العموم وان جاز ان يكون في الاصول ما لا يجله جملة عليه قد قوى للاصبا
فيما اذا ادعى الراوي العام الضرر وكيفية ومن اعلم ان حكم اخبار الاحاد حكم سائر الادلة
لانه دل لا دليل الماطع على جحيتها وان لم يكن موجبة للعلم وحكم ذلك العام حكم سائر الادلة
الظاهرة المحتمل ان لا تكون مؤدوة اقناعا ولا اجتماعا ما اشتهر وانما من له فام عام الا
وقد خص ولم يشتر ذلك في سائر الظواهر فبعدنا لمضد لما حيث بحث عنها ولم يتكشف
له خلافها وادبنا هو كلام جامع منهم انه بما يجوز ما ذكر في العام حيث يمكن الماطب من معرفة
الخاص الرجوع الى الاصول فدليل العقل الحق ان ذلك تماه في الخطاب الخاص على بعض
اليجوز وانما في جميع المكلفين كان كل منهم مأمورا بالبحث والنظر في حق على الخاص
عليه ولا في العام فلا يعتبر التمكن من معرفته مطلقا وشمل ذلك الخطاب الخاص الذي علم
المخاطبة الماطبة بان لا كلاما مغايرًا وخاصًا وظاهرا وما ولا يحكم ومتشابهًا وانفذ
ينصرف الى سبعة وجوه وسبعين وكذلك في عالم الماطبة لك في الجملة من تبع مكلما لانه
ومخا وراية بحيث صاعد من الامور المقطعة بل الضرر وكما في اخره في ان لا يكون

ارتفاع الاغرام بالحق لعدم القطع بما هو الظاهر له وان وجب عليه الطلوع مع كونه
 خلافاً ومن ناقض لانخبار واستقصاءاً ونظر اليها بين البصيرة واخذ ما يدبر فيه
 وامر بالفكر في سائر ادلة العقلية والتقليدية والتواهد الوحدانية ولم يشرب في قلبه فقليد
 نادى على المستند الظاهرية او شاع في كتب الاصولية والاجازية لم يرتب فيها ذكرها وان كان
 صعباً مستصعباً على غير علماء البيان جميع ذلك مفصلاً موكولاً في غلة من نصرة في الوجه
 حجة مما يتفق به وعلى ما قلنا الحق الذي يجعل الله تعالى مذهب الكلف في هذا الاجماع
 عليه هو ما اقتضت الدلالة الظاهرة التي يمكن للعلماء واتباعهم ان يتبينوا او لم يتبينوا
 ان منهم واحوالهم فعل هذا لا يستكشف من نفس جامع في كل عصر الاحكام الظاهري لذلك
 هو مناط التكليف والتبعية لهم بما اقتضاه الدليل الفاطمي ولو بوسائل وهو ايضا
 قول الامام بالتبعية الى من لا طريق له الى غير من جهة الدلالة الواسلية التي ثبت النقل او
 العقل اذ لا واذن النبي صلى الله عليه واله تبعاً لامر الله تعالى العمل بما لو سئل عنه لا يحضر
 به عموماً او خصوصاً بلا تقييد بلغة اليد ولا فيه ما بل على ما الحكم الذي تولى الله تعالى
 في علمه وادبته ان لم يكن مطلوباً بوجه او من جهة الاصل حيث خالفوا في الاصل الا في المخطوط
 في الجامعة وغيرها ونظيره تجوز الجهد تقليد بجهدهم في مخالفة فيه ان لم يتخطاه ولا
 بحيث لا يوجب الحكم بغير اجتهاد وما عساه من حكم الخطاء من حيث الخصوص لا يوجب الحكم
 به من حيث العموم الحكم الامام ايضا نادى كجميع ما نفع كما هو ظاهر وذا في هو ايضا من كل
 الله وغيره مما فيه بيان كل حق فان من جعلنا فيه هو الحق لمطبق الواقع الذي جعلنا فيه
 الحكم الظاهري ما الحكم بكونه خطأ او مخالفاً لواقع الاول ليلزم له مخالفة وتعليق على
 اصابته لا كونه باطلاً ولا كذباً وهكذا فيها انزل الله ليكون كما انتم في مخالفة الله
 اصلاً ولا يشاب عليه من حيث هو مطلقاً ومثل ذلك جاز في الموضوعات الحكمية في حق الله
 والائمة وتوابعهم النصوريين من قبلهم كما هو جار في حق سائر الناس حتى في الشرائع التي
 كطهارة الماء في الطهارة وغيرها مع انه يتوقف على الطهارة وهو ما اضطررنا الى ان
 وفي مثل المنقوس المشهود عليها بالزندقا فاعلم انه اذا كان في الحق في حقنا واغظم لنا
 العقلية والاشعية ويجري نحو ذلك ايضا في حق سائر الناس معرفة الله تعالى يتوقف
 عليها تصنيف الكتاب الشافعي في الاحكام الشرعية وغيرها مع ان كثرها لا يسلطنا

في كتابنا
 في كتابنا
 في كتابنا

والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر
والاخبار في الخبر

الى العلم بها على وجه القطع واليقين في محتمل خلف الطريق بها من الواقع ومن فاما كل ما لم يقض الشئ
وابن زهره وغيرهم من متقدمي الاحداث من غيرهم لم يرتب ان منتهام في عرضها وتبين حاشتها
من جازاتها وبناء الادلة والخطابات عليها التماسا وعلى الاضيق للعلم بالواقع فالأول ذلك في
سائر الباشا للاصولية المملعة بالان انظر ومن هنا قال المصنف في التذييل في اثبات جواز
التخصيص باخبار الاحاد فعلا انه لا خلاف بين الفقهاء في جواز الرجوع الى الاخبار لا على ما في
العام فالذي يمنع من الرجوع اليها في الحكم المعلق بالاسم لا ترى فاعند الاختلاف ثبت
الاسماع بالرجوع الى اصل اللغة فالذي يمنع من الرجوع الى الاحاد في تخصيص احكامهم
ومقتضى حرمانه عدم اختصاصه في ملك بقية العامة وقد ادعى ولا في الثبانات مكان
حصول العلم بكثير من اللغات ومظلمة ما لم قال بعد فلو ضرا الى ان تستضعف خلال النص
من ان تفسير القرآن والتسديد يكون بما هو فيه معلوم لا مقطوع عليه من اللغة لكنه
مظنون لم يفرغ لك فساد الا لا يمنع من ان يتبعه يقول ثبنا الاحاد استعمال طريق الظن
وتفسير حكمه وان اوصيته بعد ان يكون ذلك الحكم كما يجوز القول باختلاف المعاني ان
تختلف احكام الكلفين فيجب اختلافهم في ظواهرهم وهذا التماس في التليل والتحقيق
الشعري وما اشبهه لا ينبغي منع ان عبادته في شئ بعينه التحريم بشرط جهاده وعباده
عمر والتليل ولا يوسع ذلك في صفات الله تعالى مما يجوز عليه وما لا يجوز لان ذلك لا
لا يمكن اخذ في العبادة فيه على وجه ولا سبب هل استعمال اخبار الاحاد اوجب للمفسر تفسير
احكام القرآن او التسديد لا تخصيص القرآن والتسديد باخبار الاحاد والفتح ايضا لما باجبا
الاحاد فانها جازان عقلا ووجبا لتاسر الاول ونوقض عن الثاني من المانع من تخصيص احكام
بما يرجع الى اخبار الاحاد عن اصل اللغة اذ لا التليل على ذلك قال ويمكن ان يتطرق اليه
صحة هذه الطريقة بان علماء الامم سالفات سلكوا ذلك من غير توقف عند مصادر
اجماع وهذا لا يوجد في مثل ذلك لعل باخبار الاحاد في الشريعة لانها مسئلة خلافية لا
ولو حصل الاجابات على ذلك في الشريعة ايضا لكان الامر انتهى قد يتحقق ان لا
في اللغات امون منه في نفس الاحكام فاذكرناه جاز فيها في سائرنا اشرا الى لا ينبغي
الارتياح في شئ من ذلك غير ان على ما ذكرنا جواز مخالفة المذهب للإجماع البسيط او المأثور
في هذا الاغصان السابقة بحسب ساقية الى الادلة المرفوعة وجواز وقوع الاختلاف بعد

الاجتماع والاجماع بعد الاختلاف وتتحقق الاجماعان المختلفان بسبب خلاف الاحوال والاراسه
 واختلاف حكمهما الظاهري وتساويهما القضيوي بخلاف ذلك ويلزم ايضا عند انحصار الحكم اليك
 هذه بصوره اجماعهم على الحكم الذي انتهى نظر المجتهدين في وقت الطريق عليه الا ان كان
 قد علم من نفسه ببلغ العلم والاعتقاد الى ان ما فرضه لا يجوز ولا اعتباره على اوجهه
 استغنى عن ذلك ومصدق للطلب النظر ونهوضه ما اقتضاه العقل والتدبر الى ان ما سبق
 عنده في القوس منزع ولا في الميزه طبع طرح ان يحكم بان هذا هو الحق الحق المطبوع
 وانه قول لا مآ وجهه خاصه لا في حق غير من المجتهدين لما صير له او المناظرين
 كما هو شأن الادله ولعل ذلك يلبي ان يتكلموا بذلك في حق أنفسهم واعلموا من أنفسهم انهم
 لم يقصر وافي العمل به لظن الظل اذ لا متى سقطوا لهذا ومقلده ما فسد ولم
 يستبقوه حكم بان حكمهم ظاهر ما وصلوا اليه نافي لواقع فقد يكون حكمهم خلاف ذلك
 لاحال تفصيلهم في شيء مما ذكر في نفس الامر هو ليس عندنا وحسب تضييق التكليف لا
 الجهل به وجبا لرفع الامر وتبطل الحكم يلزم ان يكونوا مخطئين ايضا لذلك وان اصابوا
 الحكم الواقع الا في كل سبيل للاتفاق ويحوز الله سبحانه واعلم منهم ذلك ان جازاه عليه
 وعلى ناره الراجحه اليه ومن هنا يمكن ان يقال بل هو البناء على حاكمين لما العول اغنيا
 حصول العلم بما ذكرنا واكتفاء بالظن ودوال لتفصيل حصوله فليست بذلك وهذا احد
 في صوره اجماع علماء المصنعيهم ايضا فلا يجد احدا من يحكم على سبيل القطع بامكانهم
 الحكم المطلوب منهم بالتكليف الاولى والثانوية لاعم العلم بما ذكر في شأنهم فان اقتصرت
 اقتص الحكم به وكذلك اذا اقتص بعض الاحكام لا يجاوزون في غير وجه مجمع عام وان كان
 منهم مجتهد كان او مقلدا مستقل تكليفه ويجب على المجتهدين ان يتكلموا في
 كلف به مع عدم تفصيله منه متوقع كونه منتهى عقابه عليه لا في ذلك بين الواحد والآخر
 ولا اكثر ولا بين عصر ومصر والمضيق والنبلاء وما تراه لا في ذلك بين الواحد والآخر
 المتفقين على حكم واحد ومثله ولا بين جود الحكم في علم في عصره وفي غيره ولا بين
 كثر علماء المصنعيين على حكم الى ان يجاوزوا هذا المصنعي فلهذا ان لا يجاوزوا
 اقل ما يتحقق به مستحاج الاجماع والجمع وتعلم من ذلك ان في عصره في الوقت في واحدا
 الجميع فيما قلنا شرع سواء والمبرر بان ذكرنا وهو في حجب عنهم كمالا او نقصا من المصنعي

بالخطأ في معرفة الأحكام في كل عصر فمظاننا اوقيا اتخذوه ديناً ومنه ما لم يرد مع عدم
 موجب القطع به يحكم لا يستدل في تحيز رجوع العوام مع عدم تقصير الحق من العلماء أو
 افضلهم أو دورهم واحكاماً أكثر من اتفاق علماء اختلاف منافع له مع كونه من المسائل
 القطعية التي لا يكون التحيز فيها الا واحداً بالزينة ولذلك تجوز أيضاً القليل الحق في الشهادة
 وما دعى لكثير فيما على الباطل اما حديث لا يتحقق استغنى الخطاء ونحوه فقد تقدم الكلام
 اجالاً في سنده ومثله وليس هو من الوجه المذكور عند الفاضلين فيمكن في صدقه كون ما
 او هو اهمل من ان الذين يفتوا على الاحكام الواقعية المودعة عند ثابتين على الحق يطلو
 من الجهاد صلاوة بالذات واما الكلام في شأن غيرهم والحق انه لا يجب على الله وعلى الحق
 المنصوبين قبله الاضبط الدليل على الحكم المطلوب منهم بالافعال لا تحقق ذلك ولكنهم
 ضلوا عنه بتقصير وتعذر منهم بعد توافر من قبل انفسهم فلا يجب عليهم ايصال الحق
 فهو اولا اجراء الحكم المطلوب عليهم كما لا يمنع من الحق فيجب ومع ابتاعه من ذلك ونكلا
 له من قبله وهو لا يجب عليه بطلان وقتاً ما بل يتبع نكلا والمصالح كما ورد في قوله ويعبر بهذا
 في جميع ازمة التكليف مما يند زماناً لغته واوغية وفيها الا يختلف مقتضى اللطف لقول
 على الله تعالى في شيء منها فكل ما لم يتحقق في بعضها كمن الغيرة لم يجب تحمله في شيء منها وكل ما
 وجب في بعضها واجب في كل منها واما ما ادلت به جملة من الاجا والحق كراهات في مقدمه
 الناهج من مدح علماء زمن الغيبة واتباعهم فربما لثناء عليهم وطهرهم والحق كمن عدم
 خلو الزمان دائماً او غالباً منهم وعدم ارفادهم بغيبة الامام عنهم ولا نهضت فخرية بها
 المقام واقصى ما يستفاد منها بقاء الفرقة الناجية وعدم اقرضهم وجود علماء فيهم كغير
 بعمامته في ظهور امامهم وعدم ضلالهم بما سار عنهم عن الحق الذي لا يحصى عند الحق
 خال في جميع الازمان وذلك مما غاص فيه لعل الوعدان وشواهد الفلح المرفان واما
 ما ورد من كونه الاجا في شأن الامام فوعد بعضنا غلق بها التكاليف المرجحة الى
 امور غير واحد له بقاء ظهوره واستيلائه واما في حال غيبته وانقباضه وعدم
 استيلائه فيظهر منه الشيء بعد الشيء والامر الامر بالحق والظاهر والحقية بحسب اقتضائه
 الحكم والمصالح المكنونة التي لا يعلنها غيره ولا تنالها ضابطه يرجع اليها ويحكم بمقتضاها
 واكثر ما يتحقق بالامام الناشئ محل الله فخرج من الغيب الهداية والعناية فيما يتعلق بالترقية

كلام في بيان
 حقيقة الامام
 في الزمان
 والحق

بالنسبة إلى من غاب عنهم من الشيعة إنما هو بما عيان منه بيضة لاسلام ولد واجب قبل
الارسل عندنا من شريعة سابقة على الاضطرار حدودا عالية لشم يظهر بعد طاعت
الدين اظلاما وجودا وكذا في سائر اصول العقائد ولا يتما في مسألة الامانة عندهم ومن
شبهة عويصة وفي الفرع عندهم عموم البولي وشدة الحاجة لوكيدة المختصين وفي ظهورها ^{ملا}
الترقية المنورة وعجالة التيقظ المظهر اليه عجماء ما يفي في موافقة زاناد العظماء
كما ايقظ على اولى البصائر الزاهرة وفي حصة نصرة المروءة المستورة وخامنها من لاند ران
والاضطرار بالكلية ومن ثم ترى لتبقة الامانة داما في الرايد الكثرة على كل مكان
يتفق في الامانة اضية عند العزة وقد وقع بينهم في روافد الكثرة بالامانة
الذهاب للناسد البلاء مع انها كانت تابعة سابقا بين تبقة من من اجابهم
حين قد كان بمنهم وسبع منهم حفظ له بقية عملان لله تعالى ولغيره ^{ملا}
الشريعة العراء المظهر لنا من روات خطا لثقة الطاهر حيث جرموا احد ورو
قبيبه ونفسه بقراب الله ظهوره وينزوا انا ورو في ماله عاقل لولا دفع الله لنا
الاية من افاد ردت في التبقة فان الله تعالى يدفع بمن يحيا بينهم من يصل منهم ولو لموا
على ترك الصلوة للملكوا يدفع بمن يرتك منهم من لا يترك منهم ولو اجفوا على ترك الزكاة
لملكوا يدفع بمن يحيا منهم من لا يترك منهم ولو اكلوا على تركها لم يبعد من محنة وجهته
فيما نحن فيه انما يدل على عدم تركه جيمنا صفة وجوه كان لا يسأل للتبقة الملوكة ^{ملا}
الاذا انقضى الله هلاكهم من هذا من جهله ببعض الاحكام الحسية وحكمته بامهم مقدركا
فيه بالضرورة والاطمئنان لما نلوناه فليكن علمنا ان لا نكتشف على هذا العلم والقطع من
بحر الاجماع الواقع في كل عصر وجود مذكور في مع في حق الجميع نصا انما يفتي
غيرهم تكفي يستكشف منه الحكم الواقعي لا الذي لا يوجب القدر على الحق الواقع
توارثه الاوصيا واحدا بعد واحد وكتب الجاهلية فيهم ان كتب المودعة عندهم طورا
بالعاج الحكم به بخصوصه عند ظهوره اليهم وبمكتمه لا يخلو منه شيء من العاقل ومن
الحديث وما دونها وما فوقها ولا يختلف باختلاف لانها موقوفة لا اعتنا واننا
من اختلاف اخبارهم وروايتهم في ادعي ذلك كما هو مقتضى بعض سبق من عبادتهم كان
محموجا باينا ولما قلنا ان الخطر بقية العلماء سلفا وخلفا وكما في غير ذلك ما نفعنا

اهل عليه سواء ظواهرهم كثر وامن لو كان اجماعهم جزءا كان من القوى لا دلالة وضما وكان في
 ان يعتنوا بان اكثر من غيره ولا سيما في زنة القيمة بعد بعد العلم بعد العلم لا سيما علمهم التاليم
 وكان عليه ان لا يصغر في تحصيله بحسب مكانه ولو لم يعلم كل منهم من في غصنه ما كان
 في نظرهم وان لا يعدوا من مع قطعنا الى التثبت بالطرق المظنية الخ لا يستدل بها الا عند
 الضرورة وانما دأب بالعلم بالكلية ومن المعلوم انهم لو اعتنوا به ضبطا وتحصيله لزم
 يخرج من الاجماع ان لا يادون من المسائل ان معظم الاختلافات ما اتفقوا في زنة منه فزادوا
 في الضم الواحد فالبالغ اتفاقا عليه على كثير من المسائل وهذا كنهان يمكن كل منهم من الوصول
 الى ما وصل اليه لا فرما اعتدوا به فاذا اختلفوا على عرض كل منهم ما عندنا على ضابطه تحصيله
 والاجماع بحسب معهم زاد على ما هو الواقع وان كنت في ريب من ذلك فانظروا الى ما نحن عليه
 هذا وما قبله قال قلت خالده ثم ارجع البصر الى ما حكاه الاصحاب من الاقوال التي عليها اعتدوا
 منذ عرفوا الاجماع والاختلاف لتقف على حقيقة ما نحن عليه لا تكلف اعتدات وتعمروا ما
 احدان يضبطوا جماعات كل عصر على ما هو المتعارف بينهم لو وقع على اجماعات متناقضة
 كثيرة جدا وهذا كان في سقوطها عن الاعتناء والتمسك مطلقا مضافا الى ما يتناه من جوهري
 ثم انه على هذا الوجه ان غلب اتفاق علماء العصر بانهم على حكمها لعلمهم بجزء من وقوعه بعد
 انتشارهم وتفرقهم عن ائمتهم جميعا وقد اجماعوا بالعلم والاحمال رجوع بعضهم الى
 حق من الاثام مختص بغير تعيين لغيره من فتاويه المتقوله عنه ولا من كتابه مستنبطه
 او مستجيبه في المسائل النظرية الخ اشبهنا بما افادنا بقينا ذلك من قبل فضلا وان
 اقتصر على من ظهر منه فتوى في المسئلة واعتبر حله واتفاق المتقدمين لم يكثر اذا لم
 يتبين من غير خلافه هذا يؤدى الى الحكم بطلان كثير من الحوادث والاقوال الخاطئة في
 اصول المسائل فروعها العلم يظهر فيها الاقوال فعدنا بل يتجلى في زنة فقهاء طويلا
 هذا ظاهرا لسانا ومخالفا لما جرت عاير طريقة الاصحاب التي هي اول الاعتقاد وقد تقدمت
 عن الشهيد الثاني ما يشهد بذلك بانما ينضم منه جواز مخالفة المتأخرين قبله فيما
 استعملوا المذهب استقرت الطريقة مدة تطاولت اذا قام عنده الدليل على خلافه و
 ان لم يقف على موافق له عاملا به وقد خرج باقاة اتفق لهم مثل ذلك كثيرا وقد تقدم عن
 في هذا الوجه اننا لما الذي خالف فيه اجتر جميع الاصحاب نفسا بغيره فبايضا ذلك

قد بنا يوجد نظاره للعلامة في المنهج التذكرو فيه مما وجد كما في الإجماع القول لا
 جدو في طالة الكلام في ذلك وقد اتفق واستبان من وجوه كثيرة في هذا الوجه لا ينبغي
 وضع هذا الزداس واختات في كلام الشيخ والمحقق غيرهما رأينا الأمر من ذكرها في الحاشية
 ونما عن هذا في كتابنا لا يخفى من وجوه الإجماع هو الثالث بعبارة أنا نستكثان أي
 الامام ليس من جهة قاعدة القطع بل من جهة دلاله القدر الناشئة من الامتثال على الجوز
 على ما لا يخفى من هذا التقدير عليه ذلك لأن قوله براهين هو كقولهم فعله فاذ كان
 الشيعة على من الامام الثالث ومنع رايهم بلفظهم بلفظه وان كانوا لا يرونه كان
 رايهم لهم بعد ما عذبوا فيهم فكيف حاله في قولهم منكم من كان باطلا على الهم بما لهم
 لم يكونوا منهم بل عليه ما اعطوا عليه تركه لشكرهم بغيرهم على هذا الوجه لا يوافق على
 قاعدة الدلائل ان يوافق على القضية وذلك لان انكار الكفر انتهى به كقوله في الوجه
 اعمه واجد على كل احد انما هو في قولهم فاعلموا انما لا تدرك لم يصدق انكاره من غير
 مما راجح سائر الاحكام مع قواع القدر على ما في ذلك تغريزاً على كونه مقفراً من
 منكره لان نظامه من المنكر ليس صالحاً له في الإجماع قوله من بعد من غير منكر
 منه في المحرم الباطل في هذا الوجه فهو لا ينادي بالانكار بل ينادي بالانكشاف والافتلا
 الشرف طاب رايه ان يفسر الشاخرين خطه فيما كلامه في الصلاح في الكافي وانما هو في
 الوجه الثالث وقد تقدم كلامه في التفسير فلا يصح قوله في قوله انما لا تدرك لم يصدق
 يستد في مناقبها المصداق بناء على ظاهر كلامه قد استدلنا بذلك في سابقه بل
 تميز المصداق في قول الواحد فكيف ما اتفق الكثير في الحكم المصداق ولا يمنع منه لغيره في العلم
 الخاتمة التمكن من المرفقة فان طاب عنا الاثم فينا طهنا زاه وبنا ان علماء وبلغنا ان
 كما لا يخفى بعد انما يعرفنا انما هو على حالنا ونعرض عليه ما لنا وقال الصادق عليه السلام
 ذلك وجوب انكاره واستبان وجوده من تحقق لا وجوبه في ان انكاره في الحاشية والاكفاء
 الحق لا وجوب انكاره على نسخة المصنف حاله هو ولا يفتقر الى انكاره في الوجه في
 الحق كحديث عرض العلم في نسخة اخرى ولا يخفى وجوب انكاره لاطلاع على الاستبان
 المحبة تعرض لاعماله هو وصح دلاله على المراء وقال تعالى ان هذا الله مبین على كل
 النبيين علم ارفع العالمين والظن لو حصل الامام المزمع من وجوب طهارة غايات على الخلف

في هذا الوجه لا ينبغي
 وضع هذا الزداس واختات
 في كلام الشيخ والمحقق
 غيرهما رأينا الأمر من
 ذكرها في الحاشية

في هذا الوجه لا ينبغي
 وضع هذا الزداس واختات
 في كلام الشيخ والمحقق
 غيرهما رأينا الأمر من
 ذكرها في الحاشية

هذا الوجه الثاني في
الوجه الثاني في
الوجه الثاني في

هذا الوجه الثاني في تقرير هذا الوجه الثاني في دليل الوجه الرابع في الإجماع على هذا الوجه
الاستدلال على الوجه الثاني مع كون منشا حجته هو التقرير الذي علم من أن الاستدلال
هو كونه مناسبا بالانصاف وعلوما بالظن الاستنباط لا بالاشارة والاختلاف
الغير المتعارف الذي هو المشدود تشاؤما في الحجة وكيف كان فهذا الوجه يستند
أيضا كما سبق في غير وجه قبله وحكمة منبأ من هذا أن دلالة التقرير على الوجهين
اشارة اليها لا لظهور غالبا لا نظير وتوقف على وجود كوفي لا تكاد على من صدقته
المنكر بعدم استنادها إلى مخاليف الانكار مقابلة في الخطأ ما هو عليه عدم وجوده قبل
الانكار وعدم تقدم الانكار خصوصاً وعموماً قبل الفسوق الاختراع وعدم حصوله لا
بالنسبة إلى حد من الجميع لو خشي عدم يقينه وخوف في ذلك ولا يعلم بان صدق القول
أو الفعل يعلم من وفاءه ويكرها أو أنه مصور عليه على أي حال يصح وجوب ذلك مما لا يخفى
غير معلوم بل معلوم المدة لا يتابع بعض ذلك بالنسبة إلى بعضه من بيان ذلك مفصلاً
إلى تطويل عن غرضه بما مضى ما يستبين فكيف يخصصه مسألة الإجماع وكيف مع
ما ذكرنا أنه من الحجج القطعية على الأحكام الواضحة بل قواها واجلاها ما يتبين أن التقرير حجة
قطعية واضحة متساوية تعلقها بالصدق من واحد أو أكثر تنفقا على تصديق قطعية وحلها
فيها هو الثاني في القول والفعل أيضاً وهي جملة أقسام الاستدلال وحكمها واحد في الجملة وروح
فيلزم على ما ذكر في تقرير الوجه الثاني كونه تقريراً عاماً مصداقاً لخلقه من على الاستدلال على أنه
الحكم الواقعي للكلمة بطلانهم خطأ خلاصهم قول الخطي منهم على أنام دائماً بخلاف الظاهر
فإنه متبع خفاة عليه ولم أو استلها ركون خطأ الخطي منهم عن تقرير منه مع وضوح الحجج
عليه ولذا سكت لأنام عنه فلا يمكن ذلك في حق الجميع وإن شئت لكان استماع الوجه
ظاهراً والبناء على الترتيب من الأمرين بحسب اختلاف أحوال المصلحين يلزم أيضاً أن لا يفرق
بين كون الخطي عند الاختلاف أكثر من الجميع عند الإجماع على حكم في حد الاعتناء أم لا
لم أوائل فيجوز على كل من الإجماع والاختلاف حكمه من دون فرق بين التصديق على ذلك
ظاهراً أم لا فمقدم عن الاستدلال ككفاة عند الاختلاف بانكار الحق بقدر فرض جود
الحق دائماً بين المصلحين إنما يجدي مع علم الخطي بكون الحق خفاً أو جوداً لا دليل على
حقيقته لما بدون ذلك كما هو الفرض فلا دلالة على ما بينا في عينه لأنام والركون في

هذا الوجه الثاني في
الوجه الثاني في
الوجه الثاني في

افتقارهم اليه على صفة كانه في الوجه الثاني على ان الخلقين قد لا يمتنع
 على قول بعض ائمة الحكم كما اذني ليدنظروا وحدث لذلك الاختلاف على سبيل الامتناع
 وعلى غير الخلقين من عناقيد من هو انهم في حقها على قول بعض من يدعون عكس ذلك والجماع
 واحد سواء على امكان ذلك كما هو الظاهر فكيف يكفى ما ذكره في جميع ما يمتنع ان يكون
 الامتناع خال لا ينافي والاختلاف ان يمتنع على معنى وفي ذلك من الوجه الثاني كما
 هو ظاهر لما ان الامتناع في الحقيقة المستندة الى شدة الخوف والتقية لعل عظمه مدرك
 خبر واستد كلفا وانما يقع من الشيء سائر الامتناع فلو ان الله عليه من خصوصه فلا
 التقرير فيها ان لم يكن مقتضى الحق بلبست ظاهرا او لا اثرها الاثر واجل من ملو
 انهم يبعدون حد منهم على خلاف احوالهم انكار منكر على غير ما هو الظاهر والبر
 عنهم ولم يمتنع حد منهم الا اذا وقع على هذا الوجه لمتبنا كما ذكر في هذا الوجه كما هو
 فان اوجب على نام العشر الطهور والقاء الحج والظهار المجزأ ورسال وهو قد لا
 حكم واحد يمكن اخراجه باختلاف احوال المكلفين وجعل ظاهر ذلك الحكم بما ذكره من فلو
 الامتناع بنفسه فلا تدارك يوجب على الله سبحانه ممكن من هذا لذلك نحو بحيث يمكن منه
 او بسؤله من ملاقاته كل متكررة لطراف لا من الظاهر عليه وفيه مع علم بل هو في
 ان اخبر الله بذلك حيث لم يوجد من يقوم به غيره ولم يكن الحكم ملو احواله بحيث يستخرج
 الحج عليه اذا الوجه على الله ذلك لما ذكره ان يوجب بصلتنا ما يجب على الامانة
 الامكان من الامور العظيمة الكثيرة المتفاوتة التي لا يمكن ان تظهرها وانما ضاها ولا يمتنع
 مفاسد ما لها واختلافها فيلزم القبح في امانة الامانة وعظم حيث لم يمتنع ذلك وقد
 السار في علمه حكمت حيث لم يوجب عليه ولا يمكنه منه في ذلك خروج من الدين وما يقوم
 سائر الامور التي هي في طائفة كائنا ما كان الحد بالقتل والرجوع والقطع الجذبات اية بالانابة
 بالنسبة في الامور التي لا يمكن من طائفة طائفة الطهور والظهار لاسلام بعض الخوف من بعض
 الاحكام ولو مع الامانة يمكن لا خوف مع انفسا ما ذكره لا يمتنع فيه فان لم يكن
 انحدود يمكن بسؤله مع عدمه فيه ولا يجوز بل على ضد الامانة من رتب عليه خوف
 عظيم مانع من الامانة على الخاص بحيث لا يقاس بالخوف من ظهوره الذي جعله مانع
 من الاضطرار من سبب لا يمتنع عن المصلحة الحاصلة في حقيقة زنا او غير ذلك

من الخوف الخاضع لغيره كالعلم بكانه فيه لا في غيبته هو وان كان فاسدا من جوه
 الا انه على احوال مما ذكرناه اكثر فانه واجب لما يحصل منه وجوب على الادم كالم يجب على
 الله فعله بدون سادته متبادره مع عظم قدره فلا يجب ايضا ما بعدهما ما هو الجوه في
 المقام وقد تقدم في الوجه الثالث واول الثبوت انه ما مضى ذكرنا ما لا حاجة الى اعادة
 قلنا ان كلام الخلف لا يخرج عليه الا ما لم ينفع معلوما حال ظهوره فاكثري ما ينفع منها ما
 وكان مقريرهم جهة اذ وقع ما هو المتعارف لفرق في فعله واما هو صوابه لتعليقه فلما انقضى
 فواته في غيبته الى ان ظهوره لثم ان يكون جهة مقريرهم ايضا فان كان على خلاف
 ما هو المتعارف قلنا ما فات من المنافع حال ظهوره باطل لعد استيلائهم وانما هو في موضع
 اوله ما كان يحصل منها ما يتعلق باظهار الشبهة عليه فلو لم يلزم حصول غيبته لكانت
 غيبته حضورا ولم يجب تمكينه من الظهور واما انه عليه من حيث هو صوابا وهو فاسدا
 فلا يكون للمقرير بطريق غير ما ذكرناه والاما المعلومه اقوى شامدا على ذلك كما لا يخفى
 ان لا نكار لباطلهم ان وجب مع عدم تقييد احد منهم لطلب النظر وانما العلم ما
 عن ائمة عليهم السلام في طرف مقدر الاحكام المقررة لها والاذن في العمل بها مطلقا وان
 اذلى على مخالفته الاحكام الاولى فلا بد من اتيان ذلك مع ان صورة التقييد عن طريق
 بل ايضا من باننا ان في الجمع النقيض الى غير وجه واحد ومثاله ما ذكرناه من اضافنا عقدا
 في اكثر من وجه ان يتجه التميز بالنسبة الى احدهما دون الاخر كما ترى لاحد ذلك مع ما بينا
 من عدم الاكتفاء بغيره وانكارنا لطلب الحق ان وجب ايضا مع عدم تقييد بعضهم ولو
 منهم فتح يلزم مع ما سبق من حكم التميز في حق كل احدا لغيره من غيبته ذلك ومع
 الجميع ايضا بحيث لو علموا وجب عليهم في المطلب النظر لا ذكوا الحق فلا وجه لوجوب
 الانكار ولا يتامع تمام التلويح للباطل الا اذا اعتدنا واجرينا ما به الامر بالمعروف والنهي
 المنكر في حق الامام مع خوفه واستناره وخرمان الناس من فواته بمكة ونشر واستيلاء
 وهذا اما لا يقول به احد من الامامية في ذلك فاسد عليهم بالضرورة ثم يعلم انه على
 هذا الوجه ما يقيد لا يوجب جوهول التميز للجميع ان اضطرر بكلام الشرح في ذلك
 عدم الخلاف للمقدم ولا اللحق كما هو ظاهر فلا يخفى اللطف الانكار وهو خلاف ما
 قلناه ووجه اول القامه بينهما بعد اجتماعهم على خلافه لا بعد ذلك كما توهم وهل يجب

كل واحد منهم ليست صفة قائمة بالجميع من جهة الاجتماع فتعني طناً الاطمان لان ذلك
 من لوازم الصفة لا العدة وان كانت بمعنى الملكة من الاقسام على الفتوى غير على فتوى
 بغير علم لمعنى الجهاد والفقهاء هوان يستندون ليل مقبلة عند المنطق والحق
 ولا سيما اذا كانت بالفتوى من السابقين وغيرهم من صرحان علماء الفقه عاليا
 وبناء فقههم عليه فكيف يدعى ان عدلهم يمنع من المنوى بغير علم يراود به حصول القطع
 اليقين بذلك لهم وغيرهم ممن تقع على غاويهم ومن مناصبتين ان يدافع ما اورده عليه
 الاستناد لا التبريف طارئة من ان من تعليلها تدنقا لان اوجه الاول صحة العمل بالان
 صريح في الظرف وحده من ظاهرهما يتبين وهو شئ وتقبل ان الحسن الحاصل من الاول
 اصعب من الحاصل من الثاني لاستناد اول العدة الى الوجود في كل منهما من غير ملاحظة
 جناس والشهر بخلاف الثاني لكان فتحه او اعترض بعد رد الاحكام كما هو مقتضى قول كلامه
 على فتوى الظن بانك ولو بعد هذا من مقتضى الاحكام كما هو ظاهر مع جميع لك موارد
 الدلائل المحكي للماد من جهة العلة والظنية على طول احدية منكر بل كثر من راجح
 ولا سيما اذا كان ذكر الثاني على سبيل الترتيل فالتابع من الوجهين مذهب فاعلم انك
 والاول والعهد في الاستسناد ان كان الثاني موقوفا على الاول وكرهت بعد
 غيره مما سبق من مبادئ كبريا كما لا يخفى وكذا فقيه جرموا فاعلم انك للمعالي والحدود
 مثله واصل من وجه ودون اوجه الثاني ان نفس وجود الدليل على ذلك حكمه وانما
 وصحة وهكذا كلما استدل به فاعلم انك من مبادي زدادوه قطعاً الى ان يصل الى حد
 القطع واليقين لو توفى على اتفاق الجميع وانما لنفسه لوجوب تقاضاهم لذلك فان وارد
 الطنون قد يورث العلم كما هو شأن في غيرهم ان الذي صلتهما لا اخاد ان لا يبيد
 كل منها العادة لا يدرى وبحسب جهادك بسبب الاجتماع ولا عتد اذ ومنابع لك بحسب
 من اتفاق كبير من الصيغ او الاطباء او سائر ذوات القساع المنور كل ما يتفق
 محدد في جهة فانه يحصل من اجتماع الموجودين منهم وكثير منهم علماء لا شأن للفتوى
 ان كانوا من غيرهم وكذا بما عرفت في اولى بذلك لما عرفت شأن فلما شأنا ما اعتبرهم
 واسناد منهم من شدة الاختلاف في الاستسناد المرفوع بين الظاهر والوارد ان كان
 وطرف استنباطها وكرهه عند ايدى الظرف في احوال كنهية منهم لم عند المنطق في ايدى

في كتاب التلخيص
 في كتاب التلخيص
 في كتاب التلخيص

في كتاب التلخيص
 في كتاب التلخيص
 في كتاب التلخيص

الى التكرير مرة بعد اخرى ودفع الاختلاف في فتاوى بعضهم وكيفية التمسك بل في كتاب واحد
لا خلاف لا بد منه وهو وجهه فيصعد في حق من لم يسلل الأدب فقاموا اتفاقا كبريتهم عند
العمل التام بوجوب العلم باليقين منع جماعه منهم التوأم من نظيد علمهم فلا احكام فضلا عن
اقتسامهم وقرب عهد قدامتهم بانهم بما هم بها صوابهم الاحدين للاحكام عنهم وعزها طلالا على
الاخبار والامانة وقال الباقية منهم كونه في الوسايط بيننا وبينهم فاذا رأينا قولنا متفقين
على حكم يحصل القطع بان حكمه انما هو في حق من انما هو في حق من انما هو في حق من انما هو في حق من
القطعية الواحدة لا يمتد الى ما دونه من غير اجماع مع كونه ما بينهم من الاختلاف في النزاع على
الحكم دليله من الظهور في كلامه بعد انفصال الدلائل الخفاء فجميع هذا الوجه ما يصل
بالحد من اصابته الذي من تناقض القطع مما ذكره وجود الدلائل على الحكم المستبها
وهو في كل علم متصلا بالادلة الموجبة لعل العلم لما عاقد يسمى ذلك بوجوده
او كونه على الحكم ونقل جماعه عليه من عندنا وانما من غير ذلك من شواهد والموت لا
وهذا الوجه وطريقه في هذا الموضع من طريقهم وعزاه لاشياء الترهين الى جماعته
محقق لما نحن في حاله فتوى متية وربما يظهر من بعضهم كالاتي ان هذا الطريق
يستكمل الوصف على جهة الوصلة اليه من الحجج لا مطلق التمسك لقاطع المعاد ولعل
ذلك لبعضهم ما ذكره في الاجماع بقول مطلق بل يختص بطريق دون اخر من ان حجته
باعتبار كسب من قولهم مستور وجه الكاشف وتحتوي لاعتبار توقف على نحو الامانة
وسوف يصحف وعدم مطاوع رضاه في هذا وفي مقترنه في الاستول معاونه من انما
ويمكن ان يكون ذلك بالنسبة ما هو لعلنا لوه هو يتبين على ذلك وان خارا لا يمتد
هو التي يمكن ظهورها في جماعه بعضها على اخر من يستكشفها من جماع الاولين على انما
الادلة لا سيما ما اوجبها العلم باليقين فان الناس فيها شرع سواء ولو لا اختلاف نظر
قوه او فعلا لما احوى على احديهم بما هو في انفراد لا بد صرح الاستثنا الاعظم كبريات
حجة الاجماع بقول مطلق انما هي تلك من دون المقصود وان لاجماع عند التمسك لعلنا
ما يكفي من ذلك وصرح ايضا انهم كبريت حجة الاجماع السليمن خرجوا عن الاسلام وخرج
منكم جماع سبعة من الذين لا يكادون في قول الله والناي قول الامام وصرح ايضا
بان ديننا حجة هو دليل اثبات النبوة والامانة صرح ايضا كبريت ان حجة الاجماع المستول

الشيخ السبكي

كلام لا يشك في صحة
الاستدلال به على صحة
الاستدلال

الاول من جهة لاخذ الدلائل وان كانت المعاني في هذه هي ان النسخ لا يورع وفي الاول ان النسخ لا
والثاني والناجحة في ان يصل الى حصة الشئ فكان هذا توسع اثره وانما كان في الثاني
قال الاستدلال به من الله تعالى في بيان معصية الله بهذا الوجه اخذنا منه باختلاف
طبقات الجمع بين من صولوا الطبقات الاولى طريق في حصول ما يليها وهكذا في ان يصل
اليها سلكي لما خرج من المعصية ووبوا من كل جهة في ما بعد ما واخذوا الى الحق في ما بعد
خلفا من سلكناهم مع جمع ذلك على هذا الوجه مورد في بعض ما سائر وجوه ولا
سما الاول احد ما انهم من عدم اصناف هذا الاصل في بعضه والاعتراض المستقيم عند
كما سبق فيه ثابتهما انه لا يلزم تحية الاجماع في كل عصر كما هو المعروف بينهم ولا سيما اذا وجد
حاج من عرو من سبق وقال ما المعصية وحك ذلك ظاهر في امر مكر في مواضع ومن لا يضر
فيما ذكر في الوجه الاول من النسخ وروى على خلاف ذلك في بعض منوعة في الاصل غير
مفصلة تحية الاجماع في كل عصر وجبت هو كما عليه المعصية قال ثابته مع عدم بيان في كل
من انشاء الاجماع المركب فروعه لا يخص من حيث الامانة ولا توقف على عند تهدي في
الامانة فانه وان توقف على جهة قول الامانة الشافعي سلوات الله عليه يكون معظم
احكامها انما اخذ عنهم فلا توقف على وجود التحية في كل زمان ولا سيما في زمان الغيبة مع
المشهور بينهم حتى كاد ان يكون جمعا عليه عدمه بل لم ينفوا على مسألة اصولية كما
عليه هو ان فائدة الاجماع انما تظهر في زمان الغيبة والاول وجود التحية المصنوعة فيها كما
وقد تقدم من عندنا في ما يندى من ذلك وباقى ايضا جملتها منها غريب فان كان الاحتكام
المشهور بينهم كاشفا عن حود دليل فاطع او تحول التحية فليكن هذا كذلك ويمكن ان
الكلهم على ان وجود التحية في كل من معتبر في جهة الاجماع في كل عصر لا مطلق الاجماع
بعد ما يندفع الاراد الثاني بل الاول سيما لان هذا مع منافاته لكانم خاصة منهم كما
يظهر من سبق غير يقتض خروجه لاجماع على هذا الوجه من الاجماع المصطلح المحدثين
الادلة الموقوف على وجود التحية وانما دليل حرمانه على ما ذكره وادخاله في سائر الامانة
لا على الغيبين وفي السنة والادلة العقلية لكون الاعتماد فيه على الدليل المعلوم بحكم
العقل القاطع اجالا والنقل النبوي والامامي منه خصوصا في المعلوم كذلك كل منهما
جهة مقول مطلقا على ما مضى واضرب فيه حكم العقل باختلاف الدلائل والمدارك ولذا

ان يحصل الاجماع على هذا الوجه نحو من ذلك كما سبق قيل الوجه الاول ما نسبنا الاجماع
 الى خصوصه على سبيل الاتفاق لعلته كشف عن المذكور الذي هو الاصل في الحكم بخلاف
 غيره وانما ان الاجماع وان كان قد يقضي لكشف لم يكون مع القطع ما قول الجميع لانه
 لا يحصل لكشف لقول عليه بجزء وجوده المقصود بالعلم المسامع وهو ما وجد
 ما قيل لتمام ما من بعض المحققين باعتبار عدد ولم وعدول بعضهم وازداد ما قيل
 هو الظاهر من كلامهم وما من غيرهم وقد علم ما سبق الوجه الاول بعد العلم بتمامه
 المسائل النظرية المتنازلة لها اسماها الاتفاقية وتندرج في ما قلنا في تعدد علمها
 بجميع انواعها على سبيل الجزم واليقين وهو يوجد القدر في مقتضى ايضا على اكا لا يخفى
 ما منها ان هذا الوجه هو الاستدلال به نفس الحكمين لبعضهم في حجة الاجماع على
 دليل العمل كافتقاره وقد رده الاصطلاح فمطعم الحكمين بالاعتراض بالاجماع على العمل و
 اجماعنا اول اصلنا في الامانة وكنتهم في الكلام والاصح انهم قد سحروا في ذلك ولا خلاف
 انهم قد منا بعضا واما في الاشارة المبرزة في الاستدلال في هذا الوجه بمثل الكلام
 من منا طه غير بعد لتبريل الشانق ضعف في هذا القدر وتندبر وقد سبقنا ذلك باننا
 في كرامة الاستدلال التبريد حيث ان وليس لقولنا في هذا الوجه على وجه الاجماع الا انه قد
 من هذا هل الخلاف على كشف اتفاق الحق من حيث ان ذلك لا يوفى على صحة الوصلية
 من تعجب انتهى قد تبين ان ما عمن هل الخلاف وقد سدد ايضا في وجود ذلك فالجواب
 سادسها ان العلماء من لم يجزوا عشر في حصول العلم من سوا ذلك في نفس بعضه عليه
 يستدل على المحرر وحيادهم في البحر واعتكف كثير منهم على ما ذهب منه قوله لا العشر منها
 الثاني الاستثناء من جهة مقاصد توفير العمل في الاستدلال في ذلك فلو اتفق بعد ذلك
 او كثر منه في العلم ان لم يوجب عندهم علم احتمال الشهادة المستدركه في جميعها فيقول
 للفلاسفة وغيرهم على كثره في كثير من اقاليم لعلته لشان حتم جميعها في القول
 لنا في امر الدين في اضعاف السبلين في الشانق والاستدلال في الامر في مكان الاستدلال
 واحكامه ولم يكر ذلك عن محود وعناد به حقيقا وما كان هذا محصو صا في بعضه
 محتمل في سائر ما يدعي فيه العلم في الشانق في احتمال الاستثناء في العلم انك خوصا لا
 ينبغي انكاره ولا يرد ذلك ولا عني في الحسنة المتعددة لانتباهه في الامر مستعد عادت

فيكون
 فيكون
 فيكون

بل هو مقرر في هذا العلم بالضرورة ولا يشك في بطلانها. وبعد ان اذالم يحل وجود
 خاتم المعجزين على الكون فماذا اخطا انما اذا اختلف ذلك فالاول المرتضى اليهو والنصارى
 في قتل المسيح عليه السلام كونه عسونا لا احوال شتهت عرض لهم في ذلك وقد كلف الله
 وعلم هذا خطاهم وكذبهم على كثرهم وتجاوزهم هذا لاختصاصه صرح انما هو به في نبيهم ان
 لا ترى اوفان في المعنويات فان الشيعية لا دلالة لها على ما اذا اصبحت بها منها شقلا
 ولم يعضد. هذا وفاق وحل عن الاصوليين من شرط التواريخ المحررة بما علوه من
 قال فادراك بعض العلم ويقضي ما اذا اختلفت على علمه بطريق صريح. لا يقتضي علما
 ولو اجمعت لربما انما قطع بعد ذلك انما به جبرهم علما وكما. فليكن اتفاقا في
 حين قيام الحجة والذين خبروا عن كثرة في النظريات وانما من على علم لتقل متواريا. قال
 اسبغ ذلك ان لطو مسطرت افعول عند بصور على في بيانها ولا يسلم
 مجمع وجود المطر عاقل الاعمال. يستعملون. حرام الا لا يصب على قائل في مجمع في
 دكا لما وانما هذا وبلا هذا وانما هذا ومن عظم سباب هذا فيهم عند من الفواعل و
 انواع بيان سبكال لطو والارادة. هذا لعربي في محار في نظريات صدفا ولا كذا
 انتهى قد صرح القائل بصادق الخول باسنة استعلم خبر في التواريخ المحسنة
 وقال فاما ما علمه بالضرورة في العالم وغيره لم يعلم صدقهم فيه ان بله عند التواريخ
 ان في باب العلوم عند كل ما هاضية في في من لا دالة بصيرة اتفاق بين لا ذلك
 بالبرهان بان لعربي فاني بينهما فان العلم لا يحصل بعد في العالم بسبب الخبر خلاف
 المحسوسات قال العلم ليس في ان لمقد لحديث القائمة ينبغي من العلم في كل من
 انما هو هو معتقد في ان لا رتبة فيه وانما من غير لا ويصوكونه معتقد وهو بطريق
 وعلى هذا فان النظريات مجمع دون النظريات انتهى صرح العلامة في لهاتية بان في التواريخ
 المتفق عليها في التواريخ استفاد علم المعجزين في المحسوسات ان يكونوا عالمين بما انبأ به
 الاطباين وقد ذكر غيرهم ايضا فانه اذكر وما يشهد به من يجب تصديق المسلمين و
 المؤمنين في ما علموا عند التواريخ في ما يلقونه من الخبرات المحسوسة والنصوص المعنوية المستقاة
 الدلائل على النبوة والامانة لا في قسمها الاحمال الخطا والاشبهة في الاشكال اعلموا
 وهذا نظامه مصحح في كتبهم فلي ما ذكره بلزم حصول لقطع من اجاع خاتمة على كثرهم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

“ولا يفر إلى الذمعة والمغنيا من يجلبه”.
طوبى لمن يفر من الظلمة إلى الظلمة.

المحفوظات

الخطا وان كثروا كثرته خاصة لم يعل ذلك او غيرها سواء في القضايا المحسنة كبرهن
الكلامية ونقص مسائل كثرته وذلك كثرته انما في نفسه ومنها الى المحل فانه في
واو بواطة على مدارك عقلية يمكن خطأ المحققين بها وليست ضرورية ولا مسئلة عند
الجمع ولا توفيقية مطلقة من الشارع حتى تؤمر من لاساء فيها بذلك كما جاز خطأ
او نأب العقول على كثرهم ومهارتهم بوصفا قوتهم في القضايا انما التي يمنع من مثله
بالنسبة الى رباب لتقول في مظاهر ماضع انهم ويكونون من منهم ما ذكرناه وكما خاطا
خمس منهم في عدله جدا وكثر مع هذا الغلبة في القضايا التي لم يسجد فيها الخلق وما
لماع من خطا منهم داخل منهم ما احسن جامعهم عليه احد الاضغاث او حلة منها لا تنما
ذا الفعل انما يكون بالامر كالا يجوز هذا كذا ما كنت الى الاحكام الواجبة الاولى النوافر
المواقع والموطن من العلم بها غير منع ولا مستبعد قطعا وانما يكره دفع جميع ذلك والظفر
منه ما النسبة الى الاحكام الظاهرية كما سبق من شأنها ان هذا الوجه انما يستقيم فيها
اذا كان المحققون ومعظمهم يوجبون الاضغاث في دفع الاحكام على الاول المطعنة
كل جنة يدعون الوصول الى العلم بالاحكام لا يلبس حكمه باصانته لمادوا الاستدلال
في العلم والجهل العقل المستلزم من الجمع المذكور ما ادروه نظر الى كثره فادونه بسب
الاظهار كغاوت ما يربط لا بدنا وهذا يوجب الخلق المتكلمين وادبنا اكرم فيه من
كثرة كذا لغوام بالنسبة اليهم على انه لا يندرجا على هذا انما يقصد على الاجماع اذا كان
من جملة الجمع على العلم والافض من كل جهة فما اذا يكونوا كذلك فلا ومن العلوم انما
عاطية ومعطية لما في كلامهم على الثاني وما يترى من كذا جماعة منهم في العلوم الاول
يتم على راع من هذا اللفظ انما شئنا في الحكم كما بين في محل ما لا نسوقا من بقوا عنهم
بدا راع انما ما انفعدا لاجماع من هذا على هذا ما يحصل من لاجماع الشد الى
بما انفع ونحوه التبايل العلم للمعد الخامس للثمن من كل جهة لاحتمال كون المستند
في موهب دليل اخصيا معتبرا عند الحكم العظيم وان كان غير موجب للقطع لا في مظهر
مدح من ما تقدم في اول الدنيا لا عن جماعة من لغات من لا تشد في جهة الاجماع
في الاجماع على القطع بطلته الخالف للاجماع فانحو القطع واليكفوا نحو الفصل
وإن على سبل نظر الخاف ذكر وكذا ما تقدم فيها على ما هم الراي من الصحيح في العشا

اشارة الى ان
مذني العلم بالاحكام

جسنة كل ما في

ولست نعلم الى الغفلة العظيمة حيث اشبهوا جملة الاجماع بمثل الالهات والاخبار وحكموا بجمع ذلك
وطبقوا الحكم الثابت وكفوا عن التمسك بالجموع على عدم كذا المنكر لما دل عليه هذه السموات
بجملوا الفزع اوفر من الاصل كذا ما تقدم عندهم من اتمام المحققين فيها منهم من ان مثل
جملة الاجماع طينة لا سيطرة ما تقدم عن الحاجب الصمد وغيره من ساطعهم من ان
الامتياز لا يخرج من الاحاد ولذا ما ذكره واعتمد الشيخ في القدر ما ظاهرا من الرضى في
الذي هو حيث قال في بيان الاخبار التي يعلم بعضها وانما الخبر اذ وكل لا يتباينها شي
لاجله فند من قال لا يجوز العلم بجزء واحد ينبغي ان يكون ذلك على حصة لا ولو لم يكن
لاذلى الى جماعه على العلم وهو خطأ وذلك غير جائز عليه ما من مع الجواز العلم بجزء واحد
فلا يمكن ان يقول ان ذلك لا لعل حصة لا يتم اذا اعتقد الجواز العلم بجزء واحد ما كان
يجمعوا عليه ان لم يكن محصيا في الامثلة انهم يوردان بجموع على شئ من طريق الاشياء عند
وان لم يكن طريق ذلك العلم ثم ذكر حكم الخبر الذي علمه الاثباتية واكرم وعلم وجود الاثباتية
فيهم وقال في تعليل ذلك حصة ولا يخفى ان حكمه بالاعتقاد على القول الاول بجمع على حصة
الامة من الخطا لا يتم مع منعها ونقد الامام فيهم وعدل حكمها من الثاني مع الحكم
بمعهم بجمع على عدم كون العلم بجزء واحد والحكم بمقتضاها خطأ اذا كان خاترا وان
خالق الواقع باعتبار نفس الحكم وسند وفيه تبيين على ما اشطه الشيخ في وجوب كلام المتقدمين
المؤمنين للعلم القطع واليقين مع استنادهم كثير الى ما لا يوجب ذلك وان كان ما ذكروا
في العلم بقطعة وهذا الكلام كثير في كتبهم وتقدم في الوجه الثاني ما يعضد ذلك القول
الى لقد بعثنا المصلين انتم كمالها اذا اخبرتم عن شئ فهو صدق قطعا لان فيهم قول
جزء لصحة ما اذا جئت على العلم بان علم بعض الاجزاء لا يقتضيه كون الخبر
مقطوعا عما لان باجماعه على الحكم فلو علم حصة فاما ان يعلم حصة الخبر الذي علموا به الاجزاء
فلا يوجب انهم قد يجمعون على ما طريقه الظن كما لياسق الاجتهاد وانما الاجزاء انتهى
لمقتضاها قال العلامة في النهاية ان لاجماع على العلم بوجه لا يدل على حصة الجواز ان
يكون علمهم لدليل اخر وان كان لامة بمقتضاها لا يتوقف على القطع به بجمعه لان
العلم بجزء الواحد واجب على الكل فلا يكون علمهم متوقف على القطع به فلا يلزم من جوب
شؤهم اجاب هنا وفي موضع اخر من لا يراى في ذلك للمادة ما لم يمتد لانها في علم

كلامه في الخبر الواحد

كلامه في الخبر الواحد

كلامه في الخبر الواحد

حكم الجوس بغيره الرخص وعلى ان المصلحة لا تسلك على ما ولا على خلافها الخ وقد ذكر الشارح
 في المصنوع نحو ذلك كذا صاحب خبره من المصنف وقال ايضا ان الخطاب يتركوا لايهم حديث
 حل في ما للخصص ايضا بما لا يخله من كثرة التفاهيل او انما هو الاجماع من انما هو
 كانت خفية فنظر الى انما هم على محبتها ولو توقع ذلك من الخطاب في الخلافة وغيرها و
 تقدم من الحاجب وغيره ما يصدق ذلك وقد ذكره وغيره منه ما يقوى ذلك ايضا الكلا
 في خلاصة ائمة على المصنوع وكذا في تخصيص الكتاب بغير الواحد الذي لم يعلم صدق
 وفي اصل حقيقته فانهم استدلوا باجماع الخطاب وغيره على ذلك وهو يقتضي حد
 كشم من حقه وانما الا ان يقال في الثاني في الاول ايضا ان الاجماع على تقديره
 ليس على خبر واحد مخصوص بل على خبر خبر قد تر وقد تقدم في الوجه الثاني من التهدي
 في المواضع والتهديدات لو قد دخل في واحد والآخر في السبيل اعتبرتهم وقال المصنوع
 في رسالة الفريان فتوى لاقت ليست في ما لم يعلم دخول المصنوع منهم وقال ايضا انما
 تحقق الاجماع حيث يعلم انما في علمه بعد ذلك انما في علمه حيث صحت ذلك
 ليست في قول الواحد المصنوع ما في قول من علم دخول انما في علمه ذلك لا يفتقر
 والحق في التحسين قال ايضا ان المصنفين انما يبدلون ما لا يجمع له في علمه وانما
 المصنوع او ما يبدلون دخول في ما في علمه وشبهه يصح من ما كان لا يعلمه المصنوع
 في علمه انما هو في علمه في علمه لو خلا المنة من علمه انما هو المصنوع انما كان
 قال في موقوفه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 يكن جاع الامنة وقال ايضا الوخلاء الاجماع من المصنوع يكن علمه انما هو انما هو
 سدا تخويع النظام وادرس ذلك العلم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الحق العظيم على حكم يستدعي ذلك او انما هو وكلاهما جاع حقا انما هو انما هو
 شبهة كعلم تلك الشبهة ومقتضاها جاع انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 الاجماع لا يصدق من المصنوع لان من المصنوع التليل المطلق لا الله العظيم
 ان تكون احوال في انما يمتد من المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
 انتهى ما ذكره يحصل ما في كسب المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع في المصنوع
 جواز ان تكون انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

كل الامور التي هي في العلم
 كل الامور التي هي في العلم
 في المصنوع في المصنوع في المصنوع

الإجماع الآخر بين الناس ولا كان خطأ قال أيضا إلا أن قد تكون ظاهرا فيقولون
 منها وقد تقدم في أول الكتاب أن الحق هو ما لا شك فيه من كمالهم لا يشهد به أحد ليس إلا
 يخفى على كلام في حق الخبر الحكم وأما مع العلم بقول الأمام أو نقله عن مثله أو قطع براج
 اتنا الكلام في الاتفاق الحاصل بين الأصحاب على حكم أو العمل بخبر هو لا يصل شيئا بالسمع
 النظر عن الوجوه السابقة إلا العلم بعدم خطأ الكل في طريق النقل والاستنباط إذا علمنا
 أن يكون الجامع كشيء كما هو الظاهر في خبرهم فإذا علم أن لأصحابه من مذهبهم حكوا
 العمل بما لو أحد المستجمع للشرائط المقررة القليلة الموجبة للعلم بصدقه وبخطأ البرزخ والاباحة
 ظواهر الكتاب التمس وطرق الترجيح المتبعة فيها مما لا يفيد العلم وأحكامها هذه الطائفة
 الأصول وعقدوها في حقها عليها الأحكام الشرعية وبنا الجهادهم ومذهبنا وبغيرها
 ثم استندوا بما قدمه في بيان حكم الاستدلال كونه مستند في الحكم أو أنه مستند
 البعض اصطلاح البعض الآخر فبما في الباب حصول القطع بأصابتهم كلاً أو بعضها في
 الاستنباط بحسب ما بلغهم من الأدلة وما وسعهم من النظر وإن هذا من القطع بأصابتهم
 الحكم الواقع الأول والعلم بحقيقة الخبر وصحة صدقه دلالة عليه أنه لا يتابع أغلبيته
 كلاً أو بعضها باختلاف ذلك العلم بالعلم خلاف الواقع واعتاده في جميع ما ذكره أو كلاً
 الأول أو ما رده عن لا يثبت عليه العلم لأصحابه في حضورهم من باب التوضيح والتفسير
 وهذا لك لا نظير ما وعدهم وحكوا به في الأصول والفقه تعالى لا دلالة من جوب العلم
 العدل وقبول شهادته عند الذين إذا ما علموا على ما علموا إذا كانا غائبين وكافين
 في نفس الأمر فإذا كانا جميعاً وكثيراً منهم جعلوا بخلاف كونهم على ظاهر العدل أو
 تركية العدل له أو وجدناهم مضطرين في حكم التقاضي شاهدًا أو شاهداً بينهما
 وحكوا به فبما إذا كانا على ظاهر العدل أو تركية العدلين لها أو شهد عندنا
 وقبلوا لها دة ما ذكر مع اليمين وبغيرها في بعض المخاض فان شيئاً من ذلك لا يؤثر
 العلم بالعدل أو ما لا يثبت العلم وحقيقة الخبر والشهادة في نفس الأمر ذلك حكم اجتماع
 في كتابه لكلام وبغيرها بأن ما دل على جوبه أن يكون مع القضاة فيجوز اتباع سبيل الحق
 ونظائر ذلك لا يقتضي لأجوبه اتباع المعصومين لعدم العلم بصدق غيرهم وإيمانهم
 ولما مع عدم صحتهم واستشهادوا على ذلك العقل والوجدان ما ذكر في الثاني من

وقد علم منه ذلك بأدعائه أنه لا يغيره وان اختلف تخلفه عن الواجب ولا انضمام تقاضيه ثم لو تقرر لنا
 عن ذلك كذا فينا بطله وذلك منه نظر الى ظاهر الحكم وان كان من المعلوم بناء على ما هو المأثور
 عندهم في حمله وان لم يكن ظاهر المأثور للقطع مع تواتره وعلى اقله انا الواجب هو الا
 في دعوى النفع على هذا الامر لا غير فلا وجه لما هو المعروف بين ارباب هذا الوجه من ان
 ذلك مما لا يعلم بناء على ما يجرى كذا او بعضا على الظن بحكم انا للتشخيص عليه والحاصل ان
 فيما عجب لا غير للتصريح بانه لا يظهر الا في الاثر والاثبات لو نحوها مما يقتضي عدم العلم
 الجوهري ويكفر مستعجلة في اصول العقائد ونظائرهما يتبع صدور من الشبهة والاعتراض
 عليه من الشك مطلقا ولعل ذلك لا ينفك على من يستعمل هذه الالفاظ في الفروع مع ادعائه
 مساواتها للاصول في وجوب العلم بها واليقين عند جواز العلم بها بالظن يقول مطلقا
 هذا من قوى الحجج على ادعائه من حيث لا يشعره والحاصل انه حيث علم بناء على الحكم على
 الظن لما انكره لا غير فلا معنى للتثبت بذلك في دعوى النفع يجعل الفرض اقوى من
 الاصل مع انه ضروري لا استصحابا للنفع وما ذكره من ان تواتر الظنون ونعائدها
 قد يورث العلم بما يتبع مثل ما نحن فيه حيث لا يمكن الاصل فيه الحق لذلك غلبت كبريهم
 في التواتر كون اخبار الخبرين المعتبرين به عن علم من حتمى علم استحالة تواترهم
 الكذب فادع صدقهم جميعا بحسب الواجب والادعاء او واحد منهم لا قبل فيما اخباره عن
 العلم بعدم حصول الاشتباه في ذلك وهذا يقتضيه من ان القطع حيث كان خابره
 كلا او بعضا عن طريق التماس لوالناهم لا احوال الاشتباه لا يشاع احوال اتحاد مستند
 ومنشأه او ظهور ذلك ولعل اتحاد موزن الاخبار لا يقدح في الظنون التي تعلو بها الاجبا
 خاصة الظنون التي تتأخر عن الخبرين او احوال الاختلاف عالمها وقد انضماما لتواتر
 فرض اتحاد الموزن الاصله جميعا او صدق واحد منهم في غير الظن حصوله حكيما في
 الظنون بنفسه شوقا كما هو المطلوب انما يجدي تواتر الظنون ويوجب العلم حيث
 عليه لما دلت بمنع عادة تعلقها اجمع مما في الواجب نفس الامر فيصير بعد تواترها بمنزلة
 واحدة لا يستثنى من ملزومها وهذا انما يستقيم بما نحن فيه وفي لتواتر الاستدلال بالظن
 حيث استكشف من اتفاق التناهي وتواتر الاخبار وجوب ما دلت متكررة متواترة على
 امر واحد حصل فادع حصوله اجمع بدونه وان لم يكن لك في كل جملة او اكثرها ولا بد ان يعلم

تبيين
 في
 بيان
 في
 بيان

وجودها وتكثيرها وبلوغها الى هذا الحد على سبيل القطع واليقين لما اذا اقبل على الامور
 الموجبة لحصول الظن لكل واحد بما يغني عن كثرة الى هذا الحد لم يحصل العلم بجهتها
 توقفا يحتاجها العلم المطلوب على ذلك عدم حصوله بالظن بحصولها وان لمقتضى ما ذكره
 عن جميع ذلك لا يستقيم دعوى حصول العلم من مجرد الاتفاق والتواتر كما هو ظاهر من ذلك
 احوال ما ذكرنا مع العلم به والاشتهار له كما يتفق كثيرا في الفوائد باطنيا للنتيجة على ذلك
 فما ذكرناه على لا يفيضا لا يتأب فيه صلاحا ولا في ذلك ما اذا علم وان شئت فقل ان السند
 كما لا يفيد لظن الحكم الواجب ايضا وان جيل العلم به بعيدا او حكمه غير مبرور كما لا يشك
 والاصل كثير من الاصول التي توقف عليها فهم المراد من اللفاظ وليتنبى عليها لما يتبادر الى
 فان هذه كلها كثيرا ما لا يفيد لظن ايضا وان كانت معتبرة مطلقا وفادتها لا بد من
 مبرهنات على خلاف ذلك على ان تكون وان كانا مثالا لما ترى من غايتها ما استقر الكتب
 ودواعي السنن على علماء والطلبة المؤمنين في هذه الاعضاء وانما ضاهاها وسفر
 عليك قلنا لا يفيد ويقوم وقفا على انما يعلم احدها وجبته من سلوكها
 النظر وطرق البرهان اما جوابنا عما فالك بعد الانشاد والتبيين من كلامهم
 وعند روجيه والحاصل ان عدم حصول العلم من مجرد ما ذكره من لا شبهة فيه ولا شبهة
 تعقير ومن ثم لو لم يزل الف بظن هذا لخص خصته ونبؤته لم يورث القطع بعد
 وعصمته ونبؤته واضعيل الظن لاقام مقامها امانتها الظاهرية كما حد الحجة
 لما ترسخا لزيادة الفرع على الاصل في مثل ذلك وكذا لو اخرج عن برؤية الملال
 للعلم بغيره او يكون الشيخ المراه من بعيد الذي قد قيل في خلاص واشيا قلنا او جونا
 اننا شخص او قلة او كونه في الزمان والافانل والاقول وبغير ذلك من المحسوسات او غير
 مع احاطة علمها من جهة او جوه شخلة يحصل من اخبارهم القطع بجهتهم لم يجر اجرا
 المترتبة على العلم بصدقهم او صحة خبرهم وشهادتهم ولعل ذلك جاز لنا انك تدب اليه
 التصدي على كرمهم في اخبارهم بقول الشيخ واصله حينئذ يكون شيئا عن علم في الاصل
 الناس بعضهم ببعض فتية المصلوب عن حاله الموجب في شيئا بغيره كما يتبادر لقلوب
 في محله فلو لا اخبار الله سبحانه بصدقهم ولا يمكنهم في نفس الامر
 ان كذبناهم بحكمهم على الاعليم كما انك تدب كثير من يتبع حصول العلم بغير الشك المتيقن

تكملة الحاشية

البرهان على صحة العلم

ونحوه لظهوره واشتباؤه بالظن به بالعلم وعدم تمييز بينهما كما يتبين عليه المنطق الصحيح وغيره
 ودعنا كذبوا مدعى حصول الظن من الفلاسفة ونحوه ايضا على كثرة من وجدوا من هذا الاحسان
 فكيف الحال فيما اذا وقع التصريح بكون الحكم ناشيا عن ظن لا علم وادعى حصول العلم من جهة
 جماعة على ذلك في احد الاعضاء او جمله منها هل هذا الاجتهاد وهم وبنينا وبقية من هذا الخلد الى
 الرخصة عن بالبرهان قد بينا ما يحسم الشبهة عن من بالظن لثبوت العلم واددنا سواء هذين
 كلام الافاضل الذين بلغوا أقصى دوى الفضل الكمال هم اولى بالتقليد والتصديق على
 اى حال ولا بأس بزيادة بسط في المثال محل مغاظة الاشكال والاعتصال فليعلم ان الاصل في
 عدم حصول العلم في جميع ما ذكره لا موان حصول العلم من الاخبار ونحوها لما كان امر
 عاديا بافتراض ان يختلف باختلاف صفاتها والوجدان اقوى شامدا على اختلاف بما ذكره
 فلا حاجة الى تعيين سببه وبيان حتمه فاثبتنا ان العلم مقبض مستند الى كثرة مقتضى لا يتبع
 التواطى على الكذب والاجماع على الخطاء كان مبناه على العظم بصدق الكل واصابته
 بحسب الواقع والادعاء في القدر المشترك بينهم وصدق احدهم واصابته فيما ادعى على
 سبيل الاخبار والفتوى على الوجهين لا يقيد لكثرة فيما ذكرنا الا العلم بتحقق الظن في كل
 منهم ومن واحد منهم بالخبر او الحكم او بوجهها بحسب دلالة الامان والوجود وانما
 وهذا هو الظاهر في تحقيق نقد المشترك ومن العلوم ان العلم باذكري مع عدم العلم بكثر
 الامارات وبلوغها الى حد يوجب العلم او مع العلم بحد او الاستظهار لذلك لا يتحقق
 العلم بالحكم الواقعي ووجوب الدليل القطعي ثانيا ان الخبر والجميع كما اتفقوا على ان
 ما اجتزأ به او اجمعوا عليه بصدقهم بحسب واقف عليه كل منهم منفردا عن غيره كذلك واقفوا
 على احتمال الالف على كون المنشأ امر غير واجب للقطع بما حكموا به بخلافه فكيف يؤخذ احدنا
 وينزل الاخر واثبتنا ان التسليم بعدم حصول العلم للخصم من الخبرين كون المذكور والمنشاء
 احدنا سابق نحوه مما يجمل بطلان الواقع وهذا الاحتمال بوجود مع جماعة وكثرة
 وكيف يحصل العلم مع بقاءه على ما لا يتقدم له الاثر وقد تقدم انه لا يلزم من عدم الفتوى
 والخبر بحد المنشأ بحيث لا يمكن ويحصل العلم من ضا صده الى ثبوت ما علم ان ينظر خلا
 ذلك كما هو ظاهر وخاتمة ان خال لا يتماثل منهم لا يندفع بانضمام غيره مع ذلك
 منهم غير اصلنا لزم من ظنوا والظنون متعددة مختلفة كمالها وشيوت حدنا لا يقتضيه

بثبوت الآخر ولا علم بمدى الحكم في القدر المشترك بينهما هو ما علمت فلدبر وهذا الايراد
 القاصر وان استفيد ما ذكر في الشايع فانما افترناه لئلا امودكها منفردة بل هو في الراك
 في ذلك سهل كما لا يخفى وقد وقعت هنا على كلام لانام الحكم في البهتان لا يخطا فمقتضى
 واصحاب من عرفوا ذلك ولا انما هذا الجمل على حكم واستندوا الى المتن فلا مستند بحجة الاما علم
 من اجماعهم على قطنة مخالف الاجماع كما ترى في دلة الخالفين مع ذلك قال ايضا ان اتفقوا
 على حكم واستندوا الى المتن فلا يتم الاجماع ولا يغيره مع اسنادهما انما هو على ما سألنا في المتن
 ما لم يتناول الشرحان فان الاجماع على الحكم مع الاعتراض بالرد في الاصل لا يعد اجماعا و
 ضابطا فان نعمت استمر على حكمهم ولم يقدح على طول الشرحان الواحد خلاف هذا الا
 يلحق بقدر الاجماع قال وهذا هو التصور ان الظنون مع فرض طول الشرحان فيها
 بعد ان تسلم من خلاف حال فان تصورا الحكم ما ذكرناه فان امتداه لا يام بين
 الخاتمة بالمصير ويوضحهم عن رتبة الرد في ثمة شرط في ذلك ان يغلب عليه في
 الشرحان الطويل ذكر تلك الواقعة وتزداد الخوض فيها يقتضوا الاصل وان شخيرة بان العلم
 بقطع الجميع من عند ردا صارهم على الحكم وعدم رجوع احدهما به شبهه كذلك فكيف يمكن
 من الاجماع الدليل القاطع ثم من الغريب ان لا تلتزم الا عظم الذي هو الموت فيلزم
 المذهب الذين الاقوام طاب ثراه قال ان من انكر حصول العلم من الاجماع باعضا وانما
 بقض الاقوال الى بعض يكون خالدا بعينه خال من انكر حصول التواتر ولو لم يقل انه استو
 خالامنه واددى ولا يخفى ما فيه من الغش من جوه شق مضانا الى اقتضاها الطغر العظيم
 على علماء الامامية ومعلم الخالفين اذ جميعهم كما هو ظاهر الوجود المستلغ من وجود
 الاجماع وهو الذي نعتده وضول عليه غالبا ويكره بل كلام بعض المتأخرين والمعتزلة
 عليه هو السناد من الامة لا يغيره في استكشاف حجة عليه بل بذلك معبها لم عن
 معارض اعطى معنيتها بحيث لو وقفنا عليه كما وقف جماعة الجمل لم يكن حكما باب حكوا و
 نقطه الى غير هذا اما لا سبيل الى نكار حجة بعد العلم بوجوده لان الدليل الاجمالي
 حجة كالنفي على ما سبق اما الاشكال في حصوله له من اجماع وهو مبني على
 التناول غير نزل الوجود قد يتفق كثيرا في اجماع ما اراوا بالفتوى كما فعل للمعتزلة
 فيما يتعلق بنوعهم فان كثيرا لما حصل من اجماع المتشاركين منهم في حق وان لم يكونوا

كذا وما لا يخفى

انما هو في حق الجاهل
 فلهذا لم يفتوا به

عدولا ولا مسلمين باصانتهم لما يشبههم بحيث لو وقفنا عليه لممكننا انحاكموا به لانيما مع صدق
 الوقوف بهذا النظر والنتيج على خلافه فكيف ينكر حصوله من اجماع اساطين خطبائنا وفاضل
 علماءنا مع ما علموا واستبان من تكامل الحولم والطوارق وبيان همتهم انظارهم وبلوغهم
 الذخيرة العليا والمهنية المصنوعة في دقة الفكر وكشف اسرار الغنى والبرز وكنوزها ومصنوع
 والقوس الى الحاق بغيره ونسحق الشتر في ايضا حجة وتنتج ابوابه لتغلغل شعائره في نفوس
 ذلك حيا يتغلغل به ويقتض عليه مظهر الذم واغلب المعروضات في الدنيا الى ما يحسن عنه من
 يؤيد بروح القدس ثابتهم لا تخاد لا تملوا ان الله عليهم حسب طاعتهم صفتهم وسعة
 جدهم فصرهم انظارهم في حل مشاكلها وكشف مضلاتها وادلتهم بطريق العقل
 النقل وما يكون مساهمة ولايتنا اجماعها في الاغلب حكاما ما توقيفية محض في الدلالة
 في التامع والنظر عن المعصومين من الخطا والزلل تنطرق الى ذلك وس الى مظهر الاصول
 والكتبنا كما وفي الاخبارهم لظلمتها بطلان حكماءهم وقوا على مدارك كثير من الاحكام
 الشهوة التي يتوهم ظواهرها من الاستدلال بها باغنا تمام اعدا الكتب لان رغبة المعرف فادوا
 احوال نحوها في ضبطها للمناخ في امر عليها كاخرا من الخطا الماكان معلوما وخطاها
 وعدم استقلالهم بازانهم واهوائهم كما صنعوا في الفنون بعد اعراضهم عن اهل بيت نبينهم
 الدين هم اعدا الشقلين للذين لم الناس بالفتك بهما وعدم تكلمهم بالحكم بحجة العراضا
 لا سبق اليه كما صنع الحكما الكفاية خبثات فاعلموا بجهولهم الفاسقة ويندوا كتب الله
 انبيائه وذات ظهورهم بسوء تدبيرهم حتى تحولوا في عوامل لعقائد الفاسدة والمذمومة
 الكسادة ولهذا لا يحصل لعلم من اتقاهم على حقوى لظلمت بنا يدق فيه لذلك فينبشنا
 وتمر اكرم فيه وجوه الشجى لا يكاد تيقية فيه لظنوا من الخطا وبكر العقل فبخر في حاله
 فيه غير الشترع مجا ولما لا ان الله سبحانه لم يجعل لك طيفه ولم يكلفه الا ما يحضر طاقته
 ومعرفة فانا تكلمنا وكلفنا صعود هذا المذراج بدلالة النفس قد قد في قطع ذلك الطريق
 الفنون بجمايته وقوة انما الى التثبت بافعال التثبتات النفسية والمذمومة باستحار
 النجاة لا الوهمية فيقو منها الجاهل المغرور والطالب للاستقلال والانتفاء والاول
 التيقية الفاسقة والباطنية الماخذ عن المشرعية النبوية والفيضات الخاصة المعبد
 ادلة فطرية وزاها من عليته مع افا او من بين المنكوبت وان لا و من السيوفيات

بما في غير الحال المعروف
 كقول علي بن ابي طالب
 في حجة الوداع

من الفرق الظاهرة في احوال اصحابنا واولم وحكامنا وحكامهم تبين الفرق بين الاعمى
والحكيم في اتضح الفصل بين القديين الثامين فلا يرد اجماع الفلاسفة على هذا مذهبهم
الفساد البين على القطع فضا لظنا في اجماع اصحابنا كما تراينا اجماع ارباب الملل
واشبههم على عوى العلم بقتائهم الباطلة وبنوعهم فعلا لما ذكرنا وذلك لاننا نامل
في احوال هؤلاء واول علمائهم يكشلف ايضا عن ذلك الشايع بينهم وبين الامانية شيئا
ومسكتاتهم سائر فضلائهم فلا تلامزهم في اجماع الفرقين اصلا لاجتهاد ولا مشافهة و
الانام ابو محمد العسكري في تفسيره عن الصادق عليه السلام انه قال فرق بين تقليد عوام
اليهود علماءهم وتقليد عوام الامانية علماءهم يقولون ما ينادون ويؤيدون القبر وفي الاجماع
عن علي عليه السلام ذلك ايضا وهو قوي شاهد على اظنا وذكرنا العلم الثاني لو فصلنا احوالنا
في بعض سائلنا شاء كلامه اننا علم يقينا انه ليس بشي من الحجج اقوى اضع وضع واعلم من
شهادات العارفين الحق سبحانه الوعد واجماع الاكابر ان العقل عند الجميع هو واحد
انذا العقل بما يحتمل اليه الشئ على خلاف ما هو عليه من جهة تشابها لعلامات السند بها
على حال الشئ اجمع الى اجماع عقول كثير من خلفه فيها البصيرة فلا يخفى اقوى لا يفيدهم
من ذلك ثم طعن على اجماع مقلدين الى واحد منهم بما اجتمعوا عليه لانها بمنزلة قول
واحد وهو قد يخطئ لا شيئا اذا لم يتدبر الى الذي يتقدمه من احوالهم بطريقه بعين البصيرة
والعاقل قال ما تا العقول المختلفة اذا اتفقت بعد اتمل منها وندركت وتبين
معانده فلا شئ اجمع من اعتقده وشهدت بعد اتفقت عليه الى اخر ما قال لا ينجح استقنا
كلامه في اجماع علماءنا على نحو ما يتناهى كاشفا بعد انتم في الوضع في ذلك العقل النقل
وعدم وجدان ما يصادفها لاعتقاده من شرط العمل به بل هذا الوجه لكونه من لوازم العقل
كياق ولعلم انه قد استصعب لها اللون والاعتقادات لكونها من لوازم العقل
الشواذ اليها سابقا واولا الجواب بما لا يستقيم على طريقته من وجهين اولهما اننا مع ذلك
مداركهم العقلية بل عندنا في لسائل النظرية واكتفاءهم باجماع علماء عصرهم
فلو اذ قاهم انفساه بعد الخلاف بقول هذا طريق العقل في ان كان لنا قولنا
ما نواوهم مع ذلك انه من الحجج القطعية التي يجب عاقتها الفكر والنقل واجرهم له
في المطالب العقائدية التي يندركها العقل من افعال العقل واعماله وطريقها

كل ما في العلم والدين
وكل ما في العلم والدين
وكل ما في العلم والدين
وكل ما في العلم والدين

كل ما في العلم والدين
وكل ما في العلم والدين
وكل ما في العلم والدين
وكل ما في العلم والدين

اليهود والنصارى فيما يتعلق بأصول عقائدهم وفي خصال حياتهم بأقوالهم على كثرتهم في
 أكثر اعتصامهم وتطاول أزمانهم وتفرق اعتصامهم بتمامهم من الأبناع لا خادوا وأما هذه
 شبهاتهم وبنائهم خلافه خلفائهم الثلاثة على الأبناع الموهوم الذي هو في الأول للسند
 إلى ما هو أصح من جنس الأبناع مع أنها أصل مذاهبهم وأساسها فكيف حال أبناعهم
 غير ذاتها لك لا خرم على تصحيح هذا ملبطاد وأما هذه وتطبيق الأثر عليها وتوابعها لها
 وإن كان حقاً واعتقاد تجويزهم لأثره على كل الأثر من جهة العقل بغيرهم من جهة التصحیح
 وتجويزهم من كثرتهم لأجناسهم على النبي في خطاه وأصنافها فغير ذهاب كبره منكم
 سبق في أوّل الرسالة التي في عدم إفادة الأدلة التمهيدية لقطع وقضاء ذلك كونها كالتقليد
 أو ادعى منها في شبهة التصحيح منها بالاعتقاد اعتقادهم بكثرة الأكاذيب لأشياء الأخبار
 حتى روي عن سعيد بن جعفر الحديث كذبوا أيضاً أن باهرية كان يروى أخبار النبي
 وكثيراً يروى أخبار اليهود والنصارى وما التبس عليهم لك فروا أنا سمعوه من بعض
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال في العتبات وغيره ضغوا بالباطل نسجوا
 إلى الجنة إن أتباع الأموية والعباسية وضغوا الأحناف فضائل الخلفاء وقضاء ما لهم
 غير ذلك مما اعتزوا به فضائلهم كانت عندنا من كاذبهم فهذا كلها مع سبق الواجب
 في بيان أحوالهم حرب عن فساد جوهرهم عن لتقصين بما ذكره في كتبهم فالحق الحق لا يتأخر
 الحقيقة وإنه لا فرق بين أبناع سائر أرباب الملوك العتبات العباسية وأبناعهم كان أقوال
 جميعهم سواها فتقوى أوائل أمرهم حال فلانهم وفي آخره حال بعد عهدهم وسواهم في الأصول
 أو غيرهم ذلك لما أوردنا أولك مع هؤلاء في كثرة العلماء والفضلاء فيهم ولا يتجمل كذا
 وظلالهم وسائرهم بأهم في بيانهم وروايتهم واختلاف أحوالهم وقرايتهم وعييتهم
 حتى حصل بينهم اختلافات غريبة ومناظرات مجتهد وظهور من بعضهم مكابرات صريحة جليلة
 في بعض الأمور الصغرى وروايتهم فلو علمنا ذلك لكنا نعلم في بادئ الرأي أنه لا يحتمل إحداهن
 بغيره وأعلى على الحق الثابت في الواقع ويصطلحوا عليه في كثير من المواضع بل لا يمكن فيهم
 منازع مع وجود بعض الانشغال والجمع في زمتهم وقبلهم حيث يصل إليهم خبرهم ولما علمنا
 خلاف ذلك بالنسبة إلى أولئك علمنا إمكان نحوه بالنسبة إلى هؤلاء أيضاً وقد ثبت ذلك
 وهو من كثرة أيضاً في مسائل الأصول والفروع المتأخر إليها لافئنا فاضلنا عن غيرها

لم يبق في الأخبار

وقد عرفت اني وانما اصحاب الجمل هم بخلاف ما اعتقدوا فاضلوا من الامور العظيمة بقوا
عليه الى مدة مديدة مع بلوغهم به وبما من رعين الله عدم اقدارهم على افاضوا الاخرى
مما يكونه صوابا واطمع بذلك وبهم كثير من الخطابة اصحاب بل وغيهم وقد ادعوا نحو
ذلك في عهد عثمان مع ملطوا واهل الخوالم واخواله سعد ورضاه عن قطع منهم بجزايل التي
ثم وصد رضى الفريقين ماصد ومنهم من كان قاطعا وانه فسد بمكش سائر الوانواع والاعمال
بل هي ولسا للبابان لك ومن اعظم الشواهد عليه ما انفرد عليه القريش من قول النبي صلى الله عليه وسلم
ثانسا وسبعين فقرة واحدة منهم في الحق والباون في النار وعمل هذا انما العمل على حق في الا
اصلا ولا يثبت ضربه ما بيننا عليه نيتا وحيث اننا ذكرناه امكان حصوله لقطع المالك
ووجوه الكسب على التبع المربوع من اجاب جميع طائفة اهل المعصية كثير منهم مع عدد رجا
ما بيننا بين خفاهم وشهد الوحيد ان السليم والطيع المستقيم موعود كثير على جلا نصرته بينه
اصلا وكان وجه المذكور سائلا من بعض ما اوردناه على الوجه السابق لم يكن له الا انفسه الا
وربما دفعتنا الى الاختصاص على من تدبرنا في الاجماع على هذا الوجه ليس من ادلة العقيدة التي
انصبت طريقها لله ام لا احكام لواقعة الاولوية ولا هو الاجماع العرفي المنضبط الذي
فيه افعال علماء العصر ويكتفي لهم وان كانت في غاية الغلظة وبسوق حجة ذاتها على اسمهم
وحدوا في الذي هو من خواص من صلا فامانة ولا دليلا مفصلا عن استقراء النوع
بدن التمهيد والظهور الاتبع لسائر ادلة العقلية والذهنية بل بناء على ان لفتية اذا
استخرج فيها النوع ولم يقف على ما تمام الاجماع ويفساده بحيث يعلم به فساده وعلم
ان الادلة العقلية اتم ما وصلت من سبل الى كثير منها فظهر لهم وجوب عليه الادلة
العقلية العظيمة مع تدققنا في الاحكام الشرعية لا يوجد فيها ما يقتضي خلافها في العلم
حيث يكون مما يمكن الوصول اليه لم يقفوا جميعا ولا هو كما عرفت عليه وراى ان خواص الامور
من متفق عليه بينهم لا شبهة له فيه ومختلف فيه بحيث لا يخفى الفقيه بخواص
الادلة سابقة احدهم فيه وان سائر القريش والامراء والتلفظ بقرعة في كتاب
الاستماع لغيره عليه هو مع ذلك يكون من احكامهم ومما لا يحسم بل هي من طائفة
الاولم وسائطه فكيف من افاضت عنهم في هذا النظر الى جميع ذلك وملاحظة ما اشير
من احوال طائفتنا وخصائضهم لانه من له شبهة يصدق فيها بحسب العادة ولا يثبت

هذا هو الحق في
الاجماع العرفي
المنضبط الذي
فيه افعال علماء
العصر ويكتفي
لهم وان كانت
في غاية الغلظة
وبسوق حجة ذاتها
على اسمهم

منها ما لا يثبت له

كل ما لا يثبت له

كل ما لا يثبت له

في أن ما أجمعوا عليه هو مقتضى الأدلة التي منطوق العمل عليها القول أن لم توجد العلم
القطع بالأحكام الواسعة الأول وبهذا لا يثبت الا يحصل من مجرد اجتماعهم القطع بقول المصنف
ولا يبرر ولا بالحكم الواقعي الأول لما يوافق مع ظهوره ولا يتحد فيه إلا هما الاثنان اثباتها
النافعة من كونها طريقا إلى العلم لا لتوجب مخالفة وانكار حجتها ومنقلبه ومنشأ الكفر
الضلال بل حكمه في ذلك حكم سائر الأدلة الظنية المعبر عنها عند جميعهم وبعضهم لا يوافق في
يتكشف واضحا يعلم على جهة القطع من اجتماعهم فلا يتكلم بوجود ما زاد على ذلك في الواقع مع
العلم بترابط الأدلة الإجماع على وجوده في الجمع عليه مع انما الخلاف كما هو ظاهر حيث كان
ذكرنا انما يتكشف من إجماع من عدل انما لكل من ادعى استكشاف ما زاد على ذلك لا
الاعتراض بهذا وعدم انكاره ويمكن أن ينزل عليه كالمقابلين للوجه الثاني بعضهم يحسم
وان كانت عينا وانهم فاصرون عن بيان المطلب في ذلك المقصود ليلهم على انسان كثر من كثر
ان يستشهد عليه ايضا بما ادول فيهم ما يفي عن المصنف في الوجه الثاني من غير من عدل
الاعتقاد عدلان بعض العلماء المقصود عليهم نقصان نصائهم ومثمن وذهب وذهب ولا
للعلم بنسبهم والسبق الإجماع او نحوه بالفتن إلى خلافه لأن ذلك انما يتجوز ولا يستمع
كثرة المخالف حيث كان المقصود استكشاف طريق الاستنباط والاجتهاد من اتفاق راجح
الفضل والعلم الواقعي والتدافعة يعني ما ذكرنا غايا كما لا يخفى يمكن أن يؤيد ايضا ما عليه
من الأدلة التي هي عندنا طرق علمية لا تفيد ضنا وعندنا سائر المناظرين لا الظن
فان استكشافا من الإجماع لا ينفى أن لا نذكر كما كما هو ظاهر فقد جاد سلطان العلماء
قال في تعليقه على شرح المصنف في الكلام في دليل العقل القائمة على القاعدة كما علم في ذلك
على القطع بوجوده انما اضطررنا لذلك حكم في إجماع على الظن بوجوده ما نراه والفرق بحكم انتهى
وليعلم من ذلك ما يجري ايضا في الخبر يجمع عليه ولو كان ضيقا في الاصطلاح فانه يجب
الاخذ ببناء العلماء كما مضى عليه في الاخبار وكذا في الاصطلاح ان كان استثنى لم يحصل
من إجماعهم ما لو جلد كونه المبلغ هذا التواتر ولم يكن الجمهور قاضين على حقه هو
العلم بحقه والافتقار إلى جمع علمه من اعتمادهم لكشف عن وجوده منتهى منتهى
لذلك عندهم لا العلم بصدقه وصدقه في الواقع وقد تقدم في الوجه السابق عن المصنف
غيره في هذا بيان وعلى هذا ما يخرج المجمع عليه من المذكور من إجماعه والوارد

الخيرة وما يمتد به العدد ولا يعنون به في مجال الجوز يجوز ان يكون على سبيل التقييد
 كما يجوز ان يكون على غير ما ذكرنا من الامور فغيرها مما لا يبع القام ذكره وكذلك ان حلت
 الاختيار والكثرة من حصل كلام الامم عليه السلام هو ما كثرنا الى التسعين بها ما يمكن
 التخصيص بها دائما او على الأقل لا يمتد بها لثلاثة صريحا ولا يمتد مع ثلثة الاختلاف بينهم
 قديما ووافقه من صاحب الامامية لاحد من ادماهم فالبار مع جميعك في حقنا ايضا لا الكفا
 باقنا جمع منهم لاختلاف الشبهة الحال عليه كل شبهة عليهم على كثير منهم زعم عند اختلافهم
 ويقضي ايضا عدم تمكنهم ايضا من معرفة ما احصوا الاختلاف من وجوه خروضة الا ذلك والتد
 جدد ذلك لم يقتصر المحدوثون منهم في كتاب الاختيار الخ وضموا العمل الشيعي من ان الاختلاف
 والامتناع على ثابت وروده عن الامم من باب بيان الحق لا التقييد مع ان ما عده كلمة
 متساوي في عدم جواز العمل به حال الاختيار وعدم التقييد واما حال التقييد فيجوز العمل بها
 ويختلف باختلاف الخصال من شئ منهم ونذا به في غير بعض الطائفة والاطلاع على اقوالهم
 اراهم ولا يرجع في ذلك الى الاختيار والرواية عن الامم كصلوات الله عليهم لا ينبغي ان يفتوا
 اقتضاها في الكتب الموضوعة فلا بد من الادب والهداية في تفتيش النسخة وغيرها الى ان يظهر وكذا
 البحث عليه لثام ولا امر الامم بنسختها وكتابتها فيها لاجل ذلك ولا سيما مع الناس الامم
 هو الغرض ان ورودها من باب بيان الحق والباطل للتقية وعدم دلالتهما وروايتها
 للتقية على تعيين من اتقى منه ووردت بسبب حتى تمنع منها عند الحاجة لذلك لاجل
 بها في غير حال التقية والتقية من غير هذا كله ظاهر لا يخفى على ذي عقل ومنه
 وفي وضع اخر من هو اوله بان المراد بالجمع عليه لا يمتد الى الاختلاف هو الخبر ان لا يمتد
 اختياره قد ما شئت الاختياريون فانهم كانوا يحدون الاختلاف ما كان واردا من باب
 الحق وهذا ينافي كفاية باتفاق جميعهم ولما اجاد الحق في المجلس طاب رآه حيث
 طعن في اول روضة المتقين على كتابه بان فيه منافضات من اقول وهذا مع انه لو ارد
 منه كلام نفسه اسقط منه المذكرات والمناجات لكان يسيرا جدا ومفاسدا اكثر من ان يخصص
 منها في محله فضلا والعجز من لا فاضل الذين اتهموا واحسنوا للظن مع ان بعض الظن
 ولما علم من عليه الحق الباطل من الله تعالى وايضا لما ليس هذا موضع ذكره وهذا ان
 الفضائل ان الحد من لا يمان بما يمتد به في الساطع الجهم ورواها الذين لم يظن عليهم

هذا الخبر لا يمتد به
 في الاختيار ولا في التقييد
 ولا في الجمع بينهما

الاعتماد على الخبر
في العلم بالحق

الاعتماد على الخبر
في العلم بالحق

المحقق المحقق ايضا في الحقائق والذرة والخصبة وغيرهما هو ايضا امر في علمه اذ لا يوافق عليه
الفاصلان في بيان الاخبار بانها ايضا بما يقتضيه ينسب الى الحائز لخصبة في الدين وغيره
قال العلامة الحلي في الجلد الاول من الحار بعد بيان بعض الاخبار انما فقط ويندفع بذلك
اذا اعتقت نظركم في التفسيرات التي ستمها بعض المتأخرين على اجلة العلماء الاخبار انهم في
قصد بذلك الاشهاد في حد ذاته مع بعض انباء انبياءنا على الحديث لكاشاني وهو من
انباء في صولة القسرة في سماعها بالاصول الاصلية وله يقع منها الاوحد كالملة للفقهاء ولا
مع غيره من اصحابه وقال في الاعتماد على الخبر في العلم عند الله واما اقتصر على ذلك فانه
له وسامحة في عدم عناه ظهوره وفسادها وهو مائة عند غيره ولا يقتصر على ذلك بل
القبول عليه السالم في حجة الاجماع من حيث اننا الى اصطحابها في اوردوها موصلا بقا
ونقل عن صاحب العنوان انه اذ في تواتر اخباره بان ذلك في الذي يخرج ما ذكره من
اطلاقها الذي هو عند من له طبعات مع ان بعد ثبوت سائله لما ذكره في الاجماع من
الاصحاب عدم اختصاصه بما شانه من الخبرين في الاخبار المستندة والابواب الاذا
والاهواء فلا ريب في ان ما كان مستدلا ولا يشك في ان الاجماع قدما الاصحاب في اورد
بالقول في اخبارهم بما حدث بعدهم ولا سماع وجود انهم باقوا لا حكا كنعناه و
تعلق المنع على خبره لعمود ذلك كاهو مستحق كالاتيم ان ما ذكره في كتابه في كثير
من الاخبار من كثير من اجابات الشيخ في حجة الغزاة من الاخبار في كذا
اجماعا لا يتفق في غير ما يشك ما اشد تكارر وكما كتب نظرا من شخص في ذلك
وذكره كتابه المربور في هذا المقام اورد اخر كلامها فتعني في ما ذكره صاحب الغزاة من
في ووسع لعمريه وان الوان بان ثبوت الاخبار عن الامم عليهم السلام لم يطل وتختفي كذا في
وان لا تنفع القرآن كاذن يكون اكثر من الاستماع بها وان هم القرآن في زمن النبي
حجة اخبار الامم اليهم كذا الاعلى الظن والحيوة وان عامة فطو القاطن في الدلالة
خاصها الثاني له بعكس ذلك ورا حكا في اذنا ولا يفسد الاطماع افلا في جميع الاحكام
اكثرها كالترب في الدلالة لا جباله وعدم تخصيص في قولها فطو القاطن افهام وان
الناس مختلفين في مقدار تتبع الدلالة والوقوف اليها بخصلاف الاحكام العلمية باختلاف ذلك
ويجوز العمل باصل البرائة فيها وان الجمع عليه المأمور بالعامة هو الحديث المتجمع على نقله لا

القول للجمع على الأئمة أنه انما الشهرة العترة هي شهرة الحديث الكثرة من قدما اصحابنا
 الاخبار بين الذين لا يتعدون التسع شي من الاحكام وان الشهرة ليست بحجة وسببا
 الشهرة التي في اليبس اليوم وصرح في المقام بعدم متابعتها الشهرة من غير دليل وعدا الاعتماد
 على الاجماع الا ما علم دخول المعصوم وهو الذي لزم ضرورة الدين والمذهب عدم تحججه
 ذكر في سابقه فظاهر ذلك مما لا جدوى في ذكره وصرح شارح الحجة من علماء ائمة الشريعة
 بين الاولين من اصحاب الائمة وارباب النص في تنصيصه في الامتناع في ان المول عليه
 الشهرة شهرة الزمان لا القوام قال في حديثنا العاطي وهو من ابناءه ايضا في تحرير المسائل
 بعد فصل كلامه المتقدم اولاما لفظه في قول المصنف الثاني نظر لا يتم وان كانوا كما ذكره الا انهم
 قد يظنون ما ليس به ليل لا يعلمون بذلك لظنية او يفعل احدهم من مقاصد و مرجع اد
 نحو ذلك كما يظهر من تنصيص سند لا لهم على الاحكام قال فيافي في لفظا احاديث متواترة
 عدم جواز تقليد غير المعصوم ومعلوم ان مقتضى جملة من المذكور في تقليد العلم بوجود نص
 غالبا واما تقليد الظن لا نادرا انتهى نصه ايضا على عدم حجية الشهرة لعدم الدلائل على
 حجة بالادلة لا على عدمها وقال ايضا انما ورد عن الائمة عليه السلام في حديث غير حظه
 وغير ان اجماع الشيعة على مفهوم حديث مؤيد له و مرجع لذلك الحديث على مقاضاة
 انه دليل مستقل بل يوضح لظن الفاعلة انه هو مقتضى الاحتجاج وليس بدليل شرعي ذكر
 ايضا في غير ما يعضد براده المذكور الا انه في احوال رسائل من رسائله في هذه
 الامتناع عن الاجماع المعروفي الذي دعاه الكثرة في ثمانية عشر مجلدا من اصحاب الائمة
 من القرين الموجبة للقطع بالاخبار والموجودة في كتبهم والنقول في كتب المصنف عنه من
 الائمة عليهم السلام بواسطة معتلة او غير معتلة او بدونها و زعم ان مسئلة حجة الكثرة
 قول المعصوم بل دخوله فيه و ادعى ايضا انه من جملة الاخبار بين الذين لا يجوز الاحتجاج
 الا بصريح صريح و انه قد بلغنا الاصحاب لقبول ما يطعن فيه احد منهم و ان سند
 الاحاديث الواردة عن الائمة عليهم السلام الرجوع الى هؤلاء والعلم بوقايتهم الاحاديث
 كثيرة جدا ولقد بلغ في شان هذا الاجماع و ادعى الاصل له فضلا و اقنع بعضنا ذلك
 ان الحديث لا شر ابدى كما هو عادة فانه قد استند ايضا الى هذا الاجماع وذكر في ثنا
 ما لا جدوى في ذكره و قدما ادعى شرح الاستبصار ان مقتضى الاجماع على هؤلاء و انهم

كل من كان له نص في الحديث
 كان له نص في الحديث
 كل من كان له نص في الحديث
 كان له نص في الحديث

كل من كان له نص في الحديث
 كان له نص في الحديث
 كل من كان له نص في الحديث
 كان له نص في الحديث

المقضية لخصوال العلم من خبرهم ووضوح وقامت بهم بحيث لم تكن محالاً للشيء والخلاف لذلك
 الاجتماع عليهم ثم ان خبرهم بان من علم مناهمنا مناهمنا والاصحاب الذين غرضنا عنهم
 تصحيح ما يصدق عنهم المذكور في اثني عشر من تصديقتهم المذكور في جميعهم ووضوح على الخوالم
 مذاهبهم والاختلاف في الواقع من نقلة الاجتماع والجميع في تعدادهم وتعيينهم وما وروى في
 الاخبار والامور وغيرها في شامروا جماعة آخرين نقل الشيخ في القدر الاجتماع عليهم
 شان جماعة كثيرة غيرهم لم يعد وهم منهم ونظر الى ما جرى عليه طريقة الشيخ وغيره في فهم
 واهل هذا الاجتماع في كتب الرجال والاخبار وغيرها وعرفنا ان الاجتماع ضالم يقابل برؤا ولا
 بحكم شرعي توقيفي بل موضوع ليس ببيان وظيفة الاثام ويعدن الخطي في انفاً وان يقطن
 حكماً اصولنا الخ لا غرض لصاحبنا لوسائل به هناك وبما ينافي طريقة مذاهبهم فيه فبعد
 العلم بجميع ذلك وما غناه يعلم ان كلامه قريب من كلام المحدث الاسترأبادي فيما مره وديا يكون
 اضعف منه والظاهر اننا دعاه الى ذلك كون هذا الاجتماع موافقاً بغيره لغرضه ضاماً
 لمطلبه بخلاف غيره وليس هذا موضع تفصيل ذلك وتبيينه التحقيق الحق والاتباع في
 هذا المقام وحصل الكلام في الوجه المذكور على وجه لا يتردد في ان المقام هو ان الحديث
 الاسترأبادي في سند فيما ذكرناه ما ورد من الاخبار في حجة الاجتماع فبعد خطها وخطها
 وترجمها على ما يارضها من الاجتهاد الذي يوارها لا يرتب عدم تناولها الا ان جميع
 ذكرهم خاصة مع عدم كونهم من اصحاب القضاة المذكورين في المبسوط وغيرها ولا من اصحاب
 سائر الائمة المتكئين من اخذ الاحكام مناهمنا وشافه عنهم ولا من المقصدين على الاجتهاد
 القطعية من جميع الجهات ولا بلوغهم من الكثرة والفضيلة والعلم الى ان يرتفع بغناهم
 الارتباب ويحقق انفاً في الاستها فضلهم الاجتماع وكيف قطع بحجة واندرنا في ذلك
 الاخبار مع انه من يدعى لا فضاء على طبق لسنن الدلائل من الاخبار والاثام من
 يستند به عند الاختلاف ان استند الى العلم القادى الحاصل من اتفاق جمع منهم فهو
 فساد بما سبق لاجتماع انكار حصوله من قوى جميع من جدهم مع ما وروى من الاخبار والكثرة
 في مدحهم وتفضيلهم على من كان في زمل الائمة ومن اصحابهم وشهادته الوجه والتمتع
 بكونهم اذ في نظرنا على ما لو اكثر علما وفضلنا منهم جمعهم من ما اخذوه عنهم بل
 عن يد وخلاف عن سلف وما استنبطوه من انظارهم وقوة افكارهم فاعلم اننا من

في كتاب الرجال
 في كتاب الرجال
 في كتاب الرجال

في كتاب الرجال
 في كتاب الرجال
 في كتاب الرجال

علم الناس الى علمه كما ورد في الاثر وربما كانوا بالنسبة اليهم مثلهم بالنسبة الى معيار النبي
 فكان الامر في شأنهم كما قال صلى الله عليه وآله لا يدخلون الجنة الا بغير حساب ولا ينفعهم
 افعه منه وكما قال سبحانه ما ننسخ من آية ونثبتها فانت حيزها او مثلها وان الجواز يدعي
 حصول العلم الصريح والعادي بصدق الخبر من المعصوم وجود العارض في احوال القضا
 من مجرد كون الراوي ثقة مطلقا وان كان من اهل البيت الفاضل في ديننا او في دنياه ايضا
 يدعي ايضا حصول العلم من قول الفقهاء نقول ان كان منهم يدعي ايضا حصول العلم
 جمع من سلف كما سبق بذكر حصوله من احوال جميع من اخرجهم مع ما علم في شأنهم وهذا
 الاغفلة وجهها الى الغيبة وسلا لا ولقد جاد شيخنا المحقق جت قال في صلوة الجاه
 واي فرق بين حمل الشهيد الثاني ومن اخرج عنه وعلى السبع ومن اخرج عنه الى ما لا يتبين
 الثاني حيث يترقوا الى ائمة ولا يقبل قول هؤلاء مع ان لا يربط هؤلاء اذ فيهما
 واذكي ذمنا و اكثر تنقياسهم وترى افكارهم اذ في احوالهم اكثر الاواب انتهى فكل
 من هؤلاء واولئك بالنسبة الى من قبلهم ايضا كذلك في الغالب على اكلهم في الغد
 اعترف بالحدوث الغالب في الفوائد الطويلة ومع ما هو عليه بعض ما ذكرنا فنقل فيها عن
 الثاني انه وثق في شرح دراية الحديث في بحث عذلة الراوي جميع علماءنا واولئك الذين
 كانوا في زمان الكسبي وجميع من اخرج عنه في زمان الشهيد الثاني وذكر اهل الشهادة بعد
 شاع وذاع وتوارس احوالهم ما هو اعلى مرتبة من التوثيق فلا يحتاج احد منهم الى نقل على
 عدا الله ولا نصح بوثيقته ثم قال حسنا الفوائد وهو كلام جيد جدا والتبع والقتل
 يعلم انه قد وقع التسامح في نقل الحديث في زمان لامة عليهم السلام من بعض الرواة بل
 وصحوا الحديث ولم يقع شيء من ذلك من احد من علماء الامامية في زمان لعينيه وقد
 ورد عندنا احاديث كثيرة من لامة عليهم السلام في مدح علماء الشيعة وروايتهم بحسب
 في زمان لعينيه والثناء عليهم والامر بالرجوع الى رواياتهم والعمل باخبارهم ثم تفصيلهم
 على اصحابهم واهم اعظم الناس ايمانا واشدهم ضمينا واسودا على بياض قال وهذه
 الاحاديث تصلح ان تكون مستند الشهيد الثاني مضافا الى ما ذكرنا من استعمال التوثيق
 ثم امر بعدم الغفلة عن هذه الفائدة الجلية التي توافق فيها العقل والنقل قولنا قد وقع
 منه تسامح وتحريف في نقل كلام الشهيد في زمان مضمون لاحاديث لبعض افاضنا لا

كلام الشيخ في بيان
 كماله في العلم والدين

كلام الشيخ في بيان
 كماله في العلم والدين

يناسب كرهنا وما كان يليق ذلك بمثل ولا يتأتى مقام الطعن بمثله على غيره وقد صدر
ما اعظم من ذلك بلا ريب بل الكثرة القليلة البينة في نقل هذا المذهب وما وطقتهم و
مضامين عباراتهم وليس هذا موضع تفصيل ذلك وعلى انى لحافى كلامه شيئا ما باننا
كما لا يخفى قد جرت موضع اخر من المقوله للكلام في كرهنا وورد على المحقق الطوسي
غيره من اثبت عريته رابعه وهي معرفة اهل التهود والنسابة قال في جملة ما رآه كيف عجز
الفضلاء المذنبون والعلما المحققون الذين فهموا جميع مطالب الاساطير والفرع النكا
الشرعية والمطالب العقلية عن فهم المعنى المذكور على وجه الحقيقة وكيف اجتمعوا على السخا لانه
ثم قال ودعوى بعضهم لان انا المعنى دقيق لا ينفك احد غير اهل الباطن عنهم مقبولة لان
العلامه وامثال الذين هم اهل العلم والادب لا يحصل ان لا ينفكوا ذلك وينهه فولا الى
الغالبون بل يكون مع ذلك ما مطلوب من جميع المتكافئين مع عدم قدرتهم على فهمه عجز
عن تصور فضلاء اهل التصديق به انتهى فيه شهادة باننا من جوده لا تخفى مدجى
الحق على لسانه من حيث لا يعمد به احد غير ما استشهد به على كنهه وقد صدر
سلك ذلك من صاحب الوافي ايضا حيث قال في باب فضل العلماء من حديث ذكره ما
لفظه في اهل بيتنا ائمة صلوات الله عليهم اجمعين كل خلف بقدر سلفه من سطيم الاستغناء
في طريق الحق من غير غلو ولا نقصه ولا زرع ولا تحريف بين الامام العاصم وخواصه
الامثال اسرار الخافطين لعلنا بطريق الحاشية فان لا نرضى غلوهم منهم بل رهم
لا يزالون ينفون عن اهل البيت فالبين الباطنين وناويل الجاهلين فخذوا
حكم عنهم دون غيرهم لتكونوا واثم لا ينفكوا وهذا الحديث ناظر الى ما روي عن النبي
صلى الله عليه واله قال يعلم هذا العلم من كل خلف عدول ينفون عنه تحريف الجاهل في
انحال الباطلين وناويل الجاهلين انتهى قد صدر منه في اصله من الاصول الاصلية في
الخرافي في الحديث في حكم الجاهل الخشب في الاخيرة في الحجج بالصينية وغيرها ان بعد
ايضا ما ذكرنا ونقد ذكرنا في لاسه لادنى في موضع من هؤلاء في سلك العلامة انه
بحر العلوم المؤيد من الحق القويم علامه المصطفى والمغاديب ومع ذلك قدح فيه كثيرا
بما جعل عنه ادى العلماء وطعن في موضع على الشيخ البهائي صاحب العالم وغيره ما
بل العلامة ايضا ما لم يكن من رتبة عظيمة في العلوم القديمة ولا تنظر اخبار الائمة وعلى

لمع على الخفي

كل من فخر في العلم
في ما لا يعلم

كل من فخر في العلم
في ما لا يعلم

مطالع العلم
في ما لا يعلم

الشهيد والفاضل الشيخ علي اضهرهم بانه لم يكن لهم بضاعة في العلوم الدقيقة ولم يكونوا
 عارفين منغظين بمخاليق اديسه لانه وعلى المقدس لا ريب في الذي تم بعض احواله
 بصفته عن الاخبار والقرينة المؤثرة وعدم امكانه نظريتها وعلى فضلاء المتأخرين بلا غش
 بان بضاعتهم في العلوم طيلة وبينهم وبين تحقيق المناجاة الغامضة الدينية الاصوليون
 بعيد وقال مبهمات هيئات ابن التزياتي التي تسمى بالاضواء والحروف جال للشره بالبحر
 كل ميسر لما خلق له وذكر في خاتمة الخاتمة وبشت الخاتمة كلامين لبعض الاحياء والاول
 لا دخل لها بمطلوبه اسلامهم قال نظر تدبر كيف طلع اهل التحقيق من تصوفية المشرب
 من الفلاسفة الاساتين على المذهب الصحيح الحق الغيبي وكيف تغافلت وغفلت عنه
 اقوام من العرب والاشمون في تشديد كان لربانية الحروف في رجوع الخلق اليه احكاما
 الشرعية فاضلوا واصلوا واستجروا الصبي على الهدى وفهم غارون ثم تبهم الغافلون ذكرنا ايضا
 غير ذلك مما لا يبدون له في فهم ومعرفة وديانة وقد بالغ في تركية نفسه العجائبة
 فليطرا في هذا الجاهل المفسد المتهتك المجري على ما هو فوق اجماع المسلمين بل على امو
 من اعظم المعاصي عند الخارفين ليدبر كيف يتلوه الذين اهلوا واساطينهم دعاة كيف
 خوارهم على كثير من اتي من بعدهم في اعتناء بنقل اقول واداره وعباراته في كتبهم مع انه من في
 فهمه وغبارهم في كتبهم لا يكاد يذكر البديهة فمنه لاعتقالات واهل هذا الزمان
 كبره في وضوح الواضحات وفيما ذكرنا كفاية في معرفة احواله ومفاسد اقواله ناهية في معرفة
 احوال كثير من خطباء الامة ومن بعدهم الى انان الفيد وقبيلة النظر فيما بيننا امة اننا
 سابقا في الوجود الاول وانا تقدم فيه عن بن قبة وغير ذلك مما يظهر للعارفين للفتنة كما حكاه
 الكليني في نكاح الكافي وطلاقة عن يونس بن عبد الرحمن الفضل بن شاذان من لفتة
 والحجاج مع ما استنبأ من جلالة اهلنا وفضلها وعزها على اعظم اصحاب الامة عليهم السلام
 كما رواه الصادق في المتاع بن ابي عمير قال ما سمعت الا استفتي من فاسد بل الحكم في طول
 صحبته له شيئا اخر في هذا الكلام في صفة عصمة الامام ثم ذكر كلامه في ذلك ومن لم يعلم
 انه ليس شيئا يستدبه ولا يقاس بما ورد في الاخبار وما ذكره في سائر الاخبار بالابرار و
 التجلان كما افهمنا من اعظم الاساطين والاجلاء وعالمنا اجل من ان يحتاج الى بياننا واخلينا
 رواه ايضا في التوحيد وكذا الكليني عن فاسد انه لما سأل في حديثه عن قوله سبحانه وهو

رواه الكليني في الكافي
 في كتاب النكاح
 في باب النكاح
 في باب النكاح

وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ أَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَلَا يَذَكَّرُ إِلَّا السَّعْدَاتُ

وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَكَّرُ الْإِنسَانُ أَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَلَا يَذَكَّرُ إِلَّا السَّعْدَاتُ

الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَا يُفَالِحُ إِلَّا قَلِيلٌ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا بِالْأَقْبَابِ
 عَلَى جُودِ الْإِنسَانِ أَيْ الْمَوْتُ وَالْظُّلْمَةُ وَطَبِيعَتَيْنِ مُؤَثِّرَتَيْنِ سَمَاوِيَّةٍ أَرْضِيَّةٍ فَلَمْ يَكُنْ بِمَا يَحْيِي
 لَوْ عَلَى سَبِيلِ الْأَحْثَالِ الْكَافِي فِي بَطَالِ الْأَسْتَدْلَالِ وَبَعِيَ خَاتَرَاتُ حَقِّهِ وَرَجَعَ ذَلِكَ إِلَى الْأَقْبَابِ
 فَبَيْنَ لَهُ الْحَوَابُّ مَعَ مَا نَصَرَهُ فَكَذَلِكَ لَمْ يَدْفَعْ بِاللَّسَانِ وَقَوَاعِدَ الْعَرَبِيَّةِ بِالْأَرْبَابِ مَا
 رَوَاهُ الْكُتُبُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَكِيمِ الْخَجَّجِ قَالَ جَمَعَ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ وَهِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ
 جَبَلُ بْنُ دَرَّاجٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَجَّاجِ وَمُحَمَّدُ بْنُ خُرَّازٍ وَسَعِيدُ بْنُ غَرْوَانَ وَخُوَيْرِثُ بْنُ
 عَشْرِ بْنِ أَحْصَانَ فَاسْأَلُوا هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ أَنْ يَبَيِّنَ لَهُ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ لَهَا ضَرْفًا اخْتَلَفَ وَافِيَةً مِنَ التَّوْحِيدِ
 وَصَفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرَ ذَلِكَ لِيُفَادُوا أَيْتَهُمْ أَقْوَى فَجَهَّزَهُ هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ
 عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ وَرَضِيَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ أَنْ يَتَكَلَّمَ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ هِشَامٍ وَتَكَلَّمَ أَمَّا
 جَرَى بَيْنَهُمَا مِنْ الْكَلَامِ بِنَا لِيَنْفُذَ كَرَهُ وَفِي آخِرِهِ كَتَبَ الْخَجَّجِيُّ إِلَى كَلَامِهِمْ تَعَارَى مِنَ الْكَلَامِ
 بَيْنَهُمْ وَكَتَبَ مَا ذَكَرَ بَعْضُهُ لَكُنْتُ وَلَعَلَّ هَذَا أَتَمُّ وَفَعْدًا غَرَضًا مِنْ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ
 أَنَّكَ هُوَ أَبُو مَالِكٍ الْخَجَّجِيُّ إِلَيْهِ حُكْمٌ لَا بِي مَالِكٍ عَلَيْهِ وَتَدْرُسُ ذَلِكَ الْكَلِمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 أَبِي هَرِيرَةَ عَنْ ابْنِ تَيْمُوتَةَ قَالَ لَوْ يَكُنْ أَبُو سَعِيدٍ يَجِدُ لِي هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ شَيْئًا وَكَانَ لَا يَنْبَغُ
 أَيْتَانَهُ ثُمَّ انْقَطَعَ عَنْهَا فَهَلْ وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ أَنْ يَأْتِيَ الْخَجَّجِي وَكَانَ أَحَدُهُمَا لِي هِشَامُ
 وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ مَلَاخَاةً فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَمَانَةِ قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ مَلَاخَاةً فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَمَانَةِ
 قَالَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ مَلَاخَاةً فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَمَانَةِ كَلَامًا لِلْإِمَامِ عَلَى حُجَّةِ الْمَلِكِ وَأَتَى ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ
 هُوَ فِي أَيْدِيهِمْ وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَالِكٍ لَيْسَ كَذَلِكَ الْمَلِكُ لَنَا سَلَامٌ لَنَا حُكْمُ اللَّهِ بِهِ لَنَا سَلَامٌ مِنْ أَيْدِيهِمْ
 الْخَجَّجِيُّ الْمَعْنَى فَذَلِكَ لَهُ وَذَلِكَ أَيْضًا قَدِيرٌ لِلَّهِ لَزِينَ يَصْنَعُهُ وَكَيْفَ يَصْنَعُهُ فَرَضِيًا هِشَامُ
 بْنُ الْحَكَمِ وَمَا إِلَيْهِ حُكْمُ هِشَامِ لَا بِي مَالِكٍ عَلَى ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ فَغَضِبَ ابْنُ أَبِي عَمِيرٍ بِهَؤُلَاءِ
 جَدَّ ذَلِكَ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَا جَرَى بَيْنَهُمْ وَهِيَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ وَنَالَتْ لَهَا فِي هِيَ مَتَجًا إِلَى
 فِي رِوَايَاتٍ حُضُورًا لَا مَاتَ مَعَ رَأْيِ جَمَاعَتِهِمْ فَذَلِكَ وَاحِدٌ مِمَّنْ سَأَلَ الْقَضَائِي وَالْبَاقِي هِشَامُ
 أَيْضًا وَمُعْظَمُ الْعَادَةِ فِي الْعُلُومِ الْقَدِيمَةِ لَنَا انْتِشَارُهَا وَكَارُوا مَا لَمْ يَكُنْ فِي تَفْهِيمِهَا مِنْ أَيْدِيهِمْ
 ابْنُ تَيْمُوتَةَ قَالَ قَالَ ابْنُ الرِّسَّاءِ أَحَدُهَا الْخَلَّانُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَحْضَابِ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ فِي التَّوْحِيدِ
 قُلْتُ جَلَّتْ فَلَا تَلْعَنُ الصُّورَةَ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 رَأَيْتُ فِي صُورَةٍ شَابَةٍ قَالَ هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ الْخَجَّجِيُّ هُوَ الْحَرِيُّ فِي نَسَبِهِ الْعَرَبِيُّ فِي الْخَفَائِي بَنِي

في الصورة مع القول بالجسم لعل ذلك لما هو المعروف عند في الأخبار والكتب إلا
 ما عبادته محتملة لخلافه كالإتيان بجلالة البرزخ في فضل وعظمة منزلة عند القضاة والحو
 عليها السلم غنية باشتهاؤها عن البيان والحق المذکور له ولا حصة كما هو ظاهر الجرح وكما
 حكى عن جماعة من قدماء الامامة في غير ما نقل في الاخبار والمقدمة في الوجه الاول من التبعة
 انهم كانوا يفضلون جميع الانبياء على الائمة صلوات الله عليهم ورضي عنهم انهم فضلوا اول
 الغرم منهم خاصة عليهم ورضي لتوحيدهم انهم اذكروا ظهور الجزات والكرامات من الائمة ورضي
 وعن الشيخ ابى جعفر بن قتيبة في نهج كلامه الذي تقدم في الوجه الاول ان الامام عليه السلام
 لم يقف على كل من هذه الخاطي التي رويت لانه يعلم الغيب انما هو عبد صالح يعلم الكائنات
 والسنة ويعلم من انجار شيعته ما ينبغي اليه فهذا الشيخ له كفي الامامة ونقل عنها الصدوق
 والمرضي معتدين عليها وفضله وصلاحه جلالة المذكورة في كتاب الرجال وغيرها وفي
 الاشارة الى ذلك غفر بنج كلام المرضي يلوخ من الصدوق لعدم رده للكلام المذكور
 بقوله لم يوثق ذلك بغير طيات حسنة عن قريب فظاهر ما نقلناه كثير ليس هذا موضع
 ذكرها واختصارها ولا عرض عنها اولى من اظهارها ونشرها واقتضاها منها المصلحة العامة
 حيث انه لما ذكر حكاية لغاؤه سعد بن عبد الله لابن محمد العسكري القائم عليها السلام ونقل
 عن بعض اصحابنا المتقدمين تصديقهم لها ورواها بالوضع قال تكافؤ ذلك مع امكانه شهادة
 الامانة بجمعه ليس الا الاذراء بالاختيار وعلا الوثوق بالاختبار والتقصي مفرقة واما
 الائمة الاطهار اذ وجدنا ان الاختبار الشاملة على الجزاء الغيبة اذ وصلنا اليهم منهم ما يقدر
 فيها اولى زواياها بل ليس جرم اكثر المندوبين من اصحاب الرجال الذين نقل مثل تلك الاخبار واما
 في موضع اخر فرب بعض المتكلمين والمحدثين في الغلو في تصورهم عن معرفة الائمة وعجزهم عن
 ادراك غرايب حوالم وعجائب شؤونهم قد حووا في كثير من الزوايا الفاتية لغاؤه بعض
 غرايب الجزات قال بعضهم من الغلو في التبعوهم والقول بانهم يملكوننا كل ما يكون
 وغيرة الى انتهى قد سبق الى هذا في منزهة على الفقيه بروضة التبيين حيث قال
 في ابواب المياه في شان جابر الجعفي ان الذي ظهر لنا بالاتباع متفق عليه بل من اصحاب
 الائمة وخواتمهم والامة تضعفه لهذا كما يظهر من مقدمة صحيح مسلم وبنهم بعض
 لان اخلاصه يدل على جلالة الائمة ولما يمكنه الخروج في الجلاله قدح في رواة واذا انزل

كلامه في الرجال والاصحاب
 في الرجال والاصحاب

وتوفي عمرنا الشاربا فاشرب سكرًا إذا سكرتم في إذا فرج حب عليه خذ العاذلة من سنة
 الرسول وفرض الله في حد الحر مخرج حد غير بريء إلى الحر كما في ذلك وذكرنا من جملة
 ما أبدع عثمان ما صنعت في القرآن وأدعى في ضمن بيان ذلك إجماع أهل القبلة والأمان
 الخاص العام على هذا الذي في يد الناس من القرآن ليس هو القرآن كله لأنه قد ثبت
 القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في يد الناس ذكرنا من جملة
 الكلام في إمامنا أبي بكر في الناس في مرض الشيعة أن الأمة مجمعة على أنه لا يجوز أن يقتل رجلًا
 فيقوم زاده في صفا واحد وأنه من فعل ذلك قد عده صاوية بنية الجماعة فلا صلوة له ولا
 صلوة له فلا يرى له وهذا جملة ما أودنا إيراد من كلامه في مخالفة ما عليه الإمامية أو
 معظمهم أو كثير منهم وبأن في الإجماع القول بما له دخل عظيم بالمطلوب لو ذكرنا جميع ما يعلق
 بالباب لادى إلى الطنابج الدهاب ناهيك في معرفة الأحوال ثم ما أختار بين الذين ولدوا
 الاسترا بادي في عبادهم ما ذكرناه في شأنهم في التام وقد كانوا مع ذلك مبرزين في
 ومن هبه بل على طرق تضيض من سلكه وكما في أيتون بالإخباريين أصحاب الحديث وأهل
 الأخبار وقد يتصل بالإخباري المشغل بالتواريخ وما شاكلها من مقابل الحديث وقول المتفاد
 بالسنة النبوية كما صرح به في كتاب القديمة للفرع من منهم طوائف استحق الظاهر والحقية
 على اختلاف طريقتهم وأحوالهم كان جسيمهم هو جرح في الخاصة العامة ولما بهم هذا كذا
 متفرقة في كتب الأصول والكلام والفقه وأبرزها الأخبار إلى أحوال كثير منهم وكذا في كتب
 الرجال كما ذكرنا في أحد من عهدين خالدا لم يبق في نه كان ثغرى نف خيرة أكثر الزعماء
 واعتد المراد أن كان لا يثاب من خذ على طريقة أهل الأخبار وفي على في ضيفاته كان
 شاعرا متكاملا له كتاب في الامامة وكان يتكلم على مدحها قبل الظاهر في نفسه وروى عن
 العديد وفي أحد من إمامهم العبد كان ثقة في حديثه حسن التصديق وأكثر الزعماء
 والأخباريين وله كتب في التواريخ وغيرهما في عهدين كثيرا أنه كان جها من جهة إجماعنا
 بالنصرة وكان أخباريا واسع العلم وصنف كتابا كثيرة في الفار من غير هذا في ذلك
 ما ذكره في عبد العزيز في هذا المجلد والي محمد وهيب من منبه ذكر في ترجمه
 سفيان الثوري كمال جملة من أصحاب الحديث من الامامة ومن له بيان لحدثه لا يشاؤا
 استشهد في الفوائد على نفس الامانة إلى الأخباريين والاصوليين بما ذكر في التواريخ

شرح
 على
 التفسير
 في
 تفسير
 القرآن

كتاب
 في
 تفسير
 القرآن

كتاب
 في
 تفسير
 القرآن

كتاب
 في
 تفسير
 القرآن

شرح الواقف من الامامية كانوا اول من ذهب عنهم حتى نادى بهم الزيدان فختلفوا و
 مناخروهم الى الغلبة والى الاخبارية وبادر كل واحد الى الملأ الخلل للشهر سنة من انهم كانوا في
 الاول على من ذهب عنهم فالاصول لهم لما اختلفوا في الزيدانية عن ائمتهم وادى الى ان كانا
 كل فريقا طريقا فبعضنا الامامية بعضها معتزلة والناوعية واما فضيلة وبعضها اخبارية
 امامية طائفة سلفية وبما ذكرنا في كتاب نهاية الاصول للمعالم قدس سره من قوله اما الامامية
 فالأخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين غروضا على الاخبار والاحاد المروي عن الائمة
 والاصولون منهم كابن جعفر الطوسي وغيره فاضوا على غير الواحد لم ينكره سوى الرضا
 ابناهم في المذكور في شرح الواقف مع منتهى تشعب مناخروهم الى معتزلة والناوعية
 او فضيلية والى الاخبارية يعتقدون ظاهرا وادبريا الاخبارية المتشعبة وقولا يفتنون
 الى مشيئة يخرجون المتشاكبان على ان لا يدعوا ظواهرها وسلفية يفتنون الى ما اولد الله
 بها حق بلا تشييه كما عليه السلف والى المختص بالحق الصالة انتهى المذكور في النهاية
 سبق اليه الرازي من العامة في المحل ايضا وان عمدا المقتضى الشيخ ما يعضد بالفتنة
 الى ما نسب فيها الى الاخباريين وقد قال في الملأ الخلل ايضا بعد ما ذكر ان بين الاخبارية
 من الامامية والكاامية سيف تكفير كذلك بين الفضيلية والوصيفية فقال ضابيل
 انتهى لا يخفى انه لو سئل الاشعراوى على نفسه لم يشهد بهذا لعنادات التي هي حجة
 عليه تشهد بخلاف ما لم يكن في ذلك او في ثبوتها واولي بالخالد وقد تقدم في الوجه الاول ان
 قبائل سلفنا من اخبار الائمة عليه السلام وطريقهم في العمل بالاجتهاد وذكر اهل الجاه
 من كتب الفيدرة كتاب مقابيل الانوار في المروي على اهل الاخبار وقال في المسائل الستة
 عند الكلام في اهل الكتب الاخبار والصدوق ان اخبار الحسين يقولون الفتى العجول
 يصرون في المنع على العلوم وليسوا باخبار بطريقه يقتصر عن الاكفر في ايرون وروى
 فاجابهم عن خلفه لا يبيته منها الصحيح من السليم لا ينظر في الاصول ولما دعا على النظر الذي
 يوصل الى العلم بقصته المنقول قال في المسائل العكبرية فبعض الجواب عن قول الشافعي
 جازم سؤالا انهم مجمعون ان الائمة عليهم السلام ابرواوا من عيني الامام فبما في
 ما لفظ فاما ان تكون ذواتهم كانت قبل دم موجود فعندك باطل بعد من الحق بيقا
 محصل لا بد من بدعنا لما قال بطريقه من افلا الجاهل والحق من مناشية الذين لا

كلام في الملأ الخلل
 اوصاف

كلام في الملأ الخلل
 اخبارية

كلام في الملأ الخلل
 اخبارية

بصرهم بمقتضى الاشياء ولا حقيقة الكلام وقال في شرح اعتقاداتنا اعتقد في عندنا الرتبة
بعض ما فيها لكن اصحابنا المتعلقين بالاجماع اصحاب سلافة وبعد من قلنا فظننا
على وجهه فيما سمعوه من الاحاديث ولا يظرون في سندها ولا يفترون بين جمها
وباطلها ولا يفترون ما يبايع عليه في اتباعها ولا يحصلون مقامنا بطلانها وقال في
رسالة نصرة الروية وابطال القول بالعدي في الرد على المصدق غير من تقدم ذكرهم
في كلام المفيد في الوجه الثالث اعلم ان هذه المسئلة اذا ما بلغت علم القاص مسئلة الاجماع
جميع المسلمين الاجماع عليها فاول دليل المصدق ان الخلاف فيها التماظهر من نظرنا
الحديث الثمين الى اصحابنا وقد تقدم لهم الاجماع وبسمهم ولا اعتبار بالخلاف الحادث
سابق للكلام في ذلك لان قال لم لا اعتنى بهذا الخلاف سابقا كان ثم حادثا مناخر لان
الخلاف انما يعتد به اذا وقع لمن يشك في اعتبار الاجماع من اهل العلم والعقل والذات و
المختصين الذي خالف هذه المسئلة ولا يبايعها ولا يفترون منها فتأملنا
لاضحاب الحديث الذين لم يعرفوا الحق في الاصول ولا اعتقدوا ما يحج ولا تشد بل من
مقلدون فيها والكلام في هذه المسائل ليسوا باهل نظر فيها ولا اجتهدوا ولا وصلوا
الحق بالحق والحق بالحق استدلوا بالقديم والقديم بالتقوى فقد بان بانه الجاهل ان
هذه المسئلة مسئلة اجماع والاجماع ضدها حجة لدخول قول الامام فيقال انظر
ان القول بنقضنا القرآن معناه ان يقوم من اصحاب الحديث نقلوا اجماعا ضعيفا فظنوا
ضعفها لا يرجع بمثلها عن العلوم القطوع على صحة قولنا ذكر ذلك مع انه لم يرو على
خلافها خبلا اصلا من المتواتر ولا من الاحاد وانما استدلوا في هذه الوجوه والفتن
وقال في رسالة اخرى له ايضا اعتدنا الكلام في فضل القرآن فان قيل ان بطلان من ينسبنا
القرآن ما هو اجماع الشيعة الامامية اللهم نعم على هذا المذهب غير مخالفين في
منه مبكر ان الاجماع لا يكون الا على الحق فانما اعتدنا الله ان تتبع علماء الشيعة الامامية
على ما يعرف بالادلة الواضحة بطلانه وما خرج من اصحابنا بالقول بنقضنا القرآن لا
تقوم من اصحاب الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون ولا يعلمون الى ما يفترون انما
ذاتهم بتأييد المذاهب التي لا يلبسوا في الرواية من حق وباطل ونفس وسين غير متكررة
ومن هذه صفة لا يعتد في خلاف ولا اجماع فانما علماء اصحابنا ومثلكوا فزنا وظنا

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

كلامنا في المصنفين

حتى ان مسئلة لو غلبت ظننا وعبر عن معناها بغير اللفظ المتداول لم يعجزوا عنها وقت خصمهم
 عنها ثم ذكر ان صنفنا سابقا كتاب النهاية واوردت جميع ما فيه واكثره بالالفاظ المتقولة
 حتى لا يستوحشوا منه قال في القعدة في بحث الاجماع انه يجب ان يراعى فيه قول العلماء الذين
 يعرفون الاصول والفرع لاحتمال كون الامام احدهم دون العامة والمقلدين ثم قال ليس
 لاحد ان يقول ان هذا يؤدى الى ان احاطا بالحديث والفقهاء الذين يعرفون الاصول لا
 يعتد باقوالهم في ذلك سقاط قول اكثرهم فلنا لا بد من ذلك لان لغتها واحاطا بالحديث على
 ضربين ضرب منهم يعلم انه لا يعرف الاصول ولا كثير من الفرع فان ذلك لا يحل له ان يخرج
 قوله لانه قد علم ان ليس اماما والقريب اخر منهم لا يعلم ذلك من عالم بل يجوز ان يكونوا مع
 كونه من ظاهرهم بالحديث والفقهاء يبين بالاصول وغايرين بها فانما شككنا في عالمهم
 وجب علينا ان نقول لهم يجوز ان يكون الامام في جملة من قال في بحث خبر الواحد بعد الاستكشاف
 على جهة باجماع السلف من الامامية فان قيل اخباركم كلها الطريقة التي ذكرتموها في وجوب
 العمل بها الواحد وجب عليكم قبولها بما طريقة العلم لان الذين اشترى العلم ذاقوا طويلا وطول
 العلم من التوحيد والعدل والنبوة والامامة وغير ذلك فاستلوا عن الدلالة على صحة
 احوالها على هذه الاخبار بعضها فان كان هذا الفتح فينبغي ان يكون حجة في جواب
 قبولها بما طريقة العلم وقد اقرتم خلاف ذلك قبل ونحن لا نسلم ان جميع الطائفة تفعل
 على اخبار واحد فاما عدوتهم وسائر الكلام الى قال فحق لا يجوز ان يكون قول المصنف
 داخل في قول القائل في هذه المسئلة الاخبار وانما يكون قول داخل في جملة اقوالهم فلا
 الاعتناء بها وكما ساقولهم في ذلك مطروحة ثم قال لا يمكن ان يقال ان قول علماء متينين
 وان قال ذلك بعض غفلة احباب الحديث فذلك لا يلتفت اليه ثم او جعل نفسه انكم
 كيف تقولون على هذه الاخبار وتقولون بها واكثر رواياتها الخيرة والمشتهرة والمتقدمة
 الغلاة واشباههم وقال في جملة الجواب انما يروى قوم من الملة قالوا فليس في ذلك
 ان المقلد الحق وان كان غفلة في الاصل معوق عنه ولا احكم منه حكم الفاسق قال لم يزل
 هذا ترك ما نقلوه على ان من ساروا اليه لا سلام انهم كلهم معقولة بل لا يمتنع ان يكونوا
 عالمين بالدليل على سبيل الجملة ثم قال وليس لاحد ان يقول ان هؤلاء ليسوا باخبار
 الجمل لانهم اذا استلوا عن التوحيد والعدل ومغناة الله تعالى او حجة النبوة قالوا ان

كلامه في هذا
 من كلامه في هذا

دونها وبرون في ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقه اخبار الجدل وذلك لا يمنع ان يكون
 هؤلاء اصحاب الجدل قد حصل لهم المعارف باقية لا غير فهم لما اعتدوا عليهم اذ لا يجمع على ذلك
 حاله اعلوا ما كان سببا لعلية ثم قال فما تفرع عليه الخطاء فيرد لا يوجب التخيير لا الضليل
 انتهى قد اشار الحق في اول مقابلة الى شيء من احوال جملتهم من جهة اعتبارهم بالعلية والحسوية
 وكذا العلامة في بحث خبر الواحد من النهاية معتبر عنهم بالاخباريين بخبرها للشيخ منهم كما
 تقدم عن طريق كذا في حجة ظواهرها من شأنها في اول المقابلة مسئلة الصواب بالعدالة
 معتبر عن الظاهرية من اهل الحديث بالحسوية وبما اطيننا الكلام هنا بالجملة من جهة
 من سبق لمراد طلائعهم على طريق من سلف ادعاء الحدوث للاشارة الى انبعاث طلائعهم
 على بعضهم منهم من الاخباريين وانتم على الطريقة التي ابدعها ووجهها وليس هنا على
 الجتهال باسم الاخبارية وقد افرد في نسبة الافاضل اليها وعمل كلامهم عليها حتى قد لنا
 ذكر في القوائد لم يرد بعد الحق والشيخ فيها يكون جليا الا الحق وذكر في موضع آخر
 منه اقدم في اصول صاحبنا كتابا قريبا الى الحق بعد كتابنا بالعدالة الا كتابه الاصولي
 اليدانية رجوع في اطلال المعبر بها خالف فيه الشيخ في صواب وهو بلامر له بل كان في فترة وقد
 زعم ان طريقة الاخبارية مستغلة الدائرة طويلة المشاغل بطريقه الاصولية وانسكان
 الضيق والسعوية في طريق الرشاد والهداية والاعتدال الاستغناء لانه طريق واحد
 والباقية كلها على كثرها طريق الغواية والضلال والاعراف والاعوجاج كما هو شأن الحق
 المضل يضاهم ان الذين ساهم في انعام منهم الشيخ وقد علم طريقه في الاجماع الذي
 عند من عظم الادلة القطعية وبني عليه كثيرا من الاحكام التوجيهية وكذا في ابحاث الاخاد
 التي هي عند من قوي لادلة الظنية وصح بان عليها غالبا بينة فقه الانامية والخطا
 الجلية ومن تامل مقتضيات اصول الفقه وفروعه كثيرا في تفصيلها لجمع الاخبار التي
 في الاحكام وجد كل دقة من الاولى بل من الاخرى ايضا تنادى على ضرورة التميز بين ما غي
 اليه من معنى لتطرق في طريقه للنسبة وانزال الخلافه واجامعة التباينة المضطربة لور
 يرب في ثغرابها لا يحصل من فناء ظن قوي مما يحصل من فتاوى من بعد من قبل
 المتجهدين ان كان هو شيخ الطائفة المحقة وموتس طريقه على الحقيقة ولعل هذا
 مع شدة الاختصاص الى كتابه في الاخبار هو الذي هي الاخباريين الى عدم من جملتهم

في بيان ما كان سببا لعلية ثم قال

ما تفرع عليه الخطاء فيرد لا يوجب التخيير لا الضليل

في بيان ما كان سببا لعلية ثم قال

أوهام عجيبة في العلم

في العلم عجيبة في العلم

العويضة ومن كان هذا شأنه وخالده ذلك طريقتا كيف يورث افتائه بحكم أو يصحح بحفظ العلم
 ان اتفق قطعا لغيره أو قطعا معناه على جلا يحصل من قوى من آخر عنه من المجتهدين الذين
 كانوا يشفقون الشرح استنباط احكام الدين ثم من الجلب انه مع جميع ما ذكره وما ياتي
 ادعى الاستزادى مكررا في شرحه على الاستنباط ان علم المجتهد ثلثه بجهة الاخبار
 التي ذكرها وادعوا بعضها ليعتمد غيرهم من المجتهدين غيرهم عليها انما كان من قطع و
 يقين حاصل بطريق البديهة والنسبة لا الكسب النظروالآل من يجزئهم في ذلك
 انما عندهم اعلى مرتبة من كثير من المتواتر وصرح ايضا بان العلم في المتواتر والخوف
 بالقرينة قد يكون ضروريا وقد يكون كسبيا وجعل من الاول ما يحصل من خبر المصنوع
 وخبر الثغرة وقال ان خبر العصفوف في اثل الخال من بابا لكسبنا ثم بعد ذلك كل ما يسمع
 منه يحصل العلم به من غير كسب نظروك ذلك خبر الثغرة المأمو وقال ان نقل الثغرة على الآلة
 خبر من محسوس لا يقع فيه الخطأ فائدة فيكون مضموم ما على الخطأ ومنه نقل للقطع واليقين
 ولم يفرق في ذلك بين قسام الثغرة ومعانيه وقال ايضا اذا قصد الثغرة بقوله حدثني ثغرة
 وقوله هذا الحديث صحيح احتجاج الغير به كما هو عادة قد ما ناسا فإداه القطع الصريح باب
 ثغرة وقال ايضا ان معظم الثغرة صناعا عندنا من ضروريات مذهبنا نظرا الى اوافيه من
 الاخبار الصحيحة وفساد ما ذكره من الضروريات من وجوه شتى منها لزم كون العلم
 والرواة مضمومين وجوازا كون الائمة عليهم السلام سلمهم في علمه والائمة المفضي
 للاعتقاد عليهم فما يتقون به لينة وكذا التي يتقون بها من الملك في ذلك بطلان مذهب
 الامامية كما هو ظاهر منهم الصدق وقد كان شيخ الطائفة وفيه مذهبهم في حقهم
 وكان بصيرا بالثغرة والتحال ما فعله للاخبار وبلغ في جلاله وفضلته مرتبة على مثل
 عصره الى ان قال الشيخ وغيره انه يرى الغيبين مثله في حفظه وكثرة علمه قال الشيخ
 غاية المراد في بعض مسائل اللسان بعد نقل كلامه هذا يدل على شدة اضطرابه
 بعلم القواعد الاصولية وتعمق فيها مع كثرة حفظه وجودة ضبطه انتهى له نص من المأثرة
 مصنف وكما حاجة مقيدة معتمدة ومن ما ملها بعين البصيرة لم يشك في انه لم يكن
 من الاخبارية الحادثة للعزنية اليه في شيء وكلامه كالمالك اليه بان كان بعض
 في الاستدلال الايات غيرها في أصول العقائد ما لا يعتمد الاصول التي في فرعها فضلا

عن الاخبار بين الراعي والعلو العلم واليقين ياتي بعض بناؤه في الوجه الحادي عشر قد
ذكر في ان النواتر ما كانت رؤاة ثلثة فصاعدا فيكون عاملا ما يكون كذلك في الاصول
الفرج مع لا فتنناؤه العلم واليقين عنده ولم اتفق على موافق في ذلك من الاصول والافعال
وقد ادعى ان الاخبار عن جرات النبي في الاصل اتمامه واما عدد طويل لا يتجاوز عشر
وجعل هذا هو الدليل على الكفاية بما ذكر في النواتر وقد وقع منه في الجمع بين الاخبار خمسة
المتباينة وتوقيف الادلة منها من الحجج العقلية اضطرار عظيم حتى لا يكاد يوجد فيها ما يكون
صالحا للاعتقاد سائما من التمدح والاياد وقد صنع في ذلك كتاب الفقيه الذي ضمن في
اوله خمسة ما يورد في وصفه لمن لا يحسن الفقيه وجعله تحت بند وبين رتبة يوم الحساب
رى منه العجب العجيب مع انه لا مسامحة لخالفة للعهد وتنبأه في ذلك الكتاب لوصف له
من فضلاء مشاهير الاصحاب كتابا احاملا من الاخبار وما يعتقده ويفتي في ما هو من
واكمل اتفق منه بما اورد به مع ذلك لم يخرج لاحد من العلماء في مقام الاستدلال ولا يثبتها
ان يجعل كتابه وكل ما يشبه العلم مناخا الاستدلال كان حكمنا وميلنا من الادلة في
سائر المسائل ان تصدق بما يكون اولي بذلك كما هو ظاهر انه كثير ما يقع في كتب
المطالبي العقلية والذوقية النحاج اليها في فهم الاخبار وفيه من غير من غيرنا عليه
به ويروي الاخبار والى ما يقتضيه فيما من نفسه وكان هذا في غاية الخلل واسم
له واسبب شأنه وشأن امثاله ولذلك كثر شيخنا السيد في شرح اعتقاده وغيره من لطيف
عليه والنقص لما صدق منه في الروايات من التصرفات والتكلفات والعمل بخلاف الاحاد
المفيدة للظن لا العلم فيما لا ينبغي ان يعمل بما يذم في شرح قوله ان افعالنا مخلوقة خلقا
تقدير لان الله تعالى انزل غائبا بمقاديرها ما لفظ الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ان افعالنا
العباد غير مخلوقة لله تعالى والذي ذكره ابو جعفر في التصديق قد جاء به حديث غيره ومول
مرضوق الاستناد والاخبار ان يخصص بخلافه وليس يعرف في لغة العرب ان العلم بالشيء هو خلق
الى قال وهذا حال لا يدركه من جهة مخالفة على بعض رتبة الائمة عليهم السلام خصوصا انهم
قال في شرح كلامه في الاداء والمشيئة الذي كوفي هذا الباب لا يقتضيه سائر مخلوق
وقد ناقض في الشيء ذلك انه على كل واحد من الاحاديا المختلفة ولكن بمنزلة الطرفين
بين الحق والباطل يعمل على ما يوجب الحق ومن عول في مذهبه على الاثبات المختلفة وتقليد

اشيا في الكتب
المتن

كل ما على كتاب
افاض

المراتيات كانت خالصة في الضعف ما وضعنا وقال في شرح كلامه النور في الادواح لو اضطر على
 الاخبار ولم يقاتل ذكر ما فيها كان سلم له من القول في باب بعضه عن ملوكه وقال في شرح
 كلامه في ان هل الجنة انواع على رب منهم الشك في بقاها من الله وقبيل كثير في جملته
 ملائكة ان قول من ذمهم في الجنة بشر لا يثبت بالتسليم القديس وكون الاكل والشرب
 قول شاذ عن قول الاسلام وهو اخذ من مدخل النصارى الذين يزعمون ان المطهر
 في الدنيا يصير في الجنة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون وهذا كذب الله سبحانه وهذا
 القول في كتابي ان قال فكيف سبحانه ذلك وكما بال الله شامد بضد ذلك والافجاع
 على خلافه لولا ان قلدي ذلك من لا يجوز تعليله او على حديث موضوع انتهى في
 اورطلية في مواضع اخر اشال ما ذكرنا الاجد في قائلها وقال في رسالته في غي السمون
 النبي صلى الله عليه واله بعد حكاية كلام الصديق في الحقيقة اثباته قد تكلمت ما
 ليس من شأنه فابدى بذلك عن قصص العلم وعجزه ثم ذكر ما لا يناسب ذكره وذكر انما علمه
 في هذه الرسالة وفي رسالته في بطلان القول بالعدن في شهر رمضان لا فائدة في التعرض
 لذلك وهذا كله مع انه قد مر وما بال عليه هذا الاخبار عنه فهو بخال وطهته بغير دليل
 مثل خيرة قد تقدم عن المتقني ايضا ما يكتفى عن حاله ومن اقل من سلكها في كتبنا مع الظاهر
 من الغائبة وما تفرق في الحقيقة وادى عدم تقديرها عن قولنا لناظر الى طريق الحق في
 بلاخون ولا تفتية عرفنا ان الصادق واماله بلغ حد لم يستعما معه الا ما صنعنا كما قالوا
 والله العالم الخيرة بما فيك الراوي وقد وقع من الصدق في التفسير معرفة النبي الامم عليهم السلام
 باعتماد وجواز التهنوت والتسليم عليهم بعبادنا فله عن شيخنا بن المولى في غير ذلك كخبره
 الامم واخبارهم بالنسب فما لم ينه عن النبي على سبيل المقتل والحكاية كسائر الزواهد وانما
 في معاني الاخبار ان وصف على ليله السلام بكونه فيها الجنة والنار انما هو على سبيل
 باعتبار ان محبة يدخل الجنة ومبغضه يدخل النار وقد قلنا ان باب الحجة في ترجيح الشئ
 ابي عبيدة المرعي انه حكى ذلك عن قوم من أهل العربية وحكى عن غيرهم ان الله على
 وجه الحقيقة واختار بن ابي محمد بالثاني لعدالة الاخبار والزواهد فيها على ذلك
 بالاول فكيف في خبره واشاره مثل الصدق مع انه قد يفسر في كتابنا اخبارا عديدة على
 خلافه ويصرح في بعضها بان ما ذكر في الاول انما هو مقتضى الشامع في مسائله ثم انه مع

صدر منه من التقدير في حق النبي الامم صلوات الله عليهم صرح في اهل كتاب الكمال بعد
 كلام في خلافة ائمة خلافة الله ويوجب العصمة فلا يكون الخليفة الا من قبله ولا استطاع الله
 ادم في الارض جبه على اهل السموات الطاعة فكيف الظن باهل الارض هذا وان جرحه
 ظاهره سائر الخلفاء ايضا الا انه حال من سئلوا فصرحوا ان عليه الاخبار والعهد
 فكانوا في احوالهم وقد كان صناديقه في بعض الاخبار تضعها على شيخه محمد بن الحسن الواسطي
 كما صرح في كتاب العقيدة فقال في كتاب القسومة في خبر صلوة يوم الغدير ثواب صوم
 شيخنا محمد بن الحسين ان لا يصحح ويتول الله من طريق محمد بن موسى الجهماني وكان من عترة
 وكان ما لا يصحح في ذات الشيخ ثم ولدهم بقرعة من الاخبار وهو عندنا في غير صحيح فمن تعبد
 عليها لم يصحح شيخه في مثل هذا الزمان البتة ومع ما له من المؤيات الشواهد فكيف لا في
 وكيف يورث من خطه وما ذوقوا في عترة علي شيخه حتى انه روى في كتاب العيون قال كان
 شيخنا محمد بن الحسين بن الوليد بن ابي محمد بن عبد الله السبيعي اوى هذا الحديث
 وانما اخرج هذا الحديث في كتابه في كتاب الروضة في كتابه طه فلهذا ذكره ورواه
 في كثير من ذلك وقع به ولولا انه ذكر في كتابه مع تصديقه في العقيدة كتابا في خبر الكتب
 المشهورة التي عليها القول واليد المرجع عندنا ايضا واما الزامه اليه مع متقدمه
 لغاويه وكثير ما يدكرها انه في عترة علي عليه السلام فيقول عنه انه لم يكن له ان يكون له يوم
 النواذر كان ولا لم يكتب اليه بذلك فيها مع جوده في الاخبار والتجسس القوية في الكافة
 وغيره ولم يعد منها كتاب فقد اقرنا بحصوله الاشاره اليه في كثير من كثير من
 عباد الله وعباد الله في قديمنا وانما اذكر فيه منه يظهر من عند كثير من الاقوال
 المشهورة التي لا تستند لما في كتابه من المعرفة العترة وقد جعل جماعة من الافاضل لك
 من قولي القرين على صحة انساب الكتاب الى الرقعة وهو عند الصدوقين وفيها
 من القدماء فوافقه العبادان في انسابهم قصدوا في انسابهم لا على سبيل الاشارة اليه
 اما من انسابهم صلوات الله عليه وعلى آله واولاده ومن جمع بعض اصحابه في ائمة
 عرض عليه بعد جملة ما سقت من خبره كالمعرض كتاب الجبل على الصادق وغيره على غير من
 الائمة فلذلك نسب اليه فكان بينه وبين الائمة انما هو انسابهم بل يعدهم انهم على انسابهم
 الكتب ويذكر طريقا الى ائمة كذا في خبره وروايتهم لا يمتنع انهم يعرفون ما في كتبهم

فمن كان على انسابهم
 لم يصحح في ذات الشيخ
 وان كان في الكتب

حالنا في انسابهم

وميمه من غيره كيكون مستندا صحيحا الغير وهذا ان ترك ذلك بالكيفية وعدم فصله
 اضلا لا يصح ولا باساده مع ما صنع بالنسبة الى سائر اوله من قوى الامارات على عدم
 ثبوت كونه من المصنوع عليه السلام وثبوت عدمه معناه ان سائر ما يشهد بذلك ما ليس هذا
 موضع ذكره وبالحجة فامر الصدوق مضطرب جدا ولا يحصل من فوائدها بالعلم ولا ظن لا
 يحصل من فوائدها بالاساطين المتأخرين كذا الحال في حقيقة ترجيح قد ذكره صاحب الحار
 حديثا عنه في كتاب التوحيد من الدعا عن الكليني بسنده عن ابي بصير عن الصادق
 ثم قال هذا الخبر ما هو من الكليني وفيه تضييع عجيب نووت سؤال الظن بالصدق وانما
 فعل ذلك ليوافي هذا العدل انتهى وبما طعن عليه بعض القضاة بما مثل ذلك في حديثه
 في العمل بالصوم بالعدل وهذا عجيب من مثله قد ذكر على ابي بصير وهو من فوائدها
 الكليني بجلالهم وقال معلوم في تفسيره في قصة هاروت ناروت ما هو من عجيب
 الطبايع وكذا في قصة داود وسليمان ان كان بعضها بطريق الرواية ومع ذلك قال
 الاشرار ادى في شان تفسيره انه تفسير صحيح يجوز في الشبهة بعد الاستماع عليه لانه ما هو
 كله من خطاب العظمة فاعتمد عليه نفسه هو مقتضى العلم والقطع له من مجرد قوله
 فاعلم مع عدم عظمته الاخرية له على غيره من الامامية الثقات الذين لم يعتمد عليهم في
 في كثير من الاجار والامام الفاضل فيهم والطعن على اجماعهم قد ذكر في تفسيره ايضا
 حديث ان دم حج موسى اعاب على خطيئته ورواية غامضة عن عائشة عن النبي في حكم
 المصير قال في قوله تعالى اهلك لكم بهيمة الانعام انه دليل على ان غير الامام حرم مع انه قال
 قبل ذلك في تفسيره لا يذبح الحنين بطراية اذا وبر واشعرون كانه ذكاه انه فاعلم ذلك
 عنه الله وذكر ايضا في تفسيره بسنده عن علي بن ابي حمزة في منتهى في استنباط الكل
 الاية ان الله وكلهم الى انفسهم فظنوا ان الشياطين قد تمكنت لهم في صورة الملائكة
 ذكر في قوله تعالى انما منع من قبلنا ان ينزلوا كما تنزل الملائكة في قوله ان الشياطين
 كما ذكر في تفسيره انهم منعوا من جعلها من غيرون في نسبهم ان كان بنا لا اذ
 حقيقة كما يعلم من كلامه مكررا في قصة دريس كان في امره يدور وكلمة الله الى
 نفسه وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فذكر في الامارات بهمة نظره بالرواية واستشهد في بعضها كلام الشرا ونقل

حاشية على المتن

كثيرا من المطالب عن ابن عباس موقوف على من بين الحكماء المتشابهات بل انظر بسنننا
 وحكم كثير يعطف ما ذكر في سورة اخرى بناء من على تحريف النظم وعلانية لنا سبب ^{الخط}
 ودنيا يظهر من بعض عبارات تفسيره ان كثيرا من رواياته من زيادة دواي الكتاب المذكور
 اسمه في اوله فلقوله والذى الفقه حين كتبه على ابن ابراهيم فان الجاهل ذكر انه في
 وسطه من نقل الشيخ عن الصدوق انه ذكر عن شيوخه عنه جميع كتبه استثنى حديثا
 من بعضها وهو كتاب الترائع وقال لا ازويلا له حال وذكر الجاهل من جملة كتبه ولنا
 في معنى هشام ويونس من جملة كتب سعد بن عبد الله وكان شيخ الطائفة فيهم هاد
 وجهها كتاب الرد على ابن ابراهيم في معنى هشام ويونس كتاب مالم يرد في الحديث
 وروا الصدوق في العقيدة رواية عن الفضل بن عمر بن فلان استنادهم قال لم اجد ذلك في
 شيء من الأصول وانما ذكره برواية على ابن ابراهيم من هشام انتهى لعله كان في السند الذي
 الفضل وان توهّم خلافه صاحب الواقي كل هذه ونظائرهما تمام يذكره وذكر صاحبنا اتقى
 شاهد واوثق مسجع لمن كان حيا واعظم من ادعى على فساد ما ذكره الا شرا يادى من
 دنا ما هو ابعاده اضرب الى ان تتعرض لبعض احوال جملة من القدماء ونكت منها ما
 كان احضاره انبج اولى من وجوه شتى وان كان الغصون عصمه الله تعالى من هذا
 غيرهما من مما ذكره واشباهه وان بلغ في العلم والعرفان والتقى الى الجنة العظمى والذرية
 المقصود نسل الله سبحانه ان يضاعفوا باهم ويقفوقنا وعنهم عنه وحضله وكرمه
 رحمة وشفاعته النجيبين من خيرة صفوة صلوات الله عليهم اذ قد وقعت على ذكرنا
 هنا ومن قبل في الوجه الاول فاما لثمت اياك ان تحصل تصور كثير من الاول والخبر ومطعنا
 على المناظرين الا فاضل تقدم عليهم عليهم وجبا التقديم فداوى جملة منهم وتزجيها على
 فتاوى جميع من بعدهم بل خذ على نحو ما امرت في كثير منهم هاروا وادود وماروا وافر جامل
 فقد ليس بقيقه ورت حامل فداى ما هو افضله منه الحكمة ضالة المؤمن ينها وجدها لها
 كما نطق بجميع ذلك الاخبار ودلت على شواهد الاعتناء والاعتناء وليعلم ان صاحب
 الواقي قال ما يحصل ان الاجماع يطلق على مضمين احدهما الاتفاق المسطر على قول الغصون
 لا بعينه وهو لا يكاد يتحقق بل يتبع حصول العلم به من الحصول الغيبة وانها اتفاقا
 يتبع عادة اتفاقهم على الاتفاق بالولاية من قدوتهم انما هم هذا بخلت بخلاف

على ما ذكر في

هشام ويونس كتاب

كتاب الترائع

كتاب الترائع

من قوتى تنزل على كل واحد منهم ديناً لا يصلح من قوتى
 عشرة اربعة من اهل علم تلك مكن من غير جهة الفاعل ومن لم يلقه الى حاله من ارض كتب القدر ما
 من قولهم لا ينجاة كثر انك لخاصة من افاضاه وذلك لاشغال تلك الكتب على قواى
 الامية واشغالها بين السلف كاشتهار قواى لنا نحن وكتبهم بيننا ويشهد به يتبع
 مواضع من الكافي والنفق المذهب فما يقتصر اية الجماعة من العلماء وادون من العلماء اية فله
 يحصل العلم يقول انما من اهل العلم فتوى جمع منهم كوزارة وضرية انكار ذلك مكابرة الا انه
 بعد خبران عاينهم بانسانا دما سمعوه من امامنا المير تقلة في الكتب على هذا الوجه اذا
 كان من الامور المهمة عدم الامتناع على نقلنا ونم في ذلك لاننا اذا كان مما يحتاج
 فيه الى نقل الاجماع فيسكت اننا لا نعتمد على الاجماع ان لم نقله فيما يريد فيه نقلنا
 في غير العبادات وانما يمكن قناوى خطاب الامة فيه معلومة منه بل بعد الاعتقاد بطلانها
 وردت فيه ضرورة كثيرة في القدر لها ويعد عفتهم فيها فان ذلك مائة الوتوق
 على ما يوجب عاقتها وعدم الاعتناء بها فان ادست عليه لان ذلك بعيدا ونوع
 هذا يحصل كلامه ثم قد توقف في جهة الجماعات فيقول لا خلاف في اصطلاح جهاد
 ظهوره وبنائه ما في كتابه لا يقتضي الشئ غيرهما على وجه اتفاق الاصطلاح لوى في الغنى
 او على طريقة الشئ المعتمدة مع ظهوره ومشاهاه وكونه فاضع اخر امتناع القدر ايهما
 انك شفعن قول المصنف في السائل الذى لم يوجد فيها نص كما تجد ذلك في كلامه من السائل
 الاصولية وفيها وذكر ايضا ان من العلماء من علم حاله لا يقول في السائل لا يمتطوفان
 الادلة ومدلولها الصريح كما بنى ابو يونس حقه فها من القدر وذكر بقا ان كثيرا من اصحاب
 توهموا انه لا يمكن خارجا عن طاعتين وهو باطل لان اجماعنا بالاجماع هو اتفاق جماعة
 على حكم علم من حاله وماذا لا يتفقون الا لما بينهم من ما منه فلهذا حصل العلم بانواع
 مثل زيادة والفضيلات ليت ويريد فلا يتك في حصول العلم القطعى لا يقول المصنف
 واثارة او تقريره في هذا الاتفاق لكانت قناوى الامة كثيرة لما نورد على جهة التمسك
 ونحوها فان هذا الاتفاق جماعة كذلك على من اتفاق جماعة اخرى كذلك على خلافه الى ان
 يكون مستند احد الجماعتين لولا على سبيل المنة ثم ذكر انه لا يجوز نسبة القاطن الى الشئ
 الشئ ومن بعدهما الى الشهيد بسبب نقلهم لاجماعنا المتعاضدة لا ختمال بيننا على ما

وكذا لو ظهر ما دل على ان لا يثبت الاستدلال لقوله فانه يعلم ان اتفاق المبنيين على خبره من ضرر الخبر
ثم ان كشفنا بالجمهور صحة اسناد القول الى المعصوم على وجه يحصل القطع براهه والظن المتدبر
يختلف ذلك باختلاف المذهب في صراحة ظهوره وقد يتصور وجود معارض له من غير ذلك وما يمكنه
مع عدم وجود المعارض بوجود خبر واحد لا لعدم الزعم على قوله ولذا قال المحقق في
الغنية في رواية ان الاعمال بالنسبة قد ذكرها جماعة من اصحابنا ولم يعرف من ضماها من دينا
ولا طعن فيها بخبر جري الاخبار والمبولة وذكر جماعة منهم الشيخ في الدكرى وغيره من المتأخرين
في خبر يوم السبت صلى الله عليه واله عن اصحابنا ما يقرب من ذلك ولعلنا هذا ايضا قال الشيخ
في الاعتقاد خبر الواحد المختص الذي يكون مجردا عن الغرائب التي منها حكم العنقل قبل الشروع
موجودا في كتب اصحابنا من طرقهم انه ينظر فيه فان كان مانعته من هذا الخبر فاما ما يدل
على خلاف مقتضاه من كتاب وسنة واجماع وجب طردهما على ما دل الدلائل وان كان مانعته
نفسه ليس هناك ما يدل على العمل بخلاف ولا تعرف فتوى الطائفة منه نظرا فان كان ههنا
خبر اخر يارضه بما يجري مجراه وجب ترجيح احدهما على الاخر بما دل على المبينة في علمها وان لم
يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل به لان ذلك الاجماع منهم على نقله واذا اجتمعوا على عمله
وليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل بمقطوعا عليه لا وكذلك ان
وجد هناك فتاوى مختلفة من الطائفة وليس القول الخالف له مستندا الى خبر اخر ولا
دليل يوجب العلم بطلان طرح القول الاخر والاعمال بقول المواضع لهذا الخبر بما يصلح
الخبرين المتعارضين الذين لا يترجح احدهما على الاخر بما ذكره من الحجج انما تنظر الى العلم
فان كان في علم احد الخبرين ما يمكن العلم بالخبر الاخر على وجه من الوجوه ضرب من لنا فيكون
اذ علم بالخبر الاخر لا يمكن العلم بهذا الخبر وجب العمل بالخبر الذي يمكن مع العلم بالعمل بالخبر الاخر
لان الخبرين جميعا متقولان جميع على نقلهما وليس هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا
ما يترجح به احدهما على الاخر فينبغي ان يعمل بها اذامكن فيان في الوجه الاخر في حق الخبرين
ما يقرب من ذلك وقد اضطربت عنادنا في ان ما ذكره يختص اذا كان الراوي حاد
امانيا او ثقة بالحق الخاص والعام ولا يختص بل يجري في كل واحد وجدما في كل واحد
وكثيرهم المعتمد وقال في كتاب الحجج من الخلاف اذا كان اولد مال روى خطبا انه يجب
عليه الحجج ياخذ منه قدر كفايته ويحج به ليس لابن لا منافع منه خالف جميع الفقهاء

هذا الخبر لا يثبت
في الخبرين المتعارضين

هذا الخبر لا يثبت
في الخبرين المتعارضين

ذلك دليلنا الاخبار المردية في هذا المقع من جهة الخاصة ليس ما يتطاولها اقل على
 على ذلك وقال في كتاب البيوع مسئلة وبواحبنا ان اذا اشترى عبد من عتق ان المبيع
 ان يضار سواء انه جازر ولم يرو في التواتر شيئا من تعاضد مذهب الحنفية وقال دليلنا ان الجاع
 وقوله المؤمنون عند شروطهم وقال في باب السلم اذا اشترى منك احد من المسلمين
 هكذا او احدهم ولا العبد الثلثة بكلام الشيخ الشراء ثم تعاضد مذهب الحنفية ان العبد
 فيه من الجمال والفرق بانه لا دليل على صحة ذلك في الشيخ ثم قال قد ذكرنا هذا المسئلة في
 البيوع وظنا ان الخطا بادوا وجزا ذلك في العبد فان طنا ذلك بتعاضد الزوية ولم يرو
 غيرهما عليها انتهى هذا بنا وحي ان دعاه اول الاجماع الفرقة على الاطلاق بحسن على يد
 اى وجدنا في الرواية في كتبهم لا يروى فيها باجماعهم وشم في الاجماع المتقوله به في موضع
 وناهيك عدو لغير قوله الاول في الخلاف نفسه من امر سائله يعين البيعة على كثير من سائله
 ما ذكر بحيث لا يغيره فيها ريبه فاما ذكرناه هنا وانه في كفاية ليد منك وذكرنا الشيء المذكور
 في توجيه ما انتاه الشيخ والمرضى غيرهما من الاجماع في مسائل كثيرة مع ظهورها في بعضها
 من لنا في نفسه جوفا غامضا ما قصد الاجماع على رواية الحكم فحصلت فيه كتبهم منسوبة الى الامام
 وكاتبه اخذ مما نقلناه عن الشيخ او من غيرهما يوافقه في الحق والجاه لتوجيه كتابه وان كان
 خلاف الظاهر قد ذكر في كيفية الصلوة على المصلوب وانه عن الحسن قال انما وان كانت
 عن يمينه فادركا قال القدر في اكثر الاصطلاح بل ذكر واضبوطها فكتبتم ان انه ليس لها شئ
 ولا راد ثم ذكر كلاما للطبيين وقال كلامه ما علمنا بها وكذا صاحب جامع الشيخ عبد الله
 بن سعيد الفاضل في المختلف قال ان كل ما غابا باس ثم حكى عن ابن ابي ذر عن رجل من اصحاب النبي
 نقل هو ايضا عنه ما ياتي في الخبر الا انه قال انظر بهذا النقل او نقله عن ابي ذر بن ابي ذر
 ايضا وهو يوجب الاعتماد على الرواية لما ذكر على اني لما ينفى عدم الاكراه في حقى الى ان
 يخرج التدوين بل يلزم اعتناء ما ذكره الشيخ من التفصيل وحصل كلامه وجه ان لا يخطا بنا
 روو اما في كتب الانبياء المعروفة المعتبرة عن والدها وبولقيها واجمعوا على العمل بها والاحاديث
 وجد فيها ولم يصادف قوى منه وطرا اذ كان قد عساه الا فقه باعد التفسير لشار اليها
 وكانت عايتهم جارية على التصحيح بتمامهم بعد وموعدا لا خلا لا العاقل وجد ولا
 سيما اذا كان قوى مما اوردوه ضد ذلك جميع ذلك هو الاجماع على العمل بالظاهر من ان

هذا هو الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه

هذا هو الوجه الذي عليه

منه بما انفارضية بالذبح لا رجحان لاحدهما ظاهر فيحكم بيقول لم لا وجد كذلك يستكشف
قول المصنوع كما يستكشف في سائر ما قبلوه اجموعا عليه بخصوصه وان لم يكن جمعا عليه بطريق
القنوي كما هو الغرض في مجموع عليه بطريق النقل الكاشف عنه وقد شهد على الشيخ في الوجه الثالث
ان القول اذا ظهر جريا لظاهره ولم يعرف له مخالف لم يثبت دليل على خطئه الا على قسنا وجب القول
بصحته وموافقه لقول المصنوع واداه اذا كان حولا لا ثالث لها ولا دليل على احد ما حكم به
بينهما فاذا كان هذا حكم الاقوال التي لم يظهروا مستند يقول مقامه فالاختصاص اولين ذلك اخذ
هذا ايكن بنا الاستكشاف فيها على ما تقدم في الثالث وان لم يعلم قنوي الاختصاص با وجاعا
وعلى اني حال كلام الشيخ منطوقه من وجوه شتى تظهر جملتها بالنظر الى ما في الوجه
والثالث الثاني من انما في هذا وفي الوجه الذي في التحقيق في تعزير هذا الوجه وهو المذكور
ذلك يتبين على كون الرد دلاله على القنوي وهو ممنوع والاستناد في العادة متدريج اما
بالنسبة الى الثالث فلما تقدم في الوجه الثاني من القنوي المتضمن شانهم واعمد وقوت
الجميع على كل ما في كتبهم اما بالنسبة الى المختلف فاعمد جريان عادتهم بالاكتفاء بالسكون
فلو كان الحكم المستفاد من ذلك الاخبار مقبولا عندهم لصحوا بذكره بما اخلوه على القاعاد
المفردة عندهم في الاخبار فينبغي غلبها وعدم الاكتفاء بما ذكره ويبنى ايضا على كون
وجدان الرد والمعارض ليدل على عدمها وهو ايضا ممنوع كما علم ما تقدم في الوجه الاول
ويشهد به ايضا انما كثيرا ما نرى في ذلك يتم بتكشف خلافه في هذا القول لعلنا كثيرا ما نرى ذلك
سيما من حيث عاده على تتبع المواضع المألوفة والمواطن المعهودة المفردة في الاصطلاح
ذلك ويبنى ايضا في الجملة على اثبات القول بالليل والليل في القول كما هو مبني في الاما
مع جميع ذلك يثبت الاستكشاف فيد على ما مضى في الوجه المفردة ولا يخرج من قول
الان كما لا يخفى على ذي بصيرة فلهذا جازيضا الجمل في قراءة القول حيث استحسن
الكلية بعدم التعك في ثمانية من تبيين الجمع عليه من غير عند اختلاف الاخبار في الجملة
فيما نرى في هذا وقال ما يحصل ان الاطلاع على الجمع عليه في القنوي الا من انما انما القنوي
منعقد وهو المشهور بين السلف بحسب القنوي لعدم شيوخ الاثنا عشر ابا واما الجمع عليه
النقل والزوايا المذكورة في الاصول العشرة الاطلاع عليه من قبل ايضا القنوي على تتبع الاصول
العشرة وهو كلام جيد يحكي في هذا المقام غير من تمام في مقام القنوي المتضمن غير من

الشيخ القنوي

كلام الشيخ القنوي

القدماء على النجاء والموجود في الكتب لا يصفونها وتنبع جميع ما ذكره من التصح فيها وحل
 التامية عندئذ يحتاج إلى دليل لأنها كما لا يخفى منه يتقدح قدح عظيم على الجانبين المتدينين
 فلهذا **الحال** عشرين من جوء الإجماع وهو أيضا كسابقه لا يستكشف في المصنوع
 أو رايه أو غيره مما تر من تتبع قواعد العلماء في لفظة الأصول وإن لم ينصوا جميعا على الحكم
 بالخصوص من هذا طريق واسع المينة وإن كان قليل الجهد وكثيره أنه ثابت عند
 الفتية إجماعهم على حجية الكتاب السنة وعلى كونه لأمر في الشرع وفي اللفظ أيضا حقيقة
 الوجوب كون الفاظ الموحية فيه كذلك لا في الخصوص أو غيره ذلك من القواعد التي
 المتفق عليها والتبعية في نظر الفقيه على ما يكون كذلك ولو بوساطة غير بعيدة ثم وجد
 الكتاب والسنة المجمع على حجةها على نحو ما ذكرنا من جهة اللفظ فاعلمنا أنها مستلزمة للحكم مشكوكا ولم
 يجد بعد الفحص أيضا من ظاهرها ووقع الكلام في وجوبه للالتزام وحكمه بقض
 أفراد ذلك العام فيمكن في مقال الاستدلال لأجل الأقوال إن يستدل ذلك بالإجماع
 ويثبت به لأن الإجماع على القاعدة التي هي الأصل إجماع في الحقيقة على أفرادها التي هي
 وكما والجميعين عليها أن يستدل إليها لنيل الدليل عندهم على غلبتها جازا لغيرهم
 أن يستدل إليها أيضا إجماعهم عليها فليح أن يقول هذا الحكم ثابت لا للظاهر الكتاب
 أو السنة المتبعية بالإجماع وكل ما كان كذلك فهو حثايب بالإجماع فهذا هو ثابت بها
 الإجماع وهذا بطل ما يربط كل من الجهتين المطلقة من القياس المتبعية ككثرة بالإجماع
 في كل حكم وإن كان مختلفا فيه بخصوصه لأننا في بين الحكيم كما هو ظاهر مما نحن فيه
 أيضا كذلك لأنه لا يمكن لأصحاب الفقه الواحد وطنة ولا لافئاة المأخوذ في ضمير
 قياس الجهد والعلامة تأثيرا لا في حق نفسها وكان لكل من الفقهاء ومقلديه من أهل
 في لأجهاد والتقليد يخرج ذلك في حق نفسه فلذلك أخذوا أكبر في التبعية التي هي
 فيها بكون الحكم بحته وجوب العام في حق الجهد ومقلده خاصة ولما كان بالإجماع
 هو طريق إلى معرفة الحكم من لأملة الشريعة التي يجب العمل بها على الكل وكان الإجماع على
 مقتضية للإجماع على كل ما يندرج تحته ويلزم منه فتوى إلى الحكم بثبوتها سيما الثبوتية
 فذلك شبة الحكم المتبعية عليها نحن في سبيل الاطلاق داخل سناده إلى الاستدلال
 على غلبتها فإنه إن لم يتعلق بنفس الحكم هذا إذا كان الاستدلال على الحكم على قاعدة أصولية

الإجماع على
 ما لا يخفى من وجوبه

واضح من ذلك يكون المستند لاجتماعهم على قاعدة قضية متناهية في العدد ومنها الحكم خاص وهو موضع
 الكلام اولى من عام لذلك تكون له كل امر شكل فيكون مستند الى الحكم بالاجماع باعتبار
 ما ذكره على هذا بينه فلم ان ظاهر الاعتناء بقضية المنه كذا ونحوه وحيث مكرهه ونحو
 الجميع على هذا الحكم كما ذكره وهو لم عنه وقوف جميعهم على ما يفادضه عموما او
 خصوصا او ما يفسد الظاهر من ظهوره ان لم يكن ليدل استقلا فلذلك يمكن ان يكونوا
 قد اجتمعوا في الصورتين على خلاف مقتضى الاستدلال وبمنزلة الاجماع عليه واختلفوا فيه
 بسبب خلاف في حوالهم فيما ذكر من الامور الممكنة في جهات فاقضى في الفقيه حيث علم ذلك
 يستند الى القاعدة لجمع عليها ولو ادعى ثبات الحكم لظاهر التوطى بغيره منقطع
 لا الواجب الثابت في نفسه بل يدعى الاجماع على الحكم المستند عليها عند هذا الاعتبار ويستند
 ولا يخرج ذلك الا انه يصح صحة الاستدلال به ان لا يفت بعد الغرض على اجماع مثاله ولا على
 دليل مفادض هو مثله واقرى منه الا على خلاف مستند الى دليل يكون كذلك في الخلاف الذي
 لا مستند له ظاهر بل مستند لا يستد به مع ذكره لا عبرة بغيره صحة ادعاء الاجماع على
 الحكم لا يذكر في مقام نقل الاقوال الاعتبار بما يقتضيه خلاف المراد فيوجب الاستدلال
 الانساق الا اذا كان قد جرت عادة استقامت طريقة على الاعتماد على مثل هذا الاجماع
 الاستدلال اليه ان بناءه كثير من المسائل عليه كان عرضه من ذلك تقريرا لطريقه انما
 المطلوب اسكان المحصول لا بحثه تفصيل ابانة العذر لنفسه في دفع الغرض عليه حكمه بل
 فيجوز مثله لطلاق الكلام في مقام الاستدلال على المراد ويكون كذلك لبيان مقتضى
 استناد غير اليه اعتمادا على نقل ما يقتضيه من مدعيه فافله وانما يتعين المقصود
 بالامارات الفرائد الخارجية فبين بما ذكرنا ان الاجماع الموقوف مقام نقل الاقوال ولى
 من بعض الوجوه بالاعتماد من المذكور في مقام الاستدلال به يقتصر الى من الصورتين
 المتقدمتين ان لا تكون القاعدة الكلية من المقدمات البعيدة الغير المناسبة للطلوب
 لا يستند عليها اسم الدليل النسبة الى الكتابة ولا يقع وهو الصريح في المسائل النظرية
 الخفية ان كان جميع النظريات لا تدان فيصير الى الصورتين كما هو معلوم مبين محله نظرا
 ذلك ايضا كذلك لا ذاتيتين الغرض ظهر قصد التجويز والاحتياط في العبارة فان ثبت ذلك على
 هو ظاهره من شائع اعتقاد هذا الوجه المذكور واستعماله في الاستدلال والفرع من غير ما اعتد

مقتضى
 مقتضى
 مقتضى

على وجه لا يقتضيه شأنه بل ينبغي ان يختص من كلامهم البتة على ذلك في الأصول ما حكاه الشيخ
ابو طالب الطبرسي في الاحتجاج من الشيخ ابو جعفر محمد بن علي بن عثمان المصنف بمؤثر اطا
في مباحث جرت بيده وبين بعض الحكماء الذين قال له الناس بعد كلام طويل وقع بينهما
هاتين جملتين فما ادعيت من طاعة علي فقال اما من القرآن فمما قوله عز وجل ايها الذين
امنوا اتقوا وكونوا مع الصالحين فوجدنا عليا بهذه الصفة في القرآن قوله عز وجل الصالحين
في لباسا والقرءاء وحسين لباس يحيى في الحربين التابعين لذلك الذين صدقوا واوينا لهم المنون
وقع الاجماع من الامتثال عليا اولى بهذا الامر غير انهم لم يصرحوا بقطر كغيره في غير موضع
فقال الناس صدقت مما حكاه المفيد كتاب الفصول من الشيخ ابو محمد الفضل بن شاذان فيقال
ما الدليل على ائمة امير المؤمنين قال الدليل على ذلك من كتاب الله سنة نبوته ومن اجتهاد
المسلمين ساق الكلام في ذلك الى ان قال اما الاجماع فان ما منه مثبت من جهة مؤيدونها
الهم فلا يجمعوا جميعا على ان عليا قد كان اماما ولو يؤمنوا واحدا ولم يختلف في ذلك اصنافنا
اصل الملة ثم اختلفوا فاضاكت طائفة كان اماما في وقت كذا ورون وقت كذا وقالت طائفة
كان اماما بعد النبي صلى الله عليه واله في جميع اوقانه ولم يجمع الامم على غيره اذ كان اماما
في الحقيقة طرفة عين الاجماع احوان تتبع من الخلاف ثم قرأ الاجماع بوجود ذلك اقرها
منه كالاجماع على انه كان صالحا للامامة والاجماع على انه كان بعد النبي صلى الله عليه
وله ظاهر هذا الواجب له الولاية وقال ان الاجماع هو شبهة في الاختلاف لا جرح فيه
وما ذكره الصدوق في المكاشفة الاستدلال بآية ان جاعل في الارض خليفة وبآية علم
ادم الاسماء كلها على امامة الائمة عليهم السلام فقال الائمة ولما قصت الخليفة واذ كان
مثليها كان للكلام نظم وفي نظم حجر ومنه يؤخذ وجوب الاجماع لائمة محمد صلى الله عليه
او لم واخره وذلك انه سبحانه ذاعلم ادم الاسماء كلها على ما قاله الحكماء فلما كان انما
الائمة عليهم السلام داخل في تلك الجملة فحصل ما قلناه في ذلك بالاجماع وما ذكره السيد
زهره في اصول الفقيه حيث استدل على امامة الائمة عليهم السلام بآيتين في سورة الجمعة والجمعة
مفصلا ثم قال ما لفظه ومنه فاعني ثبت بوجوب التبعية بما الى هو الفقيه امامته بما اجماع
وقد ذكر المفيد في الفصول في مواضع ما يقرب من ذلك في الامامة وغيرها الاحاديث
في ذكرها وما يختص من كلامهم البتة على ذلك في الفرع ما ذكره المفيد في الفصول

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

سئل عن الدليل على ان المطلق ثلثا في مجلس واحد يقع طلاق واحدة فقال لا لا دليل على ان
كتاب الله عز وجل من سنة بديهة ومن اجماع المسلمين ثم استدل من الكتاب بظاهر قوله تعالى
الطلاق قرآن وبين وجه دلالته ثم قال اما السنة فالتجربة قال كلنا لم يكن على امرنا هذا فهو
رد وقال ما وافق الكتاب فخذوه وما لم وافقه فاطرحوه وقد بينا ان الامر لا يكون مرتين بل
وان الواحدة لا تكون ثلثا فاجبت السنة بابطال طلاق الثلث اما اجماع الامة فاقدم
مطبوعون على ان ما خالف الكتاب السنة فهو باطل وقد تقدم ومن خالف الطلاق الثلث
للكتاب السنة فحصل الاجماع على ابطال الاستدلال بدين ايضا في كل من يقول من ذلك
ما حكاه المصنف السائل الصريح عن الفقيه المتبحر جواز الازالة لغير الماء من المائعات
فقال اما قول السائل كيف صنفنا السنة والمعية لك اني قد بينا ولا نقض فاجاب السائل
الملك فانه ذكر في الخلاف انه اما اضافته لك اني قد بينا لانه من صلنا العمل بدليل الاصل
ما لم يثبت لنا على ليس الشرح ما يمنع من استعمال المائعات في الازالة ولا وجهها نحن نقول
انه لا فرق بين الماء والخلع في الازالة بل بما كان عليه الماء بلع فحكمناح بدليل الفصل واما
الفقيه فانه دعي في مسائل الخلاف ان ذلك مروي عن الامة عليه السلام انتهى بحكم العلامة
في المختلف عن المصنف انه اخرج على ذلك بالاجماع ورد به لو قيل انه على خلاف دعواه يمكن
ان ارد به اجماع اكثر الفقهاء والظاهر في بناء المصنف في ذلك على ما نقل عنه المصنف قد استدل
عليه في المسائل الناصية باجماع الامة من ذلك ما ذكره الفقيه كما هو ظاهر والمصنف على
احمال بعيد في ما لا ينبغي التمسك به من التمسك فقال في الخبر لا يثبتوا اليه عن ملوك
الصبيح من جنس الخبر من منوه في الصلوة فانه من اجاب لا خاد في لا وجوب لما لا يعلم ان
مع انه يتبع من خلاف عليه حسبما اتفقوا عليه (اي يختلفون في ان يؤاخذوا بصلوة في ربيعة فليعلم
ان يفضيها اى وقت ذكرها من قبل وهاذا لم يكن الوقت مضيقا لصلوة ورضية خاصة فها
حرم ان يودي في ربيعة قد دخل فيها ليقض في رضاء فانه كان خطرا لو افا عليه قبل قضاء
ما فانه من الفصل ولي هذا مع الرواية من السنة انه قال لا صلوا لمصلحة يريد ان لا فله
لن عليه في ربيعة وما ذكره ابن ابراهيم من حكم صلوة القضاء المفسدة فادعى التمسك بذكر
اجماع الاصحاب على فواتها ووجوب تعديها على الازالة في سعة وقتها بطلان الازالة في سعة
عندما قبل بغيره واما تفصيل الكلام في ذلك اني سأله الشاه خالصه الاستلال وقد ان

هذا الخبر لا يثبت
كل الامور من غير
حكم في الازالة

كل الامور من غير
حكم في الازالة

حكم في القضاء
حكم في القضاء

كلها الاصل من قسم من هذه الالفاظ ووجدت ايضا ما علمنا عليه هذا الكافي وغيره من كتبنا
في القواعد في الحلال الحرام ما يطول من احد من هذه الالفاظ وما ذكر في القواعد حيث لم نجد
ما صرح به المعبر في الاجماع وحجته قول الاقام المصنوعان ما قبلنا قولكم اذا اختلفت
الامامية في مسئلة كيف تعلمون ان قول الالفاظ داخل في جملة احوال بعضها دون بعض فلما
انا اذا اختلفت الامامية في مسئلة نظرنا في ذلك المسئلة فاذا كان عليها دلائل توجب العلم من
كتاب وسنة مقطوع بما نذكر على وجه بعض اقوال المخالفين بطعننا على ان قول المصنوعين
لذلك القول وطابق له وقد صرح في موضع اخر من المعاني وفي امل كتاب اخبارنا ان يجب
للعلم في النقل ما صرح به وخصوصا وعومله بدليله ونحوه وذكر ايضا في نقدنا ان يكون
له من العقل والخطا في الاباحة والوقف على خلافهم في ذلك ومن العلوم الذي يشهد
به ضرورة العقل والوجدان ان ما عدنا النقل لما طبع اليه من جهة اجاباته ما هو ويمكن
ودود دليل على غلظه لم نقت عليه فانه فلا يصدق العلم بالحكم الواقعي اذ يدع عند الامانة
حق يعلم به قوله ويصح دعوى الاجماع عليه بمسناه انما طبع عنده فيكون المصنوع في العلم
بالحكم المنوط بالاداء والفروع المرفوعة وحصول العلم بالاجماع انما يتبين من هذا الوجه كما
لا يخفى فذلك من جهة جماعة واستسكاها ما نفيتم من الاعراض انما يتبين من عدم الوقوف على
معناه ومبناه وهو واضح بما يشهد بذلك بما رواه عليه كبرنا في اخبارنا في هذا
ويذكر على وجه الوجه المذكور سابقا بالاعراض ما ذكر في خلاف في حكمنا ان حكم الحاكم
يشهدا شاهدان في النقل ثم بان بعد النقل منهم اذ حيث حكم يستوفى ويكون ان
من يثبت المال وقال ليلنا اجماع الفرق فانهم ورواها عننا انما يتبين من القضاء من الاحكام
فصل يثبت المال ثم قال بعد بالفضل فيما اذا تعددت الشهادة في حق المصنوعين
المريض وعين كما غير ما عني لاخر ولم يثبت الثلث الجميع في صريح السابق بالفرقة وقال
في ليلنا اجماع الفرق واخبارهم انهم جمعوا على ان كل من يقول فيه الفرق وهذا من ان
ثم قال بعد من انما فيما اذا رجع الشاغلان بعد وقوع النقل والقطع بشهادة ما قال
اعدا ما انما رجعنا ان نقل ونقطع ان عليهما الفرق وقال ليلنا اجماع الفرق ونجاء
وعليهما اجماع الفصلية وادد في ثبات تلك قضيتين في احد ما عني على ليلنا والفرق
عنا في بكر ثم قال ثم ما قضيتان معروفتان فيهما منكر فثبت انما جمعوا عليه انما

باب في بيان
مسئلة في النقل
الشهوة في النقل
مسئلة في النقل
الحق في النقل

ذكر ايضا في صلوة الخوف حيث كرمولين للاخطا في اشتراط قصره في السفر عدمه قال
ان الثاني ظهر استدلال عليه بالايتم بان جماع الفريضة على ذلك واخبارهم تشهد به لا غنا
تقصت صلوة الخوف ركعتين لم يصلوا من حال السفر والخبر في جعلها على جميع الاحوال
ثم قال واذا قصر في القول الاخر فليعلم ان الصلوة اربع ركعات في الذمة استغننا حال
السفر كصحن لدليل لم يتم دليل على سداد شيء منها في غير السفر قال في المبسوط خلاف
اصحابنا في ذلك وظاهر اخبارهم يدل على عدم صحة السفر وما ذكره ايضا في صوم يوم
الشك فقال في مسئلة من الخلف في يوم صوم بنية شهره وشا واستدل عليه باجماع
الفريضة واخبارهم وقال في اخرى يجوز صومه بنية مرادة وقال في اخرى منوصاه بنية
شهر رمضان اجزاء قال وروا لا يجزئ واستدل على الاول باجماع الفريضة واخبارهم
على ان من صام يوم الشك جاز عن شهره وشا ولم يفرقوا قال ومن قال ان اخطا بنا
لا يجزئ فليقل بقره عليه السلام انما بان في صوم يوم الشك بنية اتم من شعبان فيينا انهم
من شهر رمضان والتمس بدل على سداد الشهر عنه قال في المبسوط وروى خطيبنا انه لا يجزئ
واخباره في سائر كتبه واما للعدو ومن غيره فما رواه ذكره ايضا في عتق العبد الحائري فقال
اذا كان قد جن جنابه عن فدايهم وعنايته في الكفارة وان كان خطا جاز ذلك ثم اخرج
عليه باجماع الفريضة قال لانه لا خلاف بينهم بقا اذا كانت جنابه عمدا يفتك ملكه الى الجنه
عليه وان كان خطا منه ما جناه على مولاه لا شغل فله وطع لا بد من فناء ولا ينفع
ما في احتجاج الخطا من خطا كما بين في حجة ومن تبع الخطا من اداه من النظر في مسائله
فهما وقص على كثير من نظائر ما ذكرناه ولا سيما فيما تنقص كلامه فيه من جهة دعوى الاجماع
او الفتوى بما نقل الاجماع على خلافه ومن استقصى مسائل المسألة يراهم الاستفاد والفتنة
والشك وروى ههنا من كتب القدماء ونظر في دلالتها بين البصيرة ولا اعتبارا بغيره وجد
ايضا كثير من هذا الباب لم يرجع الى الشك فيه ولا رد اليك يا بني جملة منه في الكلام في
الاجماع النقول ان شاء الله تعالى وما يشهد به نؤكد ما مر في الوجه الاول من حصول العزم
باقوال اصحاب الائمة ومن بعدهم الى ثبوت الشك في المسائل النظرية التي تقع فيها الالات
وتعد ولا حاطة بالاهم في كثير مما نقل الشيخ ونظر ائمة علماء الاجماع فلا يبعد ان يكون
ظلمهم في اكثر على هذا الوجه الذي ذكرناه من ثم وضع لهم في ذلك من المسألة والاشكال

مسئلة في عتق العبد الحائري
مسئلة في عتق العبد الحائري
مسئلة في عتق العبد الحائري

اولها

والاختلاف ما هو اظهر من ان يحتاج الى بيان واكثر من ان يحل على التعملة والتبيان الغير الكافي
لوقوفهم والابتنان فلو ان قد استقرت فتاوى من قبلهم وانضبطت اذهانهم كما هو الشأن
فمن بعدهم وكان بناء هؤلاء على نقل الاجماع على استقصائهم واتباع ما فيها والتبني في
التمسك بها اذ وقع منهم ما ذكرنا فلولم يحل كلامهم على ما بيننا من البتة على ملاحظة القول
الكتابي لا قولية او فقهية الا قول البينة الخاصة بالنسبة لا دفع عنهم الاعمال و
الاشارة كما يرتفع عن مجرد ومنه فذلك في عصرنا هذا وماضاهنا من الاختصاص الشارح
الخاصة تحت ما اقول العلماء فيبقى فيه كلامهم في كثير من المواضع ما ذكرنا كما
نفسه به جمل من عباراتهم البينة منه وغيره ما يتدفع شائبة التعليل ظاهرنا استمرنا
الى سائر ابدان تلك يمكن غالباً حال الاشكال العرفيها وقع من السلفين ودعوى الاجماع
مع وجود الخلاف حتى من انما في نفسه فتمت عند ردهم التمهيد بوجوه خامسها ما تقدم
في الوجه الثاني وهو بقرينة اذكرنا في الاخر ما بين غير صالح للاعتدال فيه صالح في
بعض المواضع وعند ردهم غير ما بين الكلام فيه في الاجماع المقول والاوجه غالباً فيما
ادعاه في عام الاختلاف لا يثبت بيقين وبعد الجملة الى ما تقدم من طرفه الشيخ في الاجماع
كانت معه في نفسه قد ما في هذا ما في حق هذا البسبب لك البعد مما قلنا كما لا يخفى
ليعلم ان الحق في سائر الاقرين اشارة الى توجيه ذلك في الجملة في الفتح في منعه
شدد التكميل على من لا يخفى به في قائل لا ينافي على هذا مطلق شامل لبعض افراد ذلك
وقع في الكلام لا يقتضوا الاجماع عليه لان المنهج لا يثبت البتة بل طلاق اللفظ والممكن
معلوم ان القصد لان الاجماع ما هو من قولهم اجمع على كذا اذا غمر عليه فلا يدخل في
الاجماع على الحكم الا من علم منه القصد اليه كما اتانا التعليل من مائة عشرة من الفقهاء الذين
لم ينقل من بينهم لهذا لا يثبتوا الظاهر وان كانوا قائلين لا يثبت هذا ناظر الى ما تقدم
عن الشيخ وغيره في الوجه الثاني ذكر الحق ايضا في قوله ويخرج ايضا بان الاجماع لا يقرر
ما لم يعلم الاتفاق فثبت لا يثبت وقوله كلامه الوجه العلوم ان ما انكره في الرضا في
طرف الوجه المذكور دونما لا يحصل منها فكيف حال سائر ما عند ولا يتابع بعد المقادير
الاجماعية من المطلوب الحق ان اريد ان يحل الاجماع على هذا الوجه فوالدليل على
المطلوب مستفاد ويعقد عليه في معناه الا قول فيه ايضا فهو بمنزلة من لا يفي الضو

هذا هو الوجه الثاني في الاجماع

هذا هو الوجه الثالث في الاجماع

هذا هو الوجه الرابع في الاجماع

المذكورها المحقق اشترى اليها سابقا وان يقع الاجماع على امر كذا لم يوافق فيه الكلام
 فيعتد عليه في ثبات الحكم فيه حيث لا يظهر خلافه كما بعد على الأدلة المطلقة والعامة
 الاخبار المجمع عليها الظاهرة الغير المتبرجة ويكون من الأدلة الظاهرة الظنية لا الواقعة القطعية
 الى هذا اشار المحقق حيث قال بعد الكلام المذكور نعم يحكم بالصواب بعد الاجتهاد وعدم المحقق
 لظاهر الصواب كما ظاهر الاطماعا وكذا المقتضى الذي بعد الاستيعاب في العدة حيث صرحا بالاجتهاد
 تخصيص الاجماع اذا كان على قول عام ولم يعلم قصدهم للعموم ضرورة بل ظاهر كما يجوز
 عموم الكتاب الستة وهذا مما يؤيد ما ذكرناه في بيان طريقتهما في نقل الاجماع وكثير من
 المواضع وان ريد ان يجعل طريقها الى ثبات ما يوزن منه يتهمل في نظر العقبة فهو اذا جعله
 مقدمة المطلوب لا ضمير الاستناد اليه بهذا الاعتبار الا ان المطلوب يتبع حاله حتى مثله
 اذا تفاوتت والا كان كل مطلوب ينظر في ضروريته او لا يخلو طريق ثباته من مقدمة فخر
 او اكثر يتهمل اليها وهو ضرورة انفساد فعل ان المناط حاله - لمقتضى مع اختلافها
 وقال كل منها مع شافيتها فان كان ذلك قطعيا فالحكم كذلك وظننا ان الحكم مثله وهذا
 الحكم في كونه اجناعيا او خلافا او مشبه الحارز بما يكون الحكم خلافا او ما روت عليه
 انه لا يفتد بهما هذا الخلاف كما لا يخفى لا يستناد الى الاجماع في ثبات الحكم الذي لم يعلم ثقافتهم
 عليه وعلم عدمه وادعاء الاجماع عليه مع ذلك يقولون ينظر الى نوعه المذكور فيصير العمل
 اشرف اليه سابقا وقد روي ايضا فيه وبغير منه من بعض الجهات التي رايته مقام الحق على
 الخلاف اسكافهم فروا المحمدي في قرينة الاستناد في الصحيحين لا ينظر في سمعنا لرضائنا
 يقول قال ابو حنيفة لا يثبت عبد الله عليه السلام بخبرين شهادة واحد يمين قال نعم فتصريح
 رسول الله صلى الله عليه واله وقضى على عليه السلام بين ظهرانيه شهادة واحدة بخبرين
 فقال ابو عبد الله اتعجب من هذا انكم تصنون بشهادة واحد في مائة شاهد فقال لا
 نفعل فقال بل يتبعون رجلا واحدا فيسأل عن مائة شاهد فيخبرون شهادته بقوله واتنا
 هو رجلا واحدا وروى الشيخ باسناده لسوي عن ابي الحسن مالا عن امرئهما نحو ذلك وذكر
 ابن شعبه في غرر العقول مراسلا عن الهادي في رسالته الطويلة الى من لا اله الا الله قال
 قد اجتمعنا لا نقاطع لا اختلاف بينهم ان القرآن حق لا ريب فيه عند جميع اهل الفرق في
 حال اجتماعهم معقول تصديق الكتاب تحقيقة مضيدون متهملون ذلك يقول الله

رتبا في الراجح
 في الراجح

لا يجمع اقته على ضلاله فاخرن جميع ما اجتمعت عليه الامة كلها حتى هذا اذا لم يخالصها
بعضا والفرق بين الاختلاف بينهما في تنزيهه وقصدية هذا شهيدان بتصديق خبره
وانكر الخبر طائفة من الامة لزمهم الاثر بعرضه حين اجتمع في الاصل على تصديق
الكتابان هي جملت وانكرت لزما الخروج من الملة الخبر وكذا الطبري في الاختصاص ومثلا
بعض ذلك بغير ما في هو ان لو كان كان وسع الوجوه الا انه ومنها واضعها ما
نقلنا في لباب من عبادات الاخطاب حتى ان كان لا يستقيم كلها واكثر ما الا بالبناء على
لكم اختلافه قوة وضعا باعتبار الفاء لا اعتبارا فيه وعدمها واضعها ما ذكره الصدوق
في الكمال فانه مضى في الغش والاختلال وهذا ونظائره مما يفت عليه المتبع كلاله في
كامله وغيره يتيقن بما اخبرنا في شأنه وشأن نظائره ولا ينبغي لذلك الا زمان قبل ان يفسد
قواعل الكلام وقوانين البرهان ولعل ذلك على الامة عليه السلام جماعة من اصحابهم ان يكونوا
واخرين منهم ان يعتدوا واعلموا ويقرّب منه ما ذكره ابن زريق الطائفة فان لم يعتد
بخلاف جماعة من الاخطاب مسئلة الفضا بخصوصها المعروفة نسبهم واعتمد على اجماع
اخرين مشاهير في ذلك على جوبل لعل باخبارنا لا خاد لا في رواها الثقات ولم يلتفت الى
قوى جماعة منهم ومن غيرهم بالوسع ولا الى ما رواه الثقات فيها من الاخبار المستقيمة
ولا الى امير المؤمنين نفسه يدعيه من دعوى الاجماع بل الصرّوه على عدم حجة اخبارنا لا
مطلقا بعدم الاعتدال باقوال هؤلاء الذين ذكرهم وخلافهم في ذلك فضلا عما لا
عدم الخلاف فيه من الامامية قديما وحديثا واطبا فانهم عليه خلفاء وسلفاء فلا ينسب
الى الشيخ ايضا في اكثر كتبه ولا يعتد بقوله يجهل في بعضها المعروفة نسبة كون قول
المصوم على خلافه وهذا كله ينافي كلاله في الطائفة التي هي المغضلة لما اجتمعت عليه السيرة
ثم ان ما حكاه عن الجماعة الذين ذكرهم من قولهم ذكرنا الله لا يحل والخبر الموثوق برواه لا
يستقيم على ما هو ظاهره من النصريح القولي بذلك بالنسبة اليهم كما هم مع عدوكهم
ازاب تصانيف في الاصول ولا في الفقه بحيث يتعرّضون فيها لما ذكر ويجهلون كل شيء
ذلك على انه يعلم علمهم جميعا بالصناعة والوثوق برواه وظهور ذلك لا عليها واضعها
عندهم وتصحح كلاله مع هذا العلم بذلك انجبه لا يخفى على من تدبر وقد ذكرنا مفضلا
ما يتعلق بكلامه كلاله المعنى في لزما الذي شالنا الذي في مسئلة الواسعة ايضا

رواه عن ابن ابي عمير

فيهم كلامهم في الضعف ما ذكره الرضوي في الفحاشية بالامانة وانما ما ذكره الفقيه الملام
 غفر الله عنه بعيد عن المطلوب يعرف حال سائر عباد الله بالامانة بها وما ذكرناه سابقا
 هذا موضع تفصيل ذلك الثاني عشر من وجوه الاجماع وهو من حيث ما صورته
 بعض جملة اسرار الله عليه السلام العلم بقول الامام نقاب بغيره بقول احد سائر
 سائر على وجه بعيد اليقين وبوقوعه مكانه كذا في ذلك وبجماعه منه شأنه على وجه
 امتناع الزوينة في زمن الغيبة فلا يسفر لتبجج بما اطلع عليه الاعلان بنسبة القول اليه
 ولا يحد في سائر الادلة الموجودة العلمية ما ينقض ثبات ذلك بتاعلي امكان هذا
 في غيرها ايضا من الادلة ما يقتضيه بتاعلي الاكتفاء بها والاستغناء عنها والاول
 لم يجد من عداه اعلامه بما بذل مع عدم ايجاب العلم ولو وجد غير ما ذكره في جميع الادلة
 الثانية والثالثة فاذا كان الحال كما ذكره كان غيرها ورواها ما وقف عليه كما عرضنا
 الناس على الاطلاق او ما ورواها بظاهره بحيث لا يتكشف حقيقة الخافي به لغيره في مقام
 الاجماع بصور الاجماع خوفا من الضياع وجعابين الاشكال او في الاخر بظاهرها
 ويشهد بحسب الامكان وما ورد من المأثور من اذاعة مثل اني هذا في الدنيا اذا اذنت
 على وجهه الى ذلك بنبذ عدم الاعتماد على نقله فيقول الغرض من ابراز الماهية في دعواه
 فالابح من مجموع اتفاق مع ذلك بحيث وجب حقه ما يخاره من الكلام للزوج الكلام او
 التفسير بما يقتضي التماس المضمون منه على الانتهاء ولا ريب في حصول العلم بقوله
 الامام على نحو ما ذكرنا يمكن في نفسه ولو فوجوه شواهد من الاخبار والادلة يجوز له
 التوصل في اظهاره بما ظنا حيث لو كان ما وروا به بظلاله لا يمنع من الاربع وهو
 الاعتدال وعن لا يخل ذلك كما لا يخفى فيكون حقه على نفسه لكونه من الشبهة على غير بعيد
 على نحو ما ذكرنا لكونه من الاجماع وربما يكون هذا هو الفصل في كثير من التبركات والادلة
 الاعمال المعروفة التي تدل على الامانة المستند لما ظهر من اخبارهم ولا يمكن
 تدعيمها على ما وافق على ما لا يخفى من اسرارهم ولا ابرارهم في مشاغلها اخبار طلبة
 او جوه اعتبارا بغير مستحسنة هي التوجهات الى انسابها وتربيتها والاعتناء بجهتها
 كما هي الظاهر في جملة مشاغلهم كما ذكره في العلامة وابن طاووس طاب ثراه على التمسك
 الكبار المعابد رضي الله عن محمد بن محمد لا يوجب الحجة المحاور والمشهدات القدر من العرو

فيهم كلامهم في الضعف ما ذكره الرضوي في الفحاشية بالامانة وانما ما ذكره الفقيه الملام

كما هو المختار

فيهم كلامهم في الضعف ما ذكره الرضوي في الفحاشية بالامانة وانما ما ذكره الفقيه الملام

هذا هو الوجه الثاني
في بيان ان العلم
بالايمان لا يثبت
على الايمان

ودع عن صاحب الشان صلوات الله عليه طريق الاستفازة والتجسس غير ايضا على اظهار
كلام الشهيد كما هو مروي عن صفته في قصة الخيرية الحضرية المعروفة المذكورة في الجواهر وفي الاثر
في غيرهما وكما هو مروي عن طريق الكون في الشان كما علم محمد بن علي العلوي تحت المصنف
خاتمة الحسين وهو من المفسر والناظم وقد اناه الايمان مكررا وعلم الى ان مقوله في حسن
اليال وحفظه ثم بنابه واستجيب فاه وهو دعاء العلوي المصنف المعروف وكثير ذلك كما
يقف عليه المتبع ويجعل ان يكون هو الاصل ايضا في كثير من الاقوال المجهولة القائل فيكون
الطلع على قول الايمان عليه السلام لما وجدنا غايبا لما عليه الامانة وما مضى ولم يكن من
اظهاره على وجهه وخفى ان يضع الحق وينهض عن فعله جله بول من احوالهم وبن اعتقادهم
واخي من غير تصريح به بل لعل عدم قيام الدلالة الظاهرة بآيانه بناء على امكان ذلك كذا
من فعل هذا الوجه فيما تقدم في الوجه الثاني عن بعض المشايخ من الاشبنا للملك الاقوال
التي لا يثبتون بها بحسب الامكان لاحال كونها اقوال الايمان القامات من العلماء لتلا
يجمعوا على الخطا فيكون طريق القاطن هو ما ذكرنا ان لا يتصور غيره ظاهرا وقائلا كذا
في ذلك فمالك ولا يخفى ان العلم بقول الايمان على الوجه المذكور ان تقع لا وحكم من الناس
نادرا بمصلحة خاصة فاقسم انك كموم الالوي بالحكم او استدل بها ذلك الواحد اليه
او غير ذلك كما ان الشراعية الوجه الثالث فلا ريب في ان لا يمكن جعله في الاجماع المعروف الذي
هو من عمدة ذلك الشراعية ونفعه بهم جميع في كثير من المسائل الدينية بل لا يمكن ان خالنا
ينبغي عليه الاجماع فحصل صلاحا كما تقدم في رائل الرسالة الذي لا يتأيد رج في المنقول بالنسبة
الى الجاهل الحال ويكون حجة ظنية معتبرة على بعض الوجود كما ياتي بيانه على التفصيل الله
المادي الى سواء التيسر ليعلم ان الاستدلال بالامانة الشريفة قد مر قد اشار الى هذا في
في ضمن بعض الوجوه السابقة التي ذكرها فقال بعد ما ذكرنا انه يشترط في الاجماع على بعض الطرق
دخول كل من لا يعرف من محفل كونه الايمان لا انما لا يعرف الايمان بمفهومه ومع فرض المعرفة لاحالها
استعماله بغيره وما يحصل بعض حفظ الامانة من العلماء الا ان العلم بقول الايمان بعينه
على وجه لا ياتي في متنازع الزمنية في ملك الغيبة فلا يبعد التصريح بنسبة القول اليه فيزده في
صورة الاجماع جماعين المراد ظاهر الحق والحق عن قاصته مثله بقول مطلق ان هذا على
تقديره طريقا بعيد الوقوع فخص الاوحد من الناس في ذلك في بعض المسائل الدينية

هذا هو الوجه الثالث
في بيان ان العلم
بالايمان لا يثبت
على الايمان

الاتفاق المذكور بان يختلف متعلق النفي كان ينقل احدهم اجماع العشرو ولا يخرج غيرهم
او ينقل احدهم اجماع علماء عصره المتصوفين الاثر الذي قبله وبعده اجماع علماء قضاة المتأخرين
لم يفتقدوا نقل من لا احاد العلم حصل الى حد التواتر ولكن يغاضد بعض منها بعضا
فربما يحصل منها القطع من هذا الوجه لا الاتحاد ما قد رد عليه بعد واذ نقل كل منهم اجماع
جميع العلماء فيحصل الاشكال من جهة حصول العلم باقوال الجميع مع عدم التماع والمشاورة و
نقد التواتر وما في حكمه بالنسبة الى كل منهم فان ذلك يوجب تعدد حصوله لكل منهم
الجميع فلا يصح ان نقل كل مثله ولا يصح مثله في عدل التواتر بعد العلم بحججه وكذا من هذه الجهة
نقله وعلى القولين المتقدمين يزداد الاشكال في الاجماع المعرف الذي لا يختص به من جهة
العلم به على العلم باقوال غير المتروكين بل يوجب الفياس على المتروكين من جهة غلبة النقل
المستند الى ذلك مع ما عرفت سابقا في شأنه ما عرفت من ذلك كون النقل مبيعا على ما ينبغي قبوله
وكذا من جهة ما وقع من الاختلاف في تحقيق من يعتبر قوله من السبل والعلماء في الادماع وحيث
خلافا للجمل بقوله في حصوله من جهة الخلاف في جهة الادماع التاكوي عنها يحصل الاشكال
في قبول النقل بقوله مطلق مع عدم العلم بالمنقول على سبيل التفصيل واحتمال مخالفة ما
الناقل اليه من قبل المنقول له والعلم بما قلناه ان جمل حال المنقول من هذا نظيرة ما ينبغي قبوله
نقل الاجماع امر اخر واما ما ينبغي قبوله فنقل المنقول لثبوتنا وادامه الاتفاق والتعدد وتو
ولهذا حصل فيه من الاختلاف الاشكال مالم يملح في ذلك ثم قد تعرض اشكال اخر من
جهة العبارة التي يغضادها ما نقل الاجماع لنا بعد ما قد بينا من جهة ما ينبغي قبوله وان كان احاد
او اكثر بحيث لم يبلغ عدل التواتر ومن جهة الطريق الى معرفة نقله والعرف بين العامة في تحصيل
الخلاف بالمنقول بجمل الاحاد ومقتضى ذلك كما هو صريح جماعة منهم جهة التواتر منه باختلاف
ثم المنقول في الحصول غيره عن اكثرهم وفي غير بعض الشافعية كالقول في جماعة من جهة
انكار جهة الاول عن اخير من الحقيقة ومقظم الشافعية والمجتهدين اثباتها وادماغها عن اكثر
الاشاعرة ايضا وهو المشهور بين متأخريهم وعليه الرازي الامتد وانما عما كالحا جيبه غير
هذا التراجع بينه على جهة اجناد الاحاد في نقل الشك لا انكر تحريفنا ايضا فاعلم ان ما هو مقلو
وصرح به بعضهم وممكن الامتد ان خلافا بينه على ان ليل النقل الاجماع فله هو مقلو به
او مقلون وذكر الرازي من قبله ادلت على جهة ان نقل الاجماع قاعدة ظنية ضعيفة وكيف

اقول العلم بالاجماع
المتفق بالاجماع

القول في تفاصيله ومنهم من يباه على انه يكفي بالظن اثبات مثل هذه المسئلة من مسائل الا
 او يعتبر في القطع وحكمه من هنا على الغرض ان من جعل ما اخذ الإجماع دليل العقل فهو
 استعمال القطع الحكم العادة لغيره من التواتر من جعل ما اخذ التمتع خلافه على
 على قولين والظاهر ان هذا التام في مثل عدد التواتر في الجمع لا التام في شئ الا
 على التام في قد صرح بذلك غيره الى ايضا كما لا ريب الا مكد والعلامة العصد وان
 منه بعضه من نظر الى مكان حصول العلم من فإولى جماعة يتلوهوا ذلك العلم باعتبار
 المراتب والامارات وفي هذه كالم ليس هذا موضعه مع لك فالنقصيل المذكور سوا
 فليس على الغرض ان لا بد من ان لا يندل على الاول وهو كون المخذ العلم كون من لا دلة
 لعلمية وان كان مرجعه الى ان لا يندل على الاستيعاب وتجميع العقول تمام على فاد ساد القطع
 فاليعبر فيه من غير غير العلة في رد عليه ان لا دلة العقلية ونحوها من الظاهر ان الظن
 المسئلة الى العقل اذا لوحظ من جهة منى تجعل على ان ذلكما بعينه خاصته ولا تكون
 حجة على غير من العلماء سوا عقول التواتر بالاحاد ولذلك ذكرها في الطريق الى معرفة الادلة
 التمهيدية واعبر في التواتر استناد الى المحسن وما اعتبر بعضهم الاستناد الى العيان والبل
 في نفس الشئ وانما المحسن والقرن الى الازم البصير في العامة بالمثل الاستناد
 في العلم بالحبر ضرورة وانا جعل هذا مقطعا عليه بينهم وحكي العلم كما مر انها على
 استناد علم المحبر بما اخبر به واستناد علمه الى المحسن العقل قد صرحوا بعدم حصول
 العلم ان لا خبرا لغير الاستناد او ذكرنا اجتماع اليقين الشبهة وان بلغت حد التواتر
 واستند في ذلك الى الوجدان وان كان العلم الخاص من التواتر عادة ما غير مستند الى
 سبب موجب له لا يظن عنه عقلا فإذن يختلف باختلاف الشرط والاحوال فلهذا
 العادة على ذلك فبما علم من المصالح وممكن فيستدل الى ان في العقليات المتفرقة
 لا حاجة الى الشروع في النطاق في النظرية بما يجبر كل من المحبرين عن نفسه بحسب مقتضى
 نظره وهذا لا يحيد به ان لا اخبارا على النطاق ونحوه لا يرفع كثرة الخبرين احتمال كد كل
 منهم في دعوى العلم ولا عفا من جهة وقيام الدليل المانع عليه عنه وممكن هذا
 الاحتمال موجودا يحصل العلم ان اخبارا بل احتمال ان يكون كالتواتر الاخبار الكاذبة الى لا
 تحقق لا يصحدها الخبرين بقاء كل يوم فضلا عن جميع الايام والاعلام والامور انما ومن

باب في توضيح المسئلة
 في العلم

هذه ولم يمنع تعدد الخبر فيها وعدم اتفاق عدل التواتر على ثبوتها ما نحو فيه ايضا كقوله
ثم لو علم فيه صدق بعضهم في دعاء ما ذكرنا للتواتر والغير كاف في دعاء عدل التواتر في
والسمع او غيرهما في المحسوسات مع اختلاف الحواس اذ كما في هذا غير لازم لاصابة الواقع
لا احتمال الخطأ في الاستدلال بالنظر وعدم ارتفاعه بحجة صدق بعضهم فيما ذكر ولا يخفى
ذلك في المحسوسات والضرورية ان لا يثبت حمل الظن والاستنباط ويكفي في العلم بالحصول
بصدق الخبر دعوى العلم بما من هنا ظاهر في بينهما وبين ما نحن فيه مع ان احتمال الخطأ في
الحكم المطلق يتصور من عدم العصور وليس له مستبعد او منكر كما لا بد من الحجة المقتضية الى
الصدق والصلح فلا يرتفع بكثرة موجبة لا ارتفاع احتمال ذلك ولا سيما اذ ما توجب كثر
الخبرين كثر ادلتهم وبغضها ببعض ان كان لتدليل الواحد قد يتقوا ايضا بتواتر
الانظار عليه ان لم يصل الى حد يحكم قطعا بصحة ما شاع خطأ بحج ذلك وهذا يخلط
بأخلاف في الانظار في القضية والتثبت لا يجر الكثرة والافتاء وبما يصل الى حد التميز
لذلك لا للتواتر والحاصل ان قضية اثبت بالتواتر وحده او مع الاما والافعال لا سفة
عما في الصميم القليات النظرية بل في مطلق الاداء والعقائد وان تستند الى الشروع العقل
انما هو العند لا الحكم الواقعي الثابت في نفس الامر وكيف يصير قطعا بحج ذلك من ان يكون
ضروريا كما هو مقتضى التواتر دائما وفي الغلب لما قلنا يتحقق في عرف الاصطلاح ما لا بد
من الاحكام بالعقل باذنا كما انفرادا وعلم والاختلاف في قوى حكما لبا وبخلافه لا رواية
حدوثا وان وقع بصورة الاختيار بمقتضى المصطلح الجديد في مقابل الانشاء وتعلق الحكم الله
وسهوية نبوته ثم كان مبنيا على القطع والخبر والادعاء لم يعلم شيئا من الاصول والقرائن
والخبرية اذ خبر عن الله سبحانه وعن نبائه وبجبه صلات الله عليهم مع عدم بلوغه اليه
بطريق السماع والنقل عنهم او عدم قصد الاخبار ذلك بل حفظ ذلك ولا يتصل عنه
يا في ميدان وضع له ولما قلنا ايضا لم تعد ايضا بما اذعاه الخافون على كثرهم من حصول
العلم من الاجماع الثابت عندهم على الحكمة وعلى حجة الاجماع هذا كله اذ لو قلنا لا دلالة
العقلية ونحوها من جهة نفسها اذ لو حجت من جهة اسبابها وانما الحجة العقلية
بالضرورة جازان تعلم من النقل ثم يرتب على العلم ما يقتضيه العقل جازا ايضا ان
يكتفي في معرفتها بالله العبد للظن ثم يرتب عليه على الظن بما العند به شرعا ما يحكم به

بيان ان مقتضى التواتر
في بيان الحكم

بغير بانهم طبقوا على اشياء الشخص المتواترة قالوا انه لا يثبت له لا مكان محسوس ولا اجتماع هو
تطابق الاراء على حكم واحد غايم هو غير محسوس انما المحسوس لهم وهو لا يستلزم ان غايمهم
نفس الامر ولو اخبر كل واحد من نفسه انك ايضا فهو لا يستلزم القطع بوقوع احتمال صدق
عن بعضهم وكلهم عن قبيلا ولكن بامانة لا يتماع اشياء العاقل الذي في الجهد عندهم فاصحوا
في باب حصول الظن بذلك لا صالة عندهما الا العلم هذا يحصل كلهم واجاب عنه بعض
الافاضل المعاصرين بغيره بان القطع باقوالهم يحصل بالسمع ونحوه كما في المتواتر وهو يستلزم
القطع باقوالهم واتما احتمال التقية ونحوها مما يمنع من ذلك فهو خالفنا الظاهر الصل انشر
بين الاجتماع والخبر هو كما ترى فان الغيرة في قواثر الخبر بالقطع باللفظ وان كان المصنف لا يوافق
او خالفنا الواقع قطعا او منسوخا او ظاهرا محملا للحال والغيرة في قواثر الاجتماع اضع بالذي
فيناينه ما ذكره لا يندفع بالامتناع بغيره بما يفيد الظن به واذن منكم هو مظهر واجاب بعض
منهم بمنع احتمال التواتر في المحسوس لا مكان حصول العلم مسئلة عليه من اجتماع كثير من عقلاء
الادراك عليها شامع عدم قيام دليل على بطلان قولهم بطلية يستلزم لاقضاه على اثبات
الصانع وحده بانفاق الانبياء والائمة او العالمات اطبق على ذلك لاحالة العقل لجماعهم على
الخطا في مثله فذلك في ما عرفت ولا يخفى ان هذا انكار لما جرى الايراد على تسليمه الزام القوم
الجميعين عليه به وغفلة عما اشترى اليه سلما في بيانه وهو ان حصول العلم بتمامه لا يرد
نحوه بعد تسليمه ليس بخارعة والتواتر الذي هو منبئ الايراد بغيره كما هو ظاهر التحقيق في
الجواب ان يقال ان مراد القوم ان التواتر يحصل للمقول كالاشهاد والمنوع الذين يشبهه في
صدورها ولو كان موجودا في الاقوال في الكتب المعلومه لا اعتبار بالاعتبار في مصنفها اما بالتواتر
بالسمع او غيرهما والاحتمال المذكور ان كان قادحا في المتواتر كان قادحا ايضا كما ذكرنا في
المنع في اصل العلم والاجماع وهو خلاف الفرض اذ لم يثبت في اصله نظرا الى المصنفات كما
مثاله الكل اتفاق كلهم واضحا او ظاهرا فانه يقتضي الحكم واقعا كما اشترى اليه في تقرير
طريقة المتألفين وغيرهم في الحصول ان كان هذا خلافا لمرجع به بعضهم كما يستلزم ان
يعتد به في القول ايضا ولا يتماع معاضد الاقوال بعضها ببعض كسفن نقل على التواتر
عن مطابقتها للاراء في نفس الامر لذلك كان نقاه في واضع اخر فيفيد العلم اعلم اننا ذكر
في كلام كل خبر انما قطع في المتن فلا وكان ما خذ حجة الاجماع هو العقل لا يمكن حصول

معنى
العلم
بشيء
هو
الاستدلال
بشيء
بشيء
او
الاستدلال
بشيء
بشيء
او
الاستدلال
بشيء
بشيء

اجتمع على البراءة

الاجماع
هو
الاجماع
على
شيء
او
الاجماع
على
شيء

تحقيق الحق في الدنيا

القطع العادي من التواتر لاختصاصه بالثبوت لا لثبوتها بل لثبوتها في كل ما عداها
 النقل البتة ظاهر على ما هو الظاهر من القول والعمل والعلل الدالة على سببية الحق عند خطا في خبر
 الامر ومع ذلك فالبحث عن التواتر هنا طيل الجد ولا يكا دنيقو بشرطة التي تنبأ اليها
 سلفا ولا سيما على طريقنا الا في الضرورات وما يقرب منها ثانيا يستغنى بظهوره عن استنافية
 الى الاجماع وما يمكن تحصيله فيه على ما نحو ما نقل بالا واسطة النقل لا لارض عن كلامنا بما
 يرد عليه من الاشكال والى المهم هو ان نعرض بحكم المنقول خبر الواحد واثبت في السببين في
 ذلك هو التمسك بمجموع ما دل على صحة خبر الواحد واطلافة ذلك الا من الصور التي ثبتت
 بحجتها بالادلة الفاطمية حتى ان القدما من الفريقين يعدونها من الطرق العائبة وعليها
 في العظم الاجماع المصالح كما سبق بنا جرت عليه طريقة الشارح والنابع من اعتبار قول الله
 في كثير من اطلال واما استمرت عليه سيرة العقلاء من الاستناد عليه في تعاملاتهم ومعاملاتهم
 وسائر امورهم مع عدم ورود المنع عنه فيما نحن فيه ونظائر وما دل من النقل النقل على
 صحة الظن في طريق معرفة الاحكام بقول مطلق كقصة الفداء باب العلم والامر والاطلاق
 عند الناس الحكم وجوب دفع القدر المظنون وفتح العدان من له ثبوت الى الوشوق
 المراد متعبد بظنه وغير ذلك وليس من التواتر من علم بالثبوت كما هو مقتضى بعض الافاضل
 فانه من حيث هو لا يدخل له بالمطلوب كما هو ظاهر بان التواتر الذي هو غالب الغلبة لا لانه
 او جملة ثبتت خبر الواحد كما بين في مقالة بنى عليه الخلاف هنا فالاجماع القطعي الذي
 هو في نفسه حيث وجد وعلم من عظم الادلة ويجب شدة الحرص من مخالفته كغيره
 فتعد الى ذلك ولا سيما مع كون ناطقته غالبا في غلبة الفضل والوزع والجلال والبطان
 رواة التواتر ما دلت ذلك في القطع به ثبت فيما عداه بالاجماع المركب وبانه لا يفتقر
 به بين عدلين حقيقيين ما ثبتت كل منهما ما ثبتت بالآخر وبان الاجماع مستبعد لوجود
 فيما عدا الضرورات فلا ينبغي ان يقف عليه على تقدير وقوعه الا اوتعد من الناس فيجب
 تصديقه في ذلك اذا تفرق بقوله واولى بالقبول من بعض الوجوه مما يدعيه كثير من
 غيره كما كان نظرا عما جافى الى قوله واقضى ما لنا فين هو التمسك بالعموم والاطلاق
 المتمد من دلة خبر الواحد بحيث يتناول ما نحن فيه ان الاصل في صحة خبر الواحد من هذا
 اجماع السلف المعلوم من علمهم واجماعهم واقفاهم بتدوينه وروايته البحث عنه عن قائل

مراد السببين

مراد السببين

وتصحى وضبط الفاظ ثمانية ما فضل الشيء صلى الله عليه وسلم من ثمة واحد
 الرسول الاحتكام عند منع من العلم بما قلناه لا خاد منهم ومن غيرهم مع شوع ذلك بينهم لم يتحقق
 ثبوت لا يثبت في الإجماع لعدم كونه كقول المعتاد عليه وهو في زمن النبي لم يحدث
 أصله بعد ولا في زمن الصحابة والتابعين الذي لا يقدح في جماعهم الخلاف الحادث بعد
 والإجماع المنقول لا يصلح دليلاً للحجة ولا سيما مع كونه في محل الخلاف حدوثاً من الإجماع في زمان
 الأكثرين كما تقدم من الرأى غير الرأى إلى عدم صحة المنقول منه ما ينشأ من الاعتدال في الناس من ذلك
 منتفى في المقام ويبطل الاستناد إلى القياس على الاستدلال بالإجماع دليل قوي بادر وجه العلم به في
 غالباً أصالة نافلة حيث كان مقرباً بنقله بعد اختصاصه بغيره ببعض من بعض من طرأ في
 سببه والخص مع اشتراكهم في الخصص عن أصله ووجوب العمل بالوقوف غالباً على ما أخذ وعاد في
 كثرة في نافلة ترفع استنباطاً من مكانة شيء بالقرآن المنقول من طريق الأحاد وبالاستدلال في حق
 بدعوى ثوارها والعلم بما واحد من جميع العلماء وكامل الال الذي يختص بدعوى رؤسها
 أو اثنين من جميع الظاهر مع عدم غلبة في الثناء واشتراط الباقين مع المذهب في النظر وحال البصر
 ومعرفة آخرق الذي في غيرهم ويظهر فإن ذلك يوجب أن كذباً المذهب أن جبال العمل بهادة
 العلمين ظاهر حيث لم يعلم كذبها والمألفا ورد في الإجماع أنه إذا راه واحد ماؤه وإذا راه قما
 راه ألف ومن هنا عدل الشيخ في العدم من الإخبار بالمعلوم كذبها ما كان الخبر عنه فيه بما نفى
 الذي أحصى على نقله وجرى العادة بعد ذلك ما ومع ذلك لم ينقل نقله فيعلم بذلك كذب
 ومثل لذلك بأن يجب الخبر بما فيه عظمة وقصته في الجماع مثل رؤية الملال التمام خطابة
 إذا لم يظهر النقل فيه علم أنه كذب ذكره ذلك غير أيضاً هذا مضافاً إلى أن الرأى الذي
 هو المناط في الأصل غير محسوس فما هو كالمقول الذي يتناول ذلك العقل لا كالمقول
 الشاهد والمسموع وأما الأقوال التي هي من باب الطرق الأولية فكثير غالباً بطرائق الشبهة
 وجدخل في ثبوت أحدها أو دلالته لخلق حجة ومع ذلك فإخلاق الإجماع يجب خضامه
 ولا سيما إذا كان من جناس التصحيح هو بنفسه بعد حقيقة إذا كان المأخذ غير ما فظهور
 المأخذ يوجب فإلا الحاجة إليه خضامه يوجب فتعقل الاعتقاد عليه من هذه الوجوه يثبت
 بطلان دعوى من أن الاستدلال المنقول من طريق الأحاد فضلاً عن ولونيه منها أن القياس
 إنما لا يثبت بقواعد الشريعة وأصولها ولا سيما حجة ما كان قطعاً مفيداً على ما هو عليه

من الصادق عليه السلام بطريق المتأخر والشاهدة بالاشاهدة ويعتبر ولا يقول بحجة ولا بغير
لو ادعى جماعة شاهدته فخره ما لا كبره عنه ومن لم يقوله عليه السلام ايضا وكذا لو كان معه
بكل بعد التواتر ولم توجد في اثر اخر موجبة القطع بصدق فكيف يصدق من كان خالفا
بغيره بل وانما العصار لم يسمع منه ولا من مع منه لو توسا اطول غيره مع ذلك في غير ذلك
العلم راية ويدين من ماطله وحكمه هو راي اهل الجماعة من الاشعة والشيعة وانه حكم اهل الجماعة
مقتضى الدليل القاطع وغيره وكيف يقول بحجته مثل ذلك ويعلم به مع عدمه وبعينه
جواز تقليده وعدم شهادة القرائن على صدقه بل هناك ما غاب على الاصل والظاهر ان الالفاظ
المتقولة في محل الجدل في الحكم بصدق او بالناسخ هو ان يكون ذلك مع انه يحكم بعدم
جواز العمل بالظن في معارضة الاحكام ويحكم اشتراكا ولو لم يفتى من المسائل يستند على وجه
الاشارة الى الاجماع المتقول صلا ولا يصدق من الادلة في كتب الاصول ولا الفقه مطلقا ويجب
عنه مستقلا كجحد عن الغالب نحو من نسبة القول بحجته اليه خطأ في اشتباه ليس من بل
حكمه من ذلك مع ذكره من الحال الذي لا يتبدل في روى اهل العلماء وانما ما سبق الى بعض الهمام
فاويل كلام المنكرين لاخبار والاخبار بحيث يوافق كلام المبين فوم ظاهر كل من في علمه
في ذلك ترك المقتضى في الذريعة البحت عن المرسل التراجع ونحوها لذهابها الى عدم حجته
اجبا والاخبار معهم نعم لو قيل انه اشبه بطلان كثير من اخبار الاحا حلوها لذلك كان
وليس هذا موضع بيان ذلك فهو لا احد الاضافات لاشارة اليهم منهم صاحب الائمة من
ضاهاهم من لم يعرفوا الاجماع الفصل ولا يتطاول ما هو المتعارف لا يستندون لبلد لا
من تدبرهم فيما تدل دواع خاصته لاشارة اليها سابقا ولا تقيم جملة من الطرق التي
مطهرهم قطعا وقولا لا يتوهم في شأنهم تداول الاجماع المتقول والقول بحجته والعمل به ولا يتا
باعتبار ان ماله قطع بقول الغصون غير متاع وشاهدة وان كانوا من نكرى اخبار الجماعة
فالامر ظاهر قياض فيه ومنهم الشيخ واضرهم من اعدوا العالمين بخبايا الاحا والناجين
احكام الاجماع الثالين بحجته فالشيخ منهم وهو الذي تصفا على كل امة بمقتضى القبح
والعلم في المبين والمشتد لا كان المسلمين لم يعرض كنه للاجماع المتقول بغير الواحد
اضلا ولا استنادا مع استناد نظام الى كثير مما لا يثبت عليه حتى انه يظهر من جملة كلام
عدم الاخبار على ما حكاه لكثرة من الاجماع في شان جملة من رواه اصحاب الائمة عليهم السلام

الاجماع المتقول
في الاحكام
التي هي
منها

القول بوجوب العمل بها لتواتر روىها مما لا يوجد

مع انه هو الذي تب كتاب الكثرة والف كتاب اختياره فيكون معقدا عليه واقعا على كل امر
ومع ذلك يصح ان يقول على ما حكمه من الاجماع وان لم يقول على الاجماع المنقول في الاحكام
لان هذا الاجماع خارج من المصطلح لكونه من غير مقتضى الاعتناء ومقتضاه ليس من جملة
الاحكام فالامر فيه اهلون بلا اذنياب ولا سماع وجود موافق واحد للكثرة بل اكثر على اكثرنا
ادعاء كما يظهر من كلامه في احكامه من الاختلاف في تعيين ذلك الزاوية وقد ذكر الشيخ في غير
في اسباب جماعه منهم واكثرهم واجمعهم ما يقتضون ان يقتضوا ايضا ما فعل عليه الاجماع وكما
ان عدم استناده الى الاجماع المنقول مما لا يغيره شائبة بل لو كان هذا المعنى وجوده كقوله
يتلوا هو المعلوم من ان كتب المتفق نحو فقه السنة المصنفين من غاصر او سببه يستدلون
به وينقلونه ايضا قال غرضه من نقله عنهم وترك الاستدلال بل هو قوة على ما وقعوا فيها
والبينا في ما وقع بينه وبينهم من الاختلاف كثيرا في نقل الاول ودعوا الاجماع كما هو معلوم
يحتاج الى بيان وبما في الاشياء ايضا ومع ذلك يقتضون الاستدلال على الاجماع المنقول
الكثرة المنكسفة ولذا لم تنقص بالوقوف على ما ذكره على نقل الاجماع عنهم في الكثرة
لعدم ثبوت عند او ثبوت خلاف ما ثبت عندهم هذا هو الحق الحقيقي والاجماع كما استنبط
انه في بحث اخبار الاحاد قد بطل جميع التبيين كقوله البناء والفرق بينهما واجماع الصحابة
غير هذا الاجماع الامامية على تخية اخبار الاحاد المرفوعة من طرفه فثبت لهم العند بشرط
خاصة لم يثبت من المعلوم عدم وجود ذلك في الجاهل انما التعلق والاتباع احبنا المنكسفة
فيلزم الحكم بعدم جحيتها كما هو مقتضى طريقة وان لم يصحح به ودون كتابي واختاروا اثنا
عشر الكيفية خبرين جوهريين احدهما موثق ايضا لان علي حوازا لا كفاية الطلاق بقول الزوج
المزوجة اعتدى مع الاشهاد على ذلك وجوب سائرنا بشرط كما صرح به اجماعا وباسناد
عند ايضا عن حميد بن ابي ذر عن سماعه عن علي بن الحسن الطاطري قال الذي جمع عليه
ان يقول انت طالق او اعتك قال قد ذكرنا انه قال الحمد بن ابي خزيمة كيف يشهد على قول اعتك
قال يقول شهدت واعتك قال قال الحسن بن سماعه هذا غلط ليس الطلاق الا كما ذكره
اعيان ان يقول لها وهي طاهرة من غير جماع انت طالق ويشهد سائرنا بخلاف كل ما سوي
فهو ملغى قد روى الكيفية اخبار اخرى لا كفاية بما ذكره ان كفاية الشيخ مع ذلك الخلل
حل جميع ذلك على ان اذا كان قوله اعتك مسبوقا بلفظ الطلاق كما روى في قول او تجردا

وان لم يردع عليه الاجماع

الاجماع المنقول في الاحكام

الاجماع المنقول في الاحكام

من غير ان يتقدم حفظ الطلاق لما كان به اعتباطا على ما قاله ابن مناعة انتهى فلم يقد هو ولا
 مناعة فليد الطاطري بالاجماع المذكور الضعيفان فاقله من اصحابنا لكانهم عليه السلام فيها
 تفقدي حديثه وان كان لا يقتضيان ابن مناعة بزيادات عديدة معتبرة واما اجماعه من قبل
 الاصحاب كمحمد بن مسلم والحلي وعبد الله بن سنان وغيرهم وقد ردنا بالاختلاف
 المذكور مع غيره ولو لو اننا ان استوعب جميع ما خالف فيه الشيخ الاجماع النقول في كتابه
 والمفيد وغيرهما لا أدى الى مزيد الاطناب الاسهاب فلوانفق بقله لنداد في موضعه و
 موضعين اوله من جميع مسائل الفقه واكثر ليدل على اعناده عليه نفسه ولا سيما بما
 المذكور وذلك كما حكى في كتابي الاخبار عن علي بن الحسن بن فضال انه ذكر في التوضيح
 سعد بن ابى خلف قال سالت الحسن بن علي عن بنات بنت وجد قال البنت السادسة و
 الباقى لبنات البنت ثم قال ذكر علي بن الحسن ان هذا الخبر ما نقله عن الطائفة على العمل به
 ولا يخفى ان ما رد الاجماع على خلاف ظاهره والامور قابل العمل على ما يوافق فتوى الطائفة في
 خالف في ذلك المصدوق والاسكان فلم يقد لهذا الاجماع وعملنا بظاهر الخبر عن الشيخ
 مجرد نقل الاجماع او ذكره من اربابنا لا يبدى استنباط فتوى الطائفة من كلامه لا الاجماع
 باعتبار قطعنا به قول المصنفين ولا دلالة لفتي كلهما على ذلك صلا وكلام الشيخ في الاستنباط
 يدل على كون اعناده في المسئلة على دليل اخر لا على هذا النقل مضافا الى كوننا قد
 وان كان قد فقيها قريب الامر في اصحابنا الانامية هم من يروى عن الطاطري المستدل
 لم يستدل الشيخ بالاجماع الذي نقله مع قدّمه وذكر ايضا عن علي بن الحسن ما ثبتنا الموقوف
 ابى العباس الباقى عن ابى عبد الله عليه السلام قال قلت هل للشافعي قول لا ولد
 للعصمة ثم قال قال علي بن الحسن هذا خلاف ما عليه اصحابنا وابساناده عن محمد بن عمار
 كتب الى ابى جعفر يسئل عن ميراث ابى جعفر بن الوليد ولا فقال هو للرجال وللمساكن
 قال علي هذا ايضا خلاف ما عليه اصحابنا وقد صرح الشيخ في الاستنباط في هذه المسئلة
 الاظهر من مذهبه اصحابنا ان البنت ترث الاولى كالابن قبل ما خالفه على الفتنة وبما ايضا
 في الخلاف وربما ادعى عليه الاجماع مع نقله الخلاف في بين الاصحاب خالفه هو بنفسه
 ذلك في النهاية والايجاز وموضع اخر من الاستنباط فعل بقصه الخبر الى ما بعد
 من المتقدمين والناظرين كالاسكان والمفيد والحليين الفاضل الطوسي ابن سبغ

الشيخ
 محمد بن الفضل
 بن الحسين

الشيخ
 محمد بن الفضل
 بن الحسين

مسئلة الاول

ابن طائوس في الفتح في جملة ما انتهى عن جملة من الفضلاء من حصر ما ذكره في غيره في
 الفتح في اجتماعه ومنها ما ذكره ابن ذرير في منع دخول الاستبراء قبل غسل الجنابة
 بعد غسل الخلوف في ذلك كان بيننا ان الاجتماع صير مقتضى ذلك فيحتاج مقتضى دليل
 غير الاجتماع ولا دليل على ذلك انتهى قد نقل ابن هجر في الغنية الاجتماع فتاوى لغيره
 فمن سبق ويعد علم اطلاع ابن ذرير على ذلك مع نقله كثير الفتاوى الغنية فليس هذا
 الا لعدم الاستعداد بالاجماع المنقول فيها او مقتضى عمل خلاف وان كان الحائض متلوها
 باسمه نسبة لا يعتد هويته في دعاوى نفسه ولعل وجه اخبار الواحد عند في نقل
 الستة فالاجماع المنقول بها اولى بذلك كما لم يكن ينافي هذه المأني منه كبر امر بتليل المنع
 بكونه في محل الخطأ وان مقتضى ذلك منع جنيته وان قال بجنيته انما هو مقتضى كلام
 غيره كما نصه وياتي بضم هذا الوجه توجيه كلامه المذكور ونحن ذلك ما ذكر في صلاوة
 الرجل مع المرأة مفصلة عليه ولما ذكره بحيث لا يكون بينهما حدث او ذرع حيث نقل عن
 الشيخ الحكم بطلانها وذهبا محضلة لا اجتماع على ذلك بخلافه انتهى منه وحسنه
 بالكرامة وخلو كلامه مشيخة لغتها من ذلك مع ان الشيخ في الخلاف ابن هجر في الغنية هذا
 الاجتماع على ذلك ويقصد اخبار كثيرة فيها القضاة وغيرهما من المعتمد وذكر ابن ابي
 نعمان ذكر في مسأله الا انان معقوف لسفر لامة ذكرها طائفة سائر وعلم الكرام
 مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجتماع على البطلان وذكر ايضا في حكم انتصاب الجهم والفرقة في
 الجمعة المنفرد ان الاجتماع غير حاصل والزواية فيه بخلافه مع ان الشيخ نقل الخلاف في اجتماع
 على ذلك وذكره بعض اخبار الصحيح وذكر ايضا في حكم قنوت صلاوة الجمعة الذي فيه
 اصول منه سببا واجلنا ان الصلوة لا يكون فيها الا قنوت واحد صلاوة كانت مع
 الشيخ نقل في الخلاف الاجتماع على تعدد في صلاوة الجمعة وذكره في ايات مستفيضة معتبر
 مستمل على الصحيح والموقوف وغيرهما وليس من ابن ذرير سوى الاجتماع على خلاف ذلك
 الواحد هو القدر الثابت من صول المذهب الاجتماع كما لا يخفى بل من عدائهم على الاجتماع
 المنقول وذكر في حكم الاذان مع الجمع بين الظهريين يوم الجمعة ان يستعملوا بعامتهم
 او جمعة في جعلت فالسجدة الاذان والاقامة جميعا الصلوة العصر والاقامة يوم
 على ذلك بان الاجتماع فصل مستفاد من المسلمين اجمعهم طائفة وغيره ما عاين الاذان و

باب في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

مسئلة في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

باب في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

مسئلة في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

باب في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

مسئلة في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

باب في اجتماع
 الجماعة في الصلاة

الأمانة لكل صلوة من الصلوات المحل الحرف فضاء متدبر إليها مستحب لا مخرج إلى ذلك الموضع
الذي ذكرناه خراجا إلى الإجماع أيضا أو بقي الباقي على أصله من تأكيد التدبر الاستحباب مع أن
الشيخ نقل في الخلاف الإجماع على مخرج الصلوة بين صلوتين في غير أن يؤذن للاولى ويقسم
للاخرى وصريح في المبسوط بمرأته إلا أن للفرد يوم الجمعة بعد الظهر في النهاية بعد جواز
وبانه يقبلى إذا خرج من فريضة الظهران يقيم للصلاة ثم يقبلى إماما كان أو مأموما وذلك
الشرع نظر من إماما كان منفردا وذكر في التكبير والعديد من عتبات صلوات العشرة إلى الإجماع
إذا كان غير حاصل على الوجوب في الأصل براءة الدية مع فقدان دليل الوجوب ذكر في كتاب
المحقق تكبير عيدا لا في غير ذلك وقال في الإجماع غير حاصل لأن بين أصنافا خلافا في ذلك
مع أن المرفوع لأما الانتفاء والإجماع على الوجوب ذكر في حكم الفصل في صلوات الكتب
أما الإجماع على وجوبه فلا دليل عليه والأصل براءة الدية مع أن الشيخ في ظاهر موضع من
الخلاف نقل الإجماع عليه وكذلك الفاضل في شرح حال القاضي عليه السلام وهو مندوب
من أئمة شافعية بما نصه بعض ظهور من آخره كالغيد والمقصود انصد وقيل في الحجة
التي يلحق والطور ذكر في كيفية صلوة العريان ما يقتضي عدم الاعتماد على الإجماع الذي نقله
الشيخ في الخلاف على وجوب الجلوس مع عدم الأمن من الطلع وذكر في الصلوة على رءوس الأيدي
ما يقتضي عدم الاعتماد على الإجماع الذي نقله الشيخ على وجوبه مع أنه قد نقل كلام الشيخ
المسلي في ذكر حكم ارتداء من الصلوة من جهة دبره في الغسل والكفاية ما يحتمل الاستئناس
في نفي ذلك إلى الأصل لعدم الدليل عليه من الكتب السنة المتواترة والإجماع ظاهر العمل بل
القول قال في الإجماع من القوة غير ما سئل به في مسئلة خلاف بينهم مع أن الشيخ في الأصل
والشيخ في الخلاف وابن قزوين في الغنية نقلوا الإجماع على ذلك هؤلاء يوفوا لغيره الرضا في
القول عليه بل يقول على نقل أحدهم ولذا له اعتمادا لأصحاب حق منكر على نجاة الإجماع على
ما في الكتب لا رتبة جميعا أو أحدها إذا لم يكن في السند دفع من غير جهة مصنفها ولو احتجنا
كونه من الأحاد عند منكرها فسلم أن حكم الإجماع عندهم في حكم الخبر ذكر في حكم تعدد الكذب
على الله وعلى سؤله وعلى لا تمتد عليهم لشهادتهم من عدم الاعتماد على الإجماع فيقول الإمام
أيضا في الكتب الثلاثة وذكر في حكم التعدد بالبيات أن الإجماع غير حاصل في وجوب
النضاء والأصل براءة الدية منه قال كذلك تعدد الفجر التحوط وعطية المؤمن في الصلاة

في غير الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة

كيفية صلاة العريان
في غير الصلاة
في غير الصلاة

حكم الإجماع في الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة

حكم الإجماع في الصلاة
في غير الصلاة
في غير الصلاة

ومن طعن بطعن فصول الشنن الى خوفه وذكر ايضا في الاول انه محذور لا يوجب شيئا عند الاحتكاك
 عليه الفضا الدليل في الاصل قال في وصول الفضا الى الحلق اختيارا ان وجوب الفضا يرجع
 عليه والاصل برأيه الدية من الكهارة وبين الاحتياط بذلك خلاف مع الشيخ في الخلاف
 فقل الاجماع على كون الحنة بالماء فان مظهره فلهذا وجوب الفضا والكهارة ايضا
 نقل الاجماع على وجوب الفضا بالكهارة في تعذر الفح نقل ابن هزم الاجماع على وجوب
 الفضا والكهارة في الحنة في مرض لا يلحق اليها في كل ما يصل الى جوف الفضا ثم بينا
 اختيارا وتارة كرسوءا كان باكل رستم وغيرهما وظاهر دعوى الاجماع ايضا على وجوب الحنة
 في الحنة والسقوط في مرض الحج اليها ونعم الفح قال المتخصص في التامرات فانما الحنة في
 يختلف في تعذر فطره ذكره حكم ايتان البهيمه مع عدم الاثر ان الشيخ قال في الخلاف ليس
 الاحتياط فيه نص لكن يقتضي المذهب ان عليه الفضا لانه لا خلاف فيه فانما الكهارة فلا
 يلزمه لان الاصل برأيه الدية وليس في وجوبه دلالة قال ابن زهير في نفسه على كسره
 والذي دفع به الكهارة يدفع به القضاء مع قوله لا فضل احتياط فيه ولا يمكن نص مع قوله
 اسكتوا عما سكت الله عنه فعند كلفة الفضا بغير دليل وای مذهب لنا يقتضي وجوب
 الفضا بل اصول المذهب يقتضي فيه وهي برأيه الدية والاحتياط جميعا عليه انتهى فادعرج
 الشيخ في المبسوط بان لظاهر من المذهب وجوب الفضا والكهارة معا فلم يعتدل في ذلك
 بهذا ولا يفتي في الخلاف ولا ينافي في ذلك في النص لان لظاهر المراد في الروا
 لا الفتوى نعم قد صرح الشيخ في الخلاف بعدم الكهارة المذكور بعدم وجوب الفضا بل في البهيمه
 علامه مقتضى الاصل بان عدم وجوب الفضا به ايضا كما يرد عليه فلهذا في حكم الاستتفاع
 في الماء للفضا دانه مكروه ولا يوجب شيئا لعدم الدليل على ذلك من الاجماع ولا غير ذلك
 برأيه الدية منه مع ان ابن زهير نقل في الفتية الاجماع على عجا به الفضا والكهارة معا
 ذكر في حكم من لم يثبت السفر في الليل صام ثم سافر ثم يجب عليه الاطاعة وان خرج
 بعد الزوال لان احتياطنا غفلون في ذلك وليس على المستأجر اجاع منعقد الاحتياط
 مفصلة متواترة فوجب التمسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع في
 انه اذا نوى الصوم قبل السفر ثم سافر في النهار لم يجز له الاطاعة اخرى على انه اذا نوى الصوم
 قبل السفر ثم سافر في النهار لم يجز له الاطاعة اخرى على انه اذا صام ثم سافر في النهار

حكمه في الفضا
 حكمه في الكهارة
 حكمه في الاحتياط

حكمه في الشنن
 حكمه في الفضا
 حكمه في الكهارة

لغز

الجزالة بالحسنا وما عداه في الخلاف مع ان في الخلاف على اجزاء متناهية مما ذكره وذكر قول
 الشيخ في الخلاف بانه لا يجوز ان يام التفسير في الاصل والروايات ووجه ما تقدم قبلنا في ذلك
 حقيقته ولا يصح عند اصحابنا جواز ما قبله مع ان في الخلاف في الجواهر المتناهية والغنية للاجماع
 على منعه وذكرها اذا افرغ بعض الروايات من يدن على الميتة ولم يقبل منها دة على غير انه يلزم
 حصته بمقدار ما يصيبه حبان روى استدلال الشيخ على ذلك باجماع الفقه واخبارهم
 بدليل اخر وهو هذا الدليل قال لا دليل للمسلمين على ذلك باجماع الا ان كان ولا كان
 هذا الدليل علينا لاننا لم نال فان كان على المسلم الاجماع من اصحابنا فهو الدليل ونحن
 ثم ردوا الاخبار بعضها وكونها من اخبارنا والاخبار جارية عن قبايل الاقران وانهم قالوا
 ايضا فما قال بهذا غير شيخنا ومن تبعه المصنف المصنفين بالدين بذلك وذكر في وكال
 الكافر في تزويج المسلم انه لا يصح ذلك ثم حكم بجواز ذلك لا مانع من ذلك لا باجماع
 ولا سنة متواترة مع ان في الغنية للاجماع على منعه فكيف في وكال المسلم للكافر وعلى مسلم
 ان لا يظهر جواز ذلك لانه لا دليل على تحريمه مع ان في الغنية للاجماع على المنع وهو ظاهر
 الخلاف ايضا وان عبر فيه بلفظ الكراهة لانه ذكر في في الاستدلال ما يقتضي التحريم وذكرها
 اذا ولى المشرك الجارية الميتة في زمان خياله للبايع وحملت منه ثم مضى للبايع ووجهه انه
 يلزم المشرك قية الولد للبايع وعشر قية الامانة كانت بكرة و نصف العشرة كانت شيئا
 ثم قال هكذا اورد شيخنا ابو جعفر مسائل غلاة ومبسوطة والذي يقتضيه اصول
 من حبيبنا انه لا يلزم شي من ذلك لانه لا دليل عليه من كتاب لاشته ولا اجماع مع ان
 في الخلاف والغنية للاجماع على ذلك وذكر خلاف الاصحاب في جواز التماثل بين الخطبة او
 التسمية بالآخر ونقل المنع عن الشيخين اتباعها ووجه بانه لا اجماع على ذلك ولا نص في كتاب الله
 ولا سنة مقطوع بها واخبارنا لا يوجبها ودليل العقل بانه فيما جاز لا تقليد الواضع
 في كتابه ولا خلاف في انه لا يجوز تعليل ما يوجب في سواد الميم على نفسه لانه الواضع
 البراهين لا لا يخضع مع ان في الخلاف في ظاهر الغنية للاجماع على المنع وهو المشهور بين الفقهاء
 والناظرين والاختلاف كثيرة معتبره وربما كانت متواترة وان كان بعضها غير صحيح
 وهي مؤكدة بالدعوى للاجماع وذكر في بيع الحيوان بالبحم قول الشيخ بالمنع مطلقا وبيع الحيوان
 ووجه بانه لا اصل في الامة والمنع يحتاج الى دليل للاجماع متفق على مسئلة حتى يتبين

حكم الشيخ في الخلاف
 على ما ذكره في الخلاف
 في الجواهر المتناهية
 والروايات ووجه ما
 تقدم قبلنا في ذلك
 حقيقته ولا يصح عند
 اصحابنا جواز ما قبله
 مع ان في الخلاف في
 الجواهر المتناهية
 والغنية للاجماع
 على منعه وذكرها اذا
 افرغ بعض الروايات
 من يدن على الميتة
 ولم يقبل منها دة على
 غير انه يلزم حصته
 بمقدار ما يصيبه حبان
 روى استدلال الشيخ
 على ذلك باجماع
 الفقه واخبارهم
 بدليل اخر وهو هذا
 الدليل قال لا دليل
 للمسلمين على ذلك
 باجماع الا ان كان
 ولا كان هذا الدليل
 علينا لاننا لم نال
 فان كان على المسلم
 الاجماع من اصحابنا
 فهو الدليل ونحن
 ثم ردوا الاخبار
 بعضها وكونها من
 اخبارنا والاخبار
 جارية عن قبايل
 الاقران وانهم قالوا
 ايضا فما قال بهذا
 غير شيخنا ومن
 تبعه المصنف
 المصنفين بالدين
 بذلك وذكر في
 وكال الكافر في
 تزويج المسلم انه
 لا يصح ذلك ثم
 حكم بجواز ذلك
 لا مانع من ذلك
 لا باجماع ولا
 سنة متواترة
 مع ان في الغنية
 للاجماع على
 منعه فكيف في
 وكال المسلم
 للكافر وعلى مسلم
 ان لا يظهر جواز
 ذلك لانه لا دليل
 على تحريمه مع
 ان في الغنية
 للاجماع على
 المنع وهو ظاهر
 الخلاف ايضا وان
 عبر فيه بلفظ
 الكراهة لانه
 ذكر في في
 الاستدلال ما
 يقتضي التحريم
 وذكرها اذا ولى
 المشرك الجارية
 الميتة في زمان
 خياله للبايع
 وحملت منه ثم
 مضى للبايع
 ووجهه انه يلزم
 المشرك قية الولد
 للبايع وعشر قية
 الامانة كانت
 بكرة و نصف
 العشرة كانت
 شيئا ثم قال
 هكذا اورد شيخنا
 ابو جعفر مسائل
 غلاة ومبسوطة
 والذي يقتضيه
 اصول من حبيبنا
 انه لا يلزم شي
 من ذلك لانه لا
 دليل عليه من
 كتاب لاشته ولا
 اجماع مع ان في
 الخلاف والغنية
 للاجماع على ذلك
 وذكر خلاف
 الاصحاب في جواز
 التماثل بين
 الخطبة او التسمية
 بالآخر ونقل
 المنع عن الشيخين
 اتباعها ووجه
 بانه لا اجماع
 على ذلك ولا نص
 في كتاب الله ولا
 سنة مقطوع بها
 واخبارنا لا يوجبها
 ودليل العقل بانه
 فيما جاز لا تقليد
 الواضع في كتابه
 ولا خلاف في انه
 لا يجوز تعليل ما
 يوجب في سواد
 الميم على نفسه
 لانه الواضع
 البراهين لا لا يخضع
 مع ان في الخلاف
 في ظاهر الغنية
 للاجماع على المنع
 وهو المشهور بين
 الفقهاء والناظرين
 والاختلاف كثيرة
 معتبره وربما كانت
 متواترة وان كان
 بعضها غير صحيح
 وهي مؤكدة بالدعوى
 للاجماع وذكر في
 بيع الحيوان بالبحم
 قول الشيخ بالمنع
 مطلقا وبيع الحيوان
 ووجه بانه لا اصل
 في الامة والمنع
 يحتاج الى دليل
 للاجماع متفق على
 مسئلة حتى يتبين

الذي مع ان في الخلاف الغنية بالاجماع على التسليم من الحاشية وهو ان لا يصح ان لا يتقدم
 حتى ان لعلنا قد صرح به قولنا في ذلك من عندنا لا يقول عليه لا يسلم في الاجماع ونسب الشبهة الى
 الشاذ وذكروا قول الشيخ بعدم جواز بيع الطيب التمر مثلاً لا لأنه لا يفتن فقص رده بعد
 التذليل عليه بطلان التقليل القياس مع ان في الخلاف والغنية بالاجماع على ذلك واليه
 ذهب معظم المتقدمين والمتأخرين وذكرنا في الاصل السابع في مان خيا والآخر مؤيداً بتمام
 تلغيه من مال البائع كاهومته قبل الشئ وجماعه ودقوله المفيد المتروك غيرهما بان
 الشئ معلل بانه لا دليل عليه من كتاب الاستدلال معطوع بها ولا اجماع ولا ما قد قلنا ان
 مختلفون في المسئلة فابقي من الادللة الادليل الاصل مع ان في الاستدلال والغنية بالاجماع على
 الثاني وفي الخلاف بالاجماع على الاول فكان يتبقى البناء على الترجيح بينهما على تقدير جحيمها لا
 استحسانها فبسيح الخلاف وذكرنا اذا اختلفا في قد والتمس خلافاً لاصحابنا قال انه لم يرد
 الى التفصيل بين بقاء البيع عند مد سوء الشئ ومن بعده فله في تصديقه وقال ايضا انه
 استدلك في مسائل خلافاً لاجماع الفرق والاختلاف ودعاه من جمع معناه في اخباره ورواه
 وانما هو خبر واحد ومثله مع ان في الغنية نقل ذلك عن اصحابنا وادعى في الجوامع اجابته على
 ايضا وذكر في حكم الشاة الصلوات اذ اذوقها الشئ بعد ما اختلفا دلالتها ان كان
 موجوداً او مثله ومثله بعد عوازه ان كان نالقام نقل قول الشيخ في الخلاف انه يترتب
 صانعاً من يراون برواستدلاله عليه بالاجماع الفرق واخبارهم ورده بان ذلك لم يجز
 اجمع من اصحابنا على ذلك واي اجماع للفرقة على ما قاله ولا لما خبره ورواه بذلك ولا وجدت
 لاصحابنا تصديقه ما ذهب اليه ولا قال في اصحابنا غير هذا القول وانما هذا قول
 الحاشية في خبره واخاره في كتاب مسائل الخلاف مع ان في الغنية بالاجماع على ذلك ايضا
 وذكر في بيع التلعات الشئ قال في الخلاف اذا باع طعاماً فقبل بعشرة دراهم وموجلة فلما
 حل الاجل اخذ بطعاماً جاز ذلك واخذ مثله فان زاد عليه لم يجز وقال الشافعي يجوز
 على القول المشهور لم يفضل قال بعض اصحابنا وقال ما لا يجوز ولم يفضل لينا بالاجماع
 الفرق واخبارهم لان ذلك يؤدى الى بيع طعام بطعام والتفاضل فيه لا يجوز والقول
 الاخر الذي اصحابنا قوتى ببيع طعام بداهم في القيمة مع الا بيع طعام بطعام فلا
 يحتاج الى هبة الثالثة انتهى قال ابن زبير فانظر الى استدلاله فيصاف انه قال انما

في الخلاف
 في الغنية
 في الاجماع
 في التسليم
 في الحاشية
 في الاستدلال
 في التمر
 في الطيب
 في البيع
 في الشئ
 في التلعات
 في الطعام
 في القيمة
 في الهبة
 في الثالثة

في الخلاف
 في الغنية
 في الاجماع
 في التسليم
 في الحاشية
 في الاستدلال
 في التمر
 في الطيب
 في البيع
 في الشئ
 في التلعات
 في الطعام
 في القيمة
 في الهبة
 في الثالثة

بعض اصحابنا يدعي هذه المسئلة الى جلاء ما اخذوه ثم استدلال الجاع الفرق الا انه عادي
اخر الاستدلال الى الخلق ويجمع غاصداً وهو نقض ما بناء الاول ونقض ما استدبره على
وانت خبير بان تعويذ القول لاخرنا هو مع قطع النظر عن الاجتماع والاختلاف لا نشأ في
الاجتماع ان حجت في موضع الخلاف في لغيت دعوى الاجتماع ابتداء على الشئ وهو
كثير من هذا ما يتاكد السكا في الغامق والجلية والناقض الطومون ورون فيلنا
كثيره معتبره وهي مؤكدة لا دعوى الاجتماع بل اربعة فقام بكم على غير النافذ في مقام
المقام كيف يكون بخلاف ما يبلغ في الغيبة والاستثناء الى هذا الحد وذكر في الغيبة اذ وضع
الغيب في السام ان السام لا يرد به الاصل والعدوى وعدم الغائب من لا
مع ان في الغيبة الاجتماع عليه فموت من سكا في والطومون لا يحمل وجوه
وذكر في اشارة الارض ذكر ما استأجرها من الدلتام والمناير الى الشيخ منع من ذلك مع
انها لا تجوز عدم اخذات شئ ان في الارض ووجه مكره بانه لا مانع يمنع منه كما في
سنة مقطوع بها ولا اجتماع لان غيره من خلاف في الكسب ان في الاستثناء والغيبة الاجتماع
عليه هو مدسك كثير من الغدما وذكر في حكم موت النخلة في الاجابة ان الاصل
في انفساها بعد في اخبار موعده مطلقا مستدلا بالاصل والعدوى وعدم وجوه
دليل للخالص على ذلك قال فاذا ادعى اجتماعنا عند بيتنا ان خطباء المسلمين في ذلك
مجمعون مع ان في الخلاف الغيبة وظاهر المبحث الاجتماع على انفساها موت احدها او
السناجرجا صفة وربما نفل عن غيرها ايضا وصرح في لازل من عدم الغيبة بالخالف
عدم قد غيب في الاجتماع وذكر في نفقة الزوج ان الشيخ في الخلاف قد رها بما استدلتنا
باجتماع الفرق واختارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والبيتنا وبيت لان اجتماعنا
لم يرد فيها خبر بتقدير نفقة وانما اصطفا بنا للصفته بما لا يوجد لاحد منهم في تصنيفه
فقد رها النفقة الا من قلده وابعدها من الاصل براءة الغيبة من التفسير يحتاج الى دليل
ولا دليل عليه من كتاب الاستدلال والاجماع وذكر في لغات الاخر ان الشيخ استدلى على
صحة باطلا في لا يرد واجتماع الفرق واختارهم وقال هو لا قدم على ان الاخر من المذكور
لما ان لان احدا من اصحابنا غير من ذكرناه لم يوجد في كتابه لا وقت على خبر بذلك (الاجماع)
عليه انما جاز في غير معلوم ثم تكلم في الآية وفيها الى ان قال ان قلنا يصح منه لفظ

بعض اصحابنا يدعي هذه المسئلة الى جلاء ما اخذوه ثم استدلال الجاع الفرق الا انه عادي
اخر الاستدلال الى الخلق ويجمع غاصداً وهو نقض ما بناء الاول ونقض ما استدبره على
وانت خبير بان تعويذ القول لاخرنا هو مع قطع النظر عن الاجتماع والاختلاف لا نشأ في
الاجتماع ان حجت في موضع الخلاف في لغيت دعوى الاجتماع ابتداء على الشئ وهو
كثير من هذا ما يتاكد السكا في الغامق والجلية والناقض الطومون ورون فيلنا
كثيره معتبره وهي مؤكدة لا دعوى الاجتماع بل اربعة فقام بكم على غير النافذ في مقام
المقام كيف يكون بخلاف ما يبلغ في الغيبة والاستثناء الى هذا الحد وذكر في الغيبة اذ وضع
الغيب في السام ان السام لا يرد به الاصل والعدوى وعدم الغائب من لا
مع ان في الغيبة الاجتماع عليه فموت من سكا في والطومون لا يحمل وجوه
وذكر في اشارة الارض ذكر ما استأجرها من الدلتام والمناير الى الشيخ منع من ذلك مع
انها لا تجوز عدم اخذات شئ ان في الارض ووجه مكره بانه لا مانع يمنع منه كما في
سنة مقطوع بها ولا اجتماع لان غيره من خلاف في الكسب ان في الاستثناء والغيبة الاجتماع
عليه هو مدسك كثير من الغدما وذكر في حكم موت النخلة في الاجابة ان الاصل
في انفساها بعد في اخبار موعده مطلقا مستدلا بالاصل والعدوى وعدم وجوه
دليل للخالص على ذلك قال فاذا ادعى اجتماعنا عند بيتنا ان خطباء المسلمين في ذلك
مجمعون مع ان في الخلاف الغيبة وظاهر المبحث الاجتماع على انفساها موت احدها او
السناجرجا صفة وربما نفل عن غيرها ايضا وصرح في لازل من عدم الغيبة بالخالف
عدم قد غيب في الاجتماع وذكر في نفقة الزوج ان الشيخ في الخلاف قد رها بما استدلتنا
باجتماع الفرق واختارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والبيتنا وبيت لان اجتماعنا
لم يرد فيها خبر بتقدير نفقة وانما اصطفا بنا للصفته بما لا يوجد لاحد منهم في تصنيفه
فقد رها النفقة الا من قلده وابعدها من الاصل براءة الغيبة من التفسير يحتاج الى دليل
ولا دليل عليه من كتاب الاستدلال والاجماع وذكر في لغات الاخر ان الشيخ استدلى على
صحة باطلا في لا يرد واجتماع الفرق واختارهم وقال هو لا قدم على ان الاخر من المذكور
لما ان لان احدا من اصحابنا غير من ذكرناه لم يوجد في كتابه لا وقت على خبر بذلك (الاجماع)
عليه انما جاز في غير معلوم ثم تكلم في الآية وفيها الى ان قال ان قلنا يصح منه لفظ

قد ذهب عن جهة اخرى المداخلة منشاها لكان قولها دعوى صدقا وكان اولى القولين
كثير من الاماكن المداخلة بينهم واخرى سباني ما يؤكد ذلك ويوضحه بحيث لا يخفى
فيه ريب لم يابا ضلالاتا انتفا على اياتها فضلا عن غاصرها او فخرتها بالحقوق
منها ومولسان متقدمي الاطباء من جبالهم ومحقق ما ظنهم ومظهر ما خفي عنهم قد مر
في كتبه بعدم حجية وانكروا استدكادوا ولا سيما الاطباء مدونين بل تدوين قطارها كما بان في
جملة من عثاره ولندكر هنا جملة آخر منها كيلا يجرى ليدليك شبهة في ذلك ضلالتها ما ذكر في
كامل اصوله حياثة في بحث الاجماع لم يتعرض لحكم المنقول ولم يصح من لادلة في بحث الاجماع
في الموازين ان يكون الاخبار من علم واخبار انكر حجة المنقول منها بالاحاد وابطل ما لها
من دعوى لاجماع وغيرها الا ما ذكر الشيخ فلم يصح بنفيه ولا اثباته والذي يابح منه
البناء على مقالته وهي حجة الاخبار التي رويت عن الامم عليهم السلام ورواها الاطباء في
اصولهم المتقدمة وكتبهم المعروفة نظرا الى علم من حججهم وطريقتهم من الاجماع على العمل بها ومن
الضروريات خروج الاجماع من قولها منها ثم صرح بأنه يعتبر اليان في الراوي نزل عن الشيخ
انه اجاز العمل بحجراته ومن ضارهم بشرط ان لا يكون منها ما بالكذب مستندا الى ان
الطائفة علمت باخبارهم واجازوا بها لان العلم بالان لم يعلموا بها ثم صرح بأنه يعتبر بعدالة
فيه ايضا ونزل عن الشيخ انه قال يحيى كونه ثقة فخر واعين الكذب في الزيادة وان كان فاسقا يجوز
مستندا الى دعوى علم الطائفة على اخبارهم هذه فصرحوا بها واجازوا بها فاصح من ذلك
ونطالب بدليلها قال ولما سئلنا ما لا مضمرة على الواضع الخ علمت فيها باخبارهم خاصة
لم يضر المتقدم في العمل بغير ما ثم نقل في حكم المراسيل في صحيح بانهم هموا عند سائلها
عن المعارض كما علمت بالسند فما اجاز احد ما اجاز الاخر واقتصر على نقل كلامه لم يصح
بقوله لا مضمرة وكذا لا اخالة على ما استولى عدم العلم به والاشترط مع الامسالة
للتوقف في قبول اجماع الطائفة على ذكره الشيخ وعدمه ثم ذكر طرق العمل بالخبر عن النبي صلى الله عليه
وذكره لا فاعطى العلم بانسبة الخبر اليهم وجعلها ارفع مراتب وكلها مبتدئة على التصريح
بالسمع منهم وما يقوم مقامه مما ينبغي عن كونه بطريق المشافهة والسمع وصدور منهم
نطقا وان لم يكن بطريق الضرعة ثم ذكر انه لا روى الراوي خبرا لغيره الا انه لم يكن ذلك
طعنا في الطريقة ليجوز ان يرى ذلك لما ظن له الاول في ذلك لم يصر في غير ذلك ان كان فاعطى

هذا الخبر لا يثبت به حجة

لا يثبت به حجة

وهذا خبر لا يثبت به حجة

بعد بما يقارب ثلثي سنه ولا ريب ان دعاء الاجماع هنا جملته في حكم ميراث الميراث في الميراث
عليه لم يترك لم يطلب الميراث في جواب تقديم الاستعفاء لانه فان لم يتركه على غير ولا يتركه
يتركه في الاجماع على ذلك فانه من تركه بخلافه قال في كتاب الصيد والذئب في حكم الصلوة في
التجانب غيره ان الاخبار مختلفة والاضاحا والصلوة فلا تمنع الاموضع الاتفاق على البيع
ولا تمنع الى من يقول للمالك الاجماع منع على انه لا يجوز الصلوة في جلد ما لا يتوكل له
فانه يتعلق بالمطابق تقع في بعض الاحاديث وفي بعض المطايع المنع منهم والشامع الذي
لا يحقق معنى الاجماع ثم يظنهم ببعض على طاعة العالما والها وقد ذكر الاجماع المنع في الخلا
غالبه او في غيره فاداني مسائل اخر من دون ان يحتاج به تعويل عاينه كمنه اختلاف السجل
في قدر الثلث مسئله من ان الضيق بالامه التي تسمى وهي حامل لجواز وطئها ومثله
تعيين النصف الحلال فيها فصل الاجماع عن الصيد كتاب الاعلام ومثله المولد من فاداني
ومثله غدة المدبر من فاداني ولاها ومثله اولاد المدبر ومثله وصية المولى له
ومثله اجازة الورثة للوصية بما زاد على الثلث في جنود الموصي مسئله الجراحات التي
من الموصية وغيرها ومثله دين جليلي لذي دينه حين لامه هذه جملة ما تفت عنه
في كتاب المذكور ومن الاجامات المنقولة ولم اجتمعت موضع منه تحاشيا من مخالفتها واعمالها
بالوجه بخلاف ذلك كثير كما عرفت وقد هاهنا ذكر في السنة ان فقال في غسل الجنابة ولو لم
غلاما فاقه ولم يترك في اللفظ يجيب الفصل مولا في الاجماع ان يترك في ظاهره لم يترك
في ذلك كما هو نص كلامه في الشافعي والقنوبيل بعد كما هو غرضه في المعبر لم يترك في الاجماع
عنده لا يثبت عدمه فاليكون فاما لا يحجته المنقول منه خبر الواحد قال في كتاب الصوم
الشرايع ايضا وفي فساد الصوم على الغلام والذئب تردد وان حرم وكذا القول في فساد الصوم
الموطأ والاشبهة به يتبع وخوب الفصل هذا مما يترك في القول بعد كما هو نص في بعد العاقبة
التابعة بانه لا يجب الفصل بوطئ طيبة فاما لم يترك في كلامه الصوم سارة وطئها وطئها
في فساد الصوم عدمه ما يوافق عدمه اعتمادا على الاجماع المنقول عنه تعويله على في الخلا
ايضا من دعوى الاجماع على فساد الصوم لك فقال في كتاب التصديق على الشيخ في المبوط
والخلا عن اصحابه عن ابن ابي شيبة في رواية في حديثه كماله فيهما واكل ما في البين
منه اثنان والرجوع الى الارث في حديثه قال في حديثه في المبوط في حديثه في

حكمه في الاجماع في الميراث

حكم الصلوة في الاجماع

حكمه في الاجماع في الميراث

حكمه في الاجماع في الميراث

حكمه في الاجماع في الميراث

حكمه في الاجماع في الميراث

حكمه في الاجماع في الميراث

حكمه في الاجماع في الميراث

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
حكمه الحق الذي لا يمتنع عليه

ان يستند بجماع غير ان ما للشيخ مبدعيا للاجماع وفي دعوى الاجماع نظروا في كتاب
الفاضل في مائة النسخة فان كانوا اهل الفرجان عند البول في السبق النسخة بالشيخ
الخالق يعمل فيها بالقرعة محجبا بالاجماع والاختار وقال في النهاية والابحار والمطوي على نصف
ميراجد جل نصف مائة امرأة وعليه لت رفاة فستان سالم من يصدق الله في فضائله
عليه قال المفيد والمقصود فضلا عن شكوتها فهو امرأة وان خلفا فهو ذكر وحكي و
شيخ الفاضل حكاه لفضل على عليه السلام واجبا بالاجماع والرواية ضعيف والجماع لغير
محقق ثم اشكال الى احتيا القول الثاني لما لم يلائم الاجماع المتقوله وقد كثر في هذا الكتاب
التبعية والاشارة الى الاقوال والى الروايات غيرهما من الادلة الغضبية والمركبة والضعيفة
ولم اقف في موضع غير ما ذكر على اشارة منه الى الاجماع المنقول الا في مقام الاجماع لنفسه
او لغيره ولا في غير ذلك مع انه على تقدير رجحانية اولى الذكر من كثير ما ذكره وقد ذكر كثيرا
من ذلك ايضا في النافع ولم يتيقن فيه للاجماع المنقول فضلا ولا وجه لذلك ظاهرا
عدم رجحانية عند وعدم الاعتناء بشأنا وبيان ما هو المنداول منه في الكتب المتقدمة
كما يراى به سائر عباراته المتقدمة والاشارة ومنها ما ذكره في المعبراة في ولم يعبه
من جملة الادلة قال في الاجماع انه حجة باصتمام الغضوة ولو حال المائة من فهرانا الماكا
حجة الى ان قال فلا تفترا فاجب من يحكم في دعوى الاجماع باتفاق النسخة والعشرة من الاصحاب
جهالة قول الباقي لاسمع العلم القطعي بقول الامام في الجملة واذا بذلك انك لا تفتري
فدعي كما يدعيه تصدق بان فلا تافا دعوى الاجماع في مثل ذلك او فناد وند كما اتفق لجماعة
من الاصحاب وانك لا تتحلف لان من اسباب تحصيل الاجماع مع ابقاء على ما ذكره وليس له
منع حجة المنقول منه حجة وانما لها مع ابقاء على غير مقتدر وقال في تحديد الكثرة اثنا
ونصف في ايجاد الثلثة بعد تضعيف مستند من الاخبار ولا تضعيف الى من يكاد الاجماع
منا فانه يدعي الاجماع في عمل الخلق او اذ بين الناس فتر او غيره وقال في انام القليل
النسخ كما بعد ايراد دليل على ظهوره به ووجه واجتبع ايضا لذلك بالاجماع وهو اضعف
الاول لانه لا يفتى على هذا في شيء من كتب الاصحاب لو وجد كان نادا بل ذكره المتصنف في
مسائل مفردة وبعد اثان او ثلاثة من اربعة ودعوى مثل هذا اجماعا غلط اذ ليسنا
بدعوى المائة فلم دخول الامام فيهم فكيف يفتى على ثلاثة الاربعة وقصد بدلالة الحسن

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
حكمه الحق الذي لا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
حكمه الحق الذي لا يمتنع عليه

على بن ذرير وقال في احكام البشر في شرح قوله فكذلك الحال للثلاثة واتباعهم في تسكر انما
 اضاف الى القول اليهم لا خرافة في ذلك دون من تقدمهم وعدم الاستدلال على حديثه فينا والذ
 قطعاً وفي شرح قوله والحق الشيخ الفقاع والمطامنا نسب الاحكام اليه لتبني القول به
 اقت على حديث يدل ببطقة على الفقاع وفي شرح قوله والذما التلثم اعرف من الاصحاب
 قائلوا ومن تبعه من المتأخرين بعده الى ان قال الاصل ان حكم ذلك بقية الدماء علماً
 لا خاديشاً لطلقة مع ان في جميع ذلك الاجماع المنقول في القضية والشروط وفي شرح قوله
 وكذا قال الثلثة في الفرس البقرة ونحوها بهر دليل انك الى ان قال ومن اقله من لو
 طالبته بدليل انك لا تدعي الاجماع لوجوده في كتاب الثلثة وهو غلط ولها ان لا يكون عاماً
 ولعله اراد بذلك غير كبر في قوله وان كان هو الذي لا يجمع في المسئلة فيا وعضا عليه فقال
 في حكم موت الكافر في البشر ذرير اذ على بعض المتأخرين فاصداً به بن ذرير قوله ملافاً للكاتبين
 لشرح الماء فلما انسلم قوله اجمع الاصحاب فلما هذه دعوى مجردة بل نحن نقول انما نقف على
 فتوى بذلك اضلاعك في يدعي الاجماع ولو ان ذكر ذلك الشيخ في المبسوط فلما قوله في قوله
 ليس بل لا يجزئه فضلاً ان يدعي الاجماع ثم انكر حكم الشيخ بذلك يصافوا في اول كلامه
 ولا يحتاج الى اذيل قال في جمل الحكم بالترج لا غشال الجنب انما ساء على القول بغيره
 المستعمل في رفع الجناية بعد كلامي في ذلك وكافي بصيف مكابر وازاد به بن ذرير يقول هذا
 اجماع وذاك مختلف فيه وقد بينا ان الخلاف بينهما من الحيوان والاصلاح وهما الواجب
 في المرفوع فدعوا ما لاجماع مع جاذبه ثم ودخلية ايضا بان المؤرخين للفظ لا دماس بله اذ اذ
 فكيف يكون جاعاً وحل عنه في غشال النعام ان قال لا يجوز استغناء على حاله قال هذا
 اجماع وقد وردت به اخبار معتبرة تدرج عليها ودليل الاحكام في بعضها ثمها الحقيق
 جملته اذ اذ عليه فابن الاجماع وابن الاحكام المعتدة ونحن نطالبه بما دعاه وافرط في دعواه
 وقال في الاحتجاج على طهارة سور ولذا انما التمسك بالاصل ودبرنا تفصيل المانع بانه كما
 ونحوه منع ذلك ونطالبه بدليل دعواه ولو ادعى الاجماع كما ادعاء بعض الاصحاب كانت
 المطالبة باقية فانا لا نعلم ما ادعاء واديدك بن ذرير وغيره وقال في غسل الجناية
 في كونه في دبر الغلام موثقاً واديدك به لا يجب ما لم ينزل النجاسة الى المذبح بالوجوب ان
 لم ينزل على الواطى الوطوء محتجاً بان كل من نزل الى الجنب لفساد في وطى المرأة يراى ان في

بيان ما في قوله في تسكر انما
 للفقاع والذما التلثم
 الثلثة
 بيان ما في قوله في تسكر انما
 للفقاع والذما التلثم
 الثلثة

حكم انما في الجنب
 حكم انما في الجنب
 حكم انما في الجنب

حكم انما في الجنب
 حكم انما في الجنب
 حكم انما في الجنب

السلام والتمتع بالمالان ما اقامه فالاول التمسك فيما الاضاح قال غسيل الخمر كذا
المسألة ما اذا جاوزها العشرة ولم يمتنع ان رجوعها اليها ثلثا فتوى الشيخ ان ثلثا ثلثا ثم ذكر
في ذلك مرفوعة معاصرة قال في الشيخ استدل في الخلاف على جوازها بالجماع القرينة ذكر
رواية اخرى ضعفها باعتبار التسند غير وقال لكل الوجه في ذلك ثلثا ثلثا من
فصلنا على الفتوى بذلك وقوة الظن باحدتين مع اتفاقنا من كل من على تردد عندنا
مرفوعة مع جميع ما ذكره دليل على عدم جحيم الاجماع المنقول عنده ولعلنا لم يرد من جعله
من جهة غير واحدة في وجوب الكفار على الزوج بوطى الحائض على اجماع الرضا في الشيخ
عليه السلام بالاجماع باننا لا نعلمه وكيف يتحقق الاجماع فيما يتحقق فيه الخلاف ولو قال الحالف لم
قلنا لكن لا نعلم انه لا خلاف غير ومع الاحتمال لا يتحقق بان الحائض في خلاف ثم في
الكلام في المسئلة واوردناها والخوفين قال فالاول الجمع بينهما بالاستصحاب عدم الوجوب
قلت قد حكى ابن مفرج وابن اذرين على ما حكى عند الاجماع على الوجوب ايضا فلم يتحقق
بشي من ذلك ما ذكرنا واستظهر في المسألة ان لها خالفين حلها بالاجماع في الفصل
والاخرى يجب فيها ثلثة اقسام ولم ينعدها في التفاصيل والخلاف من الاجماع على ان لها
اخرى يجب فيها غسل احد اللغاة وهو المعرف ايضا بين الاصحاب قال في غسل الاموات
وفي وجوب النية على الغسل عندى تردد وقد قال الشيخ في الخلاف بوجوبها واستدل
بالجماع القرينة ونسب التردد انه يظهر للبيت من نجاسة الموت فهو من النجاسة كمثل الموت
النجس الا حوط ما ذكره الشيخ لعدم فتواه بمقتضى الاجماع المنقول في مثل هذه المسئلة
يقضى عدم القول عليه مطلقا وقال في حكم وضوء الميت ان الاستصحابات بطلت
الوجوب مع انه نقل عن الشيخ انه قال قد قيل انه يوضأ الميت فمن عمل به كان جائزا غير ان
الطائفة على تركه العمل بذلك لان غسل الميت كغسل النجاسة ولا وضوء في غسل النجاسة
وذكر في كراهة افناء الميت وعصره وقص الطهارة وغير ذلك ما يقتضيه ايضا عند ائمة
على الاجماع المنقول وحكم في حكم نجاسة الملاقى للميت عن بعض المتأخرين مؤيد بذكره
ذكره جملة استدلاله على كون نجاسته حكيمية فانما نجاسته بغير خلاف بيننا ان غسل
ميتا لان يدخل السجدة ويجلس فيه ولو كان نجس لكان نجاسته نجاسة اجاز ذلك وورد عليه بان نجاسته
دعوى غير منزهة وان نطقنا لم يتحقق الاجماع على هذه الدعوى ونظا المذهب خلافنا

هذا هو الوجه في وجوب الكفار على الزوج بوطى الحائض على اجماع الرضا في الشيخ عليه السلام بالاجماع باننا لا نعلمه وكيف يتحقق الاجماع فيما يتحقق فيه الخلاف ولو قال الحالف لم قلنا لكن لا نعلم انه لا خلاف غير ومع الاحتمال لا يتحقق بان الحائض في خلاف ثم في الكلام في المسئلة واوردناها والخوفين قال فالاول الجمع بينهما بالاستصحاب عدم الوجوب قلت قد حكى ابن مفرج وابن اذرين على ما حكى عند الاجماع على الوجوب ايضا فلم يتحقق بشي من ذلك ما ذكرنا واستظهر في المسألة ان لها خالفين حلها بالاجماع في الفصل والآخرى يجب فيها ثلثة اقسام ولم ينعدها في التفاصيل والخلاف من الاجماع على ان لها اخرى يجب فيها غسل احد اللغاة وهو المعرف ايضا بين الاصحاب قال في غسل الاموات وفي وجوب النية على الغسل عندى تردد وقد قال الشيخ في الخلاف بوجوبها واستدل بالجماع القرينة ونسب التردد انه يظهر للبيت من نجاسة الموت فهو من النجاسة كمثل الموت النجس الا حوط ما ذكره الشيخ لعدم فتواه بمقتضى الاجماع المنقول في مثل هذه المسئلة يقضى عدم القول عليه مطلقا وقال في حكم وضوء الميت ان الاستصحابات بطلت الوجوب مع انه نقل عن الشيخ انه قال قد قيل انه يوضأ الميت فمن عمل به كان جائزا غير ان الطائفة على تركه العمل بذلك لان غسل الميت كغسل النجاسة ولا وضوء في غسل النجاسة وذكر في كراهة افناء الميت وعصره وقص الطهارة وغير ذلك ما يقتضيه ايضا عند ائمة على الاجماع المنقول وحكم في حكم نجاسة الملاقى للميت عن بعض المتأخرين مؤيد بذكره ذكره جملة استدلاله على كون نجاسته حكيمية فانما نجاسته بغير خلاف بيننا ان غسل ميتا لان يدخل السجدة ويجلس فيه ولو كان نجس لكان نجاسته نجاسة اجاز ذلك وورد عليه بان نجاسته دعوى غير منزهة وان نطقنا لم يتحقق الاجماع على هذه الدعوى ونظا المذهب خلافنا

لا تولفه عليه بل تمنع الاستيطان كما تمنع من حلي جسد غات ويخرج نباتات القدر على الجوازات
 فيحكم من قطع فيها عظم الشيخ استدلال في الخلاف على جوب غسل لذلك باجماع الفرة و
 روى رواية فيه في التهذيب الذي رآه الوصف في ذلك فان روايته مقطوعة والعلم بها
 قليل ودعوى الشيخ الاجماع مثبت علمنا قد بينا ان لم يرضى بذكر جوب الغسل على من ائتم
 في كتاب المصباح وشرح في الرها لذكر كونه مستغفركيف يدعى الاجماع على هذه فاذ اصل
 عدم الوجوب وان قلنا بالاجماع لا يستحب ان كان نعتيا من اطراح قول الشيخ والرواية وقال في حكم
 التيمم صلواته الجازمة مع وجود الماء ان الشيخ اخرج عليه باجماع الفرة برواية جماعة في ذلك
 اشكال اما الاجماع فلا ضل كما علم واما الرواية فضعيفة ثم انفس حوار ذلك اذا خشي
 صلوة الجازمة مع الاستئصال بالطهارة المائية وقال في حكم عرق الخبث من الحرام ان الشيخ
 استدلال على حرمة الصلوة فيه باجماع الفرة واخبارهم قال في المطبوعين غسل عرقه على
 رواه بعض اصحابنا قال الشيخ على ما رواه مترد في دلالة القول بالطهارة الاولى قال سلاو
 في حكم من حملها وروى فيها اجابات شديدة الواصل لا يبطل صلواته وترد والشيخ في الخلاف
 فقال لا يبطل صلواته وبما قال ابن ابي عمير وقال جميع الفقهاء يبطل قال الشيخ وان قلنا لا يبطل
 كان قويا لان على المسئلة الاجماع فان خلافا بين ابي عمير لا يعتد به وجرم في المبسوطة
 قال المحقق والوجه عندك الجواز وما استدلل بالشيخ في تعيينه سلمة ليس على المسئلة
 لاحكامه فيكون ما استدلل به من الاجماع فهو قول جماعة من قضاة الجهور وليس ذلك على علم
 ولا عندهم ايضا قال في حكم ما يخففه النفس من الارض البوارى الخصبة عن البول الشيخ
 حكما بطهارته وقال ابن الجبلة لا حول فيهما الا ان يكون ما لا يفيهما من اغصانها باسا وبطل
 يظهر ويجوز الصلوة عليها قال المولى شيا صاحب الوبيلة وهو جيد واستدل الشيخ
 لما ذكره باجماع الفرة ورواية عاز وغيرهما ثم تكلم المحقق في دلالة الروايات انه يعرض للاختلاف
 لوضوح الجواب عنه ثم قل عند في المبسوطة يقيم من تلك الارض ما فيه عندك ترد في قال
 في رماط لا غيان البخسة ان الشيخ قال بطهارة استدلل باجماع الفرة ورواية ابن محبوب في
 هذا الاستدلال اشكال اما الاجماع فهو عري ثم نحن فلا ضل فنهائهم تكلم في الرواية بل قد
 نقل الاجماع في هذا المسئلة والى ما عايناه من الشيخ ايضا من لم يفت المحقق على ذلك
 في حكم التيمم انه ليس كالكلب في الولوع وقال الشيخ الحكم واحد وفضل عنه الاستدلال بمورد

والشيخ في قطعها
 غلظة

الشيخ في قطعها
 غلظة

الشيخ في قطعها
 غلظة

الشيخ في قطعها
 غلظة

الشيخ في قطعها
 غلظة

ففي غير ذلك انما لا يثبت

ففي القسمة

ففي الضلع في غير

ففي الضلع في غير

ففي الضلع في غير

ففي الضلع في غير

فانها لا تافق بينهما وضعت الجميع وقال ما عدم الفارق فلا يثبت لان الفارق موجود وهو لا يمكن ان عدم الوجود لا يدل على المعدن قال في حكمه ان الفاسد انما يثبت لانها موجودة
الثالث حوطه على من الشيخ وابن الجيند وجوب الثالث قال في الشيخ المزة رواية وانما على
الثالث باجماع الفقه ورواية عاينهم اجمع الحق الاكفاء بالمرء وقال ان اجماع الشيخ بالاجماع
بيد مع رواية المزة ثم انما لا يثبت في الاجماع ولا يثبت في رواية عاينهم ما رواه عاينهم لان كلهم لم يروا
ولا من علم الا انما في علمهم ثم اجاب عن رواية عاينهم بالقبول العاينهم فقال في بعض القسمة
ان الشيخ قال ان الكسبة قبل اهل المسجد والمجند قبل اهل الحرم والحرم قبل من كان في اعينهم
واخرج عليه باجماع الفقه ورواه باجماع الفقه والاجماع ولو جاز الخلاف من جملة من عاينهم فقال
واجماع الناس في الفقه على حكمه في المصاوة وفي الكسبة قولين الاكره والحق ثم والى انما
ذهب في الخلاف خاصة واخرج عليه باجماع الفقه ورواه الفقه بان الاجماع على الكرامة مسلم
وهي لا تنقض الفقه والبحث ليس لافيه وعلى في المصاوة على سطح الكسبة قولين ايضا احداهما في
الخلاف وهو ان يثبت مسئلتا منوها الى لبيت المصاوة بالايمان واخرج عليه باجماع الفقه ورواه
بان لا يثبت لان بذلك يثبت مع ما ذكر في المبوط ولو تحقق اجماعا لماعدل عنه قال في
بحث اللباس ان في الحرم المشؤوس بوجوب الاذان في الثعالب وبيّن ثم اورد رواية في المنع و
رواية في الجواز وقال لو جاز في الاولتين وان كانا مقطوعتين لانهما العمل بهما بين
الاصحاب دعوى كثرهم الاجماع على مضمونها وهذا لا يفتقر حجة الاجماع في القول بفسه
بل عدم حجة كما هو ظاهر وذكر في كيفة صلوة الغار جماعة قولين للشيخ وادروا
للشافعي وقال وهذا حسن ولا يلتزم الى من يذهب الى اجماع على خلافها وقصد بذلك الطعن
على ابن اديس كما ياتي التبريح به في المتن قال في حكم التامين بعد المجد يندخل ذلك
ويمكن ان يقال بالكرهية ويصح بما رواه جيل من لصادق عليه السلام ثم من جملة من
الاخبار الى ان قال في ترجيح اكلة النع والشافعي الثلثة مشايخه عن الاجماع على غيرهما واجماع
الصلوة فيها قال ولست أفتقوا اربعة ولا الى ان يقال لم يثبت شيء منها فالاولى لا يمنع
من النطق بها وهذا يقتضي الميل الى الكرامة لعدم الدليل على المنة عليه بعد نفاذ اجابا
لوجود الدليل على المنع فزله يعتمد على الاجماع في القول بالبيع الدلالة الذي كرهه
الفتيد والمفتي الشيخ مع ان حجة لو كانت باكون رواية لعل في التواتر والحقون بالفتي

الموجب للعلم بصدقه لان روايتهم جميعا تقيد القطع قطعاً لا يتعام مع مفاضة ما فيها من الاجماع
 المخالف للعادة وينقل ابن هزم وغيره الاجماع على المنع ايضاً فكيف يبعد على ما تقدم بل قد علم
 او نقله غيرهم اول مفاضة نحو ما ذكرنا في رفع اليدين بتكثير الصلوة انه مستحب قال الله
 في الانشأ انفراد الامامية بوجوب رفع اليدين فيها كما ولا اعرف ما حكمه المرتضى فان في
 حكم التكثير في الصلوة ان فيه قولين التحريم والابطال وهو اختيار الثالثة وابني ابو يونس انما هم المذكور
 وهي قول الحلبي ثم حكى عن المرتضى الاستدلال على الاول والاجماع وعن الشيخ ايضاً ذلك ثم ان
 ذكرهم لا يتخلفون ثم اخبر هو الثاني وذكر الاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصاً وقد وجدنا في
 الفضلاء من يخالف في ذلك ولا يعلم من رواه من المؤمنين كما لا يعلم من لا موافق لم يزل قد
 ادعى ابن هزم الاجماع على المنع ايضاً ودعا ادعاء غير ايضاً فلم يقول الحق على حق من ذلك
 وقال في حكم الاكل والشرب في الصلوة ان الشيخ حكم ما فيها من الفريضة ويجوز شربها في
 النافلة واخرج على الثاني باصالة اللاحقة قال انما استعفاء في الفريضة النافلة على بالجماع
 واورد عليه الحق وان المستحب في الجواز الاصل مستحب جميع لكن يوجب على الفريضة النافلة
 حق يثبت الاجماع الذي كره ولا يعلم أي جماع اشار اليه مما لا يجوز مطلقاً مع الفقه ودعا
 حكمه وقال في صلوة القضاء ولو قالوا ادعى الحق ان الامر لا يخرج على التصديق فلما اختلفنا
 عليه ما نحن ملازم ما ادعاء وأشار بذلك الى ادعاء من الاجماع على ذلك ولم يذكر الاجماع
 المتقوله على المضايقة في الاستدلال لانه لم يكن له ان لا يشأ ما كان كانت عدة اذلة المأثريين
 وقال في امانة الاختلف لغير الفريضة ترك الاختصاص في الوجود انما من ثم ذكره المانع اجاب
 عنه وقال ان ادعى مدعي الاجماع هذا البطلان من جمل ما ادعاء قال في شرائط القصر التفرق
 بعضهم اعتبر ان لا يكون سفر اكرم من حضر وقال هذه عبادة غير صالحة وهذا عند ما اتفقت
 اتباعهم قال وقد خط بعض المناخرين اي بن دبرين ادعى الاجماع على هذه العبادة لوجودها
 في بعض الشرائع وليس مثل ذلك اجماعاً قلت قد ادعى الاجماع عليه المرتضى وابن مفر ايضاً فلم
 يستدل الحق بذلك ثم حكى عن الشيخ في الكبارين نحوهم انه يشترط في اتمامها ان لا يقع في بلد ثم
 عشرة ايام ثم حكى عن بعض المناخرين قاصداً ابن دبرين ايضاً انه ادعى ان شرطاً فاقبشرة
 ايام جمع عليه خمسة ايام خبر احد قال هو قلعة فقلت فان دعوى الاجماع في مثل هذه
 الامور انه يجوز اخراج القيمة في ذلك عن التقديرات الثلاث عند علمائنا اجمع ثم حكى عن السيد

موجب في الصلاة
 الصلاة

حرمة التكبير في الصلاة

حرمة التكبير في الصلاة
 حرمة التكبير في الصلاة

حرمة التكبير في الصلاة
 حرمة التكبير في الصلاة

حرمة التكبير في الصلاة
 حرمة التكبير في الصلاة

حرمة التكبير في الصلاة
 حرمة التكبير في الصلاة

انه لا يجوز اخراج القيمة في زكاة الانعام لان عدم الاصناف المخصوصة وعن الشيخ جواز ذلك
 مطلعا مستدلا عليه باجماع الفقه واخبارهم وادعيتهم بان في استدلاله بالاجماع اشكا
 والاخبار وغيرها الذلي موضع التراجع فاذ ذهب اليه لعينه لا حوط فقلت في دعوى بعضهم على خلافه
 اذ ليس دعوى الاجماع على الجواز ايضا وقال في غيبة العدل في التحقيق ان الشيخ اعني بها
 في الاضمان غير المولود وكذا المرفوع لم يصحها قوم من اخبارنا وهو لا دعوى ثم حكى عن
 الاجماع على اعتبارها باجماع الطائفة ورد به ما لا نعلمنا اذ عام من الاجماع كيف الخلاف
 موجود من طائفة منا لانهم اعيناهم قلت وظاهر الشيخ وابني فقه وادريس دعوى الاجماع
 عليه ايضا وقال في زكاة الفطرة ان الشيخ اوحيها على من يملك ما يجب عليه زكاة المال كما
 في المبسوط وهو او قسمة كما في الخلاف ورد به ان لا يعرف به تجزؤا قاتلا من فقهنا الا
 ثم قال بعض المتأخرين اي بن زرين دعوى عليه الاجماع وخص الوجوب من مذهبنا
 الزكوية ومنع القيمة ودعوى اتفاق الامامية على قوله ولا ريب انه وهم قلت وظاهر من
 دعوى الاجماع عليه ايضا وقال في المملوك الغائب الذي لا يعلم المولى حياته ان الشيخ
 لا يلزمه فطرته واستحسنه عملا بالاصل واجاب عن احتجاج الخالف جواز عتقه في الكفارة
 بجوابين احدهما النع قال ولا يلزمنا ان يقول الاجماع على جواز عتقه قال الاجماع لا يخرج
 من رواية واحدة وقوى ثبوتها وثقله وقصد بذلك الطعن على بن زرين قال في الرد
 الناصر ان الشيخ قال بعدم وجوب فطرته وقال بعض المتأخرين اي بن زرين ان الرواية
 سبب لا يجاب لفطرته لا باعتبار وجوب وثمها ثم تجزئها قال يخرج من لناشرة الصغيرة
 لا يمكن الاستمتاع بها ولم يندفع دعوى الاجماع من الامامية على ذلك مما عرفت والمعاد
 من فقهنا الاستلام فضلا عن الامامية وجب لفطرته عن الرواية من حيث هي وجب لا بل لا يترتب
 فطرته الا عن نية ومنه وبتبع بها عليه فلو عاذا ذرية من القنوت الاخبار وقال في الرد
 ان الثلاثة قالوا اذا قاتل قوم من غير اذن الامام فقتلوا فانما لقتله للامام ثم قتل خلاف مقتضى
 في ذلك وفيما ذكره الاصحاح بما عولوا عليه على رواية القيس التوراني ثم بعد ما اوردته
 قال بعض المتأخرين اي بن زرين يستلزم الدعوى مع انكاره العمل به الواحد فيجوز
 لقوله بدعوى اجماع الامامية وذلك كما ذكرنا نحن انه هو يقول ان الاجماع انما يكون صحيحا
 اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون عليه حجج على من لم

اعتبارنا في المذهب

اشترط في كل فقه فقهنا في كل فقهنا

جواز عتق المملوك الذي لا يعلم المولى حياته

وجوب فطرته

في زكاة الفطرة

الفضلاء من الاصحاب دعوى علم الهندك اجماع الامامية على ان يكون ذلك
ظاهرا بينهم دعوى المناخر ان محضا اليه هب اليه يحكم بقصد من تلك الطعن في دبر حيث
حكى عن الشيخ ان من خلطوا من بر مول يعرض الى ان مات وكان وليا له انما لم يكن من الفضلاء
وكان لواجب المفدية من ماله عن كل يوم بمدين ومدا فادخل ايجاب المفدية بانه غير واضح
لان الاصل بانه الذمة ولم يقل احد من اصحابنا المحققين ثم نقل عن الرضا عن الانصاف انما
يتصدق عنه لكل يوم بمدين طعام فان لم يكن له مال صناعة لدية فادخل عليه بان الاصل لا يجب
لان الميت ما وجبت عليه كفارة بانه لا دليل له والولي هو المكلف بنفسه لا يجزئ غيره
الاجماع من عندنا على ذلك ولم يذم ذلك ولم يذم قبله الى ما قاله السيد غيره ذلك قد دعى السيد
الاجماع على ذلك كما مر فيها ذكره عجب اى عجب وقال في حكم الاعتكاف في غير المساجد
الاربعة للظاهر اجماع البصرة ان علم الهندك الشيخ حكاه بعد محضه واجماع اجماع النجف
وابدع المصنف وجامع البصرة بجامع المذنب وفيه سلب فيد وباري عيبه على جهة الاصل
بعينه فيها وفي كل مسجد جامع ثم استقصى الحق ذلك قال انه اول ذرا الاجماع بان الله عز وجل
ذلك من عرف اجماعهم عليه قال كيف يكون اجماعا والاختلاف على خلافه والاعتناء من فضلاء
الاصحاب قالون بصدقة قلت قد دعى ابن هرقم الاجماع ايضا وهو الغامض من ابن دبر فلم
يصدق الحق بغير من ذلك وقال في كتاب الحج التوجه الى كفاية ليس شرطه وادى قال اكثر الاصحاب
قال الشيخ هو شرط في الوجوب ثم حكى عند الاستدلال بالاجماع والاصل ورد بان ادعاءه
الاجماع مع وجود الخلاف ضعيف وتمسك بالاصل مع وجود الدلالة على عدم الاشكال فيمن
واراد بالدلالة العمومات وهي انما رضى الاجماع المنقول مع حجية ولا يتامع مع غضا دمه
ان زعموا الاجماع ايضا وانشأوا بين اقد ما هو الظاهر قال في فتح القبية انه يخرج الحج
من اقرار المواقيت وقال الشيخ وحكى عن بعض المناخر ان ابن دبر لم يحكم بعدم اجرائها
من بلد الميت مع الامكان ودعى فواتر اخبارنا عليه وادى اصحابنا قال وهو غلط فانما لم يفت
بن ذلك على خبره شاذ فكيف دعوى التواتر ولا يخفى ان هذا اول ما يقول من دعوى الاجماع
فرد له عدم العلم بما يقتضونه رد ملة ايضا وقال في الاستنباه عن علماء الهندك
قال بعد محضه ذلك لا من لاد وانكر بعض المناخر ان ابن دبر انشأه عن اصحابنا
ان الاجماع على المنع مطلقا قال في استدراك الاجماع الذي عينه ابن هرقم والتحويل انما هو ما نقل

هذا صحيح لا يخفى عليه

استظهر وجوب الحج
بالاجماع

هذا صحيح لا يخفى عليه

الانما تميز مع ظهور القول بها ونسبها لقولنا الى الامم عليهم السلام بحمل العمل بها ثم ذكر ما تقدم
 عنه سابقا في الاجماع الفصل في الاستناد فيها الى التخصيص ونقل القول لانتفاء الاحكام هو
 ظاهر هذه المسائل المشا واليهما غير ما تقدم من فصل الاكرام في الشرح في الخلاف وقيل
 منها عنه في غير ما ذكره من الاستناد بالاجماع في شيء منها بل هو في جملة منها مخالف وقت
 وفي اخرى توافق على سبيل الاتفاق لقيام الدليل عليها غير ما نقل من الاجماع فهذا جازما
 حصر في ان الاجماع التي نقلها عن العلماء في كتبه ذكر فيها منافع مفصلة وقد رتب في كتابه
 النقول الاكثر من تخصيل معظمها مع ان كثيرا منها هو عند المستند ان قال يحتمل وقد خالف
 هو منها ما لا يتصور فساد ولا جحد وايضا في ذلك وهذه كلها تنادي بجلال صوتها بعد
 حجتها بل اصدحت الاجماع النقول من حجتها لاساد عنه مطالعا لا سيما على ما هو المتعارف
 الان من المشاخرة وان ذلك من الامور البينة التي لم يقصر فيها رتبة وعزها وانما سائر العلماء
 عاصروا الحق وانما خرجت منهم من غير تحصيل لقول يحيى بن سعيد ما تقدم من كتبه الاصل كابي نجاش
 والتمهه وهما وان لم يوصفا للاستند لان لانه قد اكرمه من ان لا سائر في الاخبار وذكر
 بعضها باتمام والكمال لم يوجد في شيء منها الاستدلال بالاجماع النقول والآخر من
 مخالفته والاكثر انما نقل في كتبه المتقدمين عليه معاصره ومن سبقه في التخصيف
 وشدة الاحتياج اليه يتناول حجة في كثير من المسائل بحيث انه قد يصر في الدليل ربما ذكره
 نادرا بلا احتياج به في مواضع منها مسئلة ان الخلع والباراء هل يقع منهما الى اطلاق ولا
 فقال في الجامع اولا ان الخلع يقع بمجرد ويكون محسوبا بطلعه بائنه ثم قال في الباراء ان يبرأ
 كالخلع واودعه متصلا بذلك حصة حران ودون جيل الدالين على انهما يقع بلا خلاف
 ثم قال قال الشيخ ابو جعفر الطوسي جميع احكامنا المتحصلين من تقدم وناظر على ان الفرق في
 الباراء لا تقع ما لم يقربها بطلاق وقطع الكلام في المسئلة بذلك وظاهرنا ان الجرح والتقصير
 في الحكم مع ان الاجاماعات العاضدة لغير الشرح عديدة وقد يحصل منها ومن وقع المناوي
 العلم يقتضون الاجماع على هو المعروف بينهم فمن لم يقول على الاجاماعات المتقولة في هذه المسئلة
 فكيف في غيرها ومنها مسئلة عدم جواز الحكم بكتابا في الغيرة فقال في الجامع ابتداء من دون
 تعرض لحكم المسئلة قال شيئا ابو جعفر الطوسي جميع احكامنا على ان لا يحكم بكتابا في الغيرة
 بينة ولا بلا بينة في حد ولا غيره انما يقصر منها او لا يقصر اقصر على ذلك بلا تعرض للموافقة لا

ما في حجة النقول

ما في حجة النقول

ما في حجة النقول

خالفه ومنها مسئلة اكل المارة من الثمار قال في المرفعة ولا يجوز اكل الخبز منها على قول جماعة
من اصحابنا ودعي ابن ذرير على جواز ذلك كما بهلكا في اجماع طر يكون قصد اليه ثم ذكر كراهية
كتاب لا يطعمه وحكي عن بعض اصحابنا القول بعدم الجواز قال هو ايصم ثم قال كلام المرحوم الشيخ
والحجة ولم ينقل دعوى الشيخ في الخلاف لا جاع على الجواز ايضا واستدل موعلي المنع بالاصل
وجعله هو الاصل ثم استشهد به بالخبر الصحيح الذي لا على عدم جواز الاخذ مع انه يحمل الجمل على الجمل
ولا كلام في حرمته ثم ذكر اربعة من اخبار الجواز اجمالا وشاروا الى ان السائد هنا والى نقصان
الجواز فيهم قال واذا كان الامر كذلك وجب تركه في هذه الاجزاء لضعفها والرجوع الى ما
قد تقدم فمعرض الحال لاخباره لم يأت الى حال الاجماع المتقول لم يقصد بشانه مع اشقة انما
وبعضها مما بين في محله هذا القوي شاهد على عدم قوله بحدته ومنها مسئلة بيع ام ولد
فقال في المرفعة واذا قلنا وحدث خطا فميدها بالخيار بين ان يفسد بها باقل الارز
من لذته وقهيمها او يبيتها الى غيرها فان شأوا باعوها وان شأوا اشتروها قال فيقال
الشيخ في المبسوط كتاب بيعات الاول في الثالث من مسائل الخلاف في كتابها ان الاول
يستند لاعليه باجماع المرفعة ثم اورد في رايه ان جناية ام الولد في حقها للناس على
سببها فلا بد من بيعها لئلا يستلزمها رخصة الاجماع وليس هو المستند له في الحكم بالجواز
بل في بيعها ومما هو متاخر في محله اورد في بعض من يات المبسوط عدم الخلاف في ان جنايتها على
الاولاد مع انهم في موضع اخر من مسائل الخلاف في انهم يتلقون رفقها ويبيعون ذلك
ابن ذرير في المرفعة وليس هذا موضع تحقيق ذلك ومنها مسئلة كفارة الاخطاء فيهم ذكر
ونقص النداء والتمهيد قال في المرفعة انما في الجمع عتق وصيام شهرين واطعام سبعين على
التخيير مما كان من المرفعة في الموصليات في خلاف النداء انه كان باظهار يوم وجب بمسوة بعضها
بالنداء فعليه كفارة اوطا وشهره فان ان كان غيره ذلك فعليه كفارة مرة قال والحجة في
اجماع الفقهاء ثم نقل عن الكرخ انه ذهب الى انهما يتربا كفارة الظهار وكلامه فثبت في
خالفه والاجماع ومنها مسئلة انهم عليه الحد وقيل في المرفعة عن ابن ذرير انه قال
منه ذكر وطى البهيمه والميتة وهذا يجب عليه لفتاوى الثالث لانه اذا جامعها ان صاحب
الكفره قيل في الثالث انه لا يوزع عليه بان الاجماع على ما ذكره بعد ذلك الاول ان يستأجل ذلك
بما رواه عبد الرحمن بن يوسف عن الحسن بن الحسن الماطي قال اخبرنا لكنا انما اذا اقيم عليهم الحد

هذا كتابنا
في المرفعة

هذا كتابنا
في المرفعة

بيان كتابنا
في المرفعة

هذا كتابنا
في المرفعة

طريق التلخيص
المتضمن
للامر في الأصول

فتلوا في الثالثة ولا يخفى ان ما ذكره جافي معظم الاجامات المنقولة في مسائل النظرية فاذا
طعن على مدعيها باقائه لتعدد فكيف يحول ثقله فلهذا جعلنا ما خصه من عبادة في الباب
وهو ما سبق ظاهره الا لا على ما قلنا بل لا بد ان يأتى منهم العلامة طائفة وهو ان صرح
كتابي النهاية في الاصول بيجزة الاجماع المنقول بغير الواحد الا انه ولا ذهب من اصحابنا الى ذلك
نما وقف عليه لم يقله هو عن احد من سبقه متبادرا في النهاية العامة خاصة اختار منه
العلماء بين المجتبه وساند ذلك الفريقين على ما هو المعروف بينهم واتجه على غناؤنا هو ظاهر الضم
ثم ذكرنا الظهور في هذه المسئلة للمعرض من الجانبين منقضا العدل من الحكم بالمجتبه
الى الوقت ولم يفرق فيما ذكر بين طريق العامة والخاصة في الاجماع ولم يخص احد القولين باحد
الفريقين ولم يجعل لاحدهما رجحانا بالنسبة الى احد الطريقين وهذا كله يقتضى ان يجتبه
عنده حيث لم يعلم قول الامام بعينه انما هي باعينا نقل السبل كما شئت هو الاتفاق المتجسد
الجميع لا باعينا ونقل السبل المنكشف المختص بالامامية وهو قطع الناقل على بسيل الحسن
بقول المعصوم ليدخل نقل الاجماع بسبب ذلك في باب الخبر الرواية وان لم يكن طريقا للشافع
الشاهد فيكون نقيته الى المحصل والمنقول انما هو باعينا السبل مشترك بين الفريقين ان
اختلفوا في جهة المجتبه فاما مع الايجابين السبل المختص بنا ولا باعينا المجموع ومن ثم لم يفرق في
كتبه الفقهية ولا غيره بين الاجماع المنقول بلفظ الاجماع الذي هو حقيقة عرفية في المنع
والمنقول بلفظ الاتفاق ونحوه مما ينقل من معناه وما ذكر في كتابه حكم اجامات خاصة
كاجماع الصرة واهل المدينة والطفاء والاجماع السكوني وغيره ما على غونا او رد العامة
ان خالف جميعهم او بعضهم في حكم كلهما او بعضها ولم يرد بنسبة الحكم الى لغة او خلفا الحقيقي
الاجماع الاما اردوه لا غيرا لغيره في المناويز ما هو المعروف لتفق عليه بين الفريقين وقد
جرت على هذا طريقهم في الحقيقة الشرعية وغير ما كما هو ظاهر ان ليس الخالف بعضها على
لربعض العلم بضره فاطمع وبما يشهد بما قلنا انه صرح في الاصول كسائر الامامية بعد ذلك
اقول سائر الامامية والامة مع خروج الامامة عدم العلم بقوله ولم يفرق هو ولا غيره في اذا
كانوا فاطعين بالحكم او طائنين به مع ان الظاهر عند الاتفاق هو الاول غالباً فلم ان قطع
العلماء باجمعهم لا يكون عنده ولا عند سائر الامامية حجة قطعية ولا نية على غيرهم فكيف
في قطع واحد منهم اذ لم يكن طريق الرواية المستند الى الشافعية والاشاعرة والشافعية الكثر

الخاصة العامة بعدم حجة الاجماع التكويني بقول مطلق لو كان في زل الشك فيه وكذا قول
 القضاة الذي لم يعرف له مخالف وغيره مع عدم العلم بالانفاق وكونه الانام وكذا اجماع ائمة
 المدينة والخلفاء الثلاثة واكثر الامة والعلماء ونحو ذلك مما هو مد كوفي محله وفيه في حديث
 الفريقين في شيء من ذلك يترى اذا كان الحكم من قطع وغيره مع ان القطع فيما ذكره في المحصول
 من واحد في حجة جميع ذلك واخراجا من الادلة الشرعية القطعية والظنية بقول مطلق ان
 شاهد على ما قلنا كما لا يخفى وما يشهد به ايضا انه صرح كثير من الامامية وجاعة من العامة بانه
 لا يخصص العموم به بل راوي ان كان صحابيا وذكر في الاستدلال على ذلك ودليل القاطن
 امورا منها انه يحتمل عدم علم بالخصص على جهة الضرورة وانه يجوز توهمه ما ليس به دليل لا
 لا طعن عليه بذلك وقد يكون دليل التخصيص قطعيًا عند الراوي ان لم يكن عندنا قطعيًا
 فان الادلة لا يجب لنا فيها في الوجود والضعف عند المستدلين بها وصريح ايضا بانه يقبل
 قول القضاة في اخره من غير خلاف في انه ناسخ مستوخ سواه عين الناسخ واهم وصريح ايضا في
 مباحثنا ان خبرنا بانه لا يتغير في الخبر بخلاف الراوي على احد محله بل يجب على المجتهدين النظر في ظاهر
 له وجب بوجوب تعيين غيره ان لم يكن له والا كان تعيين الراوي صالحا للترجيح ولا يخفى
 لذلك مما هو لان لم يوفى حقه العامي بالامارات الموجبة للنظر بها مطلقا وليس كذلك نفس
 الاحكام قال ولو كان في امر في حقه وخلاف الراوي على غيره فنحن صلب الشافعي الكرخي اكثرها
 الى جوب الام على العامة دون ما قيل الراوي هو قال الشافعي كيف ترك الحديث بقوله لم
 عاصره لم يحجهم بالحديث بخلافه هو ذلك كثير من الاخبار قال ايضا لو خالف بين الراوي
 رواية لم يقدح فيها بخلاف اسناده في اظنه دليل او ليس به وقال ايضا ان قال اكثر الامة بقبول
 مقتضى الخبر لا يوجب رد لعدم كونه اجماعا ولكنه من المرجحات في عند المعارضين صرح ايضا
 بان الخلل في الرواية عن النبي صلى الله عليه واله والرواية عنه قلها طرعا ولم يرد منها شئ من كان
 جالسا في بيته على سبيل الحديث يقول من لم يسمع منه شيئا ولم يسمع منه شيئا ولا يجازي
 الى ذلك ومع ذلك الوقت في جملة من تلك الطرق لا خلاصا عدم الشافعي من الحق ولا شافعي
 المسموع من طريق النظر صرح ايضا بان المرسل الذي هو قوله يقول لعلي الذي لم يلق الرسول
 قال رسول الله صلى الله عليه واله كذا ومن لم يلق ابن عباس من قال ان ابن عباس لا يقبل الا
 اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدالة الواسطة كابن عباس من الامامة وادون من جملة الادلة على

ذلك الخبر متواترا واحدا ولو قال الاول خبري من لا يصحهم عندنا لم يقبل قوله في التواتر
 ففي الاحاد اولى ذكر من حجج القائلين بقبوله ما يقتضي ذلك لظن عندنا الواسطة والجهل
 بنفسها بناء على قول خبر الجرح لا للاعتماد على مجرد قطع المرسل ونظرة بالسمع اصلا ولا صحة
 ايضا بان مدعي الخطأ غير الامام ليس حجة على غيره مطلقا وقال القائلون ان
 مدعي الخطأ في مسائل الاجتهاد ليس حجة على غيره من الخطابة المجتهدين اما ما كان من غيره
 كما كان في معنى الامامة فان قول الامام عندهم حجة لا يتم بشروطون لضعفه في اختلاف
 اصوليون في كونه حجة على التابعين من بعدهم من المجتهدين فمدعي ما عليه ما عليه ولا شك
 والمعتزلة والشافعية في حد قوله واحد بن جليل في احكام الروايتين في الكرخي الى الشري
 بحجة مطلقا وذهب مالك بن انس ابو بكر الرافعي البرقي من الحنفية والشافعية في لقول
 الاخر واحد في الرواية الاخرى عندنا في حجة مقدمة على الطائفة قال قوم ان خالف
 الغياص فهو حجة والا فلا وقال قوم ان الحجة في قول ابن بكير في عمرها والحق انهم ذكر
 في ضمنه بغير الاذلة ان قول لنا به ليس حجة اجاعا وذكر في حجة على غيره ان الخطا لا يوجب
 على جوازها لغير كل واحد من احاد الخطابة وان امكن الخطأ لغيره فوالمانع من الحجة فيما
 اتفق على عدم بقوله مشروط بينه وبين ما اختلف فيه ان كل واحد من مدعي الخطأ حجة
 يستلزم عدم كونه حجة لان كل واحد منهم يقتضي حقيقة ما ذهب اليه بطلان ما ذهب اليه الا
 ثم انه مع مناقض عن العامة من انما هي التفاصيل الفاسدة لم ينقل عن احد منهم فضلا عن انما
 فربما يكون حكم الخطأ والتابع عن قطع او غيره ومقتضى ما ذكره من الاجماع على عدم كون
 قول لنا به حجة مطلقا ولا قول الخطأ على الخطأ تخصيصا بخلاف غيره وتفصيل
 بعضهم فيه بين غلظة الغياص وموافقة وغير ذلك مما يظن من النظر في دلتهم هو انه لا فرق
 عندهم بين كون الحكم من قطع او غيره من ثبت بحجة ثبوتها مطعون فيها فاعلم ان ذلك لا فرق
 بين ما كان من قطع وغيره مخالف لاجماع علماء الامم كما قد قال ايضا ان غير المجتهدين كما
 من حق من قبل الاجتهاد فان كان قد سمع منه مثانه جاز له العلم لغيره ايضا وكذا لو
 سمع من غيره فمدعي المجتهدين وان كاتبه به فالافق جواز العلم ان من الخطأ والتزوير والا فلا
 منه بجلالة ما حذر في كلمات العلماء في الاصول وقد ذكر ايضا غير ذلك مما يشهد به الظاهر
 واستنفصا للجميع يؤدى الى مزيد الاستنباط لتبين له من لا ينبغي ان يصر به من ادنايهم

مع اختياره في الأصول بحيث لا يجتمع المنقول على تردده في ذلك في النهاية ثم يتصل ذلك
 الفرج عفا لباو المستند لئلا نادوا جري على طريقة من سلفنا الاصحاب الفرج ورد في
 موضع ظهور الخلاف وعدم الاكراه بشانه والمحافظة على مواظبه والمجانبة من مخالفتها
 انما تقف في موضع من كتب على قوتى يعلم انه هو المستند فيها انما الاستناد له فيه خاصه و
 لا يختص المستند فيه وحده ووجدنا مخالفتهم مع اتحاد معتقده اكثر من ان يخصص ذلك
 مبني على لكل ورد ولا يحتاج الى اتحاد المواد وقد اكثر في كتبهم في الاستدلال على غيرهم
 او غيرهم بالادلة الضعيفة التي لا تصلح الا للنايدين وبما لا يصلح له ايضا وذلك كالخطيأ
 فيما خلف الاصل والفتاوى من الاستحسان والشبهة المجردة والخبر الضعيف المرجوع والاعتناء
 العظم الموهوم والمرسل الذي ارسله نقد غير من يقبل له سبله وقوتى جملة من الخطابة لا
 ستظلموا سماعهم تلك وبعض المفاطاة والنسخة الاذمان ومع ذلك لم يتجربوا بالاجماع
 المنقول لانادوا به اشار في كتابي الفوائد والارشاد والى كثير من الاقوال والوجوه وادلتها
 من الاخبار وغيرها وادعى الاجماع في مواضع كثيرة جدا ولا يخفى تعرض من فيها للاجماع
 المنقول ضلوا وهذا كله يقتضى كونه عند من اضعف الادلة وان حجته عندنا باعتبار نقل
 السببية في صحيح ما صدر منه في شأنه كما سببتين فضلا عما ذكرنا مختص من كلامه
 في المقام الذي ترفع شواهد الاوهام عن اولى الافهام فيها ما ذكره في كتاب الخيرة في مسائل
 عديدة وتبعه بما في غير فيها ايضا فقال في الخيرة وغيره في زكوة الفطرة ولو شئت اني انشر
 مقتضه مؤنها لم يجب عليه على الزوج نظرها وادريس نظرها حيث وجهها صليها
 الاجماع وهو غير متحقق في كتابي انتهى بضعفه بانتم صنف به احد من علماء شافعية
 ولا احد من الجمهور الا السند وكيف يخص الاجماع واجتهد على غير في كتابي الخلف الاصل
 ولا يزل درين بالعون ما ورد بها بعد مناولنا لغيره ايمان ولم يقرض الاجماع المنقول اصلا
 مع ان الاصل لا يمارض بعد فرض حجته وقال ايضا في الخيرة في كتاب التصواتر في الشرح في
 الاجماع على انه يكفي في رمضان نية واحدة من اول الشهر كله ولا يحتاج الى تجديد نية كل
 ليلة لا عرف هذا فان الاول تجديد فما كل ليلة ان قلنا بما ذهب اليه ثم قال وعلى قولنا
 لو فائدة لنية من اول الشهر بعدا وغيره هل يكفي بالواحدة في ثانی ليلة او الثالثة غير باقي
 الشهر لا قرب عدم الاكتفاء ولا يخفى ان ظاهر التوقف الحكم بالاكتفاء بل الميل الى عدم

الاجماع في مسائل

وغيره في مسائل
 الخيرة في مسائل
 الخيرة في مسائل

مع صدور دعوى الاجماع فمن مثل هذا في الفاضلين غيرها كالنفيد وابن مرة واعتدنا
 بالشهرة القديمة الظاهرة وخلوه عن المعارض المفاوم وبسببه نفسه الحكم في انتهى التذكرة
 الى اخطائنا وظاهر اتفاقهم عليه لان كلامهم فيها من اقوى الشواهد على ما قلنا فان في
 المتنوع من الحكم اولا الى اخطائنا وجماعتهم من العامة وقيل الخلاف فيه عن جمع منهم خاصة كمن
 بنسبته الى اخطائهم عن القسوى به واتجه عليه بلفظ لنا كما يتجسس به دائما على مخارقه ثم وادليل
 الخالف احاب عنه قال بعد جميع واعلم ان عندك في هذه المسئلة اشكالا لا اد الخي فاما
 ايام شهر رمضان وصيامها لعبادات منفصلة ولهذا يبطل البعض فيها الاخر بخلاف
 الصلوة الواحدة واليوم الواحد وما ذكره اخطائنا اى في احتجاجهم قياس بعض لا يعمل به عند
 النص على الفرق وعلى علمه لكن الشيخ والمريض دعينا هذا الاجماع ولم يثبت عندنا ذلك الا
 بتجديد النية لكل يوم من ليلة وان قلنا بالاكتماء بالنية الواحدة فان الاولى تجددها
 بالاختلاف ثم قال لو نذر شهره ميتا واياماً معينه متابعه لم يكف فيها بالنية الواحدة
 اما عندنا فاعدم النص ثم ذكر وجه الفرق عند غيره واورد الفرق الذي ذكر في الخبر
 اشار الى جوهره علمنا ثم قال لكن هذه كلها قياسات لا يعتمد عليها انتهى قال في
 التذكرة جواز اخطائنا في رمضان صومه بنية واحدة في اوله ثم نقله عن جماعة من العامة
 وذكر دليلهم عليه ثم حكى عن جماعة اخرى من العامة عدم تجوز ذلك قال وهو الوجه وطلعه
 بخوبى في انتهى ثم حكى عن الشيخ والمريض دعوى الاجماع على الاول واقصر على ذلك لفر
 يعتد به بل ابقى بخلافه ولا يخفى انه اذا لم يظفر فانه في حجة الاجماع المنقول فيما نقلنا ولو
 يقر مع تعدده وصدوره من ذلك لاساطين مقام خبر واحد معتد في مثل هذه
 المسئلة مع ما ذكرنا من ظاهره متى يكون كالحجابين يستغنى عنه بوجود دليل اخر هو صحيح
 يصلح لنا سبيله ام حيث يمنع جود الخلاف المباح في النقل المذرك لوجوده متناض من جنس
 او غير موافق منه لا هذا ولا ذاك ولا ناذركنا فاذا لا يكون حجة ابدأ بالقول بكونه حجة
 مع منعه فيما ذكرنا كلام ظاهر في رسم صور الاحتمال اصلا كما لا يخفى فيقر من كلامه في
 الكتابين كلامه في المختلف فانه حكى ولا عن الشيعين المتريفي ساروا بل لصالح الاكفا
 بنية واحدة وقال الفرق بالجمع واتجه بتليق صوكل يوم عبادة وكل عبادة تغفر الخثرة
 حكم عن الشيعين وعن المرتضى في الرتبة والاشياء الاجتناب بالاجماع واجاب بجمع الاجماع

ابن أبي عمير
 في كتابه
 في فضائل
 علي بن ابي طالب

مع انه ما نقل خلافا فيه من الامامية ونقل عن المرتضى التصريح بعدم اخلافهم فيه وعدم
روايتهم خلافا وقد اتفق ايضا بالمنع في الانشاء والقواعد لا يحضرن كلامه اليه من انهما
ووافق الجماعة في التبعة وله دليلهم ولا جاعلهم المحصل لا النقول لان لا ومن يختلف
حاله باخلافه لا نظار بخلاف الثالث فلو كان هو المسند لا تقف فتاويه على فقه الامامية
في كركبته الى خلافه وقال ايضا في التحرير وطى في فرج هيمه ولم يزل قال الشيخ لا تضرب
الغضا خاصة للاجماع دون الكهارة ومنع ابن ذرير من الغضا ايضا وفيه قوة انه وقد
صرح في كتاب الطهارة بان لا قرب عدم ايجابه الغسل فيلزم عدم وجوب الغضا ايضا حكمه
طهارة القواعد ايضا بعدم ايجابه الغسل وهو ظاهر لا ريب وقواه في طهارة المنهى يظهر
طهارة التذكرة الموقفة في ذلك لانه في كتاب الصوم حكم ايضا بالعمد عا لث ذلك في صوم
القواعد والمنهى طهارة المختلف وهو فاعله في الاول مما يفيد الصوم ويوجب اظلالا
وحكم بان الجماع الموجب للغسل موجب للقضاء والكهارة ومقتضى ايجابه للثلاثة وقال
في الثاني فاده للصوم يتبع وجوب الغسل قال وحيث انه قد مضى لا يجنب ولا فلا وثا
الشيخ لا يوجب الغسل ويفطره الاولى الحكم بايجابه الغسل لا انظار لانه وطى خواتم في حجة
تعلق الحكمين به كالماء ثم ذكر بعد ذلك في موضع اخر منه نحو ما تقدم عن التحرير في
بعد غسل قول ابن ذرير هو قوي هو مقتضى اضطرابه في الحكم وقال في الثالث ان
الشيخ قال لا تضرب فيه فينبغي ان يكون له بيان لا يتعلق به غسل عدم الدليل الشهي
عليه والاصل براءة الذمة ثم حكى عن المرتضى انه قال قولا في اجاب على حكم وطى بزملا يذ
على ان اضحابنا وجوب الغسل وطى في فرج الهيمه وذكر كلامه قال ولا قوى صحت وهو
الغسل لا تكار على على الاضحابا فانه يدل عليه قال في الرابع بايجابه للثلاثة وحكى ولا من
في المبسوط ما يقتضي ان الظاهر من المذهب لك مع تردد منه فيه وعن خلافه ليس له
فيه نص لكن يقتضيه المذهب ان عليه الغضا لانه لا خلاف فيه وانما الكهارة فلا يلزمه الا الاصل
براءة الذمة ولم يوجب عليه الغسل ثم حكى خلافا ابن ذرير اخرج على غيره بان الغسل غلو
الجنابة وهي علة لافساد الصوم واجباب القضاء والكهارة فاذا حصل المغلول على نحو العلة
فلزم وجود المغلول الفرقا ومن العجب قول الشيخ لا تضرب فيه ثم ادعى الاجماع على وجوب الغضا
ولا يخفى انه لم يعتمد في ذلك من فتاويه على الاجماع الذي هو الظاهر من كلام الشيخ والمفتي

حكماء في الدنيا
وفرج البهي

جعل في الخلاف دعوى الاجماع وهذا كله يعني عما قلنا وقال في الخبر ايضا في كتاب البيع قال
 الشيخ لا يدخل الصفة في خيار التخييل اجماعا وعندنا فيه نظر ثم قال بعد تفصيل الكلام في العقود
 ما يقتضي ثبوته وهو اختياره في سائر كتبه وقد نقل دعوى الاجماع في الخلاف عن الحلبي ايضا
 مع التعليل بان من شرط صحة عقد القبض ودءه بان الاجماع ممنوع والتعليل ليس بجديد
 فذلك نقل الاجماع ابن قريظ ايضا في خلافه في مقام الاجماع ليعبأ هو بشئ من هذه الا
 جماعات وقال في الخبر ايضا في كتاب الحوالة اذا حال المبيع اجنبيا بالشئ على المشتري ثم رد
 بالبيع حمل بطلان الحوالة ان كان له قبل القبض ليعطى الثمن فيعود على البائع بدنيه و
 يبرئ المشتري البائع ورجع المشتري على البائع بما دفعه الى الاجنبى واكمل الصفة وذكر الشيخ
 انه قد بان وهذا لا يقتضي الحكم بالصفة فضلا عن القول بغيره على هذا الاجماع وقد علم اولئك
 المذكرون بطلان ثم نظروا في عدم بطلان العقد بعد الحوالة لا للاجماع وحكم في الاول
 بالصفة واستقرها في القواعد فنقل الحوالة بغير النفاذين لا للاجماع وقال في الخبر ايضا في
 كتاب القسطة وما القام وكما بالجهر فيه لاسلم التسفيه فالأقرب انه لخرجته ان قالوا ان رد موبنية
 الاخراج له فالوجه انه لم ولا اجرة لخرجته مع التبرع ولو انكسرت التسفيه فاخرج بعض المبيع
 بالغرض اخرج الجهر بعض ما عرف فيها في رواية عن الصادق ثم انما اخرجته الجهر لاهله وما
 اخرج بالغرض فهو لخرجته ادعى ابن ابي نديس للاجماع على هذا الحديث انتهى قال في كتاب القضا
 بعد ذكر الحديث تمامه قال ابن ابي نديس ان ما اخرجته الجهر فهو لاهله ولا ما تركه اخطا به اي من
 فهو لمن وجده وغاص عليه لا بمنزلة البائع كالغير ترك في غير كلامه ولا ما من جده فانه يكون
 لواجبه وادعى الاجماع على ذلك انتهى هذا لا يقتضي الحكم بذلك فضلا عن القول بغيره على
 نفس الاجماع النقول وخرج في المذكور فيما يقدر وكان الجهر فيه من التسفيه خوفا من المعرفي
 انه لخرجته واقصر في مسئلة انكسار التسفيه على كراهية رواية ونقل خلاف بعض العلماء في ذلك
 ولا يخفى في كلامه في ذلك ولا يخفى في كلامه في سائر كتبه قال في الخبر ايضا في كتاب
 القضا قال الشيخ لو خشي سقوط حائط جازان يستند بجمع التبرع بغيره واجتمع عليه بالاجماع
 وفيه نظر وقال في الخلاف قال الشيخ في المبوط اذا خاف وقع حائط جازان ياخذ جذع غيره
 بغيره فيسلكه بلا خلاف فيه نظرا لما تضمن في مال الغير بغيره فلا يكون سائقا ولا يخفى
 بان في ذلك من دلالة على عدم الاعتداد على الاجماع النقول مع عدم وجود العارض المصالح

حكم ما اذا مال البائع
 اجنبيا على المشتري في
 البيع بالعيب

منه ما وان كان بعد القبض
 رد على المشتري

حكم ما يخرج من الجهر
 من التبرع

حكم ما اذا مال البائع
 اجنبيا على المشتري في
 البيع بالعيب

قال في التلخيص ايضا في كتاب لوتف كيجو ربيع الوقت يقال ان كان ذوا او اذ ومن ثم لوتف حلقين
 ارباب لوتف بحيث يحسن خرابه جاز بيقه على رواه اصحابنا قال ابن ذرير بن جعفر بن جابر بن علي
 عندنا لوتف لا يجوز بيعه جماعة من الخلفاء في غيرهم قال لوتف يجوز لبيع اذ ومن ثم فتننا
 بالكلية ولم يتمكن من غماره ويشترى به من ما يكون وضعا كان ومما قال في كتاب السجود
 بيقه فاذا اتى بقائه الى غير ذلك وقع فتنه بين زمايه مع قنانه واخلفه فوامى ساو كنه
 ولم يذكر الاجماع المتقول في شيء منها وحكي في المختلف المذكور عن المصنف في ضمنه من الاقوال
 انفراد الامامية بجواز بيعه صورته لم يذكر احتياطه بالاجماع ولا احتياطه لا العمل بفساده
 فيها ولا في ساو كنه ولم يتقرر لساو الاجماع المتقوله في الباب هذا كنه يبرهنا ذكرنا
 قال في التلخيص ايضا في كتاب الشهادات قبل شهادة اهل الذمة خاصة في الوضوء المال لا غير
 بشرط عدم العدول من المسلمين ثم قال ولا يشترط التسفر والغربة وبلا شاة اذ رواه مطهر وقال الشيخ
 في مبسوطه لا خلاف فان شهادة اهل الذمة لا قبل على المسلم الامامية رواه اصحابنا في لوتف
 خاصة وحال التسفر عند عدم السبيل يقال وتكون الشيخ هنا يوم اشترط التسفر وعرض لك في الحنفية
 الى لا سكا في الحجة وحكم خلافه وهو اختياره في المواضع والارشاد ايضا يظهر من ابن هرون في
 الفقيه اشترط التسفر فثبت الى الامامية وهو مقتضى ظاهره وكبر من الامامية فلم يقبل القائل
 بالاجماع المتقول مع جميع ذلك وقال في التلخيص ايضا في كتاب الديارات في الحاجين معانض
 الذرية وفي احدها ربعها قال واذا غلبت اهل ذرية عليه الاجماع ثم حكى عن الشيخ في المبسوط ما يقتضي
 يجب عندنا فيها الذرية كما قلنا لا لاصل ما ذكرناه اولاً وان كان الحديث الدال على ان كل
 ما في الانسان منه اثنان فضله الذي يدين عليه اعلى على الثاني قلب ولا يلهو الغشاش
 كنهه ايضا والثاني غنا الفقيه والاصحاب وفي الاول دعوى الاجماع عندنا كانه من ثبوت المبسوط
 ايضا وقد اعتمد العلماء على النص الدال على الاول لا على الاجماع المتقول لا بامع مما مضى
 ذكره وربما كان من ذلك خلاف الشيخ لا على ابن ذرير في هذا ما حكي عن الاجماع المتقوله
 المذكورة في التلخيص مع الموجود منها في كتب من تقدم عليه كمن في بعض كتبها هو المحلل
 عندنا في كثير من المسائل عندنا مثل التلخيص على كنه من الاول ودعوى الاجماع المحصل
 كثيرا ومع ذلك امر من غير المتقول لا نأمر وهذا كنه بعضنا ذكرنا كما لا يخفى منها ما ذكره في
 كتاب التلخيص في كثير من المسائل غير ما تقدمه في غير هذا ايضا فقال في التلخيص كان

لمن يفتح التلخيص

القول في التلخيص
فصل في التلخيص

فصل في التلخيص

فصل في التلخيص

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

في نسخة اخرى

الطهارة ما يخص الماء القليل الملائم لبيته باجماع كراه ذكر خلافه الاصحاب ذلك واستدل
ابن دريس على الطهارة بما هو منها النبوي الذي دعي واقره وهو اذ بلغ الماء كرا لم ينجس شيئا
الاجماع واجاب عن الاول بالمنع لان الشيخ رواه من سأل في البسوط ولم يستند في غيره وعن الثاني
بان دعوى الاجماع كدعوى تواتر حديثه واجاب عن المختلف عن الاول باننا لم نقف عليه مستندا
لاحد من اصحابنا بل رواه الشيخ من سأل او مثله لا نقول عليه عن الثاني بالمنع قال كيف يجوز
بالاجماع في مثل هذه الصورة التي قد وقع فيها من الخلاف ما وقع مع انه لم ينقل القول بصدده
الطهارة الا عن الاسكافي والشيخ في حديثه في حكمه هو ان لا يضافي سائر كتبه لم يثبت
ابن دريس اجابته المذكورة عن الخبر انه لم يثبت عندنا في المتن ايضا في النفاذ اذ وقع في
البئر ان الشيخ المحمدي الجرجاني في وجوبه ان يفرج له الجميع ونبه ابو الصلاح وابن دريس ادعى
فيه الاجماع ولم يخف ولم يقف على حديث يدل عليه ثم استدل عليه بما دل على انه خبر وقال ان
البحث فيه كالمحرر وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول ان لم يقتض خلافا ولذلك توقف
في وجوب الترخيص للماء الثلاثة لعدم النص في دعوى ابن دريس ابن فخرهما الاجماع
على وجوب نزح الكل فلم يفتد عليه بل عرض عن كرهه في التذكرة الخاف الجميع الى الشيخ ولم
يحكم به ولم يذكر الاجماع فيها ولا في سائر كتبه ولم يذكر ايضا ما يقتضي الاعتناء عليه بها ذكرنا
يقضي خلافا وقال في حكمه ان الخادم ان الشيخ منع في النهاية من استعمالها وقال ابن ابوي
يؤيد الظاهر بها واقره ابن دريس الاجماع على ذلك وكثرة الاحتياط والذلة عاين لم يصل اليها
من القدماء غير حديثين ضعيفين ثم قال بعدنا ذكرها ولا قوى عندي فاعلى اصل الطهارة
وقد اختار في جملة من كتبه القول بالمنع ولعل ذلك للخبرين المخرجين من السهولة العديدة وغيرها لا
للاجماع واورد في المنتهى جرارا ما يربو عن النجاسة قال فقولوا نعم عند الوضوء اما لا
ترى ما رجعتهم قال ولازم منها على الاصحاب قال الشيخ في الخلاف ليس يجب واستدل
بالاجماع والاصل انتهى وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول ان لم يقتض خلافا وذكرنا
في وطى دبر العلم اختلاف الاصحاب في اجابة الفصل استدل بالانصاف عليه بالاجماع المركب
هو ايضا اخبارية في سائر كتبه لان الالة استدل عليه بغيره وفيها ما لو من كلامه قول
هذا الاجماع ولعله ثبت عند بعضه في التحصيل كما يظهر من المختلف لا نقل قال في هذا الفصل
والذات الذي خالفه اصحابنا ان المصانع اربعة امدد والمذطلان وربع ثم قال بعدكم

بعض الاخبار واستدل الشيخ في الخلاف على ذلك باجماع القوم وهذا لا يقتضي القول على ذلك
كما هو ظاهر وذكر في حكم غسل الجنابة من يجب لنفسه ولغيره واستدل ابن اذرين على التاكيد
اولها ان الوجبة الوجوبية ما هو كونه شاملا في صلوة واجبة على الكفاية اجماعا لا يقتضي بدونها
ورده بالمنع وقال على عمل النزاع الا هو وكيف يدعى الاجماع فيه وذكر في حكم اجماع الخفص
الحمل او الاعدية اختاره منها فيه وفي سائر كتبه الاجماع مطلقا وحكى عن الشيخ في الحمل ان يرد
الاجماع على ان المستبين خلهما الخفص انما الخلاف وقع في غيره ما ورد به بما لا يخص الاجماع و
اعرض في الخلاف عن ذكره وذكر في المتن انما الخلاف وقع في غيره ما ورد به بما لا يخص الاجماع و
وجوب الكفارة في زطى الخاص اختاره هو فيه في سائر ما وقفنا عليه من كتبه الاستصحاب ثم
حكى فيه عن المرتضى والشيخ في الخلاف انهما اخطا على الوجوب الاجماع ورده بما لا يختص بذلك
كيف يدعى فيه ذلك وفيما فيه من الخلاف مع انه لو قيل الخلاف صريح في انما لا يخص الاجماع
الا هو الشيخ في النهاية وقد نقل عنه في الجمل والمبسوط والخلاف في من سائر في النصيب عن
النهاية انه حكى بالوجوب مدعي في الخلاف الاجماع عليه نقله ايضا عن المرتضى كذلك عن
الفييد والصدوقين نقله في الخلاف عن ابن البراج وابن اذرين ابن خزيمة ايضا وهو اختيار ابن
زهرة ايضا مدعي عليه الاجماع كابن اذرين على ما حكى عنه قد عرض في الخلاف المذكورة عن ذكر
الاجماع ما بالكلية ومن العلوم ان يكون عندنا من جهة الخبر الصحيح العالي الاستدلال بغيره
ان يصل امر الى هذا الحد فيعرض عن ذكره مع انه الحاج الى ان الاجماع لا يخصه لعدم
وتعدده وصدوره من هؤلاء الاساطين الذين لا يوجد في رواية الاخبار وسلامهم ويردونه
بعدم تحقيقه ومنه في محل الخلاف مع شذوذه ووجوه مناجية عنه فان لم يكن في الشبهة بغير
التصديق والتحصيل فليكن في الشبهة بالنقل التي هو كالتواتر ولا يستماع ما يرافقه من الايات
الخالفه لجمهور اهل الخلاف وكما خرج اجماعا لا خاصا من العلوم لا غائل في هذا عما ذكره وهذا
كله اوضح شامدا على ذلك ما قال ايضا في المتن في حكمهم الخارج قبل الولادة قال في الشيخ في
الخلاف ليس ببعض مشغولا على الاجماع على ان الحامل المستبين خلهما الخفص من انا زنا
في ذلك سقط هذا الكلام صدقنا وذكر في سنننا ان في صدقته واذ قال الامام في ذلك
واختاره هو فيه وفي جملته من كتبه الاخر لا على تفصيل في ذلك وحكى عن ابن اذرين انه استدلال
على المنع منه مطلقا باسقاط الاجماع على ان يتم بما يكون بالارض والطلع عليه منها التبر

في الخبرين

عليه اجماع الخفص في الجمل

زنا في خلاف صحيح

في الخبرين

في الخبرين

ليس جديها فلا يجوز التيميم به لا المسح ايضا لان لما خذنا من الفصل خذنا ما جرى على الصلوة
 الفصل وردد ما لا لا جماعا لما اتفق على التمكن من استعمال الارض على هو المصنوع فلم نعلم
 تحققة سلمنا ان لا يجوز استعماله على سبيل التيميم لان ما لم يوجبه الفصل لكن مع الاختيار
 انما مع الضرورة فالذكر في المختلف بجهل ابن ذرير من كون تعرضا لجماع على ما ذكره
 قال في المنتهى ايضا في حكم الصلوة مع النجاسة بعد نقل اختلاف الاجناب والاصطباح ذلك ان
 ابن ذرير ادعى الاجماع على وجوب الاعادة على النجاسة مطلقا ثم قال هو الى القول بوجوب
 الاعادة عليه في الوقت فاصد وخاره في جملة من كتبه مع انه ينقله الى الشيخ في الاستنباط
 في مقام الجمع بين الاخبار وقال الله تعالى ما ذكر في سائر كتبه قد خاض في المختلف بعض كتبه
 ابن ذرير للاجناب لا للاجماع بل لم يذكر فيها اصطلاح انه دعا ابن هرويه ايضا كذا الفاظ
 شرح الجمل على ما حكى عنه وذكر في المنتهى ايضا في حكم من خاض الصلوة ما روى فيها نجاسة
 الشيخ حكم بطلان الصلوة في الميسور كما هو من مذهب كثر الجمهور وقوله في الخلاف قال
 ليس لا مصابنا فيه نص معين الذي يقتضيه المدعى بطلان الصلوة ثم استدل عليه بالاجماع
 وقال لو قلنا بالبطلان كان قولنا للاجناب والجماع فان خلاف ذلك مزية لا اعتدال به او
 عليه لعلنا من في دعائه الاجماع نظرا لان يكون المراد بجماع الجمهور او ان ذكره ليس
 فيه نص ذلك غير محتمل عندنا وعندهم وقال في المختلف الظاهر ان الشيخ لا يجمع هنا اجماع
 فيها العامة لان ابن ذرير ولا انه لا نص لنا فيه وقد اخاره هو ايضا ذلك لا للاجماع القول بل لغيره
 وذكر في المنتهى ايضا في كتاب الصلوة اختلاف الاصطباح في بعض الصلوة الوسطى والجماع فيه
 وفي غيره هذا الظاهر حكى عن المرتضى انه احتج على كونها الصلوة جماع الشبهة عليه جاب عنه
 بمنع الاجماع لانه لا يتحقق مع وجود الخلاف ولم يذكر دعوى الشيخ الاجماع على الاول ولم يستدل
 به ولعله لما ذكر ايضا من ثم تركها ما في التذكرة وقد اوردناها في المختلف ولم ترجع شيئا من ذلك
 الفاظ في الجواهر الاجماع على الاول ايضا وذكر في المنتهى ايضا اختلاف الاصطباح في الصلوة
 قول الشيخ بالتفصيل المعروف استدل له عليه بالاجماع ودد منه مع ثبوت الخلاف ايضا
 في المختلف عليه بان الخلاف فيه مشهور مع انه من مذهب كثير من المحدثين ودعوى الاجماع فيه
 اول القول من كثير من الاجماع التذكرة والنعول وذكر في المنتهى ايضا في الصلوة جوف
 الكعبة قولين للشيخ أحدهما ان الكعبة كانت في النهاية والاستنباط والبسوط والجمل الثاني عدم

بطلان الصلوة في النجاسة
 فيما اجاب عنه

تعيين الصلوة التي
 تعيين الميسرة

عامة جوف الصلوة
 جوف الكعبة

الجواز مع الاختيار كما في الخلاف وفيما سئل عن هل الثاني بالإجماع ورد به بالنسخ أو كيف
يصح دعاء ذلك منه مع مخالفته له فيما ذكرناه من أنه لا يكون له بقوله لا يجوز ولا كراهية
كثيرا يستعمل لهذا الله تعالى في هذا الخبر ورد به في الخلاف قال إن الإجماع لم يثبت على الخبر
وكتبه يعني الشيخ ذلك وأكثر كونه مشتملا على الكراهية دون التحريم وقد سئل عن هذا المذكور
بذكره أصلا وذكر في مسنده في إصافي كيف الصلاة فوق الكعبة قولين للشيخ أحدهما ما في نهجنا و
الخلاف من أنه يصل إليه من غير ما سئلها إلى بيت المقدس بالإيماء وإيماءنا ما في المبسوط من جواز
تمامه في أي يدريد شيئا منه ما جعل عنه من نسخ على الإجماع ونحوه عندنا السلام على الصلوات
باعتبارها في الثاني على وجه الترتيب واجاز عن الإجماع من منوع فيها خصوصاً ما ذكره في
وهو الخبر بأنه صنفه كونه شاملاً على كل من كان على الأمر بالصيام والركوع والتجويد واستقبال الكعبة
وورد في دليلين في الخلاف واجاز عن الثاني بخبرنا ذكره في مبسوط الأول على ما في النسخ الموجودة
عندي ولعل لوضوح الجواب عنه على طريقة في نظائر مع أنه لو كان محضاً بغيره بغير الإجماع
وأعلمنا سئل كان تركه لغوياً بطل وجهه المحمدي لا يجب استكمال الأمر ليس كذلك في
ممن تركه ذكره في مسنده في الخبر جوابه خاصة وذكر في مسنده في إصافي أن الذي تخاره
جواز الصلاة في السجدة لاستمرار الأحاديث الدالة على عمل أكثر الأصحاب بها ثم قال وادعى الشيخ
في المبسوط الإجماع على جواز الصلاة في السجدة الحواصل فذا بدل على جواز ذلك عند
أكثر الأصحاب هذا خبر عن إجماعنا على الإجماع المنقول حيث يكون خبر من جهة الكاشف لا
المكشوف وقد استشهد به على كون الجواز مذهب الأكثر أما روى الإجماع في عمل خلاف على
ذلك فهو أحد الوجوه التي ذكرها الشهيد والجميع من مآلها القول المنقول الذي هو
أيضاً معلوم كما يظهر من قول كلاً من يعلم أن الموجود في المبسوط المنقول إنما هو في خلاف
الجواز مع أنه نفسه خالف ذلك في بعض كتبه فذكر في إله العالم دعوى الإجماع لا تخالف الشيخ
فيها بناء على أن حجة باعتماد الكاشف وقد خالفه فقهاء في كونه خاتماً وانع في المنكر
وهو معرض فيه ولا في الشك وفيه الإجماعات المنقولة في المسئلة أصلاً وهذا كلاً من القول
على ما قلنا وقال في مسنده أيضاً الجواز الصلاة في حجر الغنوس بوجه الإجماع في الثالث عليه
فقوى عليها ثم استدل على ذلك بموقعه ومزيله خاصية في إجماعه عن الفتح بازسالم
ثم قال وأيضاً هذا مستند من عمل الأصحاب أن كثيراً من خطبائنا ادعوا الإجماع فصاروا يستدلون

وكتبه
في إصافي

في إصافي
في إصافي
في إصافي
في إصافي

باطل واجاب عنه في المختلف بعد ذكر ادلة السقوط بان ادلة المذكور انما تخرج من قولهم
 عن الاجماع واخطرت فواء في سائر كتبه السقوط بخلاف في الاثر وذكر في المتن ايضا
 اختلاف اصحاب في عدد ركعات الجمعة وتخله واخبار موفية في جملة من كتبه السقوط في المتن
 الا ان ادلة كتبه في الركعة الاولى وذكر في المتن معنوي ابن ذريرس الاجماع على الاخذ بكتبة
 الصائغ ولم يفتد به وفي المختلف دعوى الشيخ الاجماع على السقوط وورد به ان لم يثبت لم
 ينكر شيئا منها في التذكرة وذكر في المتن ايضا ان السقوط لو عدل الى نية الانعام امكن ان يقال
 انه لا يضيغ ذلك وذكر دليله ثم فصل عن الشيخ انه قال في الحاشية بضم ذلك ودعوى فيه الاجماع و
 اقتصار على ذلك لانه ذكرنا مقتضى لبيان الاول وذكر في التذكرة قول الشيخ وان قيل
 بالاجماع والاخبار وغيرهما ونعرض لادلة المتولين وسكت عن الاجماع وبطله منه السبل الى
 القول بالبحار واخبار الفوائد والقرينة وذكر ايضا في المتن اختلاف الاصحاب في من يشاء
 بعد دخول الوقت ومضى مقدار الصلوة واخباره موفية في كثير من كتبه وهو قول الغمام
 حكى عن ابن ذريرس انه احتج على وجوب القضاء والاجماع وورد به ان دعوى في سورة الحاشية
 هناك وهو اعرف به ولم يذكر في المختلف خلاص مع تطويل الكلام في المسئلة ولا في التذكرة
 وغيرهما وذكر ايضا في المتن كتاب التذكرة اختلاف الاصحاب فيما يجب في النصاب الخامس
 الاربع هو الخمس والعشرون فحكي عن لامة اذ بين خمس شيئا وعن الغمام انه يجب ثنت
 خاص وان يكون فان تعدد خمس شيئا واختاروا الاول وذكر ان دليل عليه من كلام
 وغيرهما وورد بغيره دليل الحاشية تكلم فيه وفي توجيهها الى ان قال ما جملة هذا خبرنا
 فيعارض ما تقدم من الاحاديث لخصاح المقصد بعل الاصحاب ثم قال قال المرتضى
 الاجماع الا ما بينه تقدم من مخالف ما خرصه وذكر في كلامه وتوجيه الخبر هذا لا يقتضي
 عماد على الاجماع المنقول والاحتجاج به مع انه قد سئل جماعة قبل المرتضى ايضا على ما هو
 المشهور ومنهم الشيخ في الحاشية ولم يتعرض له وجه هو في المختلف بانه مذموم الشخص
 والصدوق في الحديث والجلية والفاضل في غلثا شيئا الا الغمامي الاستسكان ثم ذكر كلام
 المرتضى توجيه من غير بعض الاحاديث على نحو الاجماع ولا على توجيهه لانه قد قيل الاجماع
 ولم يذكر شيئا منها في التذكرة وعن الحاشية قول الغمامي ان الجماعة من محققوا الاصحاب لا يرتضون
 غيره ولم يعرض للاجماع ان صادقا ومقتضى المرتضى على قول الاستسكان اذ عني كونه منسوبا

عند مقتضى المتن

جواب عن المتن

في المتن

في المتن

عند ذلك

بالاجماع والمخبر به فليظهر اني كلما هم من اضطرابات الاختلاف في امر الاجماع والخلاف
 ذكر في المسئلة في الاما لا محاطة غلب العذلة في استحقاقه بولفقه واحدا وهو العدم وما
 ظاهر الجند وبين المنفرد والديلي على حكمي المرضي الشيخ عشتا ودعو المرضي انما منع
 على ذلك ورده باننا لا نقول الاجماع مع وجود الخلاف وما تقدم منع ذلك عن الحق بصا
 ادعاء جماعة اخرى له ظاهر لم يترضوا لعلنا لذلك ولم يكره في المختلف التكرار للاجماع
 بالاجماع فضلا عن الاستدلال بالاحتياط وغارضه بالعمل العوتما او وجهه في منع من
 جهة السند والدلالة والاضمار مع ان الاجماع انما لا يقول على تقدير حتمها اخبارا غالية
 الاسانيد قد رافعا اساطين الاقطاب بلا واسطه على الامام فهي ولي الذكر والاختلاف
 الاضمار ولا يصحها الاصل بالمعومات بالايجاب ذكر ايضا في المسئلة ايضا عند الفقه
 الموجبة كونه المقصود ونقل عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في
 زكوة الزينة ورده باننا لا نقول ذلك ولم يترضوا في المختلف والتكرار الا ان نقل عن الامام
 انه من مذهب عشتا واما وجه الشيخ في جميع كتبه في مسائل الخلاف وقال ان الصحيح ما
 وافق اختيارنا وقدمه عن الحق منع الحكم بوجه من اوجهه فادعاء في ظاهر كلامه في
 المنهي ايضا في كتاب المحسن بولي للشيخ في غلب التصانيف العاد انما هو في المختلف
 والاختلاف لان شاذ والقواعد والنصوص اعتبارا وحكي عن ابن ابي عمير عن ابي جعفر عليه
 السلام بالاجماع ورده فيه بان دعوى الاجماع في صورة الخلاف ظاهرة بالطلان ورده في المختلف
 ايضا بالنسبة الى كيف يدعى موضع الخلاف من مثل انما بوجه الشيخ والى الاتصال بخبره
 قلت ومن الجبانه دعوى الاجماع ونفي الخلاف ايضا ولم يذكر في المسئلة في التكرار فضلا
 يظهر منها الوقت في الحكم لكمة لغير الاجماع طعا كما صرح به ذكر في المسئلة ايضا فانما هو
 اضحابا في المذهبين القوي والضعف مؤنة الامام بظاهر الآية ونصر جملته من الاخبار وقال
 بعد ذكره فانه لا يوجب دعوى الاجماع على ذلك هذا لا يقتضي احتجاج به القول عليه ولو
 يذكر في المختلف التكرار فضلا عن الحكم للمذهب في الثاني على ما منع منه نفسه حكى
 في الاول الخلاف في غير ابن الجند وغيره وقال ايضا في المسئلة كتاب الصوم والشيخ في
 الخلاف اجاز اضحابا في مضان خاصته ان يقدمه فينه عليه يوم او ايام ثم اورد كلامه في
 سائر كتبه وضمنه مستند الاول ولم يضا بنسبة الى اضحابا في المسئلة ولا في المختلف

هذا هو الوجه في الاجماع والخلاف

هذا هو الوجه في الاجماع والخلاف

هذا هو الوجه في الاجماع والخلاف

هذا هو الوجه في الاجماع والخلاف

هذا هو الوجه في الاجماع والخلاف

وذكر في انتهى بعد خلاف الرضا مع الشيخ في حكم الكذب على الله وعلى سوله وعلى الامنة
 وذكر في الشيخين من الاحاديث قال ونحوه ايضا بالاجماع ثم ذكر في حاجة الاخرين الاصل المتكبر
 في الاحاد من جهة السند غير وفي الاجماع بانه ممنوع مع وجود الخلاف ثم اجاب عن القدر
 الى احاد من الاحاد وحكم بذلك من جهة الشيخين لذلك ولا احتياط لاجماع ولم يذكر في الخلاف
 والسند كونه غيرهما واختار فيها من جهة الشيخين فانما وجد ذلك في المنهي ايضا من جهة
 الرضا في التام في عدم وجوب القضاء والكفاية من ذلك للاصل ولم يتعرض للاجماع ايضا
 وتقدم ما يتعلق بذلك عند لزاد كلام ابن دوسر كلامه في معنى في نسخة ذكر في السند
 في حكم وطى الغلام مع عدم الامران به وجوب لظن لانه يوجب فعله فوجب مثل القبول
 ايضا وقال ايضا في موضع اخر انه يوجب الكفاية واستدل عليه بوجهه قال وادعى
 الاجماع على ذلك وادعى الرضا جاع الامانة على وجوب الفعل على الفاعل والمفعول يجب
 القول بفعل العموم وبلزومه وانظاره من فعل الكفاية ولا يصح على الامانة في طريقته في
 الاستدلال ولا يتبع عند تكثيره في نفسه ان هذا لا يفتي في اعتماد على الاجماع في القول
 بنفسه قد ذكر في الخلاف للاجماع الذي في ذلك الشيخ في خلاف على وجوب القضاء والكفاية
 ما ثبت ولم يخف به بل اجاب الله الاستدلال عليه كتاب الطهارة بوجوه منها الاجماع الذي
 الذي في ذلك وهو نفسه لم يخف بالاجماع في القول عليه ضالما لم يذكر في السند كونه من الامانة
 المنقول في السند واستدل به فيما مضى في كتاب الطهارة وقد تقدم ما يتعلق بذلك
 وذكر في السند في حكم الكفاية لا يوجب الجماع في شدة ضمانه عن اثنان ويذكر في السند
 المذكور في في علمنا قال وهذا الزيادة ان كانت صفة السند لا ان كان
 الاجماع على ما هو مع ظهور العمل بها ونسب الفتوى الى الامانة على العمل بها او في
 ذلك لم يثبت ما اذا ثبت ان ذلك انما ثبت بفعل اثنان منهم ان استدل في السند
 في السند قد تقدم في ذلك عن خصوصية المعية بقا عدم دلاله على صحة الاجماع في السند
 غير الواحدا بل بما دل على عدمها ثم يقال ان حكم الشائكة كما ذكر في قوله والله
 قال تمامه في الباقي في كفاية وفيه من هو انما يخاصة الشائكة كفاية للاجماع في عمود
 في تمامه والطافة في زادة بذلك الاجماع في القول في السند في قوله ما اذا دل
 تعدد العمل في خلافه والناظر في ذلك ما يوجب على القول في قوله خلافه في السند

على ان لا يفتي في كفاية
 وعلى ان لا يفتي في كفاية

على ان لا يفتي في كفاية
 على ان لا يفتي في كفاية

على ان لا يفتي في كفاية
 على ان لا يفتي في كفاية

الحامى هو شهدا ايضا لما ذكرنا عند غنى في الشئ موضع اخر الحكم بوجوب كتمانين على
 الزوج الى الشيخ واكثر علما انا وذكر الزاوية والى بسد هاهنا نفد ونفى في هذا الى الشئ من
 فيه ما يندى ايضا لما يقينا وورد في الشئ ايضا اخبار مختلفة في حكم المايسة الاملاء و
 حكمي احدها عن الشيخ انه قال لما اذا دارخالف لقينا ما ايضا كما تهم استظهره ثم
 الراوى من مضمونه وذكر ذلك في المختلف ايضا وهذا لا يقتضي حجة الاجماع المتقوى
 عنه ولا يستعمل ما في التنازع بين من يتركا موقفا و قد ادعى نفسه جاع كما من يحفظ
 عند العلم على اهمية التفتيل الذي التهمة وهذه ما يندى لما ذكرنا وذكر في الاعتكاف حكم
 المعتكف واخرج من الجدل ضرورة اخلالات الصحاح ان الحرم عليه هو المنة والوقوف
 تحت الظلال والجلوس تحته واستقرب هو الاضمار في المنع على الجلوس تحت سقف او
 غيره لبعض الاخبار ثم استشكل في المنة تحت الظلال وحكم عن المنع انه منع منه استدلال
 عليه بالاجماع والاحتياط ولم يقرض لقبوله وكذا في ظاهره كانه في بعض المختلف
 الا انه قصص على تحريم الجلوس تحت السقف وحكمه من الحامى المنيذ والشيخ في المبسو وليد
 والحلج ولم ينعض الاجماع اضلا ذكره في التذكرة وقال ان المنع حتى يعل الخافين المنيذ
 هو به وقد اخار فيها في القواعد والارشاد والبتة حرمة المنة ايضا ولم يبين مسند
 واقصر في التبرير على نسبة الحكم الى الشيخ والمختلف مناخر من سائر كنية واكثرها فالرجوع
 اليه لمعه فواء الى ان كان منشا مواضع للشيخ والمضى بعض من اخر عنه ما كان
 اذ ليس هو القياس على الحرم بناء على حرمة المنة عليه سائر تحت الظلال وحسن الظن ايضا
 في مثل هذا الحكم التوفيقي الذي لا يفتيان يصدر عنهم لا عن نص لاينا فيه فضلا
 على الجلوس كابر من هه وان ادعى الاجماع عليه الله يعلم وذكر في الشئ ايضا في كتاب الحج
 اختلاف الاصحاب اشراط التجمع الى كفاية اخثار هوية في سائر كنية لعدم وحكم فيه
 على الشيخ انه اتجه على الاشراط بالاجماع ورويه بالمنع في صورة الخلاف ذكره ذلك فيكون
 مع انه قبل الاشراط عن التحقيق والحلج القاطع الطوبى وظاهر الصدوق وورد قول ابن
 ادريس ان هذا من مبالغة احد من اصحابنا سوا الشيخ في النهاية والجل ورجع عنه فقال
 قال هذا يندى على عدم تطلقه لا قول القم فان الشيخ اتفه في الخلاف ايضا فقال الاجماع
 عليه هو اعرف منه الرضى فله عن كثير من اصحابنا قلت هو لا غير الشيخ وانباعه فقدم

روى الشيخ في كتاب الحج
 في باب من سافر في
 الحج والعمرة

اشراط التجمع الى كفاية
 في باب من سافر في
 الحج والعمرة

وجوابه انه ممنوع خصوصاً مع وجود الخلاف على ان يخلف ادعى اجماع الطائفة على جواز
 القدر فكيف يصحح دعوى الاجماع على خلافه والشيخ اعز من مواضع الخلاف والوفاء و
 اخذ في المختلف من هذا الشيخ وقال انه المشهور بين الاصطلاحات الختلفة عليه الاخذ بالاجماع
 بالاجماع مع انه حكاه الشيخ وابن مفرغ وغيرهما واجاب عن احتجاج ابن ذرير بالمنع من كونه
 الاجماع قال كيف يدعى لك ذلك والخلاف ظاهر الشيخ قد استدلل بالاجماع على تنويعه فقد
 عن المحقق ايضا سمع ذلك وقال في المتن ايضاً روي عنهما ان من ينفذ من انفي الاضاح
 فانه يوانع اصحابه يوماً بقلد وانه فيه ويشعرو ويحبب هو ما يجتنب المحرم فاذا كان يوم
 واقعهم على غير واحد جازي ايحرم منه ثم ذكر احتجاج الشيخ عليه بالاجماع والاساس والاختيار و
 اقتصر على ذلك وذكر في موضع اخر منه جملة من الاخبار وقال لغار وزيات كثيرة فالاولى اليك
 عليه يستدل بالاجماع وذكر في التذكرة قول الشيخ وبعض الاخبار والادلة عليه خلاف ابن
 ادريل ثم منع واقصر على ذلك وحكي في المختلف قول الشيخ من تعرض لجماعه ايضاً ونفاي ابن
 ادريل انه ممنوع في ذلك واذا كان مستند الاخبار لا يثبت اليها وانه لا دليل عليه في كتاب
 ولا مستند قطعية ولا اجماع وانما يورده الشيخ في النهاية ايراد الا اعتمادكم هو طهية في كثير من
 المواضع ولم يوردها في كتابهم وخطاه العلامة في بعض ما ذكره قال الشيخ اورد في غير النسخ
 وقال الصدوق والفاضل ثم ذكر جملة من الاخبار والادلة عليه قال هذه الاخبار منطوقة ومكونة
 جميعاً لتستدل بها اكثر العلماء فكيف يحصل لك شاذ من غير دليل هل هذا الاجماع منه فهو
 الا انه لا يورده احكام الشيخ ولم يخطئه في نكاهه للاجماع وذكر في المتن ايضاً في قوله الرتبة
 ايام التشريق وتبين للشيخ في ان مبداه من طلوع الشمس والزوال اخيراً هو الاول وغرر في
 الاكثر وذكر احتجاج الشيخ في خلافه على الثاني بالاجماع وزد به انه لا يتحقق في صورة الخلاف
 وقال نعم للاجماع دل على جواز الرتبة بعد الزوال لاعلى المنع قبله وهو المذهب عندنا و
 المختلف بان للاجماع مدلل على جواز قوله وقال ايضا ان قوله في الخلاف شاذ لم يعمل به احد
 من علمائنا حتى ان الشيخ وان في خطابه فيكون لك اجماعاً انما الخلاف في وقوعه قبل الوفاة
 حصل للاجماع وان وقع بعد لم يقدر به الا غلبت بخلاف من يخالف للاجماع وهو مذهب عن
 ظاهر التمسد وقين على عدم جواز الرتبة بعد الزوال هذا بيان كلامه في المتن امضه الشيخ
 على كونه لا اثر في القول الاخر للشيخ من دون ذكر جملة الاخبار غير واحد الاول ومما

حكمه انفاذ الشيخ
 من اوراقه

حكمه انفاذ الشيخ
 من اوراقه

يقول الشيخ صاحب الجواهر والفقيه مدعيتين عليه جماع الطائفة ودعى لأول أصابعاً للشيخ
وغيره أنه لا خلاف في إخراج قوله في الزوال بخلافه وقبله وعلى بعضهم هذا القول على ما
الاصباح أيضاً فليست مائة كما أنهم من لا اختلاف في نقل الإجماع والحدود وذكر في المتن
قول الشيخ في جواز الجملة للتحريم خيراً والشيخ كما هو خبره المفيد وابن دريس الجواز كما هو خبر
الصدوق وعلى هذا أيضاً أنه قال في الخلاف الكفرية واجمع على التحريم بالأصل والخبر وعلى
الكراهية بجماع الفقه وأما العلامة على ذلك وهذا لا يقتضي القول على الإجماع سواء كان
على الكراهية بالغة الاختصاص والاعتناء كما هو الصانع لم يذكر في تحصيل ذلك ذكره وخارفي
الأول الأول وغيره إلى الأكثر المبيد والشيخ في حديثه المرفوع الذي يروي الحلبي والقاضي
الحلي وظاهر الصدوق والاسكافي نقل الكراهية عن أحد عوالم الشيخ عن الطوسي في نقل
الأقوال في المذكور على نحو ما في المتن من دليل الجواز في ضرورة الاحتجاج بما لا خلاف
واختلفت مذاهب في سائر كتب في كراهية التحريم لا إجماع على المنع وعلى المتن أيضاً
عن الشيخ دعوى الإجماع على عدم وجوب الجواز في مثل التسع مع الأربعة وفي مثل التسع
والسبع وطلبوا كذا التحريم والغريب العرب الخلاء لكلاهما الذي يروى عن جوف
الوجه المأكول لم يثبت في هذه الأجزاء ما يبرهن أنه في الحقيقة لا كراهية جملتها
هذه الإجماعات ولم يستدل في مقامها إلا بما يروى في المتن المذكور للإجماع في
ما ذكره ذكر في موضعين من المتن أيضاً أحاديث الإجماع عن غيره من الحديث والحرور
اختصاصه ببعض أحاديث الأحاديث والأول في سائر كتب غيره في الحديث على الشيخ في
الاشهور والأكثر وعلى موضعين من حيث هو الشيخ على الثاني بالإخبار وفي آخرها على ما
وجوب كراهية فيما عدا ذلك مما لا إجماع في ذلك بالتحقيق ولا بد من اختلاف المذكور في
في الأول قولاً للشيخ في حكم القول الأول عن الحديث والظاهر المبيد المرفوع في
والدليل في الجواز لا يسكن في جعله في الثاني هو المشهور في المتن أيضاً
الشيخ بالإجماع على أنه إذا خرج الحديث من حرمة كراهية هذا القول وعلى أنه إذا خرج
غيره بعد الحجج والفتن ثم غاب عن بعض المعتبرين في خبره كما هو واقع على ذلك وهذا لا يقتضي
التحويل على الإجماع كما هو ظاهر من يذكر في المتن المذكور وأما في الثاني الخبر في ذلك وذكر
المتن أيضاً في حكم من جامع مثل كما يطوئ لنساجم الشيخ في التخصيص بين جواز التحريم

ما في المتن من الإجماع
حكم الجواهر في المتن

ما في المتن من الإجماع
حكم الجواهر في المتن

ما في المتن من الإجماع
حكم الجواهر في المتن

ما في المتن من الإجماع
حكم الجواهر في المتن

عدمه واخاروه وفيه في حمله من كتب التفصيل بين الخمسة اشواط وما دونها للصحيح اثار بعضها
 مذهب الصحيح ثم قال فيه ما ابن دريس فانه اعتبر مجازة النصف في صحة الطوائف البقاء عليه لا
 سقوط الكهانة قال قال الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طوائف النساء فان الكهانة تجب
 عليه وهو متحقق بما اطلعت دون التبعة لا شوط قال ولا قبول على هذا الكلام مع ورود
 الحديث الصحيح موافق على الانتخاب عليه ذكر في مختلف ما جاء لم يبعد به من كره في التكرار
 اصلا وقال في العزيز ابن دريس خطأ ما ذكر في التمهيد ايضا فاما في الشيخ ان من جسد
 في فساد الحج فلم يجد عليه قوة والافصح شيئا والافصح لبدته واهم ومنها طاعما ما يشهد
 به ولا اصنام عن كل مذهب او حكمية قال وفي خطابنا سر قال هو مخير بينهما ثم استدل على
 قوله بالاجماع الفرة واخبرهم ثم ذكر العلامة خلافا للصنف وحيث جعل المراتب ثلثة والاثنا
 صوم ثمانية عشر يوما ثم استدل هو على الترتيب بغير الاجماع من اوجوه الاعتناء وصنع
 نحو ذلك في التذكرة وهذا لا يقتضيه الا على ما عليه كما هو ظاهر وقد وقع الكلام في المستلزمة
 مواضع لا يسها المقام وذكر ايضا في مرتبة النيابة في الحج تفصيل الشيخين في حكم المظالم
 عن ابن كلاب وغيره ووردوا في ذلك ثم قال اتا ابن دريس فانه منع من الميتة على الخائف
 مطم واذا على الاجماع واوردوا الرواية في ذلك الشدة وذهب ما هو صحيح لا يقتضيه الاجماع
 هنا ولا يظهر في النع باكر من هذه الرواية فان كانت شاذة فلا تستدناء والشيخ في منه
 ممنوعان ويستحق الجواز اعلا بالاصل ان كانت معمولا بها فكيف سلم احد احكامه لذي الشك
 الرواية عليه ما دون الاخر وهل هذا الا تفكهم بعض ائمتهم من عدم الاحتجاج بذلك ولم يذكر هذا
 الاجماع في المختلف التذكرة وانما حكمه في الاول الحكم بشذوذ الرواية واضطربت نحو
 في كتبه وبنما قوى منع النيابة عن صاحب مطلقا والجواز عن غيره كذلك وفصل في
 جملتها كما لا يخفى ذكر في التمهيد ايضا الاختلاف في اصحابه انه يجب الاستيثار في الحج
 عن البلد مع الامكان والبقا واخاروه لثاني فيمكن على ابن دريس انه اخار الاول و
 الحج بتواتر اخبارنا عليه خطأ ما نالم نقف على رواية لا مصحبا في لك فضا لا عن الروايات
 المتواترة سوى صحيح ذكرها وحكم بضعف دلالتها وقال في المختلف فضا لا نقول باطلا فانما
 نقف في ذلك على خبر واحد فكيف على تواتر وقد تبين في لك المحقق في المنع حيث قد على
 ابن دريس بان دعوى تواتر الاخبار غلط فانما نقف بذلك على خبر شاذ فكيف نسوق التواتر

كتاب في بيان
 حكم الحج والعمرة
 في كل سنة

كتاب في بيان
 حكم الحج والعمرة
 في كل سنة

كتاب في بيان
 حكم الحج والعمرة
 في كل سنة

ولم يستدل بالعلمية التي في الشدة كونه وغير هادوم ذكر اضلال واختار فيها ما في المتن ايضا الا
والعوامات ولا يخفى ان دعوى التواتر اولها القول بان دعوى الاجماع كالشروط اليه شاذة
الاولى بعدم الثبوت يقتضي هذا الدعوى مثله ايضا وهو ظاهر وقد حكى ابن مفر عن الاجماع عونا
اختاره العلم ولم يقرر فيه مع انه من نوع الحجج في مقامه على تقدير حجية قاله المتن ايضا
في كتاب الجار وما يبول ما يبول كل خدانة طامع يجوز بيعه قال السيد القوي ودعوى الاجماع
قال الشيخ في النهاية المنع من الاول كلها الاول الا باغراضه الاستغناء بهذا يقتضي التوقف
بالجواز فضلا عن المتوكل فيه على فعل الاجماع في موضع الخلاف وقد ذكر القولين بلا ترجيح في
الخبر ايضا من دون تعرض للاجماع واستدراك في القواعد قول الشيخ وعلى المنع بالاستصحاب
وهو لا يعارض الاجماع على تقدير حجيته وذكر في المحل خلاف الاضاحات هناك لا يكره
المرضى لا حاجة اليها حكى قوله عن ابن ابي ذر عن ابي جعفر في منع عن البيع عن عبيد
الذي يليه ايضا واستدراك في الجواز لا تسلك العوامة لا للاجماع وهذا كله يشهد بما قلناه
ذكر في المتن في ايضا قول الشيخ يجوز اكل ما رزق من ثمرة وحكي عن ابن ابي ذر عن ابي جعفر في ذلك
ايضا وقال لا اخبار فيه من رزقه ولا جماع معتد به عليه لا بد من خبره او خلافه
يعرفنا منه ونسب الى الحق مع غيره ثم ذكر في موضع خلاف من لا حاد وترد في الجماع مع العلم
بما لك واختار المنع مع العلم في الزرع مطلقا وهذا اذا استتب ولا بد من كوننا
مثل ابن ابي ذر في موضع قد اختلف في توجيه الخلاف في له معروف في دعوى البيع في الزرع
على الجواز ايضا مع انه اولى بالصحة وذكر من مناجاة الخلفاء اجماع ابن ابي ذر عن حادثة ومن يعلم
كلامه استدراك هو المنع ولم يذكر قائله من سبق واخبر الجواز الاختار حادثة ولم يذكر
الاجماع اضلالا وهذا يدل على كونه عدم ممكن من جهة مقتضى يحتاج الى التور في ذكره
كاتب الاطعمة منه جماع الشيخ خاصة في ضمنه يقال كلامه في كونه من جهة مقتضى
ووضعت حكمه انه لم يذكر في البيع مكان ينفق له الضمان على الاجناس مع التواتر المتوكل
والاخبار عديدة وعدم وجدان غائبا كما يظهر من كلامه قد اختلف في لا رضاء المنع وما
في مناجاة القواعد قبل جاز الا لا يكون لاحد والمنع المحل وقاية كمال الطمينة ورواها
ما يترتب له انسان من الشجر والزرع في القل اذ لم يفسد ولا يفسد ولا يباح منه شيئا
في مناجاة الخبر كلام السيد في جواز الاكل فيه في الخفاء قال في الزرع والقول كذا في

الاجماع لا يكره
في البيع عن عبيد

جواز الاكل في
الزرع

فيها ولم يقطر رأسه ماؤها فلا يفيض ماؤها ودعى على ذلك الإجماع ثم انكر العلامة عليه ذلك فيما
 للحق كما سبق في التذكرة الى أكثر علما لما انه يحبس الاعتقال وذكره ايضا اختلافا
 الأصحاب في إزالة النقاسة بالمضاف فعزى المنع الى الأكثر والى المشهور والجواز الى المقتضى من
 عنه لا يحتاج على ذلك بالإجماع وورد بانه لو قيل انه على خلاف دعواه لمكان ريد به إجماع
 به إجماع أكثر لقوله فلم يوافقه على ما ذهب اليه من حمل الينا خلافا لم يستمكنه لم يفت على كتاب
 مسائل الخلاف للمفيد فقد نقل عنه الحق في المقابلة لصريات القول بالجواز ايضا مع دعاء
 انه مروي عن الأئمة عاينهم السلام في المصريات ونقداهم عن الحق فيها ما يقال بذلك وذكر في
 المختلف ايضا الخلاف الأصحاب في جواز الامتناع في الاستنجاء على نادون ثلثة اجامع
 السقاء واخاره هو الجواز وحكي عن ابن زدریس المنع من ذلك لان صاحبنا خير من الماء لانه
 اجاز فلا يحزى الاقل واجاب عن سبأه بتأعلى الغالب من الازالة اما حصل بالثلاثة
 فرض حصولها بالافلا منع الوجوب قولنا الاجماع فيمنع على دعوى الإجماع والقطع من قار
 الأصحاب فينبغي الاعتماد عليه على تقدير رجحانه وقد اقر ابن زدریس في جملة من كتب ذلك
 بل غيره وجمع عندي المختلف وظاهر من زهره دعوى الإجماع على استحباب اكمال المدة عند
 وجوبه فكان قليلا ان يحجب به فانه فطنا انوى ما يستدل به وكان ينبغي ان لا يحال الله في شأ
 كنبه على تقدير رجحانه وذكر في المختلف ايضا الخلاف الأصحاب في وجوب البدل غسل الاصل في
 الوضوء واخاره هو الوجوب نقل عن المقتضى لاستصحاب قال انه اخرج على الجمهور حتى جاز
 الابتداء من طرف الاصابع بوجه احدها الإجماع واجاب عنه ما لا يدل على نطوئية
 هو استحباب الابتداء من المرفق بل يدل على التحاق السننك بينه وبين الوجوب طاهر
 دعواه الإجماع ايضا على ذلك رد على منكره بالكلية وهذا لا يمكن منه فذكر بعضهم
 البتة ان وغيره دعوى الإجماع على الوجوب قد صرح به ابن هرايسا فكان ينبغي ذكره وكذا
 في المختلف ايضا خلافا للمنع وابن زدریس فيمنع بوجهنا وصل الطهر ثم يوصا بالاحد وصل
 المصير ثم ذكر ان اخل بعضنا من احكام الطهارة من قال لا تنج باغاد بها معا محبا بانه لا ينج
 الصلوة باجماع من الاولين دفع الحديث واستنباحه بصلوة الطهارة ولم يحصل الوضوء
 الثاني فلا تنجح به الصلوة قال العلامة وهو لا يجوز عندك ما قد مننا من صفة التبريد
 العجز لا يمنع فينبط واخاره ما ظاهرا في صفة التبريد ثم ذكر هذا الفرع الذي لا ينبغي عليه

ازالة النقاسات

حكماء في التفتيش في الاستنجاء

في غسل المني في الوضوء

في غرضه

في غسل المني في الوضوء

فاختار على ما ذكره سابقا العمل بالإجماع المنقول ولذا لم يستدل به هنا ولا بما سبق في حكم الخلاف
 في المسألة كما هو مقرر في قدر ذكره في المتن في وجبه وهو كون الشك بعد الاضطر فلا
 يلتزم فيه وقوى ذلك قلت فلا يبيح إعادة شئ من الصلواتين وما زمة لتردد ايضا وما اخر
 صراحة ذكر بعد استطرادية الرغ او الاستباحة وفيه الوجه والالتفات لوجود الطهارة وما
 فبقية ان كان محدثا او قوضا احيانا الشك في الحائض ثم علم وموقعه وغسل بعد في الغسل
 الاولى وغسلها في الثانية في الاجزاء وجها ولم يرجح شيئا فيلزمه التردد في إعادة الغسل
 ايضا وكذا في وجوبية الرغ او الاستباحة مطلقا مع وجود الاجماع المنقول مقتضى ذلك
 بلا معارض قد ترد في ذلك في الجوزوا لادسا ووجهها انما استشكل في الاول بها واجد
 الوضوء باثنتين كونه محدثا وكذا بما مضى من جهة ما ذكره من جهة كون الشك بعد الاضطر
 وقال في الثاني لوجوده باثم ذكر بعد الصلوة اخلال به ومنه ما جعلت يجب إعادة
 الطهارة الامع تدبيرا الطهارة فيكون يمكن بالاعادة لا بشرطية الوجه لانية الرغ او الاستباحة
 وهذا كله يشهد بما قلنا مع وضوحه قال في المختلف ايضا المشهور ان غسل الاضطر مسح
 اخذوا الشك حتى ان المفيد قال غسل الاضطر المحج ايضا والاختلاف فكذلك غسل الاضطر
 ثم ذكر اختلاف الاصطلاح ذلك فالتبني الرغوى الى كونهما انسب عليه الامر عند وجوب
 ثم اخذوا الاول ما استدلل عليه بالاضطر والجمع ان الشيخ نقل عدم الاختلاف في المبدأ
 واتبع الاجماع عليه ايضا كما ينهض فلم ينجح بذلك في المختلف ولا في غيره مع انه هنا اتوى الى
 على تقدير رجحانه ذكر في المختلف ايضا اموالا للاضطر في حكم وضوء الميت لوجوب الاستحباب
 وفيه ما اخذوا حوافه في جملة من كتبه الثاني للاضطر مع انه حكى عن الشيخ في المبسوط انه
 وقد ردوا وضوء الميت قبل غسله فمن علمه كان جائزا اخر على الطائفة على ترك العمل بذلك
 لان غسل الميت كغسل الحيابة ولا يوضو في غسل الحيابة وحكى عن ابن ذرير انه قال قد رد
 انه وضوء وضوء الصلوة وهو شاذ لا يصح خلافا وقال قال اذا كان الشيخ قال في المذحون
 عمل الطائفة على ترك العمل بذلك بخلاف الرواية لان العمل بها يكون مخالفا لما شاعره وحكى
 كلام المبسوط في شئها ايضا ولم يعتقد انه قال الشيخ في الخلاف غسل الميت كغسل الحيابة
 ليس فيه وضوء وفي اصطحابنا من قال بسخف فيه الوضوء فله ثم قال لبلنا على الفرة على ما قلنا
 قال ومن قال ان اصطحابا بوضوءه عول على اخبار مروي في هذا الباب يقتضي لزوم العمل

في المسألة كما هو مقرر في قدر ذكره في المتن في وجبه وهو كون الشك بعد الاضطر فلا يلتزم فيه وقوى ذلك قلت فلا يبيح إعادة شئ من الصلواتين وما زمة لتردد ايضا وما اخر صراحة ذكر بعد استطرادية الرغ او الاستباحة وفيه الوجه والالتفات لوجود الطهارة وما فبقية ان كان محدثا او قوضا احيانا الشك في الحائض ثم علم وموقعه وغسل بعد في الغسل الاولى وغسلها في الثانية في الاجزاء وجها ولم يرجح شيئا فيلزمه التردد في إعادة الغسل ايضا وكذا في وجوبية الرغ او الاستباحة مطلقا مع وجود الاجماع المنقول مقتضى ذلك بلا معارض قد ترد في ذلك في الجوزوا لادسا ووجهها انما استشكل في الاول بها واجد الوضوء باثنتين كونه محدثا وكذا بما مضى من جهة ما ذكره من جهة كون الشك بعد الاضطر وقال في الثاني لوجوده باثم ذكر بعد الصلوة اخلال به ومنه ما جعلت يجب إعادة الطهارة الامع تدبيرا الطهارة فيكون يمكن بالاعادة لا بشرطية الوجه لانية الرغ او الاستباحة وهذا كله يشهد بما قلنا مع وضوحه قال في المختلف ايضا المشهور ان غسل الاضطر مسح اخذوا الشك حتى ان المفيد قال غسل الاضطر المحج ايضا والاختلاف فكذلك غسل الاضطر ثم ذكر اختلاف الاصطلاح ذلك فالتبني الرغوى الى كونهما انسب عليه الامر عند وجوب ثم اخذوا الاول ما استدلل عليه بالاضطر والجمع ان الشيخ نقل عدم الاختلاف في المبدأ واتبع الاجماع عليه ايضا كما ينهض فلم ينجح بذلك في المختلف ولا في غيره مع انه هنا اتوى الى على تقدير رجحانه ذكر في المختلف ايضا اموالا للاضطر في حكم وضوء الميت لوجوب الاستحباب وفيه ما اخذوا حوافه في جملة من كتبه الثاني للاضطر مع انه حكى عن الشيخ في المبسوط انه وقد ردوا وضوء الميت قبل غسله فمن علمه كان جائزا اخر على الطائفة على ترك العمل بذلك لان غسل الميت كغسل الحيابة ولا يوضو في غسل الحيابة وحكى عن ابن ذرير انه قال قد رد انه وضوء وضوء الصلوة وهو شاذ لا يصح خلافا وقال قال اذا كان الشيخ قال في المذحون عمل الطائفة على ترك العمل بذلك بخلاف الرواية لان العمل بها يكون مخالفا لما شاعره وحكى كلام المبسوط في شئها ايضا ولم يعتقد انه قال الشيخ في الخلاف غسل الميت كغسل الحيابة ليس فيه وضوء وفي اصطحابنا من قال بسخف فيه الوضوء فله ثم قال لبلنا على الفرة على ما قلنا قال ومن قال ان اصطحابا بوضوءه عول على اخبار مروي في هذا الباب يقتضي لزوم العمل

عند هذا الإجماع والامستدلال لم يترك الأخبار بسبب مع انفصال في المقوم عن المكان
جائزاً وقال في النهاية من أهل مكان لوط وعزى بن مرة الاستحباب إلى أكثر اصطفاة نظر
ماني كلامهم من الاختلاف في نقل الإجماع والخلاف وما كلام ابن ديسين خلاصة القول
بالإجماع المنقول فانه حكم أولاً بشدة الرواية ثم قال في الشيخ به احتياطاً في الهائنة وبطلان
ثم ذكر كلامه في المنسوخ وقال إذا كان على الطائفة إلى آخره فغرضه الإيضاح عليه بما عثر به لا
الاختصاص بكلامه ذكر في المختلف أيضاً ان الشهور وجوب تبديل الميت ثلثة مرات ثم نقل إلى
الذي يلزم ان واجبه واحد بالخراج الباقي سحجاً اختار الأول فيه في سائر كتبه واخرج
عليه ظاهر الامره في الاخبار ثم قال ولا يلة في البلغ في التطهير ولا لاكثر قابل ولا لاخطا
يقتضيه الى ان قال استدل الشيخ عليه الخلاف بالإجماع وهذا لا يقتضي القول في على
الاختصاص المنقول لانه لم يذكر في سائر كتبه وقال في المذكور من قبل دليل الذي لا يلى
دليل من الاخبار واشهرها لوط فحين المله ثم لو فرض انه ذكر استدلال الشيخ للاستدلال بكون
كسائر ما ذكره غير اختار ومن المعلوم ان ما عدا ذلك يصلح مؤيداً لها الادلة وقال في المختلف
أيضاً انه هو رآه مكرراً يحصل على طعن الميت حديثاً ذكره الشيخ في كنهه لئلا قال الشيخ
لهم من يثبت من هذا ذلك مذكور من الشيخ واستدل عليه الخلاف بالإجماع المذموم قال
ابن أبي عمير اذا علم الموت يقتضي ليه عبيد الى ان قال ووضع على بطنه شيئاً يمنع من جوف
واقتتاعاً على قول يوافق ذلك ولاصل براءة القدم من احاد رتبته في هذا
يفتضي عدم الاعتماد على الإجماع المنقول لغيره بعد اليقين الأكثر والتمتع مذكور
الشيخ في سائر هذا الحكم التذني لخاصة كاصح به السهمى التذني فكيف
حاز غير مودع في ذلك الحق في القبر اختار المذكور في جملة من كتبه لا الإجماع بل في
الاختصاصات الضعيفة كاصح به في السهمى غيره وذكر في المختلف أيضاً ان الشيخ قال في الخلاف
لا يترك على نفق الميت في من كان نوراً استدلالاً عليه بالإجماع ثم حكى خلافه عن المعاني
المبيد حيث جعل كسائر مواضع التجو في القنيطر اختار في الأول لمصلحة يونس في غيره
المستقلة على انه لا يجعل في غيره ولا في غيره وسامعة لا جسد طناً ولا كافر ولا جرح
للفول الاخر باطلاً وان على قنيطر انا التجو ودخل على المساجد التسبب ولا يفتقر
الإجماع اقوى اظهره لانه على تقدير محتمل وقد نقل من كتب المعاني عن الحلبي الفاضل

فإن في الإجماع

يوجب تبديل الميت

كرامة جليلية

موتاً

في كتابه

هذا هو المقام الذي
يكون فيه العلم بالجموع

هذا هو المقام الذي
يكون فيه العلم بالجموع

هذا هو المقام الذي
يكون فيه العلم بالجموع

هذا هو المقام الذي
يكون فيه العلم بالجموع

واختاره العالم في المنهج وبناطهم منه في الخلاف فيمد دعوى اتفاق علمائنا على كونه
ولم ينعزل في جملة من كتب لا نقينا ولا اثباتا وهذا كله يشهد بعدم التقويل على الجماع
المقول وذكر في المختلف قولنا لا اربعة للاصحاب في استحباب نزع القيص قبل الغضاض
عورثه بغيره او تفصيله في قبض لم نطيف بالخبرين لا من مع تحرير في الثاني احد
صورته واختباره ان يمكن والا فالاول نظر الاول هو المشهور والثاني مختار العلماني
مدعى انوار الاخبار عليه صفة تفصيل الجنب في الغضاض له والثالث مختار الشيخ عبد
الجماع الفرع وعلمه عليه الرابع مختار العبد وقد ذكره جميعا بدل على الثاني وتخصر
على ذلك ولم يستند الى قوى الثاوية ولا دعوى الجماع ولم يذكر شيئا منها في المنهج
اختاره وفي القواعد والتجريد ما هو المشهور وانصرف في التذكرة على شكل كالمه الشيخ دعواه
الاجماع واحتج عليه برواية يونس وذكر في المختلف ايضا قول الشيخ باستحباب غسل العطن في
دبر الميت وذكر في ضمن كلامه استدلاله عليه بالجماع الفرع وعلمه تم نقل خلاف ذلك في
الحل في ذلك واختاره هو الاول واحتج عليه بغيره بالجماع وقال المنهج لا نعلم خلافا في تجريد
ذلك ثم صرح باختصاص ذلك بما اذا خيف خروج شيء منه في التذكرة ما يقتضي
قولنا لا دليل الامع الخوف من ذلك ولم ينقص من هذا للاجماع وذكر في المختلف ايضا قول الشيخ
بكرامة تعجيل الاكلان بالعود واستدلال بالجماع الفرع وعلمه خلافا للعبد وفي الثالث
اختاره هو الاول لغيره بالجماع وغراه في التذكرة الى علمائنا اجمع والمنهج الى التذكرة ثم نقل فيه
تفصيل الجمع من الاخبار ولم يذكر فيها الاجماع المقول ذكر في المختلف ايضا ان لا ينعزل
صحة الميتة قبل تصديق الوفا وان حصل الباس من الماء في اخره ثم حكا عن الشيخ والمنهج
الحل والديلمي القاسم والحلي نظام المصنف نقل من العبد وجواز في اول الوقت على
سكان جواز فيه مع العلم او الظن بعدم التمكن من الماء في اخره ومنعه بدينه واختاره هو وفي
التذكرة والقواعد ذلك وبنا الصواب لم يقدم التمكن ثم نقل فيه احتجاج المنهج بالشيخ على
الاول بالاجماع والعونيات اجاب عنه بالتمنع من وقوع الاجماع على صورته النزاع وفيه اذا
بانتهاء الماء قال وكذا القول في العونيات مع انه قد نقل الاجماع القاصي في شرح الحل ابراهيم
ايضا وهو الظاهر من بل قد ريس كلامهم مطلقا وبنا على النزاع واغترف دعواه المشهور
ينقل التفصيل الامن لا شك في الذي لا يستدرك كثيرا نظرا ووقاه ونداء دعوى الاجماع

على خلاف ذلك بل قد روي في بعض ما حكى في حكم بطهارة الذي جئت على إجماع عليها قال خلا ليرين
 الجند فيه معتد بها لا الشيخ قال ان صاحبنا تركوا خلافة لانه كان يقول ان العياص مع له وروى اخبار
 نجاسة بخلاف تفصيله من ان بابنا على ضرب من الغنايس الاستحسان لذاتنا في العلم لم يكن
 نصا عليه بخصوصه بل كانت الاماكان عندنا من الاخبار صحيحة واما هؤلاء الاساطير من
 الاثم عليهم السلام بلا واسطه لا سماع لان يروى ما قبلنا ذكره ونصوا على ان كان له هو دفعا بالحق
 المتحضر ان وجد وكان قوي منها او مشاهدا وهو موقوف للمقام كما يرب عنه عدم ذكره مع
 شدة الحاجة اليه في مقام الحاجة حكى في المنتهى قول الاكثر من المفسرين صاحب الوسيطة ايضا
 اخباره في الخبرين ظاهر لا ريب في قول المصدق ولم يذكر الاماكان في المصنف لم يفتد
 بها اصلا وقال في المختلف ايضا المشهور ان قول المزدني غير ان باكل الطعام بحسب لحيته
 الماء عليه من غير ضرورة ان الرضا على جماع العلماء على خمسة ثم نقل خلاف الاسكاني في
 ذلك واخاره هو الاول واخرج عليه بغیر الاجماع وهذا لا يقتضي المعراج مع اننا نقول عليه
 في سائر المواضع مما فيه خلاف مشهور وقد صرح هو منافي لذلك بان قول كل ذي نفس ان الله
 غير ما كوال الختم بحسب اجماع العلماء كانه وان يقول الحق الذي لم يفتد الطعام بحسب ما
 العلماء ثم ذكر خلاف الحق في قول الله انهم والسناع وروى في قول الحق في الاذابة عرق ريشا
 وصريح في المنتهى بان نجاسة قول الادبي قول علمائنا و سائر علماء الاسلام وذكروا ما من في قول
 ما لا يؤول له مما له نفس سائلة بقول مطلق وذكروا خلاف الحق في ان الله انهم قال ايضا
 لا خلاف بين اهل العلم في نجاسة قول الحق في القبيحة الا في داوود في قول الحق لم يذكر خلاف
 الاسكاني اصلا وقد ذكرنا الاخطاء في سائر كتبهم ما يقرب مما ذكرنا ليقاسوا على ما نحن فيه في الاول
 وقال في المختلف ايضا الحق القبط الرومي وان روى بالذم الثاني في عدم المعصية عليها
 دم بحسب العين كالكلب ونحوه بل قد روي في بعض ما حكى في خلاف اجماع الامامية ثم اخاره في جملة
 من كسبه الاول وبين جهة قال وان ذكر في بعضه ينقض لذلك فسمع على قبط الذين يمتثلون
 ذكر ايضا في كتبنا المصنوعة اختلاف الاخطاء في الاوقات التي يكبر فيها التواضع حكى عن بعض
 انه قال في الانصاف وما اوردت به الامامية كراهية صلوة الفجر وان لشغل الصلوة بها
 طلوع الشمس الى وقت زوالها نحو الا في يوم الجمعة خاصة قال في الناصرية عندنا ان يجوز
 ان يصح في الاوقات التي هي عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب متقدمة وانما الايجوز ان

هذا ما حكى في

هذا ما حكى في

هذا ما حكى في

الصاوة

هذا ما حكى في

هذا ما حكى في

يبدل بينهما النوازل ثم رد عليهم بان قوله بالتحريم ضعيف لمخالفة الاجماع وان قصدوا الضم
فهو على قناعته ابدعة قلت قد ادعى المصنف الاجماع سبحانه ما ذكر في الانتفا فان
يعتد العلامة به ذكره سائر كتبه ما يقتضيه ايضا ذلك وربما ادعى الاجماع ايضا على خلافه
وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في المبسوط يلزم اقل الطرق التماسه قليلا في الخلاف والجل
والنهاية وعلى المصنف ان يثبت اقل الطرق ان يماسه قليلا ثم احاطوا بالاستصحاب حكى عن
الشيخ احاطا بالاجماع والرواية واجاب المنع من الاجماع وضعت سند الرواية فلو كان
الاجماع المنقول عنده بمنزلة الرواية لكان في اقل مراتب القطع ويظهر من كلامه في المنه
التذكير نفي الاستصحاب ايضا كما فوسد كم كثير من الاصحاب قال في المختلف ايضا المشهور
بين علمائنا تحريم التجرد في الصلوة على الثوب المعلوم من القطع الكان وهو اختيارنا والشيخ
في الجمل والانتفا والمسال المسألة الثالثة وله قول اخر في المسائل اعتبر الثالثة مكرره
كراهية تزييه وطلب فصل لانه محظور ومحرّم اخاره في الاول استدلك عليه به قول
علمائنا اجمع فالاعتد بالمقتضى مع فتواه بالموافقة لان الخلاف ايضا در من ان وقع قبل فتواه
اعتبرت وافقه لانه يكون قد نفذ الاجماع بهذا الخلاف وان وقع بعدا لانه لم يعتد به
لانه صدر بعد الاجماع وقول علمائنا شاخه لانه اجماع لا يجوز مخالفته مع ان المقتضى استدلك
في الانتفا على المنع بالاجماع فكيف يجوز منه بعد ذلك المخالفة ولا يخفى ان هذا استدلال
بالاجماع المحتمل لا المنقول وقد نفى الشيخ في الخلاف وغيره خصوصا اوج وما ايضا ولم
يستدل به في سائر كتبه ولا ذكره ايضا وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف ذكر
كبيرة واحدة للاستفتاح والركوع عند الخوف من خوف الركوع اخرامقا للشافعية لا لغيره
صلوة لانه كبرية مشتركة ثم استدلك الشيخ بالاجماع الفقه على انه عند الضرورة وخوف
العوت تجزئه كبرية واحدة واذا كان غضا واجبا لجميع ثم قال العلامة والشافعية انما
الشافعية ان نوى بالتكبير الافتتاح والركوع لانه فعل واحد وجه واحد ولا يمكن ان يقع
على وجهي الوجوب التذييل ان قال وجوب جميع ليس بجيد لان عندنا بكبرية الركوع مجزئ
فليس يجب واجبا لا اختيارا ولا اضطرارا اقول قد ذكر الشيخ الحكم في موضعين من الخلاف فانه
جمع العلامة بين كلاميه مع كلامه بغير مقتضى كلامه احاطا به انما يكبر عند الضرر لا لا
ويجزي عن الآخر وادعى الاجماع عليه وهو ظاهر فتوى المبسوط ايضا ومقتضى كلامه في

حكمه التليين في الصلاة

حكمه التليين في الصلاة

حكمه التليين في الصلاة

واخره بذكرها وادعى الاجماع ايضا عليه بكلامه مضطرب لم يذبح للاجماع على وجوب الحج
 الجميع في حق من اوصيه به جماع على الوجوب الشرطي فهو صحيح بالكلية وفيه هذا الغلط
 الى ما اثاره في الحاشية التوتريه سادس ذكره بعض من فيها ولا في غيرها للاجماع في مخالفة
 اجتماع كالمذنب في الشهادة المستعمل على الحكمة في حاشية قوله والاختلاف وتردد في ما به
 من الاول وانما يظهر من قوله من الثاني سببه الاستصحاب في تلكه التي يقع عند استصحاب
 ذكر في المخالفة ايضا الخلاف لا صواب في وجوب التسليم في تركه وسجود وتطاول في
 واخرا هو مفيد في المسألة المذكورة وعندهما الثاني والثاني في ذلك ليس التبع في حاشية
 وغيرهما وحكي عن المرتضى انه قال فما ظن انفراد الامانة بالقول بالاجماع المستحب
 والاصح ذكره في ذلك القول بل يستحب فيها للاجماع مع انه عليه لم يرض به قيدا اجماع
 بعد ما قال انه انما انفراد الامانة به وتصله لشيء وان هذه ايضا وقد ادعى ان ذلك
 عده الخلف في اخره مطلقا لانه ما ذكره ايضا او انما كماله به ههنا فاعلم ان ذلك في المخالفة
 ايضا خلاف في الخلاف وجوب سجود التربة على السماع بعد السمع وحكي عن ذلك انه
 اوجب عليه من خلافه او يستدل عليه بالاجماع ونقص الاخبار عنه فهو على ذلك ان
 القول بالاجماع واخرا لاستصحاب المذكورة والجمع وظاهر التمهيد الوجوب القول
 انما هو وجوب ذلك الخلاف في الاخبار في الاجماع وقد حكي السمع في خلاف اجماع له صواب
 عدم الوجوب وحكي الخلاف في ذلك ولم يذكره هو في حق من كنه وقال في الخلاف انما السبب
 استصحاب جليته لا شرهه ووجه المرتضى اجماع على ذلك الاجماع واخبر عنه بان الاجماع
 دل على ترجيح ما عليه الوجوب فلا حاد لاستصحابه سائر كونه ايضا وفيه في المسألة
 علمنا ان لا المرتضى في الحج الخ الى الامانة لم يذكره الاجماع المتقول في حق حاشية انما
 قال في الخلاف ايضا الخ ان ذلك غير حرام وبطلان الصلوة وذكر استدلال السمع على الاجماع
 ولم يستدل هو به بايغيبه في تمام الكلام في ذلك لئلا يشاء الله تعالى انما السبب في ذلك
 الشهادة وبسبب ذلك والخلاف في ذلك انما هو مفوض لغيرنا ما بطلت صلوة من كنه
 قوى الجلي والذلي وخلفه صرحا والمفيد ظاهرا بالكرامة واخرا ذلك للاصناف ذكر
 اجتماع الشيع بالاجماع والزوائد واجاب مع الاجماع لانه يصل النياض من نقد ذلك
 وضعف استدلاله واحتمالها الاستصحاب لم يذكره للاجماع في كتابه هذا الكلام

بيان ما استدل به المرتضى في الوجوب
 على الاجماع

بيان ما استدل به المرتضى في الوجوب
 على الاجماع

بيان ما استدل به المرتضى في الوجوب
 على الاجماع

بيان ما استدل به المرتضى في الوجوب
 على الاجماع

بيان ما استدل به المرتضى في الوجوب
 على الاجماع

فلو كان كخبر صحيح صريح عنه لعل بقوله واتبع به لعله العلم بخلافه وضد مفاد من جهبا
به وقال بضاما الشيخ في الخلف لا يجوز التطبيق في الصلوة ثم ورد كلاما لا لا سكا في شعر
ايضا به وفنوى الجواب لكرهه اختار ذلك للاضطرار في الاحتجاج الشيخ بالاجماع واجاب الشيخ
من كلامه على الخبر ولم يذكر في سائر كتبه في التذكرة ولم يحكم فيها بمقتضاها ايضا ولم ي
لغا عند كلامه وهم الحكم بغيره في الركوع لكنه مستبعد ولا يخفى منه في الاجماع اهو
ظاهر ذكره المختلف ايضا الخلاف في اصحاب حكم رد السالم في الصلوة وحكي عن الشيخ
انه قال منا يظن ان هذا لا ما يتيه به رد السالم في الصلوة بالكلام فذا نفع في ذلك سبيل
السبب الحسن البصري اذا قال للشيخ يقول يعيدان ويعدان في رد السالم ثم قال قال
السلم سلام عليك لا يقول وعليكم السلام ثم كفى في الاحتجاج بالاجماع اهو على ذلك
واخبار هو عدم وجوب رد المثل قال لوائي بغايروا من التخيير لم يكن عتبا به باس وايضا
بالاجماع المذكور مع نقل الشيخ في الخلاف لا يستأرعهما وجوب مخالفته في ذلك ولا دليل
اخر يعارض به ثم ان لم يذكر في سائر كتبه ان رجبه في جلده ههنا في المثل انه الاجماع وذكر
في المختلف ايضا الخلاف في دعوات اولئك في حديث الشيخ فذا من الشيخ جواز استدلالنا
التروال واستصحابه بحيث يصلح في قول الزوال واجب عليه الاجماع به اشارة في قوله
كتبه المنع واجاب بمنع الاجماع مع تحقق الخلاف لم يذكر في سائر كتبه ضلوكا في المتن
للشيخ في وجوب الاضطرار الى الخطب والاضطرار من الوجوب لا في ذلك كما قال
اتبع الشيخ على نفي الوجوب باضالة الزوال في الدعوات والجواز انما ينشأ من استدلاله عند لغو
وقد بينا ما للشيخ في وضع حر من الخلاف جرم الكلام واستدلاله عليه بالاجماع
فلم يستدل بهذا الاجماع مع واقعه بل لم يذكر في سائر كتبه ذهب في وضع
المتن على ان جواب الاستماع وفي اخره الى استحباب الاضطرار ومنع حرمة الكلام وفي التذكرة
الى وجوب الاضطرار وحرمة الكلام واستشكلها في الخبر وظاهر الاثر في نفيها ما في
القواعد وحكم باستصحاب الاضطرار في البتة وذكر في المختلف ايضا الخلاف في اصحاب حكم
صلوة الجمعة في الغيبة واختار هو الجواز وحكي عن ابن ابي عمير في الاحتجاج على المنع بالاجماع على
ان من شرط انعقاد الجمعة ان لا نام ومن فضيلة الامام للصلوة ورده بمنع الاجماع على خلاف
صورة الشارع ولم يذكر ذلك في سائر كتبه اضطررت فوافيها وذكر ايضا في صلوة العيكة

حکومت اسلامیہ

خبر القديس
على القديس

لان خلاف من ذكر لا يؤثر في معناه ولم يذكر فيها عند المختلفين اجماع المرفوض فصار لا اعتبار
في الخلاف ايضا قال المرفوض لا اعتبار لما تقدمت به لانه ما في القول وجوبه
كسوف الشمس التمسح التمسح به من ثمانية ثلث هذه الصلوة وجب عليه فضا فاشتم
ذكر كلامه في سائر الكتب وكلامه في الاقطاب اخباره هو في التمسح والارشاد
التي في القواعد والزيادة وجوب الفضا مع هذا والتمسح لم يرد وعدم وجوب
الجملة في السجدة واحدة في الجميع ومن سائر الايات ثم ذكر لا بد له ايضا بما في
من اجماعات المتكلمين الواقة لقوله في الخلاف في الامتناع والتمسح والتمسح
الاجماع عليه وجوبه صلواته السجود بهما في سائر الكتب اجماع على عدم وجوب
ظاهرهما وجوبه لا يستبعدان في العلم بظنك او الاحتجاج على وجوبه مع
التمسح وانما في الاقطاب الا ان مقتضى جميع الاخبار بغيره خلاف على ان مقتضى
الوجوب ما هو في احيان بل في جماعة من الاخبار من دعوى اجماع على عدم وجوبه
مع الجملة واحدة بعضه خبره بل في جميع ما ذكر في كتب اخبارنا في التمسح
السجود في سائر الكتب اجماع على وجوبه فضا مع الاستيفاء الغلبة في
علمنا انما في التمسح وجوبه مع الاستيفاء اجماع الى من هذا المعيد سقوطه مع الجملة
وعدم الاستيفاء مع ان مقتضى قوله في المختلف قول الفقيه عن جماعة من قدام الاقطاب
كالصند وقيل في الاسكافي والخليفة والفاخر وذكر الشيخ والمرفوض في احد قوليهما امكلا لا يغير
مقتضى القام وذكر في المختلف بعضا ان الشيخ قال بان مقتضى قوله في الاحتجاج عليه الاحتجاج
ومنه من اجل ذلك الاحتجاج ما كثر في اجماع وخطاه هو في ذلك وقال في اجماع حصل على الخبر
بان مقتضى ذلك يكون منه وجوب الصلوة عليه لكونه مسلما وبذلك حكم في
التمسح لقوم الامر هو الصانع من ذلك بل مقتضى ما للاجماع اصلا وذكر في المختلف
ايضا اختلاف الاقطاب في كيفية وضع الجناز المختلفة واحتجاج الشيخ على احد قوليهما الاحتجاج
ولم يجمع هو به ولا حكم به مقتضا وحكم في ايضا عن الشيخ كراهية الاسراع بالجنازة واحتجاج
عليه باجماع القوم وعلمهم فصل المؤمنين ما اذا خيف على الميت فيستحب الاسراع واذا
لم يخف عليه فعلى العادة وقال في التمسح فيجب الاسراع بالجنازة وهو قول العلامة
قال المراد به فضا اسراع لا يعبر عن التمسح العادة ثم قال لا خلاف في الاسراع بهذا الصنيع

حكمه فضا صلي

في سائر الكتب اجماع على وجوبه

في سائر الكتب اجماع على وجوبه

لو قيل ان هذا دليل على البقاء وذكر في المتن كلام الشيخ ودليله من الاخبار والاجماع
 ذكر هذا صاحب المحمود وادلتهم وانقضت على ذلك لا انه حمل فحملت على الشراخ فحمل على ان لا
 خوف على الميت قال يجوز الاستماع اجماعا وهو يشترط موافقة الشيخ والتفصيل بان في المتن
 وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في البسوط لم يكره الجاوس للتعزية يوجب لنا اجماعا ومنع ان
 اذ ليس لك وقال انه من مخرج الحالفين ولم يدين ميتا احد من اصحابنا ولا وصية كتابهم حاشا
 هو قول الشيخ واخرج عليه بما يصرح من ثبوت الاجماع وذكر في المتن كلام الشيخ وقال انك
 ان اذ ليس لا تراه وروى في الصحيح وهو يفر بالليل الى الثاني وذكر في المتن والشهيد في الشيخ
 من دون ذكر الاجماع وقال في الاول ينظر وقال في الثاني وخالف في بيان رد ابن ابي
 ثم استدلل عليه بذكر دليل الشيخ واجاب عنه ولا يضر المحكي في ساوكتيه وهو سر بعد ذلك
 وذكر في المختلف ايضا ان السهوي بعد صلوة الاستسقاء على الحنيفة ذكر كلام ابن ابي
 وحال اس لم يحد واخرج على الاول معترا بلطف لنا بعض الانبا الصغيفة ثم ورد رواية
 عائدة كلفي سددنا وعكس من الشيخ انه قال هذه رواية شاذة مخالفة لاجماع الطائفة
 المحكية لان عملهم على الزوارة لا وفي ثم ورد احسن حديث بلغني في ذلك قال انه وانما
 ما قلناه لكن ذلك على ما اخبرنا من الحديث قوي ولا يخفى هذا لا يقتضي التحويل على
 الاجماع فنهى ما لا معتمد وقد اتفاه الشيخ في الخلاف وابن مرة ايضا ولم يذكر ذلك
 اخبار في ساوكتيه ما هو المشهور في الاخبار بل لم يذكره اصلا فنهى عنه في المتن
 علما شاذ في المتن انه جمع وقال في المختلف ايضا الشهور استصحاب الفكة في شهر
 رمضان رابدة عن فاضل الشهور وادعى سداد الاجماع في ذكر حال الصدقة وغيرها
 اخبار في ساوكتيه الاول واستدل عليه بنوع استصحاب صحيح وبالاخبار لا بالفتا
 لكنه قال في الزوايات مظاهرة الاجماع عليه خلا الصدوق عند لا عند اذ عني في
 المتن في انما ذكر فضل العلم عليه ثم قال في مقام الاستدلال وكان الاجماع واقع
 على استصحاب صلوة الا من شد وعزم في المتن في انما اشار الى الجمهور فلا عني في
 في الاستصحاب لاجماع على ذلك وكذا نقلنا ان خلا الصدوق في الاستدلال بالاجماع
 لعدم تاييده وكذا الشيخ في الخلاف ظاهرا من انه مكى الخلاف في عين قوله من اصحابنا وما
 في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف انهم حملوا من حديثه على الامام عنه فهو وكما

هذا الخبر لا يثبت

هذا الخبر لا يثبت

هذا الخبر لا يثبت

هذا الخبر لا يثبت

وجوده كعدمه بحسب ما قال جميع الغنما ثم نقل عنه قوله في ذلك خلاف ما نحن مكحول الشايع حيث ان
 قام مع تعوده ما لم يجد له سندا بالاجماع وقال قول مكحول لا يصح بل انه محجج بغيره
 مع ذلك قد تفرع في العلمانية والتحقيق فها ان نقول كل ما ياد به فعلها المأموم وانقصان فما
 يجب فيه التجرد فانه يجب عليه التجرد واما الشك مع حفظ الانتم فلا يتم ذكر احتجاج الشيخ لا كما
 المذكور وبالجملة اجاب بانها محمولة على الشك مع حفظ الانتم اما على فعل الموجب للتجديد في
 العلم فلا قلت من الخبر يمكن اما الاجماع فلا فالعرض وذهبه عدم ثبوته على ما ادعاه كما صرح
 في سائر المواضع وقد اخار في المنتهى ما اختار معنا وحكي في معنى الشيخ وقول المرتضى في المسألة
 بان لا يثبت على المأموم بعد ما التهمه وقال الطين المجهور على ان لا يمكن محمول ولا يخلو
 من احد من الاصحاب لا تعرض للاجماع واخار في ذلك ذكره ولا في بيان ما يوجب مجوز التهم
 قول الشيخ من دون تعرض للمقتل عنه وعن غيره من الاصحاب بل مفسر على نسبة الى المجهور
 وحكي عن مكحول انه لما قام مع تعوده ما لم يجد له سندا قال لا غير بطلان مع انقضاضه ثم ذكر
 تفصيل ما وقع من المأموم من نقصان ثم قال ولو قبل بوجوب التصديق في كل موضع فيجد
 للتهودية كان وجه القول احدا فاما عليه السلام ليس على الامام ضمان وهذا يقتضي التمسك و
 العدول والمصرف في القواعد والارشاد في بيان ما لا حكم له على انه لا سبيل للامام ولا كما
 مع حفظ الاثر واذ في الخبر لا يوافق كل منهما بالتهود اخص بوجبه عند مقتضى الغنم
 بما في الخلاف والمنتهى لم يذكر فيهما ولا في التذكرة وغيرهما الاجماع ان المنقول على اعتبار
 على المضائق في النفس لا اعتد بها وبالجواب عنهما مع افتقار ادلتها وذكر في الخلاف ايضا
 اختلاف الاصحاب في اشتراط العذر في صلوة الخوف والتفريق بالجماعة واختاره هو والعدو طلقا
 وحكي عن الشيخ وارباد ليس بصاقيل اختلاف الاصحاب في ذلك وربما يظهر من كلامهما دعوى
 الاجماع مع ذلك على عدم اشتراطها بالتفريق التام في كلامهما بكشف عن انه ليس من الاجماع
 الذي يعتد به تحصيل وكيف نقلوا لا يخرج العلم انه في شيء من كبره ولا ذكره الا في المختلف
 مع اختياره فيها عدم مطلقا وتفرع الخلاف قول ابن قتيبة الخوف بقرائه موجب لفرض
 الصلوة سواء كان الخائف حاضرا او سافرا ولم يذكر له سندا لا يلية بالاجماع مع ضرورة
 بذلك وكونه وفق بمخاره من عدم اعتبار جماعة عن الشيخ وابن دريس خالف في ذلك
 ذكر في المختلف ايضا قول الشيخ في ما منه الصبي المرافق للمؤمن الخوف واخار هو المانع وذكر

هذا الخبر لا يثبت على المأموم
 بعد ما التهمه ولا في التذكرة
 وغيرهما الاجماع ان المنقول
 على اعتبار على المضائق في النفس
 لا اعتد بها وبالجواب عنهما
 مع افتقار ادلتها وذكر في الخلاف
 ايضا اختلاف الاصحاب في اشتراط
 العذر في صلوة الخوف والتفريق
 بالجماعة واختاره هو والعدو طلقا
 وحكي عن الشيخ وارباد ليس
 بصاقيل اختلاف الاصحاب في ذلك
 وربما يظهر من كلامهما دعوى
 الاجماع مع ذلك على عدم اشتراطها
 بالتفريق التام في كلامهما بكشف
 عن انه ليس من الاجماع الذي يعتد
 به تحصيل وكيف نقلوا لا يخرج العلم
 انه في شيء من كبره ولا ذكره الا في
 المختلف مع اختياره فيها عدم مطلقا
 وتفرع الخلاف قول ابن قتيبة الخوف
 بقرائه موجب لفرض الصلوة سواء
 كان الخائف حاضرا او سافرا ولم يذكر
 له سندا لا يلية بالاجماع مع ضرورة
 بذلك وكونه وفق بمخاره من عدم
 اعتبار جماعة عن الشيخ وابن دريس
 خالف في ذلك ذكر في المختلف ايضا
 قول الشيخ في ما منه الصبي المرافق
 للمؤمن الخوف واخار هو المانع وذكر

الحجج الشيخ على الجواز جامع القرية اللهم لا يخلفون في من هذا صفة من الصلوة وأطلب
منع الإجماع على وجوب تكليف غير البالغ بل يقول الضد كما قال في قبل ذلك في سبيلنا له على
مخاره من الحق ليس ما وراء الإجماع بل يذكر الإجماع في سائر كتبه وذهب بها إلى قولنا في الأصل
الأي لنقل هذه كلام في بعض كتبه وحكم على في ضوء المنه في غوى عدم الخلاف في اشتراط
البلوغ في الأمان وقال في المختلف أيضا قال المرفوع في الانضمام الظاهر من مذهبه لا ما بين
الصلوة خلفه لدا لرا غير محربة بالإجماع ولا احتياطية أخاره وذلك في سائر كتبه غير
الإجماع بل يذكر فيها الصلوة إلا أنه عرنا حكم في التذكرة إلى طائفة وقال المرفوع ولا ما بين
انفراد الأمانة كراهية الأمانة ولدا لرا ثم حكى ذلك من بعض لعامة أيضا من بينهم
بين الأمانة بما استظهره من مذهبه وهذا يضعف الاحتجاج بما أضافه من الإجماع
تخصيصا لخصاله من سقوطه بعد دعا غير المرفوع لم يقرض العلاء له وقال في المختلف أيضا
قال الشيخ في المذمومة للإمام أن بطول صلوة انظار المرفوع فان احسن ما يخل بالكلية
للمنفى لداخل المرفوع ثم أخاره مرفوعة في سائر كتبه لا انظار وقال الشيخ في التمهيد لا استحباب
واجمع عليه بالاحتياط وفيه هاتم قال في الرد على دليل الشيخ والاحتياط في الشيخ قال في الخلاف
يستحب للأمان إذا احسن ما يخل بصلواته أو كونه في المنفى لداخل واستدل عليه بالإجماع
والاحتياط انتهى عزى ذلك في سبيلنا إلى طائفة وذكر في المختلف أيضا الخلاف في الاحتياط في
حكم فرائض المأموم ونقل عنهم أنها لا كثيرة وحكم على بل ودرس أنه ذكر خلاف الإجماع في
ذلك وقال ما يحصل من خلافها وهو الذي يقتضيه القول بالذهب منها أنه لا يخل
المأموم مطلقا في الأولين ولا فرائض ولا الشيخ عليه في الاحتياط لأن الأمان ضامن للمرفوع
بالخلاف وحكم عنه في ذلك في مملووه الخوف أنه قال لا يفتضح عند خطائنا العتبيين
الإجماع خاصا عليه أنه لا فرائض على المأمومين ناسيهم ذلك الأمان في المرفوع حكى هناك
عن المرفوع الامسا في خلاف ذلك ونقله أيضا عن جماعة من أصحاب أخاره مرفوع
ذلك وذكر فيه أيضا في حكمه في التمهيد الخطأ في اختلاف الاحتياط ذلك وحكم على بل ودرس
قال في واحدنا ما أجبه به في الصلوة وبعضها في ركوعها وحسنها في التمهيد في الصلوة
وجب تخصيص الصلوة في هذه المسئلة بحسب الإجماع عليها ثم استمر مرفوعة في
كتبه جوب التفسير فيها قال الطاهر خاصة من هذا ولم يقرض الإجماع المذكور في سبيلنا

حكم ما في التمهيد

نظروا في الصلوة في المرفوع
وأن يخطئ المأموم

حكم ما في التمهيد
الاحتياط

حكم ما في التمهيد
الاحتياط

الحاج لم يضاف في شيء من كتبه لوضوح الجواب عنه على طريقته وذكر غيره في آخر السئال
 الشيخ خالف نفسه بآداب القوم من النهاية حيث قال كل سفر لا يجوز له فيه التقصير بالصلاة له
 بهذا التقصير ثم القوم قالوا لم يفتي في الانتصاف لاعتلال بين الأمتة في أن كل سفر ينقطع
 من الصيام وخصص في الانتظار هو بينه موجب لقصة الصلوة أقول قد ادعى ابن ذرير
 أيضا ذلك وهذا عجيب أيضا فان الميعد وعلى بن بابويه خالفوا في المسئلة المذكورة فما
 افضل علماء الأصوليين والحدادين ثم ان العلامة لم يثبت أيضا ما ادعى ابن ذريرس وأيلا
 صاحب لم ياجمهم وكان هذا من هذا مع اوزني بالاعتماد من عوى الاجماع ولعل من ذلك
 نسبة الشيخ الى رواية اصطحابنا وقد اختلف كلام ابن ذريرس في معنى ذلك فمما يجعله
 على كونه رواية جهمهم بهذا صرح في حكم ميلات الحق وقوله يقول انما يقتضي كونه رواية
 من طريق اصطحابنا لا المالكين فلا يصلح له الاعتماد وهذا هو الظاهر الاول يمكن بالموحد
 ولا سيما ما عرفت ولا يخفى ان في طراب كلام ابن ذريرس في معناه ذلك مما يوجب الفتح في
 دعويه وذكر في الاعتناء ايضا في كتاب الزكوة اختلافي اصطحابنا في حكم الفاء بالسبك في التحول
 من الزكوة وحكى عن الشيخ في النهاية استحباب الزكوة وغنى في خلاف ان صدقا لما تحتنا
 وعن المصنف في الفترات انه لا زكوة في السبائك لان هي من الزكوة لا الاجماع ثم اخبره
 كما في سائر كتبه عدم الوجوب فاما الجملة والقدما وذكر في السند الاستدلال في
 في الاستدلال على الوجوب بالجماع الطائفة واقفاة ان الاجماع قد تقدم ان بحيث ذلك
 عنه اجاب ان هذا الكلام مدعوع لا يثبت من قيام الخلاف فكيف يجوز التمسك بالاجماع
 مثل ذلك قول قد ادعى ابن ذريرس الاجماع على ذلك ايضا وبما ينطهر من خلاف في الخبايا
 وقد تقدم عنه فثبتة الشاوم بعد كره شيئا من ذلك في المسئلة وفي غيره ولا اعتد وحكى
 فيه عدم الوجوب عن الشيخ في النهاية وكما في الاختار وعن المصنف السائل المطرية والميعد
 القاضي والحكي وحكا في المختلف عن ظاهر القامى مع انه قل عنه بعتلك النصيص بحال
 حكاه المصنف عن الاسكان كما في المصنف عن الثلاثة الاول فان الاجماع الذي دعا المصنف
 فضلا عما ادعاه ابن ذريرس مع ما عرفت واجب من ذلك استدلال ابن ذريرس على عدم الوجوب
 بانه الذي يقتضيه اصول الدين هو ان الاجماع منقطع على انه لا زكوة الا في الدنانير
 الذراهم شبهة حول الحلول ثم انه حكى هذا القول عن المصنف في المطرية في سئل ذكر السفة

مفتي في التمسك بالاجماع
 اصطحابنا

هذا هو الحق في الزكوة

ما ورد عبارة الخ في دلالة على خلاف ما ذكر اوتة في الخلاف بين العلماء
 الاول ان اورد على مائة وعشرين ذنوب وسعة وجب فيها لكل حاكم عشرة كل واحد من
 يكون ثم حكى كثير من علماء الاصحاب النسخ والاسكان والعقابي لشدق والدليل على
 الفاضل في نفقه في الجمال نقل عن الشيخ في الخلاف ان الذي يفتيه المذهب ان يكون فيها ثلث
 نبات جون الى مائة وثلثين ففيها حقه ومثاليون وعن من نفقه في الانصار ما حصله ان ما نقل
 انفراد الامامية به انه لا شيء فيما اورد على مائة وعشرين الى مائة وثلثين ففيها حقه وفيما يورد
 اسندل عليه ما حرمه اقله وبالاصل لا خلاف في الامامية في حكم الزيادة وعدم دليل على منع
 على جوب في غيرها ونحوها في اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 الاول انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 كان اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 الاسناد لان ذلك ما حرمه اقله وبالاصل لا خلاف في الامامية في حكم الزيادة وعدم دليل على منع
 لم يرد في اخباره واهله ما يورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 في نسخته ومع في النسخة انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 عليه الذي يورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 وعنه الحقة واهله انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 بالاجماع والاسانيد في جوب في مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 بعدا وكانه في جوب في مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 ايضا في النسخة انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 في جوب في مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 والنسخة انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 عند من نقله في مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين
 بعنه محبا مولفة اهل لاسلاد واهله في جوب في مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين انما اورد على مائة وعشرين

ما ورد عبارة الخ في دلالة على خلاف ما ذكر اوتة في الخلاف بين العلماء

ما ورد عبارة الخ في دلالة على خلاف ما ذكر اوتة في الخلاف بين العلماء

ما ورد عبارة الخ في دلالة على خلاف ما ذكر اوتة في الخلاف بين العلماء

في الجاهل من النسي

مقتضى القدر الذي لا يأخذ الصدقة

انما هو المقتضى من التبعين من الزكاة

المفيد وغيره واقصر في الارشاد على ذكر التماس وهو شعر بمواضة الشيخ ولو يذكر الاستدلال
بالاجماع في شيء من كونه وذكره في المختلف ايضا في تفسير الرقاب عبارة شاملة على التلويح بدعوى
الاجماع فيما لا ينبغي ذكره وليرتجى فوبه وذكره معنى القفا الذي يحرم عليه اخذ الصدقة كلالما
للمرضى شمله على الاستدلال بالاجماع على انه المستحق العاد على كتابته وان لم يملك ضابطا
يستدل به ثم ذكر ان الاستغناء بالكسب يحجره الاستغناء بالمال ونقله عن كثير من الاصحاب
وسامه وحكي خلافا في ذلك مجهول الغالب الاستدلال على الاول بانه اشهر بين علمائنا حتى ان
الشيخ ادعى في الخلاف حلية الاجماع من الفرقة وبانه احوط وبغير ذلك وهذا لا يقتضي العمول على
الاجماع المنقول وبجمله عند نفسه ولا يستلزم استدلاله كثيرا من الكثرة والشهرة والاحتياط
ونحوها من المؤيدان التي ترفع بانه لا يصحها بنفسها ولو استدلت بشئ من الاجماع عن تركه لا
ذكرتها ذكره في المختلف ايضا في اقل ما يعطى الفقير من الزكاة او الا للاصحاب اختاره فوبه وفي
العواد والارشاد والذكر ان اقل خمسة دراهم على سبيل الاستحباب يجوز ان يعطى اقل من
دراهم وقافة المرتضى في الجمل والحل وحكي عن المرتضى في الاختصار انه ادعى الاجماع على انه لا يعطى
اقل من خمسة وقال انه روى ان اقل درهم واحد وادعى في المصير ان الاجماع على ان اقل ما يشر
دراهم وحكي عن الديلمي والطوسي ما يشر بان الاختلاف في تعيين المقدار وانما ان هناك مقدرا
معينا لا يجوز النقص منه فهذا متفق عليه بينهم ثم تجاب عن احتجاج المرتضى بالاجماع بانه يمنع
ان قصد به الوجوب الا فهو المطلوب اقول قد ادعى ابن زهرة الاجماع على نحو ما في الاختصار
واورد الرقابة ايضا وهذا كما سبق يقتضي ان التقدير متفق عليه وما زيد ونقص وهذا هو المعروف
بين المتقدمين ايضا ويدل على الجواب عدمه شمله على الفقير وغيره مخالفة لمجتهو العامة كما
نصر عليه العلامة وغيره وموتد بما ذكره في زكاة الفطرة فاذا رتب بالاجماع المنقول
في مثل ذلك فكيف في غيره ثم انه لو يذكر شيئا منها في سائر كونه واختاره ظاهر المنهج في تحرير البصر
ما هو المشهور وادعى في التذكرة الاجماع على ان التقدير المعروف على وجه الاستحباب لا الوجوب
مع انه خلاف بعض كثير منهم وظاهر اخرين ويشهد به كلامه في المختلف ايضا وذكره في المختلف ايضا كلاما
للحائز في تحديد الوقت الذي لو قدم فيه الزكاة جاز احتسابه منها ونقل عنه انه ادعى نواشر
الاخبار عنهم به عليهم السلام ورواه بانها الرضا والينا وقال فيه ايضا قال الشيخ في الخلاف يجب
في المال حتى سوى الزكاة وهو ما يخرج يوم الحصاد من الضعف بعد الضعف والحقة بعد الحقة

في الجاهل من النسي في الجاهل من النسي في الجاهل من النسي

والشبهة الاستصحاب هو الاقرب ثم ذكر احتجاج الشيخ باجماع الفهره ولغايدهم والاية ولجانب المنع
من الاجماع على الوجوب بل نعم الاجماع على الارجحية التامة للندب الواجب انه عندنا بل
عنه في التذكرة ايضا بالمنع ولويذكر في المنهاج صلاح اختياره للندب انقصه في الفهره على ذكر
القولين وهو لا يقتضي النوص من جهة الاجماع كما هو ظاهر وذكره المختلف ايضا في نظره المملوك
الغائب الذي لا يعلم جونه قولين احدهما الوجوب فلو اخذنا ابن ادريس مسند لا عليه بانه يجزى
عنه في الكفايات اجازة فيجوز له ايضا ولجانب منع الادلة ولا يمنع الملازمة ثانيا لو ذكرنا في
نقيض جسر الفطرة وما يضر فيه لا اصلا لاجماعنا لو يجمع بها وخالف بعضها في جملة تركه ولا
جدوى في ذكره ونقل عن الصدوقين واكثر اصحابنا انه لا يجوز ان يعطى النفي الواحد قل من
صانع وقال حجت امر تنفي في الاستصحاب فالانما النفي بمراسية خلافا لما في الفقهاء و
اسندك حله بالاجماع والاحتياط ثم قال هو في امر جد من طائفتنا تبين قولنا خلاف ذلك
سوى قول ساذ للشيخ في التهذيب ثم اخبرنا وفي ظاهر التواعد والارساد والنصرة ما هو
المنه والاسندك عليه بانه قول فقهاءنا ولم ننفهمهم على مخالف فوجيل لمصير اليه وجبرير سل
اجاب عن الفدح باورسالة بان نجح في قول الفقهاء فانه يجزى اجماع فاذا تلفظ الامة بالخبر
بالقبول لم يجمع في ند والظاهر ان عزمه بذلك وبما قبله الرد على الحق في المقيد بل يثبت اسناد
بالاجماع المتقون صلا وواجب ما يقول منه في الاستقلال ونحوه في نفسه لو يجمع الى الاعتذار
عن لا رسال على تقدير جحيمها ولويذكر شيئا منهما في ساو كبه وخالفهما في السلي التذكرة
والفهره ولويصام بهما مع ما الهما من الشواهد من الرواية وفوى الاصحاب غيرهما ولا بما ادعاه
نفسه في الخلاف وان نال من عنها في النفي فان منشاء الكشف منه على المعيل فوق ظاهر وذكره
المختلف ايضا في كتاب المحرر خلافا لاصحاب في وجوبه في العمل الذي يؤخذ من احوال واخبار
فوا الوجوب حكى عن الرضائي انه في التامرات لا عنه فيه عندنا ولا حصر ولا يدل على قول
التامرات ان هذا المحرر واجب عليه بالاجماع واجازة عنه بانه ممنوع ان قصد به المحرر ان
قصد التركة فهو ثم صرح بانه لا فرق بينه وبين ما تراخى المكاتب فالاطلاق الكلا فيها في
كبه وذكره المختلف ايضا في كتاب النصوص اختلاف اصحاب في صوم النفل بعد الزوال قبل
الفهره بحيث يخصه مسمى الامساك في التها واخلاد فومعه في ظاهر التذكرة والتواعد عدم صحة
ذلك ونقل فيه عن الرضائي القول بالغير والاحتجاج عليه بالاجماع واجاب بمنع تحققة خصوصاً

الحاكم في المجلد الثاني
من كتاب المحرر
في كتاب النصوص
في كتاب التواعد

سأله عن عظمة
قال في فقهنا

الكتاب
في كتاب النصوص

مع مخالفة الشيخ وابن أبي عمير مع ابن الشيخ قال ولست اعرف به نصا فلك قد دعاه ابن ابي عمير
وكذلك ابن ذريرة واورد في اجابته على الخلقين ما يقتضي ان مخالفة ذلك المناجعة اليقيني يظهر
من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على خلاف ذلك ولم يتعرض العلامة بشئ من ذلك لربما بالاجماع
الثقة الصريحة الواقعة لروايات كثيرة مشتملة على صحاح مستفيضه المؤيدة ببقائه للحكمة
الذكرا والتمهي عن المرتضى واكثر علما ثابته قوى اخيرا قول المرتضى من جهة بعض الاخبار
في التمسك ايضا لذلك واستحسنه في التحرير ولو يذكر الاجماع فان في سائر كتبه اصلا وذكر في الخلاف
ايضا اختلاف الاجماع في صوم يوم الشك بنية شهر رمضان وحكي عن كثير منهم القول بعدم الاجزاء
وعن قليل منهم القول بالاجزاء ونقل هذا عن الشيخ في الخلاف والاول عنه في سائر كتبه بخلاف
هو فيه وفي سائر كتبه ثم حكى عن الشيخ في الخلاف الاستدلال على الاجزاء بالاجماع الفرض واجابهم
على ان من صام يوم الشك اجزاء عن شهر رمضان ولم يفرقوا الاستدلال القول من قال من اصحابنا
بعدم الاجزاء ببعض الاخبار واجاب العلامة بالنهي عن الاجماع وعدم الفرق في الاخبار ولو ذكر
في سائر كتبه اصلا وروى في الهام في التحرير الى الشيخ في الخلاف الذي في الحكم ولعل ذلك لذكر
اول رواية بعدم الاجزاء ثم استدل بالخلاف من اصحابنا انتهى عن ذلك في بعض الاخبار التي
للفساد وعدم الفرض الجواب عنه وذكره قبل جميع ذلك مسألة اخرى تضمنت في صحيح صوم
يوم الشك بنية شعبان ويوم صومه بنية شهر رمضان واستدل بالاعتناء لك بالاجماع
الفرض ولتجاربهم وهو ممن يقول بان الشئ ينسب الفساد فكلامه لا يحل من منافق هو الذي
وذكر في المختلف ايضا اختلاف الاخبار في حكم تناول غير الصاد واخبار هو فيه وفي سائر كتبه
الفرق بينه وبين المعاصرة الاقطار ونقل عن المرتضى حكم بعدم الاقطار ثم ذكر دليله ودليل
المفتوح لاجابه عند ان قال وايضا فان لا يتحقق الذي قد خالف في هذه المسألة قال في
المسائل الناصية لا خلاف فيما سئل الى خوف الصائم من جهة هذا اعلم انه يطره مثل المحضا
والخبرة وما لا يؤكل ولا يشرب انما خالف في ذلك الحسن بن صالح فقال انه لا يطره وروى
ابي طي عن الاجماع من عدمه ومما عثر على هذا الخلاف فسقط حكمه انتهى لا يتحقق ان هذا لا يقتضي
الاستدلال على بخاره بما عله من دعوى الاجماع كما هو ظاهر ولم يذكر في سائر كتبه ولا ذكر
الاجماع المنقول عليه في الخلاف والفتية والسر في شئ منها مع انه على تقدير حجية ما
بالاعتماد والاجماع مما اخرج به ولا يتابع انه قد صرح في التمهيد المذكور بان الاقطار مذموم

والمعتمد على الاخبار
والاجماع في الاجابة

هذا هو الحق في المسألة
المنظورة

علمنا وجامعة اهل العلم الا ان مصالحنا في هذه الوجوه من الحافين والمنعوى من الاصحاب
 وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاح في الارشاد واخاره هو فيه وفي جملة من كتبه كونه حراما غير
 مفطور ولا موجب للقضاء والكفارة وورد بما توقف في بعضها كالنسيئة في الحرمة ايضا اذ لا خلاف
 الكراهية كما يحمله عبارة التذكرة ونقل فيه عن الشيخ الاجماع على الاقذار واجباب القضاء
 والكفارة بالاجماع وورده بانه ممنوع مع ظهور هذا الخلاف اقول قد ادعاء السيدان في
 الانتصار والفتية ايضا ولريد ذكر شيئا منها في سائر كتبه وهذا خلاف اقوال الشيخ والمنعوى في
 كتبنا ايضا ونقله بعض ما يتعلق بذلك وذكر في حكم ايضا الانتصار والفتية على القول بالاجماع
 واخاره منها في جملة من كتبه كونه مفطورا موجب للقضاء والكفارة وورد في ضمن نقل التذكرة
 كلاما لا ابرار ليس يقتضي دعوى الاجماع على ايجابه القضاء ولم يحجج هو به ولا بملة ظاهر الفتية
 من دعوى الاجماع على ايجابه الكفارة ايضا مع انه عرى ايجابه له في التذكرة في علمنا و
 فالحق الى الامامية وطعن بذلك على الحافين واجمع عليه في جملة من كتبه بما تضمنه من
 عن ثبوت كان الاجماع بالاجماع القول المنصديا ذكر بما تقدم عن الناصريان وغيرها
 اولى على من يدعي جحد ثم انه مع جميع ذلك قوي في التبرير والمشيء عدم ايجابه الكفارة وقفا
 للمنعوى في الحل وظاهر الحل في ذكره في المختلف ايضا اقوال الاصحاح في هذا البقاء على الجاهلية من
 غير هذا الى الصحيح واخاره هو فيه في سائر كتبه ايجابه للانتظار والقضاء والكفارة وحكم من
 المنعوى في الامصار في ضمن نقل الاقوال انه جملة مما اوردت به الامامية ونقل عن بعضهم ايجاب
 القضاء به خاصة ولريد ذكر ايجابه عليه بالاجماع ولا يخفى هو فيه في من كتبه ولريد ذكر سائر
 الاجماع في المسئلة في الخلاف والفتية والتمراز على ايجابه مع انه عرى في التذكرة الى علمنا و
 من المسئلة او من المؤمنين لها وان نقل عن الفتاوى والمنعوى في موضع اخر منها ايجاب القضاء
 وذكر في المختلف ايضا الخلاف في الاجماع في حكم ما اذا امكن الانتظار بتركه وحكم عن الشيخ في الخلاف
 انه لا قضاء عليه بذلك ولا كفارة وعنه في المنعوى عن غيره محضين ذلك بما اذا كان لا ياجل
 ولا فصلية القضاء وعن المنعوى في الناصريان ان عندنا انه اذا نظر الى اجل النظر اليه فانزل
 غير مسدد الى انزل لو يفطر عن الحل انما اذا امكن النظر لم يكن عليه شيء ولو كان الى من يحرم عليه
 ثم احار هو التفتيل بين ما اذا كان بقصد الانزال فعليه القضاء والكفارة او بينه في القضاء
 خاصة مطلقا وحكم عن الشيخ في الخلاف بالاجماع بالاجماع وورده بالمتع مع انه منقول عن الناصريين

كقولنا في الانتصار والفتية

كقولنا في الانتصار والفتية

كقولنا في الانتصار والفتية

ايضا ولو يذكرها في سائر كتبها وان شرط فواء فيها وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في حكم
صوم الطلوع في السفر وحكم عن الفيدل خلاف الاختار في ذلك وان الاكثر اتفق عليها العمل عند
فضاء العصابة ما دل على كراهته وان لم ينسج التبر واختار هو فيه وفي سائر كتبه الجواز مع الكراهة
ولو يخرج يادكره الفيدل لعل بخاره ولا على غيره ولو يذكره في سائر كتبه وذكر فيه ايضا اختلاف
الاصحاب في الوقت الموجب للعصر في حق السائر لفظ الكلام في الاقوال والادلة وذكر في حجة
الشيخ امور واستناد دعوى اجماع الفرقة على انه اذا سافر بعد الزوال وجب الصوم واجاب عنه بالاجماع
ان صح فهو مسلم لا نقول بموجبه اذ مع خروجه بعد الزوال يتم صومه ثم قال في آخر المسئلة
واعلم انه ليس بصيد من الصواب تخيير السائر بعد العصر والاطمأن اذا خرج بعد الزوال ولو يذكر
الاجماع في سائر كتبه وذكر في حكم من فاته صوم شهر رمضان لغيره من اخر القضاء بعد ذلك
العدد الى شهر رمضان اخره ان يحل عليه القضاء بعد ذلك مطلقا كما لو استمر العددان كما في غير
بعد زوال العدد وانما فضله الصدقة ايضا والابان كان في غيره القضاء ثم جدد العدد
هذا الضيق فلا يحل عليه ونقل عن الثاني كذا يقتضي انه متى اخر القضاء مع القدرة كان عليه
الصدقة وان لم يكن فواء ولا امر به حكم عن الشيخ النسخ ايضا بعدم اختصاص حكمه بالمرض ثم
استدل على مخالفه الى ان قال بعد انما به والشيخ استدل على وجوب الكفارة اي الصدقة بالاجماع
والاخطا وهذا لا يقتضوا الاستدلال به ثم ان الشيخ اخبر بذلك على وجوب الكفارة على من اخر
القضاء مع القدرة لا العدد من سفر او مرض استدلال به وهذا لا يوافق تفصيل العلامة وهذا
الاجماع لو يذكره ايضا في سائر كتبه واستدل على وجوب الكفارة بما هو اقوى منه على تقدير
حجيته واختاره في الشهر اختصاصها بما فاد المرض منظر في تعميم الشيخ للاصل السائر من صدقة
العدل وكذا نظره في التبر وهو ظاهر بعض كتبه الاخر ايضا وهذا كله يعبر عما قلنا وقال المختلف
ايضا في سائر كتبه ان نتائج القضاء افضل من تبرئه ونقل فيه كلام المصنف المشتمل على نسبة التغير
بينهما الى اصحابنا ولو بعيد به وقال فيه ايضا في كتاب الحج ان الشيخ في الخلاف قال بانه يجوز ان
ينطوع بالحج وعليه فرض نفسه والحج عليه باجماع الفرقة وورد عليه بما الحل بان الحج يجب
على الفور فلا يجوز الطلوع قبل الاثان به ونقل عنه في البسطة صرح بالنسخ الا انه قال لا يفتي
قطر عاوض عن حجة الاسلام قال وهو اشد اشكال من الاول وهذا خالف الشيخ في سائر كتبه ايضا
ولو يذكره الاجماع اصلا وقال في المختلف ايضا في سائر كتبه ان احرام الفاون ينفع بالنية

في سائر كتبه

في سائر كتبه

وجوب الكفارة

في سائر كتبه

او الاشياء والتقليد وحكي فيه عن المتصوفة قال لا ينفذ الا بالنبية واجتج عليه بالاجماع
اجاب عن بيان الاجماع على وجوب النبوة على المنع والفردانية الفاروق ولا دلالة له في ما ذكره
اصلا وظاهره على موافقه في دعوى الاجماع على ذلك ايضا وليرى من روي وما يظهر من موضع
التذكير لنبه خلافا لما علمنا الجمع وظاهر الخلاف والجواهر والنبية بل يفسر بعضها دعوت
اجماعهم على هذا ايضا ولما ذكر ايضا ذلك وذكر في الخلاف ايضا في حكم الفصل عند المدونة
الفصل وسبب الشرط حال الاحكام لاختلاف اصحابه انه كل يقطع عنه الهدى لا واخذ
هو فيه وفيه من كنبه العلم بغير الشئ والاسكان في حكا السقوط عن المتصوفة والملي وذكر في
اجتج بالاجماع واجاب عن ذلك قال وهو الظاهر ان اختلاف وجوبه ذكره من الحل على الشئ وقاده
فيه بناقض كتابه ورد عمن ذلك وبين وجه كلام الشئ ان قال وهل هذا الاجماع من غير ما
لناولى الفقهاء ووجهه من يد تحصيل المقاصد انتهى ولما ذكر الاجماع في ما ذكره اصله وذكر
السنة في موضع اخر من الخلاف وردت في الاجماع بالنسب ايضا وقال فيه ايضا الشهور المعتبر
العامر سواء في الجزاء المتفق وقال المتصوفة في الانصار ما انفردت به الامامية القول ما لم يحرر
اذا قل جسد مسد كان جزاء ان وان صناد الحرم في الحرم فضاغت عليه العبدية وفي السائل
الناصر عند ما ان من قبل سيدا مسد ما صدا انفس اجرامه كان عليه جزاء ان وان كان مثله
خطا وجهه فضليه جزاء واحد ثم حكى عنه الاستدلال على ذلك بالاجماع الطائفة ورده بالنسب
بالجموع فك حتى ان هذا يقال بانما انفردت بذلك دون سائر الامامية ومع ذلك لا جمل كلامه في
كتابيه من اختلاف وليرى من العلامة للاجماع في ما ذكره اصله او ورده في الخلاف ايضا في
حكم ما اذا اضطر الحرم الى اكل الصيد والمسته ماله دخل بما ذكرنا طبر اجماعنا واورد ذكره ايضا
اختلاف اصحابه في حكم من جامع امراته في الفرج علمه قبل الوقوف بالشرع فحكم من جماعه كثيرة منهم
انفسه عليه وعليه بدنة والتج من قابل ومن اخرين منهم انه كان ذلك بعد الوقوف بغير فضليه بدنة
وليس عليه الحج من قابل وحكي في ضمن نقل الاقوال عن المتصوفة قولين مدعيان في الانصار ان الاول
تما انفردت به الامامية وفي المسائل الرئيسية انه تما الاختلاف فيه بينهم واخذ العلامة ايضا
ذلك ولم يجع بالاجماع القول عليه في الكتابين ولما ذكرنا نقل الشئ وابن زهره من الاجماع على
ذلك ايضا وكذا الفاضل في الجواهر وشرح الجمل ولما ذكرنا شئ من ذلك في ما ذكره اصله وذكره
ايضا في قطع شجر الحرم اقوال اعدية للاصحاب في ثبوت الكفارة ووجه ما روي فيها واختلافه هو فيه

توفي الظاهر في النبوة والنبوة

عامة ما في القول بالانصاف

حكم المصطفى في النبوة

حكم من جامع امراته في الفرج

حكم من جامع امراته في الفرج

وفي جملة من كنهه ثبوتها وادد دليله ثم قال في الشيخ استدلاله في الخلاف على خلافه في تعيين
 الكثرة باجماع الطائفة والاحتياط وفي التهذيب بارواه سليمان بن خالد ثم ذكر جملة من لا يجد
 وادد على غيرهما بالثبوت قال لا نفوى الرتبة الاولى وهو لاختيار ابن الجندب قول هذا يقتضي
 عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لانه ثبوت الكثرة ولا في قدرها واختلف في ما في سائر كنهه
 المشهور توقف في ثبوتها خاصة ووافق الشيخ في قدرها للاخبار وهو بما يظهر ذلك من النكته والغبر
 ايضا ويحمل النكته التوضيحية بما في الفوائد الا ان شادوا بالنكته ووافق الشيخ في الامر من معاودة
 يفرض للاجماع المنقول في ظاهر الغنية هنا في شيء من كنهه وذكر في الخلاف ايضا اقوال لا مطاب
 في ذكره لعيب الكثرة ونقل عن الرضا عوى لفراد الامامية واجماعهم على نكته ما يكرهها
 مطر ولم يخرج هو بذلك ولا اعله فيه مع انه منقول في الغنية ايضا لا معارض لسؤال الاسل
 كما صرح به ولو ما يكره في سائر كنهه الا انه اختار موافقة الرضا لدليل اخر وذكر كنهه ايضا كان
 المشهور اصحاب الجمع بين المغرب والعشاء جمع باذان واحد وامامين وهو قول الشيخ في النهاية و
 قال في الخلاف يجمع بينهما باذان واحد وامامة واحدة مثل صلوة واحدة واجتمع عليه اجماع
 الفرق وحدث جابر واجاب عنه بانهما على ما قلناه وهو كما قال ولذلك عزاه الى علمائنا في النكته
 والتهذيب وادعى غير الاجماع عليه ايضا والظاهر انه رضع سهوة النظر واسقط في نسخة الخلاف
 الذي كان عنده فاما الوجود في نسخة الجمع بينهما باذان واحد وامامين وقال ابو حنيفة
 يجمع بينهما الى اخر ما ذكره وهذا هو المذكور في الخبر الذي اخرج به وحمله على كون الفرض الرتبة
 من قال من العامة باذانين سبعل جدا بل لا وجه له اصلا وذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وذكر
 في الخلاف ايضا ان المشهور وجوب الرتبة وحكي الخلاف في ذلك عن الشيخ في ظاهر جملة من كنهه القاء
 وظاهر المنيد وغيره وحكي عن ابن ادریس الاول كلام الشيخ ودعوى عدم الخلاف بين الاصحاب
 بل بين السليين في وجوب مرجع ذلك الى الاختلاف في فهم مراد بعض الاصحاب لانه استكشاف
 الامام عليه السلام وقد اخار هو الوجوب في جميع كنهه وقال في النكته وموضع من المشهور لا يعلم
 خلافا في ذلك وذكر ذلك في موضع اخر من المشهور ايضا واول ما دل على خلافه من الاخبار وكلام الشيخ
 في الجمل وظاهر عدم الوقوف على خلاف في ذلك من السليين وشرع في الاستفاد من الخلاف والغنية
 من دعوى الاجماع على ذلك ايضا وذكر في الخلاف ايضا خلافا لاصحاب وجوب الخلف وحمله
 واخار هو فيه وفي سائر كنهه العلم للاصل وحكي فيه عن الرضا عوى لفراد الامامية بوجوب

الشيخ في كنهه ثبوتها وادد دليله ثم قال في الشيخ استدلاله في الخلاف على خلافه في تعيين الكثرة باجماع الطائفة والاحتياط وفي التهذيب بارواه سليمان بن خالد ثم ذكر جملة من لا يجد وادد على غيرهما بالثبوت قال لا نفوى الرتبة الاولى وهو لاختيار ابن الجندب قول هذا يقتضي عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لانه ثبوت الكثرة ولا في قدرها واختلف في ما في سائر كنهه المشهور توقف في ثبوتها خاصة ووافق الشيخ في قدرها للاخبار وهو بما يظهر ذلك من النكته والغبر ايضا ويحمل النكته التوضيحية بما في الفوائد الا ان شادوا بالنكته ووافق الشيخ في الامر من معاودة يفرض للاجماع المنقول في ظاهر الغنية هنا في شيء من كنهه وذكر في الخلاف ايضا اقوال لا مطاب في ذكره لعيب الكثرة ونقل عن الرضا عوى لفراد الامامية واجماعهم على نكته ما يكرهها مطر ولم يخرج هو بذلك ولا اعله فيه مع انه منقول في الغنية ايضا لا معارض لسؤال الاسل كما صرح به ولو ما يكره في سائر كنهه الا انه اختار موافقة الرضا لدليل اخر وذكر كنهه ايضا كان المشهور اصحاب الجمع بين المغرب والعشاء جمع باذان واحد وامامين وهو قول الشيخ في النهاية و قال في الخلاف يجمع بينهما باذان واحد وامامة واحدة مثل صلوة واحدة واجتمع عليه اجماع الفرق وحدث جابر واجاب عنه بانهما على ما قلناه وهو كما قال ولذلك عزاه الى علمائنا في النكته والتهذيب وادعى غير الاجماع عليه ايضا والظاهر انه رضع سهوة النظر واسقط في نسخة الخلاف الذي كان عنده فاما الوجود في نسخة الجمع بينهما باذان واحد وامامين وقال ابو حنيفة يجمع بينهما الى اخر ما ذكره وهذا هو المذكور في الخبر الذي اخرج به وحمله على كون الفرض الرتبة من قال من العامة باذانين سبعل جدا بل لا وجه له اصلا وذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وجوب الرتبة وحكي الخلاف في ذلك عن الشيخ في ظاهر جملة من كنهه القاء وظاهر المنيد وغيره وحكي عن ابن ادریس الاول كلام الشيخ ودعوى عدم الخلاف بين الاصحاب بل بين السليين في وجوب مرجع ذلك الى الاختلاف في فهم مراد بعض الاصحاب لانه استكشاف الامام عليه السلام وقد اخار هو الوجوب في جميع كنهه وقال في النكته وموضع من المشهور لا يعلم خلافا في ذلك وذكر ذلك في موضع اخر من المشهور ايضا واول ما دل على خلافه من الاخبار وكلام الشيخ في الجمل وظاهر عدم الوقوف على خلاف في ذلك من السليين وشرع في الاستفاد من الخلاف والغنية من دعوى الاجماع على ذلك ايضا وذكر في الخلاف ايضا خلافا لاصحاب وجوب الخلف وحمله واخار هو فيه وفي سائر كنهه العلم للاصل وحكي فيه عن الرضا عوى لفراد الامامية بوجوب

الشيخ في كنهه ثبوتها وادد دليله ثم قال في الشيخ استدلاله في الخلاف على خلافه في تعيين الكثرة باجماع الطائفة والاحتياط وفي التهذيب بارواه سليمان بن خالد ثم ذكر جملة من لا يجد وادد على غيرهما بالثبوت قال لا نفوى الرتبة الاولى وهو لاختيار ابن الجندب قول هذا يقتضي عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لانه ثبوت الكثرة ولا في قدرها واختلف في ما في سائر كنهه المشهور توقف في ثبوتها خاصة ووافق الشيخ في قدرها للاخبار وهو بما يظهر ذلك من النكته والغبر ايضا ويحمل النكته التوضيحية بما في الفوائد الا ان شادوا بالنكته ووافق الشيخ في الامر من معاودة يفرض للاجماع المنقول في ظاهر الغنية هنا في شيء من كنهه وذكر في الخلاف ايضا اقوال لا مطاب في ذكره لعيب الكثرة ونقل عن الرضا عوى لفراد الامامية واجماعهم على نكته ما يكرهها مطر ولم يخرج هو بذلك ولا اعله فيه مع انه منقول في الغنية ايضا لا معارض لسؤال الاسل كما صرح به ولو ما يكره في سائر كنهه الا انه اختار موافقة الرضا لدليل اخر وذكر كنهه ايضا كان المشهور اصحاب الجمع بين المغرب والعشاء جمع باذان واحد وامامين وهو قول الشيخ في النهاية و قال في الخلاف يجمع بينهما باذان واحد وامامة واحدة مثل صلوة واحدة واجتمع عليه اجماع الفرق وحدث جابر واجاب عنه بانهما على ما قلناه وهو كما قال ولذلك عزاه الى علمائنا في النكته والتهذيب وادعى غير الاجماع عليه ايضا والظاهر انه رضع سهوة النظر واسقط في نسخة الخلاف الذي كان عنده فاما الوجود في نسخة الجمع بينهما باذان واحد وامامين وقال ابو حنيفة يجمع بينهما الى اخر ما ذكره وهذا هو المذكور في الخبر الذي اخرج به وحمله على كون الفرض الرتبة من قال من العامة باذانين سبعل جدا بل لا وجه له اصلا وذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وجوب الرتبة وحكي الخلاف في ذلك عن الشيخ في ظاهر جملة من كنهه القاء وظاهر المنيد وغيره وحكي عن ابن ادریس الاول كلام الشيخ ودعوى عدم الخلاف بين الاصحاب بل بين السليين في وجوب مرجع ذلك الى الاختلاف في فهم مراد بعض الاصحاب لانه استكشاف الامام عليه السلام وقد اخار هو الوجوب في جميع كنهه وقال في النكته وموضع من المشهور لا يعلم خلافا في ذلك وذكر ذلك في موضع اخر من المشهور ايضا واول ما دل على خلافه من الاخبار وكلام الشيخ في الجمل وظاهر عدم الوقوف على خلاف في ذلك من السليين وشرع في الاستفاد من الخلاف والغنية من دعوى الاجماع على ذلك ايضا وذكر في الخلاف ايضا خلافا لاصحاب وجوب الخلف وحمله واخار هو فيه وفي سائر كنهه العلم للاصل وحكي فيه عن الرضا عوى لفراد الامامية بوجوب

وجوب الرتبة

وجوب الخلف

والاجتماع عليه باجماعهم ووده بان الاجتماع دل على الاولوية والاستحقاق اما الوجوب فلا
 وقال ايضا ان هذا شق فخره ولو ذكر في سائر كتبه وظاهر المقصود دعوى الاجتماع ايضا على ما
 ذكره في كيفية الخلاف مع انه خلاف الشهود كما صرح به العلامة لم يسلط كلامه ايضا في ذلك و
 ذكر فيه ايضا الخلاف والاجتماع وجوب كون الرمي بالمحصن الواجب يقولون مطلقا ووده بان كان من
 جنسه اخار هو فيه وفي سائر كتبه الاول لم يسلط بما يظهر من الانصاف من دعوى اجتماع الفرق بل عدل
 الخلاف بين المسلمين في اجزاء الثاني انظر انما الامامية مائة لا يجوز الرمي لابه وهو مذهب الشيعة
 وظاهر عنه في حالات الثالث فيمكن اتحاد المذاهب ولما لم يذكر ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع
 الامامية بل المسلمين على اجزاء الثالث ولم يسلط به ولم يذكر ايضا ما في الغيبة من دعوى اجتماع القضاة
 على انه لا يجوز الا بالحصول لم يجمع به مع موافقه لذهبيه وعدم وجوب دليل مثله في الوضع و
 الصراحة على تقدير رجحانه وذكر فيه ايضا كلام الشيخ في ردود وحسنه بتقديم صورة التثنية بدل
 الحكم من اوله ذي المحذور وقوى الحق بذلك وحكي عن ابن دريس انه ورد وحسنه في كتاب الاطوار
 النعم وقال ثم قال لان احكامنا اجمعوا على انه لا يجوز القيام الا بوجه قبل المزبور يوم الزينة
 عرفه وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر احكامنا في وجهه المحوزين واقصر على ذلك واقصر في التمهيد
 المذكور على ذكر ردود الرخصة ولم يفرغ من الاجتماع وظاهره الوقف في الحكم وعدم الاعتماد
 ما الاجتماع المنقول واقفي القويرو والقواعد والارشاد والبقوة بخوار القادة بعد التمسك بالغة
 وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغيبة مغل الاجتماع ايضا على ما قال ابن دريس ولم يعا به وقال
 في الخلاف ايضا اذا قلنا لمرأة الغيبة وحرمت بالجماع وخاف من ان يحضر جاز لها تقديم الحج وجهه
 وطوائف النساء على الخروج الى عرفات قال الشيخ ومع ابن دريس ادعى اجتماع عليه وانحرفنا
 قال الشيخ ثم ذكر حجة وجواب عن دعوى الاجتماع بعد الشك وخبرنا اوله في التمهيد المذكور ان
 علمائنا واخاوه فهمنا وفي سائر كتبه وحكي في الاول خاتمة قول ابن دريس لم يفرغ من دليله ولم
 يسلط به وذكر في الخلاف ايضا اختلاف في حرم منع الحاج من تزول ووده مكره ومنزلها الوكر اض
 وحكي عن ابن دريس دعوى الاجتماع وتواتر الاتحاد على انه لا يفي ذلك واخاوه كان سائر كتبه
 انكره لا يعجز والاصل لا الاجتماع ولا يمنع ان لا يحل كونه على التعميم ولم يفرغ من دليله في سائر كتبه وحكي
 فيه ايضا عن الحلبي اشراط صحاح الختان ودعوى ان لا غلف لا يقع جميع اجماع العمل بطهيم
 الشارح من المبدأ لا يجوز ان لا يجمع بين وعن الحلبي نسبة عدم جواز طواف قبل الاختيار الى

قوله في سائر كتبه

قوله في سائر كتبه
 قوله في سائر كتبه
 قوله في سائر كتبه

قوله في سائر كتبه
 قوله في سائر كتبه
 قوله في سائر كتبه

قوله في سائر كتبه
 قوله في سائر كتبه
 قوله في سائر كتبه

اموال البعاه وحكم عن الشيخ قولين في ذلك والكثير احادها قهها ما حواه السكخر خاصة ذهب اليه
في الخلاف واستدل عليه باجماع الفقهاء بخلافهم واخلاقه هو ايضا ذلك واحتج عليه بما هو
غير الاجماع منها ما رواه الثعالي بلفظه وكذا قال وهو شيخ من علمائنا تقبل من رسله لهذا له
ومعرفة ومنها انه قال لا اكثر فيطلب على الظن كونه صوابا فحين انصير اليه ومنها انه افواضع
من ذلك ومنها الاجماع والظن انها هي البعاه في الباب الثاني ذكر كيدا كما يصنع كثير ومع ذلك
لرجح بالاجماع المتفول اصلا وهذا يقتضي كونه في غاية الضعف عنه بحيث لا يسلم للمنايد
في موضع ظهور الخلاف ولا يستماع رجوع الشيخ عنه في البطلان الى القول بالمنع من اقسامه مطلقا
او بعض الصور ومن ثم لا يذكره في سائر كتابه وذهب الى القول بالمنع في التمهيد والقواعد والصور
وقواه في التحرير وتوقف في الارشاد وهذا دعوى على اجماع اصحابنا بل السليبي على النسخ ولم يذكره
ولا عند به وذكره في المختلف ايضا قولين في فاسه الفقهاء للحدود في الغيبة واخلاقه هو الجواز
وتجرب من ان ادريس حيث دعى الاجماع على النسخ مع مخالفة مثل الشيخ في المختلف ايضا في كتاب
الناحر اختلاف اصحابنا في بيع السوخ وحكم في من غفل الاقول عن النسخ في البطلان دعوى
الاجماع على المنع ونقول الخلاف عنه ايضا في بيع ما لا ينفع به مثل الاسد والذئب واحاد
هو جواز بيع السوخ والفهد والنمر والفرد والغيل وجعلوها وعظامها ولربطها بالاجماع المتفول
ولا يفرض للجواب عنه ولم يذكره في سائر كتابه واختلف مذهبه فيها الا في الفضل فهو ربيعة
في الجمع وجوز بيع السباع في اكثر ولا يستماع منها ما يصلح منها للصيد وبطلان النذكية وحكم في
المختلف بصاع الشيخ في الاجم الملوكة الاسد ان يبيعه في مقدار ما اسد وعن المحققان هذا
مخالفة للاجماع ونفي الجسد عن الاول وما لا يه في التحرير والتمهيد لرعيها بالاجماع ولا يخفى
بالجواب عنه وحكم في الارشاد بان ضمان ما يفسد على مولاه المور وقال في اجاره التحرير
القواعد والمختلفان لم يروا المولى في كسب الجسد وحكم في المختلف ايضا في البيع في الاستبصار
حكم وطى لا جارية الابن بعد نفوقها على نفسه ونقل عن المحقق ان قال انه الصحيح الذي عليه الاجماع
ولم يهاهون ذلك وذكره ايضا في الخلاف اصحابنا في مخرج الفضول اخذوا فيه وفي سائر كتابه
الصحر وحكم عن الشيخ في الخلاف البطلان والاجماع عليه باجماع الفرقة فالتالان من مخالف منهم
لا يصح قبوله واجاب بالمنع مع وجوه الخالفه وكونه من جملة الخالفين في ذلك في بعض كتابه وقد
ادفاه ابن زهره ايضا ولم يهاهون ولا ذكره في سائر كتابه حتى انه عرى بالتحفة في التذكرة الى التالان

هذا هو الجواب عن قول الشيخ في
الاجماع على المنع في بيع السوخ
والمختلفان لم يروا المولى في كسب
الجسد وحكم في المختلف ايضا في
البيع في الاستبصار حكم وطى لا
جارية الابن بعد نفوقها على نفسه
ونقل عن المحقق ان قال انه الصحيح
الذي عليه الاجماع ولم يهاهون ذلك
وذكره ايضا في الخلاف اصحابنا في
مخرج الفضول اخذوا فيه وفي سائر
كتاب الصحر وحكم عن الشيخ في
الخلاف البطلان والاجماع عليه
باجماع الفرقة فالتالان من مخالف
منهم لا يصح قبوله واجاب بالمنع
مع وجوه الخالفه وكونه من جملة
الخالفين في ذلك في بعض كتابه
وقد ادفاه ابن زهره ايضا ولم
يهاهون ولا ذكره في سائر كتابه
حتى انه عرى بالتحفة في التذكرة
الى التالان

مؤقتا بدعوى الاجماع عليه وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز بيع وبيع مكروه
 هو نها ولا اجارتها قال وفيه نظر ثم ذكر الحجاج باجماع الفرقة واجتادهم ولو قصد للجواب عنه
 فلا عن سائر ولدته وكانت حال ذلك الى الوضوح والى ما تقدم في كلامه من الحكم بركه منع
 الحجاج من سكنى دورها ومنازلها واخبار جواز بيعها في النوازل وغيره وتوقف في بعض كنه
 وذكر في المختلف ايضا اخلافا لا صاحب حكمنا الا الظاهر ما اتخار ولو بين المدة واتخاها
 فيه وفي سائر كنه البطلان بقاء الشيخ والمرضى في احد قوليهما وحكى عنهما في قولهما الاخر
 وعن جماعة من القدماء القول بالغير وبثبوتها بخلافه في الامم ونقل عن الشيخ الاجماع على اجماع
 الفرقة واخبارهم ورد بهما انما لا على الثلاثة في الحيوان اما غيره فلا اقول فدادع في الاجماع
 على ذلك في الانتصاف الغنية والمجواهر ايضا وجعل في الاول مما انفرد به الامامية فان كان
 الاجماع المنقول بغيره فليكن مثل هذا فيهم انه لو يذكر شيئا من هذه الاجماع في سائر كنه ولا
 اعتق بها الصلوا ما كان ينبغي له ذلك لو كانت عند كرويان صحيحه عالية الاسانيد وقد وافا
 بلا واسطة عن الحجة عليه السلام اربعة من الاساطين وروى ساء الذين وقال في المختلف ايضا في
 التذكرة وغيرهما ما يحصل ان العقود الخاتمة كالوكالة والعارية والوديعة والارض المجردة
 يثبت فيها الخيار دائما ولا يفسد بالاسقاط فلا معنى فيها للخيار وحكى في الاول عن الشيخ قول
 احد ما يثبت خيار الطهر والشيخ فيها وانها يثبتون الثاني لا الاول اختاره في الخلاف واستدل
 على نفي الاول بالاجماع لان الاختلاف فيه ورد به ما يمتنع مع انه نفسه خالف في ذلك فليكن
 عرى نفسه ذلك في التذكرة الى علمنا ايضا الامامية معى على ما ذكره في الفرق بين الخيارين كما
 قال الشيخ وحكى في المختلف ايضا عن الشيخ انه اذا وطئ المشرى في مدة خيار البائع فان فسخ دفع
 عليه ببيعة الولدان حصل من الوطئ بالغير وهو العسر البكره نفسه للثبوت اجماع على ذلك
 بالاجماع ورد به بالنسبة فليكن مداهما من درهم ايضا واجتبه ولو يذكر كنه في سائر كنه ولا يخفى
 بهما واخباره في جملة منها الرجوع ببيعة التجارية خاصة مع الولادة للصبر وتما ولد بنفسها
 خاصة بدونها وهو قضية كلامه في غيرها ايضا وقال في المختلف ايضا الاربابين والوالد ولد
 ذهب اليه علمنا ثم خصيصة ذلك للاسكان في رعيته ولم ينجح ولا عليه وحكى عن ما طوى
 لا يرضى شيئا اهل منعه منها ولا مطلقا ودجوعه عنه كذلك للاجماع وافترض على ذلك ولو يذكر
 سائر الاجماع المنقولة في المسئلة لوضوحها وثبوتها بالاجماع المحصل وغيره وحكى هو ايضا

هذا هو الحق في الاجماع
 والشيخ في المختلف
 والشيخ في الخلاف

هذا هو الحق في الاجماع
 والشيخ في المختلف
 والشيخ في الخلاف

هذا هو الحق في الاجماع
 والشيخ في المختلف
 والشيخ في الخلاف

هذا هو الحق في الاجماع
 والشيخ في المختلف
 والشيخ في الخلاف

هذا هو الحق في الاجماع
 والشيخ في المختلف
 والشيخ في الخلاف

في ثبوتها بين السلم والذي قولين أحدهما هو الثبوت فيه وفي جملة من كتبه اوجعها ونقل من
 المنع والاحتجاج عليه بالاجماع الذي دللنا فيه وفيما سبق وده هنا بالنع مع مخالفة
 جماعة من الاحتجاج مع انهم ساقوا عن المنع الا الاستكنا في ذلك قبل التفصيل هنا بما
 نفهمه لا على ما قبل ثم انه لو يذكر في سائر كتبه ولا اعلم به وذكر في المختلف ايضا اختلافه
 في بيع الربط بالحاف الربط بالتمر وحكي عن ابن ادريس انه او دعي الشيخ في تعليقه النع بانه
 اذا جاز الربط بفرضه بانه لا يجوز بيع رطل من العنب برطل من الزبيب هذا لا يقول
 به احد من اصحابنا في خلاف وبانه لا خلاف في ان بيع الجنس بالجنس جائز لا مثل والنع منه
 يحتاج الى دليل ولو يثبت العلامة الى ثبوت ذلك ولم يضر في ذلك ما ذكره من مصلان
 اقوال الاحتجاج بما هو المعلوم من طريقه في دعوى الاجماع في موضع الخلاف واحدا للنع
 مطلقا فيه وفي جملة من كتبه وادعى في الذكر كثيره انه لا شهوة بينهما واقصروا في بعض كتبه على
 النع من بيع الربط بالتمر وادعى الشيخ في الخلاف وان زعموا الاجماع على ذلك ولو يذكر في ثبوت
 من كتبه وحكي في المختلف ايضا عن ابن ادريس في خلاف في بطلان بيع الصرنا اذا قال للصبر في
 حول ما عندك من الدرهم الى الذئبة او بالعكس ساعره على ذلك واقره قبل القابض ولو
 يثبت هو بذلك ولا يضر لوجه ولا ذكر في سائر كتبه وروى بحكم بالنع مع عدم التوكيل احد
 نحو الشرط لا الاجماع المنقول وحكي فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف انه لا اذا باع طعاما فغيرا
 بعشرة مؤجلة فلما حل الاجل اخذ بها طعاما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يجرى له
 وقال القاضي يجوز به قال بعض اصحابنا ان احاد هو جواز ذلك ونقل الاحتجاج الشيخ على النع
 بالاجماع ورده بالنع لانه نفسه نقل الخلاف وحكي فيه ايضا عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان
 السلم حال او سلم فهو ذلك مع هذا السلم نفسه بدونه وان كان بلفظ السلم وهو اختياره
 في جملة من كتبه ولو يذكر الاجماع فيها اصلا وحكي فيه ايضا عن المنع دعوى الاجماع على جواز
 كون راس مال السلم من غير ايمان وهو احاد ايضا ذلك لكن لا الاجماع بل للاصل وغيره
 وحكي فيه ايضا عن ابن ادريس انه قال ليس من شرط صحة السلم ذكر موضع التسليم في خلافه انما
 وقال ان ما ذكره الشيخ في الخلاف من شرطه لو يذهب اليه احد منهم واحاد العلامة فيه وفي
 جملة من كتبه تفصيلا في ذلك ونفهم من ابن ادريس قال ان قيل هل علمه منه بواضع الخلا
 ولو يذكر دعواه في سائر كتبه ولا يضر لدعوى ابن زهرة الاجماع على شرطه ولا على بطلان الخلاف

ما في الخبرين

ما في الخبرين

ما في الخبرين

وحكى فيها ايضا عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على انه اذا رد الشاء المصلو ودمعها عوض
 اللبن الذي جلبه سائما من ثمره ولو لم يند فوبه فيه ولا في سائر كنهه واوجب في العين ان
 وبدوا لافا لثلك والافا لقيمه مع ان الاجماع مفعول في الغنية ايضا عند ذكر كلام ابن
 اديس وحكى فيها ايضا عند دعوى الاجماع على ثبوت الضرر في البر والنافع ايضا وتوقف هو
 في ذلك وقال ان ثبوت الاجماع كان حقا والافا لوجه النفع للاصل وعرضه ثبوته على الوجه المصلي
 لا الفعل والافا ثابت بنقل او ثبوت الاصحاب اعظمهم على تقليد حجتهم واخاره في جملة من كنه الشئ
 وعلى في التذكرة بغير الاجماع ولم يذكره فيها اصلا مع انه ربما ينظر من الغنى في المذهب في
 الخلاف فيه ايضا ولو رجع في ذلك وحكى فيه ايضا عند التمهيد في ثبوت الارشاد في الشئ في العجب
 المتحد بعد المعد قبل القبض عند في الخلاف في الخلاف في عدم ثبوته الا اذا ارضا عليه
 فيجوز له ما ذاك واخاره فوفيه وفي جملة من كنه الاول ولم يقر في الثاني في الاجماع اصلا
 وذكر في التذكرة ولم يعابه وحكى عنه ايضا في البسط احكاما عديدة فيما اذا اشترى شيئا
 وباعه ثم علم به عيبا منها انه اذا رضى المشتري لثا بالبيع لم يرجع الاول بارش العيب لانه لا دليل
 عليه اجماعا ولو لم يفسر هو هذا واخيره وقال ان هذه الاحكام منافية لاصول المذهب لغيره
 حكي عنه ايضا قولين في بيع الثمرة بعد ظهور قبل بدو الصلاح سنة واحدة شفره احد هما
 البطلان واخاره في البسط والخلاف وادعى فيهما الاجماع وثابتهما التمهيد واخاره فوفيه
 وفي جملة من كنهه ولم يقر في الاجماع ولا ذكره في سائر كنهه اصلا مع انه مفعول في
 الغنية ايضا واقتصر في بعض كنهه على ذكر القولين بالرجوع وذكر في الخلاف ايضا ان الشهود
 جواز بيع الثمرة قبل ظهورها مطلقا ولو كان اكثر من سنة وحكى عن ابن اديس انه ادعى الاجماع على ذلك
 وقال قد يشبه على كثير من اصحابنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنين وان كانت فارغة لم
 تطلع بعد وقت العقد قال وهذا خلاف ما يجب ومنه نصا في اصحابنا وخلاف اجماعهم اخطا
 انهم مصلون الله عليهم وقوا ويهتد او رد عليه بان هذا غلط في الفعل ان الصدوق قال
 في النسخ بالجواز واخاره فوفيه وفي جملة من كنهه النسخ لغير الاجماع ولخاره في التذكرة والجواز
 او لا ثم حمل النسخ احتمالا فاما اذا اخطا الاجماع النقول بحالفة الصدوق خامسة ولم يذكره
 اصلا في سائر كنهه فحق ابن حجة وحكى في الخلاف ايضا عن ابن اديس انه لا اعتبار عند اصحابنا
 بالناسيل في خول الثمرة في البيع مع الاطلاق وعدم الدخول لانه الفعل وحكى في الخلاف في

وحيث فيها ايضا عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على انه اذا رد الشاء المصلو ودمعها عوض
 اللبن الذي جلبه سائما من ثمره ولو لم يند فوبه فيه ولا في سائر كنهه واوجب في العين ان
 وبدوا لافا لثلك والافا لقيمه مع ان الاجماع مفعول في الغنية ايضا عند ذكر كلام ابن
 اديس وحكى فيها ايضا عند دعوى الاجماع على ثبوت الضرر في البر والنافع ايضا وتوقف هو
 في ذلك وقال ان ثبوت الاجماع كان حقا والافا لوجه النفع للاصل وعرضه ثبوته على الوجه المصلي
 لا الفعل والافا ثابت بنقل او ثبوت الاصحاب اعظمهم على تقليد حجتهم واخاره في جملة من كنه الشئ
 وعلى في التذكرة بغير الاجماع ولم يذكره فيها اصلا مع انه ربما ينظر من الغنى في المذهب في
 الخلاف فيه ايضا ولو رجع في ذلك وحكى فيه ايضا عند التمهيد في ثبوت الارشاد في الشئ في العجب
 المتحد بعد المعد قبل القبض عند في الخلاف في الخلاف في عدم ثبوته الا اذا ارضا عليه
 فيجوز له ما ذاك واخاره فوفيه وفي جملة من كنه الاول ولم يقر في الثاني في الاجماع اصلا
 وذكر في التذكرة ولم يعابه وحكى عنه ايضا في البسط احكاما عديدة فيما اذا اشترى شيئا
 وباعه ثم علم به عيبا منها انه اذا رضى المشتري لثا بالبيع لم يرجع الاول بارش العيب لانه لا دليل
 عليه اجماعا ولو لم يفسر هو هذا واخيره وقال ان هذه الاحكام منافية لاصول المذهب لغيره
 حكي عنه ايضا قولين في بيع الثمرة بعد ظهور قبل بدو الصلاح سنة واحدة شفره احد هما
 البطلان واخاره في البسط والخلاف وادعى فيهما الاجماع وثابتهما التمهيد واخاره فوفيه
 وفي جملة من كنهه ولم يقر في الاجماع ولا ذكره في سائر كنهه اصلا مع انه مفعول في
 الغنية ايضا واقتصر في بعض كنهه على ذكر القولين بالرجوع وذكر في الخلاف ايضا ان الشهود
 جواز بيع الثمرة قبل ظهورها مطلقا ولو كان اكثر من سنة وحكى عن ابن اديس انه ادعى الاجماع على ذلك
 وقال قد يشبه على كثير من اصحابنا ذلك ويظنون انه يجوز بيعها سنين وان كانت فارغة لم
 تطلع بعد وقت العقد قال وهذا خلاف ما يجب ومنه نصا في اصحابنا وخلاف اجماعهم اخطا
 انهم مصلون الله عليهم وقوا ويهتد او رد عليه بان هذا غلط في الفعل ان الصدوق قال
 في النسخ بالجواز واخاره فوفيه وفي جملة من كنهه النسخ لغير الاجماع ولخاره في التذكرة والجواز
 او لا ثم حمل النسخ احتمالا فاما اذا اخطا الاجماع النقول بحالفة الصدوق خامسة ولم يذكره
 اصلا في سائر كنهه فحق ابن حجة وحكى في الخلاف ايضا عن ابن اديس انه لا اعتبار عند اصحابنا
 بالناسيل في خول الثمرة في البيع مع الاطلاق وعدم الدخول لانه الفعل وحكى في الخلاف في

في اخبارنا جواز ذلك والظاهر ان مراده هذا اجماع المجتهون فانه يقولون بذلك والخروج
علا يقول المؤمنون عند شروطهم وحكي فيه ايضا في الشفعة اختلاف الاصحاب بما ثبت فيه
الشفعة ونقل عن المرتضى وعوانة اذ الامامية ببلوغها جميع الاشياء مما يحل للشفعة وما لا
يحتملها واخباره هوفيه وفيها تركبه على ثبوتها لا لبطلان الشفعة واختلف كالمه فيها في التمسك
والمملوك ولم يذكروا في مقام الاحتجاج استدلال المرتضى بالاجماع على العموم ولا دعوى ابن هجره
الاجماع عليه ايضا وحكي كلام ابن ادريس في ذلك حيث قال لاجماع من المسلمين وضع على عبور
الشفعة لاحد الشريكين اذ باع شريكه ما هو بينهما وعموا الاخبار في ذلك والاقوال والمضمر
يحتاج الى دليل وددنا بما في ان قصد وقوعه على العموم في جميع الاشياء فهو جهل اذ الخلاف
وقع فيه وعلى ثبوتها في نوع فاقى تخصيص بقيتها ولم يذكر شيئا من الاجماع في سائر تركبه
وعنه في التذكرة النعم الى اكثر علمائنا وحكي فيه ايضا الخلاف لا محاط في ثبوتها لا بخلاف قوة
وادعا ما بن ادريس الاجماع على سقوطها خطأ او لا انه منقول في الغية ايضا وكذا في الاستصا
مع ادعاء كونه من منفذات الامامية والمخالف في ذلك شاذ نادروا الخطأ بمثل ذلك فلا يخلو
منها اجماع منقول يصدره وحكي فيه ايضا اختلاف الاصحاب انها على الفور والتمسك في الشفعة
هوفيه وفي جملة من كنه الاول ونقل عن المرتضى الاجماع على الثاني بالاجماع وردده بالنعم
وبالمعارضه بدعوى الشيخ الاجماع على نفيضا لوليس احدا للتقليد اولى من الآخر ولو فرضا
ثابته كان العمل على الثاني للتأخر وتوقف في التمسك بالاجماع ولم يذكر في سائر تركبه اصلا
وحكي فيه ايضا عن الشيخ في البشواته قال اذا كان نصف المذكور مضافا نصفها لغيره فاعطى
ليستحق اهل الوقف الشفعة بلا خلاف واخباره هوفيه ثبوتها مع اتحاد الموقوف عليه ولم يثبت
الشيخ عنه الخلاف في السقوط ولم يذكر دعوى المرتضى بالاجماع على الثبوت وعنه ايضا انه
قال اذا اختلف المبانيان في الشيء فاما ما يبذل من حكم بالقرعة ولم يثبتا هوفيه ايضا بذلك وحكي
فيه ايضا في كتاب المديون عن ابن ادريس انه قال لا بد للموكل لا يجوز بيعه على غير موصله بلا
قال والوجه عند الكراهة للاصل الدال على الجواز والاجماع ممنوع ثم قال في مسألة اخرى
فدقيقا انه يجوز بيع الدين وعمود هب علمائنا ولا فرق بين بيعه على غير موصله وعلى غيره
ومنع ابن ادريس من الثاني اقول فخلافة في المسئلة الاولى ليس من جهة التاجيل وحكم العلامه
فيها بالجواز انما هو بعد حلول الاجل كما صرح به في جملة من كنهه ولذا نصح دعوى الاجماع على

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
 مِنْ طِينٍ ثُمَّ عَلَّمَهُ
 أَلْفَ سُوْرَةٍ مِزْمُورٍ
 وَإِنْ مِنْكُمْ مِنْ شَاخِصٍ
 لَمْ يَقْرَأْ بِآيَاتِ اللَّهِ
 فَالْيَوْمَ لَهُمْ الْعَذَابُ
 الَّذِي فِيهِمْ وَلَهُمْ فِي
 الْآخِرَةِ الْعَذَابُ الَّذِي
 فِيهِمْ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
 الْعَذَابُ الَّذِي فِيهِمْ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الشيخ
الشيخ

المتع ويمكن إبقاء كلامه على عمومته كما صرح به في التذكرة وليس هذا موضع بيان ذلك وحكمه
 أيضاً عن الشيخ في النهاية أنه قال من وجب عليه دين وغاب عنه صاحبه عنه لم يقدر عليه
 معها وجب عليه أن يتولى قضاءه ويعزل ماله عن ملكه وعن ابن دويل إن الغرض من الإجماع
 السليم ثم قول هو كلاء الشيخ لا للاعتماد على فعل الإجماع على خلافه كما هو ظاهر وحكي أيضاً
 في الرهن اختلاف الأصحاب في دخول التمام المجدد الفصل الخامس بعد الأدهان في الرهن إذا
 هو فيه وفي سائر كونه العدم وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط قال فيه إن أدهان ابن دويل
 القول بالدخول مذهب أهل البيت عليهم السلام وإجماعهم عليه وإن ما ذكره الشيخ في هذا المقام
 خطأ لا رهن عليه ولا شبهة له أقول قد نزل الإجماع عليه في الانتصار وظاهر الغرض أيضاً
 وهو يدل على سببها في سائر كونه ولا اعتد بها وحكي فيه أيضاً في الغرض عن الشيخ في المبسوط
 أنه منع من بيان مال الكتابة ولأنه لا خلاف في وجوبه وفي سائر كونه خلافه ولو جاز
 بأدعائه ولا ذكره في سائر كونه وحكي فيه أيضاً اختلاف الأصحاب في ضمان الجاهل وأحاديثه وفي
 حملته مركبه الصحيح ليعمل للاسكان ونفساً ولذي يلقى الحطب في الغافرة في حاي قوله وإن ذهب
 ونفل فيه في مسألة أخرى من ابن دويل أنه لا يصح على الصغير من مذهب عند مخلص من الأصحاب
 ولم يثبت هو بذلك ولم يذكر في سائر كونه وذكرها الشيخ في الغرض على الشيخ وقال لا
 شك في عدم تخصيصها بالرجل ولا يخرج تمام الغرض من دعوى الإجماع على التعميم وحكي فيه
 أيضاً عن الشيخ قولين في بطلان البيع طردان الشرط وبطلان عنه نفى الخلاف في عدم بطلانها
 هو فيه وفي سائر كونه البطلان ولم يثبت ما دعاه به وحكي فيه أيضاً في الوكا في الخلاف لا خلاف
 في طلاق النوكلي من الخاصة وإحار هو فيه وفي سائر كونه الجواز وأورد عنه غيب وقال قال
 ابن دويل في الخلاف في حال النفاق وست المحكمين ذكراً الرجل الحكم الذي هو مفسد في
 الطلاق وسأول من خلاف وحازون كان لو كلفه ما في المدة ولا يحتمل أن هذا لا ينطبق
 على بطلان الإجماع كما هو ظاهر ولا سيما ما عدا من منع منه بوجوب الخلاف فيه من جماع من فناء
 الأصحاب ما صرح ابن دويل في هذه العبارة بعد الخلاف من المسلمين في الجواز لا رهن في
 رهن من جهة أصحابنا لا يلتزم بها فكان هذا على محجة وفي ما ذكره مفاد الحلج وحكي فيه
 أيضاً عن الشيخ في الخلاف أنه قال يكفر من نوكلي ما ذكره على ما سألهم بذلك أحد من الفقهاء
 دليلاً إجماع الفرق ولا تملأ دليل على جوازها وهذا يدل على الشيخ ونفاها عن غيره أيضاً

في هذا التمام المجدد

عامة جواز مال الكتابة

في ضمان الجاهل

في بطلان البيع

في طلاق النوكلي من الخاصة

ونحو ما قلناه وقد بلا نقد منه وتفريط ولا بما لا يمكنه دفعه مع ثبوته بالاستشهاد والبدن
 ونقل عن ابن ادريس انه لا خلاف بين اصحابنا في ضمان ما جئته يده وان الاكثرين المحصلين على
 عدم ضمانه واحد ذلك مما ذكره عن المرتضى دعوى نقله الامامية بالقول بالضمان ولو لم
 يكن بعد منه والاجتهاد على ذلك باجماع الفرق واخاره هو العدم ورد الاجماع بالنسبة لكان
 الخلاف مع انه منقول في الغنية ايضا ولم يذكرها في حاضر في سائر كتبه وحكي فيه ايضا
 عن ادريس في الاستيحاء على الرضاع انه يبطل بموئنا احد الثلثة حتى المسافر لانه لا خلاف
 في ان موئنا يبطل الاجارة ورده بماتر وقال انه قوي ايضا ذلك فكيف ادعى هنا انه لا خلاف
 في البطلان وحكي فيه ايضا في الصلح عن الشيخ فرع من فرع مسائل اليمين فنوع في الخلاف
 وخالف هو في ذلك ولم يثبت بكلامه وحكي فيه ايضا في الشكر عنه انه اذا كان لاثني دين
 مشترك بينهما فاحدا منهما حققه شاركه الاخر وعن ابن ادريس انكار ذلك ودعوى انه
 لم يذكره احد سوى الشيخ ومن قاله وتابعه ثم نقل عن الشيخ الاستدلال باجماع الفرق في بطلان
 وبغيرها وقال ان قوله ليس بعيدا من القواب ذكر فيه اربعة اجابا لخلو من ضعفه وقصور
 ثم قال ان قول ابن ادريس لا يخلو من قوة ورد قبل هذا كلامه بانه افي يقول الشيخ ان الجنب بطل
 ثم ابو الصلاح وابن البرقي وابن حمزة والمحصل من عباراته الذم في الحكم مع وجود ما ذكر من
 الاخبار وغيرها مما يعضد الاجماع المنقول الذي نقلناه وثق الاصحاب فادعواهم ونقله ابن
 زهرة ايضا وقد حكم به في سائر كتبه لا الاجماع بالغير كما صرح به في بعضها وحكي فيه ايضا في
 القراض عن الشيخ قولين في نفقة العاقل في السفر احدها انها مال القراض اخاره في الخلاف
 واجتج عليه باجماع الفرق واخاره العلامة فيه وفي سائر ما حضر في من كتبه لا الاجماع بل
 لغيره مع انه عزاه الى علمائنا في التذكرة وحكي فيه ايضا في الهبة اخلاف الاصحاب لزوم هبة
 غير الاب من ذوي الارحام وعدمه واخاره هو فيه وفي سائر ما حضر في من كتبه للزوم وحكي
 فيه عن المرتضى العدم والاجتهاد عليه باجماع الفرق ورده بالنسبة لوجوب الخلاف لان المرتضى
 ادعى انفراد الامامية واجماعهم على العدم مطلقا حتى في الاب والولد مع عدم قصد الفدية ولا
 التعويض فلادعى العلامة في المخالف الاجماع على اللزوم في هبة الاب لولده وجعل الخلاف
 في غيرها وادعاه هو في غيره وغيره ايضا في الهبة للابوين خاصة وهو ايضا في غيرها وغيره في
 الابوين والولد معا ولو كان في غيره في ذوي الارحام مطلقا على ما نقله من وادعاه ابن زهرة

هذا هو الذي نقله عن
 الشيخ في سائر كتبه
 في مسائل اليمين
 في مسائل القراض
 في مسائل الفدية
 في مسائل التعويض

هذا هو الذي نقله عن
 الشيخ في سائر كتبه
 في مسائل اليمين
 في مسائل القراض
 في مسائل الفدية
 في مسائل التعويض

في ذوى الارحام مطلقا على ما نقل عنه وادعاء الشيخ في الخلاف في هذا الحد لا يوجب لولدها
 ودعى الاجماع على عدم في هبة غير ما ورد بما حصل الاجماع بعضهم بالهبة للولد الصغير
 فكما انهم في المقام مضطربة جدا ولم يذكر العلامة الاجماع الرضى في المختلف خاصة وقد
 دعه فليست الى ما في الاجماع من غرائب الاختلافات وقد حكى فيه ايضا عن ابن ادریس عو
 الاجماع على ان الهبة لا ينقض التوابع الشرط ولم يذكره للاعتماد عليه والاحتجاج به
 نعم في غير ما حكى فيه ايضا عن الشيخ في البسوط انه قال صدقة التطوع عند ما تم الهبة
 في جميع الاحكام وكل من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة وعن ابن ادریس لزوم بعد
 الاقباض مطلقا واخار هو ذلك فيه وفي سائر كتبه وذكر حجة عليه ثم قال ودعى ابن ادریس
 ايضا الاجماع عليه وهذا لا ينقض الاعتماد عليه بنفسه كما هو ظاهر مع انه في التذكرة في
 الحكم الى علمنا اجماع وفيه كفاية وحكى به ايضا في الوقف عن الرضى انه قال لما انفردت به
 الامامية القول بان من وقف وصفا جازا ان يشترط ان احاج اليه في حال حيوة كان له
 بيعه والانتفاع به ثم ذكر بقية الاقوال كقول ابن ادریس بما للشيخ في البسوط والاسكان في
 وغيرهما بطلان الوقف وخار فهو الاول وذكر حجة عليه ثم ذكر حجة الماسنين واجاب عنها
 ثم قال واحتجاج ابن ادریس بالاجماع خطأ فانما ذكرنا ان ماصرا اليه قول اكثر علمائنا
 حتى ان الرضى ادعى الاجماع عليه ونقل بقية كلامه واجاب عنه بقول الاسكان في كونه
 بالاجماع ولمحوا به ولا يخفى ان هذا لا ينقض التعويل على الاجماع المنقول مع انه حكى في
 التمرير قول الرضى قال انه ليس بمحدد ونقل في التذكرة قوله ودعواه الاجماع واقوال جماعة من
 اصحابنا ولم يخرج هو بالاجماع ولا عمل بفضاء بل صرح فيها ولا في جملة من كتبه بعض الشرط
 بطلان الوقف وصيرورته جبا بغير البعد والشيخ في احد قوليه وهو خلاف ما ينقضه
 كلام الرضى كما صرح به في المختلف والتذكرة ايضا وذكر فيه ايضا اختلافنا في جواز انتفاع
 الواقف بالوقف ونقل عن الشيخ في البسوط انه اذا وقف عامما بحيث يتناول الواقف مثل ان يقفه
 على المسلمين بازالة الانتفاع به بالاختلاف ثم اخار هو الجواز فيما ينقل الى الله تعالى كالساجد
 المنع فيما ينقل الى الخلق كالسليبي والفقهاء وان صابدينهم وقد اخار هذا في التذكرة ايضا
 وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على الجواز فيها معا ولو صابدين واقفه في جملة من كتبه ولم
 يستدل بالاجماع المنقول في ثبوتها اصلا مع انه منقول في الغيبة ايضا على نحو ما في البسوط

في ذوى الارحام

في جميع الاحكام

في جميع الاحكام

جاءت في الوقف
 بالوقف العام

وذكر فيه ايضا الوصايا اخلاق الاصحاب اشترط وقوع اجازة الواو ثلثا زاد على الثلث
 بعد وفات الوصي عند اخاره هوفيه وفي جملة من كنبه الثاني واجتمع عليه بالاخبار السهلة
 على الصحيح والحسن وغيرهما وبغير ذلك ثم قال فيه وادعى الشيخ في ذلك اجماع الفرية وهذا يقتضيه
 الشمول عليه كما هو ظاهر مع ان الظاهر من القواعد والحرر الوقف في الحكم فيه ايضا من الشيخ
 في المبسوط انه قال ان لا يقع للوصية عند الكافر الذي لا دهر له من الميت وفي اخلاق الوصية
 لاصل الفرية اجازة في الاخلاق حال وفي اصحابنا خاصة من قيد ما اذا كان من قبله انه ولو شرط
 الفقهاء ذلك ثم اخاره هوفيه كما سار كنبه جواز ما الذي خاصة مطلقا مع ان في الغنية
 ايضا ادعوا اجماع على عدم صحتها للكافر الا اذا كان ذارح للوصي ففي الخلاف بين المسلمين
 في جواز ما الذي ارجح ولو يذكر شيئا من ذلك في سائر كنبه الا المذكورة فذكر فيها عبارة الخلاف
 في ضمن سبل الاقوال وحكي فيه ايضا عنه في المبسوط انه قال فيها الوصي يتوفا بثلثه وقصر
 عن ثلاثة اعبد و زاد على اثنين انه يجعل الزائد في قيمتها وحكي عن بعض الناس انه يجعل في جز
 من ثلث وعن رواية اصحابنا فيها شبهة المسئلة انه يعطى العتق قبل العتق وعنه في الخلاف انه
 حكم بانهما نصفان وبطلان البقية لاجتماع الفرقان فانه منصوبة لهما والذي اخلا
 فمؤونة جملة من كنبه وقال البه في بعضها فومنا فضل في المبسوط من بعض الناس استظهر فيه انه
 الشافعي لكون ذلك احد وجهيه ولربما خرج في الاحتجاج للاجماع اصلا ولا ذكره في سائر ما
 حصص من كنبه الا المذكورة فذكر فيها ولربما به وحكم بخلافه وذكر فيه ايضا اختلاف الاجماع
 فيما اذا وصي بشئ في سبيل وحكي عن ابن ادريس عوى لاجماع على انه يعرف في جميع مصالح السيرة
 واخاره هوفيه وفي غيره ذلك لا لاجماع بل بغيره مع انه منقول في الغنية ايضا واقتصر المذكور
 على نقل كلام ابن ادريس احتجاجه بالاجماع وغيره وحكي ذكر بعض الاخبار وكلام بعض الاصحاب
 وذكر فيه ايضا فيما اذا وصي لاثني ثلث ماله ثم اوصى بثلث ماله لغيره ان الشيخ استدل باجماع
 الفرية ولخبراهم على كون الثانية فاسحة الاولى وحكي عن ابن ادريس تفصيلا فيه وفي نظائره خلاف
 من كلام الاصحاب اخاره هوفيا ايضا تفصيلا لاحتياج اقتضاء الدليل لا لاجماع وحكي فيه ايضا
 القاضي فقال فيما اذا وصي باعطاء دابة لرطب من الابل والبقير فغير خلاف لان ذلك لا يقع في
 العرب دابة وقال فوان المرجع في ذلك في اهل الفرية وصرح في التذكرة بان فضل في المركوب من
 البهايم وهو الخيل والبغال والحمير خاصة ولو لم يصر في الاجماع اصلا وحكي فيه عن الشيخ في الخلاف

كتابنا في الاخلاق
 في باب الوصية

كتابنا في الاخلاق
 في باب الوصية

كتابنا في الاخلاق
 في باب الوصية

كتابنا في الاخلاق
 في باب الوصية

أما قال بجمع الأقرار للواري في حال المرض فقل احتجاجه عليه في قوله في آخره وعلى المسئلة
 إجماع الفرقة وحمله على دعوى إجماع على جهة الإقرار للواري خلافا للشافعية ولما كعبه
 الأمضاء فعلى ما فصله في النهاية قال لأن الشيخ أجل من أن يدعى لإجماع على الموضوع المختلف
 فيه ولخاتمة التذكرة خلافا لطلالته ولو لم يضر له أصلا وحكي فيه أيضا أنه كان التمسك في حد
 الرضاع كطوائف مظهرين عن ابن إدريس لم يعيد عليها واختلف من صبه فيه وفي سائر كتبه
 وحكي أيضا عنه أنه خطب بعض الناس من أعين الحولين في سن الرضاع والموضوع من ابنه مع
 شيخه في خطبته بالإجماع على اعتبارها في الثاني وعدم الخلاف من يحصل في عدم اعتبارها
 في الأول وأورد كلامه بطوله وقال أنه خال من التحصيل وهو عن التحقيق بعلم أنه حكم بالخطا
 مستدلا بالإجماع في المختلف فيه وهو أولى بالخطأ ثم توقف هو في الحكم بالنسبة إلى الرضاع
 ولو يذكر الإجماع الذي ادعاه ابن زهره على اعتبار الحولين بينهما معانق أنه قوي على القول
 وبحل كلام الباقر أيضا لطلالته في ذلك كما صرح فيه وفيه وخاتمة ما قبل ابن إدريس في
 جملة من كتبه وتوقف في أخرى لم يرض بالإجماع في ثبوتها وحكي فيه أيضا عن ابن إدريس
 كلاما مظهر بأنه حكم بين ولدائه لم يعيد به فيه ولا سائر كتبه وعنه أيضا في حكم نشر الزنا
 للحرمة دعوى عدم الخلاف أنه إذا التمسك في غيره للشرع فهو العقد حقيقة وفي أنه لا يطلق على
 الوضوح إجماع وانكر عليه ذلك وقال إن ادعاء الإجماع على ذلك خطأ وعنه أيضا في حكم كتم
 دعوى إجماع على ما يقتضي عدم البينة وتجربته ذلك بل إنطلاقه وتوقف هو في الحكم
 لا الإجماع بل القبر وحكي فيه أيضا عن الشيخ الحكم بأن القبر هو الذي لا يفسد به ولا يفسد بها حيا أو ميتا
 ينشر الجرم ويحرم الأم وإن علق والبغ وإن تركت ولا بد أن يكون ذلك بإجماع الفرقة
 وإخبارهم والحكم أيضا بأن النظر إلى فرجها يوجب كتمها نصا منهم ولا سند لآل عليه أيضا
 بما ذكره وأخاره هو فيه الإباحة في غير الأب والابن وفي جملة من كتبه فيها أيضا لم يعيد
 بالإجماع ولا اعتنى بإجواب عنه ولو ذكر في سائر كتبه لأنه لا بد من ذلك وعنه أيضا في العقد
 على الأمانة من عند حرة وبالعكس إجماعا بعضهما غير صحيح ولا سند لها وفي العقد على الأمانة
 إجماعا كذلك فمن نقل الأقوال ولم يجمع بها أو يخالف بعضها وحكي في حكم إسلام
 زوجة الذي قولين للشيخ أحج على أحدهما إجماع الفرقة وإخبارهم وأخاره هو ذلك لغير الإجماع
 وحكي في العقد بفيل العربية مع القدرة عليها عن الشيخ أنه ادعى الإجماع على البطلان وقطع

هذا هو الصحيح في الإجماع

أما في الأصول فليس في
 خاصته

في الأصول فليس في
 خاصته

في الأصول فليس في
 خاصته

فوايضاً ذلك لغير الاجماع مع انه عزاء في التذكرة الى علمنا ان وصوفاً ايضاً عن الشيخ دعوى
 عدم الخلاف في جواز تقديم القول من المخرج بلفظ الامر واحداً وهو ضيق المنع وهو ان لا يرد
 ما ذكره ولو يذكر الاجماع فيها الا في التذكرة ولو لم يكن مقتضاه مع نقله عن الشيخ بلفظ الاجماع
 مرة ونفي الخلاف اخرى ولو يبعد به في شيء منهما للاختلاف به ولا الجواب عنه وحكمه ايضاً
 عن الشيخ عن احد قوليه وكتابيه دعوى الاجماع على عدم محرمية المملوك لما لكتبه وان كان
 خصيصاً واشاره فوفيه انكره في المحصى في جملة من كتبه المنع من دون غيرهم في الاجماع
 اصلاً وحكمه ايضاً في كالح النضولي عن ابن ادريس بلفظ الخافى بين الاحتياط في محضه في
 غير كالح المملوك ثم استنداء الشيخ في الخلاف من ذلك ولو يذكر هو ذلك في مقام الاحتجاج
 ولو يقر من سائر الاجماع ان المتأخر من القول في الباب ربما ادعى فهو في بعض كتبه الاجماع في
 بعض صور الاستلزام بما توقف في بعضها ولا جدوى في ذكر ذلك وحكمه ايضاً في قوله
 الصداق دعوى الرضى انفراداً لا اممية واجماعهم على انه لا يجوز زيادة من خصامه دوم
 بعد فوبته ذلك وربما ادعى الاجماع على خلافه بغير الشيخ وغيره وحكمه عن الشيخ دعوى الاجماع
 على جواز جعل المهر مانعاً من الحد وعنه ايضاً استثناء الاحكام من ذلك لا جوده وانما هو يجوز
 في الجميع للاصل ولا يخاف وحكمه عن ابن ادريس انه ادعى الاجماع على انه اذا لم يسم المهر لم يرد
 لها شيئاً بل لا يقول ثم دخل بهما يكن لها سوى ذلك لا يخاف له وقال ان يخرج في ذلك الاجماع
 لا غير واحداً فهو فيه ولا تنقيحاً اخره لم يثبت بينهما الى الاجماع اصلاً مع انه يقول في الغنية
 انصاراً خلف قوله في الترتيب وحكمه عنده ايضاً في حكم المهر اذا مات التزوج قبل الدخول كما
 مضى بل في دعوى الاجماع وادى عليه بان يحد في ذلك في وضع الخافى بهما وحكمه عن
 الشيخ في فضل لاب مهرانه ما تقدم به في بعض النصوص احكامها الاجماعاً في بعض ما
 في غير ذلك من كتبه استدل في مقام الاحتجاج وادى عليه بان يحد في ذلك في وضع الخافى بهما وحكمه عن
 وحكمه عن ابن ادريس دعوى الاجماع على انه يجوز التمتع بالمهر شبهة وعلى جوازه بالهوى وادى
 التذكرة في ثمة الحكم بالمنع في الأخيرين ايضاً بغير البعض لا مخاطبة الاجماع واحداً ولا جواز
 الجمع فيه وفي جملة من كتبه اوجبهما الغير الاجماع وحكمه عنه وعن المعيد في التمتع
 بخارج يردون اذن مؤلفاً ما يقتضوه دعوى جواز على الشيخ مطم ولو كان لامرأة واحداً
 هو ذلك ايضاً الغير الاجماع وكذا في ذلك ما حكاه عن ابن ادريس في عدم انحصار عدد النكحة

هذا هو الوجه في الاحتجاج بالاجماع في هذه المسألة

تمت في كتاب النسخ

عنه في كتاب النسخ

في ذلك ثم تنقيحاً

في كتاب النسخ

في كتاب النسخ

وفي جوار تحليل الاماء وحكي عن الشيخ في احد قوله في شراء المجارية الخامسة من الغير دعوى
الاجماع على جواز وطبها قبل فصول بعد اشهر من حملها على كراهية وبعد ضمها بلا كراهية وخلا
هو الجواز على كراهية قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام في الخامسة من الزنا والحرمه قبل الوضع
في غير هذا لربها بالاجماع اصلا واختلاف مذهبه في سائر كونه وربما حكي في بعضها بالنسب في
الاولى ايضا قبل المدة وربما حكي اعتبار المدة او الوضع بالمحمولة الحال وجوده في الاولى بالكره
مطلقا وعرض في التذكرة في علمنا اطلاق القول بانكره بعد المدة واختار هو المنع الى الوضع
فما عد الاول والجواز فيها مطلقا ولم يذكر الاجماع في شيء منها وحكي في المختلف ايضا عن الشيخ وابن
ادريس في جعل عقوبة الامه بها اجماعين شافعيين ظاهر لم يخرج بها وادربالرجل الشئ بينهما حكي
عن ابن ادريس في المجاورة التي علو عنها بموت زوجها الحرة في ام الولد التي اعتقت ثم اذنت وتزوجت
ذينا ولدت منه اجماعين لم يخرج بها وفيهما نافع اضطرار ايضا وحكي عن الشيخ في حكم ستم
المخاض دعوى الاجماع والاختار على احد قوله ولم يذكره في مقام الاحتجاج ولا اعتمد عليه
ونقل عن ابن ادريس التجرع من لبنك والطمع عليه بانه مذموم من الخافين وان اختارنا بغيره
واردنا واحكامنا بضده وردده بان ذلك لعله كان اجماعيا في زمانه وقد قال بعض الاسكاف
والصدوق وهذا لا يقتضي التوبل عليه كما هو ظاهر وحكي عن الشيخ ايضا في اخضانه وبالشعر
بدمكوا الاجماع في مواضع او يظهر منه ذلك ولم يذكره في ضمن نقل الاقوال والاصابات وكذا
في قصي الحمل عنه وعن المرتضى مع ما بينهما من الاختلاف واما الفهماء ما في حمله كونه
وكذا في مدد القفلة عنه وعن ابن ادريس مع ما بينهما من الاختلاف والاجماع هنا مذكوره
صريحاً في الخلاف وحكي عن الشيخ ايضا في اجماعين شافعيين في حكم الاختلاف في قبض
المهر واجاماً للرجل في قبض القفلة ولم يعلل الشئ منهما في مقام الاحتجاج وحكي فيه ايضا
في سلاطون قولين في اطلاق الولي عن المحن وشبهه ادعى على احدهما الاجماع واختار هو وفي
سائر كونه القول الاخر ورد فيه الاجماع بالمنع وحكي منه ايضا في ارث الزوج من الزوجه اذا
طلقها بانائه المرض مات فيه قبل انقضاء العدة قولين ادعى على احدهما الاجماع مرة وتوفي عنه
الاخرى اختار هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكي عنه ايضا وقوع الطلاق بتجر الزوجه و
اختارها القرائ نقل القول بوقوعه عن قوم من اصحابنا ثم دعوى اجماع القرية على خلافه لكون
الحالف شاكاً لا يصدره واختار هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكي الخلاف عن جماعة من السالمين

في جوار تحليل الاماء

في جوار تحليل الاماء

في جوار تحليل الاماء

في جوار تحليل الاماء

في جوار تحليل الاماء

الاجتماع حكمه ايضا في وقوع الخلاف من الغائب لكتابته قولين ادعى كل احدهما الاجماع و
اختاره هو ايضا غيره وحكى عن المرتضى في الخلاف الثالث بلفظ واحد قولين مستندين ظاهر الى
اجماعين متنافيين واخاره هو احدهما لغير الاجماع وعن ابن ادریس في خلافنا خاصة التي لا يصل
الزوج اليها يعرف حالها اجتماعا لو بعد بموجب خلافه وفي الاستثناء بالمشية ما لا يوجب
به وذكر نحوه في كتاب الايمان ايضا وحكى عن الشيخ في شراء الامه التي طلقها مرتين بالشرع
الاجماع ولو بعد به في الاحتجاج وحكى في الظاهر اننا في الاعضاء اجماعين متنافيين عن المرتضى
والشيخ ووافق احدهما ولم يخرج به ومنع الاخر لكونه في موضع الخلاف فيلزم منه منع الاول ايضا
ولذا لم يبعد عليه وحكى عن ابن ادریس في الظاهر العلوي بالشرع دعوى الاجماع على خلافه
وخالفه ولم يبعد به وفي معنى من قبل ان يتأنا في الخلاف في كون المراد به الوطى ولم يخرج به وحكى
عن الشيخ نفى الخلاف في عدم وجوب تكرير الكفارة بتكرير الظاهر منواليا بقصد التاكيد
اخلف فيه فتواه لغير الاجماع وعنه ايضا في وطى الظاهر المكفر بالقوم عمدا قبل اتمامه
دعوى الاجماع على وجوب سنينها للكفارة وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع واخاره
هو الاول لغير الاجماع وحكى عنهما في عتق العبد الموهون والنجاني في الكفارة اجاعات
متباينة لا جدوى في ذكرها وحكى عن ابن ادریس في عتق العبد الذي لم يعلم موته ولا جانه
في الكفارة دعوى الاجماع ونواز الاجازة على جوازه ومنع ذلك مع عدم ظن المجاهة وتقدم في
احكام انقضائه ايضا وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفقهاء وخبرهم على عدم وقوع
الابلاء العلوي بشرط وعنه في البسوط الحكم بوقوعه ومنع وقوع الاجماع على منعه واخاره هو
ذلك للعمومات وحكى عنه في وجوب الكفارة بالوطى بعد مدة التي يصير قولين ايضا ادعى في الخلاف
على احدهما وهو الوجوب والاجماع ودفع عنه في البسوط واخاره هو الاول لغير الاجماع وحكى
عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم وقوع اللعان مع العلم بعدم الدخول واخاره هو فضيلا
في ذلك ولم يعي بالاجماع ولم يذكر في الاحتجاج وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على مخالفة
الاخر عن ابن ادریس مع ذلك ولا تم تقوية الحكم نفسه وظاهر اعلانه التوقف والمنع بلا
تقصير للاجماع واعتداده وحكى عنه ايضا في الخلاف دعوى اتفاق اهل العلم على قصر
اللعان مع الغدوة على البينة اذا عدل عنها وعنه في البسوط تقوية القول بالنع واخاره هو
الاول لغير الاجماع وحكى عنه ايضا قولين في الغدفة تأنيبا بعد الحد ادعى على احدهما اجماع

حكمه خلافه

حكمه الظاهر بخلافه

حكمه غير الغالب في

حكمه الغالب في

حكمه اللعان في

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

الفرق والقضاة واحال هو البيان الى كتاب الحذر ودون غير ذلك فيه وحكى عنه ايضا قولين في
اخراج العدة لا يذم اهل الرجل ادعى على احداهما الاجماع وتوقف هو في الحكم لغيره وحكى عنه
ايضا في الخلاف في وجوب الحد على الصغيرة للمواة وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع و
اخباره وذلك وحكى عنه ايضا في عدة الحاصل بان ابن قولين في خبري احدهما الى رواية اصحابنا و
ادعى على الآخر الاجماع واجماع خاتمة اهل العلم الاكثر منه واخباره في ذلك لغير الاجماع وحكى
عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم تدخل العدين ولو رد فهو حجة غير الاجماع وبجمل القول
بالداخل ولم يرج فيه شيئا وحكى في كتاب القن عن الرضا في كونه لاجماع الامامية وانفرادهم بغيره
مقتضى العبد الكافر وتوقف هو في الحكم لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في حكم عقاب احد الشريكين
ضديه فحذرك ولم يذكره في مقام الاجماع اصلا وحكى عن الشيخ قولين في حكم من شتم
من ابيه وامه ادعى في الخلع على احدهما وهو تعويم الباقي عليه ان كان وسر الاجماع الفرق
ولخيارهم ورجع عن ذلك وحكى خلافه في المبسوط وحكى هذا عن ابن ادریس ايضا مع نصحه
بمنع الاجماع واخباره ايضا ذلك وحكى في احكام الولاء عنها قنا و واجماعان لم يذكرهما في
الاجماع ولم يثبتها ولا يخلو بعضها من الشك ايضا وحكى في التبيين عن الشيخ دعوى الاجماع
على ان اولاد المدبرة التي حلت بهم بعد التدبير ينهلها الانفاق وليس للولي نفق عليهم
بل بالنفص تدبير الام خاصة واخباره هو جواز الرجوع في تدبيرهم ايضا ولم يثبت بالاجماع اصلا
وحكى عن الرضا دعوى انفراد الامامية بان القن الحاصل التدبير يؤجل التدبير كالتقاضي
ولم يذكر اجحابا بالاجماع ولا اعتد به بل حكم بخلافه عملا بغيره الاصل وحكى عنه فحذرك
في منع من تدبير العبد الكافر واخباره هو يجوز هذا ان توقف في القن وحكى عن الشيخ في حكم
الايمان المذكور في القرآن في الكتاب قولين ادعى على احدهما الاجماع واخباره هو ذلك لغيره وحكى
عنه ايضا في كتابه لايمان في كفارة الحلف بالبراءة قولين ادعى على احدهما الاجماع ايضا واما
هو خلافه ولم يثبت بالاجماع اصلا وحكى عن ابن ادریس في الحلف على ترك الهبة ان الوقت خارج
من ذلك لا تلهي به بغير خلاف وان صدق الطوطع عندنا لا يمتنع ايضا به وادع عليه
بانها فروعان منها لدخولها تحت اسمها واحد هلا وادعائه الاجماع على خلافه علما وحكى
عن الشيخ في نذر الشيء المكنيا اجامعا لم يثبت به وحكم بخلافه وكذا في نذر الهدى وحكى عن
الرضا دعوى الاجماع على عدم انعقاد النذر بالطلو ووجهه بالمنع وحكى في الكفارة ان عن ابن

ادريس في حق التوبة في الصبيبة اجاعا للرجح به ولو ربيد عليه وعن الشيخ دعوى الاجماع على
 وجوب مدين لكل مسكين في الكفارة ورد به بالنسبة في عمل الخلفان وحكم عنه في عدم وجوب
 تعيين الكفارة مع العلة وانما الجنب الرجح به ولا جدوى في ذكره وكذلك الطعام الصغار
 في الكفارة وكذلك جنس الطعام وحكم عن المرتضى في كفارة وطى الامانة الخائف الرصيد به في
 كفارة التوبة عن صلوة العشاء ما اجاب عنه بالنسبة مع ان يقل عن علمائنا ما هو ظاهر في وقت
 وحكم عنه دعوى الاجماع على عدم جواز عتق ولد الزنا في الكفارة وعن الشيخ دعوى الاجماع
 على الجواز واخاره هو الثاني لغير الاجماع مع كونه المشهور على ما صرح به وحكم عن الشيخ في
 عتق ناقص الحلقة ما لا جدوى في ذكره وكذلك انقاذ الحامل والمرضع والمكر وحكم في كتاب
 العتد ونواصر عن ابن ادريس في نجاسة موضع عسر كلب العتد ما لا جدوى ايضا في ذكره و
 كذا ما حكمه عن الشيخ في النسخ من الذبح بغير الحديد اذا حمل على حاة لا خبثا ولا افضو غير ما لم به
 وكذا ما حكمه عن ابن ادريس في جوازه مع الاضرار وحكم عن الشيخ في ان لا يجوز بيعه
 اعتبارا لاسلام المهرل لا المسلم عنه في البسوة المذكور عن ذلك واخاره هو الاول لغير الاجماع
 وحكم عنه وعن المرتضى وابن ادريس في حرمة ما عدا السمك الذي لم يفسد من حيوانا والاسماك
 ما لم ينجس به ولا جدوى في ذكره وحكم عن الشيخ في قول الا في حكم الغراب ادعى على احدهما الاجماع
 وحكم عنه عن ابن ادريس واخاره هو الاول لغير الاجماع وحكم عن ابن ادريس دعوى الاجماع
 على حرمة الخفاف واخاره هو الكراهة ولو ربيد به وعنه ايضا عدم الخلاف بين المستلين
 في ترك باقية الرأس بعد الذبح قبل البرد واخاره هو الحرمة وحلية الذبح ولو ربيد به وعاه
 حكم عن المرتضى في قول لا ينجس ادعى انفراد الامامية به ولو يدكر احتجاجا بالاجماع ولا اشد
 به ونحوه فيما يحرم من الذبح وحكم عن ابن ادريس في نجاسة لبن البنية ما لم ينجس به ولا جدوى
 في ذكره وحكم عنه ايضا دعوى توازن الاجماع على حرمة استعمال شعر الحنظل وانه الطيب من اقول
 الاصحاب حكمه هو بالجواز ولو ربيد بقوله وحكم عنه ايضا في الاطعمة والاشربة نحو الفان
 اصحابا بعد الشيخ في بعض كتب على حرمة الاستسباح بالدمن النجس في الللال وعدم الخلاف فيه
 في ذلك وان الشيخ صحيح بقوله الا ان الموافق اقول اصحابنا ورد بان هذا جعل منه وسخف
 فان الشيخ اعرف باتوال علمائنا وبالسائل الاجماعية والخلافية والروايات مطلقا في اليد
 ثم اخاره هو تفصيلا في ذلك ليرى اليه وحكم عنه ايضا وعن المرتضى فعواكلة الكفار و

انما في حق التوبة في الصبيبة

انما في حق الكفارة

انما في حق النسخ

انما في حق الحكم

انما في حق الحكم

انما في حق الحكم

اكل طعامهم ما لم يخرج به ولا جدوى في ذكره وكذا في احوال الابل وسائر البهائم وخالفهمنا
هنا في الحكم بالحرمة وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم جواز التداوى بالخمر وكلها مطلقا
وعلى جواز شربها عند الاضطراب لدفع العطش واخباره هو الجواز عند خوف التكلف من العطش
او المرض اذا مضى به ولم يعبأ بالاجماع ولا احتج به وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على جواز
اكل المازة من الثمرة وعدم جواز الحمل وتوقفه في ذلك لغيره الاجماع وحكى عن المرتضى ابن
ادريس في الغناء الخمر في الحل ما لا جدوى في ذكره ونحوه لما حكاه عن المرتضى في صينية الكلب
العلم وحكى في كتاب القضاء في نقاض اليقين عن ابن ادريس غير ما لم يعيد به ولا فائدة في
ذكره وحكى عن الشيخ الاحتجاج بالاجماع وتغييره على عدم الحكم بالتكول بل باليقين ولم يخرج هو
به وان اخار ذلك لغيره وحكى عن المرتضى في حكم الحاكم بعلمه والتردد على الاستكفاء ما لا يغني
الاعتماد على الاجماع المنقول كما هو ظاهر من تأمله وحكى عن ابن ادريس في اختلاف الزوجين في
مناع البيت ما لم يعيد به وحكى عن المرتضى الشيخ دعوى الاجماع والاحتجاج به بالاخبار
على ان اذا ادعى الخصمان معاندا الحاكم فدم دعوى من يكون على عين صاحبه وعن الشيخ
اذا مع ذلك قوى القول بالفرع كما هو ظاهر بعض الحالفين واخباره هو الاول بخلافه اذا شهور
فيكون راجح وهذا يدل على ان الشهرة عند اقوى من الاجماع المنقول وحكى عن الشيخ الاحتجاج
بالاجماع والاخبار على انه لا نسمع البيعة بعد اليقين واخباره هو ذلك واحتج عليه بغير الاجماع
وحكى عنه ايضا قولين في الاكفاء باسلام الشاهد مع عدم ظهوره في حقه واحتج على الاكفاء
باجماع الفرقة واخبارهم وغير ذلك واخباره هو العلم ولم يعبأ بالاحتجاج اصلا وحكى عليه ايضا
قولين في نقاض دينه الخارج والداخل وقديم المالك وحديثه واحتج على احدهما بالاجماع
الاخبار واخباره هو الآخر ولم يعبأ بدعواه وحكى عن المرتضى دعوى انفراد الامامية بعدم
قبول شهادته ولذا انما كان على ظاهر العدالة ولو يذكر احتجاجه بالاجماع وحكى عن ابن
ادريس الاحتجاج بالاجماع على كفره وهو باطل عندنا كما مر في اخار عدم القبول لغيره اذكره
حكى عن المرتضى الاحتجاج على قبول شهادته البطل على غير سبيله بالاجماع لشذوذ الحالفين
يخرج هو بذلك واضطرب فواء ايضا وحكى عن الشيخ في شهادة اهل الذمة قولين عن واحد
الى اصحابنا واخباره هو قول الآخر على اضطراب فيه وحكى في هذه المسئلة عنه في المطبوعات
اختصاصا القبول لشهادتهم في الوصية ان يكون ذلك في حال السفر لم يعيد به عند ذكر

هذا الخبر في
كتاب النكاح
في كتاب النكاح
في كتاب النكاح
في كتاب النكاح

هذا الخبر في
كتاب النكاح
في كتاب النكاح
في كتاب النكاح

هذا الخبر في
كتاب النكاح
في كتاب النكاح
في كتاب النكاح

هذا الخبر في
كتاب النكاح
في كتاب النكاح
في كتاب النكاح

السئلة بعد ما بالافضل وحكى عنه ايضا في حكم شهادة الفرج ما لم يحججه به ولا جدي في ذكره ونحوه في شهادة النساء على الشهادة مع اختلاف فتوى الشيخ في ذلك وكذلك في رجوع الشاهد وكذلك في حضور نفسه قبل الشهادة وفي الشهادة على الملك بغير اليد وحكى عن ابن ادریس في القتل والعين نحو ذلك وحكى في كتاب الفرائض في مسألة الجوز عن المرتضى عن ابن ادریس ما لم يحججه به وفيما حكم بخلافه ونحوه لما حكاه عنهم في عدم ارجاء الزوجين من الزناج ونحوها وقال ايضا الشهور عند علمائنا ان للاخت من الابوين البائة عند مسلمين الاخت والاخ وطلة الاخوة من الام وام على اكثر علمائنا عليه الاجماع لانها تجمع السببين فيكونا ولو لم يحججوا لا غير بما على العماني فلا الشهور الاول واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول بغير لواحدان لا يفتقر عدمه ونقل في مسألة ولدا لولد مع الجد عن ابن فضال لم يحججه به ولا جدي في ذكره وكذلك في مسألة اسلاف ذوى الارحام بعد موت الزوج وبقاء الزوج المسلم عن ابن ادریس في مسألة ارجاء الغافل خطأ عن المرتضى وحكى عن الشيخ دعوى اجماع الفقهاء بل ائمة على ان مسعود على ان الغافل والمملوك والكافر لا يحججون الام عن الثلث وحكى هو الخلاف في الغافل عن الصدوق في العماني وظاهر الشيخ في النهاية والديلمي واخباره هو الاول لانه المشهور بين علمائنا فحين العمل به ثم رجح الثاني ونفى البطل عنه لعدم خبر يعينده به ولم يعيأه بالاجماع المنقول اصلا ووجه ادنى من الشهرة في الاعتماد وحكى عن الشيخ ايضا اجماعا على احد قوليه في ميراث ولدا للام ولد لم يحججه به وحكى في مسألة اخرى فيه ايضا كلاما مضطربا لابن ادریس في دعوى سائر الاجماع على خلاف قول الجلي بعد تنويه له وقال هذا يدل على اضطرابه وعدم تبيينه قوله الفقرة وحكى عن جماعة منهم كلاما مضطربا في ميراثا حتى الشك الذي لم يعيأه له بالمال يحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفقهاء واخبارهم على العمل بالقرعة مع انه قال نفسه في ذلك في النهاية وذكر فيها القولين لابين وعزى احدهما وهو القول بعد الاصلاح الى القول وهو بالآخر وقال انه سوط واكثر في الزنايات ولم يذكر القول بالقرعة فيها اصلا وحكمه في البسوط والابحار ايضا بانما في النهاية وحكى عن المفيد في كتاب الاعلاد وعن المرتضى دعوى انفرد الامامية واجماعهم على اعتبار عدل الاصلاح مع ان المفيد نفسه ذهب في المنفعة الى انه يعطى رج نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو اختيار الشيخ ايضا في كنهه اشار اليها والصدوقين والديلمي والفاضل الطوسي وحكى عن ابن ادریس انه عرى القول الثاني الى جماعة من اصحابنا والاكثرون منهم

حكم الشيخ في ميراث

حكم الشيخ في ميراث

حكم الشيخ في ميراث

حكم الشيخ في ميراث

هذا يدل على اضطراب وعدم تحقيقه فلا يبالى بمناقض كلامه بخلاف القطع عليه من الاثر
 دونه بفعل او خلق لا بد ونحوه وحكى عنه نحو ذلك في وجوب قطع الناس ظلفا وقال هذا يدل
 على اضطرابه لا ينافي كلامه واخاره هو نقصان ذلك وحكى عن الشيخ في اختلاف دعوى الاجماع
 على هذا القطع مع هذا القول في ادا طولها بعد ابعاد القطع للآخرى وان كانت متعاقلة القطع
 وفي المعلوم مع هذا الحكم واخاره هو ذلك للاصل وضعف الخبر الذي هو مستند الاول وله
 يترقى للاجماع اصلا وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على قطع يمين مقطوع الاصابع وعنه
 في الملبثون عند انقضاء الانقطاع واخاره هو ذلك من دون تفرق الاجماع اصلا وحكى عن ابن
 ادريس دعوى الاجماع على ما هو المشهور في ذلك الجماع بكلمة واحدة وما لم يوافق فيه ونفى
 الناس عنه وعنه ايضا عن الشيخ في كيفية توبه القاذف لقول شاذ انه ما ينبغي بدو حكي في
 كتاب الفصاحم والديان عنه الرد على الفقيه في قوله بان العاقلة في قول الخطاء ترجع بالدية
 على العاقل بدو على انه خلاف اجماع الامة وقد طرح خوفه بذلك اشكال الفصح ولا جدوى
 في ذكره وحكى عن ابن زهره دعوى الاجماع على انه اذا لمات العاقل عدا بعد مائة من الفصاحم
 اخذت الدية من مال الزمان لم يكن له مال اخذت من الاقرب فالاقرب من اوليائه الذين يثبون
 دية وعنه ابن ادريس انه خلاف الاجماع واخاره هو قول الاول لمعية الاجماع ومنع دعوى الشاذ
 استدلاله وحكى عن ابن ادريس ايضا في جملة العاقلة في الجراح اجماعا على احد قول الشيخ في الفقه
 هو وخلافه فيه وقال ان الشيخ اعرف بمواضع الاجماع وهذا في خلاف ما ذكره وحكى عنه ايضا
 في نقل العاقل الذي يكون للعاقلة ثم دعوى اجماع المسلمين على خلاف قول الشيخ وقال ان هذا خطأ
 منه وجهل وكيف يجوز ان ينسب الشيخ الى مخالفة الجماع السليبين ثم يرجع فهو قول الشيخ ونقله ولا
 من جماعه من الفداه وحكى ايضا عنه فحين لم ير مال ولا عاقلة ولا من جريرة دعوى اجماع
 اصحابنا بل خلاف منهم على خلاف قول الشيخين والدليل على العاقلة تردد في الحكم من جهة
 الاخبار ودعوى اجماعهم الى قول ابن ادريس لذلك لا للاجماع وحكى عنه ايضا في دية قتل الخاسر
 العدد دعوى اجماع اصحابنا في خلاف قول الشيخ والعاقلة واخاره هو قولها
 وحكى عن الشيخ في عدا الفسامة في قول الخطاء دعوى للاجماع عليه والاخبار وادعوا لغير
 الاجماع وحكى عن ابن ادريس دعوى الاجماع على خلاف قول الشيخ فيما اوقع الاختلاف في
 كون العرف المحكي عليه صحيحا او صحيحا ورجع قول الشيخ وحكى عن ابن زهره فيما اذا اشترك البدر

حكمه في كل ما ذكره

حكمه في كل ما ذكره

بيان قتل العاقل في الجراح

حكمه في كل ما ذكره

المحرقة القتل اجماعا لم يخرج به ولا جدي في ذكره وحكي عن المرقوسي قتل الذي سلسا نحو ذلك
 وكذا في دية ولد الزنا والحكم بكفره واختاره وهو خلاف ذلك ولو سبوا باجماعه اصلا وحكي عن
 الشيخ دعوى اجماع الامة الا اذا منهم لا يعتد به على ضمان ما تلف بنصب لميزايل الى الشارع
 وذكره وخلافه لا يحتاج في ذلك واختار الضمان لغير الاجماع وحكي عنه ايضا في دية الاجفان
 والاهدايا لم يخرج به وبما حكى بخلافه وحكي عن ابن ابي نجر اسطر ابا واجاعا في دية الثقلين
 طعن عليه لذلك شدة الطعن وحكي عنه في دية من اصغره قال الذي في الشيخ في نهائيه
 مؤيد من جميع اصحابنا وما قاله في مبدئيه لم يؤيد به احد من اصحابنا اليه ولا افقح ولا دهم
 في كتابه على ما اعلمه ورده بان هذا اجهل منه وقلة تحصيل ومن اجل من شخا وقد وضعه
 في كتابه وكذا ابن الجنيد وابو الصلاح وابو جهمر كلهم افقوا بقوله ثم اورد خبره في ذلك وقال
 والاولى ذلك لهذا القتل وعمل اكثر الاصحاب بحكي عن الشيخ في قطع السر اذا اجماعا لم يخرج
 هو به ولكنه نقل طعنا من ابن ابي اديس عليه ورده افقح رد وطعن عليه بما اجد في ذكره وحكي
 عن الشيخ ايضا في دية الاصابع اجماعا لا يعتد به وحكي عنه ايضا الاحتجاج باجماع الفرقة
 واختارهم على ان في البيضة اليمنى ثلث الدية وفي اليسرى ثلثها وعنه في النهاية جعل هذا روا
 والقوى بالتساوي وعنه في البسط نحو ذلك مع الصريح بان الرواية ما صح عنه واخطا
 هو ذلك للرواية لا الاجماع وحكي عنه ايضا في الشجاج ما اجد في ذكره وكذا فيما اذا
 اشتراك اثنتان في القتل وكان احدهما لا يضل وانقره بالقتل وحكي عنه ايضا نحو الاجماع الاجماع
 في موضعين من الخلاص على احد قوليه في الفرقة عن الحرم واختاره فوقوله الاخر وحكي عنه ايضا
 دعوى الاجماع على احد قوليه فيمن قتل اثنين واكثر واختاره وهو خلاف قول رعياء بدعوى وحكي
 عنه ايضا دعوى اجماع الفرقة واختارهم على احد قوليه فيما اذا اعتدوا بجر احيان من مجازة
 ثم سأل في النفس حاله الى قول الاخر وحكي عنه ايضا نحو ذلك في جناية الولد واختاره هو
 او لا ذلك لغير الاجماع ثم قال ان القول الاخر ليس بعيدا من القواب وحكي عنه الاحتجاج
 باجماع الفرقة واختارهم في حكم جناية العبد واختار ذلك ولم يخرج بالاجماع وحكي عنه فبين
 قتل احدا بالخطيئة وفيمن استوفى الفضل منه بدون اذن الحاكم وفي حكم القسامة
 مع تعدد المدعى ما اجد في ذكره فهذا معظم ما وقفنا عليه في الخلف من كلام المتعلقين
 بالاجماع المتقول وبقيت كل ما اخره لسيرة متفق حجتة عنه وسنذكرها ونبين الوجه فيها

وأيضا في القتل

في القتل

في القتل

في القتل

ومنها ما ذكره في كتاب التذكرة غير ما سبق ويأتي عنه الضم فحق في كتاب الطهارة عن الشيخ فحين
 في ناسية العدد والوقت سند على احدهما باجماع الفرقة ولم يحجج هو بذلك ولا حكم بمقتضاه وقال
 فيها ايضا قال علماؤنا يكره افعاد الميت وعصره فاعدا لان المجلس ذبيحة وسند للشيخ باجماع
 الفرقة وبرواية حران وغيرهما ثم اورد رواية خالفة وقال قال الشيخ انها للثقة لو اختلفا في ذلك
 العامة وهذا لا يقتضي الاعتماد على اجماع المنقول بنفسه كما هو ظاهر وحكي فيه ايضا عن الشيخ
 في الخلاف طريفة في صفة تزيين الجنازة قال وسند عليه باجماع الفرقة مع انه قال في انتهاية
 والعبوة عكس ذلك وعليه ذلك الرواية وهو اولى وقال في كتاب العطايا فيه ايضا يجوز الوقت
 على كتب التوراة والانجيل لانهما مسنوخان محققان ولا تعلم فيه خلافا ثم حكي عن الشيخ ان السمع لا ينفذ
 مبدل لان عمره ان لا انهما مسنوخان وانه قال وهذا لا خلاف فيه وهذا لا يقتضي الاعتماد على
 دعواه للاجماع هو ظاهر وقال فيه ايضا اذا اوصى بثلث ماله في الرقاب صدق في الكاشرين العبد
 اذا كانوا ثلثة يشترط من مال الصدقة الوصية ويعقون قال الشيخ وسند عليه باجماع
 الفرقة وبقره تعالى وفي الرقاب ذلك عام فيه ذكر خلاف الخالفين في ذلك وهذا لا يقتضي اعتمادا
 على اجماع المنقول وقال فيه ايضا لو اوصى بالنسي من المذمومين قال علماؤنا يكون وصية
 بالسدس ثم ذكر خلاف العامة وقال ان صاحبنا عولوا على رواية بان ثم ذكر ادعاء ابن ادریس باجماع
 عليه واجماع المفيد عليه بالاية وهذا ايضا كما سبق وحكي فيه ايضا عن الشيخ تفسيره للكتاب الثاني
 ودعوى اجماع عليه وعن ابن ادریس الرد عليه بانه في التذكرة خاصة لا في الاثر والوصية
 كما قال الشيخ ونحوها بالسبع عن قول ابن ادریس وحكي عن الشيخ ايضا انه قال لا يفتك الحجر من السيف
 بالبلوغ سواء كان رشيدا في ماله او في دينه ولا خلاف واقصر هو هنا على ذلك وحكي في كتاب
 التكاثر عنه ايضا انه قال في الخلاف اذا حصل الرضاع الحرام لم يحل للبلع كل اخف هذا الولود
 المرتضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير اللبن فصره فيها لان اخوته واخواته مناهة وبناته لا الاذ
 وسند على اجماع الفرقة وطريقه الاحياط والنسب المعروف ثم نظره في اسناد لابي النعمان
 قال ذكره في الشيخ في الصحيح ونقل الخبر ان قال ولولا هذه الرواية كان الوجه ما قال الشيخ
 في المبسوط لكن الرواية صحيحة السند والشيخ في الخلاف نقل اجماع الفرقة على مضمونها ثم ذكر رواية
 اخرى صحيحة واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الفتوى بحكمه والمعمل فيه على نفس اجماع المنقول
 كما هو ظاهر وحكي فوقها اذا اطلق احد الاخيرين طلاقا بآية بانه يجوز له فكاح الاخرى اي في طهارة

صنف الشيخ في كتابه
 حاكمه في كتابه

الشيخ في كتابه

بعض أحكام الرضا

الاول ما ورد دليله على ذلك ثم قال واستدل الشيخ باجماع الفرق واخبارهم وهذا ايضا
 كما سبق فلهذا مع ما اشرنا اليه جملة ما وقف عليه فيما حضروا من معظم علمائنا المذكورين
 من كلماته المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب اعظم كتبه في الفقه وهذا ما ذكرنا من ما
 الكتب باسنادها على المذاهب الخاصة والعامة والوقاية والخلافة والاصولية الفقهية
 والفرعية وهذا كثر فيه من الاستدلال لقبحه فضلا عن غيره بما لا يصدق في سلك الادلة من
 الشهرة والقياس والاستحسان والاعتناء بالاعتقادية والاحكام والضعيفة ومع ذلك لم يذكر
 فيه الاجماع المنقول في كتب الاضطرار في الاجتهاد لنفسه ولا في الاجتهاد لغيره او عن غيره على
 ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغير ومنفولا الا فيما سئلوا به لا فيما سئلوا به من قولهم
 بالنسبة الى القساق به اقل الجمع من اقل العلماء ومنه لا يصدق لانه واحد لا ثانی فيضا وقصنا
 عليه وهذا كره في التمهيد ايضا وما في بيان وجه الاجماع به بحيث يخرج عن الدلالة على كون
 الاجماع المنقول مجمعا لانفسه وهذا كله اقوى دليل واعظم شاهد على نفي جحده ولا سيما على
 ما هو المتعارف بين من تأخروا وما هيكت في ذلك بانما حصل منه بالنسبة الى القساق به او لانا
 لم نهض بالحجة في مقام المجادلة بما ذكره في الاجماع لغيره لا على وجه الندوة وهذا ينبغي ان
 بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شيء من المسائل لا ينبغي الاجتهاد على اتمام احد منهم من بينهم على
 دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجود مخالف الفاعل العقلية
 كما بان بانه مفصلا اذا عرفت ذلك فلهذا ذكر الموانع التي استدل بها بالاجماع المنقول فيها ما
 استدل فيه بذلك في التذكرة والنهي عما لا غيره هو مستند في التذكرة في الصلوة فقال في
 التذكرة انه مبطل الصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرق عليه قال الشيخ والمرضى ثم ذكر اوله
 اخرها كونه فضلا كثيرا وانما لحوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واورد ذلك خلافا للعامة
 في هو الظاهر منها الاجاب انهم ذكره لوقوع العامة خاصة وقال في المنهج بحججه ترك التكفير فلو
 فعله جليل صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقال ابو الصلاح هو مكره ثم قال وهذا استدلال
 الشيخ والمرضى على ذلك بالاجماع ثم استدل هو بغير الاجماع بما سبق مع زياده ان افعال الصلوة
 متلفاة من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واورد به المحقق انه
 اعترض على جميع ذلك وذكر عن علماء من مقتضى الاجماع رجحان مخالف واجابها وعنها
 بما اكثره او جميعه ظاهر القصف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواهر منع الاجماع انهم عليه

بيان على ما في
 التمهيد من
 الاجماع

ما في المتن من
 الاجماع

ما في المتن من
 الاجماع

اذ هو دليل صحيح ان يكون معلوما وان يكون مطلقا ويقبل في نقله الاحاد فقول المتروك الشيخ
 وان لم يفد القطع بقوته فانه يثبت لنا فيكون جهة نقله دليل الصالح محدث لا يؤثر فيها ادعاء هذا
 كلامه في الكتابين ونقله في الحق لقول دليل الصالح بالكرامة وقول ابن الجيد باستحباب تركه وقال
 لم يصر من رتبتي بعقل لذلك ولا راد و ذكر اسناد لال الشيخ بالاجماع ولويدي اسناد لال المتروك
 اسناد لال ابن زهرة ايضا بذلك واسند له وغيره مما سبق مع ادنى اختلاف لا بالاجماع مع ان
 الاسناد لال به على تقدير محتمل ولي بلا ارباب فلا ذكر للمتروك والشيخ وابن زهرة جملة من هذه
 الادلة دليل الاجماع ايضا مع اعراض الحق انما هو على الاولين وقد اعرض عن على الاسناد لال
 بالاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصا وقد وجد من كبار الفضلاء من مخالفة ذلك ولا نعلم من
 رواه من الواقف كالاسناد لال لا موافقه ولا يخفى في ذلك كلام العلامة من كتب من الاختلاف ومن
 المعلوم ان القوة النافذة للاجماع هنا هو الذي نقله في مواضع اخرى بغيره بعد ان لم يندفع فيه اما
 بالاعراض عن ذكره او بما افاده او بغيره ومن جعلها التكفير وضع الشمال على العين فان الشيخ
 على حرمته كسكه بالجماع الفرق وقال انهم لا يختلفون في ان ذلك يقطع الصلوة ثم اسند
 بسائر الادلة في التكفير بغيره فان كان اسناد لال او نقله صحيحا معناه اعلمه فيها معا وقد
 زعم العلامة في الشبهة بالكلام المذكور بلا الفصل في وضع الشمال على العين وعلى ان رواة
 محمد بن مسلم تضمنت العكس ورواية محمد بن زيد على المنع من التكفير في رواية محمد بن مسلم ان التكفير
 هو وضع اليد على الشمال قال فمن ظالم للشيخ بالسند والقياس عنه باطل وقد عرفت المنع في
 التذكرة والتحوي الى الشيخ ولو يحكم به ولا يخفى اننا نحجز لا بد لان على جواز ما رواه فيه كما لا يخلو
 على منعه فان كان اعتمادا على ما رواه لادلة من الاجماع وغيره وكان يرواه على الحق في عمله فأي
 مطالبه لرفع الشيخ وما الوجه في زعمه فان ما عدا الاخبار مشترك بين الصورتين لا ان المتروك
 اقتصر ولا على ترك احديهما ثم قال ان خيرا لا مادية تشاركها في كراهية ذلك وعلى قول مالك ان
 وضع اليد من احدهما على الاخرى انما يفعل في صلوة التوافل من طول القيام وترك احداهما قول
 الليث بن سعد ان سدل اليد في الصلوة لعل ان تقبل القيام فعيا خلا باس بوضع اليد
 على اليسر ثم اخرج فهو بالاجماع والاختلاف وبكم به على كبر اخاريا من الصلوة وقال الظاهر ان
 كل عمل في الصلوة خارج عن اعمالها الفروضة لا يجوز وقد اقصروا من زعمه على احدي الصورتين
 ايضا واسند له بهذا الادلة ومقتضى بعضها وما نقل من مالك وغيره عموم المنع لهما مع ذلك

فقل مثل الشيخ بل وكل من ثبته كاف في الباب لا يوقف بحجته على انضمام نقل المصنف او
غيره معه كما هو معلوم ومن جملة تلك المواضع مسألة ذكرها في المختلف بعد هذه المسألة
بلا فصل وحكي اسناد لآل الشيخ على الحكم فيها بالاجماع وروى بالنع وعلمه بأنه لم يصل اليها
فتوى من تقدم بذلك وذكر بعد ما بلا فصل مسألة اخرى ونقل عن الشيخ الاجماع فيها
بالاجماع وروى ايضا بالنع وقد ذكر هذه المسألة في التذكرة بعد المسألة الشافعية بلا فصل
ونقل احتجاج الشيخ فيها بالاجماع ولو يوافقه في الحكم وهو يتفق المنع ايضا فكيف جازله وقد
الاجماع المنقول بذلك غالباً ولو نزع المحقق في مسألة التكفير مع ما نقل هو في المختلف كالمحقق
من الاختلاف فيها بين الاطام ومخالفة جماعة من الاساطين من لا يخفى عليهم اجماع الامامة
على تقدير وقوعه ولا يفتون على مخالفة فهذا كله يثبت بان معنى كلام العلامة هنا على ما
جرت عليه طريقته في كثير من المسائل من الشاع في الاسناد لآل والنفى الاجرام بعد ثبوت
الحكم بدليل يثبت به فيافي بما لا يثبت عليه قطعا بآل واسطرادوا وان جعله ظاهرا لم يثبت
فيهم بالجاهل بطريقته اعتماداً عليه ولا سيما اذا قصر عليه مع انه لا يسبيل اليه ولذا ايضا
به مع انفاء غيره ومع ذلك فليس اعتماد على كلامه في هذه المسألة الاولى من الاعتماد على
كلامه وطريقته المستمرة في سائر المسائل ولا سيما في التهمة المذكورة بل تحطته هنا الاولى من
تحطته فيها فانها تؤدي الى الفلاح في شأنه قطعاً بخلاف هذه والاول هو الجمع بين كلامه بما
يأتى ان حجة في الاجماع المنقول باعتبار الكاشف لا المكشف وبهذا يستقيم منع المحقق ايضا
سببين وجب ذلك مفصلاً انتم ومنهما ما اسند فيه بذلك في المختلف خاصة وهي الظاهر
مسائل يسيرة احدها مسألة وجوب الفصل بالوطى في دبر المرأة بلا انزال حكى فيها قولين و
عزى الوجوب الى الشيخ في بعض كنهه والرفعي لا ساكنه وابن حزم وابن ادريس والعدم الى الشيخ
في الاستبصار والنهاية وظاهر الديلمى رواية الصدوق في كتابه وحكى عن الشيخ في الحاشية
انه حكم اولاً بالاول ثم قال وفي اصحابنا من قال لا غسل في ذلك والاول لحوط وفي غسل الجنابة من
البسوط ان قالوا اصحابنا فيه روايات وانما قصر على ذلك قال العلامة وهو يدل على ردده
فيه ثم اخبرنا هو الاول واورد دليله من الامة والاخبار وبعض الوجوه العقلية والفطرية
الضعيفة وكذا دليل الخالف من الاصل والاخبار واجاب عنها ثم نقل عن الشيخ اورد على الخبر
القول على الاول بكونه خيراً واحداً من خلافه اعارض الاخبار التي لا توجب العلم ولا العمل فلا

هذا هو الوجه في المسألة
فان كان لا يثبت بالاجماع

يجب العمل به والمخرج به من الأصل ثم على كلام المرتضى الشمل على دعوى إجماع المسلمين على الوجوب
 وعدم العلم بخلافه منهم في ذلك وعدم وجدانه في كتب أصحابنا ولا سماعه من شيوخهم العاشر
 نحو من سبب سنة الأدلة إلى أن قال ولو شئت أن أقول أنه معلوم ضرورة من دين الرسول صلى
 عليه وآله أنه لا اختلاف بين الفريقين في هذا الحكم وقال أيضا الفصل في هذه الأيام من بعض
 الشيعة الأمامية أن الوطى في الدبر لا يوجب الفسل وذكره مستند واجاب عنه ثم قال العلامة
 وهو يدل على أن الفتوى بذلك منطوية مشهورة في زمن المرتضى بل ادعائه الإجماع يقتضيه
 وجوب العمل به لا أنه صادق على دليل قطعي أو خبر اليأس كما يحتج به في نقل الظنون فكذلك في الفتوى
 به ولا يخفى بعد ما سبق أن ذكره هذا الدليل مع سائر الأدلة التي ذكرها أولا لا يدل على كونه
 بنفسه من الأدلة العمدة عنده ولا يستامع ذكره فيها ما هو ظاهر الضعف بحيث لا ينبغي ضعفه
 على مثله فكيف وقد ذكره على النحو المذكور ولم يذكره في التلخيص أصلا وذكره في التذكرة ولم
 يحتج به وقد تقدم نقله في كتاب الصوم عن الشيخ في الخلاف ودعوى الإجماع على إيجاب الوطى في
 الدبر للقضا والكفارة وهو يقتضي إيجابه للفسل أيضا ولم يحتج به في شيء من الوضعين وقد
 ذكر الشيخ في الخلاف في كتاب الطهارة ما يقتضيه إنباده في الفتوى على ما في كتاب الآثار وقد
 كان هو والدليل مناصر للمرتضى في عدم خفاء ما ادعاه من الإجماع والضرورة عليه ما حتى
 أن الشيخ يطمع في الجدل على الوجوب بكونه غير واجب العلم ولا العمل فكيف بهذا العلامة
 على مثل هذا الإجماع مع أنه يطمع كثيرا بما هو أقوى منه بطلب فيكون الوجوب في الإجماع بهذا
 قصدا لا يبيد وغيره مما لا ينافي ما قلنا وعلى أنه حال لا يدل على حجيته عنده باعتبار الكشف
 ولا يستامع عدم تصريح المرتضى بذلك وتصريحه هو بأن حجية قوله لنقله دليل قطعي وتصريح
 فيما سبق بأنه يشرطنا بقبوله وعدم ما يشر خلاف الجلي بعد أنه فان ذلك وسائر ما يأتى عنه
 تؤيدان حجته عنده باعتبار الكاشف لا المكشف كما لا يخفى الثانية مسئلة بخامسة المخرج
 سائر السكران والغضاق والعصيان حكم بها وعزها أولا إلى أكثر مما تناو ونقل خلافه الثاني
 في ذلك حيث حكم بعدم الطهارة والصلوات حيث جوز الصلوة في ثوب صاب به خمر مرقعة أو جب
 نزع جميع البز لا نصيبا لمخرجها ثم احتج على بخاره بالإجماع والآية والأخبار المستفيضة والأخبار
 وقال في بيان الأول ما قلناه فان السيد المرتضى قال لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر إلا
 ما يحكى عن شاذ لا اعتبار بقولهم وقال الشيخ المخرجة بلا خلاف وكل مسكر منه فاحكمه

نسخة من كتاب
 الفتن في معرفة
 الرجال

حكم المحر والحق أصحابنا الغفاح بذلك وقول السيد المرتضى الشيخ جعفر في ذلك فانه الحكم
بقولهما وهما صادقان فينبغي على الحق بوجه والاجماع كما يكون حجة اذا نقل متواترا فكذا اذا
نقل احاداً انتهى اقول لانه لا يسلد بما نقل في السئلة من الاجماع صريحاً واستدل بما نقل من نفى
الخلاف مطلقاً مع استثناء من لا يسلد بقولنا من العامة كما هو الظاهر من لفظ عام على وغيره او
بنسبة الحكم الى الاصحاب مع انه نقضه نقل الخلاف عن اثنين من اعظم الاصحاب استدل بانها
صريح في بعضها بوقوع الاختلاف في ذلك بين اصحاب الاثمة في الاعضاء المتأخرة بعد
انفسا واخبار الاثمة واشتهار كتب الشيعة ومن العلوم انه لا وجه للاعتداد على الغير فلا اعتبار
بالتخالف وعدمه بعد العلم به فيكون قولنا نقل جعفر عندنا في معرفة احوال الباقيين ممن لم
يعلم احوالهم وهذا هو التحقيق كما سبقين فلو كان احتجاجه بنقل المرتضى الشيخ على وجه
الحقيقة لاعلى وجه السامع وقصد تكثير الادلة مع انه غالباً لا يسلد بنقله ما في ذلك
ولو خرج به من ان السهمي وغيره لم يكن مثاقيلنا ذكرنا كما لا يخفى وقد صرح في التذكرة بان
جاسة المحر مذهب طائفتا اجمع الا الصدوق والعمالي وبان كل السكران كالحمر والافقار
كالخمر عندنا واجتج على جميع ذلك بغير الاجماع النقول وظواهر الاطالع على اجماع الجميع
على ما ذكرتم هذا من استثناء فربما يكون اعتداده على ذلك مضاعفاً الى كثرة ما نقل من الاجماع
في السئلة ان الة سئلة الحق في الصوم فنقل عن المفيد طلاق القول باضاد هذا القول
على بن بابويه اطلاق القول بالنسب منها وعن المرتضى في الجمل انه نقل عن قوم من اصحابنا ما يقتضيه
كونها موجبة للقضاء والاكراه وعن آخرين عدم ايحايه شيئاً وايحايه القضاء خاصة مع
التعمد واختارهوا الثالثة وعنده في التا صرنا اننا قال انه لم يختلف في انها تقطر وعن الشيخ اقول لا
في ذلك وعن العمالي والاسكافه ايضاً عدم حرمتها ونحوه عن الفاضل في المحنة بالامتناع عن
ايحايها للقضاء بلا تفصيل وعن ابن اديس حرمتها بالامتناع خاصة وعدم ايحايها شيئاً مطلقاً
واختاره هو كونها مفطرة موجبة للقضاء مطلقاً الا الكهارة واجتج على الاول بالقياس بالخبر
الصحيح المقصود للحرمة وعلى الثاني بالاصل ثم قال ولا ان السيد نقل الاجماع ونقل الاجماع غير
الواحد جعفر انتهى ومن العلوم لكل ما عرف منصف مطلع على طريقته ان ذكر مثل هذا في مثل
هذا المقام لا يكون للاضمار عليه على سبيل الاستدلال وقد نقل قبل ذلك بلا فصل في سئلة
لغري احتجاج الشيخ بالاجماع ووجه بالمنع لا بالعارضه فيلزمه مثله في المقام بلا ريب هذا احتجاج

مسئلة في المحنة
الاصح

الشيخ في المحل لا يجتمع الغرض على كون الحقيقة بالماضي من اللطراف وإن ذهبوا بجماهيرهم على كون
الحقيقة بما يصل إلى الخوف موجبة للفناء والكفارة مع عدم الاضطراب واللفظ خاصة مع الغرض
ولم يضر من العلامة لشيء منهما مع اعتضادها بما نقله عن المرتضى من نفي الخلاف عن كونها فطر
واضطراب كلالة في سائر كتبهم وبما يوجب بالحقيقة شيئاً مطلقاً وليس فيهما للاجتماع
أصلاً وهذا كله يشهد بما قلنا الرتبة مسئلة ثم الطبيب الاعتكاف فتكون عن الشيخ في البسوط
الحكم يجوز به وعندنا في النهاية والخلاف وعن الاسكافي وابن ادریس المنع منه واختاره هو الثاني و
احتج عليه بأنه لو ثبت أن الشيخ في الخلاف نفي الاجماع عليه والاجماع وإن كان دليلاً لفظياً
الا أنه نقله خبر الواحد حجة فنيته بحال العمل بما هو الموثق ثم ذكر احتجاج الشيخ بالاصل واجاب عنه
بأنه لما خالف للدليل وقد بيناه ومن العلوم الذي لا يضر به ريبان اعتاده هنا انما هو على
الموثق الذي ذكره اخيراً لاسلام الاحتياط الذي ذكره اذ لا لانه لا يضر عندنا الاصل قطعاً
ولا يتابع عدم كون الطبيب عندنا على تقدير حرمته موجبا لفناء الاعتكاف ولا على الاجماع الذي
ذكره ثانياً فانما خالف فيه فافله وعدل عنه فكيف يحتج به وبما هو معروف
به فلا بد من حمل احتجاجه به وبالاحتياط على ما بيناه سابقاً ولذلك لم يذكره في سائر كتبهم الا
ومصرح في التذكرة في رد الاحتجاج بالاصل وإن الاعتماد على الرواية الخمسة مسئلة انتقال
الذي للمحدثين بقرائه عليه غير الاسلام فتكون عن الاسكافي والشيخ في الخلاف حواجزه على
ذلك وعن الشيخ في البسوط انه قال لان ظاهر المذهب يقتضي ذلك لان الكفر عندنا كالملة
الواحدة ثم فو على المنع ومصرح عند ذلك باختياره لاختاره هو الاول واحتج عليه بان الشيخ نقل في
المخلاف الاجماع عليه وهو دليل قطعي والنقل القطعي حجة واحتج ايضا بدليل اخر لا ريب في انه الاول
هو الخبر عندنا في ذلك لا الاجماع الذي عدل فافله عنه والظاهر ان منشا دوائه فهو ما ذكره
اولاً في البسوط وقد تقدم في طرق الاجماع اعتياده على مثل ذلك كبرية وهو مما لا يجدى في
في حجة الاجماع النقول بلا اوثاب وقد اقصرت في سائر كتب عندنا الايراد على ذكر الخلاف
ولم يرجع شيئاً واختاره في الارشاد القول بالمنع ولم يضر من الاجماع في شيء منها ولو كان خبر عند
لعمل بمقتضاه اذ لا يوجد هنا ما يارضه على تقدير حجة وثنا سائر الادلة التي يمكنها
فليس بحيث وجب الحكم بحد القولين ولذا توقف في جملة من كتبهم ان الاحتجاج بالخلاف
بالاجماع مبني على ما ذكرنا السادسة ان الحظ والشعرين واحد في باب المزاوجة فتأمل فيها

مسئلة الشيخ الطبيب
از اعتكاف

مسئلة الشيخ في الخلاف
في نفي اصله على غير
از اختلاف

مسئلة الشيخ في الخلاف
في نفي اصله على غير
از اختلاف

قولين داخل هو الاول ونقله عن اكثر اصحاب ابي حنيفة عليه السلام خبر كثير مشهور وعرفنا
ونقل اجماع ابن اديب عن علي التلق الاجماع ووجه المنع واحال الكلام في الثاني فان
بالجملة فاستلزم منصوصه عن الائمة عليهم السلام وقد يقال ان جملة ما بها ولو بعد معناه
من الاحاديث فيمنع القول بما نطق به وذلك عليه مع ان الشيخ في الخلاف نقل اجماع نفسه
عليه والاجماع دليل معلوم ونقل الشيخ لا يقتضي الصلح لان الادلة العلوية يعمل بها وان
نقل لنا انتهى الوجه في هذا يعرف بما سبق مع ان الاعتماد على اجماع المقول في مثل هذه
المسئلة لا يقتضي الاعتماد عليه في غيرها كما لا يخفى وهذا شار في ما تركبه القول الاول ايضا
ولم يذكر اجماع فيها اصلا وصرح في الذكر بان التعويل في على احاديث الائمة عليهم السلام
وعزى هذا القول في الخبر الى الشيخ والقول الثاني الى الثاني وناق على ما في هذا ذكره في بيان
الثانية مسئلة اخرى كرها بعد السابقة بلا فصل وهي مع الجواب بالتمسك بمحاول الاستدلال
والشيخ وغيره بالمنع مع الحاشية او لم ينقل قول ابن اديب بالجواز واخار هو الاول والشيخ عليه
بانه حوطوا اسلام بن الربا وبانه قول من ذكر من علمائنا ولم ينقل غيرهم منا على مخالفة ابن اديب
قوله بحديث لا يعول عليه ولا يثبت الا اجماع وبان الشيخ اخرج في الخلاف عليه باجماع القرو
نقله بجملة منعه وهذا له ومعرفة بالموقف الدال على الكراهة جعلنا على التزم كراهة استلزام
فيه وذكر خبر ابن اديب من المعصومات ونحوها واجاب عنها قائم قال بن زويل بالجواز في القولين
دون الذبح جميعا بين الادلة كان قويا انتهى وعدم ذلك لذلك على المدعى ظاهر من وجوه لا
تخفى ولا يتامع كون كلام الشيخ قضا او كالتصريح في المنع في الحق وقد تقدم عند ذكر كلام ابن
ادريس نقل ابن زهرة الاجماع على المنع ايضا وارتفع خبره ولو يدعى شيئا منهما في ما تركبه مخالفا
في الخبر الجواز وقال ان الشيخ معه تعويلا على رواية ضعيفة السند المصرة عن عادة الطلوع
في المنع في التاكيد الى الشهور واستقر بالجواز ايضا على كراهية مع الحاشية واستلزمه
الجواز الى الاصل وفي الكراهة الى الخروج من الخلاف وفكره في الاستدلال ما يقتضي خلافا
الحكم في الثاني ايضا بالتمسك بالطلوع في الارشاد الحكم بالجواز ايضا واستشكل المنع في الفواعل
هذا كله بعد ثبوت الثانية مسئلة اشتراط الشريكين في عقد التركة كما نرى في هذا الترجع
مع نقاوتها الما بينه وبين العكس أي من الشيخ وابن اديب القول بخلاف ذلك وعز لنا السالحي ما
يقضي هذا ايضا كونه المرص في ظاهر الاسكان وعن والده القول بالتصريح واخار هو الثاني اخرج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

عليه بالاصل وعمومات الكتاب نسبة وبما مقتضى الحكمة وقال ان المرتضى استدلال بالاجماع
 الفرة وهو له وجه وفعله دليل والعلوم كما يكون محجة اذا كان منوطا فكذلك يكون محجة اذا اقبل اطلاقا
 ولو يذكر هذا في سائر كتبه والكلام فيه يعرف بمقابل ولا سيما مع مخالفة جماعة من علماء المرتضى
 وبلغت عنه ووقف على كلامه وفيهم مثل الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم ونسبه ابن ادریس
 خلافا الى اكرام اصحاب دعوى ابن زهرة لاجماع عليه وربما كان التعليل على هذا اولى
 التاسعة مسألة ان البنية لا ترفع بها فرة ما لم ينعها بطلان محكي ذلك عن الشيخ فاما في
 كتابه الاخبار فانه مذهب جميع اصحابنا المحصلين من نقله منهم ومن تأخروا البسوانه لا
 اختلاف بين اصحابنا في ذلك وحكي عن المحقق النافع انه عزاه الى الاكثر قال وهو غير موجود
 خلاف مع انه قال في الشرائع وتوقف على الثالث بالطلاق اتفاقا مناهة قال قولنا لاجماع وقد
 نقل الشيخ ونقله محجة وان الاصل بقاء النكاح انتهى خال ذلك يعرف تمام ايضا مع انه
 نسب ادعى على ذلك لاجماع سرخا في التواعد والخبر وهما معد فان تصديقا كلا او بعضا
 على الاختلاف وقد نقله ابن زهرة ايضا وغيره فلا يلزم من محجة لاجماع القول في مثل ذلك
 محيية في غيره ولا كونها باعنا والتكثير مع انه لا يلزم من كلام الشيخ اصلا التاسعة مسألة
 انه لا يقبل شهادة الولد على الوالد بحكمه به وحكاة عن الشيخين والصدوقين والدبلي والفاطمي
 وابن حمزة وابن ادریس نقل خلافا في ذلك عن ظاهر المرتضى واجتج على الاول بما يقتضي اكثر على
 نقاب برصحي لرد الحكم في الوالدة ايضا مع انها يفسلون شهادة الولد عليها وهو قوله تعالى
 صاخرهما في الدنيا معروفة وان الشهادة عليها نوع عقوب وبان اكثر علمانا على ذلك يمكن
 العمل به راجح قال واجتج الشيخ في خلاف عليه واجماع الطائفة وقول الشيخ محجة انتهى ويعرف
 الحال في هذا ايضا تمامه فلا ادعى ابن ادریس لاجماع على الحكم وكذا ابن زهرة لكن مع تعييد
 نباهة الوالد وتبريد من العلامة لهما ولو يذكر شيئا من اجماعات في سائر كتبه وعرض الحكم
 في النظر الى الاظهر موبنا الى الرد فيه وهذا كله يوجب ما قلنا تحادية غير مسألة ان الترخ
 ير المال كله اذا لم يكن الرزجة زارث غيره فانه نقل في ذلك قول جماعة من الاصحاب ولو يذكر
 فيه خلافا ولا يلزم ذلك الا من ظاهرا ليدل على حكم عبارات عن الشيخين المرتضى فخصه لا يمكن لاجماع
 الامامية على ذلك ثم اجتج عليه لاجماع قال فان جملة اصحابنا نقلوه ونقلهم محجة والقصاص
 السفيضة والسفاد من قوله جملة اصحابنا واجلهم بالالف على ما في بعض النسخ واردة الخاصة

مسألة في دفع التهمة
 بالكتاب

مسألة في دفع التهمة
 من الكتاب

مسألة في دفع التهمة
 من الكتاب

المتكويين وغيرهم وقد نقله ابن زهره وابن اديب ايضا وجماعته عليهم ايضا من لرفف
على كلامه وقد صرح الشهيد بانه نقله الشيخان والمرضى وكثير من اصحاب فلا يبعد ضد
الاستدلال بالاجماع المحصل المستفاد من تتبع الفتاوى والاجماع المنقول ولو قصد
الاستدلال بالنقول وكان اعتمادا عليه على وجه الاستدلال على الاخبار والقضاي خاصة
الحجة مثله لا يقتضي حجة غيره مع ان ظاهر كلامه في الفواعل الاثر والشرائط في الحكم ولعله
للفارسي الاخبار لعدم الاعتماد على الاجماع وان نقله الجماعة الذين يفتيدوا منهم العلم
للأخبار والقطع وهو يؤيد ما سبق الثابت عشر مسئلة دية الجحيم التي دلجة الربيع
يعلم انه ذكرها وانتهى في بيان الشيخين والاسكافي والديلمي والقاضي وابن حمزة انها نصف الدين
واختاره هو ذلك وقال انه المشهور ونقل كلاما عن الحلبي وقال لظاهر امره ما افق به
الاصحاب نقل عن ابن اديب الا في استعمال الفرع للاجماع على انها الكل امر مشكل واجمع على
الاول بان قضاء امير المؤمنين عليه السلام نقله الشيخ وادعى عليه اجماع الفرع واخبارهم
وان اصحابنا لم يختلفوا به ويجوز محققين ثم قال واذا كانت الروايات مطابقة على الحكم و
اكثر الاصحاب قد صادوا بها فامضى على ذلك في هذا الحكم حتى يرجع الى الفرع بعد
عن النقل وعلى الاصحاب انتهى وعدم دلالة ذلك على حجية الاجماع المنقول ظاهر من وجوه
منها ان حجة الخبر المنقول عليه الاجماع لا يقتضي حجة الاجماع المنقول على ظاهر الحكم
وهي موضع الكلام في هذه المسائل المذكورة في الخلاف مع ما تقدم عن المنه والذكر في عشرة
او اثنا عشرة او احدى عشرة مسئلة استدلال فيها بالاجماع المنقول ولا نظر وجوهها
من كتبه على كثرتها وعادى ازمته تصنيفها واختلاف اجواله ومذاهبه وطريقته فيها ولو وجد
فما زاد عنه البصر او لم يزل اليد لكان نادرا لو لم يفسر الجميع على المسائل التي عرض فيها من
ذكر الاجماع المنقول وذكره ولم يفتد بها او صرح بمنعه او على ما اثر ما استدلال فيها بالاشهره و
القياس والاستحسان والاعتبار وظن السماع المتاصل من فتوى جماعة من القضاة وظن ولما
من ارسل عنه الثقة ونظرا مما لا يشبهه في عدم حجتها عند العبد في سلك العبد وذاك
بلادية ومن العلوم الذي لا يصره او يباين الى الابواب ان تخطئه في هذه المواضع النادرة
او توجيه كلامه بما اشرف اليه مع دلالة الاما ان عليه اولى واحرى من تخطئه في مواضع
لا تخصي فان عد من الواضحين لشيخ الحق من تقدمه من الاصحاب في القول بعدم حجة الاجماع

هذا الخبر لا يثبت حجة الاجماع

باب الاجماع في المسائل التي لا يثبت فيها حجة الاجماع

المشهور ولا يتأهل على الطريقة المشهورة من هذه الاعصار الشارحة وحسن النقص عند غيره
او قد عرفت ان الغفلة او الغافل جايان في الادلة فلهذا لم يردوا البراهين الشافعية فداها ان ما
شعاره عليه في كبر الاصول كما سبق وكان صواب حتى ويؤيد انه استدلل في الحديث
كفار انظار شهره فدان خبر امان بن عثمان وقال انه وان كان ما ووسيا الا انه كان نقار
قال الكشي انه من اجمل العصابة على تصحيح ما يقع نقله عنه والاجماع حجة القدر ونقله خبر
الواحد حجة اخرى وقد ذكرنا ذلك مع ان اخلاف كلامه في ان مشهور وكون هذا الاجماع
ليس من الاجماع المرفوعا المقضي القطع بقول المعصوم ظاهر معلوم من حوثي لا تخفى على مثله
ولا بد ان يوتيه كلامه فيه ككلامه في غيره فلا عبرة في معرفة مدحه بنبذه ويؤيد ايضا
انه في مواضع شتى جرى بعض الاحكام الى الاصحاب وظاهرهم وصريحهم خلافه وورد في
حكمهم فكيف جعل على الاجماع انما لقوله المبنيه غالب على مثله ذلك وما دونه كما سبق و
بان بانه مفصل ومن ذلك التواضع مسئلة عدم تفضل الجاوي بالملامات فقال في الشهي
عليه السلام في ذلك واطلق القول به فيه وذكر من اقوال العامة وادله الخاصة ما يقتضي عدم
الفرق في ذلك عند الاصحاب بين الحكم منه وما دونه وورد من الادلة على الحكم الاجماع وقد
ذكره جماعة اخرون ايضا مصرحاً بعضهم بما ذكرتم حكمه وانما الاثر بشرط الكبر والخلع
مدحه في سائر كتبه ومنها مسئلة من يقين الحرث والطهارة وسنك في المناظر منهما فقال في
الحاشية ان في الاصحاب حكم باعادة الطهارة ونحو ذلك فصدنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان
في الزمان السابق على زمان تصادم الاحتمالين محل ما وجب عليه الطهارة وان كان منظر السم
يجب اختلف مدحه في سائر كتبه وفيما يرجع النزاع في ذلك الى اللفظ وعرف في بعضها قول
الاصحاب الى المشهور ومنها مسئلة وطى السخاصة اذا اخلت باعمال السخاصة فقال في الشهي
الذي يعطيه عبارة احتفاء التحريم واخباره هو الامة ترجيح الادلها على ادلة الحرمة وقال
في التذكرة اذا اخلت ما يجليها من الاعمال وغيرها اصاب حكم الظاهر قبله علمنا انما السمع
وبجوازها السباحة كلتيه بسببه المنظر والصلوة والطواف ودخول الساجد وحل الوطى ولو لم
تعمل كان حلتها بايجابها لم يجز ان السبب بشئ مما يشترط فيه انطهارة ثم ذكر من ذلك الصلوة
والصوم وبين حكمها وقال واما الوطى فالظاهر من عبارة علمنا انما اشترط الطهارة في ما ذكرناه
فالواجب ان يجرى بها وانما فعلها ما فعله السخاصة وذكر كلام الفيد الصريح في ذلك ولم

وكذلك السائل في كتابه

مسئلة من كتاب الطهارة
وانت في الكتاب

مسئلة من كتاب الطهارة
باجاز

مسئلة في الصلاة
التي فيها

مسئلة في الصلاة
التي فيها

مسئلة في الصلاة
التي فيها

مسئلة في الصلاة
التي فيها

يذكر كلام الباقي مما هو نص ايضا في ذلك ثم قال والاقرية لكرامة ومنها مسئلة في الصلاة الثانية
 النجدة فقال في التذكرة يجب غسل الملاق لمالون كما قال ابن علي شكوا هل ذلك تعبد او لغيره
 ظاهر كلام علمائنا الثاني وفيه نظر ومنها مسئلة من ذكر بعد التسليم وفعل المصل نكص عدا
 الركعات فقال في التذكرة لو فعل المصل عمدا حل وجه التهور وظاوا الفصل ظاهر كلام علمائنا
 عدم البطلان ثم نقل اختلاف العامة في ذلك وحكي قول الشافعي بالبطلان وقال لا بأس بتك
 بهذا القول لمخرج من كونه مضيا ومنها مسئلة الشك في شيء من اجزاء الركعتين الاولتين مثلا
 في التذكرة لا فرق عند علمائنا بين الركن وغيره من الوجبات بل وجب الشك في الاعاد بمثل الشك
 فيها مطلقا والباقيون على الصحة مطلقا وليس بعيدا من الصواب لا فرق بين الركن وغيره لان ترك
 الركن سهواً يبطل كماله فالشك فيه في الحقيقة شك في الركعة ولا فرق بين الشك في ضلها
 وعدمه وبين الشك في ضلها على وجه الصحة والبطلان ثم ذكر في مسئلة اخرى ما يقتضيه اخبار
 هذا الفرق ومنها مسئلة سبوا المأموم الاقام في الافعال فقال في التذكرة اطلق الاصحاب
 الاستمرار مع العمد والوجه التفصيل وهو انه ان سبق للركوع بعد فراغ الاقام من القراءة
 استمر وان كان قبل فراغه ولم يقرأ المأموم او قرأ ومنعه منها او قلنا ان كان المندوب لا
 يخرج من الواجب بطلب صلواته والا فلا وان كان الى رفع او سجود او قيام عن تشهد فان كان
 بعد فعله من الذكر ما يجب عليه استمر وان لم يفرغ امامه وان كان قبله بطل وان كان قد
 فرغ امامه ومنها مسئلة وطى الامة الحامل من الصبر فقال في التذكرة اطلق علمائنا كراهة و
 طها بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام وعندى في ذلك شك والحق فيه ان نقول هذا
 الحمل ان كان عن نال لم يكن حرمة وجاز وطها قبل اربعة اشهر وعشرة ايام وبعد هذا وان كان
 عن وطى مباح او جعل الحال فيه فالانوى المنع من الوطى حتى تضع وقد تقدم مذهبه في سائر
 كتب في ذلك وما نقله عن الشيخ من دعوى الاجماع على احد قوله فيه ومنها مسئلة ما اذا اشتر
 الجارية على انها بكر كانت ثيبا فقال في التذكرة قال اصحابنا لم يكن له الرضا فصره سماع الاثر
 عندى لانه اذا شرط البكارة فظهر لها كانت ثيبا قبل البغض يكون له الرضا والاشتر وان تصرف
 فله الاشر فاصد ثم تصفها لزوجها وحملها كفوى لاصحاب على ما اذا الرضا بالبكارة بالاشترها
 على نهادة ظاهر الحال بالبكارة ودنية الظن بها فيتن خلافتها ومنها مسئلة وجدان شيء في
 جوف دابة انقلك اليه من غير ما وجوف سمكة انقلك اليه بالبيع او الصيد فذكر في التذكرة في الآ

وجيهين وكان لكن علمنا على الاول وقيل في الثاني تفصيلا عن احمد بن حنبل وقال حنا
علمنا تفصيلا فاطلوا القول بان ما يجحد في جوفه نسبه يكون له ثم قال وبالحمله قول احمد لا
باسر بعندي قال ايضا لو رزق علمنا بان يصطاد النسيك من البحر وغيره واحمد في بعضها
وسنها ماله اللقيط اذا التقط في دوا الحروب لا مسلم فيها فقال قلنا ذكره قال علمنا
بمكروه ولا نرب عند الحكم بحرينه عملا بالاصل لكن تجد الرقية عليه للاسلاء
عليه لا ذكره فربما للدار الحالية من مسلم واحد وسنها مسئلة من اوصى بثلثه لزيد بثلثه
نعم وقال في الخبرين كان ذلك رجوعا عن الاول الى الثاني ولو اشبه الاول صحيح بالفرقة
هكذا قال علمنا وفي نظرا الواجاز الورثة صحا معا ولو في الثاني خرج سبي قول علمنا
انما الثلث الى الورثة الى الاول ومنها مسئلة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم
الحكيم والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في الخبرين بعض صوره وجهين وقال لكن اخصا
على الاول فان كان مفقودا بذلك فخرج عما خرج في ومنها مسئلة بيع الضيق على من يجعله
خيرا او يفت على من يجعله صما فقال في الخلاف ان اخصا انه مكروه وان بيع على شرط
صحة كان حراما هذا هو المشهور التحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك
كان حراما لان لو شرط وان لم يعلم كان جائزا فقول هذا هو الاشهر ان رجع الى الجميع كان مقبولا
لاول كلامه وكان شاعرا ان كان قصد الحوز مثله والا كان ذلك دخلا فاقربيه وسنها
مسئلة البيع لم يعمل على التسمية او البناء او قرض او عير فاقال في الخلاف اطلق لا محاب
جواز ذلك ويقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفي الباس عن قوله فالمراد بالاختلاف
الافون من عده فلم يجد بانفاقهم مع سداد الحالف وجرى قوله ومنها مسئلة اشتراط
رضا المال عليه في صحة الحول قال في الخلاف في عدم اعتباره وقال لو تعقل على حديث
يقتضي ما ادعاه ما انما في هذا لا يتابع مع ان المقيد لم يذكر انما لا يتابعه مع اعتبار
فليس يثبت الى علمنا باعتبار كونه مذهبهم ولان نسيه انما الشهادة ولا قد عراه
في الثاني انما صابنا مرة والباخرى ودرما الحكمي عها وعن الشيخ دعه اجماع عليه وبالحق
الاعتلاء في تنازكته وسنها مسئلة اشتراط انعقاد حلف لعدسوا اذا نوى فيه فقال في
كنازنا النواخذ ولو حلف بمليون مولا لم ينعها على قول علمنا انما نارا ما انما في اخلاق
مخاره الذي صرح به في ذلك في بحث الايمان والتدريج حكم بعده الانفاذ بعد ليد

مسئلة اللقيط اذا التقط في دوا الحروب لا مسلم فيها

مسئلة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم الحكمي والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في الخبرين بعض صوره وجهين وقال لكن اخصا على الاول فان كان مفقودا بذلك فخرج عما خرج في ومنها مسئلة بيع الضيق على من يجعله خيرا او يفت على من يجعله صما فقال في الخلاف ان اخصا انه مكروه وان بيع على شرط صحة كان حراما هذا هو المشهور التحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك كان حراما لان لو شرط وان لم يعلم كان جائزا فقول هذا هو الاشهر ان رجع الى الجميع كان مقبولا لاول كلامه وكان شاعرا ان كان قصد الحوز مثله والا كان ذلك دخلا فاقربيه وسنها مسئلة البيع لم يعمل على التسمية او البناء او قرض او عير فاقال في الخلاف اطلق لا محاب جواز ذلك ويقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفي الباس عن قوله فالمراد بالاختلاف الافون من عده فلم يجد بانفاقهم مع سداد الحالف وجرى قوله ومنها مسئلة اشتراط رضا المال عليه في صحة الحول قال في الخلاف في عدم اعتباره وقال لو تعقل على حديث يقتضي ما ادعاه ما انما في هذا لا يتابع مع ان المقيد لم يذكر انما لا يتابعه مع اعتبار فليس يثبت الى علمنا باعتبار كونه مذهبهم ولان نسيه انما الشهادة ولا قد عراه في الثاني انما صابنا مرة والباخرى ودرما الحكمي عها وعن الشيخ دعه اجماع عليه وبالحق الاعتلاء في تنازكته وسنها مسئلة اشتراط انعقاد حلف لعدسوا اذا نوى فيه فقال في كنازنا النواخذ ولو حلف بمليون مولا لم ينعها على قول علمنا انما نارا ما انما في اخلاق مخاره الذي صرح به في ذلك في بحث الايمان والتدريج حكم بعده الانفاذ بعد ليد

مسئلة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم الحكمي والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في الخبرين بعض صوره وجهين وقال لكن اخصا على الاول فان كان مفقودا بذلك فخرج عما خرج في ومنها مسئلة بيع الضيق على من يجعله خيرا او يفت على من يجعله صما فقال في الخلاف ان اخصا انه مكروه وان بيع على شرط صحة كان حراما هذا هو المشهور التحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك كان حراما لان لو شرط وان لم يعلم كان جائزا فقول هذا هو الاشهر ان رجع الى الجميع كان مقبولا لاول كلامه وكان شاعرا ان كان قصد الحوز مثله والا كان ذلك دخلا فاقربيه وسنها مسئلة البيع لم يعمل على التسمية او البناء او قرض او عير فاقال في الخلاف اطلق لا محاب جواز ذلك ويقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفي الباس عن قوله فالمراد بالاختلاف الافون من عده فلم يجد بانفاقهم مع سداد الحالف وجرى قوله ومنها مسئلة اشتراط رضا المال عليه في صحة الحول قال في الخلاف في عدم اعتباره وقال لو تعقل على حديث يقتضي ما ادعاه ما انما في هذا لا يتابع مع ان المقيد لم يذكر انما لا يتابعه مع اعتبار فليس يثبت الى علمنا باعتبار كونه مذهبهم ولان نسيه انما الشهادة ولا قد عراه في الثاني انما صابنا مرة والباخرى ودرما الحكمي عها وعن الشيخ دعه اجماع عليه وبالحق الاعتلاء في تنازكته وسنها مسئلة اشتراط انعقاد حلف لعدسوا اذا نوى فيه فقال في كنازنا النواخذ ولو حلف بمليون مولا لم ينعها على قول علمنا انما نارا ما انما في اخلاق مخاره الذي صرح به في ذلك في بحث الايمان والتدريج حكم بعده الانفاذ بعد ليد

مسئلة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم الحكمي والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في الخبرين بعض صوره وجهين وقال لكن اخصا على الاول فان كان مفقودا بذلك فخرج عما خرج في ومنها مسئلة بيع الضيق على من يجعله خيرا او يفت على من يجعله صما فقال في الخلاف ان اخصا انه مكروه وان بيع على شرط صحة كان حراما هذا هو المشهور التحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك كان حراما لان لو شرط وان لم يعلم كان جائزا فقول هذا هو الاشهر ان رجع الى الجميع كان مقبولا لاول كلامه وكان شاعرا ان كان قصد الحوز مثله والا كان ذلك دخلا فاقربيه وسنها مسئلة البيع لم يعمل على التسمية او البناء او قرض او عير فاقال في الخلاف اطلق لا محاب جواز ذلك ويقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفي الباس عن قوله فالمراد بالاختلاف الافون من عده فلم يجد بانفاقهم مع سداد الحالف وجرى قوله ومنها مسئلة اشتراط رضا المال عليه في صحة الحول قال في الخلاف في عدم اعتباره وقال لو تعقل على حديث يقتضي ما ادعاه ما انما في هذا لا يتابع مع ان المقيد لم يذكر انما لا يتابعه مع اعتبار فليس يثبت الى علمنا باعتبار كونه مذهبهم ولان نسيه انما الشهادة ولا قد عراه في الثاني انما صابنا مرة والباخرى ودرما الحكمي عها وعن الشيخ دعه اجماع عليه وبالحق الاعتلاء في تنازكته وسنها مسئلة اشتراط انعقاد حلف لعدسوا اذا نوى فيه فقال في كنازنا النواخذ ولو حلف بمليون مولا لم ينعها على قول علمنا انما نارا ما انما في اخلاق مخاره الذي صرح به في ذلك في بحث الايمان والتدريج حكم بعده الانفاذ بعد ليد

مسئلة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم الحكمي والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في الخبرين بعض صوره وجهين وقال لكن اخصا على الاول فان كان مفقودا بذلك فخرج عما خرج في ومنها مسئلة بيع الضيق على من يجعله خيرا او يفت على من يجعله صما فقال في الخلاف ان اخصا انه مكروه وان بيع على شرط صحة كان حراما هذا هو المشهور التحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك كان حراما لان لو شرط وان لم يعلم كان جائزا فقول هذا هو الاشهر ان رجع الى الجميع كان مقبولا لاول كلامه وكان شاعرا ان كان قصد الحوز مثله والا كان ذلك دخلا فاقربيه وسنها مسئلة البيع لم يعمل على التسمية او البناء او قرض او عير فاقال في الخلاف اطلق لا محاب جواز ذلك ويقل الاسكان استثناء بعض الصور منه ونفي الباس عن قوله فالمراد بالاختلاف الافون من عده فلم يجد بانفاقهم مع سداد الحالف وجرى قوله ومنها مسئلة اشتراط رضا المال عليه في صحة الحول قال في الخلاف في عدم اعتباره وقال لو تعقل على حديث يقتضي ما ادعاه ما انما في هذا لا يتابع مع ان المقيد لم يذكر انما لا يتابعه مع اعتبار فليس يثبت الى علمنا باعتبار كونه مذهبهم ولان نسيه انما الشهادة ولا قد عراه في الثاني انما صابنا مرة والباخرى ودرما الحكمي عها وعن الشيخ دعه اجماع عليه وبالحق الاعتلاء في تنازكته وسنها مسئلة اشتراط انعقاد حلف لعدسوا اذا نوى فيه فقال في كنازنا النواخذ ولو حلف بمليون مولا لم ينعها على قول علمنا انما نارا ما انما في اخلاق مخاره الذي صرح به في ذلك في بحث الايمان والتدريج حكم بعده الانفاذ بعد ليد

ثم استوجبوا استقرار الانفراد بالبولى مع الحمل بلا كفارة مطلقا مع بقاء العبودية في الوقت في
غير الواجب هذا هو الذي اخاره عن ايمان البصرة وكذلك ايمان الحر مع نصريحه فيه اولا بعد
الانفراد فالمراد بغيره على وجه التزم لا القصد ومنها مسئلة نكول الدعي عن اليمين بعد رد النكر
لها عليه فقال في القواعد ليقط بذلك دعوا بلحاظ قائم قال في نكول النكر ان لا يقضى به بل في
اليمين على الدعي قال ولو نكل الدعي سقط دعواه في الحال وله اعادة دعائها في غير المجلس ثم احتل
سقوطها مطلقا قال الارشاد فان رد النكر او نكل حلفا للدعي فان نكل بطل حقه ثم صرح بما اذا
نكل النكر ان لا يحلفا للدعي يقضى عليه بالنكول على راي وقال في البصرة فان نكل الدعي بطل
دعواه واضطرب كلامه في الحرير ومنها بعض مسائل دينا للسان فخرى في القواعد قولا فيها
الى اصحابنا واخار خلافا واختلف كلامه في سائر كتبه وغرى في الحرير قول الاصحاب الى الشهور
ومنها مسئلة رد الوصي الوصية بعد وفاء الوصي وفي حاشيته مع عدم علامه فقال اختلف
اطلاق الاصحاب عليهم جواز رد الوصية اياها كثيرة ذكر بعضها ثم قال والوجه عندك المصلي ذلك ان كان
قد قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل ولا علم جازله الرد ثم ذكر ان الشيخ به على ذلك في الخلاف
البسوط مع ان كلامه فيها لا يقتضي هذا التفصيل لانه ذكر الصورة الاولى وادعى على الحكم
فيها الاجماع وهذا لا يقتضي فيه في الثانية الا بوجه ضعيف ومع ذلك ففي اتفاق الباقرين
مع الاجماع والكثرة الظاهرة الدالة على قولهم كفاية في الباب قد صرح هو في الفتاوى ايضا بان
ظاهر الاصحاب لما دل عليه من الاجماع الصحيح وغيرها ولو قيل فيها خلافا عنهم ولا حكم بخلافهم
ومنها مسئلة اشغال بيع المريض على الحاجة فذكر لها في المختلف تفريعا على ان يخرج من
الثلاث قسمين باعتبار اشغال الموصي ورويتهما وغرى الى علمائنا الفرق بينهما في
الحكم وحكم هو قبسا ويهنا وقال في القواعد فيما اذا باع وجابى ولم يجز الورثة ولما خلا الشك
الامضاء مع بعض الصنفه قال علمائنا يصح ما قابل الثمن من الاصل والحاجة من الثلث و
الحق عندى مما لا اجزاء الثمن باجزاء البيع كما في الروى انتهى فلهذا مسائل يراى عليها
ما سبق من المسائل ويقرّب منها او يزيد عليها ويقتل على قول الاصحاب فيها عذرا ولو ذكرنا
جميع ما عراه اليهم او نقل الاجماع عليهم في احد كتبه وخالفه او ردّ دينه في غير زاد على
ذلك ومن جعلها مسئلة حرمة العدول بالزكوة الى غير اهل البلد ومسئلة استغلال المرأة
التي عضلها الولي فكيف حال الاجماع المنقول عنه مع عدم ثبوته بل ثبوت مخالفته ومما يؤيد

في القواعد
في القواعد

مسئلة في القواعد

مسئلة في القواعد

مسئلة في القواعد

مسئلة في القواعد

ما قلنا ايضا ما ذكر في الشهر في مسألة من اجب في شهر رمضان وترك الافشاء سافيا
 اول الشهر لما اخره جئنا سئل على وجوب قضاء الصوم على رواية صحيح بعضهما ما ائتمنا
 من وجوب القضاء على الجنب اترك الفصل مع تكرار التوم منه وقال بحمله ان الاجازة في ذلك
 ودون مطلقة غير مشروطة بل اترك الفصل في كل نومة وتوكم مع نيته فان وجد التضييق بذلك
 فائتمام من كلام المستغنين والتعويل على ما اخذهم لا معقلهم فضلا عن واسيان بنايتهم
 من وجوه شق عدم اعتماد الفاضلين ومن سبقنا من الاحصاء على الاجماع النقول ولا سيما
 في موضع ظهور الخلاف فان وجد اعتمادا لحدوم عليه احيانا على سبيل الندرة فهو عند من
 اضعف الحجج ودينني ظاهر على اعتبار الكاشف لا المكتشف كسبطين فهذه ضريبة علمائنا
 الاعلام واصحابنا الكرام الذين هم اساطين من الاسلام ومنهم يؤخذ طريقة الشيعة السنية
 ويجهلون القديمة وعليهم يقول في ضبط مدارك الشريعة السنية والملة القوية وايضا
 وكيف من الطريقة المتخذة لجامع من علمائنا الاجلة البررة في الاعضاء النادرة حيث ان لنا
 توجد مسألة لا يسئلون فيها باجماع منقول واحدا واكثر لو كان ملفظ عندنا او ادق
 دلالة واضعف كما يظهر كان نافله من اولئك الذين حالهم وطريقهم ماضى وقف
 احدهم انبأهم ولا املناهم في كتاب عزير الوجوه وموضع بعيد عن النظرة وفي غيره ما على دعوى
 شق تمام ولو في مسألة شهيرة بالخلاف والاعضال من قديم الدهر يسر واقهر وغلب من
 خاصر استظهر وحسبانه وقف على حجة بديهة مع انه كسراب بقطعة وزعزعة الى ما يقوى عن
 تكلف النظر في الدلالة والنبوت مع انه لو من ميزان العسكوت وانه لا وهن النبوت في هذا
 وذلك منهم ومن تبعهم مع توفير فضيلهم وتجرهم وتكرار احتياضهم وتورعهم لو لم يكن عزهاؤهم
 منهم في الدين ولشاح في شريعة سيد البقيين ثم بل غفولا عن طريقة علمائنا السنيين الباقين
 وذهولا عما سبق وياي بنيانها والحكام بنيانها من سوا طمع النج وتواطع البراهين والادعوى
 في نهاية الحافظ على هذين الاصيلين الاصيلين وكما الجانية عن الخرج من هذين التسليكن
 الجليلين بل ما دام الى ما صنعوا الامر يد جس الفرض قدسيهم وكما لو لون بهم والاطمئنان
 البناء على منابهم وقصد منهم في نقلهم ودعاؤهم بحسب الامكان كما هو ظاهر غير من
 البيان وحشا ودوننا كرام عبارات الفاضلين ومن قبلهم من اعاصرها فلا بأس ان نشير الى
 كلمات جملة من افاض العلماء المتلذذين على احدهما والآخرين عنهما فاضلهم فخر الحقين وقد

سئل عن ترك الافشاء
 في شهر رمضان
 على رواية صحيح
 بعضهما ما ائتمنا

سئل عن ترك الافشاء
 على رواية صحيح
 بعضهما ما ائتمنا

سئل عن ترك الافشاء
 على رواية صحيح
 بعضهما ما ائتمنا

العلامة طاب رآها وقد منع في الايضاح دعوى الشيخ الاجماع على ان المستبين حملها لانخفاض
 وعلى جواز تحديد نية الايمان للتفرقة وكذا دعواه لعل قولنا انما قال الدعوى ان ابراهيم عليه
 السلام لم يحكم بخلافه وهو مقتضى نفسه وعدم الاعتناء به وان لم يصحح به وكذا دعوى الشيخ
 وغيره للاجماع على اشتراط الاجل في التسليم وقد شكوا المرفوع للاجماع على عدم ثبوت الرضا بين السلم
 ودعوى الشيخ الاجماع على ضمان المولى لا لشرائه اذ ابيع عبد الجاني خطا وكذا دعواه لعل
 ثبوت الضرورة في البراءة والثاقفة لقله له وحكم بخلافه من جهة الاصل وعدم التصريح وكذا دعوى
 ابن ادريس للاجماع على دخول المتنازع المتجددة المنفصلة في الرقبة مع عدم الشبهة وعلى عدم
 ثبوت الشفعة مع الكثرة وقد حطاه فننا في دعوى الاجماع مع موافقته لفي الحكم ونقله لغير
 معطو الاصحاب سند وقد اختلفوا في ذلك والاصحاب في الصدوق في احد قوله وكذا دعوى
 الشيخ الاجماع على بطلان الاجابة بموت المورث والمساخر وكذا دعواه لعل ان اذ اوصى ثلثه
 لزيد وبثلثه لغيره وكان رجوعا لقله له واجبا من طرف الحاكم بكونه حجة بخلافه لا لثبوت
 هو اقوى منه على تقدير رجحانه وكذا دعواه له في مسئلتين على شريعة التكاثر بالنظر لقله
 له وحكم بخلافه للاصل وغيره وكذا دعواه له على عدم دخوله العدين نحو ما ذكره على ثبوت
 الولاء على المسئولة لما ذكر ايضا وعلى عدم جواز الرجوع في نفيه في الدابة لما ذكر ايضا
 وكذا دعوى المرفوع للاجماع على وجوب كثرة التوم في صلوة العشاء للتصريح بمنعة العارول
 عنه الى العمل بالاصل الثاني لظاهر الخبر وكذا دعوى الشيخ الاجماع على وجوب لادين في
 اطعام كل مسكين عن الكفاية للتصريح بمنعة مع وجوب الخلاف وكذا دعوى الشيخ عن امرنا
 اصحابنا كمال العقل في انه حصا الحكم بخلافه وعدم الاعتناء به وكذا دعوى ابن ادريس
 الاجماع على قتل الزاني وسائر اصحاب الكبائر في الثالثة للتصريح بمنعة مع وجوب الخلاف من
 اكثر الاصحاب قد ذكره من دون احتجاج به بل كما يذكر سائر كلمات الاصحاب احتجاجا به في
 مسائل اخرها مسئلة اشتراط خلوص جميع مكان المصطفى من نجاسة متعلية وان كانت معقولة
 عنها تحكى عن والده دعوى الاجماع المركبة على ذلك ومسئلة وجوب التزكوة في غلات الفحل و
 انعامه فحكى عن ابن حزمه دعوى الاجماع المركبة على الوجوب فيها معا والاصحاب كذلك ومسئلة
 ان نفقة العامل في سفر الجارة على ما لا يقرض تحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على
 ذلك وعنه في البسوط الحكم بخلافه ومسئلة اشتراط اخراج الموقوف عليه من قبل الوقف

كلام في الزنا والحد
 عليه السلام في الزنا والحد

في الزنا والحد

في الزنا والحد

في الزنا والحد

الى من سجد فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على عارن ذلك ومسته لا يوقف على الاول لا سجد
ثم على الفقهاء فحكى عن والده في التذكرة دعوى الاجماع على صحة ذلك مع ما استشكله في
الفوائد وجعلها كالسئلة الشائعة ومكتلة الوصية للشيخ فحكى عن الخلاف دعوى
عده الخلاف في بعضها وان من اصحابنا من يحد بها اذا كان من قرابة وعنه في الموطأ ان لا
تصح الوصية عندنا للكار الذي يارحم من الميت ومكتلة فصح الزوجة بالحب المجدد والزوج بعد
العقد والوطى فحكى عن الشيخ في موضع من الموطأ دعوى الاجماع على ثبوت الخيار لها في ذلك وعنه
في موضع اخر منه وفي الخلاف الحكم بصدقه ومكتلة ان الذي يبدعه عندنا التكاح ولا العفو
عن حق المرأة وهو الاب واجتازت فحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك وعنه
في النهاية الحكم بخلافه ومكتلة اشتراط انعقاد الابداء بغيره عن الشرط فحكى عنه في الخلاف
دعوى الاجماع على ذلك وعنه في الموطأ خلافه ومكتلة ان من ورث نصفاً من ابيه قوم عليه
الباقى اذا كان موصراً فحكى عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه وعنه في الموطأ خلافه ومكتلة
من يرث ولا المرأة فحكى بها حكماً عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا عليه مع انه رجع عنه بعد
ذكره بلا فصل وقال راجعاً النظر في احوال اصحابنا وصانعيهم فزانياها مختلفة غير منفعة
ومستله نذكر واحد في مكة وهو فحكى فيها عن الشيخ قواين في الخلاف والموطأ ادعى على
اوجهها الاجماع ومكتلة نذكر عدم بيع المملوك فحكى بها كلاً ما لا ابن ادریس منفتحة على خلاف
في حكم ذكره ومكتلة الطلاق البتة في نقل احدى الحصان مع تعدد الكفارة وشاوى ادها
في اجنس فحكى عن الشيخ دعوى قلة الخلاف في اجزاء ذلك ومكتلة ان وطى المظاهر يقطع النكاح
وان كان ليلاً فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك ومكتلة التذكية بالظفر والسن مع تعدد
غيرها فحكى فيها عن الشيخ ابن ادریس في الخلاف في حكمين مخالفتين ظاهر الوصية حرمه
الخلاف فحكى عن ابن ادریس دعوى الاجماع على ذلك ومكتلة الذي عند السلطان من جيرة
الولد وميراثه فحكى عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا بل السبلين على خلاف قول الشيخ و
الفاضي في ذلك ومكتلة ان للاخت من الابوين الباقى بعد سلس الاخ والاخت وثلت
الاخوة من قبل الام فحكى عن اكثر غلبت دعوى الاجماع على ذلك ومكتلة حكم الحاكم عليه
فحكى عن الشيخ وعن غيره دعوى الاجماع وفي الخلاف في بعض مهورها ومكتلة قسمة العبد
قسمة اجبار فذكر اشكال والده في ذلك وقال لما خصل الذكر هنا بالعبد اظهر الخلاف من خص

في الخلاف لا ينفك عن
الوطى

في الخلاف لا ينفك عن
الوطى

في الخلاف لا ينفك عن
الوطى

في الخلاف لا ينفك عن
الوطى

القولين والوجهين بغير العيب ويزم بالاجماع على جواز التجزئتها ومسئلة تطاول المقتل
 تحكمي فيها قولين الشيخ في الخلاف والبسطا دعي في الاول منهما ان المصطفى عليه عند احتياطات
 اسند له عليه باجماع الفهم على استعمال القرينة في كل امر محمول مشبه ومسئلة جواز
 الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والقرينة تحكمي عن الشيخ في اعتلال دعوى الاجماع على ذلك
 وعند البسطا كناية القولين فيه وعدم الجزم بشئ منهما ومسئلة ان في الاهداب لدني
 تحكمي عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك وعن ابن ادريس دعوى عدم نفي من الاحتياط ومسئلة
 دية الجنين فذكر فيها امر من العلامة في الخلف ومسئلة مراد القائل عند ذكرها القول
 وحكي ان زهرة دعوى الاجماع على احدها فهذه ما وافقت عليه من المسائل التي اورد فيها
 الاجماع المنقول من دون استناد اليه والظاهر في جملة منها اوجبهها عدم الاعتماد عليه
 ولو اجماعا جازا ليدل على كونه تجاوزا حد الانحاء الا في مسائل يبره منها مسئلة
 انما القليل كراحمي فيها القول بالنجاسة عن الشيخ والاسكافي والعلامة وبالطهارة عن
 والفاضل الديلمي وابن ادريس الزيد عن الشيخ في البسطا وخالفه الاول لوجوبها انما
 اجتماع طهارته مع نجاسته غلاة الحرام لكن الثاني ثابت لغير ابن ادريس والاجماع عليه و
 الاجماع المنقول بخبر الواحد بخبر الواحد الذي ذكره نجاستها ولا يخفى انه لو كان غرضه الاستدلال
 بالاجماع المنقول واعتماده عليه لكان اعتماده على الاجماع الذي نقله ابن ادريس على الطهارة
 في خصوص مسئلة اول من جوه شئ فاعلم ان في الباب ان يحصل معارضا للاجماع الاخر فيمنع
 من الاحتجاج به او الاعتماد على ظلاله ومنها مسئلة الحقيقة بالنافع ذكر فيها قول والده في
 الفساد بانظر او قال انه يشاء من اختلاف الاحتجاب ذكر قولين فيها المرفق للشيخ وذكر من
 ادلة الفساد ان المرفق نقل الاجماع على ذلك والاجماع المنقول بخبر الواحد يجمع انه نفى فيه
 الاختلاف وهو قد خالف فيه في الجمل حكاه عن قوم من الاحتجاب قد تقدم في بيان مثل ذلك
 والده بما ذكره ما يعني عن اعادته ولم يرجح هو هنا شيئا حتى يوثق اعتماده على الاجماع المنقول في
 مثل ذلك ومنها مسئلة في الحوالة اجماع على تحريمها بالاجماع الذي نقله الشيخ وقال الاجماع
 المنقول بخبر الواحد بخبر الواحد مسئلة ما اذا اخرج الغاصب المودع وديعته بمال غصبه بحيث
 لم يميز فذكر استكمال والد في رد ما على المودع وبين ان منشاء من قول الاحتجاب ابن ادريس
 يجب عليه رد ما على المودع بدليل اجماع احتياطات والاجماع المنقول بخبر الواحد بخبر واحد من انه

الشيخ في الخلاف

الشيخ في الخلاف

النجاسة

الشيخ في الخلاف

وذا الفصل الى الغاصب هو لا يجوز قال والاولى الى الحاكم ولا يخفى ان هذا بالدلالة على عدم
 الاعتماد على الاجماع المنقول اولى ومنها مسألة اشترط الشريك في القاتل في التبرع مع قاتل
 المالكين والتنازع مع قاتل وقد ذكر فيها انوا لاسنها قول المرتضى بغير التكرار والشرط وعرفه
 ظاهر كلام الاسكاني وجد ايضا وذكر اجماع المرتضى بعض الايدان ثم قال ونقل ايضا اجماع
 الفرقة والاجماع المنقول بحجج الواحد ثم ذكر بحجج غيره واخار هو ما اخاره والد من جواز
 ذلك ان عملا او احدهما سواء شطرا للزيادة له او للاخر وهذا ايضا بالدلالة على عدم الاعتماد
 على الاجماع المنقول ولا سيما في مثل المقام اولى ومنها مسألة لعان العتاق واخرها في ذكر كذا
 والد في ذلك وبين في منشا ذلك وجوه من جلها ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على نقلها
 والاجماع المنقول بحجج الواحد خصوصا من مثل الشيخ في الماشي في الاصول ويرجع هو سائر
 هذا ايضا لا يقتضي اعتماد عليه في المسئلة ومنها مسألة دخل الاستغناء بالشيء الا ان يذكر
 في كتابه الايمان قولين للشيخ في الخلاف احدهما في البدو ايضا وحكمه ان اريد ليس بعتا والقول
 الاخر مدعيه ان الصحيح الذي لا خلاف فيه بين الاصحاب قال نقل ان اريد ليس بعتا عليه الاجماع
 المنقول بحجج الواحد ثم اخار هو ذلك بحجج اجماع ولا يخفى ان الاجماع المنقول باللفظ
 المذكور ومع جواز الخلاف مما لا ينبغي ان يوهى اعتمادا عليه ولا يستعمل الطريقة الحادثة كما
 هو ظاهر ومنها مسألة قول شهادة الوند على الدية ذكر اختلاف الاصحاب في ذلك داود وجهه
 واخار هو المنع كونه وذكر غيره والد عليه واحتجاج الشيخ عليه باجماع الفرقة قال ونقل الشيخ
 الاجماع مقبول ومنها مسألة متى ازان فقال فيها انما حصلت المدة وجوبه لنفي دليل منفصل
 وهو اجماع الفرقة ونقله الشيخ في الخلاف فيكون جاز ذكره ليلين آخرين على ذلك ايضا وهذا
 يحتمل الاستدلال بالاجماع المختل والاستشهاد عليه بالمنقول كما لا يخفى فهذه جملة المسائل
 وقعت على اسناد لا فيها بالاجماع المنقول ولا يخفى على العارضا المنفعة لو كان عنده
 بمثابة سائر الادلة او اضعفها وكان سائره فيه على الطريقة الشهيرة في هذه الاعضاء التاثر لما بلغ
 عنه الى هذا الحد بحيث لا يستدل به الا فيما لو كان اعتماده فيه عليه لكان بالتدريج بالركبة
 فيه اصلا وذكره فيه ومنعه اوله بغير اعتبار المدة ومع جميع ذلك فخطئه فيه اولى من
 خطئه في غيره كما في مهران والد وقد ذكر ايضا في تعليق الارشاد المنسوب اليه واكثر من
 جمع الشهيد وغيره من الامثلة في مسائل قليلة منها انتقال الذم الى نائبه عليه

في قوله لا يجوز
 حاشا الى ان لا يخفى
 ان الاجماع في الاصل

على صحة الجان انما هو
 النسخ

حكمه في قوله لا يجوز
 حاشا الى ان لا يخفى
 ان الاجماع في الاصل

حاشا الى ان لا يخفى
 ان الاجماع في الاصل

طريقك يا ربنا
والله اعلم

غيره الى قوله بل قوله وحده جزمه سواء وافقه باقون ام خالفوه وصريح ايضا بان الحاكم حكيم مع
 سكون الباقي ان كان معصوماً كان قوله جزمه والا فلا ويرى في ذلك بين قلة العالم وكثرة
 ولا بين حكمه على سبيل القطع او غيره بل في حقيقته مع عدم عصمة الفاني بقول مطلق فلا يكون جزمه
 جزم قطعية ولا ظنية وذكره ذلك فيما اذا قال بعضهم قولاً لا يبرهن لخالف وفي اجماع اهل
 المدينة وصريح ايضا بان اتفاق من عد المعصوم يمكن ان لا يكون من دليل قطعي وصريح ايضا بان
 على التكرار لامة وحكمهم بخلاف مدلول خبر الواحد لا يوجب دمه بل يقتضي ترجيح معارضته من
 الاخبار وان وجد وبان مخالفته لذهب الراوي لا تصح في حقيقته وذكر ايضا طرق تحمل
 الزيادة بلا واسطة ومعها ولو بعد منها القطع بالرأى مع عدم التماز والشاهدة وصريح
 بعدم حجية المرسى وان كان بلفظ غال التوقيح ونحوه وعزى ذلك الى المحققين وحكمهم بعضهم
 استثناء ما اذا كان المرسى من لا يرسل الا عن نفسه وصريح ايضا بعدم جواز تقليد المجتهد
 لغيره وبان قول الصحابة الغير المعصوم ليس جزم مطلقاً لجواز الخطا عليه والغلط وليرى في
 حكمه عن قطع كما هو الغالب في الصحابي وعن ابن ومقتضى جميع ذلك ان قطع المجتهد ليس جزمه
 غيره من المجتهدين مطعوناً كان قطعه بحكم الله او رأى التواتر والافاق الذين حكمها انما كان
 جزمه تكون كما شاع حكم الله تعالى واما روايته قول المعصوم او غيره بطريقها المرفوعة فجزم وجب
 بثبوت ذلك القول عند غيره فتناسع جزمه عن الثابتين كرواية غيره من العدول ثم اقر مع ذلك
 اختيار حجة الاجماع النقول بخبر الواحد ونقلها عن جماعة من العامة ايضا واحتج عليها بما
 اجمتوا به فان كان الاجماع المحصل الغير الشامل على قول المعصوم بعينه جزمه مع اتخاذه
 مقتضى كلامه في الاجماع فلا يكون حجة النقول منه عند باعينا والتكسيف الى الكاشف
 الذي عليه ينوار دكلام الخاصة والعامة وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً فلا يغفل عنه ذلك
 عنه سابقاً ما يقتضيه كون العلم بالاجماع عند مستحضر إعادة او كالسجل ومنه يعلم خال
 النقول منه على كثرته ولا سيما بعد انتشار الاقوال كما هو ظاهر ولا يبرهن في كتاب كثير التواتر
 للاجماع النقول في مقام نقل الاقوال ولا يرد الاجماع على محارقه او محاربا صاحب القول
 او غيرها الا في مسائل يسيرة تستلزم وجوب الثبوت ببر الكبر في صلوة الصديق فقال في
 الشهور بين الاصحاب حتى ان السيد قال نعم ما انفردت به الامة ثم ارجع عليه بغير ذلك
 ومثله عدم جواز تقليد نية الانتماء للمنفرد فكذلك دليل العلامة على انهم ذكر اسناد لال

الامة في كتابه

في كتابه

الشيخ على الجواز باجماع الفقه واخبارهم وبعدم المناع من جوازه ومسئلة اهل ما يعطى الفقير
من التزكوة فذكر فيها الخلاف الاصحاب كلاما للفقير فقال ان حاجته على الفقير من الزكاة
باجماع الطائفة على التقديرين باحد الامرين يدل على اختياره لذلك ومسئلة سقوط الهدى مع
الاشترط في المحسوب والمصدق فذكر فيها الخلاف وقال اتوسع عدم الاشعار والتقليد اما مع
احدهما فقد نقل المصنف الاتفاق على بحث الهدى ومسئلة دخول خيار الشرط في الضم فذكر
استشكل العلامة في ذلك وبين ان منشأه العمومات القضية للجواز ودعوى الشيخ للاجماع
على ذلك ونقله للاجماع مقبول فيكون محذور لم يحكم هو بذلك ومسئلة دخول التمام الفصل
الجدد في الرهن فخرج عليه ما مر من احدى انما الاشهر بين الاصحاب حتى ان ابن ادریس روى عن ذلك
اجماع اهل البيت عليهم السلام ومسئلة قبول شهادة المرأة الواحدة في ربع ما شاهدت به من الزجر
بلا يمين فقرأ الى اطلاق الاصحاب نقل كلاما لابن ادریس في مقام نقل فتواه وهو يعقضي عن
الاجماع على ذلك ولم يورده في مقام الاستدلال ولا حكم بمقتضاه مسئلة استحباب التكاثر
فحكى عن الشيخ في موضع من البطون دعوى اجماع السليين على ذلك واختلافهم في رجوئه وفي
اخر الحكم باستحباب تركه بل لا يشبهه ولم يثبت الاستدلال بدعواه اصلا ومسئلة تقدير
القبول فيه بلفظ الامر فحكى عن الشيخ في البطون خلاف في جوازه ولم يثبت به ايضا ومسئلة
نشر الرضاع بلبس وطى الشبهة فحكى عن ابن ادریس التزدد في ذلك ونسبه الى اصحابنا ما ينفى
فيه ولم يثبت به ايضا ومسئلة كون العرج البين من عيوب المرأة الموجبة لحيا الزوج فحكى عنه
ايضا انه قال الحق في ذلك اصحابنا ذهب اليه شيخان في نهايته ولم يذهب اليه في مسائل خلافه و
مسئلة جعل الهجر لمرء الزوج نفسه مائة معينه فحكى عن الشيخ في البطون الخلاف اهل الجواز
الجواز التكاثر بكل ما يملك ويتمول من عين ومنفعة ثم قال واستثنى اصحابنا من جملة ذلك
الاجارة وقالوا لا يجوز ولم يثبت به ايضا ومسئلة ان المهر لا يفتقر وقلة وكثرة فذكر انما المشهور
خلافا للفقير فقال مما انفرد به الامامية ان لا تجاوز به خمسمائة درهم ولم يثبت به ايضا كما
معلوم ومسئلة اذا دخل الزوج ولزمه مهر او عدم لها شيئا كان ذلك مهرها فقال انما المشهور
وادعى ابن ادریس عليه الاجماع ولم يثبت به في الاستدلال ايضا ومسئلة ان الذي له العفو
عن بعض حق الزوجه هو الاثر والجدل فقال كما في نسخة انما المشهور وادعى الشيخ عليه الاجماع في
نسخة اخرى صحح اسفط دعوى الشهرة وعزى خلافا الى الشيخ في النهاية والقاضي مسئلة ان كثر

هذا هو الحق في كل ما ذكره

هذا هو الحق في كل ما ذكره

هذا هو الحق في كل ما ذكره

هذا هو الحق في كل ما ذكره

هذا هو الحق في كل ما ذكره

هذا هو الحق في كل ما ذكره

محل سنقفله عن المرتضى في احد قوله مدعيه انما انفرد به الامامية ولم يعباه وسئلة
 ما اذا اخذنا لفرج ورجان بهذا التكليف في فرض المهور والنفقة فحكم عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول
 قول الرزح واورد ذلك ايمان من ذلك لا يخاد على دليله وسئلة عدم وقوع النكاح انما
 عضو من امة يظهر انما يحكى عن المرتضى انه قال انما انفرد به الامامية ولو بدلا لاسند لا له
 عليه والاجماع ولا ذكره في سماء الاجماع وسئلة اشراط ان دخول في النكاح يحكى عن ابن
 ادريس حتى المجمع بين كتاب الاحكام للشافعية طائفة قال ان كلامه يدل على اسفاء الخلاف
 بينهم في ذلك وسئلة عن العبد الكافر يحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على عدم صحته ولم
 يخرج موهب ولا حكم بمقتضاه وسئلة ما اذا اعتنوا احدا للثريين سهمه من العبد يحكى عن المرتضى
 دعوى افراد الامامية بانه يطالب باتباع الباقي فاذا انما ما اتفق عليه ان كان موسرا وان
 معة او حبان بنفسه العباءة في باقى ثمنه وفرد ذكر هذا الشاكلة وسئلة ان الولاء
 برؤس من يرت من ذوى الا نسب الا القرب بالاء اذا كان اخص جلا واذا كان امرا ورث لانها
 عصبه باحاطة تحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله مدعيه الاجماع عليه ولم يذكره الا لعل
 من هذه وسئلة الغوا لعل على شرط يحكى عن اعلامه دعوى الاجماع على صاوده ولم يذكره
 للاجماع عليه وسئلة ما ير العبد الكافر يحكى عن المرتضى دعوى افراد الامامية بتمعه ولم
 يعباه وسئلة نذر عدم بيع مملوك تحكى عن ابن ادريس نفى الخلاف بين اصحابنا في حوا
 مخالف التندر بلا كفارة مع عدم تجزؤه او بداهة وسئلة كفارة النوم عن صلوات النساء
 يحكى عن المرتضى بيان فوائده دعوى افراد الامامية بوجوبه ولم يعباه ذلك ومثله اجزاء
 عصى ولد الرهاة انكساره تحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على صحة وقال في ان السهو الاجزاء
 وسئلة عدم وجوب بعض تكفاره مع اتحاد حدس بما على غير من نكحان تحكى عن الشيخ
 في غناء نكاح عبارة في خلاف ذلك وسئلة صفة الكفارة الى التوبة بل دون اذلول
 تحكى عنه في الخلاف نفى الخلاف ودعوى الاجماع على جوازه وعنه في النهاية منعه وسئلة
 اكاليه القرب تحكى عنه اقول لا في ذلك ادعى على اصحابنا الاجماع وسئلة مو اكاليه الجوى او
 غيره بعد غسل يده تحكى عن ابن ادريس نفى الخلاف في نجاسة سور الكفارة وسئلة مبررات لغفوة
 تحكى فيها اقول انقل عن المرتضى دعوى افراد الامامية باحاطة وسئلة الرزح على الرزح
 مع فدا غيره فقال لم ينفع على القول بعدم الرزح حتى ان المرتضى اسند ان على الرزح الاجماع

ما اذا اخذنا لفرج ورجان بهذا التكليف في فرض المهور والنفقة فحكم عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول قول الرزح

ما اذا اخذنا لفرج ورجان بهذا التكليف في فرض المهور والنفقة فحكم عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول قول الرزح

ما اذا اخذنا لفرج ورجان بهذا التكليف في فرض المهور والنفقة فحكم عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول قول الرزح

ما اذا اخذنا لفرج ورجان بهذا التكليف في فرض المهور والنفقة فحكم عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول قول الرزح

ما اذا اخذنا لفرج ورجان بهذا التكليف في فرض المهور والنفقة فحكم عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول قول الرزح

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

علمنا ان الحق واحد

في جميع الامور

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

وكذا العلامة ومسئلة عدم الرد على الزوجة فقل عن المرتضى ان الطائفة لم يعمل بالخبر الدال
 على الرد عليها ولم يعينوا ههنا ذلك ومسئلة ان الزوج لا يرث من زوجاته بل يعطى في حقها
 من البناء والالات دون قيمة العار من فعل المرتضى انفراد الامامية بذلك واختياره اعطافا
 قيمة الجميع ولم يعين ايضا بذلك ومسئلة التبري من جريرة الولد تحل عن ابن ابي نجر عواجم
 الاحباب بل المسلمين على خلاف قول الشيخ والفاضل ومسئلة حكم الحاكم بعلمه فقال انه قول
 المرتضى حتى انه ادعى على ذلك الاجماع وورد كلامه بطوله واسند بل بغيره ومسئلة عدم
 قبول شهادة الولد على والده فذكر في دليله وجوها منها انه قول الاكثر فيكون راجح في مسألة
 شهادة على الجد قال انما خرج الاب من العموم لنص اكثر الاحباب عليه ولنقل الشيخ الاجماع على
 ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على نفس الاجماع المنقول وحجته عنده كما هو ظاهر ومسئلة
 اسلام ولد الزنا وكون دينه ح دية السلم فقال انه الشهوة خلافا لابن ابي ريس لظاهر المرتضى
 حيث قال بما اتفق به الامامية ان دينه ثمانمائة درهم فهذا ما حضره من المسائل التي عرض
 فيها للاجماع ان المنقول في كتب الاحباب مع ان التي ذكر في غيرها وفيها ولم يعرض لها اكثر من
 ان تحصى هذا مع التامل في كلامه فيما ذكرناها يكشف عن انها ليست عنده من الادلة الشرعية
 على نحو ما اشتهر في الاعضاء الناقرة ولذا لم يسندل بها على نحو ما اسندل بالامانك و
 المؤيدان الضعيفة فضلا عن الحجج القوية ومنها التهديد طاب ثراه وقد ذكر في الجمع بين
 الشرحين نحو ما تقدم عن شيخه عند الذين في المسائل الامولية المذكورة ونقل الثقل النقري
 على كون عدم الغطاء ليس نكاحا على غيره من الصحابة وان مذهب الاشاعرة والغزالي والشافعي
 احد قوليه واحمد ومالك في احدى الروايتين منهما وغيرهم انه ليس نكاحا على غيره من التابعين
 ايضا واجمع عليه يجوز النكاح عليه وهذا جار في صورة ادعائه القطع كما هو الغالب في شأنه
 فكيف حال خبر من سائر العلماء وقد ذكر الاجماع المنقول نحو ما مر عن شيخه ايضا وقال في نقد
 الذكر في مسائل الاجماع بخبر الواحد ما لم يعلم خلافه لا سيما في قوله ذكره في شأنه وقال ايضا قد اشتمل
 كتاب الخلاف والانتصار والسرار والفتاوى على اكثر هذا الباب مع ظهور الخلاف في بعضها حتى
 من المناقل نفسه ثم اعترض عن ذلك بما هو مقتضى كلها واكثرها سقوطها عن الحجج وعدلتها
 على العلم بالاتفاق فقال والمدد ما تقدم اعبارا بالخالف للمعلوم المعين واما فتبينهم لما لم
 احكاما واما عدم ظفر حين ادعاء الاجماع بالخالف واما بناول الخلاف على وجه يمكن مجامعته

لهوى الاجماع وان بعد جعل الحكم من باب التخيير لما اجماعهم على دأينه بمعنى ندونه في
 كنههم منسوباً الى الائمة عليهم السلام انتهى وقد تقدم عنه ايضا فها هو في الفواعل ما يقتضي اعتضا
 وجه حجة الاجماع في الوجه الثاني وقد علمت ما فيه ما يقتضي استحالة العلم به واستبطلت اجماعا
 الفرضين وكان ذلك بوجوب الفدح في معظم الاجماع للندوة وكذا لاصحاب سيان
 بيان ذلك مفصلاً ولذا ذكر جملة من كتاباته المتعلقة بالناظر المسائل الفقهية فصرح في
 الذكرى في النظرية بما لو ورد بسبق الاجماع واخره على بطلان قول الصدوق ونقل دعوى
 غيره الاجماع على ذلك ايضا وهذا لا يقتضي الاعتماد على نقله كما هو ظاهر وقاس في حكمة من التل
 الفخر كره الله وما اخرج على طهارة الاجماع وردده بالنوع مع وجود الخلاف وقال في بوز الرضيع
 ان المرفوع نقل الاجماع على نجاسته ولم يوجب فيه وقال في العلقة نقل الشيخ في الخلاف على
 نجاسته ثم منع هو دليل ذلك ومن لم يحكم به وقال في دم غيرة في القسرة لا ينجس اجنابا وذكر
 دليله غير الاجماع ايضا ثم قال وما في البسط والجمل مدفع بدعوى الاجماع في الخلاف وهذا
 لا يقتضي الاعتماد عليه كما هو ظاهر وقال في السكر ان الاكثر على نجاستها ونقل المرفوع
 فيه الاجماع ثم اخرج عليها غيره وقال في لبن البقرة روايان اصحهما الطهارة ونقل الشيخ فيه
 الاجماع وقال في عرق الجنب من الحرام ان له طهارة والشيخ نقل في الخلاف الاجماع على
 نجاسته وفي البسط نسبة الى رواية الاصحاب قوى الكراهية ثم قال فاعرق الجنب من الحلال
 والحائض والنساء والسحابة فظاهر اجابا قال في المغيرة قال في المذقة ظاهرة في السهو
 ونقل فيه الاجماع ثم اخرج عليه غيره وقال ايضا في الخلاف يجوز للجنب الحائض دخول المسجد
 بالاجماع ولا يعتبر التلويح قال ثم قال لا خلاف في ان المساجد يجب ان تحجب النجاسات وقد روي
 في كفته غسل الاناء اعيا العلم في جملة من النجاسات ثم قال ويصل من غيره ذلك قلنا الرواية
 غار ذكر خلاف لفاصلين ونضة بينهما الرواية واجابة فاعلم الذم على الرواية التقيف و
 خصوصاً مع نقل الشيخ الاجماع وما ذكره لفظ الاجماع او غيره في مسائل الخرافات من دون
 استدلال به لا اعتماد عليه نفسه بل مع القوى في بعضها خلافاً والفدح في بونه وذلك
 كما في سئلة العفو عما دون الدرهم وحرمة استعمال النساء لاواني الذهب الفضة واستحباب
 غسل يوم الغدير وجوب الوضوء بالتواضع الستة المروضة وصدع اجماع الحل اذا استبان
 مع الحيض ويحسد اكثر النجس والطهر بعض احكام البداة وناسيته المعد

كتاب التلويح
 في الاجماع

كتاب حوز الطهارة
 في الاجماع

كتاب حوز النجاسة
 في الاجماع

كتاب حوز المسجد
 في الاجماع

كتاب حوز الخرافات
 في الاجماع

جرح لا يرد منه والنساء اذا تجاوزت العشرة وحرمة من المحدث للقران وجواز قراءة الجنب
والخائض الغريم وجوب الكفارة في وطئ الخائض وكراهة وضع حديد على بعض الميت وجواز
تفصيل الرجل الصبية وسقوط الفصل والقيام مع فقد الفاسل المائل والمهرم وجوب تفصيل قطعة
فيها عظم ودفن الشهيد بتيابه وان لم يصبها دم وتيمم المحرق وقطع الحنجر لا يخرجه من امته
اذا مات وهي حية وكراهة افقا الميت وعصر طينة والتخيز بين غسله في ثيابه وسره بخزفه
وجوب النية على الفاسل وتفصيله ثلاثا وعدم وجوب الوضوء له واستحباب جشوا الخرج عند
خوف خروج شيء منه واستحباب غسل نخل سقف وجوب الحنوط في الساجد البعده واستحباب
كتابة اسماء النبي والائمة عليهم السلام على الكفن وكراهة بل الحنوط بالربو وقطع الكفن بالجلد
وكيفية التكفين وجوب كفن الرضيع على الرجح وان كانت موسرة واستحباب التزيج حل
ما هو المشهور وكراهة الاسراع بالجنازة وجوب الصلوة على ولد الزنا من لم يمت سنين
وكون الولي اولى بالصلوة من الولي ونفي الزيادة على خمس تكفين ويوزع الاذا كاد الاربعة
على ما هو المشهور وكراهة قراءة القران في الصلوة عليه ونفي شروعية التسلية فيها و
كراهتها في السجدة الايمكة وتقديم الصبي الى الامام في الصلوة عليه وعلى المرأة مع وجوب
دخول الامام في اثناء الجنازة ودفن الذمية الحاملة من مسلم ستايرة القبلة وكراهة دفن
الميت بالنابوت في الارض النسخ من ثوب الكفن من عند راسه وجواز نقشة الغرثون عند
انزال الميت واستحباب تطيع الغرثون كراهة ان يطرح في الغرثون غير زياده وان يبنى عليه وان يترك
ويشقى عليه وان يجلس للشرية يومين وثلاثة وحرمة التوج مطلقا او بالباطل والمشمول على الحر
وانه يلحق الميت ثواب الدعاء والاستغفار والصدقة والواجبات التي يدخلها النيابة وانته
يقضى عنه اعمال المحنة كلها وانه لا يحسن الاغلف بعد موته وجوب النية في الوضوء وقصد
الرفع والاستباحا عدم وجوب اتصال الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وكون مسح جميع الرأس
بدنه بدم وجوب نداء ما عدا الزكوة على الخائف بعدما استبصر وجواز اخذ البلل من اللحية
والاستغفار للسمع وعدم جواز التولية في الوضوء واستحباب نثبة الفلانة لثلاث فيه وعدم
استحباب اتصال الماء الى اخل العينين وكون تكرار المسح بدنه غير مطلق له وجواز المسح على
الجبهة ولو كانت على نجس في موضع الفصل وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة على السخانة
او غيرها ايضا من اتم المحدث وجوب التزيين على النحو المعروف في الفصل وجوب عاذ الفصل

وجوب الخوض في الماء
وجوب الخوض في الماء
وجوب الخوض في الماء
استحباب تطيع الغرثون

على من وجد بلا ولربيل وليس به بعد الزوال واستفاض الوضوء بالليل المشتهر مع عدم الاستبراء
 وعدمه معه وعدمه وجوب استيعاب الوجه في التيمم وجوب استيفاء الصلوة على الموضعي إذا
 أحدث في شأنها وكون الصلوة الوسطى في الظهر وكونها في العصر وتعيين التوافل الروايات على ما
 هو المشهور وكون نافلة الفجر أفضل من الوتر وعدم جواز الزيادة في التوافل على ركعتين وسقوط
 الوتر في السفر وجوب العصر على أدرك ركعة قبل المغرب وأفضلية أول الأوقات في جميع
 الصلوات وإن احتجاب لأعداها إذا أدرك أحدهم ركعة قبل الفجر لزمه العشاء وإن من أدرك أول
 الوقت قبل ما يؤدى فيه الفرض لم يلزمه ذلك وكذا من أدرك من خرواقل من ركعة وإن من أدرك
 منه ركعة يكون مؤذيا ومن أدرك ما دونها يكون قاصبا وإن صلوة الليل كلها فريضة من الفجر
 كانت أفضل وإن الصلوة بطل بمصادفة شئ من أجزائها خارج الوقت وأنه يعدل من الخاصرة
 إلى العائنة إذا ذكر في شأنها وأنه يؤذن للعائنة وبغلام وأنه يجزئ على الولي قضاء ما مات
 الميت من الصلوة أو الصدقة بمدة من كل ركعتين وعن أربع أو عن كل من صلوات الليل والنهار
 وإن المرأة إذا صلا واجتازت صلوأ جميعا بالأيام وعدم جواز الصلوة بما عسقر من الحزب بولاء
 والقالب عدم نجاسة الحديد وعدم كراهة التوضيع وعدم جواز صلوة المرأة أمام الرجل أو
 الجانبية والفريضة جواز الكعبة وجوب الصلوة موميا مستلينة في سطح الكعبة مع
 الضرورة وعدم جواز التجرد على القطن والكتان وكون الكعبة قبله من في السجد والسجدة
 قبله من في الحرم والحرم قبله من في سائر البلاد وبناء العائنة عن العلم بالفضل على الظن والخطأ
 النياسر أهل الشرق وعدم جواز زيادة المؤذن على اثنين وعدم مشروعية التوبيخ جواز
 نية المأموم بتكبيره واحدة أو اثنين وتكبير الركوع وجوب الجهر في الجهرية والاختفاء في
 الاختفائية وطلان الصلوة بما قل ذلك عمدا وتحذيره بما عاها المعروف واستحباب الاحتات
 بالاستعاذه مطم واستحبابها في نفسها وعدم وجوبها وعدم كون القرائن ركاء وجوب رفع
 اليدين في التكبير واستحباب لدعاء المأمور بعد دفع الرأس من الركوع وكراهة الاعتناء وإن
 سجود الثلاثة فصلت عند تصديق وأنه لا يجزئ على السامع الغير السميع وأنه يجزئ عليه
 وإن حكم السك بين الاثنين والثلاث كالك بين الثلاث والأربع وأنه لا يجزئ صلوة الحمد
 عيناك من العينة وأنه لا يجزئ على المرأة وأنه يجزئ تقديم الخطيبين وما على الزوال وأنه لا
 يجزئ حضورهما ولا استماعهما في العيد وأنه يجزئ التكبير في العيد وكذا الغنوم بين تكبيرها

تعيين التوافل الروايات

أفضل الأوقات

تعيين التوافل الروايات

تعيين التوافل الروايات

تعيين التوافل الروايات

صلواتها وان يجزئها الكسوف وان خطبت في صلوة الاستغناء بعد الصلوة وان زادت في شهر
 رمضان النوافل المعروفة كل ليلة وان صلوة الصبح بدعلا يجوز فعلها وان السافر لصيد
 التجارة يفصح الصوم ويتم الصلوة وان من صلى صلوة لا يعلم احكامها فهي غير مجزية وان لا
 قراءة في صلوة الخوف على المأمومين في ثنائهم وثالثة الامام وان لا يصح الايتمام بالابرس
 والمجدوم والحدود والزمن والحصى والماء الا ان كان مثلهم وان يعقد ربنا المنزل على غيره
 وان لا يجوز عدول المنفرد الى الايتمام في اثناء الصلوة وان كلما يدركه المأموم فهو اول صلوة
 وان الامام ينظر في الركوع لحوق المأموم بمقدار ركوعين وان رمضان من القراءة وانها تقطع
 المأموم وانها لا تستحب في الجهرية مع السماع هذه جملة ما وقف عليه من الاجامات المتفق
 التي ذكرها في الذكرى ولم يسند بها واثنان في ساكنة فلم يقرض في اللفية منها الشيء منها ولا
 في القلية ولا في تقديم التكبير والقنوت في الصلوة على القراءة في الركعة الاولى فحكي دعوى
 الاجماع عليه عن ابن ابي عمير الموصى عن عري فيها الى المشهور في الذكرى الى الفطر خلافة ذكرها
 في بيان اجامتين متنافيتين في الصلوة الوسطى لجماعة على عدم جواز زيادة المؤذن على اثنين
 حكم هو بخلافه وفي غيره واجماعا على اجزاء تكبيرة واحدة للاستفتاح للمأموم والركوع وقوله
 خلافة لضميرين لا اعتبار ما يدا لا اول بعض الاخبار واجماعا على كراهة الصلوة في اثناء الخطبة
 الجمعة ولو تحية وحج عليها بالترتبة واجماعا عمليا على مشروعية الجماعة في العيدين مع
 شرائط الوجوب لم يحج به واجماعا على استحباب الخطيبين فيها ولم يحج به ولا حكم بمقتضا واجماعا
 على شرعية نافلة شهر رمضان ولم يحج به بل غيره واجماعا على جواز العدول من الانفراد الى الايتمام
 واخاذا منعه ونحوه ما حكا في اتمامه المراهق لعلف واجماعا على انه لا يجوز على المأموم في
 الزواك الموجهة لرفع خطا الامام ولم يحكم به ونحوه ما حكا في التسوية بين الفطر والفطر
 واجماعا على انه تجزئ الزكوة مع تبديل العين فرائضها واخاذا خلافة ونحوه ما حكا في ان كل
 المؤن في العلة على المالك واجماعا على انه لا يصح في ثلث الزكوة بمال التجارة بتبديل الاعيان
 ولم يحج به بل غيره ما حكا في انه لا يجوز دفع الزكوة الى المكسب مع عدم فقو كسبه
 واجماعا على ان شرط العدالة المستحق ولم يحكم به واجماعا على جواز تقرب المالك زكوة الاول
 الباطنة بنفسه واجماعا على ان شرط وجوب كوة الفطرة بملك التصالح فيمنه ورده بعد
 الشؤ وبانه لم يقف لهذا الشرط على شاهد واجماعا على الاكتفاء في صوم رمضان بنية

هذا ما وجدته في
 نسخة بخط الشيخ
 محمد بن عبد الله

نسخة بخط الشيخ
 محمد بن عبد الله

هذا ما وجدته في
 نسخة بخط الشيخ
 محمد بن عبد الله

واحدة من اوله وحكم بجلالة الامارضة على فليدي حيت هو لا يستماع فقله النافل لو كونه
 مثل المرتضى والشيخ كما صرح به وغيرهما ايضا كما سبق عند نقل كلام غيره ومع نسبته لهذا القول
 الى اكثر وقد عرفت في الامعة الى المشهور وحكم دعوى الاجماع عليه من المرتضى ومع خلافه ولم
 يترخص فيها بشئ من الاجماع انما المشقة في هذه المسئلة وفي كذا لبيع رباع مكره فقال لا
 لا يفتح مع الارض المفوضه دعوة الانبعاث انما التصرف فيهم قال والا فرب عام جواز بيع رباع مكره
 النقل الشيخ في الخلاف في الاجماع ان قلنا انها فتح دعوة وهذا بالدلالة على عدم الاثر او على نقله
 اولى لان العمل على عدم جواز بيعها بعد اثار التصرف ايضا فيكون الاعتماد عليه في ذلك ومن
 خفي على الشهيد الثاني في شرحه وعلى الحال فمقتضا عدم الاعتماد عليه بناء على القول بعدم
 كونها مفوضه دعوة او التردد في ذلك مع ان الشيخ لم يبين الحكم عليه لاسا ولا على غيره وادعى
 الاجماع عليه بقول مطلق فلا يكون عند الشهيد دليلا على اصل الحكم مطلقا ولا على اياته
 ما بناء عليه ويظهر من كلامه في اجزاء الاموات وفي مكاسب للدروس المرددة في جواز بيع الارض
 المفوضه دعوة تبعا لاثار التصرف ومنعه بقول مطلق فليست بدعوة وقد ذكر الاجماع القول
 او ما في معناه في الدروس ان مع جميع الراس في الموضوع بعد عذوقه كما في الاستنارة
 وفي تحمل الامام سهلا لما موم وفي اشراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وفي اعتماد التائبين
 نفسه مع تعدد عوده الى الميقات وفي جواز التمتع للمكي اختيارا او العدول من الافراد اليه
 وفي وجوب قطع التمتع للتلبية عند ساقدة مكره وفي ان الحرم الاستقلال بوجوبه
 فوق راسا لم يمسح وفي جواز تعظيم الرجا في جهه في جواز ازالة الخط بعد انكساره وفي كذا
 وجوب الغديه على الناس وفي ان في قطع النجاسة الكبر من الحرم بقرة وفي القصة في اناه
 وفي لاعضان القيان وفي ان كل دية بعلوق الاحرام ومخطورات له ولا يمكن الحد من ما دعي
 ان يخرج مكانه مطلقا وفي وجوب طواف النساء على المردقة استيفاء المخرج الى في وعقد
 الاقامة بعد اتمام الحج وفي اجابة الرض خذ في معناه الغيبة المشهورة بالخالف لا معظم وفي وجوب
 اصل الزينة وفي وجوب طمس جبل احرار الحج وفي سحابة امارا او مولى لانه تعالى راسه وفي ان
 القيد الذي حرم بالاحرام يحل لطواف النساء وفي جواز القبة على قبور الامناء عليهم تسليم
 والمقبيل لها وكذا مذ كوفيه بغير طريق النقل ايضا وفي اقرار تكذيب على النقل اليه اذا
 كان مما يقر عليه وفي انه لا حد على العام اذا وطئ جارية من بعة وفي انه يجوز له تنقيح في

كلامه في الامارة

كلامه في الامارة

كلامه في الامارة

كلامه في الامارة

كلامه في الامارة

الغنية بكل وغيره قبل نفسه وفي ان المتداعين اذا تناوبوا في البداء الى الدعوى مع من حبا
 اليهم وهذا فاعدا عدل فاعله بتقوية الفرقة وفي ان صاحب اليد او الملك من غيره وفاته
 يكفى في عدالة الشاهد بالاسلام وعدم معرفته الفسق وفي انه لا يقبل شهادة الولد على والده
 وفي انه لا يجري حق ولد الزنا في الكفارة وفي ان المظاهر اذا تعاد الوطى في اثناء الكفارة استأ
 الكفار من مطاعا وفي انه يجب في الاطعام سد الكل سكن وفي انه لا يرث الصيق النمر وذكر
 هنا ان به يصغف قول الصدوق وابن الجنيب بالارث ولو عكس كان صواب وفي انه اذا كان
 النعم امرأة ورث الولاء العصبه لا الاولاد وفي ان ارش جناية ام الولد على سيدا وفي انه
 يتعاون برقتها وبحمل الاول ودعوى جماع العامة وفي ان المدبرة اذا حملت عملول بعد
 التدبير فهو مدبر لا يصح الرجوع في تدبيره وان وجع في تدبيرها وفاته يصح للواقف ان يقف
 على سنة او مده حياة نفسه ثم على الفقراء وفي اجازة الوارث مغيرة قبل الوفاة وفي
 صحة الوصية الى المرأة وفي ان الحد لا يرث السدس مع نكاح البنت وفي انه يزول على الزيج النصف
 الباقي مع عدم وجود ارث غيره وفي ان الخنثى الشكل يورث بعد الاصلاء وفي انه لا يحل
 ما يقتله غير الكلب لعلم من جوارح السباع والطير وفي انه لا يشرط اسلم العلم وهو اسلم
 يخرج السم من الماء بل اخرجه له حيا وفي انه لا يجوز الذبح بالسن والظفر طلقا ولو مع
 الاضطراب كما هو مقتضى ظاهر العبارة وفي انه اذا طلع الحلال مع المحرم كالجري مع السمك حل
 الحلل وان سال عليه المحرم وفي حرمة الخطاف وفي حرمة الاستباح بالنجس تحت الظلال
 وطهارة دخانه وفي جواز الاكل من التمرة لمن يربها وفي صيرورة اللقطة بعد الحول ملكا بغير
 نيته وفي انه اذا خيف سقوط الحائط جاز ان يستعمله الغير وفي انه اذا مات العبد الموصو
 بجناية عبد العاص لم يقبضه ان لم يتجاوز ذرية الحر وفي ان كل مائة الدابة منه اثنان ففي
 واحد منه نصف القيمة وفي حرمة البيع لمثل الاسد والذئب والتكسي وفي جواز اخذ الجثة
 على نسخ القران وتحمله وفي عدم جواز بيع سون مكة واجارتها وفي عدم جواز بيع الطعام
 قبل قبضه من ان الشايعين اذا تناوبا في قدر الثمن طفلان باع مع بقاء السبع والثني مع
 ثلثه وفي انه لا يصح شرط الخيار في الصرف وفي انه اذا لم يبين مدة الخيار حمل على الثلثة وفي
 انه في الخيار الشرع يجوز الامضاء بغير حضور الآخر وفي ثبوت الضربة في الناقة والعمود
 فانه لا ارش في العيب المتجدد قبل البضار وفي الخيار وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على

هذا هو الذي ينبغي

هذا هو الذي ينبغي

هذا هو الذي ينبغي

هذا هو الذي ينبغي

هذا هو الذي ينبغي

من هو عليه كالا يجوز بيعه على غيره وفي وجوب قبول العين في القيمي اذا رذها الغرض
 في انقاذ ملك لثان ولدين مثلا عشرين فليس لاحدهما مطالبة الاخر برفع جذوعه ولا
 منعه من الخدم لاذ انهم السقف لذو العيلاء على التوجه ووضعه وفي ان الشفعة تثبت للشريك
 لا الجار وفي ثبوتها لا يتبع مع تعدد الشريك البائع ولا في غير ذلك ولا للشريك الذي يكون ملكه
 وقصاص كون البيع طعنا وفي ان حق الشفعة على القود وانما على النسخ في بطلان ومن مافي الحق
 مع جهالة وفي دخول زوائد الرهن فيه وان كانت منفصلة وفي جواز طي الرهن للامنة
 الموهوبة سر وفي ان الرهن مانعة عند الرهن لا ضمن الاستعداد وتفرط وهذا جميع مافي القود
 من الاجامعات المغفولة ولم يسند لبقونها بل حال الكثير منها ككثير مما ذكر وقد ذكر في القود
 قول المصنف بتمام العاطلة وان لم يتم الرجوع على الجاني وبين وجهه ودفع به شناعة ابن اديس
 عليه تحاشا لامة وقال ايضا ان حيا والشرط يدخل في جميع القود الا التكاثر والوقت ثم ذكر
 خلافا للشيخ في ذلك بمنعه من دخوله في الصرف واجتباؤه عليه بالاجماع ولويضا به وذكر
 ايضا ما تقدم عن ابن فضال من دعوى اجماع العصابة على ترك العمل بالخبر الدال على ان الجحد
 السدس مع بقاء البنت ولم يخرج ايضا به ولم يفرغ من له سائر السائل وقد ذكره ايضا في معناه
 في غاية المراد في استثناء مطلق الذي غير الثلثة عما يجب والله ولم يذكره في مقام الاستدلال
 ولا اعتمد عليه وفي العصابة المحضة في القضاء فقد نقل دعوى الاجماع عليها والاجماع به
 عن كثير من القائلين بها وحكي عن ابي ابي الواسعة وهم الباقر من اخر عن نافله او بعضها منهم
 اجابوا عنه بانه محذور على من عرفه ونحوه فادنا الى الحالف ثم صرح بترجيح القول بالمواصفة الجاهل
 واخاره في جملة من كنهه الواسعة المحضة فاذا كان هذا حال هذا الاجماع الذي نقله كثير
 منهم وذلك على قولهم اخبار صحاح قد عمل بها الساطينهم فما حال ما نفي بنفله واحد منهم
 ولم يوجد على الحكم دليل غير وذكره ايضا في تعيين لفظ التبييع في ذكر الركوع والتجود ولم
 يسند له به وحكم بخلافه وذكره ايضا في اجزاء التبييع الصغير الضعيف وذكره به وكذا في جواز
 تكلم خطيب الجمعة في اثناء الخطبة بما فيه غرض مذكور عن منكره نحوه وكذا في وجوب التكبير
 الزائد في العيد وحكي عن نافله في كتابين له الفتوى بخلافه وكذا في وجوب القنوت بينهما وفي
 وجوب سجدة السهو في اربعة مواضع الكلام والسلام وسنان التجدة والشهادة وفي ان التمر
 السقط للصوم يوجب قصر الصلوة ليصار في انه يجب الامام في صيد التجارة وذكر ايضا في ان

هذا هو الحق في القيمي
 على ما في القيمي
 على ما في القيمي

هذا هو الحق في القيمي
 على ما في القيمي
 على ما في القيمي

هذا هو الحق في القيمي
 على ما في القيمي
 على ما في القيمي

هذا هو الحق في القيمي
 على ما في القيمي
 على ما في القيمي

هذا هو الصحيح

كفارة من جنس

بما كان من جنس

في جنس

على جنس

العبد الذي سقى الزكوة وودعه بالمتع قال كيف والحالف في تركه لا يعرف لحياتهم ثم استقر بالعدم
ظاهر وذكره ايضا في كون زكوة الفطرة صدقة بعد صلوة العيد ولم يعنده به وكذلك في وجوب
العسل في وطى الذنابة وفي وجوب قضاء الصوم به لا غير وذكره ايضا انفلا عن الرقيق الشيخ
في الاجزاء في صوم شهر رمضان بنية واحدة من اوله وقال وهو الحق ان تحقق ثم استظهر
ان كل يوم عبادة منفردة فلا بد لمن نية مخصوصة وقال ان الاجماع المنقول بغير الواحد
حق عند اكثره قال في العبرة بهذا الاجماع لان فعله وهو ذهابه بنية ان حجته الاجماع
انما هي على من علم فلا يكون الخبر المنقول احاد اجتهاد عند ولا شك ان الحداد والى تنهي وقد
اخار في سائر كتبه وجوب الحداد وهو يقتضي عدم حجته الاجماع المنقول بغير الواحد عند
كاسبق ولا يلزم مثله في الخبر المنقول به كما نوه وما يبين ذلك مفصلا وذكره ايضا في اشراط
كون الاعتكاف في مسجد صلى فيه الجمعة بنى وامام وقد نقله فيه عن الرقيق الشيخ وقال عظيم
به من دليل لو لا صريح الخلاف واخار عدم اشراط ذلك لا لعارض اقوى منه على تقدير حجته
وذكره ايضا في اشراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وقال ان الجواب عنه ظاهر واختار العبد
وذكره ايضا في انه لا يحرم على المحرم من الطبيب الاستسنة ولم يعبأ به وكذلك جواز بعض افعالها
ولو نتج به وكذلك انه لا بد في الوقوف من نية ولم يعنده به وذكره بين ادراك اضطراب الشرح
اجزاء لعله اقرب قال لولا ان المفيد نقل ان الاخبار الواردة بعدم الاجزاء متوازاة وان
الروايات الاجزاء نادرة بحسبنا اصح لا قرب ذكره ايضا في ان اياتا معدة وان ايام التشرع ولو
يعنده عليه نفسه وكذلك قولنا انما الذي لا يفر امله عليه ولم يعبأ به وكذلك عدم جواز
بيع الوقف اذا كان وقفه مؤبدا او مطلقا وعزاه الى الزعم ولم يعبأ به وكذلك جواز بيع الثمرة قبل
ظهورها غامض فضا عدا وهذا مستشكل بان الاحطاب لو يدكره صريحاً لا تعرض للتعطيل منه
الاجماع عنهم وقال ان الجواز لا يخلو من قوة وعرض للتعطيل او لا الى الشبهة وكذلك في ثبوت العبرة
في الشاة كما هو معلوم وفي المقرة والناقة ولم يحكم بمقتضاه وذكره ايضا انفلا عن ابن ادريس في ان
المخطرة الشعر جفسان في التزكوة وودعه بانه ممنوع مع معارضته بدعوى الشيخ الاجماع على
خلافه قال وما هيك بخلاف الشيخين في منع الاجماع مع ان ابن ادريس صرح بالاعمال الاجزاء
من كلام متعلق بالاحطاب مع مخالفتها وذكره ايضا في عدم جوازه لحم الغنم بالشاة ولحم
بمقتضاه وكذلك عدم ثبوت الرايين السلم والذي وودعه بالمتع مع عدم نقله خلافا في ذلك

من تقدم على نافلة وكذا في عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه ولو يبيع به ولا حكم بقضائه
 وكذا في جواز الجمع بين البيع والقبض بعد واحد ولو يبيع به وكذا في حكم اختلاف التباين
 في قلة الثمن واعتدائه على الزاوية لاشتهارها بين الاصحاب ادعاء الشيخ الاجماع على مخالفتها
 وهذا لا يقتضي الاعتناء على نفس الاجماع وذكره ايضا في ان حق السقعة على الزاوية قد
 بالنوع والغرض به دعوى الشيخ الاجماع على خلافه وكذا في توكيل الحاضر في الطلاق ولو
 يعاد به في مقام الاستدلال وكذا في بطلان الاجارة بموت المورث والساجر ولو يبيع عليه
 وكذا في استناده خلاف ما هو مقتضى الشرع في الرجوع والخبر وكذا في ان كل ما في يده لثابت
 منه اثنان يجب بهما القيمة وفي واحد منهما نصفها وكذا في حكم ما اذا اوصى بعد مال و
 كذا في اعتبار الاجارة الوارثة في حيا ما لم يوصى وكذا في ان الميراثا ملك غنيا بلا عوف من
 عليه قهر خرج ختمه من الاصل وكذا في بطلان بيع الفضول ومعه نكاحها عند المملوك
 وكذا في كون السر القبله والنظر الى العورة مما يوجب نشر جريمة العاصمة وكذا في صحة
 نكاح الفتي مع علم المرأة بغيره وكذا في بطلان العقد لو شرط انشاء النكاح عند الطلاق
 وكذا في بطلان الابلاء العاقل ولو شرط وعنه نقله عن الشيخ في احد قوله وحكم الله رجع
 عنه في اخر ونحوه في التبرية بالقول الاضطراري وكذا في كون هذه المرأة لعصبها وكذا
 في انه لا يجرى في الصلابة الكفاية غير الصوم وان ادن لولا منقلبه عن الشيخ في احد قوله في
 النبط وفي قوله الاخر فيه خلافة وكذا في ان الخلف عن العلم لا يوجب انحط بالقلب ويصدق
 ثبوته في مقام الاستدلال وكذا في عدم انعقاد التذلل البذلح حكمه عن المنهني يده
 بانا لم يخف وكذا في عدم اشتراط اليقين مع انعقاد الكفاية وبخالف الشيخ لم يوجب به وكذا
 في وجوب مدنية الاطعام مع القدرة ونقله عن الشيخ وقال رد بابداء الخلاف وكذا في عدم
 جواز التذكية بالظفر السن مطلقا اذ اوعى الاختيار ولو يبيع به واختار المنع مطلقا ولو يبيع
 المنقول على الجواز مع الضرورة ولا يضر في ذلك اكل الذبح البان واسما عند الذبح
 حكا عن الشيخ في احد قوله واخيه هو غيره وكذا في عدم جواز الاستنباط بالدم المتجر الا
 عند التمام وفي طهارته وان لم يصب ذلك ولا حكم بقضائه وكذا في الحكم بحدية العلم المبرج
 مع انقباضه في النار واعتدائه على الزاوية والاجماع المفضل لا المنقول وكذا في عدم ارباب
 الملاعة بعد اعتراف الابن فان لم يبد منه خاصة ولم يوجب به ولا حكم بقضائه وكذا في حكم

في نفي كمال النكاح
 الطلاق

في نفي كمال النكاح
 الطلاق

في نفي كمال النكاح
 الطلاق

ميل الجوس عدده ولم يشابه وكذلك حرمة الفاسق من الوديعه ولربما به وحكم بطلانه
 وكذلك عدم توجه العيين على الفاسق الشاهد ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك في العيين
 على المتدعي مع تكول الشكر ولم يحجج به وبذلك في قول شهادة المملوك الا على مولاه ولم يحجج به
 به وكذلك عدم قبول شهادة الشقاق في الرضا عن نقله عن الشيخ في احد قوليه الذي قد جمع
 عنه ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك الشهادة لتبني جرد اليد من الاستبا العرفه بالملك
 الطلق ولم يحجج به وكذلك مسائل المملوك للحرف في حد الفخذ واعتد فيه على الاجماع المحصل
 للحد فاعلمه ونوره الفاعل وشذوه وكذلك في ثبوت حد الشرب اذا شهد احد الشاهدين
 والاخر بالقرع واعتد فيه على الخبر الذي عليه على الاححاب فوامر وكذلك قطع النباش مطلقا
 بسببه وحكم بخلافه وحكم من الحق استبه فاعلمه الى القول عن اختلاف فتاوى الفقهاء في الجوار
 وكذلك اعتبار الترتيب في حد الحارب واعتد فيه على غيره وكذلك في عدم جواز استيفان المتولين
 مرادين فنقله عن الشيخ في احد قوليه واقره بالدول ويصد به وكذلك في عدم ضمان المحرم ما يملكه
 قبل اسلامه ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك في ثبوت الدية مع موت فاعلمه قبل الفصاح
 وفي سقوطها وتطرق في الثاني والجواب من ذكر من الخالفه للمعاذ بالاول ولم يحجج بشئ من هؤلاء
 في جواز مبادرة احد الاولياء الى استيفاء الفصاح مع حضور الاخر واعتد به ولم يحجج به ولا
 حكم بمقتضاه وكذلك قتل المسلم الصالح قتل الذي واعتد فيه على الزمان المضافه الشهرة
 والاجماع المحصل عدم الاصل بالخالف وكذلك جواز قتل الذي قتل مسلما عمدا والعفو
 عنه واسترقاقه واخذ ماله ولم يحجج به وكذلك من عدم قتل القربا والعتلوا سظم كونه اجزاء لسكو
 مبتدأ على طريق العائنة وكذلك تخيير المولى من دفع عبده الجاني خطأ للاسترقاق وهذا ما
 الجناية ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك في ثبوت الارش في سن الشجر القصيرة اعاد وفي
 وجوب الحكومه ولربما به وكذلك في عدم اجزاء قطع يد ناقص الاصبع بدل يد كامل فاعلمه من
 الشيخ في احد قوليه ولم يصد به وكذلك في تخيير المولى فيما اذا شهد ثلثان على واحد بالقتل واقره
 ولم يصد عليه وكذلك في ان الايمان في الخطاء خمس وكالعتل فاعلمه من ابن ادريس مدعي اجماع السلف
 مع مخالفة الشيخ فذلك وكثير من الاحباب لما ورد فيه من الاحتيا العبرة بالاسناد واختاروه لعل
 بها وكذلك في مسألة الاربعة الذين وقعوا في نية الاسد نقله في خبرين وحكم على الحق ان
 احد ما اظهر عن الاححاب علمه عليها ولم يصد به وكذلك في عدم دخول الاماء والاولاد في

في قوله
 على قوله
 في قوله

في قوله
 على قوله

في قوله
 على قوله

في قوله
 على قوله

العقل حكمه على الشيخ في الخلاف وقال يمكن الجزأين مع ذلك كيف هو في النهاية خلاف وكذا في
 نحل الغاطلة دية عادلون الوجه ولم يحتج به وكذا في ان دية ولد الزنا دية التي وأنه لا يكون
 مؤثراً ولم يعين به وكذا في دية الحزين ولم يعين عليه وكذا في ان دية الحماة على المتشتر
 في وجوه البر ولم يعين به وكذا في بؤنة الدية في الاهداب دينين فيها مع الاجفان ولم يعين
 عليه وكذا في ان الدية في الاجفان في الاسفل الثلث وفي الاعلى الثلثان فغله عن الشيخ في
 احاد قول الدول لم يعين به وكذا في دية الثقلين فغل فيها عن ابن ادريس كلمات مضطربة وكذا في
 دية الخصبين فغله عن الشيخ في احد قوله الذي رجع عنه فلهذا مغلطه ما في كتبه على
 كثرتها من الاجماع المنقولة مع انها اكثر من ان تخصي لا يدل كلامه فيها على جملتها
 بل يدل على نفيها وتلويحها على منعها ولا سيما على ما هو المتداول في الاعضاء المتأخرة وقد ذكر
 في الدورس شهادة الولد على والده ان اكثر على عدم قولها ونقل الشيخ فيه الاجماع
 ذكره في المرتضى بالبول وقال وهو قوي والاجماع حجة على من عارضه ومقتضاه انه ليس على
 غيره حجة طلقاً لا قطعياً ولا ظاهراً ولا نهياً للمعارض على الحكم بالبول ايضاً وما استدل
 في المضيق من شرحه على الارشاد وقد عرى فيه القول بالنسج الى الشهو وقال ربما اجما
 وحكي دعوى الاجماع عليه من الشيخ ايضاً وكذا عن ابن ادريس المرتضى في الموصليات وقد نقل
 دعوى ابن زهرة في ايضا لكنه اعترضه الاب وحكي ايضا عن المرتضى في الاستصار والصدق
 في نفسه نقل حجة في ذلك فتركها على شريطة الاجماع المتول ويحمله حجة على من عارضه
 كيف يعين على سائر الاجماع المتعارفة وحكي في الذكر في قول المرتضى بوجوب تكبير العبد بن
 استدلاله عليه بالامر في الايدى والاجماع ثم قال واجيبان الامر في ذلك التذنب فثبت مع
 اعتضاده مدليل اخر والاجماع حجة على من عارضه وقد اخذ الاستصحاب سائر كتبه ايضاً ولم يعين
 والاجماع مع عدم احتمال العمل على التذنب ذكر في الدورس في مبررات الاذواج ان الشهو هو
 الرد في الزوج مع عام وارث غيره وعمل الاقدام قال ونقل الميعد والمرتضى الشيخ في الاجماع
 ويظهر من سائر ادوات الخلاف فيه موثقة جليل ويعارضها التبايضاح من جهة ما ورد عليه
 ولو يعارض الاجماع من المعارض مع انه قال في شرح الارشاد انه نقله الشيخان والمرتضى وكثير
 من اصحابنا سلم حجة وقد خالف الاجماع المتول في سائر الاوجه فيها ما افادوا في
 على نقد رجيته ولا جدي في ذكرها من شاء وقف عليها فيها كلها تعطى عام الاعتداد

عَلَى الْأَرْبَابِ عَدُوَّةٌ قَوْلُ اللَّهِ

محمد بن عبد الله بن محمد

[Handwritten signature]

وعن جماعة دعوى الاجماع على الضمان ولا يخفى ان الحق انما نقلوا نقلاً لا اصطحاباً للذين
ليس بهم الامام ولا يستقيم حجة ذلك على ما هو المشهور في هذه الاعصاف فان فتح ظل الشهيد
الثاني وضمير عند الشرح بما لا ينضم اليه المنصفي والاجماع عند حصول المنقول وعلى ان
حال ما لا يعتمد على مثل هذا الاجماع في هذه المسئلة لا يقتضي الاعتماد على المنقول المتداول
في سائر المسائل كما هو ظاهر هذه جملة ما في الشرح من الاستدلال بالمنقول مع انه اكثر من ان
يحصروا مسئلة بل به نفسه او مع غيره في الذكر في مسائل اخرى كمسئلة عدم وجوب طهارة
ما عدا مسجد الجبهة من المساجد الستة ومكان الفضل واختار فيها عدم خلافة النبي الاول
والمرتضى في الثاني وادخل في موضع منها على ذلك بالاجماع الذي دعا الشيخ والاختار في غير
منها بالاجماع والاصل الشهرة خاصة ومسئلة تطهير التار وما حاله وما دنا في عليه
بفضل الشيخ الاجماع وبغيره مسئلة انه لا يخدم فضل الجمعة على الخبر اختياراً وادخل عليه بدعي
الشيخ الاجماع وبغيره مسئلة استحباب التيمم لصلاة المجازاة مع وجوب الماء فقرأ الى المشهور
فان بل ادعى عليه الشيخ الاجماع وذكر رواية في ذلك وقال لم اذكرها واذا غلب على الجحد ثم حكى
الحق الطعن في الاجماع بعدمه وفي الخبر بضعفه وروى بحجة الاجماع المنقول بغير الواحد
بعل الاصحاب بالرواية وهو الخبر ولا يخفى ان الظاهر على طريقته في الفقه لا الاصول عند مثل
هذا من الاجماع المحصل لا المنقول وقد ادعى العلامة في التلخيص المذكور ايضا ما عدا ما عدا
وعلى ان حال فحجة المنقول في مثل ذلك لا يقتضي جحد في سائر المواضع مع انه قد دعي من
هذا القول الى مقابلان الجحد والحق في البيان والدروس التعمد وليس فيها الى ما
هو المشهور اصلاً ولا وجه الاوسع الاجماع في موضع الخلاف والفتوح في سند الرواية او
دلائلها وكسئلة وجوب الفصل بالوطي في دبر المرأة فاحتج عليه بنقل المرتضى والاجماع وبغيره
من الاخبار والحال فيه يعرف مما سبق وقد حال بعد ذلك ولا فرق بين ما ذكره والاشهر
المركب حال الحق لما نقل عن المرتضى ذلك لم يقتض الى الان ما ادعى الاول التمسك فيه بالاصل
انتهى لمختصاؤه بغير ضرورة كلام الحق فلو لم يكن ميسرنا له او متردداً امره لو كان جحد وفي
ذكره وكسئلة عدم جواز قصر الطهارة البتة ولا تطبيقها من الوضوء بالحلال فحكي عن الشيخ نقل الجحد
على ذلك وقال لعدم مراده الكراهية لفضله الاصل والتمسك من التحريم وبؤيد انه ذكر كراهية
ظلم الاطفاو بعد ذلك ثم نقل هو عن العلامة انه يخرج الوضوء من اظفاره وهو على فطره بالعلم

بما لا يخفى عليه

الشيخ المصنف في هذا

الشيخ المصنف في هذا

الشيخ المصنف في هذا

التقليد ويدفعه نقل الاجماع مع التمسك منه في هذا الكمال وقد اذكارا فيه ذلك في
 الدورس لم يترتب له في سائر كونه اصلا حتى في التقليد وهو ليل نفي الكراهية ايضا فاعمل
 غرضه وضع استجواب التقليد بما ذكره من ترجيح الشيخ ايضا على ان الاعداد في بعض كنه لا يناد
 الكراهية التي يتسامع بها وربما يكتفى بنفسه بعد ما على الاجماع المنقول مع غيره بعد صفر
 عن ظاهره بلا اقرينه يستدل بها لكثرة اختلاف غوى الشيخ في كتاب اسما الكبير عن سائر الكراهية
 في القهر احيانا لا يقتضي الاعداد عليه بنفسه في سائر المسائل فان قصدا لئلا القهر يرب منها
 مع كونه خلاف ما ذهب اليه اعظم حتى نفسه وما ظله في سائر كنهها فسادا وضح من ان بين و
 اجل وكسئلنا استجواب وضع اليد على القلب بعد الدفن والشرع في ذلك ولا خلاف في ذلك وذكرنا
 يعطى ظاهر ان عليه عمل الاحكام ثم ذكر خبر يدل على ان احكامنا الوجودية في زمان الكمال
 او من قبله من الامم عليهم السلام ايضا كان ملهم على ذلك وذكرنا ايضا في ظاهره في ذلك جميع
 بينها على وجه لا ينافي في قوله وقالوا لعل الراوي من عمل الاحكام فجزء نفسه وتفرق الامم عليه
 السلام وكذا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض ما ذكره في الحديث قال من ذهب فها هنا
 ايضا وعدم ذلك كانه مناهل المدعى ظاهر من جوه شوق لا يخفى وكسئلنا القطر على اليد
 والحذر من جزئ الشرح في الجرح مما عاينا في البطون وما فيه من الخط الفناء الله ولا حجابا ذكرنا
 والحال في هذا يعرف بالناسل ايضا وكسئلنا وجوب النفس من قطعها عظمها وان تابعت حتى
 فاستدل عليه بالرواية وحكم من الشيخ نقل الاجماع عليه وعن الحق الشيخ فيه بعد التوب
 وفي الرواية بالارسال واورد عليه ما يؤيدها كرواية مقبولة معروفة بالقرينة الواجبه
 للعمل وكون الاجماع المنقول بخلاف الواحد مجرد عند كثير وكون التفسير في وجوب هذا الفصل
 من الواضع غير موقوفين الاحكام موجبا لحرف الاجماع ومنها غير ذلك مما يصلح دليلا للاستقلال
 بنفسه والحال في هذا يعرف ايضا بالناسل فاعلم غيره وفد سبق المراد بالكتابة كلامه و
 انه في اول الذكرى نقل عن جل الاحكام عدم حجية اخبار الاساطير في شفا قاع من التوفيق لائمة
 عليهم السلام وحكم هو عجيبة اشرط لا تكاد توجد في الاجماع المنقول الذي هو موضع الكلام
 وكسئلنا عدم وجوب غسل ما استلقت قبل يده فاحتج عليه بما يؤيدها دعوى الشيخ الاجماع
 عليه وكانت في الخلاف والمنقول عنه في البطون هو الحكم بالفصل فيكون قد عدل عنه بما
 ينقل عنه في الخلاف وعن الفاضلين في الغيرة والتمسك المذكور دعوى الاجماع عليه فان

فمنه في الكراهية
 في الكراهية
 في الكراهية

فمنه في الكراهية
 في الكراهية
 في الكراهية

فمنه في الكراهية
 في الكراهية
 في الكراهية

كان الاجماع المنقول بحجة ظليكن هذا كذلك بل هو اوله به الرجوع الشيخ وقد عرفت وغيره ولغير ذلك
 مما ليس بهذا موضع بيان على اقله في حق لا ذلك لانه على حجة المنقول بنفسه مما لا يخفى و
 كسئل عدم جواز التيمم في السجدة وقد ذكرناه فيها والكلام فيه ومسئلة ان الجمهور يروى
 والاختلافية تنفي كفايتها لئلا كان القضاء او نهاء فاحج عليه بنقل الشيخ الاجماع وبغيره و
 انه يؤذن للفائته ويقام وشار الى دليل هذا من الاخبار وقال ونقل ايضا في الاجماع و
 صرح هو في موضع اخر في بيان الحكم الاول بالجماع الاصحاب على انها تنفي كفايتها وعرضه
 الثاني الى الاصحاب ايضا والحال في ذلك ايضا يظهر بالنقل وكسئل حرمة التكبير في الصلوة
 وبطلانها بغيره فذكر به وقال بنقل الشيخ والمرتب في الاجماع ولو بغيره بنقل ابن زهره ذلك
 ايضا وغيره وورد ادلته على ذلك من الاخبار وغيرها ونقل الخلاف فيه عن الاسكافي و
 الحلبي ظاهر العماني والدليل على اورد كلام الحق في ذلك وقد مر في الاجماع كتابي وناقش
 فيه بان الاجماع وان لم نقله فهو اذا نقل بحجة الواحد بحجة عند جماعة من الاصوليين ثم قال
 وخلاف المعين لا يطلع في الاجماع الى ان قال والامر بالصلوة مفيد بعدم التكبير الثاني
 في الخبرين المعبرين الاستاد الذين عمل بهما معظم الاصحاب في الحق ما مائا اليه الاكثر ولو لم
 يكن اجماعا انتهى والحال فيه يعرف مما ذكرناه هنا وفيما سبق وغيره وقد صرح في القدوة بان
 الاجماع قد سبق للحالين لم يرد ذلك وفي البلد بان مخالفه هو الذي ذهب الى عدمه لا مائة
 فيكون فاطما بتحقيق الاجماع ايضا وكسئل حرمة التامين وابطاله للصلوة فضاء الى المنقول
 ونقله عن الصدوق والفيد والمرتب وجهه من عدم من الاصحاب حكمي الشيخ وابن زهره
 دعوى الاجماع عليه ولو بغيره بنقل خبرهما كما المفيد والعلامة في جملة من كتبه واطا الكلام
 فالاستدلال على ذلك وفي ذكر كلام الحق ونقل الخلاف في ذلك عنه وعن ظاهر الاسكافي
 وقال انه لا ينفك لكثير الاصحاب على نقل ذلك ولا اثبات كالمعاني والجصفي والحلي وذكر ان العبد
 هو الاول على القول الاكثر دعوى الاجماع من كتاب الاصحاب ميجر جليل الثالثة من الفدح
 الواردة في المعبر على خبر الحلبي انتهى لمصدا وهذا ايضا كتابي وكسئل حرمة صلوة الرجل
 مقصود من المعبر وبطلانها بذلك فحكما عن الشيخ ونقل عن المفيد والعلامة والحلي والحلي و
 التفاصيل الكرامية واجبة للاول بالخبر الثاني بالاصل وضعف الراوي واستبعاد انفراده
 في نقل امر محرم ثم قال ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع على تحريمه فان ثبت فهو حجة معتدلة وبما

عن جعفر بن محمد عن

عن الكوفي عن الحلبي

عن النعمان بن الفضل

عن محمد بن الحسين

نقطة في أصول حجة الإجماع المنقول بحجة واحدة فلا بأس باتباع الشيخ والأخبار استهوا ولا
يخفى أن أسبقها الطالع الشيخ على الإجماع في مثل هذا المحذور والمباين أشد وأعظم ومع ذلك
ضبابه الشهيد بحملة الانبعاث في الحب كما هو مقتضى الأخطار لا التحريم وعلى تقديره فقد
رجع عنه في الدروس في ظاهر المعنى السابق وليس هذا لعدم الاعتداد على الإجماع مع امتداد
بالحجة وإن ضعف وكسئله وجوب انصاف الجملة وحرمة الكلام فعاد إلى ذكره واستدل عليه
ببعض الروايات العتيقة ونقل الشيخ الإجماع عليه ثم حكى عن الشيخ في البسط موضع من الخلاف
كرهية الكلام واستصحاب انصاف القضية الأصلية ويدفعه الدليل والمراد به غير الإجماع
لأنه لم يدل عنه وهو به في البسط وكذلك في الخلاف بعد الفصل بعدة مسائل موصولة
الدليل على التحريم فكيف يكون تحريمه ضلالا عن غيره وهذا وظاهره يفتنك بأن الشهيد و
غيره قد يذكرون في مقام الاستدلال ما لا يصلح للتأييد وإنما اعتمادهم على غيره وكثيرا ما
يخفى هذا على من لم يطلع بالعلم ولم يدرك في مصادره وهو الذي وقع كثيرا من الناس في
وسواس الناس فلذا ومخالف ذلك من قبل بما لا يصح لحد التكرار ثم إن الشهيد طال الكلام
في الشرح في هذه المسئلة ولم يرجع شيئا بل إلى الكراهية ظاهر ولو نسب إلى الإجماع المنقول
المذكور أصلا ولم يشرع في إبطاله وجعل الوجوب المحرمة أشبه في البناء والوجوب في
الدروس وهذا كله دليل التردد والاضطراب ظني أنه لولا الشهرة لاختار الكراهية وهذه
جملة ما في الذكر من الاستدلال بالإجماعات المنقولة وهذا مستفيض بما ذكرنا من جملة انصاف
عليه منها في كنية الموجوده عناء وقد تقدم الكلام في كثير مما مضى إلى ما ذكرنا من
أعني النظر فيها أو ردناه مرة بعد أخرى لم يرتب في أنه كان الإجماع المنقول عند
حجته فهو من ضعف الحجج وأدناها ومع ذلك فطريقه في أمر الطنون والاعتداد على الشهرة والإجماع
الضعيف بل العامة معلومة غير خفية حتى أنه نقل في الذكر في صلوة شهر رمضان
رواية عن الأسكاني أو ردها لم يقطروى قال أنه ثقة وأرساله في قوة الاستدلال من
أعظم العلماء وذكرنا أيضا غير ذلك مما لا يعد به ولا يخفى على المتبحر فلا يكون كلامه حجة
علينا بل ما ذكره في الأصول وأوائل الذكر وفي تضاعيف مسائل ما يشهد بما قلنا فهو
حجة عليه لا يحصى عنه أصلا ومنهم الفاضل القداد السيوري فليبدل الشهيد طالبها
وقد صرح في جملة من كنه الكلائية والأصولية وفي أول التفتيح بأن حجة الإجماع إنما هي

في بعض الروايات العتيقة
نقل الشيخ الإجماع عليه
ثم حكى عن الشيخ في البسط
موضع من الخلاف

كرهية الكلام واستصحاب
انصاف القضية الأصلية
ويدفعه الدليل والمراد به
غير الإجماع

في بعض الروايات العتيقة
نقل الشيخ الإجماع عليه
ثم حكى عن الشيخ في البسط
موضع من الخلاف

لا يثبت العمل قول المعصوم ودخوله في الجمعين وانتهى لولا له يمكن تحريمه وحصر في التبع الاول في الكتاب
والسنة ودليل العقل والاجماع المصنف بما ذكره صريح بحجية ما ثبت عن احد الائمة عليهم السلام
وان كان باطري واحدا وذكر فيه الاجماع القول وانما في حكمه في مسئلة انه اذا حصل التزام
ما دام الحام في غيره جرى عليه حكمه ولو لم يحج به ومسئلة ان المضاف لا يرفع حدا فذكر عبادة
المصنف في النافع وحكمه في الشرائع دعوى الاجماع عليه وقال اعرضه العلامة بان الصدوق
يجوز ذلك تاحيانا الخالف معلوم العين والسبب فلا يصدق مع انه لا يجوز له طاعا وهذا
لا يفتى الا اعتمادا عليه وان بنى على صحة الجواب كما لا يخفى مسئلة وجوب الفسل بطريقين وانما
تذكر عن المصنف الاحتجاج عليه بالاجماع المركب عن المحقق رده بعدم ثبوته واخاره هو الوجوب
لغيره ومسئلة انه يحض بعد استبانه الحمل وبناء على الغالب لم يعيد به وذكره ايضا في
بطلان الصلوة بالناسين وان لم يكن بعد التحل ولو لم يحج به ولا حكم بمقتضى عمومهم وكذا في وجوب
التكبير انما الترائدة في صلوة العيد وفوتها ولو لم يحج به وفي قصر الصوم لا الفسلوة في التمر
للعيد بقصد التجارة ولم يعيد به وفي اخضاع المولفة بالكفار ولم يعيابه وفي اجزاء نيته
واحدة لشهر رمضان ولم يعمل به لا لما فرض اقوى منه وفي وجوب القضاء والكفارة معا بطريقين
دور المراه في الصوم وجوبه لا اوله وفي وطى البهيمة ولو لم يحج به وفي ايجاب كفارتين باكره امرأة
على الوطى في الصوم فقال ان مستند الاصحاح في ذلك رواية ضعيفة لكن دعوى اصحابنا في هذا
الحكم الاجماع واستشهد بهم نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام وهذا لا يفتى الا اعتمادا
على نقل الاخبار وكذا في وجوب التيمم في الحج ولو لم يحج فهو بذكره مع غيره تحريمه وفي تيمم
في التوسيع بالقضاء كالزاد ولو لم يحج به ولا حكم بمقتضاه في عدم اجزاء اضطراري عنه ولو لم يحج
به وفي نفس الايام المعد وذات بايام التشرية وفي جواز استطلاق الحرم ثوب نفسه فانه
يمس فوق راسه وفي انكار المنكرا اذا اقتضى الحج او الفسل لم يحل الا للامام او من اذن له
في ثوبه حكم التيمم في النافق والبقرة وفي عدم ثوب المرأة في الموانع المستقاة العرة وفي عدم
استنطاق ذكر موضع التسليم في التيمم وفي عدم جواز بيع الدين الموجب قبل حلوله وفي دخول
الزوائد المنفصلة المخذ بعد التيمم فيه وفي ان الزاهر والمرط من ثوبان التيمم فيه يعتبر
اذن وفي اشتراط حاله عليه في صحة الحوائذ وهذه كلها بين ما لم يحج به وما حالفه ولو
يعينه وفي بطلان الاجارة بموت المور او المسافر حتى عز التيمم الاجماع عليه ما حالفه التيمم

هذا هو الوجه في وجوب الفسل بطريقين

هذا هو الوجه في وجوب الفسل بطريقين

هذا هو الوجه في وجوب الفسل بطريقين

هذا هو الوجه في وجوب الفسل بطريقين

هذا هو الوجه في وجوب الفسل بطريقين

واحد منهم وغيرهما قال واجبي عن الاجماع بعدم تحقير عن الاحاديت بعدم الوقوف عليها
 وعن غيرهما بما ذكره ثم اخاره لعدم البطان علما بالاصل وكذا في عدم ضمان الرهن فانك
 بعد اداء الدين قبل مطالبة الرهن وفي ان الحكمين في الشقاق لا يطلعا لاجماع خبر الزوج في
 البلد وفي انه اذا وقف عام لم يخلو له الانتفاع به وفي جواز الوصية الى المرأة وفي انه اذا قبل الو
 فله ان يرد ما دام الموصي حي فان مات فليس له ذلك وفي جواز تولي الابن والمجدد للايجاب القبول
 وفي جواز تقديم القبول على الايجاب في النكاح وفي عدم جواز التزويج القدره على العتيد
 في كون النطو والمسرة الصلة بشرطها مما يوجب بشرط العتيد الى ما يستحقه عليها والمكروه
 امهنا وفي انه لا حصر في عدد النعة وفي انه اذا كان العتيد زوجة فباعه مولاة فالنكاح بائد
 فان العتيد ليس محرما لها لكنه فلا كان او حصبيا او محبوبا وفي كون الحب موجبا للختار وان يخل
 بعد الوطى وفي انه اذا اختلف الزوجان في العين اعبر جشوا المطلق وفي عدم جواز جعل الاجارة
 مهورا وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا ادرى به مهر وقدم اليها شيئا قبل الدخول
 كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره وفي انه اذا زلف فيه المهر الزيادة عين او صفة فالزوج
 في وضع النقيض رجوع بنصف العين وفي ان الاستثناء بالشيء لا يدخل الا في العين وفي
 انه لا يعبر في الرجوع بعد المخلع ذكره بعض في انه يشترط في البارات ابتاعها بالطلاق وفي
 انه لا يقع الظهار بالنسبة بالقرائن القبلية وفي كفارة جز الشتم ونسفه وخدش الوجه
 شق الوجب في كون الاعطاء بمدين مع القدره وفي الشراء بالقول الفهرج في الانسان
 بالاضاد وفي ان الشبهة يعلق العتق على موت السيد خاصة وفي عدم انعقاد النذر الغير
 المعلق على شرط وفي جواز مخالفة النذر بلا كفارة اذا كان فيها صانع ديني ودنيوي وفي انه
 اذا فسخ التهام العتيد بضعين متساويين حلا معا وفي انه لا يحل مقتول الكلب لامع الانتفاع
 وفي عدم جواز الذبح بالسحق والنظر ولو منفصلين وفي انه لا يحل من حيد البحر الا السماء الذي
 له فلس وفي حرمة الخطن وفي حرمة جملته من الستين من الذبح كالرم والمثانة وغيرهما وفي
 حرمة الاستئصال بالذبح من النخس تحت النقف وفي نجاسة الخل بوقوع الخمر فيه وفي ثبوت النقص
 في كل مبيع وان كان شوكا وفي مشاركة اولاد الاولاد للابوين في الاثر وفي ثبوت الخوف
 وفي عدم جمل الاخوان القسلة وفي ان الولاء انما يستحقه المتبرع وفي ان الخوف لا يشكل بغيره
 الاضلاع وفي ان المتداعين اذا ابتدوا فاعلم الذي على عين صاحبه وفي انها اذا اذنا حيا

في ما يقع من الفتن

عن النجاشي

عن جابر بن عبد الله

استأجره

قضى الى مغانا الفظ وفي عدم قبول شهادة الولد على ابيه وفي عدم شهادة ولد
الزنا وفي الشهادة بالمال المطلق بانضمام اليد مع القرفا المنكر خاصة وفي سقوط التعزيب
على المرأة الزانية وفي قتل الزاني في الثالث وفي تصنيف جمل الفذف في العبد وفي ثبوت كمال الزنا
اذا شهد واحد بالشرب واخر بالثبوت في قتل المسلم اذا اعتاد قتل الذوق وفي ان السامة في الخطا
خسنة وعشر في وفي انها فيه خسوة وفي ان لو باء واحد لا وليا الى الفضا صا حاز وعمر الدين
عن حصص المباين وفي ان اذا فر الغافل عما قبل الفضا من جسد الدين وفي ان ديشبى العبد
ليس له عدى في انها تؤخذ من بطل المال مع ثقله والاذا من الجاني وفي ان سن الصلبي حاد
ففيها الارش والا فالفضا من في حكم قلع سن الثغرة في انه لا يقصص للثاغص من الكامل وفي
بطلان الابراء من الحق قبل ثبوته وفي ان من دعا غير ما خرج من منزله لا فضا منه اذا وجد مينا او
مفصولا وفي جواز نصب الميار في الطرق وفي ضمان ما يئلف بها وفي ان في الاجفان الدين وفي
الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي حكم ضمان ما افسد من البهايم وفي عدم دخول الالباء
الاولاد في العفل وفي تحمل العاقله رية ما دون الموضحة في انه اذا كانت لديه ثمانية مما يجب على
العاقله فليس على العاقل شي وان لم يكن له مخالفة او لم يكن لها مال وهذه كلها من كمالها
اليه اظهروا الحكم او لم يحج به للاعتداد على غيره او الزد في الحكم وبين مخالف فيه فاعله نفسه بعد
اذا عاته او قبله او غيرهما لا يجمع مع المخالف الذي علمنا خصوص بين ما خالفه هو ولم يعده و بين
ما صرح او توج بمنحه العلم بعده او عدم العلم بثبوته بحال الهم وفائلا اخرى ان عدم العلم
بالمخالفة لا يستلزم العلم بعدم المخالف وان لم يعده عرف بما قال وان الاجماع على نفيضا وكيف
يدعى الاجماع مع مخالفة الشيخ واتباعه وان غير تحقيق خصوص مع مخالفة مثل العقيد وان غير
متحقق مع مخالفة العقيد وابن الجبيل وان ذكر الشيخ واتباعه وجاعه من تقدم الحكم لا يدل على حصول
الاجماع عليه فهو ممنوع فهو معظم ما ذكره في الشيخ من الاجماع ان المنقول وما ترك او خالف
منها اكثر من ان يخصوا لم اجد اسندا لا لغير شي منها الا في اربع مسائل الا ان لها خاصية وهي
مسئلة عدم جواز التيمم في السعة مطلقا فقال بعد ذكر الاقوال وادلتها انه لا يجوز لغير الشيخ
والمنقول والاجماع المنقول بقول الواحد تجوز ومسئلة ما اذا كانت الودعية مقصودا
ومخالفة بما لا الودع من دون تيمم في كل عن ايراد ليس بغير الاجماع على وجوب ذمها اليه وقال
هو الاحود ان امكن الحاكم سلفها اليه والاردها الى العاصي عملا بالاجماع المذكور لان

في كل ما يتعلق بالدين

في كل ما يتعلق بالدين

في كل ما يتعلق بالدين

في كل ما يتعلق بالدين

في كل ما يتعلق بالدين

الاجماع والموقف من الاغانة على الكثرة مسألة فنانا الطبيب ياتلف بعلاجه حتى ذلك
 عن جواهر الاجماع او رد دليلهم من الرواية وغيرها ونقل عن الحق دعوى اجماع الاصحاب
 عليه قال وهو الاصل في التجرد والاجماع النقول بالواحد تجد عند الاكثر والرواية وان كانت
 ضعيفة والنظر في دليله ضعفاء ثم نقل خلاف ابن اديس دليله وقد جرد سند الرواية لا لها
 واقصر على ذلك ولا يخفى ان الوصية في هذه المسائل البينة لزمانا ان خطيه في مسائل كثيرة
 واول ما ينظر به انه انما تمسك بالاجماع النقول في مقام الترجيح مع وجود دليل غير ومع ذلك
 لم يحكم بمقتضى على نحو ما يصنع فواجب فيه خبر صحيح صحيح او لاجنا كذلك بل عبر بلفظ الاجود
 والاولى وخالف في المسئلة الثانية مقتضى الاجماع في المرتبة الاولى ولم يحكم بشئ في المرتبة
 وثالثة من الاجماع في جميعها واما اجماع بالشهرة وحدها او مع غيرها في مواضع كثيرة
 مع تصريحه في غيرها بعدم حجتها وهذا كله يبين انما اشرنا اليه انعاما في نظر ذلك ومن
 هنا تعلم ان من اخذه من الكتب والتفتها بفساد اكثر مما يصلح وقد ذكره ايضا في كثر
 العرفان وهو مقدم في التذييل على التسليم على النبي صلى الله عليه واله
 بعد التشهد لمحك قول لا وجوبه وذكر ايراد بعضهم عليه بان خروج الاجماع لنقل العلامة
 الاجماع على استحبابه ولغير ذلك واجاب بجمع الاجماع على عدم وجوبه وكون الاجماع النقول
 على مطلق مشروعية واجمته ثم قوى القول بوجوبه وكذا في مسألة التذلل والاطلاق الغير
 المعلق على شرط فذكر الخلاف في ذلك وحكم بانفعاد الصفوات ونقل عن المرتضى القول بجل
 ودعوى الاجماع عليه ولم يعا به مع عدم معارضة الصومات له على تقدير رجحانه وورد
 عليه من قبل القائل بالانفصال بجمع الاجماع لعدم تحققه ولو اجد ازمته في كثره في غير ذلك
 المستلين مع ذكره كثير من المسائل النظرية المنقول عليها الاجماع وكثرة اسناد الا لاجماع
 المحصل ونقل له وعدم اقتضائه على استنباط الاحكام من الايات خاصة وهذا ايضا يجوز
 بما ذكرنا فاما لا يخفى مع ذلك كله فاعتقاده لمحجة الاجماع النقول باعتبار انكشف الكاشف
 غير معلوم بل معلوم العلم كما ظهر مما تقدم ومنهم الشيخ ابو العباس احمد بن محمد الحلي قدس سره
 وقد ذكره اوما في معناه او يقر به في كتاب الملهة في زرع كرم البشر لولنا الحمار والنمل وفي
 اتحاد حكم الوطى في دبر المراه والرجل في وجوبه لصل وفي عدم كون اكثر النمل احد عشر
 او اثنين واكثر في كراهة وضع حديد على بطن الميت وفي فني الوضوء عنه في غسله وفي كون

هذا المتن ما يلقى عليه
 المتن من الاجماع
 هو انما كان من قول
 الاجماع في ذلك انهم ومن
 على الرجوع عن الاجماع
 النقول في كونه في الكلمة
 الاجماع

هذا المتن ما يلقى عليه

بطلان التذلل والاطلاق

هذا المتن ما يلقى عليه

دم نجس العين كغيره في انقوع عن القدم منه او بلادونه وفي ان الكعبة قبله ان في السجد وهو
 لن في الحرم وهو لن يزوج عنه وفي وجوب الصلوة على من في سطح الكعبة من اهلها او من اهلها
 وفي بطلان الصلوة بالنكاح او في اشتراط الجهر بالامام او باتباعه وفي استحباب اذاعة شهر
 رمضان المعروف وفي تمام الصلوة خاصة في صيد النجاسة وفي عدم اعتبار الصالح في العدا
 بل في الكثرة والعصر خاصة وفي لزوم اذاعة شهر رمضان في كون الحنفية مفسدة وفي عدم
 جواز الاعتكاف الا في الساحل الاربعين وفي كون الشواحيج افضل من الركوب وفي وجوب
 النجاء وفي جواز لبس الخيط للفتاة وفي ان الغنية لجميع الفقائل من المسلمين وان كانوا اعرابا
 في عدم جواز بيع ما لم يقض اذا كان طعاما خاصة وفي ثبوت حكم الصرعية في البقرة والثامنة وفي
 جواز بيع عبد بن عبد بن علي ان اشترى بخار ما شاء منهما وفي عدم جواز بيع الدين الموط
 مطلقا وفي بطلان الاجادة بموت المستاجر دون المور وفي جواز شرط الواقف ان يفسد النجارة
 وقولية الاستثناء وصرفه للماء في اربابه وفي عدم جواز الرجوع في هبة احد الزوجين وفي
 اعتبار اجازة الوارث للوصية قبل الوفاة وفي عدم اشتراط صحة التكلم بمضو الولى ولا
 بالاشهاد وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا قدم الزوج شيئا قبل الدخول
 بالمرأة ثم دخل كان ذلك مهرها ما لم يشرط غيره وفي تعيين اقصى الحمل وفي اقفار الماراة الى
 النكاح بالطلاق وفي عدم تكرار الكفارة في الطهارة بذكره مع قصد التاكيد وفي كفارة النور
 عن النساء وفي اخضاع المملوك بالافساد وفي ان المذبة اذا حملت من غير الولى كان الحمل مدبرا
 ولم يحل الرجوع في مدبره وان رجع في مدبره هارة في عدم صحة التذلل والطلاق وفي جواز العذر
 التذلل الى ما هو اصلح دينيا او دنيا بالاكفارة وفي جواز اكل كل الصيد المقطوع عند الرمي بصفتين
 متساويتين وفي تناقذ احد شيئا عليه ازال الاسلام في جوف الدابة فان عرفه البائع فهو احق
 به والا فلو احده وفي رد النصف لباقي من سهم الزوج عليه مع نكاح غيره وفي اخضاع كلالة
 الامم وفي ان الحق يصير بالمبالغة لقطعها كما يغنيها عنها وفي جواز حكم الامام بعلمه وفي ان الكثرة
 سفينة في الجرح العرجة لاجتماعه وما تركه الابن منه فليس بجحد وخاص عليه وفي بعض ما
 صار من الدين في اشتراط قبول شهادة القبيح في الجراح يبلغ الضرر في عدم قبول شهادة الولد
 على ابيه وفي كفر ولد الزنا وفي عدم تفرقة المرأة اذا زنت وفي كون القبر حراما للكل وفي قول السلم
 بالذم مع اعتياده لذلك ودفعه لدية المسلم اليه وفي كون عدا الخصامة حنين في الخطأ

اشترط الجهر بالامام

في بيع عبد بن عبد بن علي

في كفارة النور

في جواز العذر

الا بغيره بالرد دون كذا

في جواز حكم الامام بعلمه

كالعهد وفاؤه اذ لم يزل من الفضا حتى مات وجبنا له الدية وفي جواز نصب الميراث في الطريق
وفي ان في شعر الحاجبين نصف الدية وفي احدهما الربع وفي ان في الجفن الاعلى الثلثين و
وفي اسفل الثلث وفي ان في عين الاخر العود اذا كان العود حلقه ما في العين اليسرى
وفي جواز قطع سن الحماري قصاصا اذا عادت ولوم ادا وفد ذكره ايضا في كتابه المختصر في
جمله مما ذكره في اعتبار او تملك الحجة في وجوب النسخ له فهذا مع قطعها وخروج جملة منها من
الاجماع المنقول المعند به على تقدير حجية جميع ما وقف عليه من الاجماع المنقولة
المدكورة في كتابه ولم يرد لشي من خلافها فضلا عن ما ذكره من مسائله التي لم يرد
لذكر مثلها بل هي من المارحج اليه وما لم يرد في حجة به وما خلا الفه ولم يرد به وما صح بغيره
تخففه او وهم نافله لوجود الخلاف وعدم ثبوت الوفاق حتى اتت في مسألة شهادة الولد على
والده او دون جملة ادلة الفاعلين بعدم قبولها انه قول اكثر علمائنا حتى ادعى ابن ادريس
والشيخ عليه اجماع الطائفة فيكون راجح ولم يغل خلافا فيه الا عن المرتضى لم يذكر له دليلا
يعنده ولا يستماع وجوب هذا الاجماع على تقدير حجية وفد علمنا الحال في ذلك مفصلا و
مع ذلك لم يحكم بالنسخ في المذهب وحكم بقولها في المقصر وهذا كله من اقوى الشواهد على
عدم كون الاجماع المنقول عنده دليلا اصلا كما لا يخفى ومنهم من يذهب الى الفاضل الشيخ فليح
الصبري رحمه الله تعالى وقد ذكره او ما في حكمه او يقرب منه في غاية المرام في جملة مما
تقدم عن شيخه وفي ان السافر اذا جامع زوجته ومعه ماء يغسل به الفرج غسل ويتم وحده
ولا اغادة عليه وفي نجاسة المسكران وفي وجوب الضرب بين كل بكيرين في العبد وفي
وجوب نية الوقوف بالموقوفين وفي استحباب امر الموصي على من ليس على اسه شعر وفي انه لا
يجوز لكافر جري ولا حتى سكنى الحمار وفي قول انتقال الذئبي الى ما يقر اهله عليه وفي جواز
شراء الاب مال ابن نفسه وفي انه اذا فسح الشري بخار الصرية رد بدل اللبن صافا
من ثمر اذ يرد في حرمه اسلاف احد المجانسين الربيعين في الاخر وفي حرمه بيع اللحم بجمون من
جنسه وفي اشتراط التقابض في الصرف وفي عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ولو ازيد
من عام وفي جواز بيعها بعد ظهورها على مال الاصل مطلقا وفي عدم قبول اقرار اللغيط
بالرقبة بعد البلوغ وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على غير من فوعليه وعدم جواز بيع
الحال بدين اخر مطلقا وفي عدم وجوب عزل دين الفاسق عند الوفاة وفي منع الزمان و

جواز نصب الميراث في الطريق
فان فصل

جواز قطع سن الحماري

في جواز قطع سن الحماري

في جواز قطع سن الحماري

في جواز قطع سن الحماري

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والمرئ من الضرف في الرمن وفي دخول الماء الحار في الرمن وفي عدم بطلان الحوا على
الشترى بضم السبع ونحوه وفي وجوب بدو الصدقة المزمعة بالحرام الى المودع وفي عدم جواز
التزام والتأخير وفي عدم جواز التبرع في الصدقة بعد البصر في عدم جواز رجوع الآ
في هبة الارز الكبير طالما بعد البصر في هبة الصغير طم وفي ائمة وصي ثلثة لواحد بثلثة
لاخر كان الثاني وجوا عن الاول وفي كون الزايد ان البعل والعدة الحسية موجبا للفرار
المؤبد وفي انه اذا ادعت المرأة عن زوجها اعني له بكر نظر التاء اليها واليد عسوقها
خلوها والنظره التاخر بعد ذلك وفي عدم تجاوز المفضضة مهر السنة وفي تقدير نفقة الزا
بعدمه وفي جواز حق ولد الزنا في الكفارة وفي عدم وجوب التبين مع اتحاد السبب الكفارة
وفي وجوب مدين في الاطعام مع القدر وفي اشتراط العجول الا بلاءه عن الشرط وفي حكم ثوب
السرية بالملك والعق القهرين وفي بطلان الضم المعلق بشرط وفان الكتاب في عمر ثا للولي
وقد في الزنا اذا كانت الكتابة شرطا وفي ان جناية لم الولد على سبب ماوة اتفاه وفيها
وفان الوقف لا يتم هبة وكذا صدقة الطوع وفي اجزاء تكفير الغير عن المسارعة وفي ان المالك
لا يبيع الا على النعم وفي طهارة دخان الاعيان النجسة وما لها وفي ان حكم جناية العاص على
العبد كجناية غيره وفي نفق الشفعة مع الكثرة وفي جواز الغطاء العبد لقطعة الحرم وفي عدم
جبل لما قل من اخوة الام وفي العلة في الحق في الشكل بالفرص وفي عدم سماع الدعوى بعد
الحلف في ذلك المجلس وفي عدم قبول شهادة ولد الزنا وفي جواز الشهادة بالملك المطلق من اجماع
اليد والضمرة خاصة وفي مثل الزنا في الثالثة وفي ضرب المصادفين وفي ثوب هذا الشر
بشهادة واحد بالشرع بالقر وفي ان المحرر كل ما ليس له بالملك والمصرف فيه دخوله الا
بانه قد كون عدد الفسامة في الخطا عشرة وعشرين وفي جواز مباداة احد اولياء الله
الى الفصام مع ضمان حصص الباقيين وفي ان من قتل جارا فاقصر على الاول سقط حق الباقي
لا الى بدل وفي ضمان الطبيب ما يلف بعلاجه وفي انه اذا ربح على نفسه وقال احد كانا
لاخر القضاة في البحر على ضمانه لم يبيع الضمان وفي ان في الاهدار اي شعر الاجنان تمام
الدية وفي ان في المامومة ثلثا وثلثين بعير وفي تحمل العاقلة ما دون الوضعة ايضا وفي ان
الدية في الخطاء شبه العمل على الجاني لا غير ان كان معسر النظر ليرى وذكر ما يصاق في
الاساس في حلة تمام وفي عدم نجاسة الجاني بملاماة النجاسة وفي نجاسة البرص في

وجوب أربع سبعين منها الواجب لا يشترط دلو للعصاة وفي استثناء ما الاستثناء
حكم القليل وفي إعادة الطهارة على من يقرب الحدث والطهارة وشك في المناقضة فيها وفي وجوب
الركعة في الفصل وفي هذا أصل اسباب الوضوء في البداية تمكث في التقدي الأول إلى العشرة فان
تجاوزا عن هذا القيسر فيما بقي وفي ان ذات الاستحاضة الكثيرة لا يحجب عليها الوضوء لكل صلوة وفي
عدم وجوب شدا الحج الذي لا يرقى دمه عند الصلوة وفي وجوب الشدة على الفاسل فغل
اليت وفي جواز التكفين بالثوب الذي قطعه أكثر من مرة وفي استحباب زيادة حبة بمسبته وفي
نجاسة اليت قبل الفصل وفي وجوب تجديد المساجد من النجاسات العينية وفي جواز دخول
ما من البيت وجلسه فيها وفي كون نجاسة البيت الذي عذبه كعبه من ذوى الأفعال الثلاثة
وفي العفو عن دم نجس العين كعبه وفي ان علامة الفروج هاب الحرم الشرفية وفي تخصيص
جواز الصلوة في التسبب بالصدرة وفي كون الأخرى الكثرة الموجبة عادة الصلوة هو ما كان
الى سبب العين واللباس والاستبراء وفي إيمان الشافعية للشارع ما للركوع والتجويد في حرمة الصلوة
في العصوبة في حرمة الفريضة جواز الكعبه وفي جواز دخول الصبيان الى المسجد وكذا الحائض
بجنازة والمفروح والسلسل الاستحاضة مع أمن التلويث وكذا الفضا من فيه مع فرش ما يمنع منه
في إعادة الأذان والاقامة لمن اراد ان يصل منفردا ثم جاء من يصلي معه وفي عدم جواز زيادة
المؤذن على اثنين وفي استحباب الجهر في صلوة الجمعة وفي وجوب التكبير في العيدين وفي ان المرأة
اذا ركعت الصلوة غير سجدت لغير ركعتين ثلاثا وثلاث في الرابعة كالرجل وكذا في جميع مواضع تكرار
الحمد والتعظيم وفي جواز استدعاء الجماعة في الصلوة حول الكعبة وفي استمرار المأموم على
الركوع اذا تعذر التقدم على الإمام وفي جواز رفع اليد عن الأيمان الى الأضداد بعدد وغيره وذكر
في جواهر الكلمات كلاما للشهيد شمساً على نقل إجماع في الرهن وقد تقدم وذكر فيه ايضا من
ابن ادريس وهو لا إجماع على جواز التعجيل في فود الأئمة عليهم السلام والتقبل لها ولو لم يكن غير
ذلك من الإجماع كثر لكلمات المصنف واستشهاده بشاوي أحاديثهم ولا يخفى ان كلامه في
الموسوم بلخص الخلاف لا ذكرنا فيه من الإجماعان وهذه التي ذكرها في ساو كنه بين ما يخرج
اليه وما يخرج به وما خالفه ولم يعنده وما غايبها تماماً وكذا خالفه فاكتر من ان يخصي له
اجدا سند لا لا يشئ منها أصلاً الا انه قال في غايه المرام في المغلس انما ان الشهور
حلول ما عليه دون فالدرك خلافاً في الثالثة خاتمة وقال ان له حصول الإجماع على

في وجوب أربع سبعين منها الواجب

في وجوب أربع سبعين منها الواجب

في وجوب أربع سبعين منها الواجب

في وجوب أربع سبعين منها الواجب

في وجوب أربع سبعين منها الواجب

في وجوب أربع سبعين منها الواجب

وذلك ان يكون ما لا يتم به الصلوة من الملبس نافذة وحكم بخلافه وفي جواز الصلوة في جلد
 التملط الطافي وطلوعه من غير الاستنساخ على ما ادعاه ونفسه وفي انه موقوف على التلذذ
 لا ولتين فيقبل الا كان بطل ولم يحتج به وذكره ايضا في تعليق الاشارة في طهارة ما الاستقاء
 ولم يحتج به وفي اعتقاده نذر الصوم المقيد بالتمتع المحض واما اوردته للاستنساخ على ما ادعاه
 هو نفسه وفي ان الحكم الذي ذكره فيمن عنده مديعة لمن مان وعليه حجة الاسلام ولا
 يؤيدها الى الوارث يجري في الدين والغصب لالامانة الشرعية ايضا وفي زيادة اربعة على
 ثلثها مؤسسين شوطا وعزى هو خلافة الى المشهور ولا يبعد هنا وقوع غلط او خطأ في
 اصل النقل وكذا في انه متى وجب قضاء الطواف وجب قضاء السجود لم يحتج به ولا حكم
 بمقتضاه وفي تعيين الهدى بالتعين وقد ذكره للاستنساخ اياه وفي جواز اخذ لقطة الحرم
 لحفظها وايضا لها الى اهلها وذكره على سبيل الظن بوجوده للتأييد لا الاستدلال في
 عدم جواز بيع الاروات الخسرة ولم يحتج به ونحوه وفي حرمة الفرس ما يحتج به في جواز الدخول
 في سورا المؤمنين مع طهوعهم رضا البائع عليه وفي عدم جريان حكم التلغى فيما اذا على
 اربعة فراسخ وفي حرمة الخمر في عدم اشتراط اتحاد المادة في الايجاب القبول وفي ثبوت
 حكم النصرانية في الشاة وفي انه اذا باع غنولا لسيوف طلوعها لم يردج في البيع وذكره في شرح
 الفواعل في جملة مما ذكره وفي انه اذا استدل الخرج السبغي بغيره كالحاج من غيره ما اقره وفي ان الزن
 المحب بالسلم في رفع الحد في الاكبر في طهارة دم ما انفصل سائلة وفي انه لا يجوز ادخال
 نجاسة في المسجد بحيث تلوثه او شيئا من الالة وفي استحباب صنع الاناة في الوضوء على العين
 ان اغترف منه باليد وفي دخول الليالي في الثلاثة التي هي ايام المحض وفي وجوب حمل
 النسيبة للعدو الواقعة مع عدم التمييز بين الروايات وفي انه يجب على المسحاة عند العتق
 تعبير الفطنة او غسلها وعدم اشتراط جواز وطى المسحاة الا بالفضل وفي وجوب غسل
 بعض الميت الذي فيه عظم وفي جواز تعبير الرجل بثلاث والمراة اثنان وفي سقوط الفضل
 عن الشهادة الذي يثبت في المعركة سواء ادركه وقته ومقامه لا وفي انه يؤمر من يجب عليه في حد
 او قصاص بالاعتقال قبله وفي وجوب لينة في غسل الميت وحرمة تعريضه لظفاره وتطيفها
 من الوسخ بالخلال وتزجيل شعره وفي عدم جواز تكفين الرجل ولا المرأة في الحرير وفي استحباب
 ان يكسب على الكفن الشهادة بان واسماء التوق الاثمة عليهم التسليم وفي استحباب ان يكفن في الجلد

كل ما كان في جلد

منه في جلد

منه في جلد

منه في جلد

منه في جلد

منه في جلد

و في وجوب طرح ما سقط من الميت من شعره او لحمه معه في الكفن بعد الغسل وان راس الجرد
 لا يضل عليه وفي كيفية الترتيب في حمل الجنازة وفي كيفية تدوير الاذكار والادعية الموطقة
 في صلوة الجنازة على الكبير والناحس في كراهة القراءة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها
 وفي جواز الايام بالامام في اثنائها مطم وفي اذبح الميت في العبر وفي كراهة رفع القبر اكثر
 من اربع اصابع وفي كراهة الجلوس للتعزية يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص العبر وفي كراهة
 الاستناد اليه والمشي عليه وفي شق الجنازة لايسر الميتة لخراج الولد الحي منه وفي انه عند
 قصو الماء يقدم ازالة النجاسة العينية الغسل العفو عنها على الوضوء والغسل وفي انه اذا تكسر
 في التيمم ساقف ما يحصل معه الترتيب مع طول الزمان بحيث تفوت المولاة وفي سقوط الوترية
 في السفر وفي ان وقت صلوة الليل من انصافه الى طلوع الفجر وكلما قرب من الفجر كان افضل
 في استحبابه باجر الفيض من غير العساكين الى جمع وفي ان ذلك ركعة من الوتر وعلى كل ثوبا المجمع
 وفي انه اذا ذكر سابقة في اثناء لاحقة عدل اليها مع الامكان وفي عدم الاكتفاء في الصلوات الخمس
 بما لا يدنو بها كالحديث المنسوخ منه ومن خصوص التحلل وفي الاكتفاء بجلد ما لا ينفسر لسانه
 وان كان ميتة وفي جواز الصلوة في الحر والخنزير بما يجوز فيه الصلوة وان كان فليدنا الم
 يكن مضمحا للقلبة وفي عدم كون السر والركبة من العودة وفي عدم كراهة الصلوة في النوب
 الواحد الصغير وفي كراهتها فافيه مثال حيوان وغيره وفي اشراط طهارة المكان من النجاسة
 النعدنية وان كانت معفو عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند قبو والائمة عليهم السلام
 بلا كراهة وفي كراهة الجارية للداخله وفي كراهة قصع القبل في المسجد وفي حرمة ادخال النجاسة
 فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي انه لا ترجح لاحد في الاذان باغنية التلاوة
 وفي جواز الجلوس في التافلة اختيارا وفي بطلان الصلوة بان ينوي بعضها غير فأكنية تعظم
 زيد بالركوع سلاوة في عدم كون القراءة وكذا الصلوة وفي انه لا يؤتى الى القبلة شئ من سيفه
 التسليم الا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل نسبانا وفي كون التكبير
 حرما وبطلانها في بطلانها باليصل عمدا وعدم بطلانها بالتيمم وفي بطلانها بمسح اليكل
 وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب نسبانا وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي اشراط وجوب
 الجمعة بالامام او نائبه وفي عدم الفرق بين العبد والمساخر وفي وجوبها وعدمه في عدم
 حرمة الكلام في اثناء المحلقة عند الضرورة وفي استحباب المحلطين في صلوة العبد وفي

في وجوب طرح ما سقط من الميت من شعره او لحمه معه في الكفن بعد الغسل وان راس الجرد لا يضل عليه وفي كيفية الترتيب في حمل الجنازة وفي كيفية تدوير الاذكار والادعية الموطقة في صلوة الجنازة على الكبير والناحس في كراهة القراءة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها وفي جواز الايام بالامام في اثنائها مطم وفي اذبح الميت في العبر وفي كراهة رفع القبر اكثر من اربع اصابع وفي كراهة الجلوس للتعزية يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص العبر وفي كراهة الاستناد اليه والمشي عليه وفي شق الجنازة لايسر الميتة لخراج الولد الحي منه وفي انه عند قصو الماء يقدم ازالة النجاسة العينية الغسل العفو عنها على الوضوء والغسل وفي انه اذا تكسر في التيمم ساقف ما يحصل معه الترتيب مع طول الزمان بحيث تفوت المولاة وفي سقوط الوترية في السفر وفي ان وقت صلوة الليل من انصافه الى طلوع الفجر وكلما قرب من الفجر كان افضل في استحبابه باجر الفيض من غير العساكين الى جمع وفي ان ذلك ركعة من الوتر وعلى كل ثوبا المجمع وفي انه اذا ذكر سابقة في اثناء لاحقة عدل اليها مع الامكان وفي عدم الاكتفاء في الصلوات الخمس بما لا يدنو بها كالحديث المنسوخ منه ومن خصوص التحلل وفي الاكتفاء بجلد ما لا ينفسر لسانه وان كان ميتة وفي جواز الصلوة في الحر والخنزير بما يجوز فيه الصلوة وان كان فليدنا الم يكن مضمحا للقلبة وفي عدم كون السر والركبة من العودة وفي عدم كراهة الصلوة في النوب الواحد الصغير وفي كراهتها فافيه مثال حيوان وغيره وفي اشراط طهارة المكان من النجاسة النعدنية وان كانت معفو عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند قبو والائمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الجارية للداخله وفي كراهة قصع القبل في المسجد وفي حرمة ادخال النجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي انه لا ترجح لاحد في الاذان باغنية التلاوة وفي جواز الجلوس في التافلة اختيارا وفي بطلان الصلوة بان ينوي بعضها غير فأكنية تعظم زيد بالركوع سلاوة في عدم كون القراءة وكذا الصلوة وفي انه لا يؤتى الى القبلة شئ من سيفه التسليم الا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل نسبانا وفي كون التكبير حرما وبطلانها في بطلانها باليصل عمدا وعدم بطلانها بالتيمم وفي بطلانها بمسح اليكل وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب نسبانا وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي اشراط وجوب الجمعة بالامام او نائبه وفي عدم الفرق بين العبد والمساخر وفي وجوبها وعدمه في عدم حرمة الكلام في اثناء المحلقة عند الضرورة وفي استحباب المحلطين في صلوة العبد وفي

وجوب التكبير المرفوع في العيدين وفي عدم وجوب حضور خطبة صلواتهم ولا استماعها
 وفي اعتقاد مند زمان الصلوة وفي جواز الاكل من دم التمتع وفي ان الصيد ما يذبح ويذبح
 في التبرك بالبط ونحوه فانه لا يبيع في الماء وان كان يلزمه وفي بطلان الاحرام بنسبنا انية
 وفي ان من ترك طواف النساء حرم عليه النساء الى ان يطوف في غابله وجوب الحج عليه
 او يطاف عنه مع ندبه وفي وجوب قضاء الحج اذا افسده على الفور وفي المراء بالكتاب قوله
 تعالى من الذين تولوا الكتاب المشركين والنجيل وفي انه لا يجوز الهادة الى سعة وزيادة عليها
 وفي جواز بيع اموال كل ما يוכל محله وفي جواز السمسة في الامتعة الجارية من بلد الى بلد و
 في عدم الرجوع بالنسبة على الغاصب المقتول مع العلم بذلك وفي كتابة الشهادة في الادوية
 الثوب ان لم يذرع او في ان لم يذرع او في ان لم يذرع او في ان لم يذرع او في ان لم يذرع او في ان لم يذرع
 التمر الملح وفي عدم ثبوت خيار الشرط في الصرف وفي عدم بطلان الجواز بالنسبة على المشتري بغير
 فسخ وفي اشتراط الكفاية برضا الكعيل والكفولة دون الكفول وفي انه اذا عرض للودعي فخر
 ضروري ونعتد عليه رد الوديعة الى المالك او كيله او حاكم الشرع وايداعها عند نفسه او
 بها ولا ضمان عليه وفي انه اذا ارضى الدف من بيع منع من بيع الغير اليه من ارض الدفون وفي
 انه اذا اعادها للباي او الترس من دون تبين مقبضه لزم الرجوع وكذا مع تبين المدة وانقضت
 او كون الاعارة للزرع وقد ادرك وفي ان حكم سفار الابل والفرغ غيرهما في جواز اخذهما
 في الفلاحة حكم الشاة وفي ان من وجد شيئا في جوف ابيه عرض كل من كان في ملكه ان يرضيه
 احد منهم فهو له وفي عدم الضمان بدلالة الشارح وفي ان كل ما في الدابة منها الثاني فیهما
 القيمة وفي احد هما نصفها وفي ان الغاصب للثوب لا يملكه بقطع بل يرد به مع الارش وفي انه
 اذا طالب بالرد نصفه عنه منع بغير التوب اجب اليه مع انتفاء هذه الاصلح وفي عقد رجوع
 المشتري بغير الضمويدي مع ظفنه او سطر اذا كان عالما بالغصب في عدم ثبوت الضمعة لا يملك
 المصدرو في ان ارضه بلاد الكفار ان لو تكي معصومة فهي الامام لا يجوز لاحد التصرف فيها الا
 باذنه وفي ان ارض الموالي في بلاد الاسلام اذا كانت معصومة سابقا ولو امتلكها مع غيرها
 لا يملك بالاحياء وفي ان كلما يعلق بمصالح العام لا يصالح القرية كغنائمها ودمر بنسبها
 ما يقع لاحد احياؤها ولا يملك بالاحياء وفي ان العائد التي في ملك الامام فهي له وفي جواز
 استئجار الفحل للضرب على كراهية وفي حجة مفهوم ليس له في ظاهري وفي جواز ان يسكن الناس

ان يخطب في صلاة العيدين

في كل صلاة

في كل صلاة

في كل صلاة

في كل صلاة

في كل صلاة

في كل صلاة

انهم مع عدم قولها في حاله ولا رد فاجبت بطلان عليه لا يجوز دها بعدونه ايضا وفي
 عدم اشتراط اتحاد المأذاة في الايجاب قبول للنكاح وفي جواز تقديم القول فيه على الايجاب
 وايضا ما ينظر الامر في ان ذات اللبن من فوج اذا تزوجت وحملت من الثاني وانصل بينها الى
 ان وضعت منه فابعد الوضوع لئلا الاول وفي انه اذا وضعت المراجعة اذ في غير تزوجها
 على التعاقب من الموضع الاول وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بها بعد الكبريين وقد نشر
 المحرمة بالنظر الى المنعج والقبلة والسر والام وان عكس والبنت وان تركت في امة لو اسلم
 المحر على اربع اشان تحيل منين منها سواء كان ممن يجوز له ابتداء العقد على الامه ام لا وفي انه اذا
 شرطنا الطلقة ثلثا على الحلال في العقد شرطنا فاسدا وهو زوال النكاح بنفسه بعد حصول
 الوطى الحلال فسد العقد ايضا وفي جواز تزويج الرجل امه من نسبه وجعل مهرها فاعطاه وفي
 ثبوت اختيار المرأة بالجماع اذا حدث بعد العقد وفي ثبوته ايضا اذا اشترط في العقد كون الرجل
 من قبيلة فبان من غير ما وفي عدم جواز زيادة المهر على مهر السنة وفي انه اذا شرط في العقد
 شرط فاسد كعدم التزويج عليها ونحوه لم يبطل العقد والمهر في ان مهر المثل حيث ثبت في
 المفوض ونحوها لا يجاوز مهر السنة وقد ذكره في تعليق الشرائع ايضا في فساد الصوم بالقبيل
 او السر اذا حصل منه الامناء وفي جملة من سائل الحج المقدمة عن تعليق الارشاد وفي عدم
 خروج الارض المملوكة بغير الاحكام كالشراء والادب عن ملك ما لكتها بموته وفي عدم جواز المظنة
 الى سنة وبداية عليها وهذه معظم ما كتبه المشاويها من الاجاماعات المنعولة وكثير منها
 ليس صريحا في دعوى الاجماع بحيث يصلح للاحتجاج به على تقدير حجة وانما اوردناه مما عايناه
 الاستقصاء وقد ايراد من غيري ثلثا ما اشناوه من ما لم يحتج اليه وما لم يحتج به وما
 خالفه ولم يعتد به وما صرح بجمعه وما لا يصلح مجمعه على القول بحجية الاجماع القول بخروجه
 عن الصلح او عدول ما نقله عنه او غير ذلك ولا يستدل بالاصل لا بشي الا انه يحتمل في ناد منها ذكره
 على وجه الاعتناء والاجماع به وهذا حجة في تعليق الارشاد في مسئلة جواز شراء ما باخذه
 الجائر باسم الغاسبة والخراج والزكوة فقال لا اصل فيه النص الوارد من اهل البيت والاجماع
 من اصحاب كاحكام بعض المتأخرين ثم ذكره انه صرح بذلك اصحابنا ثم قد نهم الشيخ وغامة
 المتأخرين واستدل عليه في شرح القواعد بالاجماع التواتر عن الائمة عليهم السلام والجماع
 من ضماها الامامية من دون نقل لم من غير وادعى الاجماع ايضا على عدم الفرق في ذلك بين بعض

عند التزويج في
 عقد النكاح

عند التزويج في
 عقد النكاح

عند جواز ما ذكره
 الشارح

عند جواز ما ذكره
 الشارح

الجار ولا الاحزاب وقد ذكر نحو ما في الشرح في الرسالة المحمدية ايضا وله بشر فيها الى الاجماع
المتفول اصله وقد كذب بعض من علم اعتماده عليه وذكره للاستفهام على ما ثبت عنده لا
الاستدلال به كما هو ظاهر وهذا صحيح به ايضا في الشرح في جواز دخول المساجد الى بيت قبل
الفصل فاستدل عليه بالاصل وبغلق اذ ليس الاجماع عليه ولا يخفى ما في دعوى الاجماع
على ذلك وفي الاعتماد عليها مع عدم اعتماده على ما هو اظهر منه وافوى بالحمل على تصديق التليد
للاصل الحكم اوله واحتمل فيه ايضا على وجوب الفصل بوطى در المراد بادلها انما الاجماع
الذي قبله المرفوع على وجوبه بوطى در الذكر بليدين ثانيا انما الاجماع المركب الذي قدما
هو ايضا ثم قال ولا يضر طرح الحق بانه لو ثبت لان الاجماع المتفول بغير الواحد تجزؤ
قال في تعليق الشرائع ان هذا الطعن لا يقدح لان الاجماع المتفول بغير الواحد تجزؤ بناء
على حجة خبر الواحد وكفى السيد فلا واما القادح الاطلاع على ما قبل بالفرق بين السليدين
ولعل الحق وان ذلك الان عبارة لا تغني عن لا يخفى ان هذا لا ينفى حجة على ما
هو المعروف بين من تأخر والاريدح عنه مجرد وجوبه قال بالفرق وهو منقضى لمدح في
الاجماع البسب ايضا وهذا ينطبق على ما بينه انباء الله تعالى وقد استدل على تعليق
الموضع على الحكم بغير اجتماع ولم يذكر اصلا مع نقله لقوى المرفوع صحيح في الشرح ايضا
على وجوب الفصل عن قطعة منه من الانسان فيها عظمه بغير مرسل قال ونقل الشيخ
على ذلك ثم حكى عن الحق في الغبر الوقف فيه لضعف الخبر بالارسال وعلم تحقق الاجماع
بان ضعفها بخبر الشهرة وان الاجماع يكفي فيه شهادة الواحد ولا يخفى ان وجوب الخبر مع نقله
الحق سائر الاحزاب في سائر كتبه هيون الخطب في ذلك كما هو ظاهر واجتج فيه ايضا على عدم
وجوب استيعاب الوجه في التعم بالاحزاب والاجماع المتفول قال ولا يجب استيعاب الوجه
على الشهادة لانه لا اجاز على الجهة ونقل المرفوع في الناصرة اجماع الاحزاب عليه هذا
بجمل المصدرية فيمكن ح كون الاجماع للمرفوع او غيره ايضا من ادب ان قول المشهور لا التام
والفعلية فلا يكون ذكره بطريق الاجماع مع انه المذكور في غير الناصرة ايضا ثم حكى على
بن بابويه وجوبه مع الوجه جميعه قال وبه دوايان اكثرها ضعيفه الاستاذ وطرا عن منها
الاحزاب ثم قال ولا يجب استيعاب اليمينين المرفعين لدلالة النص عليه وفوى اكثر الاحزاب
به خلا قال بن بابويه والاستدلال كما سبق في الوجه بل يحيل المس من الزناد بانفاق الاحزاب

هذا الخبر لا يثبت به
الاجماع في هذا الخبر
في هذا الخبر لا يثبت به
الاجماع في هذا الخبر

هذا الخبر لا يثبت به
الاجماع في هذا الخبر
في هذا الخبر لا يثبت به
الاجماع في هذا الخبر

هذا الخبر لا يثبت به
الاجماع في هذا الخبر
في هذا الخبر لا يثبت به
الاجماع في هذا الخبر

ولا يتحقق على التام في جميع ما ذكرنا من غير ما قلنا من أن ما صح فيه أيضا على جواز التظليل
للوجوه المحرمة سائر أبا الإجماع المتقوله مع تردد له في الحكم فقال إذا حصل ما ينطلل به فوق داه
حرم قطعاً والافق التحريم نظر في نقل العلامة في التبع في الشك في الخلاف الإجماع على الجواز
وعدمه في القدوس ظاهر بالان لا جواز التحريم وإن كان نقل الشيخ العلامة الإجماع على الجواز
منه لا سبيل إلى دمه ثم قال في الشيء على الإطلاق لا جواز التحريم مطلقاً إلا مع الضيق
إلا أن العلامة نقل الإجماع على جواز التظليل بالمثل ونحوه إذا لم يكن فوق داه ونقل هو
والشيخ الإجماع على جواز نصب ثوب التظليل به إذا لم يكن فوق الرأس وتردد في الحكم في التذوق
والتحريم لوجوه انتهى معقضاء عدم الوقوف على مخالف في الحكم بفتح في الإجماع في شيء مما ذكر
ومن العلوم أنه لو كان بدله من الاختصاص البعير ما يوافقه لما حصل له من الرد والاحتياط ما
حصل وهذا أقوى شاهد على عدم كون مثله عند من ألجى الفتوى العبد فضلاً عن هو
أدنى منه وأصح فيه أيضاً أبا الإجماع المتقوله على أن شرط رضا المالك عليه في صحة الوفاء
أن لا إلى الشهور وجعل فيه قولاً للاصحاب في وجه الدليل ثم قال إلا أن الشهور ونقل
الشيخ الإجماع مرجع للاشتراط ولا يتحقق أن هذا بالدلالة على عدم جحبه بنفسه أو من وجو
شئ وبذلك أنه لم يشر من الاشتراط في جعل العقود أصلاً واقتصر على بيان صيغة العقد
الواحد من الجبل والمال وجعل ثم ذلك تحويل المال من ذمة إلى أخرى ويؤيد ما يضافات
العلامة عن الاشتراط إلى أصحابنا أيضاً ما يشره إليه ولا حكم بمقتضى نقل الشيخ مع انضمام
به وأصح فيه أيضاً به على جواز توكيل الحاضر في الطلاق في كل أو ذلك عن ابن أدريس وأكثر
الناظرين والقول بالنسب عن الشيخ وجماعه وأورد له الأول والثاني فاضل برادير الإجماع
في الشك في حل جواز توكيل الزوج للحكم في الطلاق وصحة طلاقه ولو وقع وأورد له الثاني وثالث
ضعفها من جهة التسند والدلالة وأخيراً هو الأول وقال أن الفصل إذا قبل النيابة فأنقذ
بين الحاضر والغائب ولا يتحقق أن هذا لا يقتضي جحاه لنفسه بالإجماع المتقوله لا اعتبار
عليه ولا اعتبار ما في الإجماع من الضيق كما هو ظاهر للتدبر وأصح فيه أيضاً به على
جواز الوقف على الأول دونه ثم على الفقهاء في ذلك كونه شكاً في العلامة في صحة في القواعد
وبين وجهه ومحمد وقال أنه ادعى في الذكر الإجماع على صحته وأنه من ذلك كنهه فلا سبيل
إلى القول بالطلاق لأن الإجماع المتقوله بجبل الواحد محذور ونقل عنه في الذكر أيضاً أن قال

جاء في التظليل بالمثل

في التظليل بالمثل

جاء في التظليل بالمثل

هذا القول على ما في المتن
هو ان القول على ما في المتن
هو ان القول على ما في المتن

الحال ان هذا القول على ما في المتن
هو ان القول على ما في المتن
هو ان القول على ما في المتن

هذا القول على ما في المتن
هو ان القول على ما في المتن
هو ان القول على ما في المتن

وكذا القول هذا وقف على الذي قد جازى ثم هو بعد موافق المساكين مع جماعا ولا يخفى
ما في الاستدلال بهذا الاجماع لكونه على فرع نادرا من غير ضرورة ولا سيما من كان قبل العلامة
ولا يستشكل نفسه في الحكم في القواعد بعد نقله الاجماع في التذكرة لتأخره في التصديق
عنها ولو كان من الاجماع المصطلح لكان من الحجج القطعية على مدعيه الواقف عليه فاذا
استشكل هو في الحكم فكيف جاز لغيره الاستدلال بفساده لا سيما من قبل الفروع على اصله فلا بد
من تنزيل كلام الحق في الكركي على المسامحة في الاستدلال لوجود دليل آخر مفيد عليه وهو
الصومات التي اشار اليها ايضا وقد تقدم نظاير ذلك في كلام غيره واحتج فيه ايضا به على
الحاق وطى الشبهة بالصحح في نشر المحرمية وذكر او لا كلام العلامة في القواعد لفظه وهل
يلحق الوطى بالشبهة والترابا بالصحح خلاف حتى عنه انه قال في التذكرة ان وطى الشبهة يخلو
به التحريم اجماعا للعلاقة بالوطى المباح وانه نقل عن ابن المنذر دعوى اجماع كل من يحفظ
عنه العلم من علماء الامتضاء على ذلك وقد علمنا ان اصحابنا لنقرهم الامامية ثم قال هو ظاهر
عدم الخلاف في ذلك الا ان ابن اديس منع التحريم فيه وقد حكاه عنه العلامة في المختلف
وكذا غيره ثم اخار التحريم واستدل عليه بوجوبها الاجماع المنقول في كلام العلامة وغيره
قال ولا يصححنا لعدم معرفة الاسم والتسليم لا يخفى ان مقتضى كلام العلامة في القواعد المتأخر
في التصديق عن التذكرة كون المسئلة خلافية وثوقه في الحكم اوسيله الى عدم لذلك وقد
اخار عدم التحريم في الارشاد الذي هو منتق من الكتابين ظاهر وكذا في التحريم والبصرة وقد
اخار في المختلف التحريم الاصح بما ينافي دعوى الاجماع عليه وقد اخار الحق عدم صح
ايضا بما ينافيها وهذا كله يقتضي ضادا الاستدلال بالاجماع الزبوري ولا يخفى مثله على مثله
فيبقى توجيه كلامه بما مر وان ذكرنا يومهم خلاصه وقد احتج فيه ايضا به على عدم تحريم
بنينا لامة اللبوسة والنظورة الغير الوطوءة فذكر الخلاف ولا يحرم بنينا لللبوسة
والنظورة العقوبة عليها وبنينا وانها اذا كانت مملوكة واخار هو لعدم وعزاه الى اكثر
الثانين واحتج عليه بدليلين احدهما قوله سبحانه فان لم تكونوا تعلم فبنينا لا ية وقال ما
محصله ان الدخول لا يطل على النظر ونحوه واذا ثبت بالاية عدم تحريم بنينا للعقوبة عليها
ما لا يدخل بما ثبت ذلك فبنينا لامة الغير الدخول بها بالاجماع المركبة لا كما قال بالفرد ذكر
العلامة في المختلف انتهى هذا الجمل بأسبق فساد الاستدلال على عدمه ونقل الدليل عليه

من شأنه في النسخين لما الواضحة في نهج النبوة الشريفة وترويض مقاصد الملة السنية
 ولديهم ولجهد في احوالها والمسائل الاصولية والفقهية والدينية التي لا تملك العلية
 والعلية حتى توافوا على كثير من سبقهم من فاضل العلماء الامامية والواما الرياليين من الفسفا
 العلية والعلية الا ان شدة حسن ظنهم ببعضهم وببعضهم في صدقهم في نقلهم و
 دعاؤهم وعدم استغنائهم لكتابتهم فيما نحن فيه بخلافه واطلة الاحاطة باطلها والنحو
 في غارها وكشف اسرارها وادخالها في العقلة عما اشترى اليه متفرقا وبينه متصلا
 مجتمعا وانصت بهم من حيث لا يعلمون الى ان خاوا لو ان رجلا ما كان لدى من قبلهم كما ساد
 بفتح ما كان عندهم فاسدا واصلاح ما الرزل سقيا واجاما الى عليه الذهور والاعوام
 وربما لم يقنعوا بذلك حتى ادعوا ذلك مذهب جميع العالمين بحجة اخبار الاحاد واثباته
 الشهوية فيهم على اختلاف كلامهم في ذلك والذي دعاهم الى ذلك هو انهم لما نظروا الى
 ما تقدم من الفرق بين طريق الخاصة والعامة في الاجماع المحصل بنوالة النقول ايضا على
 الفرق بين السالكين والنفصيل بين الطريقين وجعلوا النقول بطريق الامامية بمنزلة البحر الركني
 بطريق السماع والشاهد عن المعصوم عليه السلام نظر الى ان ناطله ادعى بطريق النقل والاشارة
 القطع بقوله او رايه وهو متجه على ناطله وعلى غيره مطلقا سواء بلغ حد التواتر ام كان من الاحا
 بناء على حجة خيرا الواحدة في نقل السنة كما هو سبق الخلاف وقالوا ان العبرة بعلم الناقل وقطعه
 لاسماعه ومشاهدته فكما وجب عليه العمل بقول المعصوم في التصورين وجاز له الاجماع به
 فكذلك غيره ممن يثق به او يثبت عنه النقل بوازه وليرى قوايين وجدان الخلف فيما نقل
 عليه الاجماع وعدمه نظر الى ان الخلاف يترك بقول المعصوم ولا يترك قوله بما لا يغيره
 وجعلوا الخالف المعاصر للناقل والتقدم والناظر والكثير والناذر وشها سواء فيما ذكر الا
 ان يبلغ من الكثرة بحيث يحصل العلم بوم الناقل والظن به او يضعف ظن صدقه واصحابه
 بناء على ان الناقل في العمل بخبر الواحد حصول الظن منه فيدفع حجته مع عدمها وحصول
 الظن بخلافه وربما يمنع ذلك كما قرينة على ذلك وقد يقال انه لا يستدل بالخالف الناظر ولا الكافي
 وان كثر مع سبق الاجماع وتجب عليه من نقاي من سلف كما هو الغالب لا بالتقدم مع حشد
 جهوه وانما يستدل به حين كانت موافقة معتبرة في تحققة وكان حصول الكف بسببه وقد
 شدة والتدبر على من نقله من ذلك منهم في الاجماع لكان الخلاف وزعموا انه امتا

يستقيم على طريقة اهل الخلاف وهو ايضا غير ثابت على الاطلاق بل يختص بما اذا كان الخلاف ناشئا
 لتحق الاجماع في احد الاعضاء التي تناو لها دعوى الاتفاق ولا يستقيم على طريقة الامامية التي
 لا يعتمدون عليه من حيث قبول الكشف الغير الثاني لوجوهنا فانهم مع ذلك كله وبالجملة
 وجعلوا بالاجماع القول مع عدم اعتناء قلده عليه عند نقله بان عزم الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستكمل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولي بذلك
 ووسعوا الامرية الالفاظ التفرقة في الباب فلم يقتصر واعلم اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الكلي
 فانه نقل عن معناه اللغوي المعنى الاصطلاحي عند عدم بل الكثرة لكل ما دل على الاتفاق نقضا او
 ظاهرا وانما فروقها بين ما ذكر الالفاظ الباطنية على ما فيها اللغوية باعتبار ظهوره في النفاذ على
 ذلك بنفسها او بقرينة المقام او غير ذلك مما كلفنا الاتفاق والاطمان ونحوهما لفظ
 عندنا ومنهنا وعليه الفتوى ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كمال الصدق
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراجعة ما سبقه اذا اخل الفصل الثاني لا يكون
 مقتضى بينهم وادلتهم التي يجيب عليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في هذه الامامية
 والذود والشيعة في هذه الامامية ونحوهما كغير ذلك من مقتضى الانتفاضة شيئا من العلم
 او ما اخرجوا عنهم به وان كان خيالا او دمه في قوله اذا الرجل حمل الغالب نحوه وبما ذكره في تفسير
 مسأله فمضى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى على او غير اجماع المصلدين عليه وطعن احد العلماء
 على القائلين مستند بالشدة واذ الجهر والترك ونحو ذلك ثم انهم قد روي الاجماعا المستندة
 بعدد النقل والناقل وان ضل في عصر واحد من ذلك اجابهم بعدد ذلك وفيه من اجل
 هذا اجلاء احكام العارضين بها وتقبلهم المعضدين بها بالشهرة العلوية او غيرها وليس ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وادعوا اجماع الاجماع لصلو سنده ومنه يخلص قلده غالباً وسأله
 من هو ارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والناقل وقصوه كالتجربة الى لسان النفاذ
 في كتبهم وايضا عليها السكاهة الثانية الثائرة على السنن هذا حصل ما صرحوا به لولم يثبت
 من نحو كمالهم ولزم من معنى ما هو اكثر من غيره من نهج الصواب بل ارباب فضل
 الخطاب في الباب عنوان هو اجماع القول في كنية لاصحاب الغير ليقى على خول العصور
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ القول الى معناه الاصطلاحي عند عدم بل
 الالفاظ وسواء ذكره في مقام الاجماع او نقل الاقوال انما يكون جهة على غير النفاذ وبغيره في

الاجماع في هذه الامامية
 لا يعتمدون عليه من حيث قبول الكشف الغير الثاني لوجوهنا فانهم مع ذلك كله وبالجملة
 وجعلوا بالاجماع القول مع عدم اعتناء قلده عليه عند نقله بان عزم الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستكمل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولي بذلك
 ووسعوا الامرية الالفاظ التفرقة في الباب فلم يقتصر واعلم اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الكلي
 فانه نقل عن معناه اللغوي المعنى الاصطلاحي عند عدم بل الكثرة لكل ما دل على الاتفاق نقضا او
 ظاهرا وانما فروقها بين ما ذكر الالفاظ الباطنية على ما فيها اللغوية باعتبار ظهوره في النفاذ على
 ذلك بنفسها او بقرينة المقام او غير ذلك مما كلفنا الاتفاق والاطمان ونحوهما لفظ
 عندنا ومنهنا وعليه الفتوى ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كمال الصدق
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراجعة ما سبقه اذا اخل الفصل الثاني لا يكون
 مقتضى بينهم وادلتهم التي يجيب عليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في هذه الامامية
 والذود والشيعة في هذه الامامية ونحوهما كغير ذلك من مقتضى الانتفاضة شيئا من العلم
 او ما اخرجوا عنهم به وان كان خيالا او دمه في قوله اذا الرجل حمل الغالب نحوه وبما ذكره في تفسير
 مسأله فمضى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى على او غير اجماع المصلدين عليه وطعن احد العلماء
 على القائلين مستند بالشدة واذ الجهر والترك ونحو ذلك ثم انهم قد روي الاجماعا المستندة
 بعدد النقل والناقل وان ضل في عصر واحد من ذلك اجابهم بعدد ذلك وفيه من اجل
 هذا اجلاء احكام العارضين بها وتقبلهم المعضدين بها بالشهرة العلوية او غيرها وليس ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وادعوا اجماع الاجماع لصلو سنده ومنه يخلص قلده غالباً وسأله
 من هو ارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والناقل وقصوه كالتجربة الى لسان النفاذ
 في كتبهم وايضا عليها السكاهة الثانية الثائرة على السنن هذا حصل ما صرحوا به لولم يثبت
 من نحو كمالهم ولزم من معنى ما هو اكثر من غيره من نهج الصواب بل ارباب فضل
 الخطاب في الباب عنوان هو اجماع القول في كنية لاصحاب الغير ليقى على خول العصور
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ القول الى معناه الاصطلاحي عند عدم بل
 الالفاظ وسواء ذكره في مقام الاجماع او نقل الاقوال انما يكون جهة على غير النفاذ وبغيره في

الاجماع في هذه الامامية
 لا يعتمدون عليه من حيث قبول الكشف الغير الثاني لوجوهنا فانهم مع ذلك كله وبالجملة
 وجعلوا بالاجماع القول مع عدم اعتناء قلده عليه عند نقله بان عزم الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستكمل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولي بذلك
 ووسعوا الامرية الالفاظ التفرقة في الباب فلم يقتصر واعلم اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الكلي
 فانه نقل عن معناه اللغوي المعنى الاصطلاحي عند عدم بل الكثرة لكل ما دل على الاتفاق نقضا او
 ظاهرا وانما فروقها بين ما ذكر الالفاظ الباطنية على ما فيها اللغوية باعتبار ظهوره في النفاذ على
 ذلك بنفسها او بقرينة المقام او غير ذلك مما كلفنا الاتفاق والاطمان ونحوهما لفظ
 عندنا ومنهنا وعليه الفتوى ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كمال الصدق
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراجعة ما سبقه اذا اخل الفصل الثاني لا يكون
 مقتضى بينهم وادلتهم التي يجيب عليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في هذه الامامية
 والذود والشيعة في هذه الامامية ونحوهما كغير ذلك من مقتضى الانتفاضة شيئا من العلم
 او ما اخرجوا عنهم به وان كان خيالا او دمه في قوله اذا الرجل حمل الغالب نحوه وبما ذكره في تفسير
 مسأله فمضى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى على او غير اجماع المصلدين عليه وطعن احد العلماء
 على القائلين مستند بالشدة واذ الجهر والترك ونحو ذلك ثم انهم قد روي الاجماعا المستندة
 بعدد النقل والناقل وان ضل في عصر واحد من ذلك اجابهم بعدد ذلك وفيه من اجل
 هذا اجلاء احكام العارضين بها وتقبلهم المعضدين بها بالشهرة العلوية او غيرها وليس ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وادعوا اجماع الاجماع لصلو سنده ومنه يخلص قلده غالباً وسأله
 من هو ارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والناقل وقصوه كالتجربة الى لسان النفاذ
 في كتبهم وايضا عليها السكاهة الثانية الثائرة على السنن هذا حصل ما صرحوا به لولم يثبت
 من نحو كمالهم ولزم من معنى ما هو اكثر من غيره من نهج الصواب بل ارباب فضل
 الخطاب في الباب عنوان هو اجماع القول في كنية لاصحاب الغير ليقى على خول العصور
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ القول الى معناه الاصطلاحي عند عدم بل
 الالفاظ وسواء ذكره في مقام الاجماع او نقل الاقوال انما يكون جهة على غير النفاذ وبغيره في

حصة باعتبار نقل السبب كما شئت من قول المعصوم وعن دليل قطعي وطلق القابل للصدق
 به وحصول الاكتشاف للنقل اليه والفتك بجل البناء على قوله لا باختياراً ما أنكف للناظر
 منه فهنا مقامان الأول جميته باعتبار الأول وهي مقبولة ثبوتاً واثباتاً على مقلدات الأولى
 دلالة القطع على السبب هذه لا بد من اعتبارها في ثبوتنا بحجة وهي متحقق ظاهر في الافتراض
 المتداول المعبرة عندهم من الرصيف عنها صارف وقد يشبه الأمر حيث وقع النقل بلفظ
 الاجتماع في مقام التحجاج من العلوم ان بناء الاحتجاج به ليس على الكف للمدلول عندهما
 الصوفية ولا على الوجه الثاني عشر الذي ان وجد في الأحكام الشرعية فعل غاية التذرع
 مع انه فرض ثبوته واقفاً وبناء الناظر عليه كاف بنفسه في الحجة فالاستنباط به غير خارج
 في المطلوب بلادية فاذ لم يكن مبنيًا على احد الأمرين لا على العلم بقول المعصوم بعينه
 او ما حكمه مع قطع النظر عن الاتفاق كما مر فيمن ابتدائه على سائر الاستنباط المقتضى واطهرها
 غالباً عند الاطلاق وعدم القرينة الخاصة ولا العامة فهو حصول الاتفاق من الجميع على
 نقل الحكم معروض ذلك على سبيل القطع والاجتهاد والنظر العبر العبر البالغ الى هذا الحد
 لذلك صرح جماعة منهم باقتحام معناه عند الفريقين وجعلوا معناه بالاشهر وكثيراً ما
 يصنفونها عندنا على اسمها والمبالغة في شأنها بانها كانت تكون اجاماً ولو لم تكن اجاماً
 ونحو ذلك وربما قالوا ان كان هذا ما راد فلان او كان كتابه اقل الى منائر في التصنيف
 او ثبت نقل كذا عنه فالمسئلة لاجمعية واذا وصلت لقراءتها جردوا وحوال التقلد
 وخصائص المسئلة فربما يتبين قصد ذلك وربما يتبين قصد خلافه وقد يشبه الامر في
 بما هو المتيقن والحاصل انه حيث دل اللفظ ولو بمجموعة القرائن على تحقق الاتفاق العبر نصاً
 او ظهروا كان معبلاً ولا فلا الثانية جمية نقل السبب المذكور وجواز القول عليه وذلك
 لا لئلا يكتفى بما روى العلماء الى مقلديهم الجاهلين بها وحكاية الاقوال والبالا
 الدال عليها لم يرق عليها ورواية ما هووث عليه الاخبار غير من الحجة الذي كثر
 المعصوم ونحوه من نفس الاسئلة التي مر منها الجوده والاقوال والافعال التي يعرف منها
 تقريره وغيرها مما يتعلق بها او غيره لم يعمل بها وكثرت الشهرة واتفاق جماعة من سائر اولي
 الاراء والمذاهب اذ بابا الفنون وغيرها انما اتفقوا على النقل على وجه التفصيل والاحمال
 جرت طريقة السلف الخلف من جميع الفرق في القول والعمل على قول اخبار الواحد في كل ذلك

وعدم احتساب التواريخ ولا ذكر العبارات على التفضيل وهذا ظاهر لمن راجع كتب العلماء من
 النظر في طرقهم وطريقهم غيرهم حتى انهم كثيرا ما ينقلون شيئا مما ذكره بعض من نقل غيرهم من
 دون تصريح بالنقل عنه والاستناد اليه نظر الى الوثوق به وان لم يحصل العلم بحجبه ولا
 يفرقون في ذلك بين ما يتعلق بالشريعات وغيره ولا يعتبرون التواريخ ولا ذكر العبارات مفصلة
 في حق من ذلك فلا يعتبر ايضا ما نحن فيه لاشتراك الجميع في كونه نقل قول غير معلوم عن غير معلوم و
 حصول الوثوق بالنقل كما هو المفروض ليس بشئ من ذلك بهذا الاعتبار من الاصول حتى يوم
 عدم ثبوته بخبر الواحد مع ان هذا الوهم فاسد من اصله كما ذكر في الاصول ولا من الاموال المجردة
 التي لم يعرفه لا عتقا فيما على خبر الواحد في زمان النبوة والعقابة والتابعين ولا مما يندرج تحتها
 معرفته ببعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من النقل على نقل العارف به لما ذكره ويدل عليه
 مع ذلك ما دل على حجة خبر الثقة للعلل بقول مطلق وما اقتضى كفاية الظن فيما لا بد من معرفته
 ولا طريقا اليه غيره غالب اذ من العلوم شدة الحاجة الى معرفة احوال علماء الخاصة والعامة
 واداء ما رزقوا من القوت لغيره لا يحصى غنا كمينه الجمع عليه من الاخبار والاقوال برهنة
 والشهوس من الشاذ والمعول به ولو في الجملة من المنزلة لسبب الكلية والموافق للعلامة او اكثرهم من
 المخالف لهم والثقة والاثق والاورع ممن لم يكن كذلك ومعرفة اللغات وشواهد المنقول
 والنظومة وقواعد العربية التي عليها سبغ استنباط الاحكام ومنازل المطالب الشرعية من الكتاب
 والسنة ومدار معرفة ما تقتضيه الاثار والوصايا ومنازل العقوبات واليقاعات المعروفة و
 غير ذلك مما لا يخفى على الناظر في كل طريق الى الشبهة من جميع ذلك غالب سوى النقل الغير الواجب
 للعلم والرجوع الى ما وجد في الكتب التي عليها اثار القصة ومنازل الطرق الفنية فيلزم جواز
 العمل بها والاعتماد عليها فيما ذكر كما جاز العمل والتمسك والاجتهاد بالخبر والاخبار المروية عن
 النبي وصحبه عليهم السلام في نفس الاحكام وان كانت الوسائط متكررة وكان من علل الطبقة
 الاولى يروى كلام غير المعصوم وكان المنعبر فيهم الوقوف والتحرر من الكذب والوضع وان لم
 يجامعه العلم والفضل والورع وكما جاز عمل المقلدين وبناء احكامهم على ما نقله احد الثقات
 ولو بوسائلهم من مجتهد فيهم وعلمائهم فان لم يكن ما نحن فيه اولى من جميع ذلك بالاعتماد عليه
 فيما ذكرنا فليس دون قطعنا لم يوجد فيه ما يخرج به عن الاصل الذي قررناه وعلى هذا لا فرق
 بين نقل واحد من ثقات العلماء لعبارة لا اصطحاب وغيرهم الصادقة بطريق الشائنة و

في المكالمات والكتابة مفصلاً ونظراً وبهم السفلاً منها بجملاً ونظراً إجماعهم الذي يرجع إلى
 ذلك باعتبار ما توقف عليه منها وقف هو عليه بما ذكره لا ما اعتقد به بالحدس الشرطي
 وبين غيره وذلك لأن هذه كلها متساوية في كونها نقلاً لقول غير معصوم وفي حصول الظن
 منها لن يحل اطلاع الناظر فيها على ما يطلع هو عليه فتساوى في جواز التعويل عليها
 اختلف فيه قوة وضعفاً باختلاف كون النقل بالفظا وبالعقل وعلى وجه التقابل
 الاجمال وفي العلم يكون دلالة كلام النقل عنه على فاهم منه بطريق التفسير والظهور
 وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائرها مما سبق أيضاً ولا يوجب مخالفاً في أصل الاعتماد
 التمسك بينها بالنسبة إلى شيء منها كما هو ظاهر إن شاء الله تعالى استسكاناً فاجرة الضيق من
 من ذلك السبب وجهه ما اشرنا إليه سابقاً من أن السبب للنقل بعد مجيئه والقول عليه
 وقوله صا كما حصل يستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وإن كان معدوماً في الأدلة
 الظنية باعتبار ظنية أصله فيبقى حرجاً بلا حظ ولا على حال الناظر حين نقله من جهة
 زمانه وزمان نقله وحفظه وضبطه وتبينه في النقل وبضاعفه في العلم وبلغ نظره و
 اطلاع على الكتب والأقوال وتبينه لها واستقصائه لما شذوذت منها ووضوئها إلى
 رموز العبارات ودقائقها فلا يعرف قول الناظر بقول المتقدم عليه حين نقله للاجتماع
 ولا قول من كتابه غرض الوجود والنقل عنه تأيد الوقوع بنقل من يدينه تنقيح ما هو المتداول
 المعروف وعلى هذا القياس يؤخذ أن الذي يعول عليه بما يعلم ويستظهر من شأن الناظر
 فيما اشرنا إليه فلا يقاس به إدريس الفاضلين ولا المحقق الكركي بالشهيدين ولا الفاضل
 المحرسانى بالفاضل الأصمى في الشهير الهندى هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من
 أحوالهم وكيفية وفادتهم الفاضل الاحمدي منهم في رسالة كاشفة الحال عن أحوالهم
 بانه يكفي معرفة الاجماع الرجوع إلى الكتب الفقهية التي مستفادها الاصحاب لا يجب استفتاء
 بموجها لا بشارة ما ذكره تقابل الواجب لا اطلاع على المتداول والمعرف دون ما شذوذها
 ندد وصرح أيضاً بانه يحصل للجهل تحقيق إجماعهم بتعويض حصوله بكثرة البحث والتفتيش في
 مستفادهم لا اطلاع على فتاوىهم وأقوالهم حتى يطلع على فقهه لا يشذوذها الا القليل
 التاد فيجد جميعها متطابقة على حكم فاته يحرم به ويأخذ عنهم ولا يحتاج إلى البحث في كيفية
 ما أخذ ومن يتبع كلام غير من العلماء وجد العظم على هذه الطريقة ما رادوها وان تفاوتوا

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من أن
 النقل لا يوجب
 مخالفاً في أصل
 الاعتماد

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من أن
 النقل لا يوجب
 مخالفاً في أصل
 الاعتماد

بالدليل العلمي ولو بوساطة لم ينظر فان حصل من ذلك اتفاق كاشف عن قول المصوم او طلق
 الدليل باحد الوجوه العبرية كان حجة قطعية حيث كان متوقفا على النقل الغير الجوهري ^{بالتدليل} بالسبب
 او كاشفا عن غير الدليل الفاطم والافلا واذا قلنا ان النقل الاجماع اثبات او واحد في
 اكثر من موضع فان توافق الجميع لو حط كل مع علم على ما فصل واخذ بالحاصل وان خالف
 لو حط في جميع ما ذكر واخذ فيها الخلف فيه النقل بالاربع بحسب حال الناقل وزمانه ووجه
 المعاضد وصدقه ثم يعمل بما هو المحتمل ويحكم على تقليد حجته بانه دليل واحد وان قلنا
 فيه النقل التوافق والناقل وليس ما ذكرناه مخصوصا بنقل الاجماع المتضمن لنقل الاقوال
 اجمالا بل يجري في نقلها تفصيلا ايضا وكذلك نقل سائر الاشياء التي يمتنع عليها معرفة الاحكام
 والحكم فيما اذا وجد النقل واقعا او وجدوا معا فالمشرك بين الحجية كما هو ظاهر وبما يحكم
 بصدق الدليل في بعض هذه من جهة استكشاف حقيقة بطرق متعددة تمامه وهذا امر امر كما
 لا يخفى على من تدبر في الاستنباط بما يتناه وجه ما جرت عليه طريقة معظم اصحابنا من عدم
 الاستدلال بالاجماع المنقول على وجه الاعتماد والاستدلال لا مادرا ووجه غالب الاستدلال
 اذا قلنا من المعاصر نحوه بسلام الثبوت وبانه تخبر على من علمه او بانه ممنوع في موضع الخلاف
 وان كان الخلاف منقول ايضا من طريق الاحاد وذلك لانه اذا كان المناط ما قلنا لا يمكن في
 الرجوع اليه فانه يعتد بها غالبا لانه السائل الاجماعية التي اعترضها شبهة الخلاف ولا
 في الخلافية التي انتشرت فيها الاقوال واشتهر الاختلاف ولا في الفرع التي لم يتبرع بها الا
 قليل من اصحابنا لا سيما اتفق فيها نقل الاجماع ممن لا يشتد بغيره لمعاصره او خصوصيا او غير ذلك
 مما ياتي بيانه فلا يصح ولا جدوى لانه نادرا من السائل بالنسبة الى قليل من العلماء وشيخ
 النقل الا فاضل القام ^{في} في عدم حجته باعتبار الثاني وهو ما انكشف للناظر من السبب
 بادعائه والكلام به انما هو في اذا ظهر من كلامه او بان من اعتقاده او عاذا ذلك والقطر به و
 هذا اما لغيره بحجة او لغيره بالاجماع فاصدا معناه الصلح عند الامامية باحد وجوه
 النقل او لاستناده الى اتفاق اصحابه وغيرهم من المخالفين ايضا في مقام الحجاج وهو ممن لا
 يستدل عليه بنفسه ولا اعتقاده الملائمة بين الامرين وحصول العلم لتأيد ذلك من تصريحها
 في كلامه او غيره اما اذا اظهر من كلامه ولا من اعتقاده ذلك لاستفاء ما ذكره فلا شبهة
 من عدم حجته بهذا الاعتبار او اولى منه اذا اظهر خلافه كما اذا اقتص على دعوى الاتفاق في

الكلام في القام

غير مقام إقامة التجرى صريح يمنع الملازمة المذكورة ونقل الاتفاق على حكم تصرفنا أو نلوا بحالها
 كاسبق من الملائكة وجد في كلام غيرنا أيضاً ويجعلنا الحق بذلك ويخرج مما نحن فيه بل من الاجماع
 المنقول ما اذا اطلقوا دعائه للاجماع على ما لا يدخل له في الكشف ما لم يعلم هو مع ذلك ثبوته
 وان ثبت لغيره في الكشف عن أن يتجسس به وذلك كما اذا اعتقه على كون مراد فلان مثلاً من العلماء
 المعروفين كذا او ثبوت عدل ولا عن كذا الى كذا او كون كتابه فلان من آثاره في التصديق عن كتابه الاخر
 او نحو ذلك مما يظهر منه البناء على ملاحظة بحجة الاتفاق الواضح من الشاهد بغير بيان واكثر من
 المتراضين للحكم او كثير منهم فان احتمال كون الكشف معطلاً على ما ذكرنا واحصا لا بد منه بعيد جداً
 مع ان تعليقه يقتضيه عدم ثبوته عندنا فلا جرم وان ظهر لنا ثبوت العلوي عليه والاستثناء عنه
 باتفاق غيره المعروفية نسب من على من فواه او شد وذه على انه متى ابقى توقف على ذلك لا يحصل
 تحققة أيضاً لاحتمال وجوه نظائره في الكتب والفناوى التي يعتد بوسطها وحصرها والعلم بها كما
 لا يخفى في الكلام انما هو ضيقنا اذا اظهر من الناقل ادعاء الكشف المطلق الغير العلوي على شيء اصلاً او يثبت
 ان يكون ذلك لاستناده الى تحقيق احد الاسباب المتقدمة الغير المقضية لدخول المعصوم به
 او ما في حكمه في الجمعين فان عبرنا يقتضي دخوله فيهم فلا يخلو ما ان يجهل كون ذلك باعتبار
 حصول الكشف للناقل باحد الوجوه التي لا تقتضي العلم بقوله بعينه او ما في حكمه على نحو ما مر من جهة
 تحكيم ما ياتي فيما اذا اظهر منه ذلك لانه مع تعدد الاحتمالات ولنا وبها يؤخذ بادها واما
 ان يعلم او يستظهر ان ذلك باعتبار دعوى الاطلاع على قوله بعينه ونحوه فله ذلك فهذا
 ينبغي ان يخرج كاسبق فيما نحن فيه أيضاً لان حكمه انما حصل في حق العلماء والجماع ولو بالوجه
 الثاني عشر بناء على جواز تضديق مدعيه فله ذلك في باب السنة والخبر كان مجموع ذلك
 فاعلم بهذا الاعتبار لكونه من صحاح الاخبار واذ لا يعتبر فيها التصريح بالجماع والشهادة بل
 يكفي احتمال كون ذلك منشاء الاخبار فيحكم به نظر الى كونه الظاهر من رواية العدد والاختلاف
 وهذا هو الذي يوجب عليه الاصحاب غيرهم فوكلاً وعلاً في الاصول والفرع وكتبه لا خادع في ذلك
 عليه ظواهر الاخبار وان لم يجهل ذلك دخل في الاخبار والمرسله المتعلقة بالجموعات والشاهد
 من دون منع من دعوى عدم المشاهدة لاصد منه مكان كالا يوجد في كتب علماء الخاصة
 والعامة من سيرة بعض المذاهب لبعض ائمتنا عليهم السلام خصوصاً وعموماً في ضمن النقل من جميع
 الصحابة والتابعين واهل بيته احد لم حيث لا يمكن قرينة على قصد من هذا مخرجه

هذا هو الحق
الذي لا يخطئ
في شيء

عليهم ما فارقنا الاخبار وطرقها وما ورد فيها واداه العامة عن علي عليه السلام حيث كانا نأخذ
منهم لا نقتل نازلا في احوال وان كان ظاهرا المبادر يتنقض دعوى القطع في الجميع عول عليه في
نقل احوال غير الاثمة عليهم السلام وهذا مما لا يرتب فيه للاصحاب من يعتد بقوله ولا غيرهم
من لم يعمل بالاخبار والمصلحة ووجد الفرق هو انه ينفرد في معرفة قول من لم يسر قوله حجة منا لا
يغفر في معرفة قوله حجة وذلك ان الاول ما ان يرجع اليه حصول الظن منه فيما يكفي في الظن
بقول مطلق كالتأني والجمع والتعديل وعلامان القبلة ونحوها والحصول طريقا مع ما ينفرد
معهم في الاقوال المتعاضدة وغيرها الى تحصيل شهرة مرجحة واجماع كاشفة عن الترجيح بالظن
المفردة وازن ذلك من قول من قوله حجة مستقلة منفردة ككتاب الله سبحانه وبغيره ما يرد
من الله تعالى بالوحى الاحكام وجميع ما اتى بالرسول والابناء والملائكة الكرام عليهم السلام
وهو الطريق الى اخبار السماء والارض المبدء والمعاد وسائر العلوم والمعارف والاحكام و
مع ذلك فالاول ما معلوم بالمشاهدة بعبادات وافعال وموجوه كتب نوازل او مشهورة مستقلة
ويصل عند الاحتياج معرفة ما وقع في بعض نسخها من التحريف والتغيير يادى في نظريتين والثاني
غالبا في جميع ذلك كاهو ظاهر فكان حصول العلم به مستعدا غالبا او مستعدا لا يتوافر فيه
الاواة الا نادرا ولذلك لم يتسارع فيه بالاعتماد على حجة نقل العدل وان كان بطريق مرسل
بخلاف الاول وقد وقع نظر ذلك في الشهادات والاقاير ايضا فاعني في بعضها من البينين و
التفصيل ما لم يعتد به في غير ذلك فليس هذا بامر منكر لاصلا واما ما صادف من جملة من الاقوال من
الاشهاد على ما رسل الصدوق في الفقيه وغيره نادوا ما صادف من غيرهم من لا يعتد عليه من
الاعتماد عليها دائما او كثيرا ولا سيما اذا كان الارسال بلفظ قال الصادق عليه السلام مثلا و
نحوه لا روى عن غيره فالاول ما يسن على المسامحة في الاستدلال حيث يوجد دليل آخر على
الحكمه من غير ذلك بدونها كما اشرفنا اليه سابقا ولذا الرصيد وانما غالبا والثاني على الفقه و
البحا الزكابين في محله مفضلا على ان الارسال بلفظ قال فضلا عن روى ونقل مع عدم
العلم بصدور القول من السؤاليه شائع منذ اول بين الاصحاب غيرهم في نقل الاخبار
والاقوال في الاحكام الشرعية وغيرها وبه يضعف حمل الاطلاق الزبور على دعوى القطع
ولا سيما فيها الغالب فيه عدم حصوله كالاخبار وما اذا كان الارسال بلفظ روى ونقل
وشبهها ولذلك صح في كتب الخاصة والعامة بان قبول كلامهم او بعضهم لبعض الرسل او

في ذلك لا يخطئ
في شيء

كلها باعتبار حصول العلم بالحق بان المرسل لا يرسل الا عن ثقة بناء على اعتبار الوثاقة لاسيما
 بعد ان اخبره بغيره من ما يظهر من حيث الشك اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول من
 تعدد العلم بكثير من الاولات في طرق معرفتها النفاذ بالاجماع البتة على موافق بينا وجوب الشك
 لذلك ايضا فان من ذلك فخرج الى الكلام فيها هو موضع الكلام وهو ان لا يظهر من التناقل
 دعوى العلم بقول المعصوم بينه او ما في حكمه يظهر منه دعوى اكتفاء باحد الوجوه الغير
 الموجبة لذلك وهذا هو الذي ذكرناه انه مخير في حق نفسه لا في الدليل عليه ان التناقل لا يخلو
 ذلك من قدس من طهره سابقا في اعتدائه واجتماعه لا وان الحكم قد يتحقق به اتفاق العلماء لو علموا
 العلم وحدها فيهم مما يوجب قبول النسب ونحو ذلك مما علم بما سبق وهذا وجدانية مستندة
 الى امور حسيه واخرى حسيه فيصدق تاطلها مع وثاقه باعتبار الاول ويعول على خبر
 المستند اليها كما لا راعى ظلمه الناس من حيث لا يدري هو حكم عقل يبين ان يسير عناني في حق نفسه
 لا غير مما يبرهن في حق غيره ايضا اذ الرضا يقول المعصوم لانه يتسارع في نقل قول غيره
 بما لا يتسارع في نقل قوله سابقا والثاني ان كل ما كان كذلك فهو قول المعصوم او دايما هو مقتضى
 الدليل القاطع والعبره طلقا او الحكم الظاهري الذي هو سنانا تكليف وهذا من المسائل
 الاصولية والمطالب النظرية التي يجيء في كل فقيه ان يستخرج منها وسعه ويطبق ربه ونظيره
 ولا يجوز ان يخلو فيها غيره ولا يتابع كونها معترضة الاراء ومختلفة الاواء فلو وافق رايا في
 التناقل للاجماع كان ذلك من باب توافق الرايين على سبيل الاتفاق لان غاية التقليد المنوع منه
 بلا ريبه وخلافه من ثم عول فيها كل منهم في الاصول الى الدخالية نظره ونحو في الفرع استكمال
 بالاجماع المحصل على ذلك كما هو طريقهم في سائر المسائل والمطالب اذ المرجح الفقيه في هذه
 المسئلة ان يقلد غيره ويعول على قوله او غير ذلك ايضا في التيقن الماخوذة منها والحدوذة
 من جزئياتها ويجري فيها من الحكم بالصواب الحكم بما يجري فيها بلا تفاوض ولا اعتبارا في الحكم
 وتوافقها فيه ضرورة ولذلك لم يقل الرضا في ثابته في قوله في ان النبي صلى الله عليه واله
 امره وامره للفرق لا لتحكم اجتهادي فلا يعتمد على حكمه بقوله في ذلك الشيء ايضا التوضيح عليه
 الا اذا اختلفت في صانع الامر لوضع او قرينة لفظية او خالية مقتضين للفرعية فيجب
 عليه فيها ايضا المذكر وان كان صريح الشيخ وغيره سابقا في مكره بان الراي الظاهر اذا حله
 على بعض ما تناوله والراي الظاهر في ذلك من وجهه واحتمل ان ذلك بطريق الاستدلال

بيان ان العلم بالحق
 لا يثبت الا بالاجماع
 القاطع

بيان ان العلم بالحق
 لا يثبت الا بالاجماع
 القاطع

بيان ان العلم بالحق
 لا يثبت الا بالاجماع
 القاطع

اول ذلك لم يعلم عليه واذا ادعى انه علم ذلك فهو من قصد التوصل الى العلم عليه والله لا يوفق
عندهم ايضا عند اخباره لانه لو عرف قصد المراد وازال عن نفسه ايهام الخافعة في ظاهر
العلوم وقد صرح المرتضى ايضا بما يقرب من ذلك بناء على القول بحجية خبر الواحد فهو يشهد
بما ظنا كما لا يخفى ونقله شارح منتهى الاصول عن جهود الفقهاء والمكلمين ايضا وكل النجاة
المحقق في شرح النفق المجازي عن الشافعي والى محسن الكرخي وجهوه العامة ايضا ترجع العمل
بظاهر الحديث وقال وان كان نصا فالشك وجوبا لعمل به لانه لا وجه لما فيه الا لا يلزم الا
على الشافعي ولعل الشافعي عندنا لا يكون باسما عندنا غيره فلا يترك النص لانه يحمل وصريح المرتضى
والشيخ وغيرهما بانه يقبل نقل الصحابي للشيخ الاجاز المميز للشافعي من الفسوخ بناء على حجة
اخبار الاحاد ولا يقبل قولنا ان كذا الشيخ بكذا وان كذا قد نسخ لكون الاول نفلا وحكاية لما لم يبر
فيه والثاني قولنا كما يمكن الاشياء فيه قال المرتضى واذا لم يجر عند اكل الرجوع في الذهاب
الى قوله حتى ثبت معناه فكذلك في هذا الباب انتهى وتقدم ايضا عند نقل عبارات الاحكام
نظائر من هذا الباب لو قال الفقيه ان هذا الحكم مما اتفق عليه مجتهديا والعصر وكل ما هو كذلك
فهو حق على راي الشيخ او على راي العامة فما حكم حق كان باطلا بل انما يكون حقا على احد الرأيين
خاصة من رأيكم بخلاف ذلك ينبغي على راي نفسه لا على تقليد غيره وهو ظاهر ويجرى نحوه في
سائر المسائل والمقدّمات والنتائج فالحكمة في الاجماع القول ايضا بذلك بل هو اولى بمنزلة الاجماع
المحصل كما لا يخفى على محصل من النظر واثباتها وهو كما الفضل الاول وتوقف على تعبد
مقدمة وهي ان الادلة التي يستنبط منها الاحكام وتوصل اليها ايضا لا قريبا ولو بضمائم غيرها
مختصة عند جميع فرق المسلمين على اختلافهم في عدد ما وشروطها في امور منها الكتاب وهو
كلام الله وقوله المعروف للعلوم بالواتر ولا كلام في حجيته لكونه معلوما بالصدق وكما شاعرا
عند الله وهو الحق الثابت الواقف لما اقتضته حجة الحسن النعم الواضحة العقلية ومنها السنة
وهي قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المسموع النعم الى الامم والنهي عن غيرهما مما يخفى عندهم باللفظ و
فعله وتقريره ومثله عند الامامية يقول الامام وفعله وتقريره لما يكون ذلك للمنفذ على الرأى
او الاستقلال بالجمعة كامة في اوائل الربا الزولوعبر بالمصو وقصد المصوم في التبليغ او في
غيره ايضا الصبح على جميع المذاهب يلحق بقوله كتابه وما يضيف معنى قوله اذا نقل بالمعنى ولا كذا
عند جميع الفرق في حجة الاول ولا عند الامامية في حجة الثاني مع عدم صدوره على

هذا الخبر لا يثبت

مقتضى انما يقيد في
زواجر

هذا الخبر لا يثبت على إطلاقه ولا في خصوص ما ذكره في المتن

القية لكون كل منهما معلوم الصدق والقصد وكاشفا عما في الضمير والاعتقاد وهو الحق الثابت
 الموافق للاعتقاد سبحانه وقد علمت شأنه ويطبق بالسنة شرع من قبلنا مما الوسم النسخ بناء على
 حجته علينا ومنها الاجماع وما الحق به ولا كلام عند العظم في حجة نفسه ويختلف وجهها
 باختلاف صورة وطرق ومرجعه الى السنة النبوية او الامامية فالعقل الحاكم بوجه واحد
 الادلة على الحكم وهو الغالب في المبدأ والنزول عندنا من وجوه ومنها دليل العقل بالقياس
 وقد اختلفت لذهاب فيه باختلافها ولا كلام في ان كل ما يدركه العقل سواء حكم به مطر او قيدا
 بعدم معارضة رافع لبر من النقل وسواء ادركه مستغلا او مضما مع التمع حجة على مدرك
 الطامع به اذ كان من اهله لكونه كاشفا عند حين قطعه عن الحق الثابت في نفس الامر وان اختلف
 الخطا عند غيره وعند نفسه في قضاؤه وبما ثبت ايضا على وجه القطع والنجزم فيظهر كون
 الاول جهلا مركبا لاعلماء وقد يحمل ذلك في الثاني ايضا ولما كان الطريق الى معرفة التكليف
 ابتداء ليس الا العقل بطريق القصد او النظر وبه يعرف حجة التمع وحقيقته ويدرك
 حقيقته فلا معنى لطالب الدليل على حجته اصلا مع ان الادلة عليها كثيرة جدا ومنها الاستدلال
 وحجته ثابتة بالعقل وبالشرع او كايهما وهو من الادلة المتخلف فيها ومنها القياس باضافته
 وما الحق به وقد اختلف مذاهبهم فيه باختلافها ومنها مذاهب القضاة في الغير المعصوم
 وقد تقدم عن بعض الجبهات القول بحجته وبجمله من الادلة بالنسبة الى غير القضاة واتفق
 الامامية وجهود الخالفين على خلافه وفي كل الاجماع جماع من الفريقين على ملك حجته
 على مضاي الخرم ان من العلوم اختلفت القضاة في الادراك والسمع وان مبنى عليهم
 او كثير منهم فمسائل بينهم على اليقين والقطع وقد منعوا باجماعهم من حجة مذاهبهم على
 اسماهم ومشاركتهم في القضاة يقول مطلقا واستجوا على عدم حجتها على غيرهم بامور وموانع
 يحمل في حقهم الخطا والغلط والسهو ومنها ان حجته تقتضي جواز التقليد بل وجوبه ليع كان
 الاجتهاد وهو جائز بالانقار واجتج القائل بحجتها بحديثها كالتبوت ونحوه وقد جعلها
 من الادلة واخرج العمل بها من التقليد بهذا الاعتبار لادخالها في الاجازة وهو وان كانا
 من وجوه شتى فالنرم كون قنارى الجهد بامانة بالنسبة الى مقلديه هو كونهم مجتهدين
 بهذا الاعتبار الا انه مع ذلك لا ينافى ما قلنا بل يؤيده كالا يخفى ومنها الالهام بالنسبة الى
 غير المعصوم ولو يذكر الامامية اصلا وعرض بعض العامة الى جهلهم ان ليس بحجة وظل الخالف

فمن بعض الصوفية وقال ان بعضهم جعل على نفس الله خاصة اذا رويها العارفون
 انكر حجة جمهورهم كيف يشاء الامامية ثم اوردوا جميع الفرق على ان دليل العقل وباليه
 انما يكون حجة على مدركها خاصة ولذلك لا يفتقر الى التواتر وغيره مع مثله لاختلاف الناس في
 الادراك ومباديه كما خلا اذهنهم في الاحاسيس لبيان الحواس وعلاقاتها وانفقوا ايضا على ان الكثرة
 كله كما هو من هذا العظماء ومطهره متواتر وهو الطريق اليه بالفتنة الى من لم يسمع من النبي لا
 الامام وعلى ان السنة تعلم بالسمع والشاهد والتواتر وما في حكمه في اعادة العلم لاختلافوا
 في المنقول منها من طريق الاحاد ومعظم الفرق على حجة وهو الحق لثبوتها باعتبار الاجازة ودونها
 بالحجج الحديث والترائية وقد يفرق بين هذه الافعال بما لا جدوى في ذكره هنا فالتسمية
 بها والتواتر وغيره انما هي باعتبار الطريق الى الدليل لا باعتبار نفسه فحجتها الكونها حكمة
 للدليل وكون الدليل يحكيها بالانفسها فاذا تسلفت بما ليس بدليل لم تكن من الادلة الشرعية
 السبقة منها الاحكام الدينية وان عول عليها فيما يتعلق بها وبغيرها لما قصد اخرى وهذا الحق
 جميع فرق المسلمين بل وسائر طوائف المذاهب على انه ليس من الادلة الشرعية والحجج الشرعية لغيره
 الاحكام الالهية ما يخرج في شمارها والفقهاء والعلماء وعلماء عقولهم وتقطع به وان
 عليهم الاعتماد به والعمل بمقتضاها وجب نحو ايضا على الناس لانه ليس حجة على غيرهم بل
 فائدة مقصودة على انفسهم وعلى غيرهم حيث وجب عليهم عليهم ولقد نادى الصنفون
 منهم بذلك في كتبهم باعلى اصواتهم واسمعوه من اصفي اهلهم ونظر في مصنفاتهم وضروفا العقل
 تشهد بذلك لا يمنع على الله سبحانه ان يجعل احكامه وتكاليفه البتة على الحكم بالواقع الباطن
 والصالح الخفية والظاهر منوطه بغيرها الناس راها وانهم مع علم عصمتهم وشدة اختلافهم
 واضطراب اذهانهم والناس جاهلهم وقاسمهم وبلد هم في المصروفات فادله لم يلبسهم كون بطلانهم
 اكثر مراتب لا تحصى من مصيبتهم واسخا الناس في الواسع في طلبهم شرارها للوقوف على انكسارهم
 ومطالبهم واستقصاء مذهبهم مع بيان اغراضهم ودواعيهم وخفاء اسرارهم ونواصيهم بحكمهم
 دائما الى اخر منته تكاليفهم مع اختلافهم ولما ذكرنا عبرة في السنة بقسمها الانساب الى
 البق والامام لاكل ما طبع بشي للاحكام وفي الاجماع ضمني ايضا اتفاق الجميع او طائفة مخصوصين
 منهم ودعا الحق شاذبه الشهرة ونحوها في الحجة على وجه الظنية وربما حكم نادى منها بحجة
 قول كل واحد من ذكر طريقه اذا كان عن قطع بقول مطلق خالف لازما جميع انما القول واجب

يأتي على حجة غيرنا في العقل
 على حجة

هذا هو الحق
 الذي لا ريب فيه
 ولا شبهة

كل الفرق وكل مؤلفه يحكمون بنفساده عن علم وجرم وقطع بل عن ضرورة من العقل والسمع
لا يحصى من بؤله بخلاف غيره ولا يفرقون بين ما اذا كان القطع مستندا الى امور عقلية
او الى غيرها ايضا كما هو الفال في اصول العقائد وفروعها ومن العلوم ان كل من قطع بحكم من الاحكام
لا يقطع به الا وهو يتفقد حاشته والحق اننا لما طالبنا في الواقع ونقض الامر فله ح ان يستدل
سبيل الحكاية والرواية الى من شاء من علم حاشي نحوه من الاشياء فليسوع فخرج ان يقول ان قطع من
هذا حكم الله تعالى وان مبين في الكتاب فيه بديان كل شيء وان لم يعرف طريق استخراجها لا يخصصها
بأصله او انه حكم النبي او الامام او ايضا او انه ثابت في الجامعة الحاوية للاحكام بأسرها فان هذه
كلها امور متلازمة لا يفتك بعضها عن بعض والقطع بثبوتها يستلزم القطع بباقيها سواء صح
بذلك ام لا وحجة احدنا على الغير يستلزم حجة ما لمزمتها ايضا وكذلك منعها يستلزم منعها
وهو قيل بالحجة نفي كل ما يعلو به عما لا يعضيه العلم واذا قيل بالنع فكذلك كما هو الشأن في حق
نفس مدعى القطع ونافذه في ذلك وانما خلف جهتها بحجة باعتبار القطعية والظنية وذلك
لاشتراك العلة بين الجميع اثباتا ونفيا وعدم وجوده فنقض بعضه بالاثبات بعضا والنفي آخر
ولما استبان بما يقينه ان الشارع اسقط اراء اصحابنا عن عقائدهم عن الحجة من غير خارج الى
البحث والنظر فيها كما في سائر الادلة الظنية كان جميع ما ذكره في ذلك شرعا سواء فلا اعتد بها
اصلا سواء علم خلافها او وجد لها سندا او من غيرها معارض مساو او اقوى ام لا ومن هنا لا يمتنع
ايراز العقيدة بالحكم والقوى بالخبر لا ينقسم الى التواتر وغيره مع ان كل خبر يندرج تحت احد هذا
ولا يوجب العمل اذا بلغ او بانه على التواتر اذا رتب حد الاجماع مع ما فيه ايضا من الاختلاف
والترجيح ولا يستلزم اختلاف الفتاوى ^{بينهم} السامع اهل كل منها على التواتر اختلاف الاخبار والتواتر
وشناقضا من فاس حكم الله المستبط الذي خالده ما سبق بكلامه المصنوع الذي علم ضرورة باكر
والتواتر فاس اي النبي والامام المستبط بالحدس انظر الكثير الخطا المختلف باختلاف المنابر
الشواش في كذب لثاقل عند غلظه والاختار غما في ضميره والخصر يعلم امكان كونه
اصلا ولا يوجب ان الحكم بالصواب الحطافيه كافي نفس النوع في شبهة ما يقول ونحوه مما سمع
منه او شوهه وعلم بالضرورة ويسهل معرفة كذب البراوي لعند رايه وقال لا يفرق بين
هذه في الحجة على الشاغل الفاطح وغيره ما قلدها لاجتماع السالين بل للمليس بالجهة وكان
النظر في احكامه بعد اعلاسه اتم واولى من النظر في كلامه مع ان الفرق بينهما اجل من ان يخلج الى

بيان ما وقع من ان يخفى على ذي مسكن من اولي الاديان والعلم يقتضي قطع الجعبي اول مما هو
 على الكلام بضرورة العقل والوجدان وكل ما اقتضى وجوده عدله فطلانه غنى عن البرهان فان
 هذه هيست بما ذكرنا بشر من العلم عليه سبق الاحكام وهو معرفة اللغات وقواعد العربية وعلم
 الرجال فانه لا طريق اليها غالب الا الرجوع الى اربابها الذين صنعوا فيها كتب كثيرة ولم يجر علم
 فيها غالب الا بالاستناد الى النقل المتصل الى الشافعين والشاهدين في الاصل وقد ذكرنا ذلك على
 يوجب الاعتماد عليه مع ان كثيرا مما ذكره فيما سبق على الحد من النظر لا الشاع والنقل فلو لم يجر
 قطعهم بها ولم يعتمد عليهم في غيرها لاعتقل الجهل بها وكثير من الاحكام البنية عليها وفي ذلك
 انهم لا لا شطرنج المدين او اعجاب معرفة بطرق اخرى جلية لعلم او الظن العددي به وفي ذلك العسر
 والحرج بل التكليف بما لا يطاق في الغالب فلم يحج به بالقطع فيها فالحج فيه ونظائره ايضا كما
 هو المدعى قلنا فاعطان الحفرة وضللت الحلقة ابرهنا الاشياء ثم ذكرنا وان الطريق الى
 معرفة ما من الطريق الى معرفة على وجهين يدور بين اليه لو كان الاعتماد على قطع هؤلاء فيها دليل
 على حجية القطع فيما ذكرنا اذا الوجه بالاعتماد على قطعهم فيه ايضا على اختلاف مذاهبهم واحوالهم
 اومع الوثوق بهم في ذلك وقوبا طال الضرر ومن الذين وان اشبه عليك هذا مع ما وجع
 البصير كتابا صاحبنا وغيرهم في الاصول هل ترى لاحد منهم ضرورة او لا ويجازي حجة وعدة من
 الادلة وان كلامناهم كلاما مطا بضرورة عقل منع ذلك ثم ارجع البصير من الى كنهه في الفرع
 هل تجد لاحد منهم قرابين قوي فقيه على سبيل القطع وغيره او بين فتاوى جاحض من القضاء
 المدين للعلم واليقين وغيرهم في الحجية وعدله ما وهل ترى لاحد اسنادا جافا في الحكم في
 معقاية او رواية الى دعوى ثقة قطعه بذلك كالتسند دائما الى مثله في حال رجل او معق
 لفظ او بيان قاعدة نحوية او صرفية او بيانية كلا الا ان من ذلك في كتبهم اصلا او اما يوجد او لا
 اسنادا شافعيهم الى ما يتفق في كلام بعضهم في ذكر صور المسئلة من ادعاء القطع في بعضها
 وذكر الخلاف في اخرى فيهم من قرينة الماطلة ان منشا القطع في الاولى عدم الخلاف فيها و
 اتفاقهم عليها فبصل هذا دليلا او انارة على دعوى الاجماع عليها وان هذا من الاستناد الى
 القطع من حيث هو كما هو الفرض مع انه لو وجد لا في كلام من شذوذ فليس مثله بما هو
 عليه ويعبر به بما يوجد ايضا اسناد بعضهم الى الخبر الوقوف والقطع بحسن الظن بالمرء
 ولذا ذكر في كتاب الاحكام والموضوع جمع ما روي عن النبي الائمة عليهم السلام فيمن ذلك انما

والموضوع جمع ما روي عن النبي الائمة عليهم السلام فيمن ذلك انما

معهم واخذ منهم مشافهة وبواسطة فوجد عليه كما سيذكر على سائر الاخبار والعلم المعلومه القصير
 باعيا الاضداد والاعتبار بما بين في محله من الامور الجارية الضعيف والضعف المعروف بينهم
 عدم الاعتماد على تلك حقا ان الشيخ كثيرا ما يورد خبرا وقولا على يونس شامع معلوم ويرده بانه
 لعلة لا يسمعه بل اخذ به برأيه وبغيره من الاعتبارات وما يورد من خبره لا يثبت له في الغالب الى من
 يحل كون خبره لا تام فريده لذلك فكيف الحال في غيره ذلك ومع هذا فحجة الوقوف والقطع على ما
 ذكره لا تنفع في حجة القطع من حيث هو يقول معكم كما هو ظاهر في هذا النوع مما يبتدأ فساد دعوى
 الملازمة المذكورة التي عليها سبغ الايراد والسؤال ولما في الجواب عنه وجهان اخران بهما يقع
 الاشكال الاول ان الاعتماد على كلام علماء الرجال وارباب اللغة والعربية ليس لقطعهم بها
 ذكره فبظهر من كلام من جعل التركيبة من باب الشهادة والرواية ومن صدر طريقه عن الفقيهات
 في التواتر والاحاد اوضح معناها الاما اذ ان العلم بالامور المذمومة الثانية التي مرجعها
 اليها ايضا اما الاول فلا ان اذا جاوزت المعاصرين لهم والمقارنين كازمانهم او جملتهم من منزهين
 وشاهد بهم والشاهدين الذين اغتشتهم عن عدالتهم اوضحهم عن البحث عن احوالهم وادبهم
 لحوال غيرهم وايت كلامهم فيها بنديا على مجرد الحكم الذي يترتب عليه العمل في قول الثاني في نفس
 الاحكام ومقتضى الاستنباط والاجتهاد السند الى النقل وغيره من التواتر والامارات لا
 القطع واليقين الحاصل من اخبار التواتر ونحوها مما يوجب العلم وما جرت طريقة المتأخرين بهم
 على ملاحظة كتبه المتقدمين عليهم وقولهم غير ما من الاخبار والافان والبناء على ما يقضيه
 نظرهم ويترجم عندهم وعدة اعتمادهم على ما في كتب الرجال خاصة مع قلتها وعدم اقتضاء ما
 العلم لو اتفقت حكمه والغالب تقوى بعضها بما لا يوجد في غيره واخلافتها واذا اخطأ نفس
 اسباب الحجج والتعديل والمدح فلا يحصر فيها اختلفت منه ما عن البناء على كون الحكم فيها بطريق
 الاجتهاد حتى في المعاصرين وهذه المطالب عندى من البدعيان التي لا ينبغي خفاها على من يتبع
 كتبهم وراجعتها ومن النظر فيها وينتقل عليها ما ذكره الشيخ في اول الفهرست حيث قال فاذا اختلف
 كل واحد من المصنفين واصحابه لاصول فلا بد من ان يشير الى ما تميل فيه من التعديل والتفريع
 وهل يقول على روايته او لا وامين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق او مخالف له لان كثيرا من مصنفي
 اصحابنا واصحابه لاصول يخلطون المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتمدة انتهى وهذا وان كان
 اوله يقتضون الاشارة الى كل ما قبل فيه وبعضه كيف اتفقوا على الظاهر انما يذكر منه ما يشهد عليه

الاعتماد على

الاعتماد على

الاعتماد على

ويترجى في نظره الا ما يتجبر بدها ويتوقف فيه على الوجهين جديده وبيرة عوى القطع بون
 اسد ثم ان هذا ذكر التعديل والتجريح وما في لحوال الرجال والعلماء منهم وكلامهم ولسانهم ولسانها
 على الحج واحد فكيف بالتعديل من غيرهم انهم ولا يذكر التعديل بل عبارة مقابلة لبيان ما في ما
 ذكر كما يمتنع عادة مع ما فيهم من الاختلاف والخطا ودعوى القطع ببعضها ويشهد ما يستدل به من
 الاثار والاعمال بخلافه من ما في كتابه الاخر في الرجال في قوله جئنا به على شواهد كثيرة على ذلك و
 مثلها كتاب الجاشي وما كتب على اول جزئه وسائر كتب الرجال ولا سيما الخلاصة العلامة فانه
 رتبها على تصنيف الاثر فمن اعتمد على رتبته او رتبته عند قبول قوله والثاني في غير ذلك واثبت او
 توقف فيه وهذا القوي شاهد على ما قلنا ثم ان جرحه حادثة على ذكر التزجر وضبطها من دون
 نقل او تردد مع صدور العلم بها او قصره غالباً على ذكر لحوال الرجال على نحو ما في جملة من كتب
 الجاشي والشيخ وغيرهما او واحد منها او في الاخبار التي رواها الكشي بطريق صحيح او غير من دون
 تصريح بالاختلاف لا يراى ان هذا البصير الواقع على طريقته وقد شبه في ان احاده الخطا
 على ما ذكره كما لا يوجب العلم غالباً بما يتفق له الخطا بقوله على ذلك الكتب مع عدم انتفاء النظر
 فيها وما يقتصر على ما ضلها السيد جمال الدين بل هو في رتبته منها من دون مرجحة لها ولذا
 قال صاحب السقي ان الذي يحققه من مخالفة كثير التبع للسيد بحيث يقوى في الظن انه لم يكن
 يتجاوز كتابة المراجعة لكلام السلف غالباً انتهى فكثير ما يذكرنا وضع في شأن بعض الرجال من
 الاختلاف بين علماء الرجال وغيرهم او بين الاخبار ويرجع ما بنفسه نظره مقبلاً لا اقرب او
 الادرج ونحوها وهذه كلها موافقة لطريقته في الفقه السقي على الظن غالباً وتختلف عبارته
 باختلاف ملابسه واختلاف المقاصد كما اوردته النقيصة على الخلاف او الاشكال وقد هو صحيح في ذلك
 ظاهر السند من الجرجان صاحب السقي جعل التزكية من باب الشهادة واعتبر فيها التعديل وكفى
 مع ذلك بتركية العلامة مع ذلك اخر هو الاصل في تزكيته وقد تبعه اعتقاد عليه لو فاقه لا
 حصول العلم لمن مجرد قوله لم يكن شاهداً اخر ولقد ارجح السيد العاصم في الله تعالى حيث قال
 ان مثله كتب علماء الرجال من الحجج والتعديل لم يكن عن شاهد بل عن كتابه عن اخر مثله لو عن
 اجتهاد وليس ذلك شهادة لاقا لشاهد ما يحل ان عن علم لا يوجب كتابه عن احد الامر في حق
 وصحح الاستثاء اعظم طالب ثوابان بناء على ما هم فضل عن غيرهم على الاكفاء بالظن في ذلك وقد
 على الاعتماد على توثيق الغير وتلقيه بالقبول وبناء التوثيق عليه كالحجج وان غالباً يوثقوا بالنظر

كتاب الرجال
 في الرجال

انما هو من القدر الذي يمتنع ما في كلامهم من جعل التزكية من باب الشهادة والرواية المحققين
 لا اعتبار علم الخبر وقطعوا غلظه بطريق الرواية ولو بمراتب من الرواية الخبرية ولم يجعل هذه السلسلة
 محزنة مشقة كبرهم على ما ينبغي انما لهم وكروا من انما لها اشكالها فكيف ما يكونوا قد تأيدوا
 عن اعضاءها واشكالها وعضائها اسوارها واسبابها لعلها التحقيق هنا انه ان اريد بيان
 ما يجب عليه العمل عليه ويقتضيه النظر في سائر المسائل فالحق الاكفاء بما يوجب الموت بعدالة
 الزاوي حيث احببنا ويكونه ثمة باحد عايناه الثالث عمد وجامع يعتد به كما هو الاثر في قوله
 استند الوثوق الى القطع الحاصل من العاشرة والاختيار والاشهاد والاختيار والثقة
 ونحوها والى الظن الحاصل من اختيار عدلين عن علم وبقين بحيث يتيقن في باب تركية الشهود وغيرها
 بالشهادة في مقابل الرواية لا اعتبارا لغيرها فذلك هو دورها ومن اخلها واحد من علم
 ايضا بحيث رواه او من خبر صحيح روي عن الاثمة عليه السلام ومن سائر الاخبار والاثار والادراك
 التي تورد الظن بما ذكرنا من حكم جامعنا واحد من اهل الرجال المسند الى احدى هذه الاشياء يظهر
 قبولنا التزكية المركبة لكونه شاهدا او وادى حتى يثبت فيه ما يثبت فيها من الشروط المقررة بل
 لمحو الظن من قوله فكيف يحصل منه او من غيره مما سبق من وجهه ما ياتي في الاشارة الى الرجال
 والتفصيل في كونه على حله وان اريد بيان ما عليه بسوق اهل الرجال في التزكية والجمع هل كان
 على القطع واليقين والظن الاجتهادي والاعتماد على شهادة العدلين او رواية الاحاد والظن
 المقررة او مجرد نقل كلام من سبق وقوله العلوم والسند والرسالة الظاهر بطلان الاختيار
 الامع التصريح به وانما بالتمسك الى ما عدا ما لحق اختلاف احوالهم في ذلك باختلاف احوال
 الزواجر باختلاف احوالهم وهذا هو ما اذا اريد الاستناد الى كلامهم فينبغي ترتيبا لظهور
 حقيقته على احدى المراتب لعدم العلم باكثر من ذلك وشهادة الامان عليه في كثير من المواضع
 ولان الاخرة القليلة والجمع مع عدل العصور وكثرة الاختلاف فيها فكل واحد من معنى سببا
 صعب جدا وكثيرا ما ينبغي حال الاثان على امله واحبابه ومعارضه فضل بعض غيرهم وبما
 يفتقر من حال الى غيرهم وقد وقع الاختلاف العظيم في كثير من احباب الاثمة وكثرة القديح والظن من
 بعضهم في بعض من غيرهم كما انشأنا اليه سابقا في الاجماع المقتضى في الوجه الاول فيبعد او
 يمنع عادة اطلاع احد من اهل الرجال في كثير من الروايات على اكثر مما ذكر كما لا ينبغي على السند والرواية
 احسن واصنافا للشيخ الهادي في مشرق التفسيرين حيث قال في جملة ما يراوده من اهل الصنفين التزكية

باب التزكية
 من باب الشهادة

باب التزكية
 من باب الشهادة

ما لفظوا من خبر بان علماء الرجال الذين وصلوا اليكم في هذا الزمان كلهم ما قولون
 تعديل اكثر التوامع غيرهم وقولوا لاثنين منهم على التعديل لا ينفعه في الحكم صحة الحديث لا
 اذا ثبت ان مذهب كل من ينسب لالاثنين علم الاكفاء في تركية الراوى العدل الواحد وقد وثقوا
 خط الشايع الذي يظهر خلافه ثم استند الى تصحيح العلامة بالاكتفاء بالواحد ولو صح الكش
 والفاشوش الشيخ وغيرهم اليه وقال ايضا مع ان مفادة الشاهد لا يتحقق بما يوجد في كتابه لا يتحقق
 ولا يتحقق ايضا بحكم اثنين ولا يشاهد منهما التاشية من مفادة اثنين اجمع اعاد الاثنين في الاكل
 وشاهدتهما بالتعديل المخرج على الوجه العبر في الشهادة بهما عدم كون الشهادة من باب ثبوت
 فرع الفرع كما لا يخفى ولهذا اخطوا عزب الحد لا استراوى جشا ودخل به بان دعوى اعادهم
 على النقل من الواحد لافراد بلا امراء بل اعادهم على القطع وان الغرض من المفيدة لذلك ولغيره عند
 فكيف الحال عندهم وقال ايضا ان استغناء ما في كتب الرجال من جهة ثمة من جملة القرائن المفيدة للعلم
 بحال الراوى لا من جهة ثمة من باب تركية العدل الواحد والعدلين انتهى ومفاده اوضح من ان يحتاج
 الى بيان واجل ولما ارباب اللغة فالتك اذا اخط ما عدا الشاهدين من اللفاظ والمعارف وجد
 كلامهم فيه مبني على استقراء الحوادث وتبع الاماوان وكثيرا ما يضررون الاستعمال الواضح
 لبعض المبر في بعض المقامات والاختار البتوية العالمة التي لا تشبهها اصلا في الاحكام الشريعة
 وانما تشبهها في اللغة نظر انها لو فصلت من التوبة فلو وضعها بعض أهل اللسان من العرب
 وقد كثرت الاختلاف بينهم والطعن عليهم وعلى ائمتهم وروايتهم بما هو مذكور ومقتضى في
 محله ومن العلوم ضوئية كثيرة ومفادهم ونقد كل منهم بما لا يدركه خبره فلهذا لم يوفق
 من اتهم على النظر الى كلمات متفاد بهم وكتبهم والبناء على ما يترجح في انظارهم وليس لهم خالبا
 سبيل الى تحصيل العلم اليقيني ولا طرف من متصلة الى واضع اللغز وان قلنا ان الوضع الاصلا لا
 التوقيف وقد حكى ابن الاثير ان لميل المؤمنين عليه السلام قال للنبى ص وقد سمعته وهو يطلب
 وقد نبى فعلى ان سوا الله نحن نواب احد ذاك تكلم فقال العرب بما لا نفهم اكثر فقال ادبى به
 فاحسن ادبى وبيت في بنى سعد قال ابن الاثير كان حصل افعلىه واليه يخاطب المرء على اختلاف
 شعوبهم وقبائلهم وبيان بطونهم واخذهم وضائهم كل انهم بما يفهمون ويحادثهم بما
 يفهمون ولان قال صدق الله قوله امرنا اننا خاطبا لنا على يد عقولهم فكان الله عز
 وجل قد علمه ما لا يمكن بعلمه غير من يخاطبه وجميعه من الغايبات تفرق ولو وجدنا خلفه

روى في كتابه

في كتابه

في كتابه

ودانيه وكان احبهم ومن بعد عليه من العرب يعرفون اكثر ما يقولون من اجله ما هو مألوف عندهم
 ايم استعملوا كان حال اللغة في ذلك الزمان فكيف حالها بعد ذلك ولو ذكرنا سائر جملاتهم
 وكلماتهم في التاليف فنقول في مزيد الاسهاب عند تقدم عن كثير منهم انكروا قادة السبعين العلم
 مطلقا لوجوه سبعة في علمها وبعدها خبرهم من الاصولين من جمله اسباب علم امكان حصول
 العلم منها غالبا ولربما في اوجاب اللغة وغيرهم في ذلك من ادعى بعد ذلك ان كلامهم منقول
 حصول العلم لهم والقطع بما ذكره ومنه في مخالفي الاعطاء على كثرتها وخبرها كثيرها اولى ضبطها
 وحركتها وسكانها واشتغالها بانها ايضا لسوقهم جميعها على ما هي مؤلف وطريق واحد
 غير مختلف فيهم ان الاجتهاد عليهم لاجل ذلك فقد قال شططا وزيدا ولعل بالاطار ودوا
 ومصدرا وكذلك الكلام في علماء المرتبة بالقبلة الى كثرة الاستبطون من المسائل والظوابط
 التي تفرق بعضها ولم تنفق عليها الا انهم كالا يخفى على من تأمل كتبهم ومذايبهم ولا حيلة عليهم
 وشواهدهم وقد بين بما ذكرناه ان الاعتماد على لسان علماء الرجال والاشهاد العربية ليس
 لنظمهم بل لحصول الظن من كلام هذا قوم ومهرتهم وثقافتهم والوثوق بهم فيما يتعلق بنظم
 التي سر فاعلمنا اكثر من اعتمادهم واوقافهم مع جوده انهم لم يهتدوا حقا اذ انهم لم يكن لهم
 على حسب ما انكروا وسهم في زمانهم فهو نظير الاعتماد على قول اهل الخبرة السوفية والاعتماد
 احاطا الفهم بما يتعلق بهم ويرجع فيه اليهم مع كونه عند اهل العرب خارجا من الخبر ونحوه فان عيسى
 الاحكام السخية على هذه الطالبا الرجالية والنفعية والفتية فليست على طنون الحاشية
 واشباههم الفضلاء السعداء الاقتناء المتوهمين الحاطين العدول القادة وفناهم لم يكن
 وزججائهم ايضا وهذا مما لا رضى به المورد فضلا عن غيره كما مضى الوجه الثاني ما الى بيان
 من ان الشاوع نصب حجا وادله جمعية على نفس الاحكام الشرعية وقررها وضبطها وبيدها
 الامثلة احاديثهم ومنعوا اشتراك النحوي عنها ولم يخصصوا احد في تفسيرها او ذكر شواهد
 ذلك او خصوه بافصح بيان واصبح دلالته قطعا وبذلك اعدوا كل ذي جهة لزموا بقول الدلائل
 مفادها وانما يجوز انما على الظن مقام العلم بعد التمسك بما به طريق الوصول الى غير المتواتر وبغير غير
 العلوم الصريح منها وفيما يتعلق بها من مناصب الفرق البين بين ادلة نفس الاحكام ومبين
 طرفها فلا وجه لقياس احد ما على الاخرى اذا علمت هذه المقدمة وظهرت حقيقتها وانما
 فانهم الى ما كانوا فليعلم ان الوجه في القول على التخيير المتوهم انما اندراجا حقيقة في الخبر

انما هو من قولهم
 انما هو من قولهم
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم
 انما هو من قولهم

الحديث والرواية والاشارة التي هي عبارة عن القول بالحكيمة النبوية والامامية وما غير ذلك
على سبيل منع الخلو وكلاهما سندان الاول ظاهرنا الاول ما علمت في معاني هذه الالفاظ
فانه يكشف عن خروج هذه التسمية والاختلاف بينهما وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها
منها ويعملوا من جملة طرق نقل الحديث عن المعصوم كما اشيرنا اليه سابقا وصح امام الحرمين
في البرهان في بيانها بانها اذا قال القضاة في السنة كذا فقد تدفيعه العلماء فذهب ائمة
الى ان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله ثم كانه قال قال رسول الله ثم كذا فان السنة
اذا اطلقت فسر بحدِيث الرسول والى المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي اخوذة من النبي
الاستان ولا يمنع ان يحمل ما قاله على الفتوى وكل صنف يفسد واه الشريعة رسول الله
ثم تستند الفتوى فلا يكون نقله فيكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع الترداين
ما ذكرنا لاصل له قال وكذلك اذا قال ائمة بانكذافهم بمثابة قوله من السنة كذا وقد تعرض هو وغيره
للکلام في سائر الطرق وذكرنا وجدا اختلاف في جملة منها فاجوز انما السند الى استظهار الحمل على
التابع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احتمال عدمه امكان اعتقاد الراوي ما لا يستند
غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتقاد على قطع الراوي كما هو الظاهر بكلامه
لكونه من جنس الخبر الذي يحيل العمل به وقد اتفقوا على عدم حجته الوقوف على القضاة ومن قد يرد
اختلافه في الرسل واستند القائل بحجته الى استظهار نقل الرسل القضاة من يوثق به لا الى الظع
الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي في نحو قوله عز وجل والحكم بالفتوى جواز الجوز في
المسحوق في ضمن خبره ونسبته الى المسحوق منه ولم يجز نقله الى الباقي الذي لم يرد في
قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا القول
الى معرفة فتوى الفتوى وحصر هذه الشماخ ونقل النوازل والاحاد الثقات عن سماع والكتابة
مع امر التزويرو عند بعضهم وصح التزويرو في قواعد في الفرق بين الرواية والحكم الفتوى بما
نظرة ان كان خبرا عن معصوم فالرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والافتوى
قال وقد علم من هذا ما علم كل واحد منها وذكرنا جملة من الخاصة والعامة وادلة بحجته خبر الواحد
التيار على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الى سماع الحديث فكانت اول من الفتوى القول
وذكر الامامية من مواضع الرواية ان يعلم انه لو لم يجمع مرويها ونظرا وشك فيه وذكر البخاري
في المتن ان الخبر لو كان موجبة ومحوزة والوجبة اربعة كتاب الله والمسحوق من في رسول الله

الكتاب والرواية والاشارة
والاشارة التي هي عبارة عن القول بالحكيمة النبوية والامامية وما غير ذلك

كلام التسمية

تأليف المحقق

والنواز منه والاجماع قال وصلها التمام وذكر شارح صفة الفرق بين الرواية والشهادة ان رخص
 الرواية مقصورة على التمام دون التحليل وقد اعتبروا من شرط قبول الرواية الضبط وفرضه بما يقتضيه
 اشتراط التمام فيها ايضا وصرح علماء الأصول والقضايا في معنى المستوفى والخبر واشباههما
 في معنى الصحيح وسائر انواع الحديث وفي احكام النوازل وغيره مما يشهد بذلك ايضا من اولئك
 وقف عليه في كتبهم ولا ينبغي الاطالة بذكر عباراتهم فيه مع ظهوره وشهادته كلام اهل اللغة
 ايضا في القحاح الاثر مصدقوا اثرنا الحديث ثم اذا ذكرناه عن غيرنا ومنه قبل حديث ما
 يؤثر بفعله خلف عن سلف وفيه ايضا الحديث الخبر يجمع على الحديث وفي الغاموس الحديث الخبر
 الخبر البناء والاثر فعل الحديث وروايته وفي الجبل اثرنا الحديث اذا ذكرناه عن غيرنا وفي النهاية
 حديث على عليه السلام في دعائه على الخوارج ولا يفي منكم اثنى خبر يروى الحديث وما رواه العرب
 مكماها وما غيرها التي تؤثر عنها اي تروى وتذكر في الاسانيد وجدت ذلك في الاثر في
 في السنة وفلان من جملة الآثار وحديث ما رواه اي يرويه قرن من قرن وفي الفصاح النبوية
 الحديث ما نقله والاثار من حديث ما رواه اي يقول وروى الحديث في حمله ونقله و
 الحديث ما يحدث به وبقلصة في الجمع وروى الحديث ورواية حمله وروى الحديث ترويه حمله
 على رواية غيره ايضا الرواية في الاصطلاح العلمي الخبر انتهى بطريق النقل من ناقل الى ناقل حتى يفتي
 الى المنقول عنه من النبي والائمة على مرانه من النوازل والستيفر وغير واحد على مرانه ايضا
 فيه ايضا في الحديث ان وصياء علي صلى الله عليه واله يحدثون اي تحدثهم الملائكة وفيه خبر
 من غير حادثة والحديث الخبر فيه ايضا البناء واحدا لآباء وهي الاخبار والنبى هو الانساب الخبر
 الخبر عن الله بغير واسطة بشر وفيه ايضا اثرنا الحديث نقله وحديث ما يؤثر بفعله خلف عن سلف
 ويقرب مما ذكره عبارات غيرهم على اختلاف في الفاظها كما فوطر بينهم في لفظنا ظاهره المطبق عن
 استغناء النظر في النقل اذ من العلوم انه لا يطلق الراوى الرواية والحديث والخبر الاخبار على من
 يبدى مستند له سواء كانت متعلقة بنفسه او غيره اذ لو يكن عن سماع منه ولو بالواسطة ولو
 مشاهدة ولا يصح لاحد ان يقول خبر في الله والرسول والائمة او ان ياتي وحده في رواية او
 اخبرنا ابنا واحدا او روى بلا واسطة عن احدهم بحجده وقطعه بالحديث النظر بما هو
 القاب عندهم ولا يفتي فيها العلماء بما عدا الله تعالى وما نوكد ذلك ما تقدم في الفصل الاول
 عز الكريم في البانبات من ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والائمة وقولها مختصة في التمام و

هذا هو النقل المتواتر وان العلم بقول الامام ومذهبه في ضمن الاجماع مع عدم تميزه لا يعدو
 الاثر ايضا وانما الفارق الفيزي من عدمه وتقدم ما يقرب منه عن الشيخ والمحقق ايضا فان قلت قد
 صرحوا بان ذلك الشهاد والرواية في كونهما اخبارا عن جزم وافترقا فها من جهة اخرى مع انه يجوز
 الشهادة عن علم بلا سماع ولا مشاهدة فتكون الرواية كذلك وبذلك صلفه ما بالعدا والوقوفان
 الامور الباطنية الغير المحسوسة فلما اتما اشتركا في كونهما اخبارا بالعنى العاقل للانشاء وهو
 اصطلاح مستحدث لبعض ارباب العلوم المدونة الجديدة كان الانشاء فيها يعامله كذلك في
 رايه فذا من العنى الاصطلي في الادلة وخرجه هو لا بيان معناها والفرق بينهما في اذا تعلقت
 بموضوعات الاحكام بسميها وهي التي ترتب عليها الاحكام او لتفاد منها اما نقل الاحكام
 فالعلم بها ومعرفتها بالحق الاجتهاد والتقليد وليتي حكم المجتهدين بالابتنوى بالابتنوى بالابتنوى
 وليتي استنباط العلم وسؤال الدلالة بالاشياء والابتنوى بالاشياء والاستخبار من العلوم ان القطع
 بالحكم وبرأى المعصوم من باب احدي الحكم فلا يتي انما به شهادة ولا رواية ومع ذلك فقد حذر
 ايضا بان صواب الشهادة العلم ومسند الشاهدة والسمع او كلاهما بحسب خلافات شهود
 فاهيك في ذلك ما ذكره بعض شايخنا المعاصرين الواعين بالاعتماد على الاجماع النقول في الكشف
 حيث قال زيد مجله في شرحه على النافع ان ظاهر كلامنا الاحكام لا يثبت على الحكم المذكور اي عدم
 الاكتفاء بغير العلم الغير المستند الى الشاهدة في الايدوك الابهار وشلها السماع في الايدوك الابهار
 واستدل عليه بهذا الاجماع انهم باقتضاء الشهادة الحصول لغرضه وهو بالنسبة الى العالم
 المستند الى الحسن بنحو البصر وغيره مفعول بالتبوي ونحوه مما يشترط اعتبار الرواية ونحوها مما
 يستند الى الحسن الظاهر وبان القطع المستند الى الحسن الباطني بما يخلف شدة وضعف اولها
 يختلف كثيرا فاعمل الشاهد المستند علم اليه يظهر عليه خلاف ما شهد به فكيف يطمئن بشهادة قال
 وهذا محال وان اقتضوا عدم الاكتفاء بالعلم المستند الى السماع والاستغناء في السبب نحوه الا
 ان الاجماع كان في الاكتفاء به فيه مضاعفا الى قضاء الضرورة وسيل الحاجة اليها الذين اسألوا
 بها الاكتفاء به فيه قال وهذا اوضح شاهد على ان الاصل في الشهادة عندهم القطع المستند
 الى الحسن الظاهر واعتبار انهم فيها للعنى القوي منها امكنهم انتهى على هذا لا يكتفى ايضا في
 الرواية بغير دعوى القطع برأى المعصوم من دون سماع ومشاهدة ولا يتحقق الاخبار والعند فيه
 بدونها ولا يمتنع ان اخبار الغطاء فيها اقوى منه في الشهادة من وجوه شتى فلاكتفى بغير دعوى

هذا هو النقل المتواتر وان العلم بقول الامام ومذهبه في ضمن الاجماع مع عدم تميزه لا يعدو
 الاثر ايضا وانما الفارق الفيزي من عدمه وتقدم ما يقرب منه عن الشيخ والمحقق ايضا فان قلت قد
 صرحوا بان ذلك الشهاد والرواية في كونهما اخبارا عن جزم وافترقا فها من جهة اخرى مع انه يجوز
 الشهادة عن علم بلا سماع ولا مشاهدة فتكون الرواية كذلك وبذلك صلفه ما بالعدا والوقوفان
 الامور الباطنية الغير المحسوسة فلما اتما اشتركا في كونهما اخبارا بالعنى العاقل للانشاء وهو
 اصطلاح مستحدث لبعض ارباب العلوم المدونة الجديدة كان الانشاء فيها يعامله كذلك في
 رايه فذا من العنى الاصطلي في الادلة وخرجه هو لا بيان معناها والفرق بينهما في اذا تعلقت
 بموضوعات الاحكام بسميها وهي التي ترتب عليها الاحكام او لتفاد منها اما نقل الاحكام
 فالعلم بها ومعرفتها بالحق الاجتهاد والتقليد وليتي حكم المجتهدين بالابتنوى بالابتنوى بالابتنوى
 وليتي استنباط العلم وسؤال الدلالة بالاشياء والابتنوى بالاشياء والاستخبار من العلوم ان القطع
 بالحكم وبرأى المعصوم من باب احدي الحكم فلا يتي انما به شهادة ولا رواية ومع ذلك فقد حذر
 ايضا بان صواب الشهادة العلم ومسند الشاهدة والسمع او كلاهما بحسب خلافات شهود
 فاهيك في ذلك ما ذكره بعض شايخنا المعاصرين الواعين بالاعتماد على الاجماع النقول في الكشف
 حيث قال زيد مجله في شرحه على النافع ان ظاهر كلامنا الاحكام لا يثبت على الحكم المذكور اي عدم
 الاكتفاء بغير العلم الغير المستند الى الشاهدة في الايدوك الابهار وشلها السماع في الايدوك الابهار
 واستدل عليه بهذا الاجماع انهم باقتضاء الشهادة الحصول لغرضه وهو بالنسبة الى العالم
 المستند الى الحسن بنحو البصر وغيره مفعول بالتبوي ونحوه مما يشترط اعتبار الرواية ونحوها مما
 يستند الى الحسن الظاهر وبان القطع المستند الى الحسن الباطني بما يخلف شدة وضعف اولها
 يختلف كثيرا فاعمل الشاهد المستند علم اليه يظهر عليه خلاف ما شهد به فكيف يطمئن بشهادة قال
 وهذا محال وان اقتضوا عدم الاكتفاء بالعلم المستند الى السماع والاستغناء في السبب نحوه الا
 ان الاجماع كان في الاكتفاء به فيه مضاعفا الى قضاء الضرورة وسيل الحاجة اليها الذين اسألوا
 بها الاكتفاء به فيه قال وهذا اوضح شاهد على ان الاصل في الشهادة عندهم القطع المستند
 الى الحسن الظاهر واعتبار انهم فيها للعنى القوي منها امكنهم انتهى على هذا لا يكتفى ايضا في
 الرواية بغير دعوى القطع برأى المعصوم من دون سماع ومشاهدة ولا يتحقق الاخبار والعند فيه
 بدونها ولا يمتنع ان اخبار الغطاء فيها اقوى منه في الشهادة من وجوه شتى فلاكتفى بغير دعوى

العلم فيها يلزم الاكتفاء به في التواضع لا ذكر ولا نفي للشهادة البحوث عنها وما خفيها هو
 العلم مع ثبوتين وإعلان وإذعان فنفي قول الشاهد شاهد بكذا أي علم به وأعلن وبأبدي من
 به بلا غفلة ولا جحولا أحضره ولا أحضره ولا أرويه وانقله ولذا يتعلق بالتوحيد وغيره مما لا
 تستعمل فيه التواضع ونحوها مما يفهم معنى النقل والحكاية وإنما اكتفى بالشهادة في العدا التي نحوها
 لما ذكره كون أمانتها وإعلامها التي هي المطلوبة بحسوسه ولغضائه الضرورة ومسئولها
 التي قبولها ولا تنها بالنسبة إلى الشاهد والشهود عند من يثبت على شهادته على شيء واحد بالنسبة
 التي نفسها وأما هذا والعرض قيام الشاهد مقام من يثبت عليه فيما يمكن الوقوف عليه فيها فهو
 إنما يجزى ويشهد بما ظهر له وخفى على غيره مما يدركه الجوارح الظاهرة وإن كانت لا تستعمل فيها ولا
 في غيرها بلا تشهير وإذاعة الشواهد إنما هي من حيث الشهادة بالعدا التي روايتها لغير من ذلك
 بيان الاكتفاء فيها بالوحد وعدم الاحتياج في أمانتها وقبولها إلى الخصم عند الحاكم لا أنها ذات
 بمعناها المعروفة لا إذا اعتدلت الواسطة فيسمى الناقل في الطبقة الثانية وأول الطبقة كلام الأول
 وقولها السمع منها ما لا اكتفاء في العدا لا ينقل الغير نظر إلى ما ذكر لا يقتضي اكتفاء في العلم
 بدعوى الغير مع مخالفته لها في جميع ما يثبتها ونحوها من أول معرفة لم يفهمه تحصيله ولا
 من لدن أول الانقياد إلى سيدهم وخاتمهم منه وإلى خاتم الأوصياء صلوات الله عليهم فلا
 داعي إلى التعدي عنها إلى ما يكتم الخطأ فيه والاختلاف كما لا يخفى على أولي الألبان من
 بعد النيا والحق لا اعتماد على دعوى الواحد القطع رأى المعصوم والنول بحجة قوله المستند إلى
 الحق من النظر لا يستقيم بحجها كون ذلك نقلا للشيء بعد فرض تسليمه ما لو ثبت ثبوتها
 حجة اختيار الأحاد مثله وهو ظاهر الشيخ لأن من جعلها وهي عمدتها من الأمانة النبوية ليس بها
 خطاب البق وأصحابه أو غيرهم أيضا بانه إذا خبركم فاسق من عقده الذي يدعي القطع به فثبتوا
 ولا تصدقوه ولا سيما إذا قلنا ببدلها على قبول دعواه مع شهادة أمانة فثبت عليها وإذا لم
 يتناول شرطها ذلك فكذلك فهو ما لو سلم ثبوتها لفضاها تصديق العادل في كون عقده
 ما أخبر به وعدم مخالفته في ضمير لقوله لا الحكم بما حكاه الله في الواقع ونفس الأمر والعدا الذي
 إنما تقتضي دفع محذور وإحمال الكذب وتقوم مقام التواضع الرابع لصله في الحسوس خاصة
 كما مر ولا تقتضي دفع محذور وإحمال الخطأ الشائع في غيرها ولا يندفع بالتواضع ولذلك لو ثبت
 غيرها تمام أولي بدعيه وكل العلم والفصل على أنها لو دللت على بعضها ذلك أيضا للزم

الاعتماد في العلم
 وجه في العلم
 الإشهاد في العلم

الاعتماد في العلم
 وجه في العلم
 الإشهاد في العلم

دلائلها على وجوب قبول دعوى كل مادل في كل ما يدعي القطع بمنزلة حكم عقل او شرع او معنى
 اية او رواية او رأى بنحو وانما مستكشف له بالاجماع او غيره او كون حكم مقتضى اية او ايات
 او رواية او روايات او جهة حسن او ربح او غير ذلك فلا يبقى اذا تقليد متويع منه مع دعوى
 القطع الصادقة من المادل الا ما هي وغيره ايضا بل الناس ايضا مع اخبار كل امر مشهور
 ونحوها ولا فرق في ذلك في الناطق والمنقول الذي يحيط به العمل بقوله بين العالمين والجاهلين
 انواع الطالب السائل الامور المعقيدات التي يجب فيها تحصيل العلم واليقين فيكون مستثناة
 ومخصصة بالدليل مع تناول الالفة لا ولا بيان من التزم ما ذكره فليس هذا للخطاب ولا
 يستحق الجواب عنها اية التفرد لانها سبقة على كون المراد منها الحق على النظر الى بل لا تنفع
 او البقاء فيه لتناع الاحاديث وحملها ونقلها الى من لم يسمعها ليعمل بها وابن هذا من جلوس الاثر
 في رواية من جهة التفرقة مثلا والقطع بما عند الامام الشاكن في الجهة الغالبة لها واخبارا سائر
 الناس من بقطعة ليعلموا بوجوبها اية الكتمان وهي تقتضى حرمه كتمان ما اقر الله ثم من البيئات
 والحد بعد ما بينه للناس في الكتاب وجوب اظهاره للناس ليعلموا به ابن هذا من اظهار ما
 وقع في القلب بعد من النظر بلا كتاب ولا خبر ليعمل به ومنها مادل على امر النبي بالابلاغ
 السائل للايضاح باخبار الاحاد كما كان يفعله كثير ويكتفى به ولا دخل له بما نحن فيه اصلا كما
 هو ظاهر ومنها الاجماع المعلوم من طريقة السلف والمنقول في العدة وغيره وهو لا يقتضى الا
 حجة اخبار الاحاد المنقولة بالتناع والشاهدة عن النبي والائمة عليهم السلام بعد اجماع شرائط
 خاصة وقد صرح في العدة باختصاصها بما هو مروي في الكتب لمروية العدة التي عليها ينبغي على
 الامامية وعدم جوازها فيملازها العدول عنهم عليهم السلام في غيرها فكيف الحال بما نحن فيه
 ومع ذلك فلا استدلال بالاجماع المنقول هنا مقتضى الدور الظاهر والاكتفاء بالطرف الاول
 وهو عدم غير ظاهر والقول بحجته مع كثرة المخالف وحديث الجح عنه وفساد ظاهر ومنها
 قضية الاستدلال بالعلم وهي انما تقتضى جواز العمل بالطرف فيما استدل فيه باب العلم خاصة وهو
 الطريق الى الادلة السميعة المنضبطة بالصورة المعلوم لاجل الاوفى بها فلا تقتضى صيرورة
 الظرف لئلا يستغل بنفسه وانما عليها وباقى مزيد توضيح لذلك ومنها ما ظهر من سيرة النبي
 في ارسال الاحاد من الرسل لابلغ الاحكام الى الناسين عنه فان ذلك قد ثبت بالنقل الشائع
 المضاعف بما هو معلوم من قوة الصحابة وعدم امكان ارسال عدل النوازمهم الى كل منفع وتاجه

وبقائه وحيدا ومختلفا بفيل مناهم ومن العلوم ان هذا غير تناول لما نحن فيه ومنها ما ورد
من الاخبار النقول عند عن الاثمة عليهم السلام تفهيمه مناوره بالمعنى كقول رسول الله عليه
والنظر الله امرهم مع مفااتي فوغاها واداما كما جمعها وقول الصادق عليه السلام الربوبية لهذا
يشد به قلوب شيخنا افضل من الفاعل وقول الباقر عليه السلام حديث واحد اخذ
عن صادق خير لك من الدنيا وما فيها وقول ابي محمد العسكري عليهم السلام في شان كتاب فضائل
خذ واما رواد ورواها واولئك صاحب الزمان ثم ولما الحوادث الواضحة فارجعوا فيها الى
روايتهم بفتا فانهم يحيى عليكم وانا حجة الله وقوله عليه السلام ايضا لا احد من الاعداء واليهما
التشكيك فيما برحمتنا فاننا نعرفوا اننا نأخذهم سزا ونعلمهم آياه اليهم ونأخذهم في وجوب
منافعنا اثر من الله والاثمة وسنتهم وفي وجوب عرضنا جاء فامن الاحاديث وافي عنهم
على كتاب الله وغيره وما ورد في العري وابنه على علومنا انهم انما نشان فنادوا على صفى
يؤذيان وما ورد فيما رواه زواره وغيره ممن صرح باسمه وفيما رواه العامة عن علي عليه وفا العمل
بما في اعيان السوء التي ملأها الاثمة عليهم السلام من العلوم والحكم لتقل الى شيخهم ويعلموا بها
وما ورد في خلاف الرايان المأثورة والاحاديث المروية عنهم عليهم السلام بطل احدا الظاهر
او ضميرهم وخبر ذلك مما لا يخفى على المتبحر وهي على خلاف دلالة ما تارة وضعفا لا دلالة بها اسلا
على حجة خبر الواحد فيما نحن فيه بل مغالبة الرايه للرأي في بعضها وفي غيرها تنقص عدم جواز
العمل به بطلان وان كان ناشيا من دعوى القطع وكذا كل ما دل على عدم من ان الله بغير بيان عن
صادق وبطلان كل ما يخرج من اهل البيت وما لم يؤخذ عنهم وما لم يسمع عنهم وما لم يكن
عن الصحابة والنفوس وما دل على الفرق بين الشيعه وسائر الناس بان اولئك اخذوا عن الناس
وهؤلاء اخذوا عن رسول الله ص وعلى م ولا سواء وما دل على المنع من تقليد غير المعصوم من
الايمان والروايات وكلمات الامامية وسائر علماء الامة فانه يتناول مدعى القطع والظن
مقابل اذ كره في حكم اصول المعاييد وفرضها بقول مطلق ولا يخرج التقليد الموقوف رايه
عن كونه تقليدا بدعوى القطع راي الامام بلا شاع ومشاهدة كما لا يخرج عنه بدعوى القطع
بحكم الله الذي هو الاصل لذلك ولغيره وقد بينه على ذلك الحق في الفريضة ذكر من جملة ذلك
القاتل بالضابطة في الفتا الاجماع والباب عنه مفصلا وذكر في جملة الجواب ان المتخلف في قول
المعصوم ونحوه لا تعلم دخوله فيها فان ادعى العلم فهو من ذلك منعاه وددناه الى علمه ثم

كل ذلك لا يخرج من
حكم الله تعالى في
الدين

قال واما تعيينه من خالف وبنائه على ان الحق في خلافهم فانما يضيغ لو يتيقن انه لا قائل لمسلم
 اما مع الاحمال فلا مانا وادعى انه يعلم ذلك اعرض عنه لانه عين الكابرة ولو قال المرتضى يخرج
 بالاجماع فلنا المرتضى علم به واه وحق لا يعلم بذلك فلا يجوز تقليده فيه على الاجماع فلو
 يشبه بغيره ان يكون الحال كذلك انتهى وقال ايضا في الرد على من ادعى ان الاوامر والامر الشريع
 للفقهاء فان قال قائل ادعى المرتضى الاجماع على ذلك فلنا لم يعرف من الاجماع في هذا ما عرف السيد
 فخره ان توقفه على الاسلم وقال في العبد لم يره ما علمه اما نحن فلا نعلم ما ادعاه وقد تقدم عنه
 نظائر ذلك وكذا عن العلامة والشهيد وغيرهما من العلوم انه لا مجال للمطالبة اذ اذكو احد
 الثقات شيئا عن ائمة ثم وان كان دون فقلنا الاجماع يترتب في الوثائق والورع والفضل والعلم
 وليس لك الا بالابن الامرين من الفرق الظاهر الذين لكل ناظر وهذا شارسلطان العلماء في ذلك
 على العالم الى ذلك ايضا حيث ذكر اسند الال صاحب المعال على ثبوت الاجماع بخبر الواحد بان
 دليل خبر الواحد يثبت له بصورة فيثبت به كايث غيره واورد عليه ما لفظه قد يقال كون
 المسئلة اجماعية ليس من قبيل الاخبار حتى يكفي فيه الغل بل من قبيل الشاغل الاجتهادية التي
 يجزم فيها الترجيح لوقوع الخلاف في شرط يحتمل بين اهل الخلاف وكذا عندنا من حيث استنباط
 دخول المعصوم فيه بالقرآن والامارات الفيدة لظن دخوله وغير ذلك فالعمل بخبر الضعيف نوع
 من التقليد الا ان يصرح بكيفية اطلاع فاعلم انه على العمل وجلا لمر بالناظر هو ان هذا يخرج
 مع التصريح بما ذكر ايضا كما مر بكلامه مع جوده بالنسبة الى ما ذكرنا من التاخرين يحتاج الى
 تفصيل وتكبير والله الهادي الى سواء السبيل وهذا جاد ايضا حيث ورد على كلامهم في النواز
 المعقولة الذي شلوا الرجاء على دليل السام ومحاولة حاتم وقال انه يشترط في النواز مطلقا كونه
 محسوسا ولا شك ان التجاوز والتجاوز ولما لها اليست محسوسه فالحق في امثالها ان النواز
 بالحق الحقيقة فهو ملزم لها والوازم لو كانت معلومة فطريق الاستدلال بالملزم على اللازم
 انتهى هذا فيثبت ان الاعتماد على الاجماع القول سواء كان بطريق النواز والاثباتا ما هو ايضا
 باعتبار السبب لكاشف المحسوس كما قلنا بل يمكن ان يقال انه يمكن نواز التجاوز نحوها كون حصول
 العلم من لزومها فيذكر بطريق الضعيفة كما اشار اليه سابقا بخلافه لسبب التفسير فيما خرج فيه
 فندبر ولقد اجاد الاستا الاعظم طالبه اراء ايضا حيث اعرضه في بعض كتبه بان نرى عيانا ان كثيرا
 ما يدعى احدهم العلم من الاجماع ونرى ما مل في ذلك كما ان الحال في الادلة الكلاسيكية كذلك وما

كلامه للسلطان

كلامه للسلطان ايضا

هذا ما خرج من كتابنا في
منه انما هو انما يخرج من كتابنا

على من اخطأ فيه كثير اجمع ذلك بل عليهم اجمع حيث لم يزالوا يختلفون في مثله فيدعي احد هم
الاجماع على حكم ويدعيه اخر على خلافه ويقابل به بالمنع ويجيب بالرد او يخالفه مع ضاع عنه وعن
دعواه خاصة فالاعتماد على تحصيل الحكم على سبيل القطع والظن من الاول والى اخره على تحصيل
راى الامام على احد الوجهين من الاقوال فان كان بين المعامين فريق فهو على هذا النهج ولما
ما عداه فحكم محض ثم من الجيبة تدعى ان المعروف بيننا حجة النقول منه بالاحاد وانه لا
يرف مقام من يعنها ممن يقول بحجة خبر الواحد وحجة الاجماع وذكر في جملة ما اوردوه ذلك
ان الخبر من الاخبار ما استند الى احدى الحواس الخمس لا الاجماع انما يرجع الى بذل الجهد ومجرد
الشك في دخول مثل ذلك في الخبر يقتضي نفي وجوب اجاب ان الخبر هنا انما يرجع الى التمع فياخرج عن
العلماء وان جاء العلم بمقالة المعصوم من اعادة امره كوجوب اللطف وغيره ثم اوردوا الدار
في حجة الاجماع على مقالة المعصوم فالاجاب انما هو انها لا يرجع فيها الى سمع واجاب له لان
مداد الحجة وان كان ذلك لكن استلزام اتفاق كلمة العلماء لمقالة المعصوم مع ما لكل احدا
يحتاج فيه الى النقل وانما الفرض من النقل ثبوت الاتفاق فبعد اعتبار خبرنا نقل لونا فانه و
رجوعه في حكاية الاتفاق الى الخبر كان الاتفاق معلوما ومتى ثبت ذلك كشف عن مقالة
المعصوم لبلادته العلوية وثانيا بان الرجوع في حكاية الاجماع الى نقل مقالة المعصوم انما
هو لرجوع الناطق في ذلك الى الخبر باعتبار ان الاتفاق من آثارها ولا كلام في اعتبار مثل ذلك كما
في الاخبار بالايان والفسق والنجاة والكرم وغيره من الملكات وانما لا يرجع الى الاخبار في
العقليات المحض فانه لا يقول عليه فيها وان جاء به الثبات حتى يدرك كما اردوا وورد على
ذلك بانهم يلزم الرجوع الى المجهول لا نؤمن ان يرجع الى الخبر في نفس الاحكام فانه يرجع لوازها
وانما هو البدوهي لولها السميعة فيكون رواية فلم ير قبل اذا جاء به الثمة واجاب انه انما يمكن
الرجوع الى الخبر فالا نارا اذا كانت الاثام مستلزمة له عادة وبالحال اذا افاده اليقين كما في آثار
الملكات واثار مقالة الركيل عن مقالة وعينه وهذا بخلاف ما يستهضم الجهد من التليل على
الحكم تر قال على ان التحقيق في الجواب عن السؤال الاول هو الجواب الاول وعليه فلا اثر لهذا السؤال
ثم انه اورد على كيفية العلم بالاتفاق بكونه مبني على ما في الكتب الموجودة من القوى والنقل
وعدم نقل الخلافات لكشاف تجاري العادان من عدمه لاعلى السماع والخبر واجاب بكون ذلك
محسوسا باعتبار آثاره ولوازمه ثم انه مع ذلك كله ادعى تعويلا على الحدس الذي كان من

بالقبول يلحق به غفلة عن قولهم كثيرا ثم سيجو بالاجماع ولحق به نحو ما ان الاجماع
 المتداول كلها انما هي اجاعات الشايعين لا اتفاقاتها الى المعصوم بحيث يحل كل من اجل معصومه
 ذكر قبل ذلك جملة مما ذكرناه من طرق الاجماع المتداوله بينهم وبطل اكثرها ودعى الى الاتفاق الكفا
 لا يمكن استعماله ولا يتيسر بدون طريق النقل لا باتفاق السلف الفاضل باستقامة الطريق بل لا
 على وقوع الاتفاق في عصافضل لا عن عصافضل المودية الى القطع بما عليه الفرقة الحققة قال و
 بذلك ينفع ما اوردناه على الفريقين من برهان السيرة بالتردد على مدعى الاجماع بخالفه البعض
 ان لم تكن العاضدين وليس هذا تفسير للاجماع لا يعرف بل استكشاف للاجماع بناء على طريقه الخاص
 او ما عليه الشارع في الواقع بناء على طريقين او ذلك انهم اذا لم يتفقوا لم يعلم الطريقة فلم يكتف
 ما عليه الشارع ولم يعلم وقوع الاتفاق في عصره قال ولا يبعد ان يكون هذا طريق من جوارحه
 بالتردد على مدعى الاجماع بقبول المخالف وكيف كان فالعرض للاتفاق المودى الى القطع بما عليه
 المعصوم بحيث لا مضاغ فيه للتصديق ولا طريقا الى التأويل حتى يعلم انه هو حكم الله الواقعي ثم انما غافل
 عن ان هذا يقتضي كون الاجماع وعمر المالك صحيحا للمدرك لا يتيسر العلم به الا في ناد من المسائل
 النظرية ولا يناسب ما جرت عليه الطريقة من عدم اخلاء مسئلة من المضللات غالبا الا وجهها
 دعوى اجماع او اجاعات متوافقة او مخالفة مقتضى الترتان ومتعدد تدويلها عنه ذلك
 ادعى انه سهل المأخذ على كل من اطاع على اصول القدماء فضلا عن الفضلاء الاعيان كالسيد
 والشيخ وغيرهما وقال ايضا انه لا يمكن الاطلاع على اتفاق العلماء في عصره لا باستعلام الطريقة
 ولا يمكن العلم بها الا بجملة ما اشهر من قواربها ليعاوى المطلاع على اصول السابقين العلمين
 وخاصة ما حكاه القدماء فانه في الغالب حكايته اتفاق الطائفة قد يما وتحدثها لان الاصول
 القديمة بين ايديهم يدرونها وهي تعرض عن مذهب الشيعة على يد المذموم صرح في اخر
 الشرح بان تحصيل السيد والشيخ واما هذا للاجماع ليس من كتب هل الفاضل الذين يحكى
 مذاهم في كتب المخالفين تضعف دعوى الاجماع بعدم وجوب الفاضل او بقله بل من مذاهب
 المتقدمين العاصرين لا ائمة عليهم السلام ومن قاربهم اولئك الذين دوست كتبهم وذهبت اصولهم
 ولو نجر العادة بنقل مذاهم وقد كانت مذاهم في زمن الشيخ والسيد واضل بهم معرفة
 وكتبهم مشهورة وكانت مدارسهم فيها ولا تذكر الطائفة يومئذ كثيرا اليوم فلهذا هم اسرفوا
 لا يكدون في علمنا فاشبههم كثيرا في الاجماع ثم اننا قد ذكرنا في كتابه من دعوى هؤلاء الماخذه

ولا سيما بالنسبة إلى مثل الشيخ واضلهم في علو الطبقة وطول الباع وادعوا أنه لم يكن ينبغي عليهم أن كان
 عليه علماء الطائفة واصلهم بين أظهرهم يتدارسونها قال ومن هنا كثرت حكمائهم للاجماع
 لهؤلاء المأخوذون بان ما يحكمون من اجماع او ثبوت شيء يكون واكتشف عن ماله المعصوم ذلك
 كانه لم يقف على شهادة الشيخ نفسه فضلا عن غيره بخلاف ذلك صريحاً كما تقدم في محله ولا على
 ما يأتي ومضى من كثرة التناقض في الاجماع ان المنقول وشيوع دعوى الاجماع والعدل عنها
 والحكم بخلافها في كتاب احدا واكثر قد انقضى وناس جميع ماسطرو لما اورد في الكلام في الشهادة
 على ما ادعى تقليد العلماء بعد الشيخ له فقال ليت شعري في قول من اقوال الشيخ يفلدون ام اى
 مذهب من مذاهبه يفتنون وكل يوم لهم مغالاة في كل كتاب مذهب ثم انه قال لا يجنب الدنيا
 الاجماع ان يعرف كل من العلماء بعينه لا شناع ذلك في العاصرين فضلاً عن الماضين بل يعرف
 المذاهب المتسامع والنظار حتى ينبغي الربح يحصل العلم واورد بان شناع العلم مع تجوز سكوت
 بعضهم عن الحكم او رجوع عنه اجاب بان ما مني قطعنا بالمذاهب بخلاف في العادات ان لا يحكم
 الفقيه بذلك اذا كان على الطريقة والا فليس بقية ولم يتقن لان العلم بالاجماع مع بعد العلم
 بالحكم فلا يكون بهذا الاعتبار معدوداً من ادلته ولم يقينه ايضا لما ذكرناه في الوجه
 الاول من وجود المحصل قال ايضا ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع ليس من باب اختلاف
 الاصطلاح بل من باب تعدد الجزئيات لغني احداً ليس لهم في الاجماع الاصطلاح واحد
 اتفاق الكل والاتفاق الكاشف تماماً جزوياً يتحقق فيها هذا المفهوم ولا يخفى ان هذا البرهان كماله
 من نعم ان الناس اجمعهم على ايجال اولادناهم وبيان طرائقهم كلهم موحدون مقرون بان الله
 سبحانه وانما يخلفون في التسمية اذ كلهم يحاولون عبادة المعبود بحق الواجب على الخلق
 وكما يقال ان الدليل ليس لا معنى واحد وكذا الكتاب السنة والعلم والظن وغير ذلك انما الاختلاف
 في جزئياتها المتدرجة تحت مفاهيمها وفتا جميع ذلك ظاهر في حال ايضا فان ذلك اذا كان الحكم
 مدرك عقلي كوجوب الملة لم يكن اتفاقهم كاشفاً عن ماله المعصوم لاحتمال ان يكون حكم كل
 واحد منهم انما كان من ذلك المدرك العقلي الذي لا يكاد يخفى على احد من الجائز انهم انجوا
 الملة منو خطروا تركها لاداء الى ترك الواجب بل هو الظاهر مع ان الاحتمال في هذا المقام كان و
 علمنا بان الشارع بحيث لو سئل عن تركها لالتزم لا يدل على انهم انما اجمعوا على المنع لانه بما يمنع بل
 انما امتنعوا للوجوب الذي علمنا بان الشارع مانع فلا يكون الاجماع دليلاً على المنع بل ذلك لا

الثالث

ولا يتابع محض هذا التأمل وهذا إلا أن يظهر قصد غيره ومنها ما ينفق الكشف عنه على القول
 الثالث الذي قد تكشف فساده وذلك كما جازع الشيوخ فانه ابطال الحجج بما العانة على الاجماع
 من طريق العقل لا يجري في كل من جماعى الفريقين ولا يوجب الامام كما سبق لا حتى في موضعين من الحديث
 وفي القهيد انه لا يقع الاجماع بالاجماع اصله ولا يعلم قول الامام في الغيبة مطلقا الاجماع
 اللطفا المتضمنة لاشتماع كتمان الحق عليه وقد تقدم وجهين فساده وانصاع جواز الكفاية عليه
 خلا المستاور ما وعلوم اسبلا منه فاذا كان هو المعترف باختصاص وجهية الاجماع والقطع بقول
 الامام فيما ذكره ان يحمل كل ما ادق من الاجماع عليه الاما علم اقتضاه على غيره مما نقول بحصته
 ويحصل فيه القطع المذكور وهذا ان اتفق وصح عنه بناء على صرف كلامه عن ظاهره ونفى
 غاية التدور وما لا يقع الا فيما يستغنى فيه بظهوره او قطعيته عن التمسك بالاجماع فضلا
 عن القول منه في كتب الشيوخ واذا حملنا جماعه كلها او بعضها على ما ذكره وهو فساد صنادير
 يقع لنا الاجماع بها الاداء انطبق طريقه على غيرهما فمما تنبهر فلا اتفق ذلك كان للاعتبار
 بالكشف الحاصل لنا كما سبق لا بما حصل له ونقله وربما يظهر من بعض عبارات المصنفين نحو اختصاص
 الوجهية بجمية الاجماع فيما ذكره الشيوخ في دلالة الخبر البيهقي في الوجه الرابع في خبره في اجماعه
 ان وجدت ما جرى في اجماع الشيوخ ومنها ما يحمل اقتضاه على ما ذكره الشيوخ وذلك كما جازعنا
 المتروقة انه لا يلزم من الاجماع فيما ذكره فمما في حاله في جملة من صنفاته واحاطوا قول
 الانصاف الذي فيه اكرام اجماعه وجه العلم بقول الامام في الغيبة من جهة الاجماع على ما ذكره في
 البيانات طالع سليمان الفقهية وسائر كتبه ومذهبه في اكثرها هو ما ذكره طارح عنده
 طويل في حاله ما يفر منه كما تقدم عنه في الطرابلسيات وهو ايضا فاسد كما سبق وقد مرج هو
 وغيره من المتأخرين والناظرين باقتناء جمية الاجماع وانما على وجوب جواز الخبر في كل زمان وبلا
 طريق العانة الغير البيهقيين عليه كما تقدم جميع ذلك مفصلا فلا يعلم ان يكون كثير من اجماعه
 او بعضها اجماع السائل الضعيف ووجه ما يقتضاه على هذا الشيوخ وما يقرب منه ومثل ذلك
 اجماعنا ابن زهر وغيره من علماء الاصحاب جماعة من متأخريهم لما رآه في الرجلينك و
 الرابع عند ذكرهم ما فهم من العلوم انه في استظهار واحمل عدم ابتداء ادعاء الاجماع والكشف
 على الطريقة المصيبة عند الوقوع في الاجماع بما لا اجماع بالحصل ولا سيما اذا كان مسبعا
 فلا ينضم اذا الى ما له السيد العاصم دام علاه حيثما جازع عن استعمال الاجماع فيما ليس بجمية كائين من

الرابع

هذا هو الوجه الرابع في اجماعه

طريقة الشيخ فلا يكون على الاطلاق تجزئاً واما اذا عرضنا عن تلك الطريقة في الكشف وابتنا
 عنادها لكن بطلان طريق لا يقتضي اسناد سائر الطرق وعندها لا يمكن الاطلاق على
 اتفاق العلماء في عصب الا باسنادهم الطريقة الى اخر ما تقدم منه غير جلال انما لا كما سبق
 من ان مقتضى ما يستعمل فيه اسم الاجماع من باب صلة الخبر وانما نحن لا نلحقه الى ما الجواب في
 موضع اخر عن اختلاف طرقه وحق الاجماع من انما لا يمكن العلم به الا بالطريق الذي اخبرناه وهو
 ما يستعمل به الطريقة القديمة للطائفة الامامية كان عوى الاجماع مستلزماً لا ذلك
 قال وهذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق الاصحاب لذلك
 اشهر لا خلاف على مدى الاجماع بوجوه الخالف لوجه بعض الاغصان الشائعة انتهى والجواب انه لم
 يفتن بشي مما ذكرناه ولا لان كلامه ينقص بعضه بعضاً ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنده غير ممكن
 عند الشيخ وانما لم يصرح بهم بخلافه ثم يصرح عليه كلامه كلامه البطلان لدعوىهم واستند
 الى اشتغال القديح في الاجماع بوجوه الخلف على وجه يقتضي الاعتراف بصفته وان لم يصيد الناظر
 بالخالف لندوة او معلومية شخصه وصفته وهذا يوجب بطلان الاستدلال بمقتضى الاجماع
 المتداولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ قلنا انهم مخالفة عن ان احكامها كانت
 منعها اذ وجوده غير مناف لها عند الناظر فلا يفتن بغيره كما هو ظاهر ولا تصح ايضا الى ما قد
 يقال من انهم انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعاً للمرجع الى اخر الزمنة الثبوت فيبقون يكون
 ملازم من الاجماع حيث طلعوا ما اجمعوا على محييه والاعتماد عليه بلا تكييف من التاليف
 كما قد يخوه في ما صدر من علماء التجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه ان لا يفي
 اولهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لمعرفتها ومصلح كل استدلال ومقول كل مقتضى
 وما ظفر في الاجماع وغيرهم على ما صح عنه وقرر في محله الا ما صرح فيه بخلافه او ظهر من عوى
 كلامه ونحوه فمهم لو وضعوا فئاويلهم وحججهم الاعلى ذلك ولزم صنفوا كتبهم الا لاجله لان
 يسلّمهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان صح تقليد من صح وطول لا ليعمل بغيرهم كمنهم
 خاصة جميع من عدم من يؤمنهم في وجوب حججهم الاجماع ومن قال لهم من الفضلاء فاعلم انهم اذا صح
 الدليل عندهم اجماعاً كان وغيره ان يكون صحيحاً عند غيرهم ام فاسداً حتى انهم فلا يستدلون
 بخبر يذكره من سلا ولو اسندوه لا يمكن ان جعل بغيرهم فلا يفتنون بذلك سند ولا يفتنوا به
 كثرة فوائد فالتفتت بغيره وتالياً لا اراد لا مضبوط ولا مختصر ولا مكاره ولا ملاحق ولا قطع

هذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق الاصحاب لذلك اشهر لا خلاف على مدى الاجماع بوجوه الخالف لوجه بعض الاغصان الشائعة انتهى والجواب انه لم يفتن بشي مما ذكرناه ولا لان كلامه ينقص بعضه بعضاً ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنده غير ممكن عند الشيخ وانما لم يصرح بهم بخلافه ثم يصرح عليه كلامه كلامه البطلان لدعوىهم واستند الى اشتغال القديح في الاجماع بوجوه الخلف على وجه يقتضي الاعتراف بصفته وان لم يصيد الناظر بالخالف لندوة او معلومية شخصه وصفته وهذا يوجب بطلان الاستدلال بمقتضى الاجماع المتداولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ قلنا انهم مخالفة عن ان احكامها كانت منعها اذ وجوده غير مناف لها عند الناظر فلا يفتن بغيره كما هو ظاهر ولا تصح ايضا الى ما قد يقال من انهم انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعاً للمرجع الى اخر الزمنة الثبوت فيبقون يكون ملازم من الاجماع حيث طلعوا ما اجمعوا على محييه والاعتماد عليه بلا تكييف من التاليف كما قد يخوه في ما صدر من علماء التجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه ان لا يفي اولهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لمعرفتها ومصلح كل استدلال ومقول كل مقتضى وما ظفر في الاجماع وغيرهم على ما صح عنه وقرر في محله الا ما صرح فيه بخلافه او ظهر من عوى كلامه ونحوه فمهم لو وضعوا فئاويلهم وحججهم الاعلى ذلك ولزم صنفوا كتبهم الا لاجله لان يسلّمهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان صح تقليد من صح وطول لا ليعمل بغيرهم كمنهم خاصة جميع من عدم من يؤمنهم في وجوب حججهم الاجماع ومن قال لهم من الفضلاء فاعلم انهم اذا صح الدليل عندهم اجماعاً كان وغيره ان يكون صحيحاً عند غيرهم ام فاسداً حتى انهم فلا يستدلون بخبر يذكره من سلا ولو اسندوه لا يمكن ان جعل بغيرهم فلا يفتنون بذلك سند ولا يفتنوا به كثرة فوائد فالتفتت بغيره وتالياً لا اراد لا مضبوط ولا مختصر ولا مكاره ولا ملاحق ولا قطع

فما ليس من أركانها في الاستدلال ولا يفي في الافتضاء في ذلك على ما توافق عليه الأراء و
الاقوال وقال الثاني معظمهم لم يقولوا بحجة الإجماع المنقول ولم يحتجوا به على الوجه المذكور
البحوث عنه او مطلقا وكثير منهم لم يحتجوا بالتحويل على خبر الواحد فيما روي به من الاخبار فكيف
يطمع احد منهم ان يقول على خبر الثاني من الكشف فيما عديد من الاجماع ويصنف كتابه لذلك يحاط
على ما يقتضيه في جميع المواضع ويترك الاستدلال بما لا يكون متفقا عليه عند الكل من متفق
باقى الامع التصريح بذلك هذا ما وجدنا في كتبهم اصلا ولا يكون ابدا ولا يرتضيه ذو بصيرة
قطعا واما ان مقالة الشيخ هو المعروف قد يحتاجها المرتضى الى الاحتياط الذي اعتمد
على اجماعهم في الحكم لادله كما مر فذهب على ما عليه الشيخ دعوى الاجماع في كتبه من دون تصريح
فيها بحقيقة الحال واحتمال تصريح غيره ولو يوجبها الوقف عليه من كتبه بما صرح هو به في
بعض الأصول والكلام من دعوى حصر الطريق فيها جار في حق كثير من مواضعه وهو الذي ظهر
من الجواب ايضا كما سبق فلا يمكن نفيه ودعوى البناء عليها او على ما يقرب منها من تعميم
بان حجة الاجماع مطلوبة على وجوب الحجة في كل زمان ومن اكادهم من دعوى الاجماع في موضع
ظهر فيها الخلاف وعدم الاتفاق وروى بعضهم بعض الاقوال لبعض فضلاء الاصحاب وجماعة او
كثير منهم بانه ملحق بالاجماع وانه قد انقضت داته فاستقر المذهب على خلافه في العصر المتقدم
وان على خلافه لاجماع المتقدمين ونحو ذلك وكذا من تقليلهم عدم جواز تقليد الميت بانه لا يعد
به في اجماع ولا خلاف ومن قولهم ان مراد فلان بكلامه هو مراد سائر الاصحاب ان كان مراد
ذلك فاستلزام اجماعه مع انه ليس بالمعصوم وكذا من قولهم ان كان هذا من مراد فلان
فالمسئلة خلافه ومن غير ذلك مما لا يخفى على المتدبر ويظهر من جماعه منهم كالشيخ المرتضى
وابن زهرة وابن ادريس انه متى ثبت عند احد من الحكم بدليل براه في نظره والاعليه ولو ظاهرا
ولم يقف على معارضة سارع الى دعوى الاجماع عليه والكشف يقتصر بعضهم في ذلك على
ما اذا كان الدليل معدودا عند من القطعيان مع انه غالب المجردة وتسمية ولا يكثر ثبوت
مع وجوده بوجوه الخالف وعدمه وكثيرا قلناه ولا يوفون من جهة فله المواقف ما اربط الخ
شد في القول وهم في نظره وفاء عن الشيخ وغيره ما يشهد بذلك وبيننا من دعا دعوى
الكشف هو وجود الدليل الذي ثبت عندهم انه لا يجوز على الامام مخالفة منع عدم الامتثال
برده واطهار فساد وانشاء دعوى الاتفاق هو اتفاقهم على حجة مثله لو على الدليل الظاهر

والحق المنقضي بحجته ومن المعلوم ان مرجع القبول على هذا الكشف لا القبول على من قاموا
 ادعاء وجوه الدليل على الحكم وخلوه من الغاوض لا في اتمه لا يحصل الكشف غالباً من مثله ولا
 يجوز لاحد من الفقهاء ان يقول على غيره ادعاء انه هو تقليد بعض منوع من بلحاظ الاعمال
 بخبر موثوق به نقلاً ورواية وهذا وان قطعنا النظر عنه في الامر الثاني لكنا ذكرناه اسطراداً
 في ضمنه لظهور بناء وكثرة جدواه واستلزامه عدم كون الكشف من الوجوه الصريحة عندنا فلا
 يجوز لنا ولغيرنا واقفاً العمل بقول مدعيه كما مضى هنا واذا كان بناء كل مسند على ان يخرج
 بما هو مخبر عنه سواء وافق مدعيه ام خالفه فلا بد ليرقى ما نحن فيه اصلاً ولا يستماع
 ما عرفت في الاجماع المستعمل مفصلاً واما القياس على الجمع والتعديل بما طرأ من بين الامرين
 فوق ظاهر من وجوه شتى كما لا يخفى تفصيل الكلام في ذلك موكول الى محله ومنها ما يبنى
 الكشف على نحو ما ذكرنا في الثالث وهو الوجه الرابع والخامس يعلم الحال فيهما تمامهما وفيما
 سبق في الفصل الاول وعلى الوجه الاول وقد علمنا استحالة عادة في الرتبة الحكمية بل
 فاطع غير الاجماع الايضاح في ذلك ولا ينبغي حمل الاجماع على كثر قولي ولا خلوص
 من احد فاعليه مع انه لا اسناد لال بالغة الذي وجهه او على الوجه الثاني وهو كالاول على
 على ما مر واما الوجه الباقية فينبى ما لا يستكشف منه قول العصوم ودايه كما مر ولا الامن
 جهة الملازمة بين الدليل القاطع والظنون وبين حكم العصور الواقعي والظاهر فالاعتماد على
 الكشف مع اعناد في الحقيقة على منشاء الذي لا يعتمد فيه على الغير الا كانت الضائقة المتأثرة
 كالادلة المتأثرة فان كل مقتضى يدعى الاستناد الى دليل قطعي وطني وكل منهما اذا ثبت ملازمة
 الحكم الواقعي والظاهر في بين ما مرجع الى دعوى الاجماع على قاعدة او قواعد معلومة غالباً
 بحيث يفيها الى الاعتماد على النقل وغيره بتميز بخصوصياتها حتى يعتمد بها على النقل ان احيط اليه
 واكتفى به في معرفتها واعتمد على الغير فيما يستنبط منها وقد علمت شيوخ هذا العلم من الاجماع
 في كلامهم بحيث لا يعتمدون على غالباً ولا يستبان مقام الاستدلال بالنقل الاقوال وعليه مبنى
 كبرتها في الخلاف والفتية ظاهرة لا اعتماد على ما يحمله وغيره ايضا كما لا اعتماد على ما علم انه
 مبني عليه خاصة وبين ما مرجع الى ما يدل على الحكم بخصوصية الا انه علم قصوره غالباً من
 الوصول الى مرتبة الكشف فاعتمد عليه تحصيلاً ولا نقلاً وبين ما يشكل تصديق مدعيه
 لواخر حقيقة الامر لا يمكن بناء الاجماع على كثرها عليه لندرة اتفاقوا شانه

الانحياز

الشافعي

خادوا وشروها وما يفتي الكشافه على علم اطلاع الناقل على الخالف وعدم وصوله الى مراده المقضي في الرد وذلك لما بين من طريقه او كلامه في دعوى الاجماع او غيرها انه لو كان قد وقع توقف بعده عليه او على مراده لا يرفع عن دعواه بل انكرها اشدا نكار وهذا انكار في كثير من الاجماع ان القول في كتب اصحابنا الذين بحث طرقهم في منقول في نقل الاجماع او انكار وقصور العلل عن دعائه غير وجد ان الخلاف مطلقا واذا لم يكن شاذ او شك ان ذلك ومع ذلك فلو وجد الخلاف لفاوح عندهم في كثير من المسائل التي نقلوا فيها الاجماع فيكون دعوى الاجماع والكشف مبني على اذ على علم العلم به حتى ان احدهم لو كان علم به من قبل ما ادعاه وانكره على من ادعى مثل دعوا ما من بعد لعل من ادعائه ولو يبعد به كما اتفق كثير الشيخ وغيره وقع من ابن ادريس في بعض المسائل التي يصرح به فاذا كان هذا حال نفسه في ادعاء الكشاف وما يتوقف عليه فكيف يكون كلامه في راجحة الانباء والقبول على غيره ممن وقف على خلافه بل هو لو بانكاره وعدم الاعتناء به ولا سيما اذا علل دعوى الاجماع بانه مذنب فلان وفلان وغيرهما اشارة السفاذ من كلامهم علم او ظهر خلاف ذلك فلا وجه لرفع اليد عن العلوم بالقول بعد ظهور وجهه وتبين خطاه والاخذ بالعلول بعد انكشاف تنفاد علته ومن هنا لا يعتمد في الحجج والتعديل ودعوى الوضع وغيره على ما علم بالعلم ويظهر تنفاده وقصوره عن اقتضاء ذلك وضعف كيف يعتمد على نحوه فيما نحن فيه ومنها ما علل الناقل عنه ولم يعبأ به لادعاء الاجماع على خلافه ثانيا او القوي به او الزود فيه في غير اوله بانه لا يعتمد به وهذا كثيرة كلام الشيخ وغيره ومنها انكشاف عرضهم له في الكشاف والنكشاف وعدم ارادته بالاول ما هو المصطلح وهو الدليل له على خلاف مقتضاه او عرض رد له في صحة الاول على اى حال لا يجري عليه حكم الخبر الذي لم يعمل به واديه لما بينهما من الفرق نعم ربما يجري فيما اذا حصل غفلة عن الاول الا انه بعيد جدا ولا يكتفى مثله في مقام الاحتجاج كما لا يخفى ومنها ما عبر به الناقل بما لا يصح مع وجود الخالف كقوله اتفق المسلمون على الامة او الامامية كما رواه العلماء او علمائنا الباع على الحكم الا خلافا بينهم فيه واشباه ذلك وربما علل دعوى الاجماع والكشف به فاذا بين وجود الخالف المندرج تحت العموم قبل نقله وادعائه حكم بعدم وقوفه عليه وخطاه في النقل والكشف لتأنيبه منه لا بحصول الكشف لمع وجدانه ولا سيما اذا كان ممن يبعد كثيرا عن نقله ويطعن في دعوى الاجماع وينهاه بسببه ومنها ما نقل فيما لا يحال لدعوى الكشاف في ذكر دعوى

الشافعي

الشافعي

الشافعي

المرتضى إجماع الامة على ان الاجماع لا ينفخ ولا ينفخ به واجتماعه بذلك مع حكمه بجوازه غلّا
 على طريقة الامامية وعدم قول معروف لهم في المسئلة فله وبعدهم قولهم من جهة اخرى
 وجهه وعدم نفي الاجماع بما يجيء على الامام من بيانه ونظائره في الاصول والفروع كثيرة يتفق عليها
 المتبع ومنها لا ينفخ في الكشف فيه على ما تقدم عن الشيخ من انه اذا ظهر القول بين الطائفتين ولم
 يعرف له مخالف ولم يظهر ما يدل على محضه او فساد وجب القطع بصحته وموافقته لقول العصور
 وقد حلت فساد ذلك على تقدير صحته فوجد ان المخالف تارح فيه قطعاً على ما تقدم في نظائره و
 كما وجد ان الدليل المخالف له فلا يعتد بالاجماع المتفق على هذا الوجه مع الوقوف على الخلاف
 السابق على ادعائه واللاحق الموجب لمجر سابقه وكذا مع الاطلاع على الدليل العلوي والظني
 المقضي بخلافه فلا يندرج ذلك تحت الاعتبار في ما يشار الى الدليلين كما توهم في نظائره ومنها
 ما يتفق الكشف فيه على ما تقدم في الوجه الاول عن المرتضى من جعل عدم اشتهاه للخلاف دليلاً
 على عدمه بل على الوفاق واصفاً وتقدم نحوه عن الشيخ ايضا وعلى ما يظهر مما تقدم عن الحق الشهيد
 والاحصائي ومن كلام غيرهم من الاقتصار على مذاهيب اهل البيت والاعراض عن عدم نظر
 الى حصول الفرض عندهم بذلك وعلى السيرة الغير الباعثة الى حد الاعتماد على نحو ما سبق وعلى
 الاخبار التي لم يقبل التأمل على عارضها الذي هو اكثر واغوى واولى بالعمل منها الفلحة المتبع
 او على الحدس الناشئ من سرعة العلم وشدة الجراءة وظلة الروى ونقص الورع وضيق الاخطا
 واستسها التهم على القتل بجباة الغلب من قوة النظر وحده الذهن وشدة العطفة وقد تقدم
 الكلام في جميع ذلك وعلى عدم اعتناء الناظر بالمخالف مع العلم به واحتمال موافقه نظر الى علمه
 باسمه ونسبه او ظن شذوذه ومن هنا قال الشهيد في غاية المرام في حكم السلم الذي اعتاد قبل
 الذي بعد نظر الخلاف في ذلك والحق ان هذه المسئلة اجاعية وانما لم يخالف فيها احد متأسو
 ابن ادريس قد سبقوا لاجماع ولو كان هذا الخلاف مؤثراً في الاجماع لم يوجد إجماع اصلاً انتهى
 وهذا يكشف عن كون معنى الاجماع ان على ما ذكره واشباهه ومنها ما ينبغي على كون المخالف عند
 الناظر من لا يعتد به في نفسه كما مر عن المرتضى القسبة الى الصدوق وغيره من اصحاب الحديث
 مع كثرتهم وجلالة كثير منهم فلا يكون عدم الاعتناء بالمخالف لما ذكره اولاً ماسبق بمحضه وكان
 الحال عندنا على خلاف ذلك بل يجزئ عليه الاعتداد بقول المخالف لعدم الاعتناء به هوذا الاجماع
 على خلافه وعلى هذا ينبغي للمحققين اكثر من الاجماع ان المنقول الحق ان الشهيد الثاني حكى في

العاشر

الحاكمي

الحاكمي الثاني

الثاني عشر

بما لا يتصور

الجملة التي هي في
الكتاب

منها في

وغيره

الكتاب

السائل استدلال بعضهم على لزوم الهبة بعد التصرف بالاجماع نظرا الى ان الخالف معروف ولا
والسبب لا يندفع فيه فمجرد مرة واجاب عن اخرى بان ترك جوابه ليقول وكيف يتحقق الاجماع
في موضع الخلاف العظيم والمركب الكبير والنازع العظيم وقد اقول وعلم من الغافل انه
مشترك الزام في كل مسألة مما يدعى فيها الاجماع كذلك فضلا عن هذه ما هذه الدعوى عند
ادبائها التي لا تفي الا في قبل الهدى فانك والتفيل ان قال واجب منها ما وقع في غابها من دعوى الرخص
في الاستثناء والاجماع على جواز الهبة مطلقا لما لم يعرض انتهى كلامه حلا في الجحان مقام ومنها
ما عبر فيه النافع بايصار عن عادة الطلوع على وجهه عند به وهو كثير من العباد ان المداولة
التي برنطرية جواهر من المناظر على الاستناد اليها مع عدم صلاحها في الطلوع لا ظهورها
على وجهه عند به وهذا شرا الى بعضها في مواضع ومن جعلها فيهم ظاهرا للاختلاف وظاهر
الذهب وقضية كذا فانه لو فرضنا جحته مثل ذلك في حق مدعيه لولزم منه جحته في حق غيره
ولا يتامع احدا لكون ذلك مبتغيا على بعض القواعد العامة الاجتهادية القابلة للتخصيص
كذلك لا يلزم من لزوم عمل المقلد بما هو الظاهر عند جحته لزم عمل مجتهد اخر بما ذكر كما هو ظاهر
ومنها ما نقله من يدعى امتناع العلم بالاجماع والكشف بعد انتشار العلماء في الاصطلاح والامساك
وامتناع الانام عليه السلام عن الابعاد ويحيط مدعيه مع او يحل كلامه على خلاف ظاهره
لا يبقى ما كان لا الاجماع به فمن كان هذه طريقته وحال كيف يؤخذ بظاهر كلامه ويعول على نقله
وادعائه لما صرح بامتناع العلم به مع ان اقل ما في الباب ان يصدق في حق نفسه فيدعي ان عمل
كلامه الناشئ عن روعه نقل على ما حمل عليه كلام غيره او على قصد النقل بطريق الارشاع
غيره كما صرح به صاحب المفاتيح عند راعى عدم ذكره بعنوان النقل لعدم الاستيلاء عن علمه
الى صاحب يعلم القائم فيه فيسقط على الوجهين عن الاعباد الامع العلم بقصد الثاني و
يكون المصلح عنه ممن يندفع على نقله لمثله وينبغي من وقفا على نقله وكون المرسل قد دوا عنه
بطريقه يندبه ووجه جميع ذلك ظاهر لا حاجة الى بيانه وما ذكرنا يظهر عدم ورود ما اورد
الاستثاء الا على غيرهم على صاحب المفاتيح وغيره من الاستدلال بالاجماع والاختلاف عليه
كثير في غير الضرر في بيان التي هو فيها جحته عندهم خاصة ومنها ما لم يعلم فاعلم بان نقله لا نقل
او نادوا ايضا غيره وليست بعد واثق لم يقع به دعوى الاجماع والكشف ولو على بعض الوجوه
المقلدة فيستغرب خطأ ووجه ومنها ما نقله مدعيه بنقله لمع وجود فضلاء اخرين في

عصمه وقبله وبعدهم جعلوا السئلة خلافة من وفروا لك خالف فيها كثير منهم
 جماعة من اسباب فضلهم وليست بعد جدا انقطاع لجماع كما شغلنا نظر العبرة وخفايا عنهم
 وينفع عادة وليست بعد خالفنا فيها لم يجمع وقوفهم عليهم به قصد ذلك بقوى في الظن او
 يتقن خطأ التأمل وقلة نزويده وسر غفله لان وهم اولئك ابد من وهم وروما يبلغ هذا
 الحد القطع بعدد مع ان كلا منهما مثبت من وجه وثان من آخر وكيف يصلح على احد هادون
 الاخر قد برهننا ما نقله من يعلم خبره او ينظر عدم وقوفنا تأمل على اكثر مما وقف هو عليه
 وقصود عن ادراك ازيد مما ظنهم ووصل اليه فلا ينبغي ان يصمد على ادعاء الاجماع والكفر
 الصادق من مثله ولا يصح مثله ابتداء ان يخلد الى الراحة ويقول من غير تدبر ونظر على نقله
 ونهاها وجد له عارض من مثا التأمل وانفصل اذ اكثر تبعا وتبنا منه وهو ان ادعى الاجماع
 على خلافة او نقل الشهرة ونحوها ثم يكسفن صح عن نقله وهذا وان لم يوجد خبره
 عن الحجية من اصله الا انه يوجب دة او التوقف في العمل به وهذا كما سبق كثير شائع في كتبهم قد
 ذكرنا جملة من ذلك منقرضنا و سابقا عند نقل كتاباتهم وفي ذلك كفاية عن ذكر المسائل التي
 وقع فيها ما ذكرهم فغضلا وباني ذكر كثير من المسائل التي نقل الشيخ فيها الاجماع في الخلاف وغيره
 وخالف هونف في كتاب نقل فيه الاجماع او في ساو كنهه وروما ادعى الاجماع على الحكم
 الحالف ايضا او صرح بفيه في الحكمين معا ومنها ما نقله من ذكر في سائر النسخ ان اولي
 والورع والاطلاع بما يقتضيه العلم على نقله الاجماع وضعف الظن الخاص منه نفس من
 الاعتبار وشهد بصدقه في ذلك الاماوان والاقرار وذلك كان اولي منه حكم الشيخ
 الذين في فهم من العلماء عن شيخه سيدنا الذي المحقق كان علامته في انه في الاصوليين
 وله تصانيف حديد فاعترض جليطة ولا سيما في خلافة كالتشيخ ورام من الخاصة على ما في
 الفهرست كالرازي من العامة على ما في العاموس غير ما انه كان يمدح فيه بانه على الاصح
 على تصديقه وكان معاصره وهذا استشهد ابن اديس في التلويح للرد على الشيخ وركلا من نقل
 جملة من عباراته في كتابه الصادقة في اصول الفقه وعبر عنه بشيخا المحقق ذكره في موضع آخر
 اثنى عليه بمنزلة الانصاف وغيره مما ظاهرا يوجد في اقراموا مثل الروايع بالان لا يوس في كتاب
 فصح المهور في التثناء عليه ايضا وحكى عن جد ورام المزبور تفصيله على غيره من العلماء ثم ان
 ابن اديس في اضطراب كلامه في التلويح في امر الاجماع اضطرابا عظيما فادعيه من شاهدنا الظاهر

الشيخ

الشيخ

الشيخ

كلما جازع من الغلظة
 والحق في الحق
 والحق في الحق
 والحق في الحق

به ولا يترخص الخالف في غير ذلك اخرى وهو مثل المنفرد والمرفوع والشخ او احدا الصدوقين او
 الحليين او غيرهم واحدا كان او اكثر فيستدل بمعلومية نسب ما ويرخص من قول او بعدم قصد
 القوي والحكم وان كان هو متفق ولا مذهب وما يدعى اجماع المسلمين فيما ذكره وقد يستدل الى عدم
 العلم بالخالف ويحجج بالاجماع لذلك والى اجماع عصره وما كان من هذا قوله في الجوه بعد نقل
 قول المرتضى قول الحلي قول غيرهما ان هذا هو الظاهر المجمع عليه عند اصحابنا المولى ابو علي
 في عصره وهذا هو في سنة ثمان وثمانين وخمسائة عليه بلا خلاف بينهم انتهى في منع اجماع
 فائدة بوجود الخالف اخرى بعدم تعرض جملة من الاصحاب للحكم وبصرف مائة بانه لا يعتد بالكثرة و
 الفلة بل بالدليل الفاطمي ومن ذلك ما ذكره في الوارث حيث قال ولا يفتى في اكثر الفاضلين برو
 الودعية كنههم وقصائهم لان الكثرة لا دليل معها لانه وما كان الدليل مع القليل لان الجمهو
 قول امام الزمان ولا جله عندنا صلا لاجماع تحته ودليلا فاذا ارتفع على ان قوله مع اقوال
 الكثيرين من اصحابنا لزمان ان يكون قوله دخلا في اقوال القليلين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير
 الاجماع لان دليل محض الاجماع غير مقطوع به مع احد الفريقين فيحتاج في المسئلة الى دليل غير
 انتهى وقد اكرت من دعوى لاجماع في مواضع اربع بانه فيها وردت النكاح والفتح عليه في نقل الاجما
 وغير جماعه من فاضل الاصحاب كالفاضلين وغيرهما وقد تقدمت جملة من كتبهم في ذلك من
 جملة ما انكره عليه انه ادعى اجماع الخالف والموافق على ما اذا بلغ الماء كذا لم ينجس ما ذكره
 الحق في العبره في تعيين عدم استقامته عند الفقهاء في مقتضى ما قال وماذا يشاء من
 اجماع الخالف والموافق في الايجالا لا نادوا ووده الشهيد الثاني في الرضا ايضا وغيره من
 مفصله وقال ان هذه دعوى خالية من برهان كبرهان قائم على خلافها ثم قال وما يقال من
 ان لاجماع المنقول بخبر الواحد الحكم بكونه حجة عند جماعه من المحققين كاف في ثبوت الخبر وان لم
 يستدل بما تيم من ضابط فائدة الاحاديث لا من مثل هذا الفاضل وان كان غير مذكور في القضي فانه
 لا يفتا في دعواه فيما ينظر في اليه الفتح وقد بيناه هنا وقد طعن فيه بذلك جماعه من فضلا
 من اهل عصره وغيره والله يولي اسرار عباده انتهى ومن تصح كتب الاصحاب لا سيما الغرر والخلف
 وقد حل كثير من نظائر ما ذكرناه هيك النظر في احكام الياء من العبر فضلا عن غيرها في
 موضع رده عليه بما قاله في رفعه على هذا في ثبوت كنه الاصحاب لو وجد كان نادرا الى ان قال و
 دعوى مثل هذا اجماعا غلط وفي اخره ان الرفع على قوئى بذلك اصلا فكيف يدعى لاجماعه في

الخالف
 الخالف

الخالف
 الخالف
 الخالف

الخالف
 الخالف

موضع ان دعواه الاجماع صح حجة وفي آخرها من الاجماع واين الاجماع والمصلحة ونحن نطالبه فيما
ادعاه وافطر في دعواه ولو رد عليه في موضع اخر بان هذا دعوته من برهان ونحن نطالبه
بخصم الاجماع على هذه الدعوى ونطالبه اين وجدنا الى ان قال ويقع اثبات الدعوى
بالجواز فان قال في موضع اخر مشير اليه وقد جرت بعض المناظرين وادعى الاجماع على هذه
العبارة لوجوبها في بعض المصانيف وليس مثل ذلك اجماعا وفي موضع اخر وهو قوله تفتقر فان
دعوى الاجماع في مثل هذه الامور غلط وفي اخر ادعى عليه الاجماع وانفاق الامامية ولا ريب
انه وهم وفي اخر دعواه ان العروة من الفتوى الاجماع وفي اخر ان ذلك مرتكب خسر انه منقرح عليه
وفي موضع اخر من تكلم في النهاية ولا ريب ان دعوا الاجماع هنا جهالة الى غير ذلك مما الاجمادى
في ذكره وقد تقدم عن ابن عتيق بن سعيد الرد عليه في موضع بان الاجماع على ما ذكره بعد
وعن العلامة اكثر تحذيره والفتح في دعواه وفي موضع اخطا هنا وادعى الاجماع وهو غريب و
فيه ايضا لربف به احد من علمائنا فيما تعلم ولا احد من الجهلاء الا الشدة وذكيفه يفتق الاجماع
وفي اخر ادعى الاجماع وهو جهل وسخف وفي اخر ان دعائه في موضع الخلف باطل وفي اخر انه
نفاق وفي اخر انه ظاهر البطلان وفي اخر هذا يدل على عدم نظمه لافعال الفقهاء وفي اخر وهل
هذا الاجمالي منه بمواضع الادلة ومدارك احكام الشرع وفي اخر اتى جماع حصل على ذلك بركا
اجماع حصل على ذلك بل اى دليل عليه وفي اخر وهل هذا الاجمالي منه وقلة ما نقل الفقهاء وهل
منه يحصل لفاصلهم وفي اخر انه يدل على غلة معرفته بمواضع الخلاف وفي اخر ان هذا
غلط في النقل وفي اخر هذا الرجل يخط ولا يبالى اين يدعي في اخرين في الرد على اجماعه
جهل وانتهى خطا وفي اخر انه خطا لا برهان عليه ولا شبهة له وفي اخر لا شك في عدم تحصيل
هذا الرجل وفي اخر خطئه ايضا في التسليم عليه بان كلامه خال من التحصيل بل هو عن
التحقيق بميزل وفي اخر خطئه ايضا في ذلك وفي اخر تجهيله به وفي اخر غلبته به وفي اخر
تجهيله به وتسخيفه وفي اخر هذا يدل على اضطرابه وعدم تحقيقه فلا يبالى بنافذ كلامه
وفي اخر خطئه وتجهيله الى غير ذلك مما سبق تفصيلا واجمالا وحكي في الخلاف عنى صلوا
الاستخارة انه قال واما الرقاق والبنادق والفرعة من اضعف اخبار الاحاد وسواها الاجمار
لان رواها اضعف مثل زرقة ورفاعة وغيرهما فلا يلتزم الى اختصاص روايته ولا يبرح عليه
ولو يذكره المحصلون من اصحابنا في كتبنا لغيره بل في كتبنا لغيره ومع ذلك فقد

في كتابه في علمائنا

في علمائنا

في علمائنا

في علمائنا

ذكر القيد في المغنة وهي باب فقه وقوى وذكره الشيخ في التهذيب هو اصل الفقه وانما
اعظم من هذين وهما استيفاء الفقه لانها ثم قال ولما نسب الرواية الى زورعة رفعنا خطا
الي ان قال ولما نسب زورعة وقا حقه الى الطيحي خطأ اما زورعة فانه واقفي وكان فقه صحيحا
قال وهذا يدل على انه يعرف بالتركيات والرجال وكيف يجوز من حاله هذا ان يقدم على يد
التركيات والقناوي يسجد ما تنقص ليل الاثمة عليهم السلام وحكى عنه ايضا في دية السنن
انه قال الذي قاله الشيخ في نهاية هو من جميع اصحابنا وما قاله في مبدؤة لم يرد عليه احد من
اصحابنا اليه ولا اقر به ولا وضعه في كتابه على ما اعلم قال وهذا جهل من ابن ادريس فله يحصل
ومن اجل من شخا وقد وضعه في كتابه وكذا ابن الجندب وابو الصلاح وابن حجر كلهم اقبوا بقول
شيخنا في المبدؤة ثم حكى عنه في تلخيص سنن الشافعي ما عظم منه على الشيخ وعلى اسناد الالاجماع
الفقه واخبرهم وقال وهذا جهل من ابن ادريس فله ما قل وعدم تحصيل ذلك لفصوله
الميزة وشدة جرائته على شخا وكثرة سلاطنته وسوء ادبه مع قصوره عن ان يكون افضل لاشياء
شخا رحمه الله تعالى وقوله ان شخا قد رجع عن ذلك في مبدؤة افترأه عليه ثم اورد كلامه فيه
وبين مراده وهذا كثر في الخلاف في القديح فيه ما اشد كما ذكرها عنهم الله وايا ما به وذكره وقد
نقل من ابن ادريس في الوجه الواحد عبارة في بعض رسائله مشتملة على الاجماع على قول الفضلاء
ووجوب تقليد على الاداء واشارنا الى فساد ما من وجوه شق واخر بعض معاصريه وهو الشيخ
منجبل الذين صاحب الفهرست والشيخ محمد بن علي بن حمزة صاحب الوسيلة وغيرهما كانوا الظاهر
رسالة الفضلاء ما بال عصره وقال بهما اذ اهل بعض معاصريه وهو ابن ادريس ظاهر اورد راي
بعض فقهاءنا الان قد صنف مسئلة في الفضا وقال يقول الشيخ وادعى اجماع الطائفة على قوله
ففي ذلك تكذيب دعوى الاجماع مع اختلافنا في جهة الذين ذكرناهم مع عظمه اذ اريد به شهرة
من الاحباب ثم اورد على الشيخ في الخلاف بان ادعائه الاجماع لغيره اراء لم يعيد بقول الشيخين القديسين
اي القديسين وسلفهما ولم يعدهما من الاحباب ولم يبلغه قولهما اقول سلفهما انه هو
صريح ابن ادريس في بعض احكام الاولاد بان اجماع اصحابنا غمد على ذلك فهو المخصص بالعموم ثم
قوى خلافه بالفضل واخذ باننا واجنا النظر في اقوال اصحابنا ونصا فيهم فربما اختلفت
غير متفقة ولا في المسك بالعموم الى ان يقوم دليل المخصوص بان خير بان وجد ان الاختلاف
اذا كان موجبا عند الرد الاجماع الذي هو ادعاه مع علمه بفلسه الخلف والفتاوى الباطنية

الشيخ محمد بن الحسين

الشيخ محمد بن الحسين

الشيخ محمد بن الحسين

الشيخ محمد بن الحسين

بعض حكماء الدولة

منهم الامام بغير عواضه اولي بر ما ادعاه في سائر المواضع بخود ذلك وقد اخرج في
 سائر غيره ايضا كما سبق وربما يظهر من كثير من عباراته ان علم ما يقبل في نقل الخبر وطلب
 انه قد دليل تحكما وادعاء بالادعاء عليه وان قل العاقل به او وجد فيه
 الخلف لم يحمه ان الحق فيما استنبط من الدليل الثابت بحجته عنده فيكون هو قول الامام لا
 غيره ولا اشهرنا الى ذلك سائها وبتناضاده وذكرنا ان مثل هذا الاجماع لا يصلح حجة ولا اعتبار
 على حكمه وسند لا دلالة عليه نفسه كما هو ظاهر ان لا يحميه حيث اسند على وجه شرط
 بخبره الى كذا بقية فقولنا لا دلالة ولا يجوز العذر له ولا خصمه به الامارة ما طعه
 بالاعتداء اما من كتاب الله تعالى او سنة من اوله فطوع بها يخرج حجة او اجماع ودفنه
 الادلة بمفردة بل قد قيل للنسك بمفردة العز فهو اللفظ لكراهة اسمي فلا يرأس بل
 هناك بعد لغة او دفع بليته كي جعل الله عليه ولعله ذلك من الظلم والله يعلم ونقد من اجراء الله
 السيد بن هرون في العبد بل في ضعفها كما لا يخفى على من اذن النظر فيها ولا معدن كون
 قد عكسوا بها بما يخرجها عن الباعن المحجة على الذين يعرفوا بعد لهذا وانما امر بعض الامامة
 عن بطلانها الا ان المتقون عليها الا بانسداد وندروا قد قلنا من الحق في حديثنا الذي
 سئل ادوار في منها الاجماع انه قال ومن قلنا من سئل ما عليه بذلك لا في غيره
 لم يرد ذلك كقولنا انما هو مما لا يرد فيمكن ان يكون له ما لا خلاف في السيد بن هرون
 وكما يجمع المصنف في اجازات من يفتي ايضا فقال بعد فافعل جمله من كلامه في حجة سئل
 ذلك لا يخرج الى ابد في كثير من مسائله وهو ميدان الاجماع عليه وقاية فافعل ما هو عليه
 في الامام ما اعلم ان الرضا عليه السلام يقول في قوله لا يمن هذه جملة من مكنتي هذا العالم ما
 في سائر جوامع من الامامة والبر لعمري وابو علي من المعركة فكيف يقول ان الاجماع على من
 راد ان يقول من بعد الامام يكون ومن كاشه ان لا يرد وسوء ولا يبعد من علمنا انه لم يرد
 انه لا بد من الامام من اثنين وانما هما في الامام جميع ما يقتضي ان الاجماع على خالفين
 مما لم يرد في قول في شعبة عليه السلام في ذكر ما في الامامة اشبه عليه ما فافعل من قوله
 عن شيخه السيد وجماعة من علماء الامامة ونقل ايضا انه خالف شيخه في اثنين سئل ما
 اكثر اصولية في حال وكذا ان في وقف على ما استنبأ هذا السيد العالم ما سئل في ما يحميه
 وان الشيعة لا يفتي باختيار الاحاد في السائل الدينية وفي من العلماء التي كان سمعوا بها قال

منه ان الامام

في الامامة

في الامامة

في الامامة

في الامامة

ان يشبه علم شي من علم النجوم الذي هو معروف به قال ولا يكاد يتحقق بنفسه كيف سبب علمهم
 ان الشيعة فعل باخبار الاحاد في النجوم الشرعية ومن اطالع على التواريخ والاحبار وشاهد علم
 ذوي الاعتبار وجد المسلمين والمرضى علماء الشيعة الماضين عاملين باخبار الاحاد غير
 شبهة عند العارفين كما ذكر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب العدة وغيره من المشعولين بتصفى اخبار
 الشيعة وغيرهم من المصنفين في احوالهم ^{التي} مفصلة على كتاب غياث سلطان الوري وليرتفع
 عليه وكان هذا السيد عاملا تسليلا لصاحبه كرامات ومقامات مطلعا على كثير من الاصول الاربعة
 مائة وغيرهما من كتب الاخبار والافاروان كان دورا المرضي في الفضل والعلم بالشيء في بلقياس
 اصلا ولا يندفع ذلك فيما ذكرنا كالا يخفى من تتبع كتب سائر الاصحاب قص على كثرة مواضعه في
 الابرار على المرضي بقله للاجماع في مسائل لا قائل بها غيره وفي مسائل اخر عند القائل بها و
 هذا كله في كتاب الانتصار الذي صنعه للرد على المخالفين ولا ينبغي لعله التسامح في مثل ذلك
 يوجد في الناصرية وغيره من كتبنا فهو ممدوح فيه ايضا وتقدم عن العلامة وغيره في
 ازالة الخجاسة بالمضاد والصلوة في الاوقات المعروفة بالكرامة والتكبير في العيدين ونصاب
 الاجل والفدية عن الميت الذي عليه صوم ومحل الاعتكاف في القيد بقصد نفض الاحرام
 وحكم الخذف في الرمي وكيفيته وتقدم اكثر المهر اكثر الحمل وغير ذلك مما شهد بذلك وقد
 اورد كثير منهم على الشيخ في احاطته ايضا ولا سيما ما وجدنا في الخلاف فانه ذكر فيه من
 دعوى الاجماع فيما شاع فيه الخلاف ولربما اوجبه اكثر من ناصره ومن تأخر عن لا يخفى عليهم مسائل
 الوفاق والخلاف وقد تقدم عن ابن ادريس الفاضلين وغيرهم ما فيه كفاية في الباب ولا
 جدوى في عادته ومن جملة ذلك فانه نفا ابن ادريس عنه في الخلاف في احكام الحضائنه فلا
 غائبا القول في النهاية وقال الله قول في آخر المسئلة دليلنا اجماع الفرق واخبارهم وهذا
 يقتضئ التكل من اجمع منهم معه واتى اخبار في ذلك بل اخبارنا بخلافه واردة واجماعنا بضدها
 قال اشهر يقرب منه كلامه في مواضع اخر كمسئلة الاختلاف في قدر ثمن البيع وبعض اصحاب
 النضره وقد رفعة الترجحة وغيرها وكذا كلام غيره في وجوب الكفارة في وطئ الحائض وحمل
 ما وروى فيها نجاسة في حال الصلوة وحكم من قطع فيها عظم والصلوة في جوف الكعبة وصلوة
 معقوص الشعر والكلام في خطبة الجمعة وامامة الصبي وبيان الضاليم البهيمية ومحل الاعتكاف
 ووقتنا لري ايام الشرب واخبارنا بخبره على الفقيه وغير ذلك وقد جمع الشهيد الثاني اربعين

ازاد في كتابه في
 بيان النجاسة في
 الصلاة

فصل في حكم الحائض

مسألة على ما قبل وأفلرنا على ما وجد في الفصل الذي منه ذلك وبعده واذ كان
 وذكر أنه ادعى الشيخ فيها لاجتماع مع رتبة نفسه فالرد في حكم ما ادعى لاجتماع فيه فيكون
 ادعى فيه لاجتماع في موضع اخر منه أو في غيره مع الذي يحجب منع لاجتماعها بالرد وذكر أيضاً
 أنه إذا كانت المسائل المتباعدة على أن لا يغير الفقيه بل دعوى لاجتماع فقد وقع فيه الخطأ و
 الجارية كثيراً من كل واحد من الفقهاء ستم في استنباط المنقضي ووجهها الله تعالى ونحن نذكرها
 ملخصة منه بل لا زيادة فيها أن الكتابة في السلب والنفى عندنا لا يراد إلا اسم الزوج
 ينفخ كحاشية على الخلاف لاجتماع على ذلك وفي النهاية وكذا في اخبار الله لا يفسخ ولكن لا
 يمكن أن لا يدخل عليها لئلا يلا في الزاوية ومنها أنه إذا اشترى لامة حاملاً ذكره وطهرها في
 الخلاف لاجتماع على ذلك وفي النهاية خريد قبل معنى أربعة أشهر وعشرة أيام ومنها أنه إذا
 طهر لامة ولسها أو نظر منها إلى ما يحرم على غير المالك ففي موضع من الخلاف لاجتماع على أنها
 حرم على ابن الأمامين وكد التهاوان علف وبثها وان سفلت على الأرض في موضع اخر
 سنة تحسب في خريد النوا في فرجها ومنها أن من تزوج خرد على ماله كان له زوجة محررة الحارة
 عفا نفسها لانه عند لامة ففي الخلاف لاجتماع على ذلك وفي التبيان تحفة هاذ العبد
 كلف ومنها ثوب خيار المصح بالحيث وجب في موضع من انبطوا لاجتماع عليه وفي موضع
 اخر منه عندنا لا يراد الرجاء من عبيدات بالانحسار وهو مذهبهم والرافع عليه
 أيضاً ومنها المنع من طلاق الوتر عن المحرم في الخلاف لاجتماع عليه وفي النهاية جواز ذلك
 منها المنع من وقوع الطلاق بالكتابة لم في الخلاف لاجتماع عليه وفي النهاية جواز ذلك للقاء
 ومنها المنع من ارداد المطلق مريضاً وحنه واذ كان الطلاق بائناً ففي موضع من الخلاف دعوى
 اجماع الفرق عليه وفي موضع اخر دعوى لاجتماع مطلقاً وفي النهاية تناسل الثوارت بينهما
 العادة ابتداءً والرجعية ومنها أن الحاصل لو ادين لاس لا يوضع ذلك في الخلاف في تزويج
 اهل العلم عليه وفي النهاية انها بين موضع الاول ولا نسخ حتى يصح انساب ومنها ان اذا
 كان لامة في حجر عمها الوصي اعانته عن الكفاية وان كان خاطاراً ففي الخلاف لاجتماع عليه
 وفي المنسوبة الذي يستصعب مذهبنا ان كان عمها الفلاني ان كان خطاراً ففيها
 دفع الكفاية الى الدعي ففي الخلاف لاجتماع على جواره وفي المنسوبة اسم من ذلك واستأقبر

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والظاهر من كلامهم في
 هذا الموضع

هذا هو الحق في هذه المسألة
 والظاهر من كلامهم في
 هذا الموضع

وليه ومنها تجريد الأيلاء عن الشرط في الخلاف لا الجاع على اشتراط ذلك وفي البسوط يجوز عليه
 على الشرط والصفة ومنها انه اذا طوى الى بعد عدة التبرع يجب عليه الكفارة في الخلاف
 الاجماع عليه وفي البسوط تقوية عدم الكفارة وتخصيصها بالوطى في الدنو ومنها سائر العنق
 مع انتقال الشخص الى من اتفق عليه بغير الاختيار كاد في الخلاف الاجماع عليها وفي البسوط
 منعها ومنها ما اذا نذر ان يهدي هديا واطا فيبقى الخلاف الاجماع على انه ينصرف الى التمر
 بصرفه صفات الاضحية وفي البسوط يجزى كل يجزى حتى الدجاجة وكذا البضعة والتمر وغيرها
 ومنها صيد الكلب الذي علمه غير السلم واصله السلم في الخلاف الاجماع على حله وعدا سائر
 تسليم السلم وفي البسوط اختيار شرطه وعدم حله ذلك ومنها حكم الفرمان في الخلاف وعوابع
 الفرقة واختاره على تعميمها كلها وفي النهاية وكذا في الاخبار بكمائها وفي البسوط الحكم بحرمه
 الكبير لا الذي يسكن الجبال والابقع وذكر قولين هما للامة ظاهر في غريب النزاع وهو
 الشائع وفي العذاف هو اخبر صغرته ودعوى ان حلها هو الذي ورد في روايتنا مع انه لم
 يوجد بدله لدوالة اصلا ومنها حكم الجري المار ما هي في كتاب الحد ومن النهاية ان من استحلها
 وجب له وهو يقتضي ثبوت جاع المسلمين كافة على تعميمها وفي كتاب الاطعمة منها الحكم بكمائها
 وهذا غير صحيح ومنها سائر المظفر لعمد لغيره في الخلاف الاجماع على تعميمه مطلقا
 في النهاية الحكم بجوازها ومنها حكم الحماة في بعض اعضاء الدابة في الخلاف الاجماع على ان كل
 ما في البدن منه اشنافيهما القيمة وفي احدهما نصفها وفي البسوط الحكم بالارش في اطراف
 الحيوان مطلقا دابة وغيرها كقول الجماعة ما حكم اذن الاولا وفي الخلاف الاجماع على ان اذن
 كان العتق رجلا ووث ولائمه اولاده الذكور والاناث وفي النهاية ولا يجوز عتق الاستبصار
 برة الذكور والاناث وفي ميراث الاستبصار ما في الخلاف ومنها حكم ميراث المحن في الخلاف الاجماع
 على انه يورث بالفرصة وفي البسوط ولا يجوز يورث نصفه للصبي ومنها حكم اذ احلف لدمي
 عليه ثم اقام المدعى البيعة باحق في الاجماع على انه لا يحكم له بفاوة موضع من قضاء البسوط
 انها تسمع وفي اخر منه سماعها مع عدم علمه او نسيانه ومنها حكم تكول النكاح في الخلاف الاجماع
 على عدم القضاء وفي النهاية اختيار القضاء به ومنها حكم تعارض ظاهري للملك واليد في الخلاف
 على ترجيح اليد وفي البسوط ترجيح ظاهري للملك ومنها الحكم بالعدالة بظاهر اسلامه في الخلاف
 الاجماع على عدم السلم الا ان يظهر منه الفسوق في غير خلاف ذلك ومنها حد العبد الغافل

الحكم بالعدالة بظاهر اسلامه في الخلاف

الحكم بكمائها في البسوط

الحكم بجوازها في البسوط

الحكم بحرمه في البسوط

الحكم بحكم الجري المار ما هي في كتاب الحد

الحكم بحكم الحماة في بعض اعضاء الدابة

الحكم بحكم الحيوان مطلقا دابة وغيرها

الحكم بحكم العتق رجلا ووث ولائمه اولاده

الحكم بحكم ميراث المحن في الخلاف

ففي الخلاف الاجماع على انه يجوز في البسوط الحكم بفساده عليه ومنها حكم ولد المرء حال
 اونه او بوبه ففي كتابي رافق اريد من الخلاف الاجماع على جواز استرخ ذان ولد في دار
 الحرب لا بد له من ابيه وقد كان مريده منه ومن البسوط جواز مطلقه بالافرن بين اذنين
 ومنها حكمه ان كان ما عثر عليه بمسافر او عند اكثر من واحد مع ثلوث ووجهه على الحكم
 اليمن فيها بوجهه من جهة المسافر بيمينه وعلى كل واحد خمسون يمينا فحق الخلاف الاجماع
 على ان لا يوقف البسوط اعتبارا لا في ومنها حكمه ان لا يرفع اسن بالغيره ويطع اخر وجهه
 ووضوئه في غير في نفسه وفي خلاف الاجماع على انه ليس بولي ائدة ان يقسم بين ثم لم يجز
 ثم يقسمه ومن قبله رد رد في البسوط ثمنا من يقطع النافعة بفساده ويوضح الوجه
 في بفساده ومنها حكمه ان لا يقطع ذرة من فاحته لا سبع بداهه في الخلاف الاجماع على انه
 يفسد منه ويؤجل منه اربعة الا سبع وفي اول فصل السجاج من البسوط الحكم بدله ايضا
 وفي موضع حرره بعد ذلك نحو اربع وثمانين بدل الكامل كان ذلك خلفه
 او من بعده لم يوافق في رد في البسوط في اربع دية لا سبع ومنها حكمه قطع لسن السوداء
 ففي خلاف الاجماع على ان مهنات ديهها وفي النهاية ربع الدية ومنها حكمه دية الخفين ففي
 خلاف الاجماع على ان في دية شئيين وفي لاسفل ثلث وفي النهاية في الاعلى الثلث وفي
 بسوطه كل واحد ربع الدية وفي النهاية تخفيف في خلاف الاجماع ان في لعمولك و
 في ليعينه لثلاث في بسوط وفي النهاية في كل واحدة النصف ومنها حكمه ان لا يحد اذا اقل
 من ثلث لثلاثة في لاول في خلاف الاجماع على الاول وفي بسوط الحكم بالثاني ومنها
 حكمه الا لا اولاد في مصر في خلاف الاجماع على ثمانية دعوته منه وفي النهاية حكمه
 به بوبه منها ما ذكره في سائر مسائلها وفي كثير منها الاساس لا باحتمال الفرق
 مع اخبارهم وقد جمعها في كتاب كبح طرائق وغيره او كتاب ديان وله به جميع ما فيها ايضا
 مما يعلى بالثالث لعل له في بسوط لاسمعا ولو خيره بقبه خلاف الاجماع في كتابه خويع
 جميع ما فيها من الامور ومن يقع خراج كس السخ وفتاويه وقف على كثير من هذا الباب من
 ذكره وقد تقدم جملة من ذلك منه في على وجه النصف من النصف في بعض مدونه في اخر
 هي في ريد على سبعين مسئلة منها حرمه من الحارات بالاصغر كالكاء العرب وحواله لفلان
 در المدة وحواله ككافة بوضي كحضر حكمه ناسيا ما عدا والوف وبقي الموسوع غا البت

منه في الخلاف

في الخلاف

في الخلاف

في الخلاف

في الخلاف

وكيفية وضع الجنازة المختلفة وصفه في سبيل الجنازة وعدم وجوب غسل ماسر ليل قبل رده ونحوها
عرفا بحجب من الحرام وعدم جواز الصلوة في جوف الكعبة وكيفية الصلوة على سطحها وجواز الصلوة
في السجاب ووجوب التسبيح في ذكر الركوع والتسجود وحرمه الكلام على المأموم في أثناء خطبة الجمعة
وجوبه لأضغان لها ووجوب التكبير في الزائدة في العيدين ووجوب قضاء صلوة الكسوف
مطم وجواز إمامة الصبي المراهق ووجوب الصلوة عليه وكفاية تكبيرة واحدة للمأموم من الإفتاح
والركوع عند الضرورة واستحباب تطويل الأمام الركوع لاستظهار محو الداخل ووجوب ركوعه
على من فرغها بالسبك وحكم يوم الشك بيلة شهر رمضان وعدم جواز أكل الصائم لغير الغداء
واجابه القضاء والكفارة وعدم وجوبها بالامتناء الحاصل بالنظر وتكرره وحكم وطى البهيمة
مع عدم الانزال وعدم جواز شتم الطبيب الاعتكاف وحكم موت الناسب في الحج وعدم جواز الفران
بين حج وعمره بأحواله ووجوب تطوع السطيع بالحج والتدبير ووجوب الرمي ووفقه أيام التستين
وجواز الحجامة للحرم وعدم وجوب الكفارة فيما عدا سبعة من أنواع الطبيب جواز قتل الكفار والنا
التم في بلادهم واجاب الحجية على الفقير مع النظر إلى ميسرة وحكم انتقال الذمي إلى ما بفرار
عليه وجواز ضم ما حواه العسكري من أموال البغاة خاصة وحكم أكل السار من الثمار ونحوها
بطلان بيع الفضولي وجواز شرط الخيار على الإطلاق وانصرافه إلى خيار التلاذ وعده موت
خيار المجلس في العقود الجائزة وعدم ثبوت الأثر في العيب المجدد بعد العقد قبل القبض وعدم
جواز بيع الثمرة بعد الظهور قبل بدو الصلاح وعدم بطلان البيع بطلان الشرط وبطلان الإجازة
بموت أحد المتعاقدين وكون نفقة العامل في السفر من مال الزوج وحكم الوصية لأهل الذمة وحكم
من أوصى بثلاثة في عقر رباب فمعه عن ثلاثة واستحباب التكاح لمن لا يشتهي وحكم الفرض من الحر
وعدم محرمية المملوك لملكه وإن كان خصيا وحرمه تكاح العبد وأحد أولاده لاختلافه
وتحقوق سقوط الحضنة وحكم الاختلاف في قبض المهر وكون الذي يبدع عقد التكاح والنفقة
عن حق المرأة الابن والجدة خاصة وحكم إخراج العدة لا إذا أكل الرجل وصحة الأمان مع القدرة
على البينة وحكم الطلاق ثانيا بعد الحز وحكم الإناء المذكور في القرآن في ثمانية كفارة اختلف
بالبراءة وعدم أجزاء العبد في الكفارة غير المضموم وإن أذن له مولاه في غيره وحل أهل الديار
واسها عند التبع وعدم حجب العامل من الأحوه إلا عن الثلث وحكم ميراث ولد المملوغة وحكم
معاوض البغايا ومعاوض بنية الداخل والخارج وجواز الشهادة بالملك مع اجتماع اليد في الصفة

وحكمه شاهد من ائمة وشهادة القضاء على الشهادة وشهادتهما في رضاع وجلد المحزون
 وجهه اذ نفي وتعلد القطع مع تقدس شرفه قبله اذ طوليا حد السرقين بعد نطق القدر
 وقطع بين مبطوع الاصابع وحكم رجوع المقر بالسرقة عن اقراره وحكم مائة ام نوبد وحكم
 من قتل اثنين او اكثر وغير ذلك مما ينافي عليه من قطع ماسوق وزح كبد وما ونبه بلع
 هذه المسئلة المذكورة هنا اتصالا بما يذكره الى مائة وربع عشرة مسئلة داعية لاجماع
 فيها تهم بها هو الغالب فيها او بلوغه في دليل سها وقد خالف نفسه فيها ونوع على سبيل
 التوقف والرد في كذا نادر منها وربما رعى الاجماع على خلافها ايضا وكل ذلك في كتابي احد
 او اكثر كما هو لا كثر وهو مما يقتضيه الحق في ذلك ونحوه اذ شرعها في في رسالة
 صلوة الجمعة حصول نفع من لاجماع الموقوف في موضع تقيدهم فيها بخلاف خصوصيات
 ظهور خصائمه في ذلك كسرية قال ما عرفت وما في القوم كثير من لا يبرح خصوصية الموقوف
 الانتصار والشيخ في الخلاف مع انها اما ان الطائفة وقتنا هذه دعوى الاجماع على ذلك
 كبر مع اختصاصها بذلك القول من بين الامتنان وسند والواقع اليها في قوله لا يسير
 حال ذكره وراجحه دعوى الموقوف في كتاب المذكور اجماع الامامة وهداه على ما
 على وجوب تكبير ان الحرس في كل ركعة ركوع والتمجيد والثناء منهما وجوب رفع يديها
 وان كثر القاسم ثمانية عشر يوما وان حيا رخصت في ثيابها في معان تشبه تلك في كل
 سبع مرحبوا وعرض في سقول وغيره قبل المص وغيره وان كثر اليها سنة واربعة جازية
 ما لم يوقض ان كانت لدى حرم وان المير لا يفتح في اذنه عن ختمه في رده يمينه ختمه
 فمما رخصها يرد اليها وان العقيقة واجبة في ذكرك من موضع التي حنفية هو القول بها
 فضلا عن ان يوقض بها سدودا ولا دعوى الشيخ كسبه ما في الحديث وانما ذلك
 بنفسوا الحال ذكره الحق في موضع ما في سنة في هذا الباب لا يعقله
 السد بدو ولا سببان بما يتناه مدخر في القول ان حانها فوداء القام ما اودعت
 فتاوى واجامات لمن قبلهم من ارباب معنوسين الذين لا يعلمون لا ياتلها في الاخبار الصحيحة
 عن الائمة عليهم السلام او معنوسا فيها منهم فلهذا ساء الاصلها وعدا لاسانها
 من بعدهم وناجهم فيها ونعمها لها وجه فساد ظاهر مما ذكرنا فافسان في ذلك ما وده فيها
 من لتا قصر الانظار على حسب ما وقع في الفتاوى والاراء فانه يكسب عن كون الشيء بها ايضا

هذا هو الحق في كل ما ذكره من هذه المسئلة
 والشيخ في الخلاف مع انها اما ان الطائفة وقتنا هذه دعوى الاجماع على ذلك

هذا هو الحق في كل ما ذكره من هذه المسئلة
 والشيخ في الخلاف مع انها اما ان الطائفة وقتنا هذه دعوى الاجماع على ذلك

على النظر والاستنباط والاجتهاد وإن كانت قد بنيت على غير ذلك كذا في الفناء وأيضا وحسبك ما
 صمد من جواهرهم ولا سيما الرضى من آثار الفلاح في حجاب الحديث كالصدوق وأصله في
 منه والبالغة في الطرح عليهم ودعوى عدم الاعتناء بهم في خلاف ولا وفان كسابق ودعاء
 الرضى الإجماع بل الضرورة على عدم جواز العمل بأخبار الأئمة في الشيعة واسقاطه لذلك ما
 ينبغي عليهم أن يتلقوا من الأحكام والتراخي واقضاء ذلك على اعتناءه على من يعمل بها وينبغي منها
 لحالته عند الإجماع والقرينة مع أن الأمر عندنا بخلاف ذلك بل على ضد وعكس ويجري
 ما ذكرنا في شأن غيره أيضا من إثباته موافقه فاذن على تصحيح إجماعناهم بحسب الامكان فيبقى
 أن تنزل في كثير من المواضع على بعض الوجوه المتقدمة التي يعملنا ولها ونقل جدها كما بينا
 سابقا ولما اذنب على ظاهرها فلا يفيق الاعتناء عليها لما ذكرنا وما اختلفنا عن الثقات لا يثبت
 من الفلاح فيها لولا غلها وشهادة الفرائز والامارات بحسب ذلك وقد دفع جماعة منهم عن إجماعنا
 جملة من الناقرين ولا سيما المحقق الكركي فانه قد ادعى الإجماع في مواضع خالف فيها مثل الحق
 والعلامة وغيرهما من الاطراف بحيث يمنع عادة عاذا ويستبعد حصول العلم بقول
 المعصوم مع مخالفة قوله وعدم وضوح دليل الحكم فيها بحيث لا يكون محلا للإشكال والاشارة
 ومن هنا قال الشهيد الثاني في التمهيد بعد الكلام السابق ولو ضمننا اليه ما ادعاه كثير من
 الناقرين خصوصا المرجوم الشيخ على الطال الخطيب من غير ما دعوى الشيخ على في شرح الالفية
 الإجماع على أن فاسق العصبة الثوب والكان لا يجيب عليه الاعادة خارج الوقوع ظهورها
 في ذلك حتى أن الفاضل في القواعد انفي الاعادة مطم كالعارضة في شرحها للشيخ على قال في
 المسئلة ثلاثة اقوال الاعادة مطلقا في الوقوع وعدمها مطم قال وكذلك ادعى في شرح القواعد
 الإجماع على أن السعي لا يرجع له القضي إلى المساوي والادون مع أن مختار المحقق في الشرائع فضلا
 عن غيره المنع من القضي إلى الأقل فضلا عن المساوي قال وكذلك ادعى الإجماع في بعضا
 على أن المساقات لا تبطل بالموت مع أن الشيخ في البسوط جزم بطلانها ونسبها إلى علمائنا فتقرر
 بالإجماع ولا أقل من الخلاف في الشرائع ونخصها بتصحيح بالتحليل في المسئلة أيضا قال ولو فرض
 أن كل جملة ما ذكرنا من ذلك في مؤلفاته ورسائله لقال في هذا القدر كفاية فهو زاد غيره
 انفعال لا عرف خلافا في السورة لا تخط عند ضبط الوقوع وهو يؤذن بدعوى الإجماع عليه
 ولا سيما إذا صدق مثله من مثله زمانه مع أن الفاضلين في العنب والنسب فضلا الإجماع على السقوط

هذا هو الوجه في عدم جواز العمل بأخبار الأئمة في الشيعة

فانهم لا يثبتون الإجماع

لأنهم لا يثبتون الإجماع

لأنهم لا يثبتون الإجماع

لأنهم لا يثبتون الإجماع

وكذلك لا بد على الاجماع على اشتراط الغيبة في صحة صلوة الجمعة في الغيبة مع غلبة الغالب بذلك
 اقول ومن افرحنا انفق لامة في مسئلة ظهور الغلب بالقاء كرهية دفعه عن الشك في الذكر
 انه عبر بالقاء كرهية لامة في شاع لان وصورة الى البحر يفتقر بقاءه من الذكر لا يظهر
 ح وورد النص بالدفعه ونصر بج الاجحاب بها ثم حكى في انما ذكره اقول الا لا يحق او لها على
 الطهارة به وثانيها الطهارة مطلقا وعزاه الى اكثر المحققين كالرئيسي الشيخ والفنوي والجليلين
 سعيد والها الطهارة مع انما به بالطاهر خاصة ثم قوى الثاني وقال اليه الامة على الاول
 فليظن ان كلامه حيث انه اخرج بورد النص بالدفعه مع انه لا يوجد له اصل اول ولا غيره من
 العلماء ونصر بج الاجحاب بها مع انه ذكرها لطيل من تقدم عليه ثم عرى الى اكثر المحققين من
 بيانهم وذكر ايضا في بيع الطهارة في اشتراط الاجحاب القول في الموضوع غير ذلك ما يورث
 الجمع ذكر الشهيد الثاني ايضا في الترتيب الجبل ما رعاها وكيف في نقل العلامة الاجماع مع
 ظهور خلافه ما نقله في كثير من كتبه من الاجماع على ان الكعين هما مفصلا الثاني والقديم
 ظهور الاجماع على عدم من جميع الاجحاب بل من المسلمين ثم ذكر انه لم يقل به غيره ولما لم يمان
 ذلك الى ما حققه هو في حله ومابته عليه الشهيد في الذكر في غير وقد تقدم حله ما نقل
 العلامة في الاجماع بضرعا او لوليا وخالف نفسه فيها وتقدم في الفصل الاول من الشهيد
 الثاني ايضا في الترتيب في السالك وفي الفصل الثاني منه في الثاني ما ينها ايضا بما ذكرنا
 ونحو ذلك ما ذكره في كتاب الشهادتين من السالك حيث صرح بان الاجماع الذي تقدم خلافه
 في العدة هو ما علم دخول العصوم في جملة المحققين لا مطلقا اجامهم ثم قال خلاصة بقوله
 وان كثر القائل وقد تبارى بعضهم فصحى مثله اجام على سعي الشهور وما خلاصة مثله لان بضرع
 بوجوه الوجوه كافتضيه قواعدهم الفاخلة على جهة الاجماع فذهب لذلك فلا يقع في الغلط
 اعزنا بظاهر الاصطلاح واعلمنا اعل الدعوى اسمى وقد استحسن ذلك المقدس الادبيل
 واستصوبه وقال الفاضل المجلسي طاب ثراه في كتاب الصلوة من الجازان الاجماع عندنا
 ما حققه علمنا ان في الاصول هو قول جماعة من الامة يعلم دخول قول العصوم في قولهم وحين
 انما هي باعتبار دخول قوله عليه السلام فهو كاشف عن التحج والتمامى قوله ثم قال والاجماع
 لهذا المعنى لا يرد في حجة على فرض تحققة الكلام فذلك قالتم انهم لم يجمعوا الى الفرع كتم
 لنواما استوه في الاصول فادعوا الاجماع في اكثر السائل وما ظهر الاختلاف فيها لم لا وافي

عامة ضحك في الغيبة
 وجوز انما لا يحق

اراد على انما على انما

كل او لا يثبت في ذلك
 فاقا للشيخ

عامة ضحك في الغيبة
 وجوز انما لا يحق

الرهبان المنقول فيها لاحق ان السيد واضربه كثيرا بما يدعون الاجماع فياخذون في التمسك
 به او يوافقهم عليه فليما من شاعر وقد يخار هذا المذهب في الاجماع قول اخر في كتابه الاخر
 كتب ما يدعي احاد الاجماع على مسئلة ويدعي غير الاجماع على خلافه فيقول على الظن ان حكم
 في المذبح غير باجور واعلى الاصول بان سمو الشهور عند جماعة من الاصحاب اجماعا كما ثبت
 اليه الشهيد في الذكرى وهذا يعمل عن الحجة واعلم انما الحقوا به في مقابلة انما الفين
 رد اعلمهم او عموم الغيرة من الدلائل التي ظهرت لهم في قول ان يدعي الاجماع انما نشان
 من السيد والشيخ ومن عاصه فياخذون بها في العوج ومعلوم عدم تحقق الاجماع في زمانهم فم
 فاعلمون عن نقل مهم فعلى تقدير كون مراده بالاجماع هذا المعنى المعروف لكان في قوله
 مرسل ومثل هذا يمكن ان يركن اليه عند الضرورة وقلة دليل اخر اصلنا انه في غير كتاب
 مؤلفه الاضاح ككتاب جماعة اخرين من الافاضل الاكارم وهي كلها تشهد بما ذكرنا والعجب من
 الفاضل الضيق الذي يفتي بجهت انه مع سلوكه مسلك الاخبار به اختاره لسان القوام في حجة الاجماع
 المنقول بخلاف الواحد واستظهر ان المنكرين انما انكروا مجتهدا على انه من الادلة القطعية لا الظنية
 فيكون النزاع لفظيا واجب من هذا انه قال لو كان هذه المضامين من قول من عمل به واحد
 لكان لها وجه ولكن لم نقل عنهم بل ما راها حجاج السيد المتفق على ادلة ائمة ائمة ائمة ائمة
 نقل اجماعا ان الطائفة بل يقدمه على ظاهر الكتاب فضلا عن غيره من الادلة التي هي وصادق
 ذلك ظاهر ان لم يرد في بصيرة ثم من الغريب انفق جماعة من شاخنا المعادين وشمائنا الذين
 هم اساطير الدين واتباعهم وبعض من نقله عنهم حيث انهم في سائر المطالب المتعلقة بالاجماع
 او من اللغة او قواعد العربية او غيرها يوافقون سائر العلماء نصيبا او لا يوافقون
 القول فيها على نقل من كان قليل الضبط والاستعداد والتمسك بالاطلاع واذا راوا فيها احدا من
 مراد في النقل ما صدر من جماعة من نقله الاجماع بل ادعى منه عمدا او خطأ او سهوا في الكتابة
 او النقل لم يعيد واعليه فياخذون بنقله واذا انفق من احدي في شيء منها دعوى الاجماع والافتاء
 او نقل من لا يوافقون ذلك ويحذرون الخلل قبله بديننا ظاهر واعلموا ان الاتفاق لم يكن حاصلا
 بل دعوى الناس ان نقله او صرحوا كلامه عن ظاهره بحيث لا يبقى صالحا للاعتماد عليه و
 التمسك به واذا راوا احدا نقل خبر او كلاما او مذهبا من كتاب لم يروه فيه بعد التمسك
 عن حقيقة الحال نسوا في يومه بل اذنا ان اذ راوا احدا انكروا وجود خبر في حقه وهم وحده

على ما في كتابه
 في حجة الاجماع
 في حجة الاجماع
 في حجة الاجماع

كلامه في حجة الاجماع
 في حجة الاجماع
 في حجة الاجماع

او بقى محله وقد وجدوه صحيحا بالسند الذي وقف عليه الثاني وغيره او ادخلوه ونسوه
 سندوه ووجدوه كثير لافد تنبيه كثير منها وبعضهم حكوا بوجهه ايضا كما اتفق كثير العلماء باعتبار
 طلة التبع والاستقصاء لاقتضا على المواضع المعهودة بالواقف للاختصاص على الكتب الثمانية
 في معرفة الاحوال وانما حكموا بما ذكرها او امنوا من الضاد بين المنقول والمعلوم وهو موجود في فعل
 الوقوف مع وجدان الخلف ايضا هذا ما جرت عليه طريقهم بحيث لا تكبر عليه بينهم وان لم
 يصر عليه او على بعضهم كلهم ثم اذا وقفوا على هذه الاجماع التي بناها ما حلت في الحال في عملها
 وفعلها ما دبره وكانت متعلقة بفلسف مسائل الشريعة التي بناك فيها عفا وشعار ثابته
 كما لا اخياط علماء ولا ولا يجوز التفتي عن الادلة المتضمنة بل عرفها اصلا بعدد واغا لم يلحظ
 قواهم فامع ذلك لا تاركان في كثير منها على خلافها ولا يعبأوا كثيرا بوجدان الخلاف او بالقرين
 لمحكم اقتضاها غايبا الفساد والخطا في سنها وانضموا عما وقع فيها من النسخ النص
 في الاضطرار احلاف لا صلاح وبيان الاداء في طريق العلم بها ووجه حجتهم كونهما موجه
 لملء حد واحد واما مسائل الاجتهادية التي ليس حجة الاعلى المستبين لها ومقلد
 فيها ولا يسطروا لان الخطا في الاجتهاد سبيل الاعتداء بالاعتداء في فعل الاجماع وان ضد
 يجوز ومحال لا صلاح فان هذا لا يحد في مقام الاحتجاج الا اذا ثبت على ما سبق في علمه
 من ارتفاع الخطا من اسله ومع ذلك كله لم يتركوا ضد من العلماء الاجتهاد فدينار مدينان
 فيها بما ذكر ورد بها ونحوها وعدة الاعتداء فيها مع معاصرة كثير منها لفعلها وادانها او
 ويرفع من بينها وسفاد خفاها عليها او امتناع نداء على فرض تحقيقها وصحتها ولا يصدوا
 بدول هذا السلب بينه حتى كان ان يكون من المطالب بالجمع عليها بل اول بالاعتداء من كثير
 من المسائل الاصولية والنظمية التي يقولوا الاجماع عليها ثم انهم مع جميع ذلك جعلوا هذه
 الاجماع في المسائل واليه والى احوالها واطلها من احوال السبل الى هذه احكام الشريعة
 واجلا لما على اختلافه في شأنها هذه وضعف ورواها عن بعضهم قياسا على ما سبق في
 الاجماع المحصل عن جماعت من المحققين لا خاصة هذه الحاجة اليها وهذه استقامة الفقهاء
 مع انه ليس لا مجرد فهو باحوال من التحصيل ومعاينة سبيل التحقيق والتحصيل وقائع لكثير
 من ابواب الضلال والتفصيل كالقياس وسائر ما اعتمد ما الخالفون من الابطال بما رجحها
 ايضا اعتد الحاجة اليها مع انها واضحة العالان كما يشير اليه في الحديث الطويل الذي قد سلك

الحكم والشبهة المترضى بها الله عنه وليس هذا موضع ذكره وربما اعتد بعضهم عن بعض
 ما اورد على بعضها بان الغرض من الاجماع المنقول حصوا الظن وهو حاصل منها وان لم يكن
 نافلا على القطع بقول المعصوم وقد تقدم وبأن ما يكشف من فساد ذلك من وجوه شتى و
 ربما فادها بعضهم على الاخبار انا ثورة المروية في الكتب المعتمدة بالانسانيد المصلحة للعبارة
 منهية الى الائمة عليها السلام بطريق السماع والشافهة او المشاهدة مع ان هذه هي المنهج
 قد يتما وحديثا في التمسك بهم واخذ الاحكام عنهم ولو لم يكن ذلك لفاج في الاخبار من
 جهة السند والسند وذو الجهر ومعارضه الادلة القطعية بل الشافهة لما اذا احد هؤلاء
 من لكشفه لتأشيق نوم الاتقان المنوع في موضع ظهور اختلاف وقلة الغرضين الحكيم
 ما علمت من حاله وفعال سناهم في حال هؤلاء في شأنه ومعناه واخذوا منه في وجوه
 شتى فغدا ولعلوا لا يتابعهم بالاعتماد عليه وبالغوا فيه حتى لو قيل انهم معذوروا في
 صليح من يجعل الضدى لقله عاصما للثاملة في نقله وحافظا من الخفاء لم يكن ذلك
 خطا فلهذا هم الى ذلك حسن الظن بناقله ولعمري انهم كذلك في غير ذلك فنامت به
 في معرفة احكام الدين ولا ينبغي للفتية ان يخلد اليه ولا يستماع امكان صرف كثير كلامه
 عن ظاهره فواشتر الحسن الظن بين منكره ومخالفه في كل موضع وبناقله او دعا فيه السد
 حبل الرأفة وكرهه الفرق فهو من افع المعاذير واشنع التاكيد لو يؤخذ عليهم بشا والكتاب
 ان لا يقولوا على الله الا الحق ولا يذعوا الطلب لا يخلد والى القليل والدعوة لقولهم على
 انه كيف يستقيم له ذلك مع ما في الاجماع المرسومة والخلافات الحكيمة والعلوم المتناضرة
 الظاهر الذي لا سبيل غالب الى انكاره وما اعتد به الاسناد الاعظم وغيره عن الاحكام
 المتناضرة من ان مشاهير وود اخبارا ومعارضه اشهر كيانها طائفة وعلموا بها واعتقدوا
 على سبيل القطع انها قول الامام غير مستقيم فيما نقل منها في ازمة انفية عن علمائنا وفيها
 الايمان ومع انه يقتضي عدم كون المراد منها اتفاق لكل وعدم ائتنا على استكنا الاحكام
 الواقعية الاولى كما هو المعروف بينهم وانما اذكره لاستدلاب تراه من جد الاجماع المتناضرة
 المنقولة في حجة خبر الواحد وعد ما بينه على ان الائمة عليهم السلام منعوا او لا من العمل
 واشهر ذلك بين الشيعة ولا سيما متكلميهم وادعى المرتضى الاجماع عليه نظر الى مزيد نفسه
 بكماله وكونه منهم وجوزوه ثانيا لما اراوا من اضطراب الشيعة الى العمل به ثم استمروا ذلك

بينهم ولا يتباين بحديثهم وادعى الشيخ الاجماع عليه السلام بكلامهم وكونه منهم ولا
 يخفى ما به من الفتن وجوه شتى ثم من الجواب انه نقل الجماعة القديمة بلا حظ اقوال
 نقله الاخبار وما يستفاد من الاخبار التي رويها ولم يردوها وبذلك استقام نقل الاخبار
 في كتب الاوائل غالباً لظلال كثرة تساوي عندهم ثم اذا وجد فيها ما يخالف لعل على عدم
 الاشارة والاعتناء به بل ربما وجب لاحذ تلك الامتناع مع ما تلفت في سائر ما لا
 ينبغي ان لا يعقل الاعلى قلباً منها بالوجه الذي ذكرنا وعناك نفع على كلامه وقوله لا ينقل
 وري ما وقع من الخلل في الاخبار وفيما لا يحضر عن العمل بها فنقول قد وقع في الاختلاف
 رواها العدل والتفات فصلا عن غير ما خلل ومعايد كثره فوجب طرح كثير منها وترك
 ظواهر اكثرها او التوقف في العمل بها ولو بفتح ذلك في بعضها وخوفنا اخبار العدل في سائر
 الامور وشأنهم فانه كثير ما يرد في شأنها او يبرز العلم بها لوجوهها من سائر ما وافق
 منها او ظهورها فيها ولا يكون قد فادحاً في حوز العمل بها مع سقاء ذلك انه ما جاء العلم
 بشهادة الشاهدا اذا وقعت بصورة الاخبار ونحوه وان كان مستنداً وانما الى ما هو اريد
 والصدق والقرائن لا تثار ونحوها او استقصاء تلك وجوه معاً لوجه في ذلك في شأنها
 وقال الظاهر كذا ونسحق لا يستحق كذا واضرب الامر في نقصان منه فلو كان محذور احتمال
 الاستناد الى شأنها وقد فادحاً فيها وحاً لا يمارس ذلكها وهو ما سألنا اذا بطرنا لها
 شبهة من هذه الجهة فلا يمكن مع ما ناس من ان يكون بالبيان وهو ساد لا في ابواب
 حكومات ولذا في حجة الاخبار بالاكسار بما ذكره بقوله اذا نظره لاجاروا وشهدوا به
 العلم يقتضوا تحاميد من دون غشيب كسب ثلثه وانما في قوله ابعده انما هو
 قبول خبر العدل مظاً لا مانع من جلاله فقول ما اذناه اربعة السهات في قوله لا يبعث
 والتبديد والشيخ وغير ذلك مما هو في انفاه بالاسماء في تحميد ذلك هو الحق في ما
 الله عليهم وما جروا في شأنها كسب ثلثه وانما في قوله ابعده انما هو ساد لا في ابواب
 منها واما انما يخفى من اكثر مما ينفذ في ما جروا في شأنها كسب ثلثه وانما في قوله ابعده انما هو ساد لا في ابواب
 والطائر على الفيد ونحو ذلك بحسب ما في قوله وسعد الله به والمندوب على خلدود
 فلا لوم علينا في افعه راحة ولا محذور في ذلك في ما جروا في شأنها كسب ثلثه وانما في قوله ابعده انما هو ساد لا في ابواب
 الحكم خلافاً لواقع من احكامها لعل في ذلك في ما جروا في شأنها كسب ثلثه وانما في قوله ابعده انما هو ساد لا في ابواب

الاجماع القديمة
 نقله الاخبار
 وما يستفاد من
 الاخبار التي
 رويها ولم يردوها

نقله الاخبار
 وما يستفاد من
 الاخبار التي
 رويها ولم يردوها

نقله الاخبار
 وما يستفاد من
 الاخبار التي
 رويها ولم يردوها

للنفية فلا حرج علينا في ذلك اذا خالف حكمنا وعلينا انما هو الحق الثابت في الواقع وان لم
 تكن في حال النفية كما لا حرج علينا فيما خالفناه فيه في حالها وان علمناه وهذا ان كان
 بينهما تفاوت بين ولذا صح الثاني في حق العسود دون ما صدد عن جهل بالواقع من جهة النفس
 الحكم فانه عليه منعه الا انه قد جاز ان الامر ان معالاة الاستدلال بالعلم وقضاء الحاجة الضرورة
 بالدسوبة بينهما ذلك وقد خفي ما ذكرنا على جماعة من الاخباريين الزاعمين للعمل بالعلم واليقين
 مع انه هم اصل الظن والتخمين فوافقوا في الامرين مع ادعائهم ما هو ظاهر الكذب الذين ولما ما
 وقع فيها من الخلل والفساد من جهة الرضا فقد حصل من مجموعهم لا من كل واحد منهم حتى ان
 واحدا منهم اذا كثرت نقله الخطأ والكذب لم يعين على خبره من حيث هو فنقله شرطا للعلم وهو الثقة
 والاضبط وقد بينه الرجال ثقاتهم من غيرهم لذلك لا الكذب غير الثقة منهم وخطاه دائما وفي
 الغالب وقد بان بما بين وجوه الفرق بين البينين الاجماعيات والرياءات وبين ان الخلل الواقع في
 الاولى ينقض الصلاح في ناطقها او نقله بخلاف ما وقع في الاخرى لا ما استنبهنا فاذا ما ذكر
 عن درجة الوثوق والاضبط في نقله للاجماع اكثر خطاه فيه او تغييره للادلة على ما هو الموجب
 لعدم حجة ما نقله من اصله لم يعين على خبره المتعلق به وان كان في اعلى مراتبها من النكا
 والورع والجلال ولقد اشار الفاضل الجلسي الى بعض ما ذكرناه فقال بعد الكلام في بعض
 عنه عن طريق ما قيل من ان مثل هذا التناقض الثاني الذي يوجد في الاجماعيات يكون في
 الرىاءات ايضا فلما حجة الاخبار وجوب العمل بها مما توارث به الاخبار واستقر عليه الشيعة
 بل جميع المسلمين في جميع الاعضاء بخلاف الاجماع الذي لا تعلم حجيته ولا متحققه ولا ماخذه ولا
 مراد القوم منه قال وباجمله من يتبع موارد الاجماعيات وخصوصياتها اتضح عليه حقيقة
 الامر فيه انتهى وهذا وان كان جيدا في الجملة الا ان التحقيق في الجواب ذكرناه والحق بين جماعة
 من الافاضل المعاصرين وغيرهم حيث خفوا عن جميع ذلك فاوردوا النقص بالاخبار مع انه ظاهرا
 الاندفاع واما سائر الاخبار والشهادات فما تعلو منها بما يكفي فيها الظن مطلقا ولو حصل
 ظن الغير واجتهاده كما لمطالبه للقوة والرجالية على ما سبق فالعبارة فيها حاص بحصوله ولا يفتأ
 عليها ما نحن فيه مع اننا منع كما في حصوله فيه وما ليس كذلك فانما يعبر مع اجتماع مثلثه
 كاستقامة العطف والاضبط وغيره في المحسوسات وما في حكمها باعتبار اسبابها وادوارها
 كانت احكام الامور التي تلوها مختلفة باعتبار الاكتفاء فيها بالنظر في اعيانها لا باعتبار

في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين

في الخبرين
 في الخبرين

وموضع اخرى وكان الغرض من العمل بالاخبار والشهادات فيها هو قيامها مقام الاطلاء والنوطة
 عليها على النحو المذكور فلذلك ينزل الشارع الحكم على ظاهرها مرة واعتبر فيخرج منها اثر
 والشاهدة الخالية من الشبهة اخرى كافي للشهادة على الزنا ونحوه وهي سائر في هذا الباب
 ونفسها لا يترتب عليها من الاحكام واجرى عليها احكاما مختلفة من حيثان عديدة بحسب
 ما اقتضته الحكمة والمصلحة وليس الحكم فيها متوقفا على الظن ولا يجري فيها الاجتهاد وله الاختصاص
 فساد القياس لا يفي فيه عليها من وجوه شتى واما الاستناد الى رتب قبول خبر العبد فمما
 يثبت خلافه فنداسه على جوابه ما يثبتاه سابقا فلا يبعد ويعلم ان هذا كله ما كان الغرض
 على النجعة الجوف عنها للوجه الاول وفوائدها وجها حقيقيا في الخبر الحاك للسنه ونحوه واما اذا
 كان الغرض من ذلك فيفتح خبر امر من احد هما ان الاجماع الكاشف الذي هو حجة عندنا من اذ ذل الى
 ضبط وقرب لعرف ان الحكم الشرعي وله وجوه خارج ونقص الامر كالسنه وغيرها فكلما كان العمل
 بالمعلوم منه بالتحصيل او التواتر وكذلك بالاطون منه بفعل الثقة لاقتضاء استدلالا بالعلم
 غيره من ادلة حجة خبر واحد ذلك في فرضه محله وهذا هو الذي لم يقدار ان يكون العلم انه
 من القائلين بحجة الاجماع المنقول بخبر الواحد كالحكم بالشرع لا يخفى انه انما يفيهم في فعل
 نفس الانفاق الذي هو ما خوذ في صغرى القياس به او وتعليقه التبرع المستر ليس خاصة
 والعامة في الاكتفاء فيه بفعل الاحاد ويتوقف لاحاديثه وانما هو الاحاد وهو السبب حصول
 الكف لا يعتبر عند الخاصة خاصة وقد يتبادر الى الاكتفاء في معرفة بفعل الثقة مع مراعاة
 مفصلا وانما الكلام هنا في النجعة التي اعتبر فيها الكف الذي يترتب حصوله على العلاء دون
 بعض فدلنا في النجعة بفعل الكبر على القياس ومن الاحكام التي هي من الاعمال العقلية الحاكما
 بضميمة الكبر في النظرية الخالفة وحكم حكم سائر المطالب العقلية التي هي حجة على مدركها التام
 وعلى مقدمه بفعلها صريح فيه العقل خاصة وليس من ادلة الخارجة السنه من بعد الاحكام
 كالكتاب السنه وهو ظاهر من ثم وجب تصديق المساهل والنوطة في شواهد النوة ولا مانع
 من العزائم والنصوص المعبره فيها لانه انفسه او ان ينادى زوجه الكفره حيا الاحكاما كما
 ناسبهما ان ان اقل التمه ادعى العلم بالحكم الواقع في الظاهر وبذلك الاجمال الكاشف عنها
 وهو راي العصور المتعالي باحدهما او ببلده انتم على الكاشف عن احد هما وعزايه بعض الحكماء
 جاز العلاء يدعى العلاء بطريق الشاع او الشاهدة ولغزده من باب لا يريه تذكرا لعمامة العلم

في خبر الواحد
 في خبر الواحد
 في خبر الواحد

في خبر الواحد
 في خبر الواحد
 في خبر الواحد

في خبر الواحد
 في خبر الواحد
 في خبر الواحد

ذلك مما يشاهد في الأصل امور محسوسة والجامع دعوى العلم بالظن والوصول اليه ولا دخل
 لطريقه ومقتضاه في الاعتماد عليه اصلا فالسنة تخرج مناط الحكم لاشترائين الامرين والغاء
 الخصوصية من اليقين على ان لا يشترط العلم بضمي جواز العمل بالظن مطلقا فيجوز العلم بالظن للحاصل
 مما ذكره ان لم يندرج في الخبر بمقتضى المناوئ للنبذ وروى بعض الظنون بالاجماع لا يقتضي
 خروجه لكان الخلاف والجواب عن هذا ظاهر بما سبق الا ان اقصاه مع مزيد توضيح وتكميل فواته
 لا ريب الاكلام في ان التعويل على دعوى العلم المذكور خال من ضرورة دفعه بخصوصه بخبره يقتضي
 تجوز التعويل على كل ما يدعي احد من العلماء العلم به سواء تعلق بنفس الحكم او باستنباطه من غيره
 العلوم في الجملة او بالجهل المشرق بين اقسامه المعرفة المناوئة للنبذ لولا انه او دلالة او
 كلافية او غير ذلك او بمعنى لفظ او جملة او بقاعدة او حكم عقلي وجهه حسن او قبح او قضية
 خبره وقضاه او غير ذلك وسواء كان المدعي سائرا من يقول على دعواه في الوقوف على منشاء
 الحكم متقانا معه فيهما معا يقتضي ايضا طرد الحكم في كل ما يدعي العلم به احد من الثابتين
 ان لو يكن من العلماء الذين يجوز للعالم تعلينهم لان التعويل التبرؤ لوضع فليس من بابا للنبذ
 المهرم على غير العالم هو الذي يختص العلماء بالامر خوشر في النفاذ باسمهم وما جاز في
 غيرهم ايضا مع الاخبار بشهرة ونحوها واما التعويل على الظن الحاصل من الادعاء المذكور فيجوز
 يقتضي ايضا تجوز التعويل على الظن الحاصل من غيره مما ذكره حيث اتفق وربما اقتضي تجوز الاقناع
 على فتاوى ائمة العلماء اذا لم يثبت خلافها ولا سيما مع اتفاق جملة منها بناء على ما تقدم من
 جماعته من متابعتها وغيرهم في الوجه السادس من جوه حجة الاجماع وهو ان توارد الظنون الحاصلة
 من الفتاوى المتوافقة وتعاقد ما يقتضي حصول القطع بالحكم التقوي عليه او ثبوت دليله
 كما ان توارد الظنون الحاصلة من اخبار الاحاد التي هي الاصل للتوازن يقتضي حصول القطع بالثبوت
 فان مقتضى ذلك حصول الظن بالحكم او دليله من فتوى كل فقيه او جماعة منهم وان لو تكن على
 سبيل القطع فيلزم ان يكون قطع ائمة الناس فتوى ائمة العلماء ودليلا اخر استمر بمجدد ائمة ائمة
 احد وحصر غير الادلة المعرفة المحسوسة عند الخاصة والعامة ويكون حكم المتأخر الواقع
 بين افرادها وبينها وبين سائر الادلة كحكم ما وقع بين الادلة المعرفة فيلزم ان يجمع على
 الفقيه استغراق الواسع في الطلب بجميع ما عند العلماء وغيرهم مما ذكره في النظر في غايتها
 نحو ما ذكرنا بحيث لا يكون ذلك فيما عندهم من الاخبار لاشترائك الجميع في دعوى المدعي في العلم بالظن

المراد من العلم بالظن

بما هو مقتضى العلم بالظن

بيان على وجه قطع الظن الثاني

الحكم الواقعي والظاهر أيضاً اما الترتيب فلهذا الخبر المروي عنه او غيره او ليس كل من يدعي القطع
 بشئ لا يدعيه الا وهو صفة له الحق الثابت في الواقع المطابق له عند من يعلم حقائقه من الغاصد
 فلهذا ما سبق ان يستدل الى الامام عليه السلام كالمال يستدل الى الله تعالى والحق والفرقان والحق
 او غيره فاما فيه بيان كل شئ كما لا يخفى عليه من الحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق والحق
 باب واحد في جواز الاعتماد على ما يدعيها وعدمه فان ثبت فعل وجه العموم وان سئى فكذا لا
 دخل للاسناد الى خصوص الاتقان لمختلف الاحوال في ذلك كما هو ظاهر ومن الغريب ان الحد الاكبر
 مع فله فظانته تعقل لعدم حجة الكسب النظر على غير مكسبه فلتاخي على صحة ما في الكتب الاربعة
 وغيره من الكتب المعروفة ايضا لرده دعاء مؤلفها صحة ما فيها من الاخبار والقطع بصحتها
 عن النبي او غيره الا براد فلا حاجة الى معرفة اسانيد ما ادعى مكررا في شرحه على الاستبصار كما
 تقدم في الفصل الاول ان صحته قد ثبت عندهم بطريق الضرورة والبداهة وربما ادعى انها
 كانت على مرتبة من كثير من النوازل ولو تكن بطريق الكتب النظر لاهم انما ادعوا ما ذكره السيد
 غيرهم على دعواهم في عفائه واعماله ولو كان مجعلا ولا يصح ذلك الا اذا كانت مبنية على الحق
 قطعي ضروري لا يحتمل الخطا او الخطأ عادة والا كان الاعتماد عليها قبله ائتمنوا عنه و
 قد صدق منه نحو هذه الدعوى ايضا في توصيات المدماء وفي قول الرازي حديثي ثقة
 ولا يدل من ادعاه من غريب الدعوى وايضا وكما لم يثبتها ونظائر هذا في غاية اذيتها بل
 في نطقه لما دعاه اليها وهو الذي كرهه مع خفائه على اولئك الا فاضل وهو غريب ايضا كما
 لا يخفى ولقد اجاد الفاضل النوني حيث قال في رسالته في صلوة الجمعة فان قلت اذا قال الفاضل
 سمعت من العصفور كذا وقال عدلان خبره صحيح فبصرف هذا الخبر خبر العدل لا خبر الفاسق فلا
 يكون دخلا تحت قوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ الا يظن هذا حق اذا كان السماع من العصفور
 عملا في حق هذا العدل ايضا وان لم يكن كذلك فالجاني بالبناء والخبر ليس الا الفاسق والعدل
 ليس خبره الى اخر كلامه وذكر نحو ذلك في الواقعة ايضا وهو يشهد بما قلنا وان كان في جهة غير
 التي في الرسالة واسقطناها اما لا يحل من شئ ولما الاستناد الى قضية ان ادبنا بالعلم باطل
 هناك وجوه احد هان حصول الظن العبدية كثير من الاجماع ان المتولة المتدولة والمنوع لما
 عرفه مفسد في بيان احوالها وتقدم عن الشهيد الثالث ايضا بل لو وقفنا على اتفاق حجة
 مثلا من الاساطين الاثبات على حكمه لكان الظن الحاصل منه اقوى مما يحصل من جملة منها في

كل من الفاضل النوني

كل من الفاضل النوني

كل من الفاضل النوني

لا يثبت به فكيف بعد بما هو ادق منه ثابته ان اسناده على فرض حصوله الى القطع والكشف
 المذكور ممنوع ايضا بل منشاء ملاحظة السبب خاصة فانه الاصل في ذلك بالنسبة الى عدمه
 وغيره فلو لم يحصل انقضائه لم يحصل مما اسند اليه ايضا ولما قلنا ان الرتبة المتأخرون لا
 غيرهم بين تبصير الناقل بلفظ الاجماع وغيره مما لا يقتضيه دعوى الكشف ثابتهما ان بعد فرض
 حصوله من ذلك فهو من الظنون التي ثبت عدم جواز التعويل عليها كما سبق وقصة دليل
 الاسناد لجواز التعويل على غير ما خاصة كما هو مقتضى فرض المقدمان المفردة في بيانه و
 عليه اتفاق العاملين به وابعائها انه وان شتهر في هذا الاعضاء القول بحجة كل من نظم
 الا ما خرج بالدليل كالمعيار كما عليه جماعه منهم والقول بالاقصا على الظنون المحصورة
 الثابتة بالحجة بادلها خاصة كما عليه آخرون الا ان الحق تحقيقه بالاتباع والتحقيق هو ثابتهما
 القولين معا وان اسندا باب العلم لا يقتضي الاجواز العمل بالظن في طريق الوصول الى الادلة
 السميعة المفردة واستنباط الاحكام منها فالمتأخر منها وما في حكمه يعمل بالظن مطبقا في طريق
 الوصول الى معناه ومقتضا اذا اعتد العلم به اذ الرتبة والتأخر في ذلك ضوابط وقوانين يجرى
 اليها عندئذ وفصل ان الناطق ليس هو العلم ولا التوقف بل الاحالة على ما هو المعارف للظنون
 كما هو الصادر وما عداه يعمل فيه بالظن في ذلك وفي الطريق الى اثبات ثابته ايضا لانه ينصهر
 فيه على ما هو المعهود للمعارف الذي مرنا بالرجوع اليه واسقاط طريقة الامانة عليه
 وهو النقل والقرابة على وجه التماثل والشهادة فيقوم الظن وهو المتقرب من طريق الاحاد
 الغير المتكامل الغير المحقق بقرينة توجب العلم ولا التاخر حجة بل دليل يثبت به مقام العلم منه
 وهو المتأخر ونحوه لئلا يدونه في الاحكام واسنادا بابه ولا يكفي فيه مطلق الظن كما في قول
 الرازي اظن ان الامام قال كذا او فعل كذا او قرء فلانا على كذا وان فلا ما روى عنه كذا
 او غير ذلك مما حصل فيه الاستثناء في الاصل من جهة نفس القدر واما ما صدرنا من صدق
 منه فلا عبرة بظنه لما ذكره ولا بالظن الحاصل من ظنه ولا بالظن الحاصل من المعيار نحو غير
 الحكم وان ظن منه ايضا وجوب خبره موافقا او موافقة لما في الجماعة ونحوها من الكليات الموثقة
 عندنا لا تمتد عليهم السلام وكذلك لا الظن الحاصل بما ذكر من تفاوت العلماء او من شهرتهم اعلم به
 بحيث ينطق اسناده الى خبر معتبر سند او دلائل غير ما بلغنا او من خبر الموقوف على الراوي من
 دون اسناد له في الاقدم ولا افتقار يظهر بالفرائض وجوبه اليه بحيث يصح بين ما يولد

بما يقتضيه دليلنا في
 وانطال في قوله في
 متأخرنا في

الظنية وفي هذا القسم كلام وخلاف بين اصحاب ليس هذا موضع ذكره والخاص ان العبر
من الظن هو ما ذكر لا غير ولا يلزم من اسناد باب العلم بالاحكام جعل الظن طريقا مستغلا للمعرفة
لان الاخبار المتواترة ناطقة صريحة بانحصار الدرك بعد دليل العقل الناطع الذي لا يختلف
باختلاف لازمة في الكتاب الذي هو كلام الله تعالى المعروف وقوله اللغوي المسموع والسنة
النبوية والامامية التي هي القول المسموع من النبي واصطفائه وفعلمهم وتقريرهم صاوان الله
عليهم ولا يستفاد منها من الادلة التي وجب العمل بها وان لم يحصل منها الظن بالحكم وبعد عند
العدناء من الطرق العلمية كما بين في محله فلا يجوز فتح باب غيرها واضافة دليل اخر غير موصل
اليها ولا يتسامع ملاحظة انه تدبر في علم الله ثم ما يحدث في زمن الاثمة عليهم السلام و
شيئهم من التحلل والفساد وان انحصر وقع في اخبارهم التي هي ما او العمل الى زمان ظهور
فائهم الخلفاء المحمديين صلوات الله عليه وعلى آله ولو اننا قطعنا النظر عن تلك الاخبار لم
يختلف الحكم ايضا لان الاقتضا على الكتاب السنة ترجيح للراجح المفضل الذي يرتفع به الضرر
وكان مناط العلم في ائمة النبي والائمة عليهم السلام مع تحقق الاستدلال في كثير منها بالاشد
امره من بعض الوجوه في محله من انما اشرف اليه في الفصل الاول وبقائه محله على وجه مفضل
ولو كان هذا الوجه لا يقتضيه ايضا لما ذكرنا فلا يكون ترجيحاً بل مرجح كما اخذ في مقدمته
دليل الاستدلال المذكور في محله والخاص ان العبرة بانفتاح باب العلم بهما وعدمه لا ينس
الاحكام لما علم بالضرورة ان الطريق اليها بعد البشة هو النبي بعده خلفائه فالواجب
اخذ الاحكام التوقيفية منهم فيحصر مدركها في الكتاب السنة ويجب على جميع الناس الرجوع
اليهما في جميع الاقضية لا ما موجب لوضع ذلك اصلا فانه لا ياتي بعد نبينا ولا حتى لا ياتي
ولا ان رباية منهم يمتك بها سوى الكتاب السنة والطريقة السنية المتداولين بيننا باعم
لما خذوا عنهم غالباً ورجعها من النقل ايضا الى الامر في خاصة فاستدلال باب العلم بغيره
ابواب نزل اليها والى الاجماع باعتبار السبب كما مرنا اكتفاء الخاص منه للغة او غير ما
عاشق ودليل العقل فصارها على التحصيل لا النقل اذ لم يجعل الشارع عقايد او ائمة
من الادلة لغيرهم حتى يعمل بالظن في اثباتها والوصول اليها عند نقد العلم بها ولم يجد العقل من
جهة نفسه عارض يوجب استدلال باب العلم عليه والاكتفاء بظنه الحاصل من علم غيره وهذا كل في
الاشبه بعد ما مره وفصل ما ادنى يحصل وتما يعضد ان اصحابنا العاملين باخبار الاحاد

لا ينبغي أن يكون
الاحكام من جنس
الاشياء

السجدة للشرط المقررة لم يعلموا بالاجزاء التي وجدوها ضعيفة الاسانيد ظاهر وان كان
مذموم بها النكر من الاخبار والاحكام من جنس المحل واضرب بها او ردها في كتبهم المصنفة ولا
ولم يفيدوا فيها ككثير مما اورده المحل في مسطقات الشرا و غير ذلك مع ان ذلك يقتضي
كونها صحيحة فضعفه عندهم ولهذا قال المرتضى ان اكثر الاخبار المروية في كتبنا عن ائمتنا عليهم
السلام معلومة مقطوع على صحتها انما بالتوازي من طريق الاشاعة والاذاعة او بامارة وعلاوة
ذلك على صحتها وصدق رواها فهي موجهة للعلم بقضية القطع وان كانت ودعتي الكتب
يسند مخصوص من معين من طريق الاحاد وقال في موضع اخر ان معظم الاحكام يعلم بالضرورة
من هذا جهة اشتغالهم السلام به بالاجزاء المتواترة وما لم يتحقق فيه ذلك ولعله لا يعلم
فيه على اجماع الامامية انتهى فما اشار اليه من الاخبار متواترة عنه او محفوظ بما يفيد
القطع على صحته وقد رقب هو على نشاء الامر به وان خفي على غيره ممن لم يعلم او لم يعلم تلك
الاجزاء او كثير منها وهكذا حال سائر منكري الاحاد فيما اعتمدوا عليه من الاخبار فيكون ينبغي
عليهم وعلمهم على القطع والعلم فاذا لم يفيد سائر الاحكام على مثل هذا مع كثرة مدعيه من
اساطين القرن في مثل هذه الاخبار مع كونها مروية باسناد هائل الكتب المعتمدة التي عليها انما
عمل الشيعة فكيف يفيدون على القطع والكفر بالبحوث عنه تمام صدق من واحد منهم او من
مع ما علمت من احواله واحوالهم فيه وهذا واضح لكل متبصر وما بعضه ايضا حادثة اعلمهم على
ما ينسبه ابن ابي عمير في كتابه الى الرسول ويقوى به ولا على ما يدعيه واتوا الاخبار به فكيف
يفيدون على ما ذكره فقد صرح المرتضى ايضا في بحث اخبار الاحاد في الذريعة بان احد ائمتنا
علماء الامة لا يقول بان الملة في الاحكام على حصول الظن بها مطلقا ولو كان من جهة الكثرة و
الفاوق وهذا البصائر فينبغي انما سبق وان كان ظاهرا لكل من امل وعدا سنان بما بيننا من حجة
الاجماع المنقول سواء كان قد عبر عنه بلفظ الاجماع ام بغيره مما سبق ليست لا باعتبار فضل
السيد على التفصيل الذي تقدم فحمدنا الله ونسبحه ونعالي فضله وناسبه وان كنا نحن
الفاصريين والحاشرين ولكن لا نتم ذلك والطائفة من الذاكرين والتاكرين واستخرج منه ما فاضل
به على الجواب بما ذكره من كلمات علمائنا الفاضلين المجتهدين ومن سبقهم اليها من المتأخرين وما
ضرب صفحتي عن ذكر جملة منها على وجه التخصيص والتفصيل فحاشا من هذا الاسهاب والتطويل والله
سبحانه فوالله الذي انزلنا السبيل وهو حكيم نعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير والوفاء

وجناية في الحكم والحكاية فانه خير من غفرو
تاب ودعي فاستجاب ومن زاد الوقوف
على ملخص ما فيها من الطالبا الجميلة
التأقده فليرجع اليها ودعنه
في الرسالة الموضوعه لبيان
مسئله المضائق الموضع
فانها اوضح بالمرحفر
بنا وشاسبه الطباع
اكثر اهل الزمان
ولاستما

البسطين منهم بجواد الدهر الحوان من اول
الكمال والمرقان وبالله الشفعان على الكمال

السنين منهم بحوادث الدهر الحوان من اول
 الكمال والمرقان وبالله المستعان على كل حال
 في السنين منهم بحوادث الدهر الحوان من اول
 الكمال والمرقان وبالله المستعان على كل حال
 في السنين منهم بحوادث الدهر الحوان من اول
 الكمال والمرقان وبالله المستعان على كل حال

وَقَدْ تَرَنَّمَهَا وَتَرَنَّبَهَا وَتَضَحَّيَهَا وَطَبَعَهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى
 حُسْرَنُ تَوْفِيقِهِ وَارْحَمُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ مِنْ عَيْنِي كَمَا جَعَلَ مِنْ
 أَيْدِي الظَّالِمِينَ يَنْتَفِعُ بِهِ الظَّالِمُونَ وَيَتَمَتَّعُ بِهِ الْمُحْسِنُونَ فَإِنَا ظِلُّ
 فِيهِ أَشِدُّكَ بِاللَّهِ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَ مَا وَضَعْنَا عَلَى مَهْمَا لَا تَرَى مَا
 إِلَى هَاهُنَا فَإِنِّي أَعْمَرْتُ طَالَ مَا صَفَتْ عَيْنِي بِذَلِكَ جَهْدِي
 فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الشَّيْخَةِ الشَّرِيفَةِ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى هَاهُنَا وَرَفَعْتُ عَلَيْهَا
 جَانِبَ الْعَالَمِ الْعَامِلِ وَالْفَاضِلِ لِأَنَّ سِنَا الْأَفَاضِلِ فَحِصْنُ الْحَقِيقَةِ
 وَرَأْسُ الْمَذَقِّينِ صِدْقُ الْمُجْتَهِدِينَ قُدْوَةُ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ
 وَأَسْوَدُ الْفَقْهَاءِ الْكِرَامِ سَيَادِنَا الْمُعْظَمِ لَوْلَى عَبْدِ الْكَبِيرِ
 إِذَا مَا لَكَ بَرَكَاتُ ضَاعَفَ فَإِنَّهُ فَانْدَمَ فِي مَرْضَلَةٍ فَذَلِكَ كَمَا لَمْ
 الْجَهْدُ فِي تَحْقِيقِ تَنْقِصِهَا تَقْصِصُهَا مَعَ قَلْبٍ وَجُودٍ مَا وَعَدَ
 نَعْدَى مَا وَالِ الشَّيْخَةِ الَّتِي أَعْمَرَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْنَا كَأَنَّ صَفْحَةَ حَقِّقِ
 الضَّئِفَ قَدْ بَسَّرَ لَكَ فَتَكْرَّمُ اللَّهُ سَاعِيَهُمُ الْجَمِيلَ وَغَفَرَ اللَّهُ

لَنَا وَلِهَمَّكَ وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
 آمِينَ وَلِي الْحَسَنَاتِ وَغَاوِرِ
 الْخَطِيئَاتِ أَنَا الْأَوَّلُ
 الْعَزِيزُ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ الْغَنِيُّ
 أَحْمَدُ الْكَلْبُ الْكَلْبُ الْكَلْبُ

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم الكتاب
 تاريخ الترخيص
 تاريخ الاسترجاع

بسم الله الذي وفقنا لطبع هذه النسخة الشريفة والنسخ المنصلة ونسئل الله
 التوفيق لطبع سائر النسخ في العلوم العقلية والعقلية
 بطبعها والتي تشغل طبعها ونسئل الله الاقامه رعا شرح جعيني مع حوش
 كثيرة من الافاضل المتقدمين ورسائل المحققين للشيخ بهاء الله وغيره
 شرح هداية الحكيم الخوند ملا صدراعظم حوش كثيرة من الاتحان في الحكمه ورسائل
 عديدة لمحققه به تفسير اية النور رسالة مشاعر وعرشية
 مع شرح اخوند ملا اسماعيل على العرشية ورسائل اخرى لمحققه بهاء الله ورسائله
 مع رسالة اعضالات مع السيد الداماد طاب ثراه شرح الصحيفة التجارية للشيخ
 بنورالاروار السيد نعم الله الخرازمي مع تعليق خاتم الحكماء السيد الداماد على الصحيفة
 ومع شرح وتعليق على الصحيفة لملا محسن القاساني ومع حديقته الهلالية في شرح دعائه
 اذا نظر المجلد في كمال التحقيق والتفصيل للشيخ بهاء الله طاب ثراه معاني محمد
 صحيفة تجادية مع مناقات خمسة عشر المناجاة الانجيلية المنسوبة الى السيد
 الساجدين مع حديث لكلاء في محاجلة تنقيح الاحكام في الاجتهاد والتقليد
 لبعض الاعلام شرح الفقيه وفقيهه للشهيد طاب ثراه مع حوش كثيرة من بعض
 والمتقدمين على شرح الالفية السمي المقاصد العلية في مسائل الصلوة جيعامتا وشرحها
 حاشية لمحنة الاسلام وقبلة الانام اخوند ملا محمد كاظم هرومي دام الله عمره على
 استل الكمال الشيخ مرتضى الانصاري طاب ثراه مع رسالة السمي بقوائد الاصول في حيث
 الالفاظ وغيره معا وقد طبعنهما ثانيا بعد الاستنساخ من النسخة التي قد صححت سيدنا
 وطبعنا ثانيا اصح كتابه ونحجها اضعاء برب بدائع الحكم في الحكمه الالهية بالفارسية
 ورسالة في تحقيق وجود الرابطي بالعربية للحكيم الالهية على المدرس طاب ثراه
 تمهيد القواعد في الوجود المطلق واثباته لشمس العارفين والاكابر صان الدين
 في سيرة الزكوة الاصفهاني مع نصوص صدق الدين قونوي مع اثني عشرية لمحق الدين الالهية
 ورسائل اخرى لمحققه بهاء الله شرح نهج البلاغة بالفارسية لمحقق الالهية ميرزا محمد
 باقر طاب ثراه تفسير سورة الواقعة لاصولنا
 غدا شمس السيد المجتهد وقد قدم الميرزا الفقيه طاب ثراه مع رسائل عديدة لمحققه
 لتغلط طبعها كذا في ايلييه اسرار الارات مع رسالة عقلاء الغرب لمحق الدين الاعلام
 وغيرها في محاجلة مجموعته تفسير القرآن لاصولنا الماتيهين طاب ثراه

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم الكتاب
 تاريخ الترخيص
 تاريخ الاسترجاع
 في سائر النسخ في العلوم
 العقلية والعقلية
 مع رسالة التوفيق
 ونسئل الله التوفيق
 وغيره في النسخ وانا قد
 الحاشية الشيخ احمد
 الشيرازي صلوات الله
 وتوفيقه عليه ونسئل

